التعنيخ في المركبيات المنافق في المركبيات المر

للقَاضِي أبي بَحْمُ مُحَكَّدُنُ الطيّب الْبَافلاني المُنوفِّ سِنة ٤٠٣هـ

مَّنَدُهُ وَحَمَّنَهُ وَعَنَلُوْعَكِنَا فَعَ الْعَلَيْهِ الدُكُورِعبد لحميد بن علي أبو رنيد

الجزِّه الأوَّلَ

مؤسسة الرسالة

بسرمُ اللَّهِ ٱلزَّكُمْ إِنَّ الزَّكِيدِ مِ

قال بدر الدين الزركشي في مقدمة البحر المحيط:

" وكتاب التقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر، هو أجل كتاب صنف في هذا العلم مطلقاً ".

وقال أيضاً:

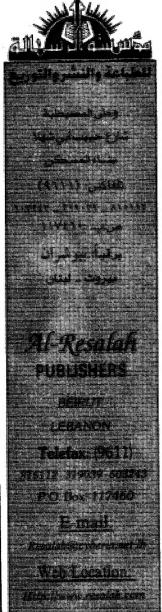
الطيب، وقاضي المعتزلة عبد الجبار، فوسعا العبارات وفكا الإشكال واقتفى وفكا الإشارات، وبينًا الإجمال، ورفعا الإشكال واقتفى الناس بآثارهم، وساروا على لاحب نارهم، فسحرروا وقرروا وصوروا، فجزاهم الله خير الجزاء).

النقنين في المنتفيلات

بِّسْكِ إِللَّهِ ٱلرَّمْزِ الرَّحْدِ الرَّحْدِ الرَّحْدِ الرَّحْدِ عِ

جَمَيْعِ الْمِحَقُوقَ مَعِفُوطَة لِلِنَّا مِثْ رَّ الطّبعَة الثانيَة ١٤١٨ صر ١٩٩٨م طبعَثَة جَديدُة مُصِحَحَة ومُنْقَحَة

حقوق الطبع محفوظة ©١٩٩٣م. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.



انتتاحية

الحمد لله الذي تقدست عن الشبيه ذاته ، وتنزهت عن سمات الحدوث صفاته ، وشهدت بربويته وألوهيته مخلوقاته ، وأذعنت الجبابرة لعزته وعظيم سلطانه . سبحانه من إله اتصف بصفات الكمال «ليس كمثله شي وهو السميع البصير ﴾(١) ، «لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير ﴾(١) يعطى ويمنع ، ويخفض ويرفع ، ويوصل ويقطع ، «لا يسال عما يفعل وهم يسالون ﴾(٢) كما نطق بذلك صريح آياته .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ولا ندُّ ولا ضد ولا ظهير ، تنزه عن الولد والوزير ، الكل خلقه وإليه المصير ، وهو الهادي من يشاء إلى سواء السبيل .

وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله ، وحبيبه وخليله ، وأمينه على وحيه ، والمبلغ عنه أمره ونهيه . صلوات ربي وسلامه عليه - أدى الأمانة ، وبلغ الرسالة ، ونصح الأمة ، وتركها على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك - وعلى الآل والصحب من الأنصار والمهاجرين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، من العلماء العاملين والأئمة المجتهدين ، وعباد الله الصالحين ، الذين قارعوا أهل الكفر بالسنان ، وأهل الزيغ والضلل باللسان ، والحجة والبرهان وبعد :

فإن كثيراً من تراث الأمة الاسلامية الضخم الذي خطَّته أيدي علمائها الأماجد عبر القرون الغابرة قد عُدّت عليه العوادي ، فذهب أدراج الرياح ،

⁽١) الشورى: ١١ .

⁽٢) الأنعام: ١٠٣ .

⁽٢) الأنبياء: ٢٣ .

وأصبح خبراً بعد عين . والذي قدر الله له النجاة من هذا التراث ينبئ عن قساوة الفادحة وعظم المصيبة ، من خلال ما ضمه من نقول واقتباسات من الأسفار التي ضباعت في خضم الأهوال . فأصبحنا لا نعرف عنه شيئاً إلا هذه النقول التي في بطون الكتب التي سلمت من الهلاك .

ولعل أعظم ما مُني به التراث الاسلامي الزاخر هو دخول جحافل التتار بغداد ، التي زحفت من المشرق لتهلك الصرث والنسل ، وتعيث في الأرض الفساد ، فدخلت دار السلام في منتصف القرن السابع وأشعلت النيران في دار الحكمة وغيرها ، فالتهمت النيران أكداس الكتب ، وتصاعدت ألسنة النيران لتبلغ عنان السماء ف تظلم بغداد بدخان الكتب الكثيف ، الذي أشبه بثوب الحداد على المصاب الأليم والفقيد الغالي . وألقى الغزاة أكداساً أخرى من الكتب في دجلة لتصبح جسوراً يعبرون عليها . الغزاة أكداساً أخرى من الكتب في دجلة لتصبح جسوراً يعبرون عليها . فانقلب ماء دجلة العذب الرقراق إلى لون القطران من سواد مداد الكتب . وقد أجمع المؤرخون على أنه لم يمر على الأمة الاسلامية يوم فيه من الأهوال ما كان في يوم دخول التتار بغداد .

قال ابن الأثير في الكامل(٤): «فلو قال قائل إن العالم منذ أن خلق الله أدم إلى الأن لم يبتلوا بمثلها لكان صدقا ، وما فعله بختنصر باليهود من القتل وتخريب بيت المقدس فبينه وبين فعل التتار بون شاسع ، ولعل الخلق لا يرون مثل هذه الحادثة إلى أن ينقرض العالم وتفنى الدنيا إلا يأجوج ومأجوج . وفعل الدجال عند ظهوره يهون عن فعلهم . فقد قتلوا النساء والرجال والأطفال ، وشقوا بطون الحوامل ، وقتلوا الأجنة ، وقد استطار شررهم وعم ضررهم» .

⁽٤) الكامل لابن الأثير: ٣٢٩/٩، والبداية والنهاية لابن كثير ٢٠/١٠، وتاريخ الخلفاء السيوطي ص ٤٦١ .

هذا وصف بليغ ، وتصوير صادق لعظم المأساة ، ولعل فيما حكاه ابن الاثير سلوة لنا عما يقع في هذه الأيام على كثير من المسلمين في شمال العالم وجنوبه من التنكيل بالرجال والنساء والأطفال بأسلوب وحشي يغذيه الصقد على الاسلام وأهله ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

كان من بين الذين ضعتهم بغداد ردهة من الزمن ، وكان له حضور متميز في مجالس المناظرات ، وتأثير في حركتها العلمية المناظر البارع والأصولي الفذ ، جامع شتات علم أصول الفقه ، فقد كان له الفضل في جمع شوارد علم أصول الفقه ونوادره ، واستوفى مباحثه ومسائله ، كما سيظهر لك ذلك جليا عند ذكر مؤلفاته . فقد كان كل من أتى بعده من الأصوليين عالة عليه ، وخاصة من صنف على طريقة المتكلمين ، فأكثروا من النقل عنه ومحاكاته في مصنفاته .

منذ أن بدأت النهضة العلمية الحديثة المباركة اشرأبت الأعناق لاستشراف مصنفاته وتاقت النفوس وتمنت العيون أن تكتحل برؤيتها ، وخاصة كتابه الموسوم بد التقريب والارشاد» لما ورد من الثناء عليه من مؤرخي العلوم ومصنفي طبقات الفقهاء وغيرهم .

ومنذ فترة طويلة وأنا أقلب فهارس المخطوطات بحثاً عن الجيد النافع، حتى استوقفني عنوان «التقريب والارشاد» في فهرس المكتبة الأصفية بالهند ولكنني وجدته منسوباً للحافظ محمد بن المظفر بن هبة الله بن سرايا المقدسي . فأوهم ذلك أنه كتاب آخر شابه عنوانه عنوان كتاب القاضى الباقلانى ، فأسقط في يدي ، وتركت الأمر . وبعد أن مضى أكثر من اثني عشر عاما رجعت الضواطر مرة أخرى فقررت إحضار صورة المخطوط لأقابله بكتاب «تلخيص التقريب» لإمام الحرمين الجويني الذي أقتني مصوراً له . وأعرضه على النقول الكثيرة التي ينسبها إليه الزركشي في بحره

المحيط فإذا بالحلم يتحقق ، واعثر على البغية وأجد الأمر كما توقعت . وزادت فرحتي بأن وجدت المخطوطة خالية من كل نقص واضحة الفط جداً ، فحمدت الله سبحانه وبدأت أقلب العديد من فهارس المخطوطات لعلي أجد لها شقيقة تؤازرها فلم أعثر حتى الأن على شئ . فباشرت بالنسخ ، وشرعت في التحقيق لأخرج هذا السفر النفيس من ضياع دام عشرة قرون ، ولا أريد أن أشرح لمطالعه مالقيته من العناء ، وما صرفته من الوقت في تحقيق نصه وإخراجه في هذا الثوب ، الذي أرجو أن يرضى عنه طلاب العلم ورواد المعرفة ، فمن غير شك سيدرك الناظر فيه ذلك .

وكل ما أريد أن أقوله: إن تحقيق المخطوطات من نسخة وحيدة أمره عظيم وخطره جسيم، ففي تعدد النسخ خير معين على سد الخلل وتدارك النقص والتصبحيف، الذي يقع على يد النساخ، فكون النسخة وحيدة يتطلب من المحقق مراجعة المسألة في العديد من الكتب التي استقى منها المصنف مادته العلمية _ إن وجدت _ ومراجعتها في الكتب التي اعتمدت عليه، وأكثرت من النقل عنه . ولهذا لم يفارقني كتاب إمام الحرمين «تلخيص عليه، وأكثرت من النقل عنه . ولهذا لم يفارقني كتاب إمام الحرمين «تلخيص التقريب» بل صاحبني بابا بابا وفصلاً فصلاً . وكذلك كتاب إمام الحرمين «البرهان» وكتاب الغزالي «المستصفى» و«البحر المحيط» للزركشي .

وقد قدمت لهذا الكتاب بدراسة للمؤلف والكتاب لإنارة الطريق وإلقاء الضوء على الكثير مما يتعلق بالكتاب ومؤلفه لمن يريد المطالعة فيه . ومع هذا فيأن الكمال لله وحده والنقص من سمات البشر ، وما أبريء نفسي عن الخطأ والزلل ، وحسبي أنني بذلت قصارى جهدي . وإني لأرجو أن يكون إخواني العلماء وابنائي طلبة العلم قد وجدوا في صدور هذا الكتاب بغيتهم ، سائلاً المولى عز وجل أن يلهمنا السداد والاخلاص في القول والعمل ، وأن يكون عملنا في هذا الكتاب لنا ذخراً ، وأن ينفع به كل من طالعه ، إنه مولي يكون عملنا في هذا الكتاب لنا ذخراً ، وأن ينفع به كل من طالعه ، إنه مولي النعم ودافع النقم ، فله الحمد أولا وأخرا .

القسم الدراسي

وفيه مقدمة وبابان

المقدمة: وهى فى الحالة السياسية والاجتماعية والثقافية فى عصر الباقلانى .

الباب الأول : في ترجمة الباقلاني .

الباب الثاني: في دراسة كتابه التقريب.

المقدمة

وفيها مبحثان

المبحث الأول

الحالة السياسية في القرن الرابع الهجري

عاش أبويكر الباقلاني في المشرق الاسلامي متنقلاً بين البصرة ويغداد وشيراز وغيرها في القرن الرابع الهجري ، في وقت انقسمت فيه الدولة الإسلامية إلى دويلات بعد أن ضعفت سلطة الخليفة العباسي ، بل تلاشت ، ولم يبق له إلا ذكر اسمه في الخطبة ونقش اسمه على العملة .

لقد كان من أقوى الدويلات في المشرق دولة بني بويه ، التي تأسست سنة ٢٢٣هـ على يد أبي شـجاع بويه ، الذي كان من سكان جبال الدام جنوب غرب بحر قزوين . وهو من أصل فارسي لا يحسن العربية . دخل في خدمة السامانيين أولاً ، ثم انضم إلى خدمة مرادويج مؤسس دولة بنى زيار سنة ٨٣٨هـ . وفي سنة ٣٢٠هـ عين مرداويج ولد بويه الأكبر «عليا» واليا على الكرج جنوب همذان ، فأحسن معاملة أهلها ، فأحبه الناس ، ومالوا إليه ، ثم بدأ في تحقيق أطماعه ، فاحتل أصبهان سنة ٣٢١هـ ، ثم كرمان والأهواز والري وهمذان وشيراز سنة ٣٢٢هـ وما بعدها بمساعدة أخويه حسن وأحمد . ثم أعلن أولاد بويه استقلالهم عن الخليفة العباسي ، فاضطر للاعتراف بهم أنهم نوابه .

اتفذ علي بن بويه شيراز مركزاً لنولته إلى أن توفي سنة ٣٣٨م. فتولى الحكم أخوه حسن الذي نقل بولته للري . وبقيت الري مركزاً لنولته إلى أن توفي سنة ٣٦٦هـ(١) .

⁽١) تاريخ الشعوب الإسلامية لبروكلمان ص ٢٤٤ . والعراق في العصر البويهي للدكتور محمد حسين الزييدي ص ٢٠ . والدولة الاسلامية استانلي لين بول : ٧٨٢/١ .

أما بغداد فقد دخلت في حكم بني بويه في الحادي عشر من جمادى الأولى سنة 33 هـ حيث توجه إليها أحمد الابن الأصغر لبويه فدخلها . وخلع الخليفة العباسي «المستكفي» على أبناء بويه الثلاثة ألقابا فسمى علياً «عماد الدولة» ، وحسنا «ركن الدولة» ، وأحمد «معز الدولة وأمير الأمراء» . وأمر أن تُنقش اسماؤهم على الدنانير والدراهم . ولكن معز الدولة البويهي جازى الخليفة «المستكفي» على هذا جزاء سنمار . فجرده من جميع ملطاته ، وصادر أمواله ، وأجرى عليه خمسة آلاف درهم يوميا لنفقاته ، ثم أجبره على التنازل عن الخلافة للمطيع لله . فعامله معاملة في غاية الإذلال والإهانة وسمل عينيه ، مما يدل على حقد دفين على بني العباس خاصة ، وأهل السنة عامة ، لأن بني بويه من الشيعة الزيدية على مذهب الفرقة وأهل السنة عامة ، لأن بني بويه من الشيعة الزيدية على مذهب الفرقة «السليمانية» نسبة لسليمان بن جرير(٢) ، بل حاول أحمد معز الدولة نقل الملويين لولا أن نبهه بعض حاشيته لعواقب ذلك(٢) .

وفي سنة ٥٦هـ توفى معر الدولة أحمد ، فال الأمر إلى ولده «بختيار» الملقب بعز الدولة ، ولم تكن معاملته للخليفة بأحسن من سلفه ، بل ضعيق على الخليفة العباسي «المطيع لله» حتى اضطره إلى بيع ثيابه ، وأجبره على التنازل للطائع سنة ٣٦٣هـ . ثم حدث للطائع ما حدث لوالده على يد بهاء الدولة البويهي سنة ٣٨٢ ، وأجبره على التنازل للقادر بالله ، الذي بقي على كرسي الخلافة خمسون عاماً (٤) .

وفي سنة ٣٦٧هـ آل أمر بني بويه إلى عضد النولة بن ركن النولة فنقل مركز النولة إلى سنة ٣٨٩هـ ، حيث نقلها بهاء النولة إلى شيراز مرة أخرى .

⁽٢) انظر المواقف للإيجي ص ٤٢٣ والفرق بين الفرق ص ٣٢ .

⁽٣) الكامل لابن الأثير : ١٤٩/٨ ، تجارب الأمم لمسكوية : ٢/٥٠١ ظهر الاسلام لأحمد أمين : ١/١٥٠

⁽٤) تاريخ الخلفاء للسيوطي : ص (٢٦٧) .

بعد ذلك دب الخلاف والنزاع بين بني بويه ، وأخذت دولتهم في التقلص وشوكتهم في الضعف ، واستمروا على ذلك من سيئ إلى أسوأ حتى سقطت دولتهم سنة ٤٤٧هـ بدخول «طغرل» بيك بغداد .

هذه اللمحة التاريخية عن الحالة السياسية في المشرق الاسلامي عامة ، وعن دولة بني بويه خاصة تدل على عدم الاستقرار السياسي إلاً في بعض فترات الحكم ، كالفترة التي تولى فيها الحكم عضد الدولة البويهي ، الذي كان للباقلاني صلة به . فقد كان عضد الدولة من أقوى حكام بني بويه شخصية وأبعدهم نظراً . وقد كان الوزراء في دولة بني بويه شأن عظيم ومنزلة رفيعة . وبيدهم مقاليد تصريف كثير من أمور الدولة () .

ولقد كان للباقلانى دور سياسي بارز حيث استقدمه عضد الدولة إلى شيراز من البصرة ، وألحقه بمجالس العلماء فى قصره . وفى عام ١٣٧٨ أرسله عضد الدولة على رأس سفارة إلى ملك الروم «باسيلوس الثاني» على أثر طمع بعض قادة الروم في ملك باسيلوس . فالتجأ القائد الطامع في الحكم واسمه «ورد» إلى عضد الدولة طلبا للنصرة والحماية ، فأرسل باسيلوس وأخوه لعضد الدولة يعرضان عليه تسليم القائد مقابل اطلاق سراح جميع أسرى المسلمين في بلاد الروم ، وعلى أثر ذلك أرسل عضد الدولة القاضي الباقلاني للتفاوض ، وعاد الباقلاني يحمل مشروع معاهدة حول ذلك الأمر . ومن ذلك تظهر مكانة الباقلاني عند عضد الدولة .

ولم يقتصر الباقلاني في تلك السفارة على دوره السياسي ، بل قام بمناظرات دينية ، تدل على مدى غيرته على دينه وعلو همته وعزة نفسه ، سنذكرها في فصل مناظراته إن شاء الله .

⁽ه) الكامل لابن الأثير: ١١/٩ ومقدمة إعجاز القرآن ص ٢٧ ،

وذكر ابن الأثير في الكامل^(٢) للباقلاني موقفا سياسياً آخر ، وهو أن «قرواش بن المقلد» أمير بنى عقيل ، الذي آلت له السيطرة على الموصل والأنبار والمدائن والكوفة في عهد الخليفة العباسي «القادر بالله» خطب للحاكم بأمر الله الفاطمى ، فأرسل الخليفة لبهاء الدولة البويهي يستحثه على إخماد الفتنة ، فكان للباقلاني دور في إرجاع الخطبة للخليفة العباسي .

⁽٦) الكامل لابن الأثير : ٨٣/٩ .

الهبحث الثاني

الحالة الاجتماعية والثقافية في القرن الرابع الهجري

الحالة الاجتماعية :

نظراً للاضطراب السياسي الموجود في ذلك القرن ، وعدم الاستقرار النفسي في داخل دولة بني بويه ، الذي كان من مظاهره نقل مركز الحكم في عهد بني بويه عدة مرات بين بغداد وشيراز وغيرهما . ثم تطاول بنو بويه على الخليفة العباسي ، ومعاملته معاملة في غاية الإذلال والاحتقار ، بدافع بطر القوة أولاً ، واعتناق بنى بويه للتشيع مذهبا وميلهم للعلويين ثانياً وما يحملونه من حقد على أهل السنة عموماً وبني العباس خصوصاً ثالثا . كل ذلك حملهم على سلب الخلفاء كل ما كان لهم من حاشية ووزراء ونفوذ . فأصبح الوزراء لبني بويه دون الخليفة .

ومظهر آخر من مظاهر عدم الاستقرار تَمثُّل في كون بني بويه لم يكن لهم خلق المسلم من الوفاء لمن لاذ بهم من الوزراء والقضاة وغيرهم ، بل نالهم ما نال الخلفاء من مصادرة الأموال والبطش بهم ، نذكر بعض النماذج لا على سبيل الاستقصاء والحصر .

فمعز الدولة البويهي صادر من ابن شيرازاد خمسمائة ألف درهم (١). وصادر من صاحب شرطته «الإبزاعجي» ثلاثماية ألف درهم (٢). وصادر من صاحب أموال وزيره «المهلبي» لما توفى سنة ٢٥٣هـ(٢).

⁽١) تجارب الأمم : ٢/١١١ .

⁽٢) تجارب الأمم: ٢/٧٥١ .

⁽۲) الكامل: ٧٧٠ .

وصنادر بهاء الدولة أموال وزيره ــ سابور بن أردشير ــ فبلغت مليوني $(^1)$.

وصادر عضد النولة البويهي أموال القاضي أبي علي الحسن بن علي التنوخي .

وصنادر فنضر الدولة البويهي جميع أموال وزيره الصناحب بن عباد لما توفي ، وصنادر أموال قاضي القضاة عبدالجبار بن أحمد كذلك .

ولم يبطل هذا التقليد من مصادرة الأموال ، وعدم الوفاء إلا على يد شرف الدولة البويهي ، على ما ذكره ابن الجوزي في المنتظم(٥) .

أطلق بنو بويه لوزرائهم اليد في تصريف شئون البلاد والعباد ، فاستغلوا مناصبهم ، فأثروا ثراء فاحشا على حساب عامة الناس ، الذين كانوا في فقر مدقع ، معظمهم لا يحصل على لقمة العيش ، فأصبحت الطبقية مسيطرة في أجلى صورها ومظاهرها . وهذا الواقع يؤدي إلى التفكك بين فئات المجتمع ، وإلى عدم التآلف . زد على ذلك الاختلاف في المعتقد بين جمهور الناس والطبقة الحاكمة . فغالبية الناس يعتقدون مذهب المعتذلة ، أهل السنة . وأما بنو بويه ووزراؤهم وقضاتهم يعتقدون مذهب المعتزلة ، الذين استغلوا نصرة السلطان لسوم أهل السنة الكثير من الاضطهاد والمضايقة في اعتقاداتهم .

ذكر ابن الأثير في الكامل^(٦) أن بني بويه كانوا يؤججون نار الفتنة بين أهل السنة والشيعة فيأمرون بلعن معاوية بن أبي سفيان ، والتهجم والطعن على الخلفاء الراشدين الثلاثة الأول فقد أمر معز النولة في العاشر من

⁽٤) نيل تجارب الأمم : ١٩٨ .

⁽٥) المنتظم لابن الجرزي : ١٣٢/٧ .

⁽٦) الكامل لابن الأثير : ٤٠٣/٨.

محرم سنة ٢٥٧ه. بإغلاق الحوانيت في بغداد ، وإبطال البيع والشراء في الأسواق ، وإظهار النياحة ، وأن تخرج النساء منشورات الشعور ، مسودات الوجوه ، يلطمن وجوههن على الحسين بن علي - رضي الله عنهما - وأمر في الثامن عشر من ذي الحجة من نفس العام بإظهار الزينة واشعال النيران احتفالاً بعيد «غدير خم» (٧) مما كان يؤدي إلى قيام اضطرابات مسلحة بين الناس والجند .

الحالة الثقافية :

بالرغم مما كانت عليه الحالة السياسية من عدم الاستقرار ، وما كانت عليه الحالة الاجتماعية من التفكك وانتشار الظلم ، فإن هذا لم يضعف الحركة العلمية والثقافية والفكرية ، بل قد أججها وزادها قوة ، وذلك لأسباب كثيرة نذكر منها :

أولا: إن الصراع العقدي الموجود بين المعتزلة وأهل السنة من جهة ، والشيعة وأهل السنة من جهة أخرى أثرى الفكر الاسلامي ، لما كان يدور بينهم من مناظرات في ردهات القصور وعند سواري المساجد . وكذلك فقد نشط التأليف من شتى الفرق والمدارس ليبين كل معتقده ومذهبه بيانا شافيا ، كما يرد على طعون خصومهم بإسهاب ، فألفت المطولات ، وخاصة في الاعتقاد . ولم يقتصر كل إمام على مصنف أو مصنفين ، بل تجد الواحد منهم العديد من المصنفات . وسيظهر لك هذا الأمر جلياً عند ذكر مصنفات القاضي الباقلاني . التي كان معظمها في مباحث العقيدة وإن تعددت مواضيعها ، والفرق التي نقدها ، وأبطل ماهي عليه بأدلة ساطعة وبراهين

⁽٧) هو ماء يدعى «خُماً» بين مكة والمدينة . خطب فيه الرسول ﷺ الصحابة وأوصاهم بكتاب الله وأهل بيته . أخرجه مسلم برقم (٢٤٠٨) ، وأحمد : ٣٦٦/٢ والدارمي : ٢١/٢٤ والطبراني برقم (٥٠٤٠) والحاكم : ٣٠/٢ وغيرهم .

جلية مع بيان مذهبه الذي يدين الله به وينتصر له . كما يظهر تعدد المصنفات واتساع بسط الاستدلال أيضا في مصنفات قرينه ومعاصره قاضي قضاة المعتزلة عبدالجبار بن أحمد الذي ألف العديد من كتب الاعتقاد . وعلى رأسها موسوعته التي سماها بالمغني . والتي عثر حتى الأن على أكثر من عشرين مجلداً منها .

ثانيا: كان كل أمير ووزير يحرص على أن يكون في بلاطه وردهات قصره كبار المفكرين في شتى نواحي المعرفة من الأدباء والشعراء والمتكلمين والفقهاء، يحيطهم برعايته ويغدق عليهم. ويعتبرون عملهم هذا مدعاة للفخر والاعتزاز. ومن هنا ندرك سبب حرص عضد الدولة على استقدام القاضي الباقلاني من البصرة إلى شيراز لكي يمثل أهل السنة في مجالسه العلمية، وإن كان هو معتزلياً رافضيا. كما أن السبب نفسه هو الذي دفع بالصاحب ابن عباد إلى استقدام عبدالجبار بن أحمد الذي أصبح قاضي قضاة المعتزلة إلى الري.

ثالثاً: شيرع الاضطراب السياسي، وانتشار الظلم في المجتمع قد يكون سببا في حمل كثير من أهل الفكر ونوي العقول الراجحة أن يفروا من العسمل السياسي إلى العسمل العلمي، وبذلك يتوفر لهم الوقت الطويل للانقطاع للانتاج العلمي، وهيبة العلماء وحرمتهم وقعت في نفوس كثير من الأمراء. وكان عدم انغماسهم في العمل السياسي ملاذاً لهم من بطش الأمراء والوزراء.

فليس من الضروري أن يتبع العمل العلمي والثقافي العمل السياسي قوة وضعفاً (^) .

⁽٨) غير الاسلام: ١/١٧٠ .

وابعا: لقد تولى الوزارة لبني بويه طائفة من كبار الأدباء والعلماء والمفكرين ، الذين شجعوا العلم واعتنوا به عناية فائقة . واقتنوا عيون كتب الأدب والفكر بشتى فنونه ، وأنفقوا الأموال الطائلة على ذلك .

ومن أبرز هؤلاء ابن العميد ، الذي قيل فيه : «بُدِئت الكتابة بعبدالحميد وانتهت بابن العميد» . ومنهم الصاحب بن عباد ، الذي كان وزيراً لمؤيد الدولة ، ثم لفضر الدولة . وكانت مجالسهما العلمية والأدبية أعظم من أن توصف . وكانت تضم من فحول الشعراء وأساطين الأدب وفحول المتكلمين والفقهاء مالا يحصى كثرة ، بالرغم من أنهما فارسيان . ولكنهما كانا في غاية العناية باللسان العربي . بل فاقا كثيراً من العرب .

وكان من الوزراء الذين اعتنوا بالأدب والعلم ، وبذلوا فيه الغالي والنفيس الوزير المهلبي (٩) ، الذي كان وزيراً لمعنز النولة ، ومنهم - أيضا - الوزير ابن سعدان ، وزير صمصام النولة ، وسابور بن أردشير ، وزير بهاء النولة .

ولم تقتصر العناية بالأدب والعلم والفكر على الوزراء بل كان هذا شأن بني بويه ، وعلى الأخص عضد النولة ، الذي كان يؤثر مجالسة الأدباء على منادمة الأمراء على ما ذكره الثعالبي في يتيمة الدهر(١٠) . كما أنه كان يقول الشعر ، ويحكم على معانيه . وقد خصص في داره للحكماء والفلاسفة موضعاً على قرب منه ليشاركهم مباحثاتهم .

لقد كان للعراق وفارس في عهد بني بويه الصدارة في العلم والأدب والفسلفة . كما حوت من جهابذة العلماء في شتى الفنون والعلوم مالم يجتمع لبلد آخر في القرن الرابع .

⁽٩) وفيات الأعيان : ١٠٠/١ .

⁽١٠) يتيمة الدهر : ٢/٦/٢ .

وبذلك نكون قد ألقينا الضوء على بيئة القاضي الباقلانى الاجتماعية والثقافية ، التي أثر فيها بجهوده ومناظراته ومؤلفاته ، كما أثرت فيه فدفعته لخوض معركة مع المعتزلة لا هوادة فيها ، أشهر فيها قلمه ولسانه دفاعاً عن معتقده ، حتى لقبه معاصروه بسيف السنة .

الباب الأول في ترجمة القاضي البافلاني وفيه أحد عشر مبحثاً

الأول : اسمه وكنيته ولقبه

النسانى: ولادته ونشأته وأسرته.

الناست: طلبه العلم وشيوخه.

الرابسع: الوظائف التي شغلها.

الخامس: تلاميذه.

السادس: مذهبه العقدي والفقهي.

السابع: صفاته وأخلاقه.

النامسن: رأى العلماء فيه .

التاسيع: مناظراته.

الماشير: مؤلفاته .

الحادي عشر: وفاته.



الهبحث الأول اسمه وكنيته ولقبه

اختلفت مصادر ترجمة القاضي الباقلاني على كثرتها في ذكر اسمه واسم أبيه وجده مع اتفاقها على كنيته .

فورد في دائرة المعارف الاسلامية باسم أبى بكر بن علي بن الطيب . وهو وهم . خالفت فيه جميع مصادر ترجمته . وبعض المترجمين يعبر عنه بالباقلاني ، وبعضهم بابن الباقلاني . والثاني هو الأصوب ، لأن والده هو الذي كان يبيع الباقلاء .

واسمه على وجه التحقيق عند معظم مصادر ترجمته هو: «القاضي أبويكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم الباقلاني» .

لقبه: «الباقلانى» بفتح الباء الموحدة، وبعد الألف قاف مكسورة، ثم لام بعدها نون، وهي نسبة إلى الباقلاء وبيعه. وفيه لغتان، من شدد اللام قصر الألف، ومن خففها مد الألف فقال باقلاء. والباقلاني نسبة شاذة لزيادة النون فيها. وهي نظير قولهم في النسبة إلى صنعاء صنعاني. وأنكر الصريري في كتابه «درة الفواص» هذه النسبة. وقال: من قصر الباقلاني قال في النسبة إليه باقلي، ومن مد قال: باقلاوي وباقلائي، ولا يقاس على صنعاء، لأن ذلك شاذ لا يقاس عليه، ولكن السمعاني في الأنساب لم ينكر النسبة الأولى(١).

ويلقب القاضى الباقلاني _ أيضا _ بسيف السنة ، وبلسان الأمة ، وبالقاضى .

⁽١) على ما في وفيات الأعيان لابن خلكان: ٢٦٩/٤ ، والأنساب للسمعاني ص ٦٢ .

المبحث الثانس ولادته ونشأته واسرتــه

كثير من العلماء يصعب التوصل إلى معرفة تاريخ ولادتهم على وجه الدقه إلا من كان منهم من أبناء أصحاب الجاه والسلطان حيث يحتفى بميلادهم . أما أبناء عامة الناس فغالبا لا يفطن لتأريخ يوم موادهم لحجب الله علم الغيب عن الناس فيما سيكون للمواود من منزلة في المجتمع الذي سيعيش فيه ، وما سيكون عليه من جاه ومنصب .

أما بالنسبة لتأريخ الوفاة فقلما يمتد الجهل إليها ، وإذا تجد كتب التراجم للأعلام لا تخلو من سنة الوفاة ، وقلما تذكر سنة الميلاد ، وإن ذكرتها فغالبا يكون على سبيل التقدير والاستنتاج والتقريب .

والباقلانى – رحمه الله – ولد في أسرة متواضعة لرجل ليس من مشاهير الناس ولا سادتهم ، ويدل على ذلك ما تناقلته كتب التراجم من أن والده كان يبيع الباقلاء ليكسب قوته وقوت عياله . كما أن كتب التراجم لم تذكر لنا من نسله – أيضا – إلا ابنه الحسن ، الذي توفى بعد والده ، ويبدو أنه كان من طلبة العلم لما جاء في ختام إحدى نسخ كتاب والده «إعجاز القرآن» المحفوظة بالمتحف البريطاني : «هذا ما كتبه المؤلف لخزانة كتب القرآن» المحفوظة بالمتحف البريطاني : «هذا ما كتبه المؤلف لخزانة كتب عضد الدولة ، وطالع فيه الحسن ابن المؤلف سنة ٣٩٩هـ» . وقد ذكر كل من الخطيب البغدادي وصاحب وفيات الأعيان والقاضي عياض في مصنفاتهم أنه صلى على والده لما توفي (١) .

⁽١) تاريخ بغداد : ٥/٢٧٩ ، وفيات الأعيان : ٢٦٩/٤ .

ذكر الزركلى في الأعلام والفطيب البغدادي في تاريخه (٢) وغيرهما ممن ترجم له أنه ولد بالبصرة ، فهو بصري المولد ، ولكنه نسب إلى بغداد لأنه سكنها إما في فترة طلبه العلم أو بعد نبوغه واكتمال شخصيته العلمية . وما ذكره كثير ممن ترجم له من أن عضد الدولة البويهي ، الذي تولى الحكم سنة ٧٣هد كتب إلى عامله في البصرة أن يشخص إليه الشيخ أبالحسن الباهلي والشاب المعروف بابن الباقلاني تدل دلالة واضحة على أنه رجع للبصرة بعد نضوجه الفكري ، أو أنه تلقى جميع علومه بالبصرة .

من هذه الحادثة أخذ بعض من ترجم له سنة ولادته على وجه التقريب. فكون عضد الدولة استدعاه بعد أن تولى الإمارة سنة ٣٦٧هـ. وأرسله في سفارة إلى بلاد الروم سنة ٢٧٧هـ. فصعنى ذلك أنه إلتحق بقصر عضد الدولة ليمثل أهل السنة في المناظرات بين هذين العامين ، وقد وصف أثناء طلبه بأنه شاب فيغلب على الظن أن عمره حين استدعي يقارب الثلاثين عماما . وعليه ، فما ذهب إليه الزركلي في الأعلام أنه من مواليد عام عاما . وعليه ، فما ذهب إليه الزركلي في الأعلام أنه من مواليد عام الزركلي فلم تحدد سنة ميلاده ، والله أعلم . وأما مصادر التراجم المتقدمة على الزركلي فلم تحدد سنة ميلاده ، ولم يبين الزركلي مستنده في تحديد ميلاده . فيغلب على الظن أنه اعتمد على الاستنتاج .

أما نشأة القاضي الباقلاني فعامة مصادر ترجمته ذكرت أن مواده بالبصرة فيلزم أن يكون قد نشأ فيها . وما ذكره الخطيب البغدادي وغيره من أنه أخذ الحديث في بغداد على أبي بكر بن مالك القطيعي وأبي محمد ابن ماسي ، وأبى أحمد الحسين بن علي النيسابوري(٤) ، يدل دلالة واضحة

⁽٢) الاعلام للزركلي : ٤٦/٧ ، تاريخ بغداد : ٥/٣٧٩ .

⁽٣) الأعلام : ٧/٢٤ .

⁽٤) تاريخ بغداد : ٥/٢٧٩ .

أنه رحل في طلب العلم إلى بغداد ، فقد كانت بغداد حينذاك حاضرة العلم ومركز العلماء ، يشد لها الرحال من كل حدب وصوب . فما ذكره المترجمون من أخده العديث على بعض العلماء في بغداد ، وما ذكروه من طلب حضوره من عامل البصرة إلى قصر عضد الدولة تدل على أنه بعد تلقي علومه في بغداد رجع إلى البصرة . وبعد التحاقه بديوان عضد الدولة كان ينتقل بين بلدان المشرق . وقد سكن بغداد كما ذكر ابن فرحون المالكي أنه كان يسكن الكرخ . وقد ذكر ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب أنه كان للباقلاني بجامع المنصور ببغداد حلقة عظيمة (٥) .

⁽ه) شنرات الذهب: ١٦٨/٣ .

الهبدث الثالث طلبه العلم وشيوخه

بدأ القاضي الباقلاني – رحمه الله – طلب العلم في مسقط رأسه – البصرة – ثم رحل إلى بغداد ، ونهل العلم على طائفة من العلماء الأفذاذ سنترجم لطائفة منهم ممن بلغنا أنه أخذ عنهم العلم . ذكر الضطيب البغدادي في تاريخه (۱) أنه أخذ الحديث عن أبي بكر بن مالك القطيعي وأبي محمد بن ماسي وأبي أحمد الحسين بن علي النيسابوري ، وأخذ علم النظر عن أبي عبدالله بن مجاهد الطائي. فذكر ابن السبكي في طبقاته (۲) أنه تتلمذ عبدالله بن مجاهد الطائي. فذكر ابن السبكي في طبقاته (۲) أنه تتلمذ أيضا – على أبي الحسن الباهلي إلا أنه كان أخص بأبي عبدالله بن مجاهد ، فأما الاستاذ أبو اسحاق وابن فورك فكانا أخص بالباهلي . وفيما يلي تراجم لبعض من بلغنا أن الباقلاني أخذ عنهم :

ا - ابن مجاهد : أبوعبدالله محمد بن أحمد بن مجاهد الطائي ، صاحب أبي الحسن الأشعري . قدم من البصرة ، وسكن بغداد ، ودرس عليه الباقلاني الأصول والكلام ، كان حسن السيرة والتدين . كان فقيها حافظا متقنا . له تصانيف كثيرة في أصول الدين . ذكر ابن السبكي وغيره أن الباقلاني تتلمذ عليه . توفي بعد سنة ٣٦٠هـ(٢) .

٢ ـ أبوالحسن الباهلي البصري صاحب أبى الحسن الأشعري: كان رئيساً مقدماً عند الإمامية أولاً ، فانتقل لذهب الأشعري بسبب مناظرة

⁽۱) تاريخ بغداد : ٥/٢٧٩ .

⁽Y) طبقات ابن السبكي : ۲۵٦/۲ .

⁽٣) ترجم له ابن السبكي في طبقاته : ٢/٣٥٦ وابن العماد في شدرات الذهب : ٧٤/٣ ، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد : ٣٤٣/١ ، وابن عساكر في تبيين كنب المفتري ص ١٧٧ .

جرت له مع الشيخ أبى الحسن الأشعري ألزمه فيها الحجة . نشر علم أبي الحسن الأشعري في البحسرة . كان من عادته أن يحتجب في درسه عن تلاميذه ، وكذلك عن جاريته التي تخدمه ، وعن كل الناس ، فيرخي الستار بينه وبينهم . وسئل عن سبب ذلك فقال : «إنكم ترون السوقة ، وهم أهل الغفلة فتروني بالعين التي ترون أولئك بها» . وقال القاضي الباقلاني : كنت أنا وأبو اسحاق الاسفرائيني وابن فورك معا في درس الشيخ الباهلي ، وكان يدرس لنا في كل جمعة مرة واحدة ، وكان منا في حجاب يرخي الستر بيننا وبينه . توفي الباهلي سنة ، ٣٧هه (٤) .

٣ أبوبكر الأبهري: محمد بن عبدالله شيخ المالكية في عصره. أخذ عنه خلق كثير منهم الباقلاني ، الذي صحبه وأطال صحبته . أخرج في آخر حياته ثلاثة آلاف مثقال فوزعها على تلاميذه . أعطى الباقلاني منها مائة مثقال . ذكر ابن النديم في الفهرست أن مولده بأبهر بأرض الجبل سنة ٧٨٧هـ . وتوفي يوم السبت الخامس من شوال سنة ٧٧٥هـ . له شرح كتاب ابن عبدالحكم الصغير ، وكذلك الكبير . وله كتاب الرد على المزني ، وكتاب في أصول الفقه(٥) .

٤ - أبوبكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي . ولد سنة ٤٧٧هـ ، وتوفي سنة ٣٦٨هـ . كان يسكن قطيعة الدقيق في بغداد . وهو راوي مسند الإمام أحمد ، رواه عنه الدارقطني ، وأبوحفص بن شاهين ، وغيرهما . أخذ عنه الباقلاني الحديث ، كما ذكر الخطيب البغدادي في تاريخه (١) .

⁽٤) تبيين كنب المفتري ص ١٢٧ ، ومقدمة إعجاز القرآن ص ٢١ .

⁽ه) الفهرست ص ۲۸۳ ، الديباج المذهب : ۲۰۳/۲ ، شـجرة النور الزكية : ۱/۱۱ ، شنرات الذهب : ۸۵/۲ . ۸۵/۲ .

⁽٦) تاريخ بغداد : ١٩٧٩ .

٥ - أبومحمد عبدالله بن ابراهيم بن أيوب بن ماسي . ولد سنة
 ٤٧٧هـ . وتوفي سنة ٣٦٩هـ . وهو محدث ثقة ثبت . ذكر الخطيب البغدادي
 أنه أخذ عنه الحديث(٧) .

" - أبوعبدالله محمد بن خفيف الشيرازي ، المتوفي سنة ١٣٥ه - كان من أولاد الأمراء فتزهد حتى بلغ الذروة في الزهد . كان صاحب أحوال ومقامات ، وهو من أعيان تلاميذ أبى الحسن الأشعري . أصبح شيخ فقهاء الشافعية في بلاد فارس . كان عظيم التمسك بالكتاب والسنة . ازدحم الناس على جنازته يوم وفاته حتى صلوا عليه مائة مرة . أخذ عنه الباقلاني أصول الفقه (٨) .

٧ ـ أبوأحمد الحسين بن علي النيسابوري ، ولد سنة ٢٩٣هـ ، وتوفي سنة ٥٣٥هـ . محدث ثقة حجة . قال الحاكم : صحبته حضراً وسفراً نحو ثلاثين عاما فما رأيته ترك قيام الليل . أخذ عنه الباقلاني الحديث (٩) .

٨ ـ أبوأحمد الحسن بن عبدالله العسكري . ولد سنة ٢٩٣هـ ، وتوفى سنة ٢٨٨هـ . إمام في الأدب . وصاحب أخبار ونوادر . له شعر جيد . حرص الصاحب ابن عباد على لقياه ، فلم يظفر بذلك . أخذ عنه الباقلاني مسائل في النقد والبلاغة(١٠) .

٩ - أبوم حمد عبدالله بن أبي زيد القيرواني المالكي المتوفى في سنة
 ٣٨٦ه - فقيه ، نظار ، حافظ ، حجة . جامع مذهب مالك ، وشارح أقواله .
 إمام المالكية في عصره . كان واسع العلم كثير الحفظ والرواية . يجيد

⁽۷) تاریخ بغداد : ۵/۲۷۹ .

⁽٨) شدرات الذهب: ٧٦/٣ تبيين كنب المفتري من ١٠٩٠.

⁽٩) شدرات الذهب: ٨٤/٣ ، تاريخ بغداد : ٥/٣٧٩ .

١٠٢/٢ شنرات الذهب : ١٠٢/٢ ، وقيات الأعيان : ٤/١٥١ .

الشعر مع صلاح وورع وعفة . كان يلقب بمالك الصغير . حاز رئاسة الدين والدنيا ، فعرف قدره الأكابر . أُخذ عنه الباقلاني الفقه . دفن بداره في القيروان(١١) .

١٠ - أبوالحسين بن سمعون محمد بن أحمد بن اسماعيل البغدادي . الواعظ ، صاحب الأحوال والمقامات ، كان لطيف العبارة ، حسن الوعظ ، اشتغل الناس بتدوين حكمه وجمع كلامه . ومن لطيف كلامه ما رواه عنه الصاحب بن عباد ، حيث قال : سمعت ابن سمعون وهو يقول : «سبحان من أنطق باللحم ، وبصر بالشحم ، واسمع بالعظم» . وذكر ابن عساكر في تبيين كذب المفتري أن الاستاذ أبااسحاق الاسفرائيني والباقلاني كانا يأتيناه في عبلان يده . ولد ابن سمعون سنة ، ٣٠٠هـ ، وتوفي سنة يأتيناه في عبد المناه في المهم . والد ابن سمعون سنة ، ٣٠٠هـ ، وتوفي سنة

۱۱ ـ محمد بن عمر البزاز ، المشهور بابن بهتة . المتوفي سنة ٣٧٤هـ(١٣) .

⁽١١) السياج المذهب: ١/٧٧١ ، شجرة النور الزكية: ١٩٢/٠ .

⁽۱۲) تبيين كنب المفترى : ص ۲۰۰ ، شذرات الذهب : ۱۲٤/۲ .

⁽١٢) ذكره سيد أحمد صقر في مقدمة إعجاز القرآن : ص ١٨ .

المبحث الرابع الوظائفالتي شغلها

لم تذكر كتب التراجم عن حياة أبي بكر الباقلاني شيئاً يذكر قبل التحاقه بالمجالس التي كانت تعقد في قصر عضد الدولة البويهي ، والتي أحضر من البصرة لأجل يمثل رأي الأشاعرة فيها . ويبدو من قصة اختياره لذلك أنه كان على جانب عظيم من الشهرة ، فقد رشحه قاضي قضاة المعتزلة مع شيخه ابن مجاهد مع حداثة سنه ، وفعلا إلتحق بهذه المجالس ، وشارك في العديد من المناظرات . وكما يبدو أنه انقطع لهذه المهمة في مجالس عضد الدولة ، ويعتبر هذا عملاً كلفه به عضد الدولة البويهي .

ونظراً لإعجاب عضد الدولة بالباقلاني اختاره مربيا لولده الذي سمي فيما بعد بصمصام الدولة . ألف له أثناء تأديبه له كتاب التمهيد ليعلمه عقيدة الأشاعرة ، التي كما يبدو أنه اقتنع بها عضد الدولة بعد أن كان يعتقد معتقد المعتزلة . وهذا – أيضا – يعتبر عملاً كلفه به عضد الدولة بالإضافة إلى عمله الأول .

أخذ قدر الباقلاني في الصعود عند عضد الدولة ، وظهر تفوقه العلمي، وقدرته الفائقة على الحجاج والنقاش ، ومقارعة الخصوم بالأدلة والبراهين الساطعة ، وبرز في إقامة الحجج الباهرة على الخصوم في ذكاء مفرط ، وبراعة عجيبة ، مع إلمام بشتى العلوم ، ودراية تامة بمناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والعلمية ، مما أهله لأن يرسله عضد الدولة البويهي على رأس البعثة التي أرسلها إلى ملك الروم سنة ٢٧٧هـ(١) .

⁽١) ابن كثير في البداية والنهاية : ١١/١ . وقد أرخ القاضي عياض في ترتيب المدارك ١٨/٧ سفارة القاضى الباقلاني إلى ملك الروم بثلاثماية وثمانين ونيف . وقال : إنه أرسله عضد النولة .

أطبقت كتب التراجم على وصف الباقلاني بالقاضي ، مما يدل على أنه تولى القضاء ، وفي الغالب يكون في فترة حكم تلميذه صمصام الدولة . وذلك لأنه كما تقدم أنه ترك معتقد المعتزلة والتزم بمعتقد الأشاعرة ، فنقل القضاء من أيدي المعتزلة ووضعه في أيدي أهل السنة . والذي يظهر لي أنه لم يكن مجرد قاض فقط ، بل كان مناطأ به تعيين القضاة . يشهد لذلك ما ذكره ابن عساكر في تبيين كذب المفتري(٢) في ترجمة أبي حامد أحمد بن محمد الاستوائى المتوفي سنة ٤٣٤هـ أنه تولى القضاء بعكبرا من أبي بكر ابن الطيب الباقلاني .

ويقي أمر آخر من أعماله أشارت إليه كتب التراجم ، وهو قيامه بالتدريس في المساجد ، فكان يقصده طلاب العلم فيفدون إليه من المشرق والمغرب كما يظهر ذلك جلياً من الفصل الذي عقدناه لتلاميذه . وقد أصبح تلاميذه . فيما بعد . منارات للعلم والمعرفة في المشرق والمغرب .

ذكر ابن العسساد في شندرات الذهب ، وابن فسر حون في الديباج المذهب (٢) ، أنه كان له حلقة عظيمة بجامع المنصور ببغداد ، كانت تضم رجال النولة وعلماء المذهب ، ودعاة الفرق المختلفة .

هذا ما استطعت الوصول إليه من الأعمال التي كان يشغلها القاضي الباقلاني والمناصب التي تسلمها . ومع هذا فإن هذه الأعمال لم تشغله عن قيامه بالتأليف والتصنيف ، وسيظهر لك مدى ضخامة إنتاجه العلمي في شتى العلوم والفنون الذي قلما حصل لغيره .

⁼ ومن المعلوم أن عضد الدولة توفي سنة ٣٧٧هـ ، وبذلك يظهر أن المسحيح ما أرخ به ابن كثير أنها كانت سنة ٣٧١هـ . إلا أن تكون له رحلة أخرى غير رحلته في ولاية عضد الدولة . علماً بأنني لم أجد أي إشارة في كتب التراجم إلى أنه كان له رحلتان ، والله أعلم .

⁽٢) تبيين كذب المفتري: ص ٧٤٧ .

⁽٢) شنرات الذهب: ٣/٨٦١ ، البيباج المذهب: ٢٢٨/٢ .

الهبدث الذا مس تلاميــده

بلاريب عالم في منزلة القاضي الباقلاني يتعذر معرفة كل من أخذ عنه ، فقد ضربت له بطون الإبل من كل بلد . كما أنه كان كثير التجوال ، لم يستقر في بلد واحد ، مما هيأت له هذه الأحوال عدداً كبيراً من طلاب العلم ، الذين أخذوا عنه في البصرة وبغداد والري وشيراز وغيرها من بلاد فارس . يقول ابن عساكر في تبيين كذب المفتري(۱) : وكان الباقلاني حصنا من حصون المسلمين ، وما سرر أهل البدعة بشئ كسرورهم بموته - رحمه الله - إلا أنه خلف من بعده جماعة كبيرة من التلاميذ تفرقوا في البلاد» . ومالا يدرك كله لا يترك جله ، ولذا سنذكر طائفة ممن اشتهر بالأخذ عنه وملازمته ، ومنهم :

الثقة المالكي الأشعري ، المواود سنة هه ٣٥ م ، الإمام المحدث الحافظ الحجة الثقة المالكي الأشعري ، المواود سنة هه ٣٥ م ، والمتوفي سنة ٤٣٤ م . أخذ عن الباقلاني علم الكلام . ولأخذه هذا قصة لطيفة ذكرها ابن عساكر ، فقال : قيل للهروي : أنت من هراة ، فمن أين تمذهبت لمالك والأشعري ؟ فقال : سبب ذلك أنني قدمت بغداد لطلب الحديث ، فلزمت الدارقطني ، وكنت مرة ماشياً معه ، فمر بنا شاب ، فأقبل عليه الشيخ وعظمه وأكرمه ودعا له . فلما فارقه قلت : أيها الشيخ الإمام ، من هذا الذي بالغت في إكرامه ؟ فقال : أو ما تعرفه ؟ قلت : لا . فقال : هذا أبوبكر بن الطيب الباقلاني الأشعري ناصر السنة ، وقامع المعتزلة ، ثم أفاض في الثناء عليه . فكان ذلك سبب اختلافي إليه وأخذي عنه (٢) .

⁽۱) تبيين كنب المفترى ص ١٢٠ .

⁽٢) شـ ترات الذهب: ٣٠٤/٣ ، الديباج المذهب: ١٣٢/٢ ، تبيين كذب المفتري: ص ٢٥٥، ترتيب المدارك: ٢٣١/٧ .

٢ ــ القاضي أبو محمد عبدالوهاب بن نصر البغدادي المالكي المولود
 سنة ٢٦٦هـ، والمتوفى سنة ٢٢٤هـ. الفقيه البارع ، والأصولي المتمكن ،
 والنظار الحجة ، والأديب الشاعر من كبار علماء الإسلام . سئل عمن تفقه ،
 فقال : «صحبت الأبهري ، وتفقهت على أبي الحسن بن القصار ، وأبي القاسم بن الجلاب ، والذي فتح أفواهنا وجعلنا نتكلم أبوبكر بن الطبيب» .

قال الباقلاني: لو اجتمع في مدرستي عبدالوهاب وأبوعمران الفاسي القيرواني لاجتمع علم مالك: أبوعمران يحفظه، وعبدالوهاب ينصره. ضاقت به الأحوال في العراق في آخر أيامه، فرحل إلى مصر ماراً بمعرة النعمان، حيث زار أبالعلاء المعري. تولى قضاء مصر، ولم يعش فيها إلا أشهراً (٢).

٣ ــ أبوعمران: موسى بن عيسى بن أبي حجاج الغفجومي ـ من بطون بربر المغرب ـ الفاسي القيرواني . ولد سنة ه٣٦ه . توفي بالقيروان في رمضان سنة ٣٠٥ه . كان يقرأ القرآن بالسبع ويجوده ، مع معرفة بالرجال . يقول أبوع مران: رحلت إلى بغداد بعد أن تفقهت بالمغرب والأنداس على أبي الحسن القابسي ، وأبي محمد الأصيلي ، وكانا عالمين بالأصول . فلما حضرت مجلس القاضي أبي بكر ، وسمعت كلامه في الأصول والفقه حقرت نفسي ، ورجعت عنده كالمبتدى (٤) .

٤ ــ أبوالحسن السكري: على بن عيسى الشاعر. ولد سنة ١٥٧هـ.
 كان يحفظ القرآن، ويجيد القراءات. كان شاعراً أديبا، أكثر من مدح الصحابة والرد على الرافضة والنقض على شعرائهم. درس على الباقلاني علم الكلام، ومدحه بقصيدة طويلة، أختار منها:

⁽۲) الديباج المذهب : ۲ $\sqrt{7}$ ، تبيين كنب المفتري من $\sqrt{7}$ ، شذرات الذهب : $\sqrt{7}$ ترتيب المدارك : $\sqrt{7}$

⁽٤) ترتيب المدارك : ٧/٢٤٢ ـ ٢٥٢ .

اليعربي فصاحة وبلاغة قاض إذا التبس القضاء على الحجى مازال ينصر دين أحمد صادعاً توفى سنة ٤١٢هـ(٥).

والأشعري إذا اعتنى للمذهب كشفت له الآراء كل مفيب بالحق يهدي للطريق الأصوب

ه ـ القاضي أبوجعفر محمد بن أحمد السمناني الحنفي الأشعري .
 ولد سنة ٣٦١هـ كان عالماً فاضلاً سخيا ، حسن الكلام . كان له في داره مجلس نظر يؤمه الفقهاء . مات بالموصل وهو على القضاء سنة ٤٤٤هـ(٦) .

١ — أبوطاهر محمد بن علي المعروف بابن الأنباري ، المولود سنة ٥٧٥هـ . كان واعظاً صالحاً ، وعالما كبيرا . درس على الباقلاني الفقه وأصوله وعلم الكلام . ثم توجه للمغرب ، ونزل القيروان . أثنى عليه أبوعمران الفاسي ، وقال : لا يوجد عالم بالأصول في القيروان إلا وقد أخذ ذلك عن أبي طاهر ، ولولاه لضاع العلم بالمغرب . توفي سنة ٤٤٨هـ(٧) .

٧ ــ أبوالحسن علي بن محمد بن الحسن الحريري المالكي . ولد سنة ٣٥٦هـ ، وتوفي سنة ٤٣٧هـ . كان محدثا صدوقاً ، حدَّث عنه الخطيب البغدادي . درس على الباقلاني أصول الدين وأصول الفقه (٨) .

٨ ــ أبوعبدالله: الحسين بن حاتم الأزدي . كان رجلاً ذا علم وأدب .
 درس على الباقلاني أصول الدين وأصول الفقه . روى عن الباقلاني وصف مناظراته في بلاط الروم . أرسله الباقلاني إلى دمشق ليرد على بعض المخالفين ، فعقد المجلس في جامع دمشق . فذكر التوحيد ونزه المعبود ،

⁽٥) تاريخ بغداد : ٥/ ٣٨١ ، مرأة الجنان لليافعي ٧/٧ .

⁽١) تبيين كنب المفتري : ص ٢٥٦ ، اللباب في تهذيب الأنساب : ١٠/٥٦٥ .

⁽۷) تبيين كذب المفتري ص ١٢١.

⁽٨) ترتيب المدارك : ٧/٤٦ .

ونفى عنه التشبيه ، وأقام بدمشق مدة . ثم تركها إلى القيروان ، وانتفع به أهلها ، وبقى فيها إلى أن مات(٩) .

٩ ـــ ابن اللبان: القاضي أبومحمد عبدالله بن محمد الأصبهاني .
 كان أحد أوعية العلم ، ومن أهل الدين والفضل . درس على الباقلاني كتاب «المقدمات في أصول الديانات» ، وكتاب «أصول الفقه» ودرس فقه الشافعي على أبي حامد الاسفرائيني ، ومات بأصبهان سنة ٢٤٤هـ(١٠) .

• اسابوري . ولد سنة ١٣٥٠ ، وتوفي سنة ١٧٤هـ . شيخ الصوفية النيسابوري . ولد سنة ١٣٥٠ ، وتوفي سنة ١٧٤هـ . شيخ الصوفية ومؤرخها . كان حافظاً عالما بالتفسير والتاريخ والحديث . كان له بنيسابور دويرة للصوفية . أخذ عن الباقلاني أثناء إقامته مع عضد الدولة بشيراز . فقراً عليه كتاب «اللمع» لأبي الحسن الأشعري (١١) .

١١ ــ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي نصر . ولد سنة ٣٢٧هـ . كـان عالماً ورعاً زاهداً عدلاً مأمونا ثقة ، وكان يعرف بالشيخ . ذكر القاضي عياض أنه تفقه على الباقلاني وعلق عنه ، وكتب في كتبه ما شاهده من مناظرات الباقلاني في الفقه بين يدي ولي العهد ببغداد للمخالفين ، عاش ثلاثاً وتسعين سنة . وتوفي في جمادى الآخرة سنة ٢٠٤هـ(١٢) .

١٢ – أبوحاتم محمود بن الحسن الطبري ، المعروف بالقزويني . ولد بأمل ، وتوفي بها . قدم بغداد ، درس على الباقلاني أصول الفقه ، كان حافظاً للمذهب والخلاف والأصول والجدل(١٣) .

⁽٩) ترتيب المدارك ٧/١٥، تبيين كنب المفتري ص ١٢٠، ٢١٦.

⁽١٠) تبيين كنب المفتري من ٢٦١ ، شنرات الدَّهب : ٢٧٤/٢ ، معجم المؤلفين : ١٢٠/١ .

⁽۱۱) شذرات الذهب: ۱۹٦/۳ ،

⁽۱۲) شذرات الذهب: ۳/ه/۲ ، ترتيب المدارك: ۷/۷٤ .

⁽١٢) تبيين كذب المفتري مس ٢٦٠.

١٣ _ أبوعمرو أحمد بن محمد بن سعدي . أصله أندلسي إشبيلي ، كان فقيها شيخا صالحاً ، دخل العراق ، ولزم أبابكر الأبهري . سمع من جماعة في مصر والعراق . لقي من المالكية أباالقاسم الجوهري ، وأبابكر الباقلاني وجماعة . نزل المهدية وأفتى فيها ، وتوفي بها بعد سنة ١٤٥هـ(١٤) .

١٤ ــ أبوعلي الحسن بن شاذان: ولد سنة ٣٣٩هـ، وتوفي سنة ٤٢٦هـ. كان حنفي المذهب في الفروع وأشعرياً في الاعتقاد . ذكره ابن عساكر في تلاميذ الباقلاني ، وقال : كان صدوقا صحيح الكتاب ، يفهم الكلام على مذهب الأشعري(١٥).

٥٠ __ أبوالقاسم عبدالله بن أحمد بن عثمان الصيرفي . ولد سنة ٥٠هـ وتوفي سنة ٤٣٥هـ . محدث حافظ ، روى عن القطيعي ، ثم أخذ عن الباقلاني (١٦) .

17 _ أبوالفتح محمد بن أبي الفوارس الحنبلي: ولد سنة ٣٣٨هـ،
 وتوفي سنة ٤١٢هـ. حافظ، ثقة، كان مشهوراً بالصلاح، خرج للباقلاني،
 وأخذ عنه (١٧).

١٧ _ صمصام اللولة بن مؤيد اللولة: ولد سنة ٣٥٣هـ وتوفي سنة ٣٨٨هـ وعمره خمساً وثلاثين سنة خلف أباه على الملك، كانت له مشاركة في كثير من فروع العلم من أدب وفلسفة وطبيعة وأخلاق وإلاهيات. ألف له الباقلاني كتابه التمهيد أثناء طلبه العلم عليه (١٨).

⁽١٤) ترتيب المدارك : ١٠١/٧ ، جنوة المقتبس ص ١٠١ ، شجرة النور الزكية ص ١٠٦ .

⁽١٥) تبيين كنب المفتري ص ٢٤٥ ، شنرات الذهب: ٢٢٨/٢ .

⁽١٦) ترتيب المدارك : ٨٩/٧ ، شنرات الذهب : ٢٥٥/٢ ،

⁽١٧) تاريخ بغداد : ٥/٢٧٩ ، شنرات الذهب : ١٩٦/٢ ، تبيين كنب المفتري ص ٢١٧ .

⁽١٨) الكامل: ٢/٩ه ، تاريخ الإسلام السياسي للدكتور حسن ابراهيم: ٢٩/٧ .

ذكر الباقلاني في كتبه طائفة أخرى ممن أخذ عنه ، منهم ابن المعتمر الرقي الذي ذكره في الصفحة الضامسة من كتابه «البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر» . وما ذكرناه كاف في إظهار شخصيته العلمية ، وبيان مدى إقبال طلاب العلم على حلقات درسه رحمه الله .

الهبحث السادس مذهبه العقدي والفقهي

مذهبه العقدى :

الذي عليه عامة أصحاب كتب التراجم أن أبابكر الباقلاني كان أشعرياً. ومصنفاته قاطبة تؤيد ذلك. بل كان أعظم أتباع أبي الحسن الاشعري على الاطلاق. وكان المنافع عن منهبه في زمانه، والمناظر لخصوم الاشاعرة، فلا تجد فصلاً من كتبه إلا وفيه رد على المعتزلة أو نقض لمذهبهم، سواء في كتبه الكلامية أو كتبه الأصولية. وألف العديد من الكتب في تأصيل منهب الأشاعرة، أو إتمام الجوانب التي لم تكن واضحة في مذهبهم.

ولكن ابن تيمية - رحمه الله - وتلميذه ابن القيم يريان أن القاضي الباقلاني يخالف الأشاعرة في بعض القضايا العقائدية الهامة ، منها أنه كان يثبت الصفات الخبرية ، ومنها إثبات اليد والوجه .

ذكر ابن تيمية – رحمه الله – في كتاب «الفتاوي الحموية الكبرى» أن أبابكر الباقلاني قال في كتابه «الإبانة» تصنيفه : «فإن قال قائل : فما الدليل على أن لله وجها ويداً ؟ قيل له : قوله تعالى : ﴿ويبقى وجه ربك نو الجلالوالإكرام﴾(١) . وقوله تعالى : ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾(٢) . فأثبت لنفسه وجها ويداً (7) .

⁽١) الرحمن: ٢٧ ،

⁽۲) سورة م*س* : ۲۵ ،

⁽٢) الفتاري الحموية : ص ١٧ ومابعدها ،

ونقل ابن القسيم ــ رحسمــه الله في كتابه «اجتماع الجيوش الاسلامية» (٤) ما نسبه ابن تيمية للباقلاني ، ولكن نسبه لكتابه التمهيد .

وفعلا فقد وجدت في التمهيد^(٥) ما نسبه له ابن تيمية وتلميذه ابن القيم حيث قال: «باب في أن لله وجها ويدين. فإن قال قائل: فما الحجة في أن لله عز وجل وجها ويدين؟ قيل له: قوله تعالى: ﴿ويبقى وجه ربك نو الجلال والإكرام﴾. وقعله تعالى: ﴿مامنعك أن تسجد لما خلقت بيدى﴾ فأثبت لنفسه وجها ويدين» ثم أنكر الباقلاني قول من أول اليد في هذه الآية بالقدرة أو النعمة.

وبناء على ما تقدم من نقل شيخ الاسلام عنه من كتابه «الإبانة» المفقود حتى الآن . وما هو موجود فعلاً في كتابه «التمهيد» يظهر أن الباقلاني لا يوافق الأشاعرة في نفي بعض الصفات . ولا يؤول النصوص الواردة فيها .

ولكن عدم تأويله للنصوص لم يطرد فقال في كتابه «التمهيد»(١) بالنسبة لصفتي الغضب والرضى «فإن قال قائل: فهل تقولون إنه تعالى غضبان، راض، وأنه موصوف بذلك؟ قيل له: أجل، وغضبه على من غضب عليه ورضاه على من رضي عنه هما: إرادته لإثابة المرضي عنه، وعقوبته للمغضوب عليه لا غير ذلك».

ونقل أبن تيمية - رحمه الله عن الباقلاني في كتابه «الفتاوى الحموية» (٧) أن الباقلاني ذكر في كتابه «الإبانة» : «فإن قيل ، فهل تقولون إنه في كل مكان ؟ قيل له : معاذ الله ، بل هو مستو على عرشه ، كما أخبر

[.] 12 اجتماع الجيوش الاسلامية m

⁽٥) التمهيد : ص ٢٩٥ .

⁽٦) التمهيد : *ص* ٤٧ .

⁽٧) الفتاوي الحموية: هن ٦٨.

في كتابه ، فقال تعالى : ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ (^) وكذلك فعل تلميذه ابن القيم في كتابه «اجتماع الجيوش الاسلامية» (١) .

أما كتاب الإبانة للباقلاني فلا يعلم مكانه للتأكد من صحة النقل . ولكنه يوجد له كتاب اسمه الإبانة على ما في ترتيب المدارك (١٠) . وما نقلاه موجود في كتاب «الإبانة» لأبى الحسن الأشعرى (١١) والموجود في كتب الباقلاني المطبوعة يخالف ما نقله ابن تيمية وتلميذه - رحمهما الله .

يقول الباقلاني في الإنصاف (١٦): إن الله جل ثناؤه مستوعلى العرش ومستول على جميع خلقه ، كما قال تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ بغير مماسة ولا كيفية ولا مجاورة . وأنه في السماء إله وفي الأرض إله (١٣) .

وقال الباقلاني في الصفحة الرابعة والستين من الإنصاف: إنه تعالى متقدس عن الاختصاص بالجهات، وكذلك لا يوصف بالتحول والانتقال، ولا القيام ولا القعود ... إلى أن قال: ولا نقول: إن العرش له قرار ولا مكان، لأن الله تعالى كان ولا مكان».

وبناء على ما تقدم فإن كتب الباقلاني التي بين أيدينا تخالف ما نقله عنه ابن تيمية وتلميذه رحمهما الله تعالى . ولو صبح نقلهما عنه لأتلج صدر

⁽٨) سورة طه : ٥ .

⁽٩) اجتماع الجيوش الاسلامية ص ١٤٧ .

⁽۱۰) ترتیب آلدارك : ۱۹/۷ .

⁽۱۱) الابانة للأشعري ص ۱۱۹ ـ ۱۲۳ .

⁽۱۲) الاتصاف : ص ۲۹ .

⁽١٣) إشارة لقوله تعالى: ﴿وهو في السماء إله وفي الأرض إله وهو العزيز العكيم﴾ وهي من المتشابه كما قال الشازن في تفسيره ١١/٤ . وقسرها بأنه يعبد في السماء وفي الأرض ، ولكن فخرالدين الرازي استدل بها في تفسيره ١٣٢/٢٧ على أن الله غير مستقر في السماء مؤيدا مذهبه الأشعري .

كل مؤمن يعتقد المعتقد الصحيح . والذي يظهر لي إما أن يكون ما نقلاه موجود فعلا في كتبه التي بين موجود فعلا في كتبه الإبانة ، ويكون بذلك قد رجع عما في الإبانة إن كانت الإبانة أيدينا إن كان متأخراً عنها . أو أنه رجع عما في الإبانة إن كانت الإبانة متقدمة . أو أنهما التبس عليهما كتاب أبي الحسن الأشعري الموجود فعلا فيه هذا الكلام بكتاب الباقلاني . وهذا الاحتمال هو الأرجح في ظني . والله أعلم . لأن أتباعه لم ينسبوا هذا القول له مع شدة حرصهم على نقل أقواله وتدوينها .

وما نسبه ابن تيمية – رحمه الله – للباقلاني من مخالفته للأشاعرة ، وأنه أقل نفياً منهم في الصفات يوضح سر قوله عنه في الفتاوي (١٤) : وهو أفضل المتكلمين المنتسبين للأشعري ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده» .

وبهذا يتضح أن الأشاعرة اليوم لا يوافقون الباقلاني في كل شئ حيث إنه يثبت لله وجها ويداً وهم لا يثبتون . كما أنهم لا يوافقون إمامهم أبالحسن الأشعري معتقدة ، الذي انتهى إليه وبونه في كتابه «الإبانة» ، بل بعضهم ذهب لعدم صحة نسبة الكتاب إليه .

بقي خطأ وقع فيه أحد المعاصرين لا يستحق الإشارة إليه لوضوحه من العام والخاص من طلاب العلم ، وهو أن الدكتور عبدالكريم بلبع في كتابه «النثر الغني وأثر الجاحظ فيه» قال عندما تكلم عن السجع ومنكريه في القرآن : «إنها فكرة قديمة وسائدة منذ أزمان تشبث بها المعتزلة ، ومنهم الباقلاني» . فالباقلاني وعداوته للمعتزلة يعرفها القاصي والداني ، ويشهد لها كل صفحة من كتبه . فهو لا يهادن المعتزلة لا في سفر ولا حضر ولا ليل ولا نهار . ولكن لعل ما ذكره الدكتور زلة قلم .

⁽۱٤) فتاري ابن تيمية : ٥/٨٨ .

مذهبـه الفقهى:

أكثر مصادر ترجمة القاضي الباقلاني ذكرت أنه كان مالكياً في الفروع ، وهو الصحيح ، ومن هؤلاء ابن الأثير وابن العماد وابن فرحون واليافعي وابن تغري بردى والقاضي عياض (١٥) حيث ذكر أنه كان شيخ المالكيين في عصره ، وأنه انتهت إليه رئاستهم .

ومع هذا فأن ابن كثير في البداية والنهاية (١٦) ذكر أنه اختلف في مذهبه . فقيل إنه شافعي ، وقيل إنه مالكي ونسبته للشافعية وهم نتج عن شدة انتسابه للأشعري ، وكان الأشعري شافعيا . وكذلك نسبه للشافعية ابن السبكي في طبقاته (١٧) .

وذكر ابن كثير أنه كان يكتب على فتاويه كتبه محمد بن الطيب الصنبلي ، واستغرب ذلك . وأكد هذه النسبة ابن القيم في كتابه «اجتماع الجيوش الاسلامية» (١٨) . فنقل عن شيخه ابن تيمية أنه قال : «مابين أبي الحسن الأشعري وقدماء أصحابه وبين الحنابلة من التآلف لا سيما بين الباقلاني وبين أبي الفضل التميمي حتى كان الباقلاني يكتب في أجوبته في المسائل : كتبه محمد بن الطيب الحنبلي» .

وقال ابن تيمية - رحمه الله في كتابه «موافقة صريح المعقول الصحيح المنقول» (١٩) ما نصه: وأبوالحسن علي بن مهدي الطبري والقاضي أبوبكر الباقلاني وأمثالهما أقرب إلى السنة ، واتبع لأحمد بن حنبل وأمثاله من أهل خراسان المائلين إلى طريقة ابن كلاب».

⁽١٥) الكامل: ٢٦٩/٧ ، شنرات الذهب: ١٦٨/٢ ، الديباج المذهب: ٢٢٨/٧ ، مرأة الجنان: ٦/٣ ، النجوم الزاهرة: ٢٣٤/٤ ، ترتيب المدارك: ١/٥٥ .

⁽١٦) البداية والنهاية : ١١/ ٢٥٠ .

⁽۱۷) طبقات ابن السبكي ۲۸۵۰۲ .

⁽١٨) اجتماع الجيوش الاسلامية من ١٢٧ .

⁽١٩) موافقة مبريح المعقول لمنحيح المنقول: ١٦١/١ .

وما تقدم يدل على أن المقصود من نسبته لأحمد بن حنبل رحمه الله الله أنه في العقيدة وليس في الفروع الفقهية . فابن تيمية - رحمه الله الله يرى أن الباقلاني أشد اتباعاً لأحمد بن حنبل في العقيدة من بعض الحنابلة الخراسانيين الذين مالوا لطريقة ابن كلاب ، أو مالوا لأراء المعتزلة .

وبهذا اتضع أن أبابكر الباقلاني كان مالكيا في الفروع بلا ريب ، بل كان رئيسا لمالكية المشرق .

الهبدث السابع ميفاتــه وأخلاقــه

كان الباقلاني ... رحمه الله ـ رجلاعالي الهمة ، واسع الاطلاع ، سريع الخاطر ، حاضر البديهة ، قوي الذاكرة ، مهيبا ، معروفا بالورع والتدين ، والحياة الجادة الهادفة ، فلم ينغمس فيما انغمس فيه غيره من رجال دولة بني بويه من ترف ومجون ، بالرغم من اتصاله ببلاط عضد الدولة وابنه صمصام الدولة . وسنذكر ما يدلل على اتصافه بهذه الصفات من كتب التأريخ والتراجم :

١ - علو همته وشدة اعتزازه بنفسه :

روى القاضي عياض في ترتيب المدارك(١) من لفظ القاضي الباقلاني عياض في ترتيب المدارك(١) من لفظ القاضي الباقلاني : «دخلت على حادثة شخوصه لمجلس عضد الدولة فيقول القاضي الباقلاني : «دخلت على الملك والناس قد اجتمعوا والملك قاعد على سرير ، وبين يديه غلمان بأيديهم السيوف المحلاة ، وعن يمينه ويساره مراتب ، وما عن يمينه خال ، لا يقعد هناك إلا وزير أو ملك ، فكرهت أن أقعد بآخر الناس للمذلة ، فمضيت وقعدت عن يمينه بحذاء قاضي القضاة عن يساره . فنظر الملك إلى قاضي القضاه نظراً منكراً . ولم يكن في المجلس من يعرفني إلا واحداً . وقد فزعوا لفعلتي وجنايتي . فقال لقاضي القضاة : هذا الرجل الذي طلبه الملك من البصرة ، فأعلم الملك بذلك ، والتفت إلى ، وأوماً بعينه إلى الحجاب فصاروا عني» .

⁽۱) ترتیب المدارك ۱/۳ه ،

وذكر القاضي عياض في تربيب المدارك(٢) قصة أخرى تدل على نفس الصفة وهي: لما وصل إلى ملك الروم بالقسطنطينية قال من تلقاه ومن معه: لا تدخلوا على الملك بعمائمكم حتى تنزعوها ، وحتى تنزعوا أخفافكم . فرفض الباقلاني ، وقال : فإن رضيتم وإلا فضنوا الكتب تقرؤونها ويرسل بجوابها الملك وأعود بها ، فأخبر بذلك الملك . فقال : أريد معرفة سبب هذا وامتناعه مما مضى عليه رسمي مع الرسل . فسئل القاضي عن ذلك ، فقال: أنا رجل من علماء المسلمين وما تريدوه منا ذل وصفار والله تعالى ـ قد رفعنا بالاسلام ، وأعزنا بنبينا محمد عليه السلام . وأيضا ، فإن من شأن الملوك إذا وصلتهم رسل من ملك أخر أن يرفعوا قدرهم لا سيما إذا كان الرسول من أهل العلم . فعرف الترجمان الملك بذلك . فقال : دعوه يدخل ومن معه كما يشتهون .

٣ ــ طول نفسه في المناظرات وسعة ثقافته :

ذكر ابن عساكر في تبيين كذب المفتري (٢) .. حيث قال : «ناظر الباقلاني أستاذه أبا عبدالله بن مجاهد الطائي إلى أن انفجر عمود الصبح، وظهر كلام القاضى عليه».

وذكر ابن خلكان في وفيات الأعيان⁽¹⁾ «أن الباقلاني كان طويل النفس في المناظرة مشهوراً بذلك ، فجرى يوما بينه وبين أبي سعيد الهاروني مناظرة فأكثر فيها القاضي الكلام ووسع العبارة وزاد في الإسهاب ، ثم التفت إلى الصاضرين وقال: اشهدوا على إنه إن أعاد ما قلت لا غير لم أطالبه بالجواب ، أراد بذلك تعجيز خصمه».

⁽٢) ترتيب المدارك : ٧/ ٦٠ _ ٦٢ .

⁽٢) تبيين كنب المفتري ص ٢٢١ .

⁽٤) وفيات الأعيان: ٤/٢٦٩ .

وقال علي بن محمد الحنائي على ما في ترتيب المدارك وتاريخ بغداد (٥) «كان القاضي أبوبكريهم أن يختصر ما يصنفه ، فلا يقدر لسعة علمه وحفظه . وما صنف أحد كلاما إلا احتاج أن يطالع كتب المخالفين غير أبي بكر ، فإن جميع ما يذكره من حفظه» .

٣ ـ فصاحته وبلاغته :

نقل صاحب ترتيب المدارك^(١) أن أبا محمد البابي الشافعي قال : «لو أوصى رجل بثلث ماله لأفصح الناس لوجب دفعه إلى أبي بكر الأشعري» .

£ ـ ذكاؤه وسرعة بديهته :

ومما يدل على ذكائه وفطنته - أيضا - ما ذكره ابن عساكر في تبيين كذب المفتري(٩) أن الباقلاني دخل على ملك الروم يوما فقال له الملك قاصداً توبيخه: أخبرني عن قصة عائشة زوج نبيكم، وما قيل فيها. فقال له

⁽٥) ترتيب المدارك: ٤٧/٧ وتاريخ بغداد: ٥/٢٨٠ ،

⁽٦) ترتيب المارك : ٤٧/٧ .

⁽٢) ترتيب المدارك : ١٠/٧ ،

⁽۸) مریم : ۸۳ ،

⁽٩) تبيين كذب المفتري : ص ٢١٨ ،

الباقلاني: هما اثنتان قيل فيهما ما قيل ، زوج نبينا ومريم ابنة عمران . فأما زوج نبينا فلم تلد ، وأما مريم فجاحت بولد تصمله على كتفها . وقد برأهما الله مما رميتا به فانقطع الملك ، ولم يجر جوابا .

ومما يدل على قوة حجته وذكائه - أيضا - ما ذكره القاضى عياض في ترتيب المدارك وابن عساكر في تبيين كذب المفتري(١٠) أن الباقلاني حنضر منجلسنا ضنمه مع البطاركية في حنضرة ملك الروم ، وبولغ في الاستعداد لذلك المجلس ، وحضر البطريك متأخراً في حاشيته ، واستقبله الملك بالتعظيم ، فسلم عليه القاضى ، ولكن أراد كسر هذا الاحتفاء والأبهة ، فقال للبطريك : كيف الأهل والولد ؟ فعظم هذا السؤال على الصاضرين . فقال الملك - وقد عجب من قول الباقلاني - ذكر من أرسلك في رسالته أنك لسان الأمة ، ومتقدم على علماء الملة . أما علمت أننا ننزه هؤلاء عن الأهل والولد ؟ - فقال القاضى: رأيناكم لا تنزمون الله - سبحانه - عن الأهل والأولاد ، فهل المطارنة عندكم أقدس وأجل وأعلى من الله _ سبحانه وتعالى - فسقط في أيديهم ، ولم يردوا جوابا . ثم قال الملك للبطريك : ما ترى في أمر هذا الشيطان؟ قال: تقضى حاجته ، وتلاطف صاحبه ، وتبعث بالهدايا إليه ، وتخرج هذا العراقي من بلدك من يومك هذا إن قدرت ، وإلا لم أمن الفتنة به على النصرانية ، ففعل الملك ذلك ، وأحسن جواب عضد الدولة وهداياه ، وعجل تسريحه ، وبعث معه عدة من أسارى المسلمين الذين كانوا لدى ملك الروم .

⁽١٠) ترتيب المدارك: ٧٨/٧ ، وتبيين كذب المفترى ص ٢١٨ .

0 ـ تدينه وكثرة عبادته :

نقل القاضي عياض في ترتيب المدارك عن أبي عبدالله الصيرفي أنه قال: «كان صلاح القاضي أكثر من علمه ، وما نفع الله هذه الأمة بكتبه وبثها فيهم إلا بحسن نيته ، واحتسابه بذلك» .

ونقل عن الخطيب البغدادي أنه قال: «إن ورد القاضي كل ليلة كان عشرين ترويحه ، ما تركها في حضر ولا سفر» .

هذه أبرز صفات الباقلاني التي استطعت إثباتها بالنقل عمن ترجم له. وعدات عن ذكر كثير من الصوادث التي تثبت هذه الصفات خشية من التطويل.

المبحث الثامن رأي العلمساء فيسه

(أ) ثناء العلماء عليه :

لقد ذكرت في مسبحث صدفاته بعض ما أثنى به عليه أهل العلم، وسأضيف لما تقدم بعض ما وصفه به العلماء في ترجمتهم له . فالباقلاني للحمه الله قلم بتثبيت مذهب الأشاعرة ، وشارك في تأصيله وانتشاره ، فكان أكثر انتاجه العلمي يتصل بعلوم الدين وعقائد الإسلام . فكان تارة يؤصل الأصول ويوضح المذهب ، وتارة ينافح عنه من هجوم المعتزلة ، ويرد على أصحاب الآراء المخالفة ، ويبين زيف عقائدهم ، وسيظهر ذلك جليا في المبحث الذي سأعقده لمصنفاته . ولم يقتصر الباقلاني في دفاعه عن الاسلام من هجوم النصارى ، وعن مذهبه من هجوم المعتزلة على التأليف والتصنيف، بل كان يصارعهم وجها لوجه في المناظرات . وسنذكر بعض ما ورد في كتب التراجم مما يبين منزلته بين علماء زمانه ، ومن ذلك :

ا ـ نقل القاضى عياض في ترتيب المدارك(١) عن أبي العسسن بن جهضم الهمذاني أنه قال : «كان الباقلاني شيخ المالكيين في وقته ، وعالم عصره المرجوع إليه فيما أشكل على غيره» .

ونقل عن غيره أنه قال: إليه انتهت رئاسة المالكيين في وقته وكان حسن الفقه عظيم الجدل، وكانت له بجامع المنصور ببغداد حلقة عظيمة، وكان ينزل الكرخ».

ونقل عن أبي عبدالله بن سعدون الفقيه قوله : «إن سائر الفرق رضيت بالقاضي أبي بكر في الحكم بين المتناظرين» .

⁽١) ترتيب المدارك : ٧/٥٤ ، ٤٩ .

ونقل عن أبي عمار الميورفي أنه قال: «كان ابن الطيب مالكيا فاضلاً متورعاً ممن لم تحفظ له قط زلة ، ولا نسبت إليه نقيصة ، وكان يلقب بشيخ السنة ، ولسان الأمة ، وكان فارس هذا العلم مباركاً على هذه الأمة ، وكان حصنا من حصون المسلمين ، وما سرر أهل البدعة بشئ مثل سرورهم بموته . ولي القضاء بالثغر ، حسبت مؤلفات القاضي وإملاأته فقسمتها على أيام عمره من مولده إلى موته ، فوجدت أنه يقع لكل يوم منها عشر ورقات أو نحوها» .

Y = 0ونقل القاضى عياض في ترتيب المدارك وابن عساكر في تبيين كذب المفتري (Y) عن شيخ الحنفية أبى بكر الخوارزمي أنه قال : «كل مصنف في بغداد إنما ينقل من كتب الناس إلى تصانيفه سوى القاضي أبي بكر ، فإن صدره يحوى علمه وعلم الناس» .

٣ يقول الخطيب البغدادي في تاريخه (٢): «إنه كان أعرف الناس بعلم الكلام ، وأحسنهم خاطراً ، وأجودهم لسانا ، وأوضحهم بيانا ، وأصحهم عبارة ، وله التصانيف الكثيرة المنتشرة في الرد على المخالفين من الرافضة والمعتزلة والجهمية والخوارج وغيرهم» .

3 _ ونقل القاضي عياض وابن عساكر⁽³⁾ عن الخطيب البغدادي أنه قال: «كان يدرس نهاره وأكثر ليله ، وكان كل ليلة إذا صلى العشاء وقضى ورده _ وكان ورده عشرين ترويحه ما تركها في حضر ولا سفر _ وضع الدواة بين يديه ، وكتب خمسا وثلاثين ورقة تصنيفا من حفظه . فإذا صلى الفجر دفعها إلى بعض أصحابه ، وأمره بقراعتها عليه ، وأملى عليه الزيادات» .

⁽٢) ترتيب المدارك: ٧/٧٤ ، تبيين كنب المفتري: ص ٢١٠ .

⁽۲) تاریخ بغداد : ۵/۲۷۹ .

⁽٤) ترتيب المدارك: ٤٨/٧ ، تبيين كنب المنترى مس ٢١٩ ،

ه ـ نقل ابن عساكر^(٥) عن الصاحب بن عباد أنه كان إذا انتهى إلى ذكر الباقلاني وابن فورك والاسفرائيني ، وكانوا متعاصرين من أصحاب الأشعري ، قال لأصحابه : «ابن الباقلاني بحر مغدق ، وابن فورك صل مطرق والاسفرائيني نار تحرق» .

7—ونقل ابن عساكر أن الإمام أبا عبدالله العسن بن أحمد الدامغاني قال: «لما قدم القاضي أبوبكر الأشعري بغداد دعاه الشيخ أبوالحسن التميمي الحنبلي ، وذلك سنة ، ٣٧٠ه. وكان الحنبلي إمام عصره في مذهبه ، وشيخ مصره في رهطه ، وكان بحضور أبي عبدالله بن مجاهد ، وأبي الحسين محمد بن سمعون شيخ الوعاظ وأبي الحسن الفقيه وأبي بكر الأبهري شيخ المالكية ، وأبي القاسم الداركي شيخ الشافعية ، وأبي الحسن طاهر بن الحسن شيخ المحدثين . وكانوا قمة العلم في زمانهم وتناظر ابن مجاهد والباقلاني في مسألة الإجتهاد وتعلق الكلام بينهما إلى الفجر ، وظهر كلام القاضي على ابن مجاهد . وكان أبوالحسن التميمي يقول وظهر كلام القاضي على ابن مجاهد . وكان أبوالحسن التميمي يقول

٧ ـ قال ابن خلدون في مقدمته (٧) عن الباقلاني: «تصدر للإمامة في طريقتهم ـ يعني الأشاعرة ـ وهذبها ، ووضع المقدمات العقلية التي تتوقف عليها الأدلة ، وذلك مثل إثبات الجوهر الفرد ، وأن العرض لا يقوم بالعرض ، وأنه لا يبقى زمانين وأمثال ذلك» .

اليافعي في مراة الجنان ($^{(A)}$ عن أبي القاسم عبدالواحد بن علي بن برهان النحوي قوله : من سمع مناظرة القاضي أبي بكر لم يستلذ

⁽٥) تبيين كنب المفتري مس ٢٤٤ .

⁽٦) تبيين كنب المفتري ص ٢٢١ .

⁽٧) مقدمة ابن خلدون من ٤٦٥ .

⁽٨) مرأة الجنان: ٦/٢ ،

بعدها بسماع كلام أحد من المتكلمين والفقهاء والخطباء لطيب كلامه وفصاحته ، وحسن نظمه وإشارته» .

٩ ــ قال شيخ الاسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية في الفتاوي^(٩):
 «وقال القاضي أبوبكر محمد بن الطيب بن الباقلاني المتكلم ، وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده» .

وقال في الفتاوي (١٠) _ أيضا _ : «فالأشعري نفسه لما كان أقرب إلى قول الإمام أحمد ومن قبله من أئمة السنة كان عندهم _ يعني عند الحنابلة _ أعظم من أتباعه . والقاضي أبوبكر بن الباقلاني لما كان أقربهم إلى ذلك كان أعظم عندهم من غيره» .

وقال ابن تيمية في موضع آخر من الفتاوي(١١): «والباقلاني أكثر إثباتا بعد الأشعري في الإبانة ، وبعد الباقلاني ابن فورك فإنه أثبت بعض ما في القرآن» .

١٠ ـ ذكر ابن عساكر في تبيين كذب المفتري (١٢): «أن أباالفضل التميمي الحنبلي حضر يوم وفاة الباقلاني العزاء حافيا مع إخوته وأصحابه، وأمسر أن ينادى بين يدي جنازته: هذا ناصسر السنة والدين، هذا إمسام المسلمين، هذا الذي كان ينب عن الشريعة ألسنة المضالفين. هذا الذي صنف سبعين ألف ورقة رداً على الملحدين. وقعد للعزاء مع أصحابه ثلاثة أيام، فلم يبرح، وكان يزور تربته كل يوم جمعة في الدار».

١١ ـ رثاه طائفة من الشعراء (١٢) ومن ذلك :

⁽٩) الفتاري : ٥/٨٠ .

⁽١٠) الفتاري : ٤/٧/ ،

⁽۱۱) الفتاوي : ۲/۲۵ .

⁽۱۲) تبيين كُنب المفترى : ص ۲۲۱ .

⁽١٣) تبيين كنب المفتري : ص ٢٢٣ ، ترتيب المدارك : ١٤٩/٧ .

أنظر إلى جبل تمشي الرجال به وانظر إلى القبر مايحوي من الصلف وانظر إلى صارم الاسلام منغمداً وانظر إلى درة الاسلام في الصدف

هذا غيض من فيض ذكرته ليدل على العديد من كلمات الثناء التي كان الباقلاني أهلاً لها ، والتي لوسطرتها كلها في هذا الفصل لناءعن الساعها وستتضم منزلته بين العلماء بصورة أبهى وأجلى عند ذكر مصنفاته ومناظراته ، فهي خير شاهد له على منزلته العالية ومرتبته الباهرة.

الطعون التي فيلت فيه :

الباقلاني - رحمه الله - كسائر الناس يوجد من يُعجب به فيثني عليه ، ويوجد من يبغضه أو لا يوافقه فيطعن فيه . وسننقل بعض ما قيل فيه محاولاً بيان وجهه من الصحة وعدمها . فكل يؤخذ منه ويرد عليه إلا الرسول عليه ألدي لم تثبت العصمة لأحد من أمته بعده إلا لمجموعها . وممن طعن فيه :

١ - أبوحامد الاسفرائيني الفقيه الشافعي الكبير القدر المتوفى سنة ٤٠٦هـ.

نقل السيد أحمد صقر عن فتاوي ابن تيمية في مقدمة كتاب «إعجاز القرآن»(١٠) للباقلاني: أن أباحامد الاسفرائيني كان ينهى أصحابه عن الكلام ، وعن الدخول على الباقلاني . وكان يقول : إنه مبتدع يدعو الناس إلى الضلالة . وقال : إنه كان أبوحامد إذا سعى إلى الجمعة من قطيعة الكرخ إلى جامع المنصور يدخل الرباط المعروف بالروزي ، ويقول لمن حضر : الكرخ إلى جامع المنصور يدخل الرباط المعروف بالروزي ، ويقول لمن حضر : اشهدوا على بأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، كما قاله أحمد بن حنبل ، لا كما يقوله الباقلاني ، وتكرر ذلك منه في جمعات وكان يقول : أنا بريء من مذهب الباقلاني وعقيدته .

⁽١٤) إعجاز القرآن للباقلاني من ٥٣ ، وعزاه الفتاوي : ٥/٢٣٩ ولم أجده قيها .

والناظر في هذا الكلام قد يفهم منه أن الباقلاني يقول بأن كلام الله مخلوق مطلقاً. وهذا مناف لما عرف من مذهبه. فالباقلاني يقول بأن الكلام النفسي صفة من صفات الله سبحانه عير مخلوق. وأما القرآن المكتوب في المصاحف مخلوق، ولهذا نسب الشيخ أبوحامد الباقلاني للابتداع، ونهى عن الدخول عليه، والكلام معه لأجل هذه البدعة. وأبوحامد معروف بشدة الانكار على أصحاب الكلام عموما والأشاعرة والباقلاني خصوصا. وكان الباقلاني وعلى منزلته.

وهذا الطعن من أبي حامد ووصفه للباقلاني بالابتداع مع التحذير من الدخول عليه فيه تطرف في الإنكار . وهو أعظم الطعون تأثيراً ، نظراً لأنه من كبار علماء المسلمين في زمانه ، الذين لهم أهمية ووزن علمي .

٢ _ أبوحيان التوحيدي المتوفى سنة ١٤١٤هـ .

يقول في كتابه «الامتاع والمؤانسة» (١٥) عن الباقلاني: «إنه يزعم أنه ينصر السنة ، ويفحم المعتزلة ، وينشر الرواية ، وهو في أضعاف ذلك على مذهب الخرمية ، وطرائق الملحدة» .

ونقدم على نقض هذا الكلام لمحة عن حال أبي حيان حتى يعرف أنه ممن تقبل شهادته أو ممن ترد .

يقول ياقوت الحموي في معجم الأدباء (١٦): «كان أبوحيان مجبولاً على الغرام بثلب الكرام» .

⁽١٥) الامتاع والمؤانسة : ١٤٣/١ .

⁽١٦) معجم الأنباء: ٦/٢٨١ .

ونقل ابن السبكي في طبقاته عن الذهبي قوله (١٧): «كان أبوحيان سيئ الاعتقاد ، وكان كذابا قليل الدين والورع عن القذف ، والمجاهرة بالبهتان ، والقدح في الشريعة ، وكفاه ما كان يلصقه بأعلام الصحابة من القبائح ، ويضيف إلى السلف الصالح من الفضائح» .

ونقل الذهبي عن أحد العلماء أنه قال: «لم أزل أرى أباحيان التوحيدي في زمرة أهل الفضل حتى صنع رسالة منسوبة إلى أبي بكر وعمر. وقال: إنهما راسلا بها علياً. قاصداً بذلك الطعن على الصدر الأول».

ونقل طاش كبرى زادة في كتابه مفتاح السعادة (۱۸) عن ابن الجوزي قوله : «زنادقة الاسلام ثلاثة : ابن الراوندي والتوحيدي وأبوالعلاء المعري ، وشرهم على الاسلام التوحيدي ، لأنهما صرحا ولم يصرح» .

وما نقلته من الكلام في أبي حيان التوحيدي يجعله مردود الشهادة . فمن يتجرأ على الصحابة وسلف الأمة لا يردعه دينه عن الوقوع فيمن هم دونهم . ومن وصف بالزندقة ، فإن كان كما وصف فقد خرج من الدين ، ولا يقبل قوله في أحد .

وما وصف به التوحيدي الباقلاني ليس بغريب ولا عجيب إذا علمنا أنه وقع في صحابة رسول الله ، وفي كبار علماء زمانه ورعاً وفضلاً ، فقد وقع في العالم الجليل أبى القاسم الداركي شيخ فقهاء الشافعية المتوفى سنة هي العالم الجليل أبى الفضل والورع والوقار مما لا يخفى على أحد ، حتى عده بعضمهم أنه المجدد على رأس المائة الرابعة . فقال التوحيدي فيه : «أما الداركي فقد اتخذ الشهادة مكسبا ، وهو يأكل الدنيا بالدين ، ويغلب عليه اللواط ، ولا يرجع إلى ثقة وأمانة ، وهو خبيث قليل اليقين» (١٩) .

⁽۱۷) طبقات ابن السبكي : ۲/٤ .

⁽۱۸) مفتاح السعادة : ١٨٨/١ .

⁽١٩) الامتاع والمؤانسة : ١٤٢/١ .

ورمى جميع المتكلمين بقلة الدين فقال: «ولم أر متكلما في مدة عمره بكى خشية ، أو دمعت عينه خوفا ، أو أقلع عن كبيرة رغبة ، يتناظرون مستهزئين ويتحاسدون متعصبين ، ويتلاقون متخادعين ، ويصنفون متحاملين ، جذّ الله عروقهم ، واستأصل شأفتهم ، وأراح البلاد والعباد منهم ، فقد عظمت البلوى بهم ، وعظمت أفاتهم على صغار الناس وكبارهم ، ودب داؤهم ، وعسر دواؤهم ، وأرجو أن لا أخرج من الدنيا حتى أرى بنيانهم متضعضعا ، وساكنه متجعجعا» .

أفبعد هذا يقبل لأبي حيان قول؟ لا أظن أحداً يعلم حاله حق العلم يصدقه فيما يقول .

وكتب الباقلاني كلها دليل ساطع على عظم فريته على الباقلاني .

فالخرمية التي اتهم بها الباقلاني فرقة مبتدعة ، لا يعدها أحد من مؤرخي الفرق من زمرة المسلمين ، لأنها تستحل كل محرم ، وتذهب إلى شركة الناس جميعا في الأموال والنساء ، ويجتمع رجالها ونساؤها في ليال مخصوصة يقضونها في احتساء الخمر والرقص ، ثم يطفئون الأنوار ، ويعكف كل واحد منهم على المرأة التي اتفق جلوسها بجانبه . ويدينون بألوهية بابك الخرمي . ولا أدري كيف يكون الباقلاني من هذه الفرقة ويخفي أمره على جميع الناس عدا أباحيان . وكيف يتركه حساده المتربصين به ، ولا يرفعون أمره للسلطان فيهدر دمه ويصلبه كما فعل ببابك الخرمي . ففرية أبي حيان على الباقلاني فرية مفضوحة ، لا تستحق كل هذا الاهتمام والرد .

وأما الدوافع على فعل أبى حيان هذا _ فيما أظن _ هو إشباع نهمه في نهش أعراض المسلمين الذي فرضته عليه سجيته . فهو متأس بالحطيئة الذي لا ينطق لسانه إلا بهجاء الناس ، فلما لم يجد من يهجوه هجا نفسه .

وقد تكون أسباب لوقوع اختياره للمتكلمين عموما والقاضي الباقلاني خصوصا . ولعل منها بغضه لعلم الكلام والمتكلمين . أو يكون فعله هذا انتصاراً لأستاذه أبي سليمان المنطقي الذي يعادي القاضي الباقلاني . والله أعلم .

٣— أبوعلي الحسن بن علي بن ابراهيم الأهوازي المتوفى ٢٤٤ه. ألف الأهوازي كتابا في مثالب أبي الحسن الاشعري خصوصا وأصحابه عموما ورد عليه ابن عساكر بكتابه «تبيين كذب المفتري» وممن ناله طعن الأهوازي القاضي الباقلاني ، فقال ابن عساكر في تبيين كذب المفتري (٢٠) وهو ينقل طعن الأهوازي على الباقلاني ويرد عليه : «وأما ما ذكره في حق القاضي أبي بكر الباقلاني — رحمه الله — من أنه كان أجير الفامي ، وأنه إنما ارتفع قدره بمداخلة السلاطين لا بالعلم ، فهو عين الجهل والتعامي ، وهل ينكر فضل القاضي في العلم والفهم من شم أدنى شحة من العلم ؟ وهل ينكر فضل القاضي في العلم والفهم من شم أدنى شحة من العلم ؟ فتصانيفه في الخلق مبثوثة ، وعلومه عنه مستفادة موروثة ، وقد كان يدرس فتوله في حقه قول من لا يتحاشى من الكذب» .

وتعليق ابن عسساكر على طعن الأهوازي كاف في الجواب إلا إني أضيف أن الأهوازي مثل التوحيدي مردود الشهادة لعدم تزكية أهل العلم له من محدثين وغيرهم . ويكفيه قبحاً تجرؤه على وضع الأحاديث على رسول الله على .

قال عنه تلميذه الخطيب البغدادي: أبوعلي الأهوازي كذَّاب في الحديث والقرآن جميعا»، وقال عنه ابن العماد الحنبلي: «الأهوازي ضعيف».

⁽۲۰) تبيين كنب المفتري : ص ٣٩٨ .

وذكر ابن عساكر في تبيين كذب المفتري (٢١) أن الأهوازي كان سالمياً مشبّها مجسما حشوياً ، ألف كتابا سماه «البيان في شرح عقود أهل الإيمان» شحنه بأحاديث الصفات ، ومن اطلع على ما فيه من الآفات ، ورأى ما فيه من الأهاديث الموضوعة ، والروايات المستنكرة المدفوعة ، والأخبار الواهية الضعيفة ، والمعاني المتنافية السخيفة ، كحديث ركوب الجمل وهو : «رأيت ربي يوم عرفة بعرفات على جمل أحمر عليه إزاران وهو يقول : قد سمحت قد غفرت إلا المظالم» . وحديث عرق الخيل ، وهو : «إن الله ـ تعالى لم أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل فأجراها حتى عرقت ، ثم خلق نفسه من ذلك العرق» قضى عليه في اعتقاده بالويل .

والسالمية التي ينتمي لها الأهوازي تقول: «إن الله سبحانه يرى في صورة أدمي، ويعتقدون أن الميت يأكل في قبره ويشرب . وأن الله سبحانه يقرأ القرآن على لسان كل قارئ .

ومن هذا حاله كيف يقبل قوله في علماء المسلمين ؟

٤ ـ ابن حزم أبوم حمد علي بن أحمد المتوفى سنة ٢٥٦هـ . نسب له أقوالاً معظمها لم يقلها الباقلاني ، ولا توجد في كتبه ، ومن ذلك :

(أ) قال في كتابه «الدرة فيما يجب اعتقاده»(٢٢): «قال الباقلاني: إن جميع المعاصي جائزة من جميع الأنبياء حاش الكذب في البلاغ فقط».

والذي وجدته في كتابه «التقريب والارشاد» (٢٢) موضوع التحقيق في هذا الكتاب أنه جوز عليه التورية والمعاريض في غير البلاغ إذا احتاج إليهما، وجوز السهو والنسيان والمعاصي فيما يخصه من الفرائض» ووضح

⁽۲۱) تبيين كلب المفتري ص ٢٦٩ .

⁽۲۲) الدرة قيما يجب أعتقاده من ۳۷۹ .

⁽٧٢) التقريب والارشاد ص٢٨٨ من هذا المجلد

إمام الحرمين في البرهان (٢٤) قول الباقلاني فنسب له القول بامتناع الفواحش والموبقات والأفعال المعدودة من الكبائر ، وحصر الضلاف في الصفائر ، وارتضى قول الباقلاني . ونقل الشوكاني في إرشاد الفحول (٢٥) عن الباقلاني أنه نقل الاجماع على عصمة الأنبياء بعد النبوة من الكبائر . ونقل الآمدي في الإحكام (٢٦) عن الباقلاني مثل ما نقل الشوكاني . وبهذا يظهر مدى التجني في النقل من ابن حزم على أبي بكر الباقلاني .

(ب) قال ابن حزم في الدرة (٢٧): «وما قال أحد من أهل الاسلام أن الإيمان عقد بالقلب دون نطق باللسان إلا طائفة من أهل البدع والشذوذ كجهم بن صفوان وأتباعه وابن الباقلاني وابن فورك ، ومن وافقهم».

والذي وجدته في كتابه الانصاف (٢٨): «واعلم أننا لا ننكر أن نطلق القول بأن الإيمان عقد بالقلب ، وإقرار باللسان ، وعمل بالأركان على ما جاء في الأثر ، لأنه إنما أراد على أن يخبر عن حقيقة الإيمان الذي ينفع في الاثر ، لأنه إنما أراد على أن يخبر عن حقيقة الإيمان الذي ينفع في الدنيا والآخرة» . ولكن الباقلاني في كتابه التمهيد (٢٩) عرف الإيمان بأنه التصديق بالله تعالى ، وهو موجود في القلب . ثم بين أن هذا هو الإيمان في اللغة ، وهو على أصله يرى أن المشرع لم يغير معاني الكلمات في اللغة إلى الشرع . فأجمل في التمهيد الكلام مما حدا بابن حزم وغيره إلى نسبة السرع . فأجمل في التمهيد الكلام مما حدا بابن حزم وغيره إلى نسبة الباقلاني للإرجاء بدون بيانه المراد بالإرجاء في كتابه الفصل (٢٠٠) : حيث قال : «ذهبت طوائف من المحوارج وطوائف من المعتزلة وطوائف من المرجئة

⁽٢٤) البرمان : ١/٤٨٦ ،

⁽٢٥) ارشاد القحول: ص ٢٢.

⁽۲۱) الأحكام للأمدى: ١٧٠/١.

⁽۲۷) الدرة فيما يجب اعتقاده ص ۳۲۹ ..

⁽۲۸) الانصاف : ص ۸٦ .

⁽٢٩) التمهيد للباقلاني ص ٣٨٨.

⁽٣٠) القصل لابن حزم : ١٦٣/٤ .

منهم محمد بن الطيب الباقلاني ومن تبعه» والأمانة العلمية تقتضى أن يفصل مقالة الباقلاني حتى لا يظن ظان أنه يقول: «لا تضر مع الإيمان معصية» كما يقول جهم وغيره.

(ج) قال ابن حزم في الفصل (٢١) بعد أن ذكر الأساعرة وأنّ ابن الباقلاني كبيرهم: «فرقة مبتدعة تزعم أن محمداً على ليس هو الآن رسول الله ، ولكن كان رسول الله . وهذا قول ذهب إليه الأشعرية ، وهذه مقالة خبيثة مخالفة لله تعالى ورسوله ، ولما أجمع عليه أهل الاسلام ونعوذ بالله من هذا القول ، فإنه كفر صراح» .

والذي وجدته في الانصاف (٣٢) للباقلاني: «ويجب أن يعلم أن نبوات الأنبياء صلوات الله عليهم لا تبطل ولا تنخرم بخروجهم عن الدنيا، وانتقالهم إلى دار الآخرة، بل حكمهم في حال خروجهم من الدنيا كحكمهم في حالة نومهم، وحالة اشتغالهم، إما بأكل أو شرب أو قضاء وطر» ففرية ابن حزم هذه وضحت بهذا النقل وضوح الشمس.

وقد كذّب نسبة هذا القول للأشاعرة عموما أبوالقاسم القشيري في رسالته لأهل العراق التى أرسلها من خراسان وشرح فيها ما نال الأشاعرة وأهل السنة من البلاء، ونفى أن يكون هذا القول وقع من أحد من الأشاعرة في مجلس مناظرة، ولا وجد في كتاب لهم، والرسالة بطولها نقلها ابن السبكى في طبقاته (٢٣).

ن عنه ابن حزم في كتابه الفصل ($^{(Y2)}$) : «ذهبت طوائسه من الخوارج وطوائف من المعتزلة وطوائف من المرجئة منهم محمد بن الطيب

⁽٣١) القميل : ١/٨٨ .

⁽۲۲) الاتصاف : ص ۹۰ .

⁽٣٣) طبقات الشافعية لابن السبكي : ٢٧٦/٢ .

⁽٣٤) القصيل: ١٦٣/٤ .

الباقلاني ، وجميع الرافضة من الشيعة إلى أنه لا يجوز إمامة من يوجد في الناس أفضل منه» .

والذي وجدته في كتابه التمهيد (٢٥) قوله: فإن قال قائل: خبرونا ما صفة الإمام المعقود له عندكم؟ قيل لهم: يجب أن يكون على أوصاف:

منها: أن يكون قرشياً من الصميم.

ومنها: أن يكون من العلم بمنزلة من يصلح أن يكون قاضياً من قضاة المسلمين .

ومنها: أن يكون ذا بصيرة بأمر الحرب ، وتدبير الجيوش والسرايا ، وسد الثغور ، وحماية البيضة ، وحفظ الأمة ، والانتقام من ظالمها ، والأخذ لمظلومها ، وما يتعلق به من مصالحها .

ومنها: أن يكون ممن لا تلحقه رقة ولا هوادة في إقامة الحدود ، ولا جزع لضرب الرقاب .

ومنها: أن يكون أمثلهم في العلم ، وسائر هذه الأبواب التي يمكن التفاضل في سوغ نصب التفاضل في سوغ نصب المفضول». ثم أقام الأدلة على كل ما قاله فقال:

«وأما ما يدل على جواز العقد للمفضول وترك الأفضل لخوف الفتنة والتهارج فهو أن الإمام ينصب لدفع العدو وحماية البيضة ، وسد الخلل ، وإقامة الحدود ، واستخراج الحقوق ، فإذا خيف بإقامة أفضلهم الهرج والفساد والتغالب وترك الطاعة ، واختلاف السيوف ، وتعطيل الأحكام والحقوق ، وطمع عدو المسلمين في اهتضامهم ، وتوهين أمرهم ، صار ذلك عذراً واضحاً في العدول عن الفاضل إلى المفضول .

⁽٣٥) التمهيد للباقلاني ص ٤٧١ _ ٥٧٥ .

ويدل على ذلك أيضا علم عسر رضى الله عنه وسائر الأمة والصحابة بأن في الستة فاضلاً ومفضولا ، وقد أجاز العقد لكل واحد منهم إذا أدى إلى صلاحهم وجمع كلمتهم من غير إنكار أحد على عمر ذلك» .

وفريته على الباقلاني خاصة والأشاعرة عموما وضبحت بهذا النقل.

(ه) قال ابن حزم في كتابه الفصل (٢٦) «قال الأشاعرة في كتبهم: الروح تنقل عند خروجها من الجسم إلى جسم آخر، هكذا نص الباقلاني في أحد كتبه، وأظنه الرسالة المعروفة بالحرة».

والذي وجدته في الانصاف (٢٧) للباقلاني . والذي جزم السيد أحمد صقر في مقدمة إعجاز القرآن أنه كتاب «الحرة» «ويجب أن يعلم أن كل ما ورد به الشرع من عذاب القبر ، وسؤال منكر ونكير ، ورد الروح إلى الميت عند السؤال ، ونصب الصراط والميزان والحوض والشفاعة للعصاة من المؤمنين ، كل ذلك حق وصدق» . فأثبت رجوع الروح للميت .

ثم هذا المذهب لم أجد من نسبه لأحد من الأشاعرة ، ولكن نسب هذا المذهب للقائلين بالتناسخ وهم السمنية وطائفة من الفلاسفة مثل سقراط وأفلاطون ، ونسب للمانوية وبعض اليهود . وعرف في دولة الاسلام عن السبئيَّة ، الذين قالوا : إن عليا حلت روح الإله فيه ، وعن البيانية والجناحية والخطابية والراوندية من الروافض الحلولية . ونسب لبعض القدرية كأحمد ابن خابط ومن تابعه . وينظر في ذلك الفرق بين الفرق للبغدادي (٢٨) .

⁽٢٦) القميل : ٤/٦/٢ .

⁽۲۷) الانصاف للباقلاني ص ۷۸ .

⁽۲۸) الفرق بين الفرق ص ۲۷۰ ــ ۲۷۲ .

(و) يقول ابن حزم في كتابه الفصل (٢٩): ومن شنعهم يعني الأشاعرة - قول هذا الباقلاني في كتابه المعروف بالانتصار لنقل القرآن: «إن تقسيم آيات القرآن وترتيب مواضع سوره شئ فعله الناس، وليس من عند الله، ولا من أمر رسول الله عليه .

والموجود في مخطوطة الانتصار اللوحة الرابعة: «ترتيب الآيات أمر واجب، وحكم لازم، فقد كان جبريل يقول: ضعوا آية كذا في موضع كذا، وأن ترتيبه ونظمه ثابت على ما نظمه الله تعالى ورتبه عليه رسوله من آي السور، لم يقدم من ذلك مؤخرا، ولا أخر منه مقدما، وإن الأمة ضبطت عن النبي علله ترتيب أى كل سورة ومواضعها، وعرفت مواقعها، كما ضبطت منه نفس القراءات، وأنه يمكن أن يكون الرسول على ما انطوى عليه مصحف عثمان، ويمكن أن يكون قد وكل ذلك إلى الأمة بعده، ولم يتول ذلك بنفسه، وأن هذا القول الثاني أقرب وأشبه أن يكون حقاً».

فالباقلاني يرى أن ترتيب الآيات في السور توقيفى من الرسول المسئل من غير شك . ونقل الاجسماع على ذلك الزركشي في البرهان ، وحكاه السيوطي في الاتقان (٤٠) وإنما وقع الخلاف في ترتيب السور . فذكر السيوطي على أن جمهور العلماء على أنه اجتهاد من الصحابة ، ولذا اختلفت مصاحف الصحابة في ترتيبها ، وقد ذكر السيوطي في الاتقان (٤١) وجه الاختلاف بين مصاحف الصحابة في الترتيب ، وبين أن للقاضي الباقلاني فيها قولان .

⁽٢٩) القميل : ٤/١/٤ .

⁽٤٠) الاتقان للسيوطي : ١٠/١ .

⁽٤١) الانقان : ١/٢٢ .

وأقول: ما مبرر التشنيع على إمام اختار قولاً قال به معظم علماء الأمة ، وله على ذلك أدلة مقنعة ؟ .

والذي وجدته في التمهيد (٤٢) للباقلاني في معرض الرد على البراهمة الجاحدين للرسل: «ثم يقال لهم: ما أنكرتم على من قال من مثبتي نبوة الرسل أن الله تعالى ليس يفضل أحد الشخصين على الآخر المجانس له ابتداء، ولا لأجل جنسه، ولكن لأجل أنه مستحق للتفضيل بالرسالة وغيرها بعلمه والاخلاص في الاجتهاد ... فيكون التفضيل بالرسالة إذا أراد الله سبحانه إرسال بعض عباده إلى باقيهم، لأنه أفضلهم وأكثرهم عملاً».

ويقول الإيجي في المواقف (٤٤): «وأفضل الناس بعد رسول الله هو عندنا _ يعنى الأشاعرة _ وعند أكثر قدماء المعتزلة أبوبكر الصديق» .

وابن حزم لم يبين أين وجد ما نقله حتى تُعلم صحته من سقمه ، مع أن ما وجدناه في التمهيد والمواقف يضالفه ، فيغلب على الظن أن ما نقله ابن حزم هو وهم أو تجني دفعته إليه سجيته . والله أعلم .

(ح) يقول ابن حرم في الفصل (٥٥): «ومن العجيب أن هذا النذل الباقلاني قطع بأن داود خالف الاجماع في قوله بإبطال القياس . أفلا يستمي هذا الجاهل من أن يصف العلماء بصفته مع عظيم جهله ؟ ولكن من يضلل الله فلا هادي له» .

⁽٤٢) القصل: ٥/-٢٠

⁽٤٢) التمهيد للباقلاني ص ١٢٩ .

^{(£}٤) المواقف: من ٧٠٤ ،

⁽٥٤) القصيل: ٢٢٥/٤ .

ولعل هذا هو السر في هجوم ابن حزم على الباقلاني على الخصوص والأشاعرة والباقلاني ، والأشاعرة والباقلاني ، فالأشاعرة والباقلاني ، فالسب والشتم والطعن لم يفلت فيه من لسان ابن حزم إلا النادر من علماء الأمة . وقد بين العلماء حاله ، وحذروا من النظر في كتبه ، ومن ذلك :

١ ـ قال ابن السبكي في طبقاته عن كتاب الفصل: «كتابه هذا من أشهر كتبه ، وما برح المحققون من أصحابنا ينهون عن النظر فيه لما فيه من الازدراء بأهل السنة» .

٢ ـ قال ابن العماد في شدرات الذهب (٤٦) : كان ابن حزم كثير الوقوع في العلماء المتقدمين لا يكاد يسلم أحد من لسانه ، فنفرت منه القلوب ، واستهدف الفقهاء وقته ، فتمالؤا على بغضه ، وربوا قوله ، وأجمعوا على تضليله ، وشنعوا عليه ، وحذروا سلاطينهم من فتنته ، ونهوا عوامهم عن الدنو منه ، والأخذ عنه ، فأقصته الملوك وشردته عن بلاده . ونقل عن «العريف» قوله المشهود : «كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين» .

٣ - نقل سعيد الأفغاني في كتابه ابن حزم الاندلسي (٤٧) عن أبي بكر ابن العربي أنه قال: «نشأ ابن حزم وتعلق بمذهب الشافعي، ثم انتسب إلى داود، ثم خلع الكل، واستقل بنفسه، وزعم أنه إمام الأئمة، يضع ويرفع، ويحكم ويشرع، وينسب إلى دين الله ما ليس منه، ويقول عن العلماء مالم يقولوا، تنفيرا للقلوب عنهم».

لله عن مرافقة أهل أبن عن موافقة أهل الفتاري $(^{\xi\Lambda})$: «ابن حرم خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل

⁽٤٦) شذرات الذهب: ٢٠٠/٣.

⁽٤٧) ابن حزم الأندلسي ص ١٤٠ .

⁽٤٨) فتاري ابن تيمية : ١٩/٤ .

الحديث في معاني مذهبهم ... إلى أن قال: مضموما إلى ذلك كلامه من الوقيعة في الأكابر، والاسراف في نفي المعاني، ودعوى متابعة الظواهر».

ه _ نقل الشوكاني في إرشاد الفحول (٤٩) عن شيخ الإسلام ابن تيمية _ رحمه الله _ أنه وصف ابن حرم بالمكابرة ، لأنه أنكر حجية مفهوم الموافقة .

ولعل من أسباب افتراءات ابن صنم على الباقلاني موقف من أهل الظاهر. فقد نقل إمام الصرمين في البرهان (٥٠) قول الباقلاني في أهل الظاهر وهو: «وهؤلاء داود وطائفة من أصحابه، وقد قال القاضي لا يعتد بخلاف هؤلاء، ولا ينضرق الاجماع بضروجهم عنه، وليسوا معدودين من علماء الشريعة».

وقال أبو استاق الشيرازي في شرح اللمع (٥١): «كان أبوبكر الباقلاني يقول: نحن نفسق نفاة القياس، فإنهم مخالفون إجماع الصحابة بنفى القياس».

وقال العطار في حاشيته على شرح جمع الجوامع (٢٥): «قال حبر الأصول أبوبكر الباقالاني: «إني لا أعدهم من علماء الأمة ، ولا أبالي بخلافهم ولا وفاقهم».

٥ ـ وممن طعن في الباقلاني الدكتور عبدالرحمن بدوي المعاصر.
 ذكر في كتابه «مذاهب الاسلاميين»: «إن الباقلاني لم يستعمل اصطلاحات أهل المنطق، ثم علل ذلك بأنه راجع إلى قلة بضاعته إن لم يكن جهله التام بالفلسفة الأرسطية بخاصة، والفلسفة اليونانية بعامة» (٥٣).

⁽٤٩) إرشاد القحول ص ١٧٩ .

^{(-} ه) البرهان: ٢/٤٨٧ .

⁽١٥) شرح اللمع : ٢/١٨٥٠ .

⁽٢٥) حاشية العطار على جمع الجوامع: ٢/١٢٢ ،

⁽٢٥) مذاهب الاسلاميين: ١/٨٩٥ .

وهذا الكلام من تطاول الأقزام على العمالقة . فالباقلاني له كتب في نقض المنطق الارسطوطاليسي ، وليس هو الوحيد في ذلك ، فقد سلك هذا المسلك شيخ الاسلام ابن تيمية ، وألف في ذلك كتابين هما : «نقض المنطق» طبع بعناية الشيخ مصمد حامد الفقي . وكتابه «الرد على المنطقيين» طبع برعاية إدارة ترجمان السنة في باكستان . وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «موافقة صريح للعقول اصحيح المنقول» (10) «أن أبابكر بن العسربي وضع قانوناً مبنيا على طريقة القاضي أبي بكر الباقلاني» وذكر ابن القيم في كتابه «مفتاح دار السعادة» (00) في معرض نقض المنطق : «وقفت على رد متكلمي الاسلام عليه ، وتبيين فساده وتناقضه من أهل الكلام والعربية كالقاضي أبي بكر بن الطيب ، والقاضي عبدالجبار والجبائي وابنه وأبي المعالى ، وخلق لا يحصون كثرة» .

فشيخ الإسلام ابن تيمية ذكر أن له طريقة تنسب إليه . وابن القيم نقل أنه نقض المنطق الارسطوطاليسي ، وكيف يمكنه نقضه بدون علمه بدقائقه ؟

هذا ما وجدته مما قيل في الباقلاني مدحاً وثناء ، وطعنا وذما . فما ورد مفصلاً مبرراً وظهر لنا غيره أجبنا عنه بما وجدناه في كتبه أو كتب أصحابه ، وحكمت على ما قيل بالرد مع ذكر الدليل على فساد مانسب إليه ، لأنه يجب على المسلم أن يذب عن أعراض المسلمين مااستطاع لذلك سبيلا .

والذي ظهر لي أن طعن ابن حزم ، وأبوحيان التوحيدي ، وأبوعلي الأهوازي ، والدكتور عبدالرحمن بدوي كله باطل بل فيه افتراء متعمد من بعضهم لعدم الأمانة في النقل عنه . ويلتمس العذر لبعضهم بالجهل في حقيقة ما عليه الباقلاني .

⁽٤٥) موافقة صريح المقول لصحيح المنقول: ١/٣٥ .

⁽٥٥) مفتاح دار السعادة لابن القيم ص ١٧١ .

وأما ما ذكره شيخ الشافعية أبوحامد الاسفرائيني في نقده للباقلاني ووصفه بالابتداع وتبرؤه من معتقده . فهي مسالة وافق فيها أبوبكر الباقلاني عامة الأشاعرة بناء على تقسيمهم الكلام إلى نفسي وإلى صوت وحرف . بلهي أعظم مسالة خالف فيها الأشاعرة طريقة السلف . وللاسفرائيني حق في إنكاره على من يخالفه . ولكن قد لا يكون الحق معه في الأسلوب الذي اختاره وما من عالم من علماء الأمة إلا وله وعليه ، لعدم شبوت العصمة لأحد من البشر عدا رسل الله صلوات الله وسلامه عليهم .

الهبدث التاسع مناظراتــه

ذكر القاضي عياض في ترتيب المدارك(١) أن أبا عبدالله الأزدي قال : «كان الملك عضد الدولة يحب العلماء ، وكان مجلسه يحتوي منهم على عدد عظيم من كل فن ، وأكثرهم الفقهاء المتكلمون ، وكان يعقد لهم مجالس للمناظرة . وكان قاضي قضاته بشر بن الحسين معتزلياً فقال له : عضد الدولة يوماً : هذا المجلس عامر بالعلماء ، إلا إني لا أرى فيه قاعداً من أهل الإثبات بعني أهل الحديث ينصر مذهبه . فقال له قاضيه : إنما هم أصحاب تقليد ورواية ، يروون الخبر وضده ، ويعتقدونهما جميعا ، ولا أعرف منهم أحداً يقوم بهذا الأمر ، ثم أقبل يمدح المعتزلة .

فقال له عضد الدولة: محال أن يخلو مذهب طبق الأرض من ناصر له، فانظر أي موضع فيه مناظر نكتب له ويحضر مجلسنا ، فلما عزم عليه قال القاضي: أخبروني أن بالبصرة شيخا وشابا: الشيخ يعرف بأبي الحسن الباهلي ، وفي رواية أبي بكر بن مجاهد ، والشاب يعرف بالباقلاني . فكتب الملك من حضرته يومئذ بشيراز إلى عامله بالبصرة ليبعثهما إليه ، وأرسل مالاً لنفقتهما من طيب ماله .

فلما وصل الكتاب إليهما . قال الشيخ وبعض أصحابه : «هؤلاء القوم كفرة فسقه - لأن بني بويه من الديلم روافض - لا يحل لنا أن نطأ بسطهم ، وليس غرض الملك من هذا إلا أن يقال إن مجلسه مشتمل على أصحاب المحابر كلهم ، ولو كان خالصاً لله لنهضت» .

⁽١) ترتيب المدارك : ١/٧ه .

قال القاضي: فقلت لهم: كذا قال ابن كلاب والمحاسبي ومن في عصرهم عن المأمون إنه فاسق لا نحضر مجلسه حتى ساق الامام أحمد بن حنبل إلى طرسوس وجرى عليه بعده ماعرف، ولو ناظروه لكفوه هذا الأمر، وتبيّن له ما هم عليه من الحجة، وأنت - أيضا - أيها الشيخ تسلك سبيلهم حتى يجري على الفقهاء ما جرى على الإمام أحمد، ويقولون بخلق القرآن ونفي الرؤية. وها أنا خارج إن لم تخرج. فقال الشيخ: إذ شرح الله صدرك لهذا فاخرج».

فإذا السبب في إحضار الباقلاني إلى مجالس عضد الدولة هو مشاركته في المناظرات الدائرة في مجالسه ، والتي كانت قاصرة على علماء المعتزلة . ثم أرسل عضد الدولة الباقلاني إلى بلاد الروم في سفارة . وهناك عقد العديد من المناظرات .

والراغب في الاطلاع على مناظرات الباقلاني وما دار فيها يجدها في الكتب التالية: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك المجزء السابع والكامل لابن الأثير وتبيين كذب المفتري لابن عساكر، وتاريخ بفداد للخطيب البفدادي، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن المجوزي، والبداية والنهاية لابن كثير، وعيون المناظرات للسكوني، وسير أعلام النبلاء للذهبي، وطبقات الشافعية لابن السبكي، وجمع حديثا محمد ابن عبدالعزيز الفضيري مناظراته في بلاد الروم في رسالة سماها «الباقلانية».

ومناظرات الباقلاني تنقسم إلى قسمين :

فالقسم الأول هو الذي عقده مع المعتزلة وغيرهم في مجالس عضد الدولة وغيرها وهو كثير جداً يصعب حصره .

والقسم الآخر هو ما عقده في بلاد الروم أثناء سفارته إليها ، وهو ممكن الحصير ، نظراً لقصر المدة التي أقامها عندهم .

أما مناظراته في بلاد الروم فمواضيعها كما يلى :

١ ـ قصة الإفك . حاواوا فيها التشنيع على الرسول الله ، وألزمهم فيها بما نسب لمريم ابنة عمران . وقد ذكرتها في مبحث صفاته كدليل على فطنته وحدة ذكائه .

٣ انشقاق القمر ومحاولة تكذيبهم لهذه الاية . وقد ألزمهم بالقول
 بها بنزول المائدة وبرؤية الكسوف في موضع دون موضع .

٤ ـ قول النصارى في عيسى عليه السلام إنه ابن الله اعتماداً على إحيائه الموتى ، وإبرائه الأكمه والأبرص . وبين لهم أنه عبدالله ورسوله ، وأن ما ظهر على يديه هو بفعل الله سبحانه وتعالى .

قولهم باتحاد اللاهوت بالناسوت .

أما مناظراته في مجالس عضد النولة وغيرها في نولة بني بويه فلا حصر لها ، وبذكر منها :

المسته مع ابن المعلم المعتزلي لما وصف القاضي - رحمه الله الله شيطان .. ذكرتها في مبحث صفاته ، دليلا على فطنته وسرعة بديهته .

٢ ــــ التكليف بما لا يطاق . حدثت مع الأحدب رئيس المعتزلة البعداديين ، وبرفقته عدد كبير من معتزلة البعدرة منهم : أبواسحاق النصيبي . وانتهت المناظرة بميل الملك للقاضي الباقلاني .

٣ - مسألة الرؤية : أي رؤية الله يوم القيامة ، التي ينكرها المعتزلة ،
 وكانت بحضرة عضد النولة ومعه أبواسحاق النصيبي .

٤ — التنجيم: وكانت مع أبي سليمان المنطقي، وبحضور وزير عضد الدولة وابن الصوفي، قبيل سفر القاضي إلى بلاد الروم. وانتهت بانقطاع أبي سليمان المنطقي.

٥ — الاجتهاد: حدثت مع شيخه أبي عبدالله بن مجاهد الطائي ،
 وبقيت إلى الفجر ، وظهر كلام القاضي الباقلاني على شيخه . وكانت في محضر حافل من العلماء في بيت أبي الفضل التميمي الحنبلي .

٦ ــ ناظر أباسعيد الهاروني ، وهي التي تحداه فيها أن يعيد كلامه ويعفيه من الجواب ولم توضح المصادر موضوع المناظرة .

للب مناظرة قاضي قضاة المعتزلة عبدالجبار بن أحمد . فأرسل
 له أحد تلاميذه ، وهو أبوالقاسم البستى .

هذا ما استطعت الاشارة إليه من مناظراته ، والمناظرات تعتبر من أهم النشاط العلمي ، الذي لا تقل فائدته عن المصنفات .

الهبحث العاشر مؤلفـــاته

لقد تنوعت مصنفات الباقلاني فشملت شتى أنواع العلوم اللفوية والدينية . وقد أحصى منها القاضي عياض في ترتيب المدارك(١) ما يزيد على خمسين مصنفاً بين كبير وصفير تناوات أصول الدين وأصول الفقه وأصول التفسير والفقه واللغة والجدل والسيرة والتاريخ . والذي بلغني أنه طبع منها خمسة فقط هي :

١ _ تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ، المشهور بالتمهيد .

ألف الأمير صمصام الدولة بن عضد الدولة لما دفع والده به إلى القاضي ليؤدبه ، ويبين له فيه ما يعتقده أهل السنة ، والرد على أهل البدع والأهواء ، وغيرهم ، وخاصة المعتزلة . وقد بين فيه القاضي فساد عقائد هذه الطوائف، وذكر بعض فضائل الصحابة والخلفاء الراشدين الأربعة ، وقد طبع هذا الكتاب أربع طبعات _ فيما أعلم _

إحداها بتحقيق محمد عبدالهادي أبوريدة ومحمود محمد الخضري طبع سنة ١٩٤٧م.

وثانيها بتحقيق الأب اليسوعي رتشرد يوسف مكارثي .

وثالثها بتحقيق عمادالدين أحمد . صدر سنة ١٩٨٧م .

ورابعها بتحقيق الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة ، شيخ دار الحديث المكية .

⁽١) ترتيب المدارك : ١٩/٧ .

قال سنزكين في تاريخ التراث العربي(Y): له شرح بعنوان «التسديد في شرح التمهيد» للقاضي عبدالجليل بن أبي بكر الربعي .

٢ _ الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به .

ذكر الأستاذ السيد أحمد صقر في مقدمة إعجاز القرآن(٢) أن الكتاب المطبوع باسم الانصاف هو كتاب «رسالة الحرة» وقطع بذلك ، واعتمد فيما ذهب إليه على أمرين: الأول: قال الباقلاني في مقدمته: «قد وقفت على ما التمسته الحرة الفاضلة الدينة». والثاني: إن القاضي عياض جامع كتب الباقلاني لم يذكر كتاب الانصاف في كتبه. وقد ورد باسم «رسالة الحرة» في الفصل(٤) ، وفي كتاب ابن القيم» اجتماع الجيوش الإسلامية. وطبع باسم الإنصاف مرتين: الأولى بتحقيق محمد زاهد الكوثري سنة ١٣٦٩هـ. والثانية بتحقيق عمادالدين أحمد حيدر سنة ١٩٨٦م، وموضوعه في أصول الدين.

" _ إعجاز القرآن: وهو في بيان وجوه الاعجاز في القرآن، وخاصة بديع نظمه وبلاغته، وما يحتويه من الأمور الغيبية سواء ما سيحدث، أو ما حدث في العصور الغابرة، وفيه مقارنة بينه وبين بعض الشعر والخطب. مع ذكر بعض مسائل علوم القرآن. وقد طبع في القاهرة على هامش كتاب الاتقان للسيوطي سنة ١٣١٥ه، وطبع مرة أخرى بتحقيق وتعليق السيد أحمد صقر سنة ١٩٥٤م بالقاهرة.

٤ ــ كتاب الانتصار لصحة نقل القرآن والرد على من نحله الفساد
 بزيادة أو نقصان . طبع بتحقيق الدكتور محمد سالاًم مذكور سنة ١٩٧٣م.

⁽٢) تاريخ التراث العربي لسزكين ١٠/٤/٠ .

⁽٣) إعجاز القرآن من ٤٥.

⁽٤) القصل لابن حزم: ٢١٦/٤ .

له مختصر بعنوان «نكت الانتصار» لأبي عبدالله الصيرفي بترتيب عبدالجليل ابن أبي بكر الصابوني الربعي على ما في تاريخ التراث لسزكين(٥) . نقل منه السيوطي في الاتقان في عدة مواضع وكذلك ابن حزم في الفصل .

٥ - كتاب البيان عن الغرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهائة والسحر ، طبع بتعقيق الأب اليسوعي رتشرد يوسف المكارتي سنة ١٩٥٨ .
 وقد أحال عليه المسنف في كتابنا هذا . وذكره القاضي عياض باسم «الكرامات» . وفيما يلي كتبه التي لم تطبع :

٦ - هداية المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين .

ذكر سزكين في تاريخ التراث ١٠/٤/٠ أنه يوجد منه قسم في مكتبة الأزهر في ٢٤٨ ورقة ، برقم ٢١ كلام . وذكر أنه يوجد له مختصر بعنوان «تخليص الكفاية من كتاب الهداية» لمصمد بن أبي الخطاب بن خليل الإشبيلي ، وله نسخة في جامع القيروان . ووصفه القاضي عياض في ترتيب المدارك بأنه كبير العجم ، وذكره أبوالمظفر الاسفرائيني في التبصرة في أصول الدين (٦) ، وذكره الباقلاني في التمهيد .

٧ ـ كتاب نقض النقض على الهمذاني .

ذكره الاسفرائيني في التبصير ، وأشار إليه ابن تيمية في كتاب النبوات (٢) . وذكر أن عبدالجبار بن أحمد قاضي قضاة المعتزلة صنف كتابا في نقض اللمع لأبي المسن الأشعري . ورد عليه الباقلاني بكتاب سماه «نقض نقض اللمع» . وذكره القاضي عياض في مصنفاته ، ووصفه بأنه كبير .

⁽٥) تاريخ التراث لسزكين ١/٤/٠٥.

⁽٦) التبصير في أصول النين ص ١١٩ .

⁽٧) النبوات ص £٤ .

٨ _ كتاب النقض الكبير:

ذكره إمام الحرمين في الشامل على ما ذكره السيد أحمد صقر في مقدمة إعجاز القرآن^(A) فقال إمام الحرمين: «قال أبوبكر الباقلاني في النقض الكبير: من زعم أن السين من بسم الله بعد الباء والميم بعد السين الواقعة بعد الباء لا أول له ، فقد خرج عن المعقول».

والمذكور في ترتيب المدارك «كتاب نقض الفنون للحافظ» ، ولا أعلم هل هما كتابان أم كتاب واحد ؟ نرجو أن يكشف المستقبل جوابا لهذا السؤال .

٩ _ كتاب الإبانة عن إبطال مذهب أهل الكفر والضبلالة .

ذكره ابن تيمية في الفتاوي ٥/٨٠ ، والفتاوي الحموية ص ٦٧ ، والرسالة التسعينية ص ٤٢١ ، وكذلك تلميذه ابن القيم في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية ص ١٤٧ ، وابن العماد في شذرات الذهب: ١٦٩/٣ والقاضى عياض في ترتيب المدارك .

١٠ _ كتاب كيفية الاستشهاد في الرد على أهل الجحد والعناد .

ألفه قبل التمهيد ، لأنه يحيل عليه ، فقال في ص ٣٤ «وتقصينا طرفا من الكلام في الأبواب التي قدمنا ذكرها في كتاب «كيفية الاستشهاد في الرد على أهل الجحد والعناد» بما نستغني به عن الترداد . وذكره القاضي عياض باسم كتاب «الاستشهاد» .

١١ _ كتاب إكفار المتأولين وحكم الدار.

ذكره في التمهيد ص ٤٧٩ حيث قال: «وقد ذكرنا ما في هذا الباب في كتاب إكفار المتأولين وذكرنا ما روي في معارضتها» . وقد ذكره في كتابه التقريب والارشاد هذا ، وذكره في ترتيب المدارك باسم «الكفار

⁽٨) إعجاز القرآن للباقلاني ص٥٥.

المتأولين وحكم الدار» . وذكره البغدادي في الفرق بين الفرق ص ١٣٣ ، ونقل منه حوالي عشر صفحات في الطعن على النظام .

١٢ _ كتاب التعديل والتجوير:

ذكره في ترتيب المدارك باسم «التعديل والتجريح» وهو تصحيف.

١٣ ـ كتاب شرح اللمع .

اللمع لأبي الحسن الأشعري شرحه الباقلاني أثناء إقامته بشيران، وطبع الأصل بتحقيق د. حمود غرابة سنة هه ١٩ م، وترجمه للإنجليزية الأب مكارتي، على ما ذكره سزكين في تاريخ التراث العربي ٣٨/٤/١، وذكره القاضي عياض.

١٤ - كتاب كشف الأسرار وهتك الأستار في الرد على الباطنية .

ذكره ابن السبكي في طبقاته ١٩٢/٤ بعنوان «كسشف أسرار الباطنية» وذكره ابن كثير في البداية والنهاية ٣٤٦/١٦ وأفاد منه ابن حزم في الفصل ٢٢٢/٤ ، وذكره القاضي عياض .

١٥ - كتاب مناقب الأئمة ونقض المطاعن عن سلف الأمة .

ذكره الباقلاني في التمهيد ص ٥٤٨ ، فقال : وقد بسطنا ذلك ضربا من البسط في كتاب مناقب الأئمة . قال سركين : موجود منه الجزء الثاني في ٢٣٥ ورقة في الظاهرية برقم ٦٦ تاريخ . وذكره القاضي عياض .

١٦ - كستساب دقسائق الكلام والرد على من خسالف الحق من الأوائل ومنتحلي الاسلام.

ذكره ابن كشير في البداية والنهاية ١١/٥٥٦ بعنوان: «دقائق».

وذكره القاضى عياض باسم «دقائق الكلام» .

١٧ ــ كتاب التبصرة .

ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ٢٥٠/١١ ، والقاضي عياض في ترتيب المدارك .

١٨ _ كتاب الإمامة الكبيرة .

ذكره ابن حزم في الفصل ٤/ ٢٢٥ ، وذكره القاضي عياض باسم الأمانة الكبيرة .

١٩ _ كتاب الإمامة الصغيرة . ذكره القاضي عياض باسم الأمانة
 الصغيرة .

٢٠ _ كتاب إمامة بني العباس .

ذكره القاضى عياض.

٢١ _ نصرة العباس وإمامة بنيه في المعجزات .

أورده القاضي عياض بلفظ نبيه بدل بنيه . وقال هو جواب أهل استيجاب .

٢٢ _ كتاب على المتناسخين .

ذكره القاضى عياض .

٢٣ ـ كتاب الحدود في الرد على أبي طاهر محمد بن عبدالله بن قاسم ذكره القاضى عياض .

٢٤ _ كتاب على المعتزلة فيما اشتبه عليهم من تأويل القرآن .

ذكره القاضى عياض .

٢٥ ـ كتاب المقدمات في أصول الديانات .

ذكره القاضي عياض.

٢٦ _ تصرف العباد والفرق بين الخلق والاكتساب.

ذكره القاضى عياض.

٢٧ ــ كتاب البيان عن فرائض الدين وشرائع الاسلام ، ووصف ما
 يلزم ممن جرت عليه الأقلام من معرفة الأحكام .

ذكره القاضي عياض.

٢٨ ـ كتاب رسالة الأمير.

ذكره القاضى عياض.

٢٩ ـ كتاب المسائل القسطنطينية .

ذكره القاضي عياض.

٣٠ ـ المجالسات المشهورة .

ذكره القاضى عياض.

٣١ ـ كتاب جواب أهل فلسطين.

ذكره القاضي عياض.

٣٢ ـ البغداديات .

ذكره القاضي عياض.

٣٢ ـ النيسابوريات .

ذكره القاضي عياض.

٣٤ ـ الجرجانيات .

ذكره القاضى عياض.

٣٥ ـ مسائل سأل عنها ابن عبد المؤمن .

ذكره القامس عياض ،

٣٦ _ الأصبهانيات .

ذكره القاضى عياض.

٣٧ _ كتاب شرح أدب الجدل .

ذكره القاضى عياض.

٣٨ ـ كتاب في أن المعدوم ليس بشيء .

ذكره القاضى عياض .

٣٩ ـ كتاب فضل الجهاد .

ذكره القاضى عياض.

٤٠ ـ كتاب الدماء التي جرت بين الصحابة .

ذكره القاضى عياض.

٤١ _ كتاب الأحكام والعلل .

نقل منه الزركشي في البصر المحيط ٥/١١١ باسم «الأخبار عن أحكام العلل» . وقال هو مجلد لطيف . وذكره القاضي عياض .

٤٢ ــ كتاب أمالي اجماع أهل المدينة .

ذكره القاضى عياض.

٤٣ _ كتاب مسائل من الأصول .

ذكره القاضى عياض.

٤٤ _ كتاب الأصول الكبير. أو التقريب والارشاد الكبير.

أحال عليه في كتابنا هذا بإسم الأصول الكبير . ووصفه الاسفرائيني في كتابنا هذا بإسم الأصول الكبير . ووصفه الاسفرائيني في كتابه التبصير في الدين ص ١١٩ أنه يبلغ عشرة آلاف ورقة . ذكره القاضي عياض بالاسمين . ويغلب على الظن أنهما كتاب واحد .

ه ٤ ـ كتاب الأصول الأوسط . أو التقريب والارشاد الأوسط .

أحال عليه في كتابنا هذا . ولم يذكره القاضي عياض ، ولكن ذكر مختصر التقريب والارشاد الأوسط . وقال لم أره . والذي يظهر لي أنهما كتاب واحد سمي بالاسمين . بدليل اشتراكهما في كلمة الأوسط . وكذلك فإن القاضي عياض ذكره بالاسم الأول في الكتب التي راها . وذكره بالاسم الثاني في الكتب التي راها .

٤٦ ـ كتاب الأصول الصغير . أو التقريب والإرشاد الصغير .

ذكره القاضي الباقلاني في الكتب التي رآها بالاسم الأول ، وفي الكتب التي رآها بالاسم الأول ، وفي الكتب التي لم يرها بالاسم الثاني . والذي يبدو لي أنهما كتاب واحد ، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا ، بدليل أنه أحال على الكبير والأوسط في كتابه هذا ، فإذن هذا الكتاب هو التقريب والارشاد الصغير .

٤٧ ـ المقنع في أصبول الفقه .

ذكره القاضي عياض بهذا الاسم.

وقد ذكر آخرون كتبا أخرى أظن أنها من باب الاختلاف في التسمية فقط . وهذه القائمة الطويلة من الكتب ، والتي بلغ عدد صفحات بعضها عشرة آلاف ورقة تدل على قدرة فائقة على التأليف والتصنيف ، وعلى أن الله – سبحانه وتعالى – بارك للباقلاني في وقته ، وقد ذكر أبوالفضل التميمي أن مصنفات الباقلاني سبعين ألف ورقة في الرد على الملحدين على ما في تبيين كذب المفتري ص ٢٢١ .

الهبحث الحادي عشر وفاتـــه

توفي الباقلاني – رحمه الله – آخر يوم السبت لسبع بقين من ذي القعدة سنة ٢٠٥هـ . ودفن يوم الأحد . وصلى عليه ابنه الحسن ، الذي اخترمته المنية بعد أبيه . ودفن القاضي – رحمه الله – في داره بنهر دابق في بغداد ، ثم نقل بعد ذلك إلى مقبرة باب حرب ، ودفن بجوار قبر الإمام أحمد بن حنبل – رحمهم الله جميعاً ، وقال القاضي عياض في ترتيب المدارك(١) : وجدت عند غير الخطيب البغدادي أنه توفى سنة ٤٠٤هـ ، أيام بهاء الدولة ، والخليفة القادر بالله . ولكنه جزم بخطئه . والتاريخ الذي اختاره القاضي عياض اعتمد فيه على الخطيب البغدادي في تاريخه .

ذكر القاضي عياض أن تلميذه أباعمران الفاسي أثبت سماعه منه إملاء في رمضان من سنة ٤٠٢هـ .

وذكر ابن عساكر في تبيين كذب المفتري^(۲) أن شيخ الحنابلة أباالفضل التميمي الحنبلي المتوفى سنة ١٤٠٠هـ حضر يوم وفاته العزاء حافيا مع إخوته وأصحابه ، وأصر أن ينادى بين يدي جنازته : «هذا ناصر السنة والدين ، هذا إمام المسلمين ، هذا الذي كان يذب عن الشريعة ألسنة المضالفين ، هذا الذي صنف سبعين ألف ورقة رداً على الملحدين ، وقعد للعزاء مع أصحابه ثلاثة أيام فلم يبرح ، وكان يزور تربته كل يوم جمعه» . وقد كان بين أبي الفضل والقاضي مخالطة ومؤانسة وإعجاب وتقدير ، وذلك لم ذكره القاضي أبوالفضل بأنه اجتمع رأسه ورأس القاضي على مخدة واحدة سبع سنين» .

⁽١) ترتيب المدارك : ٤٩/٧ . (٢) تبيين كلب المفتري ص ٢٢١ .

وهكذا انتهت حياة القاضي الباقلاني بعد صراع متواصل مع المعتزلة وسائر الفرق والطوائف تارة بالتصنيف وأخرى بالمناظرات . تصدر المجالس شابا وكان له فيها القدح المعلى . وفارق هذه الدنيا شيخاً عن عمر يزيد على الستين بقليل . وخلف وراءه ما خلد ذكراه من هذا التراث الضخم ، الذي يبهر المطلع على عناوينه والذي يتمنى كل طالب علم أن تظهر مصنفاته الكثيرة والعظيمة إلى حيز الوجود .

الباب الثانى

فني

كتاب التقريب والارشاد

وفيه مباحث

الأول : اسم الكتاب وصحة نسبته للباقلاني .

الثانى: مخطوطة الكتاب وصفتها.

الثالث : المصادر التي أفاد منها ، والتي أفادت منه في شتى العلوم .

الرابع : مختصراته وشروحه .

الخامس: أهمية الكتاب ومدى حاجته إلى التحقيق والنشر.

السادس: دراسة مسالة «الألفاظ الشرعية» .

السابع: دراسة مسالة «حمل اللفظ المشترك بين معنيين على معنييه» .

الثامن : عملي في الكتاب .



الهبدث الأول اسم الكتاب وصحة نسبته للبافلاني

ختم ناسخ نسخة الكتاب التي بين يُدي الجزء الأول بما يلى: «تم الجزء الأول من كتاب التقريب والارشاد ، ويتلوه في الجزء الثاني . باب: الكلام في حكم أفعال الرسول صلوات الله عليه وسلامه ، والحمد لله حق حمده ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . وهو بخط يد العبد الفقير إلى رحمة الله الغنى بالله محمد بن المظفر بن هبة الله بن سرايا القدسي ، رحم الله من دعا له بالمغفرة» .

وكتب على الصفحة الأولى من المخطوطة: «الجزء الأول من التقريب والارشاد» وكتب في موضع آخر من الصفحة الأولى بخط مخالف لخط الناسخ، ويبدو أنه من المفهرس للمكتبة: «التقريب والارشاد في علم الكلام والأصول للحافظ محمد بن المظفر بن هبة الله بن سرايا المقدسي. وهذه النسخة بخط مؤلفها كتبها بيده سنة ٨٤٥».

وأقول ما كتب في آخر المخطوط بنفس خط المخطوطة يعتمد عليه في تعيين الكتاب أكثر مما يدونه مصنفو المكتبات . لأن مصنف المكتبة ظن أنه لنفس الناسخ وفي الواقع والحقيقة هو لغير الناسخ .

والكتاب بهذا الاسم نسبه للباقلاني كل من ترجم للباقلاني أو أرخ لعلم أصول الفقه . والمصدر الأهم في معرفة مصنفات الباقلاني هو كتاب القاضي عياض المالكي «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك» . والقاضي عياض رحمه الله يشاركه في المذهب ، وقريب العهد به وفاة ، حيث ترفي سنة 338هـ . وقد جمع القاضي عياض في كتابه هذا للقاضي الباقلاني ما ينوف على خمسين مصنفاً معظمها وجدها بخط

شيخه أبي علي الصدفي كما ذكر هو ذلك عند ذكر هذه الكتب. وقد ذكر القاضي عياض للباقلاني ثلاثة كتب تسمى بالتقريب والارشاد أحدها الكبير والثاني الأوسط والثالث الصغير. وقد أحال الباقلاني في موضعين من الكتاب الذي أيدينا إلى الكبير والأوسط. مما يدل على أن الكتاب الذي بين أيدينا هو «التقريب والارشاد الصغير».

كما يشهد إلى أن الكتاب الذي بين أيدينا هو الصغير لا الكبير ولا الأوسط أن أبا المظفر الاسفرائيني في كتابه التبصير في الدين(١) ذكر أن كتابه الكبير يشتمل على عشرة الاف ورقة . والذي بين أيدينا لا يزيد على ألف صفحة .

والكتب التي ترجمت للباقلاني نسبت عامتها له كتاب التقريب والارشاد ، ولكن الكتب التي نقلت أراء الباقلاني فتارة كانت تذكر قول الباقلاني بدون عزوه لأحد من كتبه ، وتارة تعزوه إلى كتاب التقريب والارشاد وتارة تعزوه لكتاب التقريب على عادة كثير من المصنفين في الختصار اسم الكتاب المعزو إليه لشهرته بين العلماء ، وتارة كانت تعزو القول إلى «مختصر التقريب والارشاد» للباقلاني ، وتارة تعزوه إلى القول إلى «مختصر التقريب والارشاد» للباقلاني ، وتارة تعزوه إلى «تلخيص التقريب» لإمام الحرمين . وسنبين هذا بالتفصيل في الفصل الخصص لمن استفاد من كتاب التقريب والارشاد .

وزيادة في التوثق من صحة نسبة الكتاب لمؤلفه. قابلت الكتاب الذي بين أيدينا بمختصر التقريب لإمام الحرمين الذي عندي مصور له. فوجدت الكتابين يخرجان من مشكاة واحدة ، وكثيراً يكون التوافق في العبارة بالإضافة إلى المعنى.

⁽١) التبمبير في الدين من ١١٩ .

وزيادة في التوثق اخترت مواضع من الكتب التي نقلت عبارات منه وخاصة الكتب التي كانت تنص على أن هذا لفظ القاضي في التقريب ككتاب الزركشي «البحر المحيط» الذي ذكر في مقدمة كتابه أن عنده نسخة من التقريب والارشاد ولهذا كان ينقل منه مباشرة بدون واسطة .

وإليك بعض النماذج المنقولة منه ومعزوة إليه باسم التقريب والارشاد:

ا _ قال الزركشي في البحر المحيط (٢): وبهذا الأخير صرح القاضي في التقريب فقال: «فإن قيل: ما تقولون لو ثبت أسماء شرعية هل تحمل على موجب اللغة أو الشرع ؟ قلنا: يجب الوقف ، لأنه يجوز أن يراد بها ما هو لها في اللغة ، ويجوز أن يراد ما هو في الشرع ، ويجوز أن يريد الأمرين ، فيجب لتجويز ذلك الوقف حتى يدل دليل على المراد» ، وهذا النقل مطابق لما هو موجود في كتابنا هذا في الصفحة الخامسة والتسعين من المخطوطة .

۲ ــ قال الزركشي في البحر المحيط^(۳) :

قال القاضي: واعتلوا لذلك بضرب من الجهل، وهو أنه لو توهم عدم الفعل لعدمت أحكامه بأسرها، فوجب أن تكون أحكامه هي هو».

وهذا مطابق لما هو في الصفحة الخامسة والأربعين من المخطوط من كتابنا هذا .

⁽٢) البحر المحيط: ٢/١٦٩ ،

⁽٢) البحر المحيط : ١٢٠/١ .

۳ ـ قال الزركشي في البحر المحيط⁽¹⁾ :

«وهو الذي نص عليه القاضي في التقريب قال: ولا يحتاج إلى تكرارها والتكلم بها في وقتين ، لعلم كل عاقل أنه يصبح قصده من نفسه يقول: لا تُنكِح ما نكح أبوك ، إلى نهيه عن العقد ، وعن الوطء جميعا».

وهذا موافق لما في الكتاب الذي بين أيدينا في الصفحة السابعة عشرة بعد المائة من المخطوط.

وقد وجدت عشرات المواضع متطابقة مع ما نقله الزركشي وعزاه إلى التقريب والارشاد مما لا يدع مجالا للشك أن الكتاب الذي بين أيدينا هو التقريب والارشاد .

⁽٤) البحر المحيط: ١٢٨ .

الهبحث الثاني مخطوطة الكتاب وصنفتها

مخطوطة الكتاب محفوظة في مكتبة أصفية في سركار عالي بمدينة حيدرآباد الدكن برقم (٢٢٤٩) كلام قديم . ولاتزال هي النسخة الوحيدة التي نما إلى علمي وجودها ، بالرغم من البحث المتواصل في فهارس المكتبات العامة والخاصة منذ أكثر من اثنتي عشرة سنة . ولعل بإخراج الكتاب إلى النور ونشره أن تظهر له نسخ أخرى ممن هو مبتور الأول والآخر ، ولا تعرف هويته .

والمخطوطة مكونة من جيزئين . وصلني الجيز الأول منها ، وعدد صفحاته ست وثلاثون وخمسماية صفحة . تتفاوت سطور صفحاته ، فتتراوح ما بين تسعة عشر سطراً وخمسة وعشرين سطراً . وهي مكتوبة بخط نسخ جميل جداً ، وأكثر حروفها منقوطة ، وبهامشها تصويبات وتعليقات مفيدة . بعضها إكمال لنقص وسقط وقع في المخطوط ، يشير له بإشارة خاصة . وبعض العبارات توضيح للعبارة الموجودة في المتن ، لأنها بنفس معنى المتن ، لكن بأسلوب آخر . وكل هذا يؤكد أن ناسخها من طلاب العلم ، بل من العلماء .

حالة المخطوط ممتازة خالية من النقص أو الطمس أو عبث الأرضة والرطوبة سنوى سنقط يستير جداً في أولها يتعلق بتعريف الفقه لغة ، وتداركتُ هذا النقص من كتاب «تلخيص التقريب» لإمام الحرمين .

النسخة مكتوبة في سنة ٤٨ هد بعد وفاة المصنف بمائة وخمس وأربعين سنة بخط الحافظ محمد بن المظفر بن هبة الله بن سرايا القدسي . كما هو مدون في الصفحة الأخيرة من المخطوط . وأشار كاتبها إلى أن الجزء الثاني يبدأ بحكم أفعال الرسول صلوات الله وسلامه عليه .

وأما مصنف المكتبة فقد وهم وظن أن الكتاب لنفس الناسخ ، فكتب على الصفحة الأولى : «التقريب والارشاد في علم الكلام والأصول للحافظ محمد بن المظفر بن هبة الله بن سرايا ، وهذه النسخة بخط مؤلفها كتبها بيده» . وهذا سبب عدم الاهتداء للكتاب هذه السنوات من عمر النهضة العلمية الحديثة .

وقد تابع بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي (763). مصنف المكتبة الآصفية . فنسب الكتاب لكاتبه محمد بن المظفر بن هبة الله بن سرايا القدسي . وتابع بروكلمان على هذا محمد رضا كحالة في كتابه معجم المؤلفين: ٣٨/١٢ حيث نسب كتاب التقريب والارشاد إلى كاتبه المتقدم أيضا .

الهبحث الثالث المحسادر التي أفاد منها البافكاني ، والكتب التي استفادت منه

المصادر التي أفاد منها:

نقل القاضي عياض في ترتيب المدارك^(١) عن على بن محمد الحنائي قوله: «إن القاضي كان يَهم أن يختصر ما يصنفه، فلا يقدر لسعة علمه وحفظه، وما صنف أحد كلاماً إلا احتاج أن يطالع كتب المخالفين غير أبي بكر، فإن جميع ما يذكره من حفظه».

ونقل عن الخطيب البغدادي أنه ذكر في تاريخه (٢): «كان الباقلاني كل ليلة إذا صلى العشاء وقضى ورده ، وضع الدواة بين يديه ، وكتب خمسا وثلاثين ورقة تصنيفا من حفظه ، فإذا صلى الفجر دفع إلى بعض أصحابه ما صنفه ليلته وأمر بقراعته عليه ، وأملى عليه الزيادات فيه» .

فعالم هذه حاله أصبح علمه في صدره ، ورهبه الله من دقة الفهم وقوة البيان ونبوغ الاستنباط قلما يشير فيما يؤلفه إلى مصادر معلوماته ، لأنها أصبحت محفوظة في صدره ، لا يرجع عند تأليفه كتبه إلى تلك المصادر . فهي كالمادة الخام يصنعها ويصقلها وينقحها فيخرجها بكراً .

ثم إن الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ. لم يتقدم عليه من فرسان فن أصول الفقه إلا اليسير. فبعد أول مدون لعلم أصول الفقه _ الشافعي رحمه الله _ اقتصر طائفة ممن صنف في أصول الفقه إما على شرح الرسالة ، أو

⁽١) ترتيب المدارك : ٧/٧٧ .

⁽۲) تاریخ بغداد : ۵/۳۷۹ ،

التأليف في مباحث في أصول الفقه ، كما فعل عيسى بن أبان وابن سريج وأبوالحسن الكرخي ، وأول من ألف كتابا جمع فيه مباحث أصول الفقه في عنا أعلم ـ هو الجصاص أبوبكر أحمد بن على الرازي الحنفي في كتابه المسمى بالفصول ، الذي ألفه مقدمة لكتابه أحكام القرآن . ويعتبر كتاب القاضي الباقلاني هذا هو الثاني الذي لم فيه شمل مباحث أصول الفقه . ولكنه كان أكمل وأشمل من كتاب الجصاص . وقد عاصره في التأليف قرينه قاضي قضاة المعتزلة عبدالجباربن أحمد الهمذاني الذي توفى بعد الباقلاني سنة ٥ / ٤هـ ، فكاد العلم أن يكتمل على يد قاضي قضاة المعتزلة . وقاضى الأشاعرة القاضي الباقلاني .

ولأجل ما تقدم ، لا نجد ذكراً لكتب المتقدمين ، ولا لأسماء العلماء في كتابه هذا إلا نادراً . فقد ذكر من الكتب كتاب «أحكام القرآن» للشافعي فيما انتهيت من تحقيقه ، ولم أجد أنه أشار إلى غيره . وأما بالنسبة لمن سبقه من العلماء فقد أكثر من الإشادة لرأي القدرية ، حتى لا تكاد مسألة تخلومنه ، وقد ذكر بعض علمائهم بالاسم ، منهم أبوالحسن الكرخي والبن الجبائي . كما ذكر بعض الحنفية منهم عيسى بن أبان . كما ذكر من الطوائف الأخرى أباشمر المرجئ .

وقد كان - رحمه الله - يكثر من الاحالة على كتبه تارة بذكر اسمها مثل: إعجاز القرآن والكبير والأوسط في أصول الفقه ، والفرق بين معجزات الرسل وكرامات الأولياء . وإكفار المتأولين ، وغيرها .

أما إحصاء اسماء الواردين في الكتاب من العلماء الذين نسبت لهم أقوال أصولية على وجه الدقة لا يكون إلا بعد الانتهاء من الكتاب كاملاً، وكذلك بالنسبة للكتب التي استفاد منها مباشرة.

الكتب التي استفادت منه :

الكتب التي استفادت منه لا تدخل تحت حصر ، لأن كل من ألف كتابا في أصول الفقه أو كتب العلوم الشرعية الأخرى ، التي لها علاقة بمباحث أصول الفقه على طريقة المتكلمين ، لابد وأن يذكر آراء القاضي الباقلاني ، سواء صرح باسم الكتاب الذي استقى منه آراء الباقلاني أو لم يصرح به .

ومن أهم من أفاد من كتاب الباقلاني «التقريب والارشاد» هذا تلميذ الباقلاني – إمام الصرمين – الذي اختصر كتابه هذا وسماه «تلخيص التقريب» حيث أفاد منه في كتابه «البرهان» فيما يزيد على مائة وخمسين موضعا . لم يذكر اسم الكتاب الذي بين أيدينا إلا مرتين فقط . وكان في عامتها ينقل رأي الباقلاني دون نسبته لكتاب باسمه ، ولكن بتتبع هذه الآراء وجدتها موافقة لما في التقريب والارشاد إلا نادراً .

وقد تابع إمام الحرمين في نقل آراء الباقلاني ، إما اعتماداً على كتب الباقلاني مباشرة أو بواسطة كتب إمام الحرمين حجة الاسلام محمد بن محمد الفزالي ، وسيف الدين الآمدي ، وفضرالدين الرازي . وهؤلاء هم أساطين علم أصول الفقه على طريقة المتكلمين . وكل من جاء بعدهم من الأصوليين الذين صنفوا على طريقة المتكلمين كان عالة عليهم ، وأفاد من مصنفاتهم ، التي لا تخلو من آراء الباقلاني ، فنقلوها بواسطتهم أو بالاطلاع على كتب الباقلاني مباشرة .

والناظر إلى فهارس ما حقق منها ، وزين بفهارس تنبؤ عن أسماء الكتب الواردة في متن الكتاب يشعر بأهمية القاضي الباقلاني وأرائه الأصولية . وسأذكر نماذج للكتب التي استفادت منها اعتماداً على فهارس ما حقق منها :

١ _ البحر المحيط للزركشي :

ورد النقل عن الباقلاني فيه فيما يزيد على خمس ماية موضع في معظمها عزا النقل للباقلاني فقط ، وفي بعضها عزاها للتقريب مقرونة باسم الباقلاني ، وورد في بعضها العزو للتقريب بدون اقترانه بالباقلاني ، وفي مواضع يسيره معزواً للتقريب والارشاد .

٢ ـ ذكره ابن النجار الحنبلي في كتابه «شرح الكوكب المنير» في
 ست مواضع باسم التقريب . ونقل عن الباقلاني بدون نسبة إلى كتاب محدد
 في خمس وستين موضعا آخر .

٣ ـ ذكره كمال الدين بن أبي شريف المقدسي في حاشيته على الدرر
 اللوامع في تحرير جمع الجوامع في موضعين باسم التقريب والارشاد ،
 وفي أحد عشر موضعاً باسم التقريب ونسب للقاضي الباقلاني آراء بدون
 عزوها إلى كتاب في خمس وسبعين موضعا .

٤ ـ ونسب الباجي في إحكام الفصول للباقلاني آراء في ستين موضعا بدون نسبتها لكتاب معين . ولم يذكر الباقلاني مقرونا بكتابه التقريب إلا في موضع واحد .

٥ ـ ونسب أبواسحاق الشيرازي في شرح اللمع للباقلاني أقوالاً في أربع وعشرين موضعا لم يقرن باسمه اسم الكتاب الذي أخذ منه آراءه.

٦ - ذكره القاضي أبويعلي بن الفراء الحنبلي - الذي عايشه فترة من الزمن - في كتابه العدة في ستة عشر موضعاً . لم يذكر فيها اسم كتابه التقريب إلا مرة واحدة . وقد وجدته استفاد منه في مواضع لم ينسبها إليه وخاصة في أول الكتاب .

٧ ـ ذكره الزركسي في كسسابه سلاسل الذهب في ست وثلاثين موضعاً . قرنه مرة واحدة بالتقريب والارشاد وأخرى بالتقريب فقط .

٨ ـ نقل عن الباقلاني الطوفي في شرح مضتصر الروضة في سبع وثلاثين موضعاً ، ولكنه لم يقرنه باسم كتابه الذي أخذ منه هذه الآراء .

٩ ــ ذكره الأصفهاني محمود بن عبدالرحمن في شرح المنهاج للبيضاوي في أربعين موضعاً لم يقرنه باسم كتابه الذي أخذ منه آراءه .

١٠ ـ أكثر من النقل عنه ابن السبكي في الإبهاج في شرح المنهاج .
 وكان غالبا يقرن اسمه بالتقريب والارشاد .

والقصد من ذكر هذه الكتب التمثيل والتدليل على إنتشار آرائه والعناية بكتبه عموماً والتقريب والارشاد على وجه الخصوص . وبهذا يظهر مدى استفادة من جاء بعده بآرائه وكتبه .

الهبدث الرابع مختصرات الكتاب وشروحه

ذكر القاضي عياض في ترتيب المدارك(١) للباقلاني ثمانية كتب في أصول الفقه . الذي يغلب على ظني أنها على وجه الحقيقة خمسة . ويكون قد كرر ثلاثة منها لتعدد تسميتها ، وهو أنه ورد تسميتها تارة بكتاب الأصول الكبير ، وكتابه الأوسط وكتابه الصغير ، ووردت مرة أخرى باسم التقريب والارشاد الكبير والأوسط والصغير . أما الكتابان الأضران لم يحدث فيهما تعدد الاسم وهما : المقنع في أصول الفقه وكتاب أمالي إجماع أهل المدينة .

والباقلاني - رحمه الله - اشتهر عنه بسط العبارة في مؤلفاته ، كما غلب عليه الاستطراد في نصب الحجج والبراهين بما لا تحتاج كتبه معه إلى شرح وتوضيح - وهذا شأن الباقلاني حتى في مناظراته ، كما أورد ذلك عنه كل من ترجم له . فنقل القاضي عياض في ترتيب المدارك قول معاصريه فيه ، فقال : «كان القاضي أبوبكر يهم أن يختصر ما يصنفه فلا يقدر لسعة علمه وحفظه» .

ويقول اليافعي في مرأة الجنان(٢): «وكسان ذا باع طويل في بسط العبارة مشهوراً بذلك حتى أنه جرى بينه وبين أبي سعيد الهاروني مناظرة يوماً ، فأطال القاضي أبوبكر فيها الكلام ووسع في العبارة ، وزاد في الإسهاب ، وبالغ في الايضاح والاطناب ، ثم التفت إلى الحاضرين ، وقال : اشهدوا على أنه إن أعاد ما قلت ، لا غير ، لم أطالبه بالجواب» .

⁽١) ترتيب المدارك : ٧/٧٧ .

⁽٢) مرأة الجنان : ٦/٢ .

وقال ابن خلكان في وفيات الأعيان^(٣): «وكان كثير التطويل في المناظرة مشهوراً بذلك عند الجماعة».

وقد ذكر أبوالمظفر الاسفرائيني في كتابه التبصير في الدين (٤) «إن كتاب الباقلاني الكبير في الأصول اشتمل على عشرة آلاف ورقة» .

وبعد أن ألفه شعر القاضي الباقلاني لطول الكتاب أنه بحاجة إلى اختصار، فاختصره في الأوسط. ثم شعر ثانية أنه في حاجة إلى اختصار، فاختصره في الصغير – وهو الذي بين أيدينا – وهذا الكتاب ذكر ابن السبكي أنه كان عنده في أربع مجلدات. ومعظم من ينقل آراء الباقلاني ينقلها منه، ولذا كان أكثر تداولاً من الكبير والأوسط.

ولم يبلغني أن أحداً شرح الكتاب الذي بين أيدينا ، وذلك لأنه مبسوط العبارة مع أنه مختصر لكتابه الكبير . ولذا فإن كتابه الكبير يقوم مقام الشرح له ، ولذا كان يحيل عليه وعلى الأوسط في كتابه الذي بين أيدينا . وحتى ولو قدر له أن شرح ، فلا يتصور أن يكون في قيمة أصله ، لأن خير من يشرح عبارة مؤلف من المؤلفات هو مؤلفه ، لأنه أعلم بمقصوده .

والكتاب الذي بين أيدينا مع أنه مختصر لكتاب من قبل مؤلفه ، فهو أيضا أشد حاجة من الشرح إلى ربط أفكاره بعضها مع بعض ، لأن طوله قد ينسي المتأخر المتقدم . كما أنه بحاجة إلى بيان مواضع الإحالات الكثيرة ، التي كان يحيلها على كتبه الأخرى الأصولية وغيرها .

وشعر إمام الحرمين الجويني - رحمه الله - أن الكتاب بحاجة إلى اختصار ، ولذا قام بالمهمة فاختصره قبل أن يصنف كتابه «البرهان» الذي

⁽٣) وفيات الأعيان : ٤/٩/٤ .

⁽٤) التبمبير في الدين ص ١١٩ ،

استقلت فيه شخصيته العلمية ، والذي أكثر فيه من مخالفة القاضي الباقلاني ، وقد سمى إمام الحرمين المختصر ب «تلخيص التقريب» .

وتلفيص التقريب عندي صورة لمخطوطته في ٢١٠ ورقات ، كل ورقة في ها خمسة وعشرون سطراً . وهي مكتوبة بخط دقيق . وفي هوامشها مقابلات . وبئولها تمزيق وسقط لعبث الأرضة بها في أكثر من عشرين ورقة من أولها . وسقط من وسطها ورقة كاملة لعلها من المصور . ويوجد للمخطوط صورة في قسم مخطوطات الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة برقم (١٨٧٢) والأصل موجود في جامع المظفر بتعز بالجمهورية اليمنية برقم (٢١٤) .

وبمقابلة الكتاب الذي بين أيدينا بكتاب إمام الصرمين وجدت أنه اختصره إلى النصف تقريباً. وقد كان في اختصاره له مقراً لأقواله قلما يخالفه في رأي كسائر المبتدئين في متابعة من يشتغلون بكتبهم. وهذا كان هو شأن الغزالي مع إمام الحرمين ، كان متابعا له في كتابه المنخول ولكن لمنابع فكره واستقلت شخصيته وألف المستصفى خالف إمام الحرمين في كثير من اختياراته .

وكثير ممن ينقل أراء الباقلاني من المتأخرين يعتمد في نقلها على «تلخيص التقريب» لإمام الحرمين . وقد حدث خلط من بعض الأصوليين بين كتاب إمام الحرمين «التلخيص» وبين الكتاب الذي نصققه ، لأن بعض الأصوليين يطلق على هذا الكتاب «مختصر التقريب» وبعضهم يقرن اسم المثلف فيقرنه بإمام الحرمين ، أو بالباقلاني ، فيكون تمييزا لأحدهما عن الآخر .

الهبدث النامس أممية الكتاب ، ومدى حاجته إلى التحقيق والنشر

ذهب جميع من أرخ لأصول الفقه خصوصا والتشريع عموما إلى أن أول من صنف في أصول الفقه هو الإمام محمد بن ادريس الشافعي ، حيث وضع كتابه المسمى بالرسالة من أجل توحيد الصفوف وإنهاء الفرقة وإحلال الألفة بين مدرسة الحديث ومدرسة الرأي في المشرق بطلب من الإمام عبدالرحمن بن مهدي ، وقد أثمرت «الرسالة» فكانت هي البلسم الذي ضمد الجراح وشفا الصدور ، فكانت هي المولود المبارك . ثم أردفها الشافعي رحمه الله ببعض الكتب الأخرى في أصول الفقه كإبطال الاستحسان ، واختلاف الحديث ، وجماع العلم . وكل من جاء بعد الشافعي حاول أن يكمل المسيرة ، ويتم ما بدأ به الشافعي إما بشرح وتوضيح مااحتوت عليه ، أو التأليف في مباحث متفرقة في أصول الفقه ، كما فعل عيسى بن أبان الحنفي حيث ألف حجية خبر الواحد ، وحجية القياس . وبقي الأمر كذلك حتى وضع الجصاص أبوبكر أحمد بن علي الرازي كتابه الفصول مقدمة لكتابه أحكام القرآن ، فجمع معظم مباحث أصول الفقه على طريقة الحنفية .

ويقول الزركشي في مقدمة البحر المحيط^(۱): «وجاء من بعد الشافعي فبينوا وأوضحوا وبسطوا وشرحوا حتى جاء القاضيان ، قاضي السنة أبوبكر بن الطيب وقاضي المعتزلة عبدالجبار بن أحمد ، فوسعا العبارات ، وفكا الإشارات ، وبينا الاجمال ، ورفعا الاشكال» . وقد ألف الأول عدة كتب كما تقدم في مصنفاته ، وألف الثاني كتابه «العمد» وكتبا أخرى . وكتاب

⁽١) البحر المحيط: ١/١ ،

التقريب والارشاد وكتاب العمد يعتبران أول كتابين جمعا مسائل أصول الفقه وفوائده .

فكتاب الباقلاني الذي بين أيدينا يعتبر أول كتاب مستوعب لجميع مباحث أصول الفقه . ويمتاز عن كتاب القاضي عبدالجبار _ العمد _ بخلوه عن قواعد المعتزلة الأصولية ، بل وجه الباقلاني همه فيه إلى إبطال قواعد المعتزلة التي لها علاقة بأصول الفقه كالقول بالتحسين والتقبيح العقليين ، ووجوب الأصلح على الله ، وخلق العباد أفعالهم وغيرها .

كما أن أهمية الكتاب تكمن - أيضا - في كون كل من جاء بعد الباقلاني من المتكلمين كان عالة عليه ، لابد وأن يزين كتابه بذكر أقوال الباقلاني .

فالعثور على كتاب «التقريب والارشاد» ـ في نظري ـ يعتبر حدثاً مهما بالنسبة للمتخصصين في علوم الشريعة عموما وأصول الفقه خصوصاً.

ولكل ما تقدم فالحاجة ماسة جداً لإخراج الكتاب من سجنه في ثوب قشيب بعد سجن دام ما يزيد على عشرة قرون . ولا أظن أن هناك كتابا في هذا الفن أحق بالإخراج والظهور منه ، لأن الكتاب يمثل مدرسة خاصة في أرائه . واعتمد عليه من جاء بعده أكثر مما اعتمد هو على غيره ، فأراؤه تتسم بالابتكار إجمالاً .

وأما أهمية تحقيق الكتاب فهي نفسها التي تدعو لتحقيق أي كتاب المتأخرين أخر. ومنها: التأكد من صحة ما عزي إليه من أقوال في كتب المتأخرين عنه ، وخاصة أن أكثر من ينقل أقواله كان ينقلها بالواسطة اعتماداً على كتاب إمام الحرمين «تلخيص التقريب» أو البرهان ، أو كتب من سبقهم عموما . وقد يعتري الناقل الغفلة أو الوهم فينسب للباقلاني ما لم يقله ،

وفعلا وجدت نماذج لذلك فعلى سبيل المثال نسب البعلي في القواعد والفوائد الأصولية وابن النجار في شرح الكوكب المنير (٢) إلى الباقلاني القول بالتفريق بين الفرض والواجب، وهو يقول في كتابه هذا: «فصل في أن الواجب هو الفرض»(٢).

ومنها: قد وجدت بعض الأقوال نقلت عن الباقلاني مبتورة مما توهم خلاف مراده. وبذلك لا يكون نقلها دقيقا، وبتحقيق الكتاب ومقابلة ما فيه بالكتب التي أكثرت من النقل عنه يتضح ما بينه وما بين غيره من فوارق.

ومنها: حاجة الكتاب لربط مادته العلمية ببيان مواضع الإحالة في كتبه المطبوعة أو في المواضع المتقدمة في نفس كتابه هذا . حتى يسهل على الناظر فيه الوصول إلى ما يريد . وسابين في الفصل الضاص بمنهج التحقيق ما قمت به ومدى فائدته .

⁽٢) القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٣ وشرح الكوكب المنير ١/٣٥٣ .

⁽٢) هذا الكتاب ص ٦٥ من المخطوطة ،

الهبحث السادس الأسماء الشرعيـة(١)

بين يدى هذه المبحث :

نظراً لأن الحواشي في كثير من الأحيان تضيق عن كل ما يريد أن يقوله المحقق للكتاب . وقد يكون ضروريا في بعض الأحيان استقصاء الكلام في بعض المسائل الواردة في الكتاب المحقق . لذا رأيت أن أقوم ببحث مسألتين من المسائل الواردة في الكتاب على وجه التفصيل والاستقصاء بقدر المستطاع من حيث جمع الأقوال ، والاستطراد في الاستدلال لها ، وبيان ثمرة النزاع فيها . أرجو أن يكون في ذلك نفع للناظر في الكتاب ، وقد وقع اختياري على مسألتين ، جعلت كل واحدة منهما في مبحث خاص . وسأبين في كل مسألة سبب وقوع اختياري عليها دون سائر المسائل ، ولولا ما أخشاه من الإطالة لقمت ببحث أكثر من مسألتين . وكانت المسألة الأولى التي وقع اختياري عليها هي ما عنونت بها لهذا المبحث «الأسماء الشرعية» .

سبب اختيار هذه المسألة :

الذي وجدته في معظم كتب أصول الفقه عدم الدقة في نسبة القول للباقلاني في هذه المسألة حتى من أقرب الناس للباقلاني وأكثرهم اشتغالاً بكتبه ، مثل إمام الحرمين في البرهان(٢) فقد قال : «وقال آخرون : هي مقرة

وسبب آخر لاختيار العنوان هو عدم دخول الحرف والفقل ، لأنه لا يوجد الحرف الشرعي والفعل الشرعي بعد الاستقراء ، كما ذكر ذلك فخرالدين الرازي .

(۲) البرهان : ۱/٤٧١ .

⁽١) عنون الرازي في المحصول: ١٤/١/١١ للمسالة بعنوان آخر هو: «الحقيقة الشرعية». وقد نبه الزركشي في البحر المحيط إلى أن ما عنون به الرازي ليس بمرضي ، والمعواب العنونة «بالأسماء الشرعية» لتدخل الحقائق والمجازات الشرعية ، لأن البحث جارٍ في كونها حقيقة أم مجازا .

على حقائق اللغات ، لم تنقل ولم يزد في معناها ، وهو اختيار القاضي أبي بكر ـ رحمه الله ، ثم قال : «واستمر القاضي على لجاج ظاهر» . ثم قال : «وهو غير سديد ، فإن حملة الشريعة مجمعون على أن الركوع والسجود من الصلاة ، ومساق ما ذكره أن المسمى بالصلاة الدعاء فحسب» .

وسيأتي عند ذكر الأقوال في المسألة وبيان حقيقة قول الباقلاني أن ما نقله عنه إمام الحرمين لم يكن دقيقاً . وقد تابع إمام الحرمين على هذا النقل جماعة باعتبار أنه أوثق مصدر لنقل أقواله في ظنهم . علما بأن الزركشي في البحر المحيط(٢) نقل الاتفاق على وجود زيادة في المعنى الشرعي عن المعنى اللغوي .

تعريف الأسماء الشرعية :

عرف أبوالحسين البصري في المعتمد⁽¹⁾ الاسم الشرعي بأنه «ما استفيد بالشرع وضعه للمعنى» .

وعرفها فضرالدين الرازي في المصبول^(٥) بنفس تعريف أبي الحسين فقال: «هي اللفظة التي استفيد من الشرع وضعها للمعنى». وقال بعد ذكره التعريف: سواء كان المعنى واللفظ مجهولين عند أهل اللغة ، أو كانا معلومين ، لكنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى ، أو كان أحدهما مجهولاً والآخر معلوما . فدخل في تعريف أبي الحسين الأقسام الأربعة المتقدمة . لكن القسم الرابع وهو ما كان المعنى معلوما لأهل اللغة واللفظ غير معلوم لا يعتبره الجمهور من الأسماء الشرعية . وتابع فخرالدين الرازي أبالحسين البصري في تعريفه ، وبالتالي تابعه في اعتبار القسم الرابع من الأسماء الشرعية ، كما تابع الرازي بعض الأصوليين على ذلك .

⁽٢) البحر المحيط: ٢/٥١٨.

⁽٤) المعتمد : ١/٤٢ .

⁽ه) المحملول: ١/١/١٤.

وذكر أبوالحسين البصري أن عبدالجبار بن أحمد اشترط في الاسم الشرعي شرطين هما : كون المعنى ثابتا بالشرع . وكون وضع الاسم له بالشرع .

ومثل الصفي الهندي على ما في الإبهاج بشرح المنهاج (٢) الاقسام الأربعة الداخلة في تعريف أبي الحسين والرازي ، فقال : مثال ما كانا مجهولين أوائل سور القرآن . ومثال ما كانا معلومين لأهل اللغة لفظة «الرحمن» في إطلاقها على الله سبحانه . ومثال ما كان اللفظ معلوما لهم والمعنى غير معلوم هو لفظ «الصلاة والصوم» . ومثال ما كان المعنى معلوما لهم واللفظ غير معلوم كلفظة «الأب» .

أما الفريق الآخر ، وهم الذين يرون أن هذه الألفاظ كانت معروفة في اللغة ، ولكن الشرع استعملها استعمالا آخر ، فقد أشعرت عباراتهم بذلك .

فعرفها أبويعلي في العدة (٧) بأن الاسم الشيرعي: «هو الاسم المستعمل في الشريعة على غير ما كان عليه في موضوع اللغة».

وعرفها أبواسحاق الشيرازي في شرح اللمع^(٨) بأنها «كون اللفظ في اللغة موضوعاً لمعنى وورد الشرع به في غيره» .

فكل عرف الأسماء الشرعية بحسب حقيقتها عنده . فالمعتزلة ومن قال بقولهم - وهو أنها نقلت إلى معاني جديدة لا تشترط فيها علاقة بين المعنى التي كانت له في اللغة والمعنى الشرعي الجديد - عرفها بما عرفها به أبوالحسين .

⁽١) الإبهاج: ١/٢٧٧ ،

⁽V) العدة : ١٨٩/١ .

⁽٨) شرح اللمع : ١٨١/١ .

ومن قال إنها نقلت من اللغة إلى الشرع ، ولكن لوجود عالقة بين معناها اللغوي ومعناها الشرعي عرفها به أبويعلى وأبواسحاق الشيرازي .

فيما بينته في تعريف الألفاظ الشرعية ما يكفي لمعرفة المراد بها ، ولكن نظراً لأن المعتزلة قسموها إلى دينية وشرعية كان من المناسب بيان أصل هذا التقسيم وما يترتب عليه ، وبيان سبب تفريق بعض الأصوليين بين الدينية والشرعية .

الأصل في تقسيم الأسماء الشرعية إلى دينية وشرعية هم المعتزلة . فقالت المعتزلة الأسماء الدينية ثلاثة : الإيمان والكفر والفسق . وهي عندهم مستعملة في الشرع في غير معناها اللغوي تماما . ولهذا أثبتوا المنزلة بين الإيمان والكفر وهي الفسسق ، وهي منزلة بين المنزلتين ، فالقصود بالدينية الاعتقادية أو ما يتعلق بأصول الدين .

وأما الشرعية عندهم فكما سبق بيان حقيقتها أنها أسماء لغوية نقلت في الشرع عن أصل وضعها اللغوي إلى أحكام شرعية كالصلاة والحج والزكاة والصيام . فالمقصود بالشرعية العملية .

ولكن الرازي في المحصول^(٩): نقل عن المعتزلة أنهم يقسمون الأسماء التي نقلها الشرع إلى أسماء أجريت على الأفعال كالصلاة والزكاة ، وهي المسماة بالشرعية وإلى أسماء أجريت على الفاعلين كالمؤمن والفاسق ، وهي المسماة بالدينية . وما نقله الرازي مضالف لما نقله غيره عنهم ، وهو ليس بسديد ، لأنه يلزم عليه دخول المصلي والمزكي لأنها من أسماء الفاعلين في الأسماء الدينية ، ويلزم – أيضا – دخول لفظ الإيمان والكفر والفسق في الشرعية ، لأنها أفعال .

⁽٩) المحمول: ١/١/٤١٤ .

وذكر الشيخ أبواسحاق الشيرازي - رحمه الله - في شرح اللمع (١٠) أن هذه أول مسألة نشأت في الاعتزال ، وذلك أن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - لما قتل ظهرت البدع ، وكثرت الشرور . فقال أهل الشام : نحن نطالب بدم عثمان ، وقوم من أصحاب علي تبرؤا منه . وجرت بينهم من الحروب مالا يخفي . فجات المعتزلة بعدهم بقليل فقالوا : ننزلهم منزلة بين المنزلتين ، فلا نسميهم كفاراً ولا مؤمنين ، ونقول : هم فسقه ، حتى أطلقوا المنزلتين ، فلا نسميهم كفاراً ولا مؤمنين ، ونقول : هم فسقه ، حتى أطلقوا هذا القول على عظماء الصحابة كطلحة والزبير ، حتى قال كبراؤهم ، مثل واصل بن عطاء : «لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقل لم أقبل حتى يكون معهما ثالث ، لأن أحدهما فاسق» . فقيل لهم : «إن الإيمان في اللغة هو التصديق ، وهؤلاء مصدقون موحدون» ، فقالوا إن هذا حقيقته في اللغة، وقد نقل في الشرع إلى غيره ، فجعل اسماً لمن لم يرتكب شيئاً من المعاصي ، فمن ارتكب شيئاً منها خرج من الإيمان ولم يبلغ الكفر» .

تحرير محل النزاع ش المسألة :

١) محل النزاع هو الأسماء الشرعية فقط يون الحرف والفعل .

قال الرازي في المحصول (١١): الأقرب أنه لا يوجد الفعل الشرعي والحرف الشرعي ، والدليل على ذلك الاستقراء ، وكذلك فإن الفعل يكون شرعياً تبعا للمصدر ، وليس لذاته .

٢) النزاع في الألفاظ التي وضعها المشرع لتدل على معاني جديدة
 بلا قرينة ، فهي حقائق شريعة ، مثل الصلاة والزكاة والصيام .

⁽١٠) شرح اللمع : ١٧٢/١ .

⁽١١) المصلل: ١/١/٢٤ والإبهاج: ١/٨٨٨ .

أما ما استعمله المتشرعة ـ الفقهاء والمتكلمون ـ من ألفاظ ، كلفظ الاجماع ولحن الخطاب فتحمل على المعنى الشرعي فقط اتفاقاً ، لأنها أصبحت حقائق عرفية ، تعارف عليها أهل الشرع ، فلا حاجة لهم فيها إلى قرينة (۱۲) .

٣) اتفق جميع أهل العلم على أن الأسماء الشرعية يستفاد منها في
 الشرع معنى زائداً عن أصل وضع اللغة ، وهذا صرح به الباقلاني .

واختلفوا في تلك الزيادة هل تجعل الأسماء موضوعة كالوضع الابتدائي من قبل الشرع، كما يقول المعتزلة، أو هي منقولة للشرع مع وجود علاقة بين المعنيين، أو هي مبقاة على الوضع اللغوي، وإنما تصرف الشرع في شروطها وأحكامها.

وتتميما للفائدة نقل الزركشي في البحر المحيط^(١٣) عن تعليقة القاضي حسين أن التحسرف الذي حدث من الشرع في هذه الأسماء لا يعدو عن ثلاث حالات هي:

الأولى: ما زاد فيها من كل وجه ، كالصلاة ، فإنها في اللغة الدعاء، فأبقاها الشارع على معنى الدعاء ، وزاد القراءة والركوع والسجود .

الثانية: ما نقص فيها من كل وجه كالحج، فإنه في اللغة القصد، وفي الشرع القصد إلى بيته الحرام.

الثالثة: ما نقص فيها من وجه وزاد من وجه ، كالصوم ، فإنه في اللغة الامساك ، وفي الشرع إمساك مخصوص مع شروط أخرى كالنية وغيرها .

⁽١٢) إرشاد القحول: ص ٢٢ ، والبحر المحيط: ١٦٩/٢ . وقال: «لم أر من نبه على القصل بين المقامين غير القاضي عضد الدين والملة الإيجي .

⁽١٢) البعر المحيط: ٢/٥٦٢ .

وبهذا اتضع أن محل النزاع هو الأسساء الشرعية بون الحرف والفعل، وكذلك هو الألفاظ التي استعملها المشرع بون الألفاظ التي اصطلع عليها المتشرعة، وفي أن المعنى الزائد الذي دلّت عليه هذه الأسماء هل يكون نقلاً للفظ نقلا كلياً بدون علاقة، أو هو نقل مع علاقة بين المعنيين، أو لا يوجد نقل، بل هي مبقاة، وسيأتي مزيد تفصيل لذلك عند ذكر أقوال أهل العلم في محل النزاع بإنن الله.

الأفتوال في المِسألة :

ا ـ نقل أبوالحسين البصري في المعتمد (١٤) عن قوم من المرجئة نفي جواز نقل الألفاظ ، وقال : «وبعض عللهم تدل على أنهم أحالوا ذلك ، وبعض عللهم الأخرى تدل على أنهم قبحوه» . وكذلك فعل أبوالخطاب الكلوذاني في التمهيد (١٥) فقال : والكلام في هذه المسألة في فصلين : أحدهما : إنه يجوز نقل الأسماء ، وكذلك فعل في الجزء الثاني من التمهيد .

ولكن الرازي في المحصول والآمدي في الإحكام (١٦) نقلا الاجماع على جواز النقل عقالاً وحصرا الخلاف في الوقوع . ومن علم حجة على من لم يعلم . فما ذكره أبوالحسين – من وجود الخلاف في الجواز مع تسمية من قال بعدم الجواز ، واستدل لهم – يُقَدَّم على نفي الرازي والآمدي .

٢ ـ ذهب المعتزلة والخوارج وتابعهم على ذلك بعض الفقهاء إلى جواز نقل الألفاظ اللغوية إلى معاني شرعية نقلاً كليا بدون أي علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي . فهي معاني مبتكرة ابتكرها المشرع ، يجوز أن لا يلاحظ فيها المعنى اللغوي ، وإذا حدث أن وجدت علاقة بين المعنى اللغوي

⁽١٤) المعتمد : ١/٣٧ .

⁽۱۵) التمهيد : ۱/۸۹ ، ۲/۳۵۲ .

⁽١٦) المحمول: ١/١/٤١٤ والاحكام: ١/٥٣.

والمعنى الشرعي فإنه اتفاق بطريق الصدفة ليس مقصوداً. فالأسماء الشرعية عندهم ليست حقائق لغوية ولا مجازات عنها .

قال أبوالحسين في المعتمد (١٧): «ذهب شيوخنا والفقهاء إلى أن الاسم اللغوي يجوز أن ينقله الشرع إلى معنى آخر. ثم قال: ولا فرق بين أن يوضع لتلك العبادة اسم مبتدأ، وبين أن ينقل إليها اسم من أسماء اللغة مستعمل في معنى له شبه بالمعنى الشرعي، بل نقل اسم لغوي إليه أولى»:

ووافق المعتزلة في مذهبهم أبوالخطاب في التمهيد رأيا واستدلالاً. ونقله عن شيخه أبي يعلي . ولكن الموجود في العدة خلافه . ونقله عن أبي حنيفة . وما نقله أصحاب أبي حنيفة خلافه ، والصحيح أن الذي قال بهذا القول هو الدبوسي والسرخسي والبردوي ، كما في فواتح الرحموت وأصول السرخسي وميزان الأصول (١٨) .

٣ ـ نهبت جـ ماهير الأصوليين إلى أن الشرع تصرف في اللفظ اللغوي ، كما تصرف أهل العرف في بعض الألفاظ بنقلها عن معناها الموضوعة له أصلاً ، إما على سبيل قصر اللفظ على بعض معناه ، كقصر لفظ الدابة على نوات الأربع ، أو على سبيل التجوز بإضافة الشئ إلى غير ما هو له كقولهم : الخمر محرمة ، والمحرم شربها . وقالوا : وكذلك الألفاظ الشرعية خصصت لفظة الصلاة ، واستعملت في دعاء مخصوص .

ولكن اختلفت عباراتهم في التعبير عن هذا الواقع .

فبعضهم عبر عنه أنه نقل ، ولكن ميزة عن قول المعتزلة بأنه ليس نقلاً مطلقاً ، بل مع وجود علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي ، مثل فعل

⁽۱۷) المعتمد : ۲۲/۱ ،

⁽١٨) قواتح الرحمُون : ٢٢٢/١ ، وأصول السرخسي : ١٩٠/١ ، وميزان الأصول : ص ٣٧٩ -

أهل اللغة بالألفاظ العرفية . وبعضهم اضطرب مثل الشيخ أبي اسحاق الشيرازي فسماه في التبصرة نقلاً ، وتردد في شرح اللمع(١٩) .

وبعضهم أبى أن يسميه نقلاً. وحرروا مرادهم بدون وصفه بأنه نقل. وهذا القول كما هو ظاهر إنه مذهب وسط بين مذهب الباقلاني والمعتزلة. واتفق أصحاب هذا القول على أنها مجازات لغوية لعدم استعمال المشرع لها في معانيها اللغوية. وذهب بعضهم إلى أنها اشتهرت فأصبحت حقائق شرعية(٢٠).

٤ - مذهب الباقلاني: قال في التقريب ص ٣٨٧ «إن الذي عليه أهل الحق وجميع سلف الأمة من الفقهاء وغيرهم أن الله سبحانه وتعالى لم ينقل شيئاً من الأسماء اللغوية إلى معان وأحكام شرعية ، ولا خاطب الأمة إلا باللسان العربي ، ولا أجرى سائر الأسماء والتخاطب إلا على ما كان جارياً عليه في وضع اللغة» .

ولكنه في نقاشه للمعتزلة في ص ٣٩٥ قال: «الصلاة في اللغة هي اللغة هي الدعاء، ولكن أخذ علينا أن تكون دعاء على شروط ومعه نية وإحرام وركوع وسجود وقراءة وتشهد وجلوس، فالاسم في الشريعة لما كان صلاة في اللغة، وإن ضمت إليه شروط شرعية». وقال: «الحج في اللغة هو القصد، ولكنه في الشرع قصد إلى بيت مخصوص».

وبضم كلام الباقلاني إلى بعضه يظهر أنه يقول بوجود تغيير في استعمال اللفظ في الشرع عن استعماله في اللغة . ولكن مع هذا فإنه لا يقر بوجود ألفاظ تسمى بالشرعية ، ولا يسلم بالنقل . ونقل كثير من الأصوليين عن الباقلاني موافق لما هو في التقريب .

⁽١٩) قواتح الرحمون: ١٩٠/١ ، وأصول السرخسي : ١٩٠/١ ، وميزان الأصول : ص ٣٧٩ ،

⁽٢٠) قواتح الرحموت : ٢٢٢/١ ، وأصول السرخسيّ : ١٩٠/١ ، وميزان الأصول : ص ٣٧٩ ،

وأما إمام الحرمين وهو أكثر العلماء اشتغالاً بآراء الباقلاني الأصولية قال في البرهان (٢١): وقال أخرون: هي مقرة على حقائق اللغات، لم تنقل، ولم يزد في معناها، وهو اختيار القاضي أبي بكر، رحمه الله ثم وصف ما هو عليه أنه لجاج ظاهر، ووصفه بأنه قول غير سديد.

ونسب المازري قول الباقلاني في شرحه للبرهان للمحققين من الفقهاء والأصوليين من المالكية . ونقله الزركشي في البحر المحيط (٢٢) عن أبي الحسن الأشعري .

ه ـ ذهب أبواسحاق الشيرازي للقول بالنقل في الأسماء الشرعية بون الأسماء الدينية احترازاً عن بدعة المعتزلة والخوارج . ونسب هذا القول الزركشي في البحر المحيط لابن الصباغ واختاره . قال في شرح اللمع (٢٣): ويمكننا أن نحترز من هذه المسألة عن الألفاظ الدينية ، فنقول : إن الأسماء منقولة إلا هذه المسألة» . وقال : «ويمكننا نصرة ذلك ـ أى النقل ـ من غير أن نشارك المعتزلة في بدعتهم ، وليس من ضرورة النقل أن يكون في جميع الألفاظ» .

٦ .. ذهب الآمدي في الإحكام إلى التوقف.

قال في الاحكام (٢٤): «وإذا عرفت ضعف المأخذ من الجانبين ، فالحق عندي في ذلك إنما هو إمكان كل واحد من المذهبين ، وأما ترجيح الواقع منهما فعسى أن يكون عند غيري تحقيقه .

⁽٢١) البرمان: ١٧٤/١ .

⁽٢٢) على ما في البحر المحيط: ١٦١/٢ ،

⁽٢٢) شرح اللمع : ١٨٣، ١٧٣/ .

فهذه أهم الأقوال في المسألة . وسأحاول الاستدلال لها مع مناقشة الأدلة التي فيها ضعف إن شاء الله .

أدلة القول الأول وهم القائلون بعدم الجواز :

\) نقلها عما وضعت له في اللغة يكون قلبا للحقيقة ، وقلب الحقائق مستحيل لا يجوز .

وأجيب: إن كون الاسم اسماً للمعنى غير واجب له ، وإنما هو تابع للاختيار ، بدلالة انتفاء الاسم عن المعنى قبل المواضعة ، وأنه كان جائزاً أن يسمى المعنى بغير ما سمي به نحو تسمية البياض سواداً ، إلى غير ذلك . وعليه يجوز أن يصطلح على سلب الاسم عن معناه ونقله إلى غيره وقولكم «إنه مستحيل» يصح لو كان انفكاك الاسم عن المعنى مستحيلا .

٢ ـ ومن قال بالقبح قال: إن نقل الاسم عن معناه إلى معنى آخر
 يقتضى تغيير الأحكام المتعلقة به وتعطيلها ، وهو قبيح .

وأجيب: بأننا لا نسلم أن تعطيل الأحكام قبيح، فإن النسخ يعطل الأحكام وليس قبيحا. ولو سلمنا قبحه، فإنما يكون في الاسم الذي تعلق به فرض دون ما لم يتعلق به فرض، ثم لو نقل اسم الصلاة عن الدعاء لم يسقط فرض الدعاء. ولو قصد المشرع سقوطه لبين لنا ذلك.

واستدل أبوالحسين البصري في المعتمد للقول بالجواز :

ا ـ إن الشريعة جات بعبادات لم تكن معروفة في اللغة ، فلم يكن بدً من وضع اسم لها لتتميز به عن غيرها ، كما يجب ذلك في مولود يولد للإنسان ، كما يضع أهل الصنائع لكل ما يستحدثونه من أدوات أسماء تعرف بها ، ولا فرق بين أن يوضع لتلك العبادة اسماً مبتدأ ، وبين أن ينقل

⁽٢٤) الاحكام للأمدى : ١/٤٤ .

إليها اسم من أسماء اللغة مستعمل في معنى له شبه بالمعنى الشرعي ، بل نقل اسم لغوى إليه أولى .

٢ لا يمتنع تعلق مصلحة بنقل اسم من معناه اللغوي إلى معنى شرعي ، كما لا يمتنع ثبوتها في جميع العبادات ، ولا يكون في هذا النقل وجه قبح . وإذا لم يمتنع ذلك لم يمتنع حسنه ، إذ المصلحة وجه حسن (٢٥) .

وبهذا يتضح أن نقل الاسم من معناه اللغوي إلى معناه الشرعي غير مستحيل ، بل هو جائز عقلاً . لأن الاسم ليس واجبا للمعنى بدليل انتفاء الاسم قبل التسمية ، وأن أرباب الحرف يحدثون أسماء لأدواتهم المستحدثة ، وكذلك من يولد له مواود يضع له اسما .

أدلة المعتزلة والخوارج على وقوع النقل:

١) احتج المعتزلة ومن قال بقولهم على وقوع النقل بأن الشرع أطلق اسم إسلام وإيمان وكفر وفسق على معاني مخصوصة . وهو ما لم يعرفه أهل اللغة ، ولا وضعوا هذه الاسماء لما أطلقت عليه . ويدل على ذلك الحديث المتفق عليه (٢٦) والذي فيه : جاء جبريل عليه السلام إلى الرسول على ضورة رجل ، فقال : يا محمد ، ما الاسلام ؟ ... ثم قال : ما الإيمان ؟ ... ثم قال على الاسم شرعي قال عليه إلى بيانه ، لأن العرب تعرفه .

واعترض على هذا بأن صاحب الشريعة بعث ليعلم الناس الأحكام لا الأسماء .

⁽٢٥) ينظر ما يتعلق بأدلة هذا القول: التمهيد لأبي الخطاب ١/٨٩، ٢/٢٥٢ ، والمعتمد: ١/٢٤ ، والأحكام للأمدى: ١/٥٣ .

⁽٢٦) البخاري : ١١٤/١ ، ومسلم : ٢٩/١ ،

وأجيب: بأن المشرع إذا وضع حكما فلابد أن يضع له اسما يعرف الناس هذا الحكم، ليميزه عن غيره، قصار ذلك عائداً إلى الأحكام.

Y - إن لفظ «الصلاة» لم يكن مستعملاً في اللغة لمجموع الأفعال الشرعية كالركوع والسجود والتسبيح والتكبير والقعود والنية وغيرها ، لأن أهل اللغة لم يكونوا يعرفون هذه الصلاة ولا شروطها وأركانها ، ثم صار السم الصلاة اسما لمجموع هذه الأفعال ، صتى لا يعقل من إطلاق اسم الصلاة سواها . فيكون بذلك نقلها المشرع إلى استعمال جديد .

واعترض الباقلاني على هذا الدليل بأن الصلاة أطلقت على جميع هذه الأفعال ، لأن الصلاة في اللغة بمعنى الاتباع ، فالتالي للسابق يسمى مصل لأنه تال له ، وكذلك المأموم متبع لفعل الإمام ومقتف أثره .

وأجاب المعتزلة أنه يلزم على ذلك أن لا تسمى صلاة المنفرد صلاة ، وهو مخالف لاجماع الأمة ، وكذلك السنة التي ورد فيها تسمية صلاة المنفرد صلاة .

واعترض الباقلاني - أيضا - بأن الصلاة سميت صلاة للدعاء الذي فيها . وإذا لم تنقل الصلاة في الشرع ، بل بقيت في معناها الذي وضيعت له ، وهو الدعاء .

وأجاب المعتزلة عن هذا الاعتراض بأنه إذا قصد الباقلاني من كلامه أن لفظ الصلاة تطلق على جملة من الأفعال التي تتألف منها الصلاة لأن فيها دعاء فقد سلمتم بما نريده من إفادة الاسم لما لم يكن يفيده في اللغة . وإن قصدتم أن اسم الصلاة واقع على الدعاء ، فذلك باطل ، لأن المفهوم من لفظة «صلاة» جملة الأفعال . لأننا نفهم من قولكم فلان خرج من الصلاة إذا فرخ من أفعالها ، وإن كان متشاغلاً بالدعاء .

ويلزم على قولكم أن الصلاة هي الدعاء أن صلاة الأخرس لا تسمى صلاة لأنه لا دعاء فيها . ويلزم أيضا أن المصلي إذا أخل بالقراءة والركوع والسجود أن يقال إنه قد صلى .

ويرد على هذين الإلزامين بعدم صحتهما . وهو أن صلاة الأخرس فيها دعاء ، ولا يلزم النطق في الدعاء . ويبطل الإلزام الثاني ، لأننا لا نقول بصحة الصلاة بدون شروطها (٢٧) .

٣ كان لفظ الصوم يفيد في اللغة الامساك عموما سواء كان عن الكلام كقوله تعالى: ﴿إِنِي نَدْرَت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم إنسيا ﴾(٢٨) أو الأكل والشرب ليلاً أو نهارا ، وأصبح يفيد في الشرع إمساكاً مخصوصا .

وكذلك لفظ «الزكاة» يفيد في اللغة النماء . ثم جعل في الشرع اسم لإخراج جزء من المال طهرة له . وهو في الحقيقة نقصان وليس بزيادة .

وكذلك «الحج» في اللغة القصد مطلقاً . وفي الشرع هو قصد البيت الحرام ، مع الوقوف والإحرام والطواف .

فالشرع في جميع هذه الألفاظ تصرف بنقلها إلى معان غير معانيها اللغوية .

وأجاب الباقلاني - رحمه الله - أن هذه الألفاظ بقيت في معانيها اللغوية ولم تنقل ، ولكن شرط المشرع في كونها مجزئة شروطاً آخر تنضم إليها ، فالمشرع تصرف بوضع الشرط لا بتغيير الوضع . ولم يسلم الباقلاني بأن الشرع أحدث عبادة لم يكن لها في اللغة اسم (٢٩) .

⁽٢٧) ينظر هذا الدليل في التمهيد لأبي الخطاب ١/١١ ، ٢/٥٥٢ . والمعتمد : ١/٢٥ .

⁽۲۸) سورة مريم : ۲۹ ،

⁽٢٩) ينظر ما يتعلق بهذا الدليل المعتمد : ١/١٥ ، والتمهيد لأبي الخطاب ٢/٣٥١ ، ١٩٣/١ .

٤ ـ نقل أبواسحاق الشيرازي في شرح اللمع(٣٠) عن أبي علي الجبائي بأنه استدل لوقوع النقل بأن المشرع شرع عبادات ذات أركان وهيئات ، ولم يكن لها اسم في اللغة ، لذا دعت الحاجة إلى وضع أسماء لها تتميز بها عن غيرها ، وكان أولى الأسماء بها ما ثبت له عرف في الشرع ، وكثر استعماله فيه . وصار هذا بمنزلة أرباب الصناعات في صناعتهم إذا استحدثوا آلات وأدوات لم يكونوا وضعوا لها أسماء تتميز بها عن غيرها .
 لحاجتهم إلى ذلك ، وعلى هذا وضع الأسامي في اللغات ، فكذلك هنا .

والباقلاني يرد على هذا الدليل بعدم التسليم بإحداث الشرع عبادة لم يكن لها اسم في اللغة ، كما تقدم .

والذي يجيب به أصحاب القول الوسط عن أدلة المعتزلة . بأنهم يسلمون بتصرف المشرع في استعمال الألفاظ ، وذكر الرازي في المحصول أن استعمال المشرع وتصرفه من باب التجوز ، فأصبحت الألفاظ مجازات لغوية . ومن المعلوم أن التجوز لا يكون إلا بعلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد . فالمشرع لما اختار لفظ الصلاة ليدل على العبادة المعروفة إنما اختارها لوجود علاقة بين المعنيين ، وهي أن الصلاة في الشرع فيها حقيقة الدعاء . بل الدعاء مخ العبادة ، وكذلك لفظ «الصوم» يوجد علاقة بينه وبين المعنى الشرعي لأن كلامنهما إمساك . وكذلك سائر الأسماء الشرعية . ولذا يمنعون نقل المشرع للفظ نقلاً مطلقاً بدون علاقة ، كما فعل المعتزلة .

⁽٣٠) شرح اللمع : ١٨٤/١ .

أدلة البافلاني على عدم النقل:

۱) وصف الله سبحانه وتعالى - القرآن الكريم بأنه عربي في آيات كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿إنا جعلناه قرآنا عربيا ﴾(٢١) ، وقوله تعالى: ﴿بلسان عربي مبين﴾(٢٢) . وقوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ﴾(٢٢) . وظواهر هذه الآيات وغيرها يوجب كون القرآن كله عربيا مستعملا فيما استعملته العرب ، وإلاً كان خطابا لهم بغير لغتهم . وبذلك يبطل دعوى المعتزلة وغيرهم أن المشرع تصرف بوضع أسماء على غير اطلاق اللغة .

وأجاب الجمهور وغيرهم عن هذه الآيات بأن استعمال الشرع لبعض هذه الألفاظ في غير ما وضعته له العرب لا يخرج القرآن عن كونه خطابا بلسان العرب. فالعرب استعملت بعض الألفاظ في غير ما وضعت له ، مثل كلمة حمار للبليد ، والبحر للكريم ، ولم يقل أحد إن هذا إخراج للخطاب عن لغة العرب.

وكذلك اشتمال القرآن على ألفاظ شرعية قليلة لا يخرجه عن كونه عربياً. فالعبرة بالأعم الأغلب. ولذا لا يمتنع اطلاق اسم الأسود على الثور الأسود وإن كان في جلده شعرات بيض.

ثم الآيات التي استدللت بها لا تدل على كون القرآن كله عربي ، لأنه قد يطلق لفظ القرآن على بعض القرآن . فقد قال الله سبحانه في سورة يوسف ﴿إنا أنزلناه قرآنا عربيا ﴾(٢٤) وأراد تلك السورة . وذهب الفقهاء إلى

⁽۲۱) سورة الزخرف : ۲ ،

⁽۲۲) سورة الشعراء : ١٩٥ ،

⁽۲۲) سورة ابراهيم : ٤ ،

⁽۲۶) سورة يوسف : ۱ .

أنه لو حلف شخص أن لا يقرأ القرآن فقرأ آية منه حنث في يمينه . فالآية الواحدة تسمى قرآنا(٢٠) .

Y - لو كان الرسول على قد نقل بعض الاسماء اللغوية إلى أحكام شرعية لوجب عليه الله أن يوقف الأمة على نقل هذه الاسماء توقيفا تقوم به الحجة على المكلفين ليقطع عذرهم ، فيكون بطريق يفيد العلم الضروري أو النظري . ومادام لم يثبت خبر يفيد القطع في ذلك ولا ورد في الكتاب ، ولا أجمعت الأمة عليه ، ولا دل على ذلك العقل الجازم يجب القطع على كذب دعوى المعتزلة(٢٦) .

وأجاب عن هذا الدليل أصحاب القول الوسط والمعتزلة. أن النبي المقد بين بيانا تاما ما المعاني التي نقلت الألفاظ إليها ، فبين المقصود بالصلاة بصلاة جبريل بالرسول الله المقصود بالحج وقال : «خنوا عني «صلوا كما رأيتموني أصلي» (٢٧) وبين المقصود بالحج وقال : «خنوا عني مناسككم» (٢٨) وبين ما تجب فيه الزكاة وأنصبتها وشروطها ولمن تدفع وكيف تدفع . كما قام جبريل عليه السلام ببيان بعض هذه الأسماء كما حدث في بيان معنى الاسلام والإيمان والإحسان . وكذلك قام الصحابة ببيان مدلولات هذه الألفاظ لمن بعدهم .

وأجابوا عن اشتراط الباقلاني حدوث البيان بطريق يفيد العلم بأنه قد حدث في بعضها ، وذلك بتكرار فعل تلك العبادة كالوضوء والصلاة . وكذلك

⁽٣٥) ينظر هذا الدليل التمهيد لأبي الخطاب: ١٨٤/١ ، ٢٥٨/٢ وشرح اللمع: ١٨٤/١ .

⁽٣٦) ينظر في هذا الدليل والإجابة عليه التمهيد لابي الخطاب: ١/٥٥، ٢٥٨/٢ ، وشرح اللمع: ١/٨٥٠ ، وكتابنا هذا _ قسم التحقيق ص ٢٩٨ .

⁽٢٧) رواه البخاري عن مالك بن العويرث برقم ٦٣١ ، ٦٠٠٨ ، ٧٢٤٦ . والإمام أحمد في مسنده : ٥٧/٥ .

⁽۲۸) رواه منسلم عن جابر برقم (۱۲۹۷) وأبوداود برقم (۱۹۰۶) والنسسائي : ٥/٠٧٠ . وأحسمت : ٣٠/٢٠ . وأحسمت :

اشتراطه ثبوت البيان بطريق قطعي إنه لا دليل عليه ، وهو متعذر لا يصبح إلاً على قول من يقول بالتكليف بما لا يطاق .

٣ ـ يلزم على قول المعتزلة بأن المشرع نقل الأسماء عن معانيها اللغوية ولولم يكن بينهما مناسبة أنه يجوز أن يقول المشرع: اقتلوا المشركين وهو يريد المؤمنين . ويقول: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا ﴾ وهو يريد القاتلين ، وبذلك يكون قد خاطبهم بغير لغتهم .

وأجاب الجمهور عن هذا أنه لازم على قول المعتزلة والخوارج ، لأنهم يقولون بالنقل المطلق . وأما القائلون بالنقل بشرط وجود علاقة فلا يلزم على قولهم . وقد يجيب المعتزلة بأن لازم القول ليس بقول لقائلة ، ولم ينقل أحد عن المعتزلة ولا عن غيرهم مثل هذا الاستعمال .

دليل من قال بالتفريق بين الدينية والشرعية :

حجة أبي اسحاق الشيرازي في عدم القول بالنقل مطلقا ، بل يقول بالنقل في ما دل الدليل عليه . هو ترتب حدوث بدعة على قول المعتزلة في جوازه في الألفاظ الدينية . ولهذا حصر قوله في النقل في الألفاظ الشرعية . ولهذا قال في شرح اللمع (٢٩) : «ويمكننا نصرة ذلك بعنى النقل من غير أن نشارك المعتزلة في بدعتهم . فنقول : إن هذه الألفاظ التي ذكرناها منقولة من اللغة إلى الشرع ، وليس من ضرورة النقل أن يكون في جميع الألفاظ ، وإنما يكون على حسب ما يدل عليه الدليل . ولم يثبت النقل في جميع الألفاظ مثل : الفرس والتحر ، والخبز ، وإنما ثبت في بعض الأسحاء دون بعض .

⁽٢٩) شرح اللمع: ١/٧٢/ ، ١٨٢ . والبحر المحيط: ١٦٤/٢ .

دليل القول بالتوقف:

أما الآمدي في الإحكام بعد أن ذكر أدلة الأقوال الواردة في المسالة وناقشها قال: «وإذا عرف ضعف المأخذ من الجانبين، فالحق عندي في ذلك إنما هو إمكان كل واحد من المذهبين، وأما ترجيح الواقع منهما، فعسى أن يكون عند غيري تحقيقه» وهذا يدل على أنه متوقف في المسألة لعدم وجود دليل قطعي يدل على أحد القولين، وضاصة وأن الآمدي يرى أن القواعد الأصولية قواعد قطعية لا تثبت بأدلة ظنية.

حجة القول الوسط :

استدل من توسط بين المذهبين سواء صرح بالنقل مع وجود علاقة ، أو أثبت تصرف المشرع ، ولكن لم يسمه نقلا . وبعض أصحاب هذا القول مثل فخرالدين الرازي اقتصر على تسميتها مجازات لفوية ، وبعضهم قال : إن هذه المجازات اللفوية اشتهرت حتى أصبحت المعاني المجازية هي المتبادرة إلى الذهن . وبذلك أصبحت حائق شرعية .

ويمثل هذا الرأى الوسط جماهير الأصوليين منهم الشافعي وإمام الحرمين والغزالي وابن برهان وغيرهم . وقد أنكر هؤلاء على أصحاب القول بالنقل للألفاظ اللغوية من اللغة إلى الشرع ، نقلاً بدون علاقة ، وهم المعتزلة ، كما تقدم في إجابتهم عن أدلة المعتزلة . وأنكروا على من أنكر تصرف المشرع في بعض الألفاظ بنوع من التصرف ، سواء سموه نقلا لوجود علاقة ، أو لم يسموه نقلا .

وقال هؤلاء: إن الموضوعات الشرعية مسميات لم تكن معهودة من قبل ، فلابد لها من أسماء تعرف بها تلك المسميات . وهذا التصرف الذي حدث من المشرع فيها لا يخرج عن حالتين :

أولهما: تخصيص اللفظ ببعض المسميات ، كما فعل أهل اللغة في الألفاظ العرفية ، كلفظ الدابة : ولم ينكر أحد هذا التصرف . ومنله فعل المشرع في لفظ الحج والصوم والإيمان . حيث استعملها في معان لها علاقة بمعناها اللغوي . فهو ليس نقلاً كليا للفظ . كما يقول المعتزلة ، بل يوجد ارتباط وعلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي .

ثانيهما: إطلاق أهل اللغة الاسم على ما يتعلق به ويتحسل به ، كتسميتهم الخمر محرمة ، وفي الحقيقة المحرم شربها . وكذلك تصرف المشرع في لفظ الصلاة بعد أن كانت لا يفهم منها إلا الدعاء ، أصبحت في الشرع تدل عليه وعلى غيره معه من تكبير وقراءة وركوع وسجود وقيام ، وكل ما أدخله عرف الشرع في معناها .

وبذلك أثبت أصحاب هذا القول تصرفاً للمشرع في بعض الألفاظ، ولكن انكروا على المعتزلة ما ذهبوا إليه من القول بالنقل بدون ارتباط أو علاقة .

ومما أنكر به أصحاب هذا القول على من لم يُنْبِت للمشرع تصرفا ما قاله الغزالي (٤٠): «إنه لا سبيل إلى إنكار تصرف الشرع في هذه الأسامي، ولا سبيل إلى دعوى كونها منقولة عن اللغة بالكلية كما ظنه قوم». ثم قال: «فتسليم هذا القدر من التصرف بتعارف الاستعمال للشرع أهون من إخراج السجود والركوع من نفس الصلاة ، فما أحدثه الشرع من عبادات ينبغي أن تكون لها أسماء معروفة ، ولا يكون ذلك إلا بنوع تصرف في الألفاظ اللغوية».

وأما إمام الحرمين (٤١) فعبارته في حق الطرفين حادة كعادته . فقال في شأن المعتزلة ، ومن قال بقولهم : «ومن قال : إنها نقلت نقلا كلياً ، فقد

⁽٤٠) المستصفى : ٢٢٠/١ ،

⁽٤١) البرهان: ١/٥٧١ ،

زلَّ ، فإن في الألفاظ الشرعية اعتبار للمعاني اللغوية». وقال في حق الباقلاني ومن تابعه: «أما القاضي - رحمه الله - فإنه استمر في لجاج ظاهر ، فقال في الصلاة إنها الدعاء ، وطرد ذلك في الألفاظ التي فيها الكلام ، وهذا غير سديد».

والذين لم يعبروا عن تصرف المشرع بالنقل احتجوا:

- ١) _ بأن النقل خلاف الأصل .
- ٢) التجوز في استعمال اللفظ أو قصره على بعض معانيه لا يسمى
 نقلاً ، لأنه كفعل أهل العرف ، ولم يسم أهل العرف ما فعلوه نقلاً .
- ٣) ــ لم يسموه نقالاً كرد فعل على مذهب المعتزلة والضوارج ، الذين تشديوا في تسميته نقالاً . ولما ترتب على قول المعتزلة في بدعة الطعن على الصحابة بقولهم إن الإيمان الذي حدث منهم هو الإيمان اللغوي . ولم يحدث منهم الإيمان الديني .

الترجيسع:

بعد ما أوردنا أدلة كافة الأقوال في المسالة وناقشناها . ظهر أن كل قول من القولين المتطرفين ـ قول المعتزلة وقول الباقلاني ـ جمع بين صواب وخطأ .

فقد أخطأ المعتزلة في قولهم وضع المسرع أسماء لما استجد من عبادات ومعاني شرعية بدون اعتبار معاني الألفاظ من جهة اللفة . والحق أن جميع الأسماء الشرعية ـ بعد التقصي ـ لها علاقة بمعانيها اللغوية .

وأصباب المعتزلة في إثبات التصدرف للمشرع ، لأن تطابق المعنى الشرعي والمعنى اللغوي من كل وجه لم يحدث . وأما تسمية تصرف المشرع نقلاً أو عدم تسميته نقلاً فهو خلاف لفظى .

أما الباقلاني فجمد بقوله إن الألفاظ مبقاة على وضعها اللغوي ، وإن كان عند استدلاله أثبت تصرفا للمشرع في نطاق ضيق على فلتات لسانه ، فجعل ما دلت عليه الألفاظ الشرعية من معنى زائد عن المعنى اللغوي إنما هو شروط فقط ، ولكن لم تتغير ماهية اللفظ . والذي حدا بالباقلاني - رحمه الله - إلى الوقوف في هذا الموقف الجامد - الذي عابه عليه أشد الناس تأثراً بأرائه الأصولية كإمام الحرمين والفرالي - مسالة جد خطيرة ، وهي استغلال المعتزلة هذه المسألة في الطعن على الصحابة بعدم إثبات الإيمان الشرعي لهم . كما سنذكر ذلك في ثمرة النزاع في هذه المسألة . بل ذهب الخوارج إلى أبعد من ذلك ، فوصفوا بعض الصحابة بالكفر .

وبناء على ما تقدم يكون القول الوسط هو الراجح. وهو قول من أثبت تصرف المشرع، فنقل الأسماء عن معناها اللغوي على سبيل التجوز لوجود علاقة بين المعنى الشرعي والمعنى اللغوي. فأصبحت الأسماء الشرعية مجازات لغوية. ثم لما اشتهرت بحيث إذا أطلقت لم يفهم منها إلا المعنى الشرعي أصبحت حقائق شرعية ، لأن أمارة الحقيقة التبادر إلى الذهن.

ثمرة النزاع في هذه المسألة :

يوجد للنزاع في هذه المسالة ثمرات عدة ، بعضها يعود للاعتقاد ، وبعضها الآخر للفروع الفقهية ، وبعضها الآخر للغة .

أما في جانب الاعتقاد فاختلف العلماء في حقيقة الإيمان بناء على اختلافهم في جواز نقل الشرع بعض الأسماء من اللغة إلى الشرع . واختلفوا أيضا في وجود منزلة بين الإيمان والكفر أو لا يوجد .

ومن أهم العوامل التي سببت النقاش حول وجود منزلة بين المنزلتين ، وحكم مرتكب الكبيرة هو ما وقع من حروب على أثر مقتل عثمان بن عفان

رضي الله عنه _ كوقعة الجمل وصفين ، مما جعل الناس يتساطون عن المحق وعن المخطئ . وهل المخطئ كافر أو مؤمن ؟ فكانت الضوارج تقول بكفر مرتكب الذنوب ، والمرجئة تقول : إنهم مؤمنون كاملوا الإيمان ، وأهل السنة عموما ذهبوا إلى أنهم مؤمنون ناقصوا الإيمان بقدر ما ارتكبوا من الكبائر . وذهب واصل بن عطاء _ مؤسس مذهب الاعترال _ إلى أنهم فاسقون في منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان . وهذه أول مسألة من مسائل المعتزلة . وقد أجمعوا عليها على تعدد فرقهم واختلاف مشاربهم .

ونقل أبواسحاق الشيرازي في شرح اللمع (٢٤) حقيقة قولهم فقال: إنهم قالوا: «ننزل الصحابة منزلة بين المنزلتين ، فيلا نسميهم لا كفاراً ولا مؤمنين ، ونقول إنهم فسقة» ، ونقل عن واصل بن عطاء أنه قال: «لو شهد عندي علي وطلحة على باقة من البقل لم أقبل حتى يكون معهما ثالث ، لأن أحدهما في سق» ثم قال الشيرازي: «قيل لهم: إن الإيمان في اللغة التصديق ، والصحابة مصدقون موحدون . وقد وعد الله المؤمنين الجنة في قيوله تعالى: ﴿وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ (٢٤) فقالوا: صدر منهم الإيمان اللغوي الذي هو التصديق ، ولكن الشرع نقل هذا اللفظ إلى فعل الطاعات . فالصحابة صدّقوا ولم يطيعوا ، بل ارتكبوا شيئاً من المعاصي فخرجوا من الإيمان ، ولم يبلغوا الكفر ، فهم فاسقون في منزلة بين المنزلتين .

وبهذا يتضع أن المعتزلة بنوا طعنهم في الصحابة ، ووصفهم إياهم بعدم الإيمان على نقل كلمة الإيمان من معناها اللغوي الذي هو التصديق إلى المعنى الشرعي . وإذا فالإيمان عند المعتزلة والخوارج هو مجموع ما أمر الله به ورسوله عليه .

⁽٤٢) شرح اللمع : ١٧٣/١ .

⁽٤٣) التوبة : ٧٧ .

والباقلاني _ وهو القائل بعدم النقل _ يرى أن الإيمان باق على معناه اللغوي ، وهو التصديق .

ولكن أهل الحق ذهبوا إلى أن الإيمان لم يبق على معناه اللغوي تماماً ، بل أصبح في الشرع عبارة عن «التصديق بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالجوارح» ولم يختلفوا في دخول التصديق بالقلب فيه ، واختلفوا في دخول العمل في الإيمان . ولهم في ذلك تفصيلات . ليس الغرض من ذكر ثمرة النزاع تحرير المذاهب ، فمحل ذلك كتب العقيدة ، فيرجع في ذلك إلى لوامع الأنوار البهية ، وشرح العقيدة الطحاوية والمواقف للإيجي (33) وغيرها . والمقصود من إيراد هذه الشمرة بيان استغلال المعتزلة والخوارج مسألة نقل اللفظ للطعن على الصحابة رضوان الله عليهم .

الثمرة الثانية : وهي لغوية :

ذهب من قال بالنقل من المعتزلة وغيرهم إلى أن الحقائق ثلاثة:

الأراى: الحقيقة اللغوية:

وهي اللفظ الذي وضعه أهل اللغة لمعنى ابتداء ، ولم يطرأ عليه تغيير ، مثل كلمة إنسان .

الثانية: الحقيقة العرفية.

وهي اللفظ الذي نقل عن موضوعه الذي وضع له ابتداءً وأصبح هو المتبادر للذهن . فإن كان النقل على يد أهل اللغة عموما سمي عرفية عامة، مثل كلمة دابة كانت في كل ما دب على الأرض ، وأصبحت في نوات الأربع. لا يكاد يفهم منها إلا ذلك إذا أطلقت .

⁽٤٤) انظر في حقيقة الإيمان: شرح العقيدة الطحاوية: ٢/٥٥٦ والمواقف ص ٣٨٤ ولوامع الأنوار البهية: ٢/٢٠١، التبصير في الدين للاسفرائيني ص ٤٢، وشرح الأمنول الخمسة لعبد الجبار ص ١٩٧٠.

وإن كان النقل على يد أصحاب الفنون كالأدباء والنحويين والفقهاء مثل كلمة: الرجز والعطف والمناسخة. تسمى عرفية خاصة.

الثالثة : المتيقة الشرعية :

وهي الأسماء التي استعملها المشرع فيما فرض من عبادات وغيرها.

والمعتزلة ترى أن الأسماء الشرعية وضعها المشرع وضعا مبتدئا. فهى حقائق شرعية .

ولهذا عرّف أبوالحسين البصري المعتزلي في المعتمد (10) الحقيقة بأنها : «ما أفيد بها ما وضعت له في أصل الاصطلاح الذي وقع التخاطب به». ثم قال : «وبخل في هذا الحد الحقيقة اللغوية ، والحقيقة العرفية ، والحقيقة الشرعية».

وذهب القائلون بعدم النقل إلى عدم دخول الأسلماء الشرعية في الحقيقة وقصروا إطلاق الحقيقة على الحقيقة اللغوية فقط ولذا عرفها شيخ البلاغيين عبدالقاهر الجرجاني بأنها : «كل كلمة أريد بها نفس ما وضعت له في وضع واضع وقوعاً لا يستند فيه إلى غيره» وعرفها ابن الأثير في كتابه المثل السائر أنها «اللفظ الدال على موضوعه الأصلي» وعرفها ابن جني بأنها : «ما أقر في الاستعمالات على أصل وضعه في اللغة» (٢٦) وقد جرى ابن قدامة في الروضة (٢٤) في تعريفه للحقيقة على هذا المذهب عيث قال في تعريفها : «هو اللفظ المستعمل في وضعه الأصلي» .

الثمرة الثالثة : وهي تعود للفروع الفقهية .

الأسماء الشرعية المجردة عن القرائن على ماذا تحمل؟

⁽٥٤) المعتمد : ١٦/١ .

⁽٤٦) نقل هذه التعاريف الثلاثة العلوي اليمني المعتزلي في كتابه الطراز ٤٧/١ وحكم عليها بالقساد لعدم دخول الأسماء الشرعية في العد .

⁽٤٧) روضة الناظر : ص ١٧٢ .

ذكرنا أن أهل العلم اختلفوا في الأسماء الشرعية على ثلاثة أقوال:

الأول : إنها حقائق لغوية ، لم تنقل عن ما وضعتها له العرب ، وهو ما ذهب إليه الباقلاني ومن تابعه .

الثاني: إنها مجازات لغوية ، وهو قول فخرالدين الرازي ، ونقله الزركشي في البحر المحيط عن الإمام الشافعي - رحمه الله .

الثالث : إنها حقائق شرعية سواء كانت متعلقة بأصول الدين أو بفروع الشريعة ، وهو مذهب المعتزلة والخوارج ، ومن قال بقولهم .

تعرير معل النزاع: اتفق أهل العلم على أنه إذا وجدت قرينة تبين المراد في الاطلاق، فإنها تحمل عليه، فهي ليست في محل النزاع. فإذن محل النزاع إذا تجرد الاسم عن القرائن.

١ ـ ذهب المعتزلة إلى حملها على عرف الشرع ، فإذا وردت لفظة الصلاة مجردة عن القرينة حملت على العبادة المعروفة ذات الركوع والسجود ، وكذلك لفظة الحج تحمل على قصد بيت الله الحرام ، وكذلك سائر الألفاظ .

قال أبوالخطاب الكلوذاني في كتابه التمهيد (٨٤) وهو ممن يقول بقول المعتزلة في هذه المسالة: «وفائدة الخلاف أن يخاطبنا الشرع بشئ مثل الصلاة، فإنها عندنا محمولة على الصلاة الشرعية، لا يجوز العدول عن ذلك إلا بدليل وقرينة، وعندهم المراد به الصلاة اللغوية، لا يجوز العدول عنها إلى هذه الشرعية إلا بقرينة».

[.] (٤٨) التمهيد لأبي الخطاب: ١/٨٩٠

٢ - وقال الباقلاني في كتابه هذا - التقريب والارشاد (٤١) .

فإن قيل: فما تقولون لو ثبتت أسماء شرعية ، وإن كانت ألفاظاً لغوية ، لكنها منقولة في الشرع إلى أحكام غير التي وضعت لها في حكم اللسان ، ثم ورد الشرع بذكرها ، هل كان يجب حملها على موجب اللغة أو موجب الشرع ؟

قيل: «كان يجب الوقف في ذلك، لأنه يجوز أن يراد بها ما هي له في اللغة، ويجوز أن يراد بها الأمران اللغة، ويجوز أن يراد بها ما هي له في الشرع، ويجوز أن يراد بها الأمران إن كانا مثلين يمكن أن يقعا معاً في وقت واحد أو وقتين. فإن كانا خلافين صح أن يريدهما على صح أن يريدهما على الترتيب، ويجب لتجويز ذلك أجمع الوقف إلى أن يدل دليل على المراد به على ما نبينه من بعد في حكم المحتمل من الألفاظ».

فخلاصة كلام القاضي أنه ذهب إلى الوقف لوجود الاحتمالات التي ذكرها ، فعاملها معاملة المجمل ، لأنها لفظ مشترك عنده .

وعاب الإبياري في شرح البرهان (٥٠) على الباقلاني ما ذهب إليه ، فقال : «قول القاضي : إنه مجمل يناقض مذهبه في حجة الأسماء الشرعية للهم إلا أن يكون له قول آخر بإثباتها ، وإلا فالإجمال مع اتحاد جهة الدلالة محال ، أو يكون ذلك منه تفريعاً على قول من يثبتها ، وهذا ضعيف . فإنه من أين له الحكم عليهم أنهم يسوون بين النسبة إلى المسميين» .

وتعقيبا على كلام الإبياري أقول: «لقد تقدم في تحقيق الأقوال في المسالة أن ما نسبه إمام الحرمين في البرهان للقاضي أبي بكر الباقلاني

⁽٤٩) انظر من ٢٧١ من القسم التحقيقي .

⁽٥٠) على ما في البحر المحيط: ٢٦٩/٢.

من عدم تصرف الشرع أدنى تصرف في الألفاظ اللغوية لا بزيادة ولا بنقص مخالف لما صرح به الباقلاني ، ونقلته عنه من التقريب ، وقد جرى الإبياري في نقده على ما نقله إمام الحرمين عن الباقلاني في البرهان . ولذا ما نقد به الإبياري الباقلاني صحيح لو كان نقل إمام الحرمين لمذهب الباقلاني صحيحا . ولذا استدرك الإبياري في نقده بعبارة لطيفة ، تدل على شدة يقظته ، وحدة ذكائه ، وذلك لبعد احتمال وقوع الباقلاني في مثل هذا التناقض .

وبناء على ما تقدم أقول: لقد صرح الباقلاني في كتابه هذا بأن المشرع استعمل بعض الألفاظ اللغوية ، وتصرف فيها نوعاً من التصرف ، ولهذا حكمه عليها بالاجمال متناسب مع مذهبه لترددها بين إرادة المعنى اللغوي والمعنى الشرعي عند إطلاقها . فمثلا لفظ «الوضوء» هل يراد به الطهارة التي تبيح الصلاة وترفع الصدث ، أو يراد به النظافة ، وكذلك غيرها . والإبياري معنور في نقده الباقلاني ، لأنه بناء على ما وجده في البرهان ، فظنه هو حقيقة مذهب الباقلاني .

٣ - وممن قال بالاجمال القاضي أبويعلى في العدة (١٥) حيث قال : «فأما قوله تعالى : «وأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة» (٢٥) فإن ذلك مجمل ، لأن الصلاة في اللغة الدعاء ، فكان كما قال تعالى : «وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية » (٢٥) وفي الشريعة هي التكبير والقيام والقراءة والركوع والسجود والتشهد والسلام ، ولا يقع على شيء من ذلك اسم الصلاة ، فإذا كان اللفظ لا يدل على المراد به ولا ينبئ عنه وجب أن يكون

⁽١٥) العدة لأبي يعلى : ١٤٣/١ .

⁽٢٥) أيات كثيرة منها البقرة : ٤٣ ، ١١٠ .

⁽٥٣) الأنقال: ٢٥٠

مجملا ، وكذلك الزكاة في اللغة النماء والزيادة ، من قولهم زكا الزرع إذا زاد ونما ، والمراد في الشريعة بالزكاة غير ذلك ، واللفظ لا يدل عليه ولا ينبئ عنه . وهذا ظاهر كلام أحمد – رحمه الله – ذكره في كتاب طاعة الرسول عليه . ثم قال «ومن أصحاب الشافعي من قال : ليس بمجمل ، وأن الصلاة في اللغة دعاء ، فكل دعاء يجوز إلا أن يخصه الدليل» .

2 - 6 وقال الغزالي في المستصفى (20)

«والمختار عندنا أن ما ورد في الإثبات والأمر فهو للمعنى الشرعي ، وما ورد في النهي كقوله عليه : «دعي الصلاة أيام أقرائك»(٥٥). فهو مجمل .

وبني على قول الغزالي هذا صحة صيام النفل بنية من النهار لقوله ﷺ : «إني إذن صائم»(٢٥) حملا على الصيام الشرعي . أما نهيه ﷺ عن صيام يوم النحر(٥٧) فيكون مجملا ، لأنه في النهي .

قال الآمدي في الإحكام(٥٨) :

«والمختار ظهوره في المسمى الشرعي في طرف الاثبات ، وظهوره في المسمى اللغوي في طرف الترك» .

⁽٤٥) المستصفى : ١/٩٥٩ .

⁽٥٥) متفق عليه : بلفظ : «إذا أقبلت العيضة فدعي العسلاة» البخاري برقم (٢٢٠) ومسلم برقم (٢٣٣).

⁽٢٥) رواه مسلم عن عائشة برقم (١٥٤) والترمذي برقم (٧٢٠) وأبوداوه برقم (٢٤٢٨) . والنسائي ٤/٥٤ مسلم عن عائشة برقم (١٩٢) والنسائي ٤/٥٤ وأحمد : ١٩٢١ - ١٩٥) والدارقطني ٢/٣٤ والبيهقي ٤/٥٧٤ وأحمد : ١٩٢١ ، ٢٠٧ وغيرهم .

⁽٥٧) متفق طيه عن أبي هريرة بلفظ: «أن رسول الله على عن صبيام يومين: يوم الفطر ويوم الأضحى ، البخاري: ٤٠/٤٤ برقم (١٩٩٢) ومسلم: ٧٩٩/٧ (١١٣٨) . (٨٥) الاحكام للأمدى: ٢٣/٢ .

ا _ فمن فروع خلافهم هذا اختلافهم في المراد بقوله ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة»(٥٩) هل المراد به أن الطواف كالصلاة حكما في الافتقار للطهارة ، فيكون المراد بالصلاة الصلاة الشرعية ، أو أن الطواف يشتمل على الدعاء الذي هو صلاة لغة .

٧ - وكذلك اختلافهم في المراد بقبوله على : «الاثنان فما فوقهما جماعة»(١٠) هل المراد به أقل عدد تنعقد به الجماعة في الصلاة أو المراد به الجماعة الحقيقية . فذهب جماعة إلى أن لفظ الصلاة ، ولفظ الجماعة في الصديثين مجملان ، فلا يحمل كل لفظ على أحد معنييه إلا بقرينة ، وذهب أخرون إلى أنه أظهر في المعنى الشرعي. في حمل الحديث الأول على أن الطواف كالصلاة في اشتراط الطهارة ويحمل الثاني على أن أقل عدد يحصل به فضيلة الجماعة هو إثنان (١٦) .

٣_ وكذلك اختلفوا في قوله ﷺ: ﴿توضوا مما مست النار﴾(١٢) هل المقصود به الوضوء الشرعي أو الوضوء اللغوي . فمنهم من قال : إنه مجمل لوجود الاحتمالين ، فلا يحمل على أحدهما إلا بقرينة . ومنهم من يرى أنه يحمل على المسمى الشرعي ، لأن حمل لفظ المشرع على عرفه أظهر(١٣) .

⁽٩٥) جزء من حديث رواه الحاكم عن ابن عباس وصححه في المستدرك ١/٩٥١ ورواه النسائي ه/٢٢٧ والترمذي : ٢٨٤/٣ برقم ٩٦٧ والدارمي ٤٤/٢ برقم ١٨٥٥ ، ١٨٥٥ وابن حبان كما في الموارد برقم (٩٩٨ ، والبيهقي (٥/٥٨) وأحمد في المسند : ٤١٤/٣ ، ٤١٤/٣ ، وصحح إسناده الزركشي في المعتبر ص ١٧٩ وانظر التلخيص الحبير : ١٣٩/١ .

⁽٦٠) أخرجه أبن ماجة في السنن: ٢١٢/١ برقم ٢٧٢ وفيه الربيع بن بدر. قال ابن كثير في تحفة الطالب ص ٢٥٢ اتفق أنمة الجرح والتعديل على جرحه ، وأخرجه الدارقطني: ٢٨١/١ . وفيه عثمان الوقاصي متروك الحديث ،

⁽١٦) انظر الكلام على تأويل هذين الحديثين الإحكام للأمدي: ٢٢/٣ ومنتهى ابن الحاجب ص ١٣٩ ومفتاح الومعول للتلمساني ص ٧٤ .

⁽۱۲) رواه مسلم عن أبي هريرة ١١٤/١ برقم ٢٥٢، ٣٥٣ . والترمذي : ١١٤/١ برقم ٧٩ وأبوداود ١/١٣٤ برقم ١٩٤ والنسائي : ١/٥٠١ وابن ماجة : ١/٦٢/ برقم ٤٨٥ وأحمد : ٢/٥٢١/٢٧١ ، ٤٧٤ ، ٣٠٥ ، ٢٩٥ .

⁽٦٢) أنظر مفتاح الوصول ص ٧٤ ،

٤ - وكذلك اختلفوا في المراد من قوله على : «لا يَنْكُحُ المحسرم ولا يُنْكِح» (٦٤) . فذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أن المراد به المعنى اللغوي ، وهو الوطء ومنه قول الشاعر:

كبكس تريسد لذيسذ النكسا ح وتهرب من صولة الناكح (٦٥)

واذا ذهب الحنفية إلى أنه يحرم الوطء على المحرم ولا يحرم عليه العقد

وذهب المالكية وغيرهم إلى حمل النكاح في الحديث على العقد ، ولهذا ذهبوا إلى تصريم العقد أيضا ، وذلك لأن حمل كلام المشرع على المعنى الشرعي أظهر (٦٦) .

ه - وكذلك اختلفوا في المراد بقوله تعالى: ﴿ولا تنكموا ما نكح أباؤكم من النساء إلا ما قد سلف ﴾ (٦٧) . فحمل الحنفية كلمة (ما نكح) على معناها اللفوي ، وهو الوطء فيكون المعنى لا تطؤا ما وطأها الأب بزني أو غيره ، ولذا من زنى بها الأب فهي موطوءة له .

وذهب الشافعية وغيرهم إلى أن المراد بالنكاح في الآية العقد ، لأن النكاح حقيقة شرعية ، ولفظ المشرع يحمل على المعنى الشرعي ، وإذا فإن الزنى لا يوجب حرمة المساهرة عندهم(٦٨).

⁽٦٤) رواه مسلم في النكاح . باب تحسريم نكاح المحسرم النووي على مسلم ١٩٣/٩ . وأبوداود في المناسك " ١٩٢/٢ والترمذي في الحج ١٩١/٣ والنسائي في الحج ١٩٢/٥ وابن ماجة في النكاح ١٣٢/١ وأحمد في المستك : ١/٧٥ ، ٦٤ ، ١٥ ، ١٨ ، ٦٩ ، ٧٣ .

⁽٦٥) لم استطع معرفة قائل البيت.

⁽٢٦) انظر الكلام على حديث نكاح المحرم مفتاح الوصول ص ٧٧ والتمهيد للأسنوي ص ٢٧٢ .

⁽٦٧) النساء : ٢٢ .

⁽٦٨) نفس مراجع العاشية رقم (٦٦).

الهبحث السابع (في دراسة مسألة حمل اللفظ المشترك على معنييه أو معانيه)

سبب اختيار هذه المسألة للدراسة :

اخترت هذه المسألة للدراسة لأمرين:

أولهما : إن الأصوليين لم يحرروا مذهب الباقلاني ، بل نسبوا له ما لم يقل به .

وسنذكر حقيقة مذهبه كما هو في كتابنا هذا ، ونبين ما نسبه له الأصوليون في كتبهم عند بيان الأقوال في المسألة .

ثانيهما: أن هذه المسألة من أهم المسائل الأصولية اللغوية ، التي لها فروع فقهية كثيرة جداً. وهذه المسألة لأهميتها اشتهرت عند الأصوليين باسم «المسألة الشافعية» كما ذكر ذلك ابن السبكي في رفع الحاجب(١). وستظهر أهميتها عند ذكر بعض مايتفرع عليها من فروع في نهاية المسألة.

تحرير محل النزاع:

عنون الأمدي في الإحكام (٢) لها بما يلي:

«اختلف العلماء في اللفظ الواحد ، من متكلم واحد ، في وقت واحد ، إذا كان مشتركا بين معنيين - كالقرء للطهر والحيض - أو حقيقة في

⁽١) رفع الحاجب لابن السبكي _ مخطوط _ ورقة ١٣٨٦ .

⁽٢) الاحكام للأمدي : ٢٤٢/٢ .

أحدهما ، مجازاً في الآخر - كالنكاح المطلق على العقد والوطء - ولم تكن الفائدة فيهما واحدة ، هل يجوز أن يراد به كلا المعنيين معاً ، أو لا ؟» .

ذكرت ما عنون به الآمدي للمسالة ، لأن في القيود التي ذكرها تحرير جزئي لمحل النزاع في المسالة ، وسأبين ما خرج عن محل النزاع بالقيود التي ذكرها ، أضيف قيوداً أخرى لكي يتحرر محل النزاع في المسالة فأقول :

احترز «باللفظ الواحد» عن اللفظين ، فإنه يصبح أن يراد بهما معنيين إجماعاً .

واحترز بقوله: «من متكلم واحد» عن المتكلمين ، لأنه يجوز أن يريد أحدهما باللفظ المشترك أحد المعنيين ، ويريد الآخر المعنى الآخر إجماعا .

واحسترز بقسوله: «في وقت واحد» عن إطلاق المتكلم الواحد اللفظ المسترك لمعنيين في وقتين ، فإن ذلك جائز إجماعا . فيقول مثلاً : رأيت عيناً ، ويريد الباصرة . وفي وقت أخر يقول : رأيت عيناً ، ويريد الجارية .

وقال: «إذا كانت مشتركة بين معنيين ، أو حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر ، لأن الكلام في المسألتين واحد ، عند جمهور المتكلمين فيهما . ويلحق بالحقيقة والمجاز ما له معنيان أحدهما صريح والآخر كناية ، مثل قبولهم: «كثير الرماد» . والجمه ورعلى أن الكناية من المجاز خلافا لفخرالدين الرازي وعجز التعريف عن إدخال صورة ثالثة وهي : ماله حقيقة ومجازان ، وقام الدليل على عدم إرادة الحقيقة ، فهل يحمل على مجازيه ؟

واحترز بقوله: «ولم تكن الفائدة فيهما واحدة» عن اطلاق اللفظ المتواطئ ، كالأسود يطلق على الزنجي والقار ، فهو يفيد فائدة واحدة ، وهي القدر المشترك بينهما ، وهذا متفق على أنه يدل على معنيية الزنجي والقار (٢).

⁽٢) ينظر شرح تنقيع القصول : ص ١١٥ .

بهذا تبين أنه ضرج من محل النزاع: اللفظين، واللفظ الواحد إذا كان من متكلمين أو كان من متكلم واحد ولكن في وقتين ، واللفظ المتواطئ لأن الفائدة من إطلاقه على معنييه واحدة .

واشترط القائلون بحمل اللفظ على معنييه أو معانيه أن يكون الجمع بين المعنيين ممكنا ، فضرج بذلك ما كان معنياه ضدين ، كاستعمال صيغة وإفعل، في الطلب والتهديد ، فإنه لا يمكن الجمع بينهما ، ولا الصمل عليهما .

وكذلك يضرج النقيضان ، كإطلاق لفظة (عسمس) على الإقبال والإدبار ، ولم ينقل عن أحد القول بالجواز في حالة كونهما ضدين أو نقيضين إلا عن أبي المسن الأشعري ، كما ذكره الزركشي في البحر المعيط(٤) نقلا عن صاحب الكبريت الأحمر ، واستغرب هذا النقل ، ونقل الاجماع على المنع في حالة الضدين والنقيضين عن الأستاذ أبي منصور .

وبهذا تحرر محل النزاع في المسألة ، وظهر أنه فيما إذا كان الجمع بين معنيي المشترك ممكنا بالإضافة لكون الإطلاق في أن واحد ، من متكلم واحد ، بلفظ واحد .

المقصود بالأقسام الثلاثة الداخلة في المسألة :

الأرل : اللفظ المشترك :

عرفه فخرالدين الرازي في المحسول بأنه : «اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعاً أولاً من حيث هما كذلك»(٥) .

⁽٤) البحر المعيط: ٢٧/٢٧ ،

⁽a) المصبول: ١/١/١٥٠.

فخرج بقوله: «الموضوع لحقيقتين مختلفتين» الأسماء المفردة الموضوعة لحقيقة واحدة .

وخرج بقوله: «وضعا أولا» ما يدل على معنيين أحدهما حقيقي والآخر مجازي .

وخرج بقوله: «من حيث هما كذلك» اللفظ المتواطئ ، فإنه يتناول الماهيات المختلفة ، لكن لا من حيث إنها مضتركة في معنى واحد .

وقوع المشترك في لغة العرب وطرق معرفته :

المشترك واقع في لغة العرب والقرآن والسنة على الصحيح (٦) . ومنه لفظ «القرء» للطهر والحيض ، «وعسعس» للإدبار والإقبال . «والصريم» لليل المظلم والصبح .

ويعرف كون اللفظ مشتركا بطرق ثلاث هي :

العنيين أو المعنى على المعني على المعنيين أو المعاني كلها ، كأن تكون جميع المعاني تبادرها الذهن على حد سواء .

٢-بسماع أهل اللغة التصريح بالاشتراك في كتبهم اللغوية
 والمعاجم .

٣ - الاستدلال بحسن الاستفهام ، لأن الاستفهام يحسن عند تردد
 الذهن بين معنيين .

⁽٦) أنظر في ذلك الإحكام للأمدي : ١٩/١ .

الثاني : ماله معنى حقيقي ومعنى مجازي :

والمعنى المقيقي: هو المعنى المستفاد في أصل وضع اللغة. وأما المعنى المجازي هو المعنى المستفاد من نقل اللفظ إلى معنى آخر، لوجوب علاقة بين المعنيين، وقرينة صارفه عن إرادة المعنى المراد في أصل وضع اللغة، وذلك مثل استعمال لفظة «اللمس» في مس البشرة للبشرة على سبيل الحقيقة، وفي الجماع على سبيل التجوز، وكذلك استعمال كلمة «الأب» في الوالد على سبيل الحقيقة وفي الجد على سبيل المجاز.

ويلحق بالحقيقة والمجاز الصريح والكناية ، لأن جماهير أهل اللغة على أن الكناية من المجاز خلافا لف خرالدين الرازي على ما ذكره صاحب الطراز (٧) مثل قولهم : «كثير الرماد» ف معناه الصريح أنه كثير الرماد المتخلف من إحراق الحطب . ومعناه المستفاد من الكناية هو كونه كريم . وعند جماهير أهل اللغة إن المعنى الصقيقي والصريح راجح على المعنى المجازي والكناية إذا تجرد عن القرينة الصارفة عن المعنى الصقيقي والصريح .

الثالث: وهو وجود لفظ له معنى حقيقي قامت الدلالة على أنه غير مراد ، وله مجازان أو عدة مجازات متساوية فهل يحمل على جميع مجازاته المتساوية إذا كان ممكنا الجمع بينها ؟ . ويمثلون لهذه الصورة بلفظ «الشراء» في قول القائل «لا أشتري» فلها معنى حقيقي ، وهو نفي الشراء عن نفسه . فإذا قامت قرينة على عدم إرادته يكون المراد أحد معنييه المجازيين الذين هما : السوم وشراء الوكيل . والنزاع في كون اللفظ يحمل عليهما معاً أولا» (^) .

⁽٧) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة : ١/٥٧٠ -

⁽٨) ينظر في هذا القسم والتمثيل له : نهاية السول مع البدخشي ١/٥٣٥ والتقرير والتحبير ٢/٧٤٠٠

الأفتوال في المسألة :

ا ـ ذهب الشافعي وأبوعلي الجبائي وعبدالجبار بن أحمد إلى جواز أن يراد باللفظ جميع ما يتناوله إذا تجرد عن القرينة ، فيكون إطلاقه على معنييه على سبيل الحقيقة .

نسب هذا القول للثلاثة الرازي في المحصول والأمدي في الإحكام، ونسبه أبوالحسين في المعتمد للجبائي وعبدالجبار، ونسبه إمام الحرمين في البرهان لجماهير الفقهاء، ونسبه الزركشي في البحر المحيط للشافعي ولأبي علي ابن أبي هريرة واختاره أبواسحاق الشيرازي في اللمع وشرحها والتبصرة وابن النجار في شرح الكوكب، ونسبه لأكثر أصحابه، ونسبه السمرقندي في الميزان لعامة أهل الحديث، واختاره الإسنوي في المينان لعامة أهل الحديث، واختاره الإسنوي في الميزان لعامة أهل الحديث، واختاره الإسنوي في

ونسب الرازي في المحصول والأمدي في الاحكام وابن الحاجب في المنتهى والإسنوي في نهاية السول وغيرهم إلى الباقلاني هذا القول ، وهو مخالف لما هو في كتابه هذا حيث قال في كتابه هذا ص ٢٢٤ : «فإن قيل : فيهل يجب حمل الكلمة الواحدة – التي يصح أن يراد بها معنى واحد ، ويصح أن يراد بها معنيان – على أحدهما أو عليهما بظاهرها أم بدليل يقترن بها ؟ قيل : بل بدليل يقترن بها لموضع احتمالها للقصد بها تارة إليهما ، وتارة إلى أحدهما ، وكذلك سبيل كل محتمل من القول ، وليس بموضوع في الأصل لأحد محتملية » وبهذا يظهر أن قول الباقلاني مطابق بموضوع في الأصل لأحد محتملية » وبهذا يظهر أن قول الباقلاني مطابق القول الثالث وهو قول إمام الحرمين . وقد نقل الزركشي في البحر المحيط

⁽٩) المحصول: ١/٧٢/١/ ، الأحكام للأمدي: ٢٤٢/٢ ، المعتمد: ٢٢٤/١ . البرهان: ٢٤٥/١ ، اللمع ص ه وشرح اللمع: ١٧٧/١ ، التبصيرة ص ١٨٤ ، والبحر المحيط: ٢٠/١٢ . شرح الكوكب المتير: ٢٨٩/٢ ، التمهيد للإستوي ص ١٧١ ، الميزان السمرةندي ص ٣٤٣ . القصول الجصاص ١٩٧/٧ .

اضطرابا شديداً فيما نسبه العلماء للباقلاني . وسيأتي أن إمام الحرمين نقل عن الباقلاني التفريق بين المشترك ، فأجاز حمله على معنييه ، ولكنه لم يجز حمل اللفظ على حقيقته ومجازه ، وما هو هنا لا يوافق هذا النقل . إلا أن يكون للباقلاني كلام في كتاب آخر يغاير هذا .

Y ـ نهب لمنع حمله على معنييه أبوهاشم الجبائي وأبوالحسن الكرخي وأبوعبدالله البصري على ما في المعتمد لأبي الحسين البصري . ونسبه الرازي في المحصول لأبي الحسين البصري ونسبته ليست صحيحة . واختاره ونصره ابن الصباغ على ما في البحر المحيط . ونسبه الجصاص لأبي حنيفة . ونسبه الباقلاني في كتابه هذا لجماعة من أصحاب أبي حنيفة . واختاره أبوالخطاب في التمهيد . ونقله ابن النجار في شرح الكوكب عن ابن القيم في كتابه جلاء الأفهام ، وعزاه للأكثرين . واختاره الجصاص ووصف حمله على معنييه بالاستحالة ونسبه الأمدي لأبي هاشم وأبي عبدالله البصري . وذكر أبوالحسين أن أبا عبدالله اشترط أربعة شروط . وهي التي سبق أن ذكرتها عند تصرير محل النزاع ، فهي شروط متفق عليها عند الجميع وليست خاصة بأبي عبدالله البصري (١٠) .

٣- يجوز أن يحمل على معنييه إذا وجدت قرينة ، ولا يحمل على معنييه إذا تجرد عن القرائن ، وهو ظاهر كلام إمام الحرمين في البرهان ، وبه قال ابن الحاجب في المنتهى ، وابن السبكي في جمع الجوامع ، والقرافي في شرح تنقيح الفصول . وعلى هذا يكون اطلاقه على معنييه مجازاً ، فلا يحمل إلا بقرينة . وهو علامة المجاز(١١) .

⁽١٠) المعتمد : ٢٧٤/١ ، المحمسول : ٢٧٢/١/١ ، البحر المحيط : ٢٠/٢ ، القصبول للجمسامي ٢٩٧١ . التمهيد لأبي القطاب : ٢٣٩/٢ ، شرح الكوكب المنين : ١٩١/٢ الاحكام للآمدي : ٢٣٤/٢ .

⁽١١) البرمان: ١/ه٢٤ . والمنتهى لابن الصاجب ص ١٠٩ . وجمع الجوامع مع البناني: ١/٩٤٧ ، وشرح تتقيع الفصول: ص ٢٢ ،

٤ - يجوز الحمل على معانيه في الجمع والمثنى كلفظة «الاقراء» دون لفظ «القرء» نقله الزركشي في البحر المحيط عن بعض الشافعية اعتماداً على حكاية الماوردي ذلك عنهم ، وهذا القول بناء على جواز تثنية المشترك وجمعه . ونقل هذا التفريق ابن النجار في شرح الكوكب المنير(١٢) .

٥ - يحمل اللفظ المشترك على حقائقه مطلقا ، ولا يحمل على حقيقته ومجازه جميعاً . نسبه إمام الحرمين في البرهان لجماعة منهم الباقلاني حيث قال : «وعظم نكير القاضي على من يرى الحمل على الحقيقة والمجاز جميعاً ، وعلل ذلك بأن الجمع بين الحقيقة والمجاز جمع بين النقيضين» . وقد تقدم ما وجدته في التقريب ، وهو مخالف لهذا النقل عن الباقلاني ، ولعل ما ذكره إمام الصرمين موجود في كتبه الأخرى أو في هذا الكتاب في موضع أخر لم يبلغ تحقيقنا إليه(١٣) .

وبهذا القول قال أبويعلي في العدة ١٨٨/١ . ولكنه ذهب لجواز الحمل بنون تفريق في موضع آخر من كتابه العدة وهو : ٧٠٣/٢ .

١ - لا يجوز في وضع اللغة استعماله في معنييه على الجمع ، ولكن يجوز أن يريد المتكلم به المعنيين . وبهذا قال أبوالحسين في المعتمد والغزالي في المستصفى والرازي في المحصول . ومال لاختياره السمرقندي في الميزان ، ولم يصرح به (١٤) .

٧ - ذهب الكمال بن الهمام في التحرير على ما في التقرير والتحبير إلى أنه يحمل على معنييه لغة إذا كان اللفظ مثنى أو جمعاً ، مثل قولهم : «القلم أحد اللسانين ، والخال أحد الأبوين» . ويحمل على معنييه إن كان مفرداً عقلاً لا لغة .

⁽١٢) البحر المحيط: ١٣١/٢ ، شرح الكوكب المنير: ١٩١/٣ .

⁽١٣) البرمان : ١/ه٣٤ . الإيهاج : ١/٢٥٠ .

⁽١٤) المعتمد : ١/٢٦٦ والمستمنقي : ١/٧٧ والمحمول : ١/١/١٧٦ . والميزان للسمرةندي ص ٢٤٦ .

وهذا القول يشارك القول السادس فيما إذا كان اللفظ المشترك مفرداً (١٥).

٨ ـ ذهب قوم إلى التفريق بين النفي والاثبات . فقالوا : يحمل اللفظ المشترك على معانيه في النفي بون الاثبات ، وذلك لأن النكرة في سياق النفي تعم . ومثلوه بأنه لو حلف لا يكلم مواليه يتناول الأعلى والأسفل(١٦) .

٩ ـ ذهب للوقف الأمدي في الاحكام (١٧) ، ولكنه لم يصرح بالوقف ،
 بل ناقش أدلة الفريقين ، وترك المسألة بدون ترجيح واختار حمله على معنييه في منتهى السول .

الاستدلال:

سأجمل الاستدلال بحيث أذكر أدلة المانعين عموما ، ثم أستدل لمجوزي حمل المشترك على معنييه عموما . وبعد الانتهاء من الاستدلال للفريقين ، أذكر معتمد كل قول من الأقوال الفرعية - بإذن الله - وسابدأ بذكر أدلة المانعين .

أدلة المانعين :

١ ـ احتج أبوعبدالله البصري بدليل عقلي ، وهو أن الانسان يجد من نفسه تعذر استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه معاً ، كما يتعذر تعظيم زيد والاستخفاف به في أن واحد .

ويجاب عن ذلك بجوابين:

⁽٥١) التقرير والتحبير : ٢٤/٢ .

⁽١٦) الإحكام: ٢٤٣/٢ ، منتهى ابن الحاجب ص ١٠٩ والميزان للسمرقندي ص ٣٤٦ .

⁽١٧) الإحكام : ٢/٢٤٢ .

الأول: لا نسلم بحكم الأصل. فإنه لا يمتنع تعظيم زيد والاستخفاف به في حال واحد .

الثاني: سلمنا جدلاً بحكم الأصل ، ولكن يوجد فارق بين الأصل والفرع ، فالقياس باطل . فتعظيم زيد والاستخفاف به في أن واحد يختلف عن حمل اللفظ المشترك على معنييه . أو اللفظ على حقيقته ومجازه . فالمتكلم يجوذ أن يريد المعنى الحقيقي والمعنى المجازي بخطابين في وقت واحد ، ولا يجوذ أن يعظم زيداً ويستخف به بقولين في أن واحد ، فالتعظيم بنبئ عن ارتفاع حال المعظم ، والاستخفاف به ينبئ عن اتضاع حاله . ومحال أن يكون الانسان في حالة واحدة مرتفع الحال متضع الحال ، وليس كذلك إرادة الاعتداد بالأطهار ، وإرادة الاعتداد بالحيض ثم نحن لا نقول بالحمل إلا فيما يمكن فيه الجمع بين المعنيين (١٨) .

٢ - واحتج أبوعبدالله البصري - أيضا - لهذا القول بأن المتكلم لو استعمل الكلمة الواحدة في حقيقتها ومجازها في أن واحد لكان قد أراد استعمالها فيما وضعت له ، وأراد العدول بها عما وضعت له في أن واحد ، وذلك متنافي . كما يستحيل إرادة الاقتصار على الشيء والمجاوزة عنه إلى غيره .

ويجاب عن ذلك: أن المتكلم إذا استعمل لفظة «النكاح» في العقد وفي الوطء، فإنه يكون أراد بها الوطء، وأراد بها العقد، فلا يوجد في فعله هذا عنول، بل يكون استعملها في معنييها، فإن قصد أبوعبدالله أنه أراد أن لا يستعملها فيما وضعت له فليس صحيحا.

فإن قال : هذا لازم على حملكم لها على معنييها .

⁽١٨) ينظر في هذا الدليل المتمد : ٢٢٦/١ .

يجاب عنه: بأنه لا يلزم ، لأننا نقول يراد بها المعنى الصقيقي ، والمعنى المجازي (١٩) .

٣ ـ المستعمل للكلمة فيما هي مجاز فيه لابد أن يضمر فيها كاف التشبيه ، وأما المستعمل لها فيما هي حقيقةفيه فلا يضمر كاف التشبيه فيها . ومحال أن يضمر الشيء ولا يضمره .

ويجاب عن ذلك: بأن المتكلم لوقال: «رأيت اسباع» وأراد أنه رأى أسداً ورجالاً شجعانا، فإنه لا يمتنع أن يضمر كاف التشبيه في بعضهم دون بعض، لأن معنى إضمار الكاف هو أن يقصد باسم الأسد ما هو كالأسد (٢٠).

3 ـ استدل أبوبكر أحمد بن علي الجصاص في كتابه «الفصول» (٢١) بأن الصحابة لما اختلفت في المراد من قوله تعالى: (أولامستم النساء) (٢٢) أن كل من أثبت أحد المعنيين نفى المعنى الآخر أن يكون مراداً. فعلي بن أبي طالب وابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قالا: المراد الجماع ، وكان عندها أن اللمس باليد غير مراد.

وذهب ابن عمر وعبدالله بن مسعود _ رضي الله عنهما _ إلى أن المراد بالآية اللمس باليد دون الجسماع . فكانا لأجل ذلك لا يريان أن للجنب أن يتيمم . فحصل من ذلك اتفاقهم على انتفاء إراد المعنيين جميعا بلفظ واحد . وهذا يدل على أنهم كانوا لا يجيزون إرادة المعنيين بلفظ واحد .

⁽١٩) ينظر في هذا الدليل المعتمد : ٣٢٧/١ .

⁽۲۰) المعتمد : ۱/۲۲۷ .

⁽٢١) القصول للجمياص: ١/٤٩ ،

⁽۲۲) المائدة : ٦ .

ويمكن أن يجاب عن دليل الجصاص هذا بأننا لا نسلم أن كل من أثبت أحد المعنيين نفى المعنى الآخر أن يكون مراداً . بل يوجد من الصحابة من حمل اللمس على المس باليد ، ومع هذا أباح التيمم للجنب . مما يدل على أنه حمله على معنييه . والذين نقل عنهم من الصحابة أنه لا يرى للجنب أن يتيمم هم : عمر بن الخطاب ، وعبدالله بن مسعود ، وذكر الضحاك أن ابن مسعود رجع عن قوله هذا على ما في مصنف ابن أبي شيبة . ونقل قوله ورجوعه ابن قدامة في المغني أيضا (٢٢) .

٥ ـ واستدل لهذا القول من جهة اللغة أبوالحسين في المعتمد
 بقولـه(٢٤):

لا يجوز أن يراد بالكلمة الواحدة المعنيين المختلفين سبواء كانا حقيقتين الرحقيقة ومجازاً. فمثلاً ، وضع أهل اللغة كلمة «حمار» للبهيمة وحدها حقيقة ، وللبليد وحده مجازاً ، ولم يستعملوه فيهما معاً ، فلو قال شخص «رأيت حماراً» لم يفهم رأيت البهيمة والبليد معاً . ولو قال : «رأيت حمارين» لم يعقل منه أنه رأى بهيمتين ورجلين بليدين وكذلك في الحقيقتين مثل : القرء للحيض والطهر . فقد وضعته أهل اللغة للحيض وحده ، وللظهر وحده ، ولم يضعوه لهما معاً ، لكان استعماله في أحدهما مجازاً ، وللزم - أيضاً وضعهم لهما معاً ، أن يفهم من لفظة «قرءان» طهرين وحيضتين ، ولا يمكن أن يكون مراداً من قوله : اعتدي بقرء أن تعتد بالطهر والمعيض معاً .

وأجيب: لا نسلم بأنه إذا لم يكن موضوعاً للمجموع لم يجز استعماله في المجموع ، بل وضعه لكل واحد من المعنيين كافر في الاستعمال في المجموع مجازاً .

⁽٢٣) ممنف ابن أبي شيبة ١/٧٥١ ، المغنى: ١٥٧/١ .

⁽³⁷⁾ Harak : 1/477.

ويمكن تقرير الجواب على وجه آخر: الوضع لكل واحد من معنييه كاف لاستعماله في الجميع. ويكون ذلك استعمالاً له فيما وضع له، لأن كل واحد من تلك المعاني قد وضع له ذلك اللفظ، ولا يلزم من استعماله في المجموع اشتراط الوضع للمجموع.

آ _ ذكر الباقلاني في كتابه الذي بين يديك (٢٠) أنهم استدلوا لمذهبهم بأنه لوجاز حمل اللفظ على معنييه لجاز أن يراد بالقول «إفعل» الإباحة والزجر والإيجاب والندب . وكذلك لوجاز الحمل على معنييه لجاز أن يريد بقوله : «اقتلوا المشركين» المشركين والمؤمنين ، وبقوله تعالى : ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم ﴾ (٢٦) الناس والبهائم .

وأجاب الباقلاني عن ذلك:

بأننا لا نقول بصمل اللفظ على معنيية إلا إذا لم يمتنع الجمع بين المعنيين ، وفي جميع الأمثلة التي ذكرتموها يمتنع الجمع للتضاد الموجود . كما أن لفظ «الناس» لا يجرى على البهائم ، وكذلك لفظ «المسركين» لا يجرى على المؤمنين في حقيقة ولا مجاز .

أدلة المجوزين لاستعماله في معنييه:

ا _ وقوعه في قوله تعالى: ﴿إِن الله وملائكته يصلون على النبي ﴾(٢٧) . والصلاة من الله سبحانه وتعالى «الرحمة أو المغفرة بالاتفاق ، ومن الملائكة «الاستغفار» . وهما معنيان متغايران ، واستعملت لفظة الصلاة فيهما دفعة واحدة ، وذلك بإسنادها إلى الله تعالى وإلى الملائكة . وإنما عدت الصلاة بحرف «على» ولم تعدُّ باللام لمعنى التعطف والتحنن .

⁽٢٥) التقريب والارشاد مس ٢٦٦ .

⁽۲٦) النساء : (١) ، الحج : (١) ، لقمان : (٢٣) ،

⁽۲۷) الأحراب: ٥٦ ،

واعترض على الاستدلال بهذه الآية تاج الدين الأرموي بأن قوله تعالى : «يصلون» فيه ضميران ، أحدهما عائد إلى الله ، والآخر عائد إلى الله ، وتعدد الضمائر بمنزلة تعدد الأفعال ، فكأنه قال : «إن الله يصلي وملائكته تصلي» . فهو بمثابة ذكر فعلين . ومسألتنا في استعمال اللفظة الواحدة في معنيين وليس في استعمال لفظين في معنيين .

وأجيب على هذا الاعتراض:

بأن القعل في هذه الآية لم يتعدد قطعاً ، وإنما تعدد في المعنى ، فاللفظ واحد والمعنى متعدد .

واعترض الغزالي - أيضا - على الاستدلال بهذه الآية بأن لفظ الصلاة في الآية استعمل في القدر المشترك بين المغفرة والاستغفار ، وهو الاعتناء وإظهار الشرف . فقال في المستصفى (٢٨) : الأظهر عندنا أن هذا إنما أطلق على المعنيين بإزاء معنى واحد مشترك بين المعنيين ، وهو العناية بأمر النبي عليه لشرفه وحرمته ، والعناية من الله تعالى مغفرة ، والعناية من الله تعالى الله تعالى من الله تعالى الله تعالى من الله تعالى الله تعالى الله تعالى من الله تعالى الله تعالى من الله تعالى الله ت

وأجيب عن اعتراض الغزالي:

بأن إطلاقها على الاعتناء مجاز لعدم التبادر إلى الذهن ، وقد ثبت أن الصدلاة في الآية مشتركة بين المغفرة والاستغفار ، فالحمل عليهما أولى لما فيه من مراعاة المعنى الحقيقي .

واعترض - أيضا - على الاستدلال بالآية : بأنه يجوز أن يكون قد حذف الخبر لوجود قرينة تدل عليه ، كما حدث في قول الشاعر :

⁽۲۸) المستمنقي : (۲/۵۷) .

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف (٢٩)

ويكون أصله: إن الله يصلي وملائكته يصلون .

وأجيب: بأن الاضمار خلاف الأصل.

٢ ـ وقوعه في قوله تعالى: ﴿ أَلَم تَر أَنَ الله يسجد له من في السموات .
 ومن في الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس ﴾ (٣٠) .

ووجه الاستدلال بأنه أسند السجود إلى المذكورين في الآية . وحقيقة سجود الناس وضع الجبهة على الأرض ، وهو غير متصور من الدواب ومن الشخص والقصر والنجوم ، فالسجود منها هو الخضوع والخشوع ، فاستعمل السجود في الآية في معنييه .

واعترض تاج الدين الأرموي على هذا الاستدلال بعدم تسليم أنه استعمال للفظ الواحد في معنييه ، إنما هو استعمال ألفاظ متعددة ، لأن حرف العطف بمثابة تكرار العامل ، فيكون تقدير الآية : إن الله يسجد له من في الارض ، وتسجد له الشمس ، ويسجد له القمر ، إلى آخر المذكورات في الآية ، فليس فيه إعمال للمشترك في معنييه ، بل أعمل مرة في معنى ، ومرة في معنى آخر .

وأجيب عن هذا الاعتراض:

بأننا لا نسلم أن حرف العطف بمثابة العامل ، بل هو موجب لمساواة الثاني بالأول في مقتضى العامل إعرابا وحكما . والعامل في الثاني هو الأول بواسطة العاطف على الصحيح عند النحويين .

⁽٢٩) البيت لقيس بن الحطيم . شاعر جاهلي . وابنه ثابت بن قيس من المنحابة .

⁽۲۰) الصبح: ۱۸ .

وأجيب بجواب آخر وهو:

أنه لو سلمنا أن العاطف بمثابة العامل للزم أن يكون المراد من سجود الشمس والقمر والجبال والشجر هو وضع الجبهة على الأرض لأنه مدلول الأول ، وهو باطل ، لأنه لا يمكن أن يكون سجود الشمس والقمر كذلك .

٣ - استدل أصحاب هذا القول بأن ابن عمر - رضي الله عنه - يرى أن قبلة الرجل لامرأته تنقض الوضوء لأنها من الملامسة . وأنه يرى أن الجنب يلزمه التيمم إذا فقد الماء ، وأخذ الحكمين من قوله تعالى : ﴿أُولامستم النساء﴾(٢١) مما يدل على أنه حمل اللمس في الآية على الوطء والمس باليد معاً .

وأجيب: بأنه لا يمتنع أن يكون علم وجوب التيمم على الجنب إذا لم يجد الماء أخذاً من السنة كحديث عمران بن الحصين المتفق عليه (٢٢) وغيره.

٤ ـ قال سيبوية: «قول القائل لغيره ، الويل لك ، خبر ودعاء ، فقد جعله مفيدا لكلا المعنيين معاً .

وأجاب الأمدي أنه ليس فيه ما يدل على أن كل الألفاظ المشتركة ، أو ما له معنيان ـ أحدهما حقيقي والآخر مجازي موضوعة لهما معاً ، كما أن عبارة سيبوية ليست صريحة في الاستعمال في المعنيين جميعا في أن واحد ، بل قد يكون مستعملا فيهما على البدل(٢٢) .

(٢٣) الإحكام : ٢/٤٤٢ .

⁽٢١) المائدة : ٦ ، والنساء : ٤٢ .

⁽٢٢) وهو: «رأى رسول الله على رجلا معتزلاً ، لم يصل مع القوم ، فقال: يا فلان ما منعك أن تصلي مع القوم ؟ فقال: أصابتني جنابة ولا ماء . قال: عليك بالصعيد ، فإنه يكفيك» البخاري برقم (٣٤٨) واللفظ له ، ومسلم: ٨-٢٨ في التيم .

٥ _ واستدل القاضي أبوبكر الباقلاني في كتابه هذا على الجواز وإمكان الوقوع . بأن كل عاقل يصبح أن يقصد بقوله : لا تنكح ما نكح أبوك، نهيه عن العقد وعن الوطء جميعا من غير تكرار اللفظ ، وقال : ومن ينكر هذا يكون مكابراً (٣٤) .

حجة القول الثالث . وهو الذين اشترطوا وجود قرينة للحمل على المعنيين . اللفظ المشترك وضع في لغة العرب لمعنييه على البدل ، فاستعماله في كلا المعنيين في أن واحد يكون استعمالا مجازيا . واللفظ لا يحمل على المعنى المجازي إلا إذا وجدت قرينة صارفة عن إرادة المعنى الحقيقي .

وأما بالنسبة لماله معنى حقيقي ومعنى مجازي ، فإن حمل اللفظ على معنييه الحقيقي والمجازي معاً استعمال مجازي - أيضا - فلا يتم إلا بوجود قرينة تدل على أن المراد المعنيين معاً (٢٥).

حجة القول الرابع: وهم الذين قالوا بحمله على معنييه في المثنى والجمع دون المفرد. قالوا: المثنى والجمع في حكم تعدد الأفراد، فقولك: ثلاث عيون في قوة قولك، عين وعين وعين، فكما يجوز أن تريد بالأولى العين الجارية مثلاً، وبالثانية العين الباصرة، وبالثالثة عين الشمس، فكذا في الجمع.

وأجيب: بعدم التسليم أن الجمع في حكم تعديد الأفراد، وأو سلمناه لكان في حكم تعديد أفراد نوع وأحد (٢٦) .

حجة القول الخامس: وهم الذين فرقوا بين المشترك، وبين ماله معنيان، أحدهما حقيقي والآخر مجازي، فأجازوه في الأول دون الثاني.

⁽۲۶) التقريب والارشاد : ۱/۲۲ ،

رُ (٣٥) البرمان: ١/٣٤٥، المنتهى لابن الحاجب ص ١٠٠٨، جمع الجوامع مع حاشية البناني ١٩٩٤، و (٣٩) . وشرح تنقيح الفصول ص ٢٢.

⁽٣٦) شرح الكوكب المنير: ١٩١/٣ والبحر المحيط: ١٣١/٢ .

قالوا: ماله معنيان أحدهما حقيقي والآخر مجازي يحمل اللفظ على معناه الحقيقي إذا تجرد عن القرينة ، ويحمل على معناه المجازي إذا وجدت قرينة مسارفة له عن المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي ، فلا يكون اللفظ مجملا.

أما اللفظ المشترك فحكمه التوقف لأنه مجمل ، فإذا لم يقم دليل على أن المراد أحدهما يتوقف فيه . فإذا أمكن حمله على معنييه ، فإنه يحمل ، ويذلك يحل إشكال التوقف (٢٧) .

حجة القول السادس: وهو من يرى عدم جواز إطلاقه على معنييه معاً في وضع اللغة، ويجوز في قصد المتكلم على خلاف وضع اللغة.

واستدل له أبوالحسين في المعتمد: المشترك وضع في اللغة لمعانيه على سبيل البدل، أما إذا استعمله شخص وقصد به معانيه يكون مقبولا لإمكانه، كقول أحدهم «اعتدى اللصوص على عيون زيد» ويقصد على العين الباصرة ففقؤوها، وعلى العين الجارية فغوروها، وعلى عين الذهب والفضة فسرقوها. وعلى جاسوسه فضربوه صح ذلك(٢٨).

حجة القول السابع: وهم القائلون يحمل على معنييه لغة إذا كان اللفظ مثنى أو جمعا ويحمل على معنييه عقلاً لا لغة إن كان مفرداً.

استدل لذلك الكمال بن الهمام على ما في التقرير والتحدير بأن قولهم: «القلم أحد اللسانين ، والخال أحد الأبوين» أريد باللسان الكلام حقيقة والقلم مجازا ، وأريد بالأبوين الوالد حقيقة والخال مجازا (٢٩) .

⁽٢٧) البرمان : ١/٨٤٨ ، الايهاج : ١/٦٥٧ ، العدة : ١٨٨/ .

⁽٢٨) المعتمد : ١/٢٢٦ ، والمستمنفي : ١/٢٧ والمحمول : ١/١/٢٧٠ ، والميزان السمرقندي ص ٢٤٦

⁽٢٩) التقرير والتحيير : ٢٤/٢ .

حجة القول الثامن: وهم القائلون بجواز استعمال المشترك في معنييه في السلب دون الاثبات، وكذلك فيما له معنيان أحدهما حقيقي والآخر مجازي. بأن النكرة في سياق النفي تعم، فيجوز أن يراد بها معانيها المختلفة. كأن يقول: «لا تعتدي بقرء» فيحمل على معنييه الطهر والحيض. ولو قال اعتدي بقرء فلا يحمل إلا على أحد معنييه إما الطهر وإما القرء.

وضعف الآمدي الفرق بين النفي والاثبات تبعا لأبي الحسين البصري، وتابعه ما على ذلك البيضاوي في المنهاج على ما في نهاية السول للاسنوي .

كما أنه أجيب عن هذا الدليل بأن النكرة في سياق النفي تعم في أفراد مدلول واحد لا في أفراد المدلولات المختلفة (٤٠).

حجة القول التاسع: وهو القول بالتوقف.

وسبب توقفه هو تعارض الأدلة عنده مع عدم القدرة على الترجيح بين أدلة الفريقين(٤١) .

الترجيع:

لقد بينت باخت صار ما تمسك به القائلون بالأقوال المتقدمة . مع مناقشة هذه الأدلة في الغالب لتظهر مدى قوة الاحتجاج بها . وظهر لي من ذكر هذه الأدلة ومناقشتها أن اللفظ المشترك وضع في أصل اللغة ليدل على

⁽٤٠) نهاية السول: ١/١٦١، البحر المحيط: ١٣١/١ ، الإحكام للأمدي: ٢٤٢/٢ ، الميران السموةندي من ٣٤٦.

⁽٤١) الإحكام للنَّمدي: ٢٤٢/٢ .

معانيه على البدل . فإذا وجدت قرينة تدل على المعنى المراد باللفظ المشترك حمل اللفظ عليه .

وإذا لم توجد قرينة تدل على المعنى المراد ، فالراجع أنه لا يمتنع أن يرا باللفظ سواء كان مفرداً أو جمعا مثبتا أو منفيا جميع معانيه الصالح لها بشرط إمكان الجمع بين معانيه . وأما إذا لم يكن الجمع بين معانيه ممكنا لتضادها أو تناقضها فلا يجوز حمله على معانيه المختلفة .

ويبقى النزاع في أحاد الصور بين المجوزين لحمل اللفظ على معانيه في تحقق الحمل وعدمه بالفعل بناء على مدى توفر الشروط التي سبق بيانها في تحرير محل النزاع في المسألة .

وقد اختلف الفقهاء في حكم بعض الفروع الفقهية بناء على اختلافهم في جواز حمل اللفظ على معانيه أو عدم جواز حملها . وسنذكرها كثمرة للنزاع في هذه القاعدة الأصولية الهامة .

ثمرة النزاع :

ظهرت ثمرة النزاع في فروع كثيرة جدا ، وسنذكر بعضها فيما يلي :

الله المرأة يوجب نقض الوضوء عند الشافعي - رحمه الله - وكذلك الجماع لقوله تعالى: ﴿أولامستم النساء﴾(٢١) فحمل اللمس على حقيقته ومجازه معاً. وعند أبي حنيفة لا ينتقض الوضوء بلمس المرأة ، لأن المراد باللمس في الآية «الجماع» وهو المعنى المجازي ، ولا يمكن عنده حمل اللفظ على حقيقته ومجازه معاً ، فقصره على معناه المجازي(٢١) .

⁽٤٢) النساء: ٤٣ ، والماشرة: ٣ .

⁽٤٣) تخريج الفروع على الأمنول الزنجاني ص ٦٩ وأمنول السرخسي ١٧٣/١ والمفني لابن قدامة : ١٧٣/١ .

٢ ـ شرب النبيذ المسكر يوجب الحد عند الشافعي ـ رحمه الله ـ
 كالخمر حملاً للفظ الخمر في قوله تعالى: ﴿إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه ﴾(٤٤) على حقيقته وهو المعتصر المسكر من العنب، وعلى مجازه، وهو المسكر من غير العنب.

وعند أبي حنيفة لا يوجب شرب النبيذ الحد ، لأن النص ورد بإيجاب الحد بشرب الخمر ، وهو حقيقة في ماء العنب المسكر ، وإنما سميت باقي الأشربة خمراً من باب المجاز ، وعنده — رحمه الله … لا يجوز إرادة المعنى الحقيقي والمعنى المجازي معاً ، ولذا قصره على المعنى المجازي (10) .

٣ ـ ذهب الشافعية إلى عدم جواز عقد الزواج للمحرم (٤٦) ، ولا يجوز له الوطء أيضا حملاً للفظ على حقيقته وهو الوطء ، وعلى مجازه وهو العقد في قوله ﷺ «لا ينكح المحرم ولا يُنكح» .

وعند أبي حنيفة يجوز له العقد دون الوطء حملاً للفظ على حقيقته فقيط.

٤ ــ ذهب الشافعية وغيرهم إلى أن أولياء الدم يخيرون بين القصاص والدية في القتل العمد العدوان حملاً لكلمة «سلطانا» في قوله تعالى : ﴿ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ﴾(٤٧) على معنييها ، وهما القصاص والدية .

⁽٤٤) المائدة : ٩٠ .

⁽٤٥) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٢٩ ، وأمنول السرخسي: ١٧٣/ ، والمغني لابن قدامة ٨/٨٥٠ .

⁽٤٦) تضريج القروع على الأصلول ص ٢٧٢ ، والمغني لابن قداملة : ١٤٩/١ ، ٢٠٦/٣ ، والمهنب : ١/١٤٠ ، والمهنب : ١/١٠٠ والمهنب :

⁽٤٧) الاسراء: ٣٣ .

وذهب المنفية لعدم التخيير ، فحملوا قوله «سلطانا» على القصاص فقط ، لعدم جواز حمل اللفظ على معنييه معاً (٤٨) .

٥ – احتج الشاف عية على أن طلاق المكره لا يقع بقاله الذي الذي المرجه أبوداود وغيره (٤٩) عن عائشة – رضي الله عنها – بلفظ «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق» حملاً للفظ «إغلاق» على معنييه، وهما الجنون والإكراه» (٠٠).

وذهب الحنفية إلى أن اللفظ مشترك ، والمشترك حكمه التوقف لأنه مجمل ، فلا يحمل على معنييه ، ولا على أحدهما إلا بقرينة . ولهذا ذهب الحنفية إلى وقوع طلاق المكره .

" ـ ذكر التلمساني في مفتاح الوصول: أن بعض أهل العلم ذهبوا إلى أن المدعو لتحمل الشهادة تلزمه الإجابة كالمدعو لأدائها بعد التحمل، وذلك حملاً للفظة الشهداء على معناها الحقيقي، وهو إطلاقها على من تحمل الشهادة، وحملاً لها على معناها المجازي، وهو ما سيصير إليه بعد التحمل ونقل هذا القول الماوردي عن الحسن البحسري، وهو مدهب الشافعية. قال الشيرازي في المهذب: «تحمل الشهادة وأداؤها فرض لقوله عز وجل ﴿ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا ﴾(٥٠). ونقل الماوردي عن ابن عباس وقتادة والربيع أنهم حملوا اللفظ على تحمل الشهادة. ونقل أيضا ـ عن مجاهد والشعبي وعطاء أنهم حملوا اللفظ على أدائها عند الحاكم(٥٠).

⁽٤٨) تغريج القروع على الأصول ص ٣١٤، فتح القدير: ١٠٦/١٠، المهذب: ١٨٨/٢، المحلى . ٣١٠/١٠،

⁽٤٩) رواه أبوداود : ٢٠٨/٢ ، وابن مناجة : ١٩٠/١ ، وأحدد : ٢٧٦/١ ، وابن أبي شديبة ه/٤٩ والدارقطني ٢٦/٤ ، والبيهقي : ٣٥٧/٧ . والعاكم ١٩٨/٢ وقال مدحيح على شرط مسلم ، وتعقبه الذهبي بتضعيف محمد بن عبيد ، وحسنه الألباني في إرواء الغليل : ١١٣/٧ .

⁽٥٠) مقتاح الوصول للتلمساني ص ٩١ ، المهنب : ٧٨/٧ المقني : ١١٨/٧ ، المطي : ٢٠٢/١٠ . معاني الآثار للطحاوي ٢/٥٩ وما بعدها .

⁽١٥) البقرة : أية (٢٨٢) . *

⁽٢٥) مقتاح الوصول التلمسائي ص ٩١ ، النكت والعيون الماوردي : ١/٥٧١ ، المهذب : ٣٢٤/٢ ، المغنى : ١٤٦/٩ ، المطي : ٤٢٩/٩ .

٧ ـ ذكر السرخسي في أصوله أن العنفية ذهبوا إلى أنه لو أوصى رجل بثلث ماله لمواليه . وله موال أعتقوه ، وموال أعتقهم لا تصبح الوصية ، لأن الاسم مشترك يحتمل أن يكون المراد به «المولى الأعلى» ويحتمل أن يراد به «المولى الأسفل» وفي المعنى تفاير ، فالوصية للمولى الأعلى تكون للمجازاة وشكرهم على إنعامهم ، والوصية للأسفل تكون للزيادة في الإنعام عليه . ولا ينتظم اللفظ المعنيين جميعا ، للمغايرة بينهما ، فبقى الموصى له مجهولاً ، فلا تصبح الوصية .

وقال الإسنوي في التمهيد في المسألة وجوه: أصحها كما قاله في الروضة والمنهاج أنه يقسم بينهما _ ويكون هذا بناء على حمل اللفظ على معنييه _ وقيل: يصرف إلى الموالي من أعلى، لقرينة مكافأتهم، وقيل: يصرف للموالي من أسفل، لجريان العادة بذلك لأجل احتياجهم غالبا. وقال في المغني: «وإن اجتمعوا فالوصية لهم جميعاً يستوون فيها، لأن الاسم يشمل جميعهم، وقال أصحاب الرأي: الوصية باطلة لأنها لغير معين» (٥٣).

٨ ـ وفى أصول السرخسي: قال أبوحنيفة ـ رحمه الله ـ فيمن أوصى لبني فلان ، وله بنون لصلبه ، وأولاد البنين ، فإن أولاد البنين لا يستحقون شيئا ، لأن الحقيقة مرادة فيتنصى المجاز ، لعدم جواز حمل اللفظ على حقيقته ومحازه معاً .

ودهب ابن قدامة في المغني إلى أن بني فلان إذا لم يكونوا قبيلة فهو لولاه لصلبه ، ولا يدخل أولاد الأولاد إلا بقرينة . ثم قال : ويحتمل أن يدخل

⁽٣٥) أصول السرخسي : ١/٢٦/ ، التمهيد للأسنوي ص ١٨٠ ، المغني لابن قدامة : ١٧٣/١ ، الإبهاج ١٧١/١

ولد البنين في الوصية إذا لم تكن قرينة تخرجهم ، لأنهم دخلوا في اسم الولد في كل موضع ذكره الله تعالى من الإرث والحجب وغيره (20) .

٩ ـ ونقل السرخسي في أصوله عن كتاب السير أنه إذا استأمنوا
 على آبائهم لا يدخل أجدادهم في ذلك لعدم حمل اللفظ ، وهو «الآباء» على حقيقته ومجازه معا .

وإذا استأمنوا على أمهاتهم ، لا تدخل الجدات في ذلك ، لأن الحقيقة مرادة فيتنحى المجاز ، ولا يجوز حمل اللفظ على حقيقته ومجازه في أن واحد .

ولم أجد قولاً للشافعية في خصوص مسالة الاستئمان ، ولكن أصولهم تقتضي دخول الأجداد والجدات ، حملا للفظ على حقيقته ومجازه (٥٥) .

١٠ ــ ونقل السرخسي في أصوله أنه قال في الجامع: لو أن عربيا لا ولاء عليه أوصى لمواليه ، وله معتقون ومعتق معتقين فإن الوصية لمعتقه فقط، وليس لمعتق المعتق شيء ، لأن اسم الموالي للمعتقين حقيقة ، وأما معتق المعتق فيسمى مولى مجازاً ، وإذا صارت الحقيقة مرادة يتنحى المجاز . ولا يحمل اللفظ على حقيقته ومجازه معا .

ولم أجد قولاً للشافعية في خصوص هذه الصورة . ولكن أصولهم تقتضي أن يحمل اللفظ على المعتقين ومعتق المعتقين (٢٥) .

في هذا العدد من الفروع الفقهية المترتبة على هذه القاعدة الأصبولية تظهر ثمرة النزاع فيها .

[.] المنول السرخسي : ۱۷۳/۱ ، المقتي : 1/2ه .

⁽٥٥) أمنول السرخسيّ : ١٧٣/١ .

⁽٢٥) أمنول السرخسيُّ : ١٧٤/١ .

وكما ذكرنا أن القول بعدم حمل اللفظ المشترك على معنييه ، وكذلك اللفظ الذي له معنيان معنى حقيقي ومعنى مجازي منسوب للحنفية . ولكن توجد بعض الفروع الفقهية حمل فيها الحنفية ، وخاصة قاضي القضاة أبويوسف ومحمد بن الحسن اللفظ على معنييه . واختلف العلماء إزاء ذلك على قولين فبعضهم يرى أن القاضي أبا يوسف ومحمد بن الحسن يقولان بحمل اللفظ على معنييه ، وبعضهم مثل السرخسي يري أن هذه الفروع خارجة عن القاعدة ، وسنذكر بعض هذه الفروع . ومن ذلك ما ذكره السرخسي وغيره من أصولي الحنفية (٥٠) .

١ ـ قال السرخسي: قال أبوحنيفة ومحمد بن الحسن: إذا قال: لله على أن أصوم رجب ونوى به اليمين كان نذراً ويمينا ، واللفظ للنذر حقيقة ولليمين مجازاً.

٢ ـ من حلف أن لا يضع قدمه في دار فلان يحنث إذا دخلها ماشيا
 أو راكبا ، حافياً أو منتعلا ، مع أن حقيقة وضع القدم أن يكون حافيا

٣ ـ قال السرخسي: قال أبويوسف ومحمد بن الحسن ـ رحمهما الله: إذا حلف أن لا يشرب من الفرات ، فأخذ الماء من الفرات في كون فشربه يحنث كما لو كرع في الفرات ، وعند أبي حنيفة لا يحنث إلا بالكروع .

غ _ وعند القاضي أبي يوسف ومحمد بن الحسن _ رحمهما الله _ أنه لو حلف لا يأكل من هذه الحنطة فأكل من خبزها يحنث كما لو أكل عينها ، وفي هذا جمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ في حالة واحدة .

وعند أبي حنيفة لا يحنث إلا إذا أكل من عين الحنطة قبل طحنها .

⁽٧٥) ذكر هذه الفروع السرخسي في أصوله وأجاب عنها: ١/٤٧١ ـ ١٧٧ ، والتقرير والتحبير: ٢/٤٧٠ ـ ٢٧ . ١ والتقرير والتحبير:

٥ ــ لوقال: يوم يقدم فلان امرأته طالق. فقدم ليلاً أو نهاراً يقع
 الطلاق واسم اليوم للنهار حقيقة ولليل مجازا.

٦ ــ لو حلف لا يدخل دار فلان فدخل داراً يسكنها فلان عارية أو بأجر يحنث كما لو دخل داراً مملوكة له .

٧ ـ قال محمد بن الحسن في السير: ولو استأمن على بنيه يدخل بنوه وبنو بنيه وهو مخالف لما سبق نقله عن الإمام أبي حنيفة من القول بعدم دخول بني بنيه .

٨ ــ لو استأمن على مواليه ، وهو ممن لا ولاء عليه يدخل في الأمان
 مواليه وموالي مواليه .

وهو مخالف لما سبق عن جمهور الحنفية في القول بعدم دخول موالي مواليه .

والسرخسي اعتذر عن هذه الغروع . فقال إن ظاهرها الخروج عن أصلهم ، ولكنها في الواقع إنما حمل فيها اللفظ على معنييه من باب العموم في المجاز .

ف م ثلا يقول: إن المقصود بالطف عن دخول دار فلان هو مكان سكناه ، وهو شامل لكونه حافيا أو منتعلاً مالكا أو مستأجرا ، ماشيا أو راكبا .

وكذلك يقول: إن المقصود بطلاق زوجته يوم قدوم فلان هو وقت قدومه، وهو شامل لليل والنهار.

ومع هذا فقد توجد بعض الفروع يتعذر الاعتذار عنها بهذا العذر وذلك مثل حمل الحنفية قوله تعالى: ﴿حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ﴾(٥٠) . على الأمهات والجدات ، والبنات وبنات البنات .

⁽٨٥) النساء: ٢٢ .

وحملوا قوله تعالى: ﴿ولا تنكحوا ما نكح أباؤكم﴾(٥٩) على الآباء والأجداد عملاً للفظ على حقيقته ومجازه ، ولا أظن أن عندهم عن هذا الحمل جواب معتد به يصلح للاعتذار . والله أعلم .

وبهذا انتهى الكلام على هذه المسألة الأصولية اللغوية الهامة ، تحريراً لعنوانها ، ولحل النزاع فيها ، ولأقوال أهل العلم وأدلتهم على اختلاف مناهجهم مع مناقشتها ، وبيان الراجح ، ثم ختمنا البحث فيها ببيان بعض الفروع الفقهية المترتب النزاع فيها على النزاع في المسألة الأصولية .

وقد اقتصرت في المبحثين الأخيرين على دراسة مسألتين ، كل مسألة في مبحث ، خشية الإطالة والملل .

⁽٩٥) النساء: ٢٢ .

الهبحث الثامن عملي في الكتاب

بعد أن قدمت دراسة وافية لمؤلف الكتاب أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني ، في باب يتكون من أحد عشر مبحثا تناوات فيها كل ما يتعلق بالمؤلف ، وقد قدمت لهذا الباب بمبحثين بينت فيهما حالة عصره السياسية والعلمية . واتبعت هذا بباب مكون من سبعة مباحث خصصتها للكتاب موضع التحقيق . مما ألقى الأضواء الكاشفة على المصنف وكتابه ، حتى يكون المطالع للكتاب على علم مسبق بحال المؤلف وكتابه .

ولابد لي أن أبين الآن - بين يدي القسم التحقيقي - ما قمت به أثناء تحقيق نص الكتاب ليكون المطالع على دراية بمصطلحات التحقيق وأسلوبه وطريقته .

في نظري إن مهمة المحقق الأولى في تحقيق أي كتاب هي إخراج الكتاب موضع التحقيق في ثوب جذاب ، تزينه عناوين بارزة ، مقسماً إلى فقرات ، مع التدخل بوضع علامات للترقيم كالنقط والفواصل وعلامات الاستفهام وغيرها . تعين على فهم المعنى بيسر وسهولة . مع المحافظة التامة على نص المؤلف ، وعدم التدخل فيه بالتغيير إلا في حالة الضرورة القصوى ، كعدم استقامة العبارة على أي محمل من المحامل . أو حدوث تصحيف في أية ، مع التنبيه على ذلك في حواشي الكتاب .

وأما مهمة المحقق الثانية هي تزيين النص بحواش توضح مبهم النص وتشرح غامضه ، وتنبه على إشاراته وإيماءاته . مع الترجمة للأعلام والطوائف والغرق ، والكتب الواردة في متن الكتاب . وترقيم الآيات وتضريج الأحاديث والآثار والأشعار الواردة في النص .

والمهمة الثالثة للمحقق هي إتباع الكتاب بفهارس تسهل للناظر في الكتاب الرجوع لكل ما يريده منه من موضوعات وغير ذلك .

وفعلا قد قمت بهذه المهمات الثلاث بشكل أرجو أن يكون مقبولا . أما بالنسبة المهمة الأولى ، فقد نسخت صورة مخطوط الكتاب بحسب قواعد الاملاء الحديثة . وأبرزت العناوين بعد أن كانت في ثنايا السطور ، ولكن لم أتدخل في وضع عناوين جديدة إلا نادراً لأن مصنف الكتاب قد كفاني المؤنة حيث إنه كان يضع عنوانا لكل باب . حيث إنه قسم كتابه إلى أبواب . وكل باب بمثابة المسألة عند غيره من الأصوليين . وكان أحيانا يقسم الأبواب إلى فصول . وكل فصل هو عبارة عن جزء مسألة عند غيره .

وأثناء نسخ صورة المخطوط كنت أقسم النص إلى فقرات بحسب المعنى ، وتدخلت في النص بوضع نقط بين الجمل ، وفواصل كلما احتاج النص إلى ذلك .

وحاولت المحافظة على نص المؤلف، فلم أتدخل إلا في حالات نادرة جداً، مثل إضافة ألفاظ تنزيه الله كلفظ «تعالى» قبل ذكر الآية، أو إضافة «تعالى» قبل ذكر الآية، أو إضافة «تعالى» قبل الحديث، لأن الناسخ أو المؤلف كان يتساهل في ذلك أحيانا. ولم أشر في الحواشي إلى إضافة لفظ تنزيه الله والصلاة والسلام على رسوله لكثرتها.

أما المهمة الثانية ، وهي خدمة النص فقد قمت فيه بما يلي :

١ _ أعدت مقابلة المنسوخ بالمخطوط التأكد من صحة النسخ .

٢ _ وضحت المبهم وشرحت الفامض في نظري .

٣ حياوات ربط اواحق الكلام بسيوابقيه كلميا طال الفيصل ، نظراً
 لاستطراد المصنف في بعض الأحيان في الاستدلال والمناقشة .

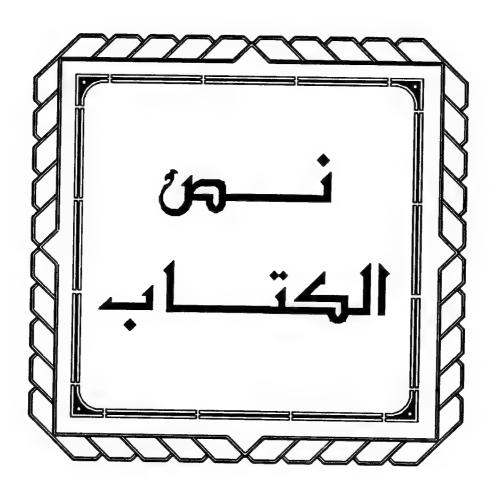
- ٤ ـ وثقت الأقوال المنسوبة للمذاهب وبعض العلماء بقدر الإمكان ،
 وهي قليلة ، بسبب تقدم المصنف ، وما اشتهر عنه من تدوين علومه من حفظه .
- ٥ أبديت وجهة نظري في بعض مها ورد من لفظ المؤلف إذا كنت أرى خلافه مع التدليل والتعليل ، وخاصة بالنسبة لمباحث الكتاب الأولى التي تطرق فيها لبعض أحكام العقائد .
- ٦ كنت أذكر بعض من وافق الباقلاني أو خالفه في رأيه ، مع بيان
 مكان وجود المسألة في بعض كتب أصول الفقه .
 - ٧ ـ رقمت الآيات القرآنية الواردة في النص .
- ٨ ـ خرجت الأحاديث والآثار الواردة في النص وفي القسم الدراسي
 من كتب الأحاديث مستعينا بكتب تخريج الأحاديث .
- ٩ ـ خرجت الأشعار الواردة في النص ، وتركت ما تعذر تخريجه ،
 وهو نادر .
- ١٠ ـ ترجمت للأعلام الواردة في النص ، وتركت ترجمة من لا يسع طالب العلم جهله من الأعلام لوضوحه كالخلفاء الأربعة وغيرهم .
 - ١١ ترجمت للغرق والطوائف التي لها أقوال علمية فقط.
 - ١٢ ـ عرفت بالكتب الواردة في النص كلما أمكن ذلك .
- ١٣ _ وضعت خطأ مائلاً عند بدء كل صفحة في المخطوطة وبمحاذاته رقم تلك الصفحة في المخطوطة .
 - ١٤ ألحقت بالكتاب نماذج لصور صفحات الكتاب.
- وأما بالنسبة للمهمة الثالثة فقد ألحقت الكتاب المحقق بالفهارس التالية :

- ١ ـ فهرس الآيات القرآنية الواردة في النص ورتبتها حسب سور
 القرآن .
 - ٢ _ فهرس الأحاديث والآثار ، ورتبتها حسب ورودها في النص .
 - ٣ _ فهرس الأشعار ، ورتبتها حسب قافيتها .
- ٤ _ فهرس الكتب الواردة في النص ، ورتبتها حسب حروف الهجاء.
- ه _ فـهـرس الأعـلام الواردة في النص فـقط . مـرتبـة حـسب حـروف الهجاء .
 - ٦ _ فهرس الفرق والطوائف مرتبة حسب حروف الهجاء .
 - ٧ ـ فهرس موضوعات الكتاب .

50 G3 8 9°

رع من المحطوطة معداليمها والسعار فهو العديا للحصام العلومه تفضه العلاهز الاعددك اطلاول م تعلمه الحدي ها العناوم الهده ها الصديد وارتضور للعلم لحكام احمال المعلم اصول العكم مها العلمه هادور صولها وحصول العلم الرخص فا ا ولس محو البطر ولدله العمة مع عدم الكالعام ولا المحت

in central 107 المايرين النكهاد الولالعالط وحربة فاجتداه تضرع ألذه بلاع بأهلاخ أهذا سوغ اعزارتها ادة رو مدال الله الله الد الدكاله عدد لعب مورمنا أي مقاره و تحدود المعرف لم يعدوانه عدنه لاجوزعاه ومان ايعلور فالاجوزع الهرانعال والااصالة على إلك الملاحد الدونواع الربالمانع حكم اله وطائفة والطالبة ولبريست المناعدنا العالم الألعالم الخاصلة فالمتعاقبة فالمتعاق المتعالمة المت الاجتها دفيح الحاذنه فالمجتنة ولمخدوعاما الامتيز وتله والمعالحقيم العامونص انعمز الاجتهاد انعار وبفيطع على المستعلنه أنه لالله عالة معصوخلا العام والمنعمر الاجتهاد وزال النازله لانه لويار المعاد الكالكالكا لمتج زجفاوه عليه وعلى الالعلم امغنكليفه الاهماج وباحرينهم عصاالكلف كاعرامه فاستعاد الحطا ومضع للو الدكائر فالمالمة البه وذال متحله وكا وقت الهناك معبفاعمه ومع الفاصفة لذلك انعطع العالم كم لم الماله المالي و مناه العالم الم المعالي و المالية و عاس وهذاوا خلرالماه وهدوطه والمرا لحيع الداوله والسرع عليان لمحف مداليا فنعدق مما





بشنم لتنكأ لتختا لتختنا

الحمد لله رب المالمين، وصلى الله على خاتم النبيين. قال المؤلف رحمه الله تعالى: بــــب القول فى حقيقة الغقه وأصوله

فإن قال قائل ، ما حقيقة الفقه ١

قيل ، الفقه في حقيقة اللغة هو العلم، ولاتفصل العرب في كلامها بين قول القائل: فَقَهِت الشيء، وبين قوله عَلِمته، (١) بَيْد أن أرباب الشرائع خصصوه بضروب من العلوم تواضعاً واصطلاحاً.

فالفقه إذاً في/ ^(٢) مواضعة الفقهاء والمتكلمين هو : « العلم بأحكام صم٢ أفعال المكلفين الشرعية التي يتوصل إليها بالنظر دون العقلية » (٣) نحو

(١) اختلف الأصوليون وأهل اللغة في تفسير كلمة « الفقه » لغة، قال الجوهري : الفقه : الفهم، تقول : فُقِهِت كلامك - بكسر القاف - أي فهمته، قال الله تعالى : ﴿ فَمَا لَهُولًا، الْقُومِ، لَا يَكُلُدُونَ يفقُهون حديثا ﴾ وقال تعالى : ﴿ ما نفقه كثيراً مما تقول ﴾. وذهب الرازى في المحمول : ١/١/١٨ إلى أن الفقه : فهم غرض المتكلم، وذهب أبو إسحاق الشيرازي في شرح اللمع : ١/٧٥١ إلى أنه فهم الأشياء الدقيقة، فلا يقال : فقهت أن السماء فوقنا. والأقرب من هذه المعانى أن الفقه هو الفهم كما ذكر الأمدى في الإحكام : ٦/١ ، وانظر – أيضاً – المصباح المنير : ٤٧٩/٢، ومختار المنجاح من ٥٠٩،

(٢) ما تقدم أخذته من كتاب « تلخيص التقريب » لإمام الحرمين، حيث بدأت المعقحة الثانية من النسخة يكلمة « مواضعة » ،

(٣) تعريف الفقه ب د العلم » اعترض عليه جمع من الأصوايين بأن بعض أحكام الشرع ليست معلومة، بل أكثرها مظنونة، ولذا يرى أبو اسحاق الشيرازي في شرح اللمع : ١٥٩/١ بأن الأسلم القول : « إبراك الأحكام » ، وأما فخر الدين الرازي في المحملول ومتابعوه اعتذروا عن استعمال كملة « العلم » في تعاريفهم بأن المجتهد إذا ظن الحكم وجب عليه الفتوى وألعمل بالحكم للدليل القاطع على وجوب اتباع الظن، فالحكم مقطوع به، والظن وقع في طريقه.

واعترض على قول المسنف « بأحكام أفعال المكلفين » بأنه يلزم عليه خروج أكثر المجتهدين من الفقهاء، لأن النكرة إذا أضيفت إلى معرفة تفيد العموم، ولذا احترز الأمدي عن هذا الاعتراض بإبدالها بقوله: « العلم بجملة من الأحكام » وقال غيره: « بجملة غالبة من الأحكام ».

التحريم والتحليل ^(٤) والإيجاب والإباحة والندب، وإجزاء الفرض، أو لزوم قضائه، وصحة العقد وفساده، ووجوب غرم، وضمان قيمة متلف وجناية إلى غير ذلك من الأحكام الشرعية. (٥)

وقد يعرف هذه الأحكام من لايعرف أحكام فعل المكلف العقلية، من نحو كونه عرضاً وجنساً مخصوصاً ومخالفته للأجسام، إلى غير ذلك من الأحكام المعلومة بقضية العقل، ويعرف هذه القضايا العقلية من لايعرف أحكام الفعل الشرعية، وما يجزىء منه وما لايجزىء، وما يملك به من العقود وينفذ، وما لا يملك به، إلى غير ذلك. ولا خلاف في أن إطلاق إسم الفقه لا يجري على العلم بالنحو والطب والفلسفة، وأن إطلاق إسم الفقيه لايجري على أحد من العلماء بهذه العلوم في عرف الإستعمال. وإنما يجري على العالم بأفعال المكلفين الشرعية.

فصل

فأما أصول الفقه فهي: « العلوم التي هي أصول العلم بأحكام أفعال المكلفين » (٦). وقد عُلِمَ أن العلم بهذه الأحكام لايحصل إلاَّ عن نظر في أدلة قاطعة وأمارات، يؤدي النظر فيها إلى حصول العلم بأحكام فعل المكلف، إما عن الدليل القاطع بغير توسط غلبة ظن لذلك، أو بتوسط غلبة الظن بحصول الحكم، على ما سنشرحه من بعد، فيجب أن تكون العلوم التي تُبنى عليها

⁽٤) كان الأصوب أن يذكر المسنف بدل « التحليل » الكراهة حتى تكتمل الأحكام التكليفية الخمسة.

⁽٥) بهذا التمثيل بين المؤلف بعض ما يدخل تحت الحكم التكليفي والحكم الوضعى.

⁽٢) لم يذكر المسنف - رحمه الله - عبارةً محررة في حد أصول الفقه هذا، وكذلك فعل إمام الحرمين في البرهان: ١/٥٨ فقال: أصول الفقه، أدلة الفقه، أما الأمدي في الإحكام: ١/٧ فيرى أن مرضوع أصول الفقه مكون من ثلاثة أمور، فعرفه بأنه: « أدلة الفقه، وجهات دلالتها على الأحكام الشرعية، وكيفية حال المستدل من جهة الجملة » وعرفه الرازي في المحصول: ١/١/١٠ بما يقارب حد الأمدي، وأما الشيرازي في شرح اللمع: ١/١/١ فيعل موضوع أصول الفقه مكونا من أمرين، فقال في حده: « أدلة الفقه وما يتوصل به إلى الأدلة على سبيل الإجمال » ، وأرى أن أفضل العبارات ما حده به البيضاوي في المنهاج، وهي : « معرفة دلائل الفقه إجمالاً ، وكيفية الإستفادة منها، وحال المستفيد ».

العلوم بالفقه هي أصول الفقه، وأن تكون الأدلة التي يتوصل بالنظر فيها إلى العلم بأحكام أفعال المكلفين أصول العلم بها، من حيث لم يمكن العلم بها دون حصولها، وحصول العلوم التي بحصولها يمكن النظر في تلك الأدلة على مراتبها، وليس يمكن النظر في أدلة الفقه مع عدم تلك العلوم، ولايمكن/ التوصل بكمال العقل والعلم بالتوحيد والنبوة وما يتصل بذلك إلى العلم بأحكام أفعال المكلفين، لو لم ينصب الأدلة عليها من الخطاب في الكتاب والسنة والإجماع والمودع في ذلك من معاينة المعلق بها الأحكام، فيجب لذلك أن يكون ما ذكرناه هو أصول الفقه، وسنشرح ذلك ونرتبه على واجبه في مواضعه، إن شاء الله.

فصل آذر يجب العلم به

اعلمها - وفقكم الله - أن الذي يجب البداية بذكر ماهيته وحدة وأقسامه ومراتبه « هو » (٧) العلم وما يتصل ببابه (٨). والدليل على وجوب هذا الترتيب أن كل ما تُنْعِمُ فيه مما عدا العلم ويخبر عن حده وماهيته من معدوم وموجود، وقديم ومحدث، وحد ومحدود، ودليل ومدلول عليه، وحكم عقلي وشرعي، وعلة ذلك ودليله، وعبارة ومعبر عنه إنما هو ضرب من ضروب المعلومات، وبعض متعلقات العلم، وإن يُتوصل إلى تفصيل حقائق المعلومات إلا بعد معرفة العلوم وأقسامها ومراتبها، أو الفرق بينها وبين ماليس منها، ليعلم المتكلم على بعض تلك المعلومات أنه عالم بما يخبر عنه، وأن ذلك الأمر معلوم له.

حس٣

⁽٧) « هو » إضافة من المحقق.

⁽٨) بين المسنف - رحمه الله - سبب وجوب البداية ببيان حد العلم ، وما يتعلق به . وهو أنه لابد لمرفة حقائق المعلومات من العلم بأقسام العلوم ومراتبها وتمييزها عن غيرها. وهذا ليس خاصاً بأصول الفقه، بل أصول الفقه في ذلك كفيره. وإذا لايطلق عليها مقدمات أصولية أو كلامية، بل هي مقدمات منطقية.

بساب القول فی حد العلم وحقیقته

إن قال قائل ، ما حد العلم ٢

قيل له ، « حده وحد كل أمر محدود هو تفسير وصف المسؤول عنه واسمه بقول إجامع للمحدود، ومانع من أن يدخل فيه ماليس منه، أو أن يخرج منه ما هو منه، ويكون سامعه أقرب عند سماعه إلى معرفة معنى ما يسأل عنه ». هذا هو حد كل محدود (١).

وإذا كان ذلك كذلك وجب أن يكون حد العلم أنه: « معرفة المعلوم على ما هو (٢) وإن حُدُّ بأنه « تبيُّن المعلوم على ما هو المعلوم على المعلوم ع

(١) ما ذكره المسنف - رحمه الله - ليس حداً للعلم، ولكنه بيان لغايته، وأما حده فسيأتي في كلامه قريباً.

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في كتابه الرد على المنطقيين ص ١٥ أن القصد من الحد عند جمهور المتكلمين، كالأشعري وابن الباقلاني والأستاذ/ أبي اسحاق الاسفرائيني وابن فورك وأبي يطي وابن عقيل وإمام الحرمين، وجمع كبير منهم ذكرهم بأسمائهم هو : « التمييز بين المحدود وغيره » . ونقل عن أهل المنطق اليوناني أتباع أرسطو، ومن حذا حنوهم من الإسلاميين أنهم يقولون : إن القصد من الحد هو : « تصوير المحدود وتعريف حقيقته ». فاكتفى المتكلمون بأن الحد هو تعييز المحدود عن غيره، ولم يقتقوا أثر المناطقة بكونه تصوير المحدود وتعريف حقيقته، وقد ذكر الفزالي – رحمه الله – في « معيار العلم » أنه يستعمني وضع حد للعلم على طريقة المناطقة لأربعة أمور يصعب تحققها، بينها الفزالي، ويرى شيخ الاسلام أن طريقة المتراضات ككونهم طريقة المتراضات ككونهم طريقة المتراضات ككونهم المدود، ويخلطون الحدود بما ورد في السنة.

والمناطقة يذهبون إلى أن الحد لايكتسب بالبرهان لأنه تصور، وإنما يكتسب بالبرهان التصديق فقط. واعترض على هذا جمع من المتكلمين كفضر الدين الرازي وابن الحاجب، وبينوا ذلك بأنه لو قال واضع الحد للإنسان بأنه حيوان ناطق بأن هذا حكم على الإنسان بالحيوانية والناطقية، فيتوجه عليه المنع والمطالبة، فيكون ما فعله حكماً وبعوى لا حداً.

وقد أجاز شيخ الإسلام توجيه المنع للحد كغيره من الدعاوي، لأنه دعوى، وخالفه آخرون.

وجوز بعضهم المعارضة في الحد الحقيقي دون الحد بالرسم والحد اللفظي، وممن منع ورود المنع على الحد أبن النجار في شرح الكوكب المنير: ١٥/١٠.

(٢) هذا الحد نقله عن المسنف جمع من الأصوليين، ونسبوه إليه منهم إمام الحرمين في البرهان العرف العرف المراد المراد المراد المرادي في شرح اللمع ١/٩/١. ويعضم ذكره بنون نسبته إليه، منهم الباجي في إحكام القصول ص ١٧٠ وأبو يعلى في العدة ١/٦/١ وأبو الخطااب في التمهيد =

به » (٣) جاز ذلك، لأن هذين الحدين يحيطان بجميع العلوم، فلا يُدخلان فيها ماليس منها، ولايخرجان منها ما هو منها - والحد إذا أبان المحدود مما ليس منه، ودار وانعكس (٤)، ولم ينتقض من أحد طرفيه كان صحيحاً ثابتا.

وقد حده بعض أصحابنا بأنه ، « إثبات/ المعلوم على ما هو به » ($^{\circ}$) وقال آخرون ، بل هو « إدراك المعلوم على ما هو به » $^{(1)}$.

= ١/٦٣وبعضهم اعتمد في بعثه في حد العلم إجمالاً على التقريب كأبي يعلى وتلميذه أبى الخطاب، ولم يرتض إمام الحرمين حد الباقلاني للعلم في الإرشاد ص ٣٣ بحجة أن حده عين المحدود، لأن المعرفة هي العلم، ولكن الباقلاني بين أن الحد هو المحدود بعينه، وإنما على الحاد أن يأتي بعبارة يظن أنها أوضع عند السائل من العلم، ولكن إمام الحرمين لم يرتض بتوجيه الباقلاني هذا قائلاً: إن الفرض من الحد الإشعار بالحقيقة التي تميز المحدود عن غيره، وينظر في حد العلم المستصفى ص ١/٥٤٠.

(٣) تقد هذا الحد إمام الحرمين بأن لفظة « تبين » تشعر بوضوح الشيء بعد إشكال لقوله تعالى :

﴿ فلما تبين له أنه عدو الله تبرأ منه ﴾ فلا يكون الحد جامعاً لعدم دخول علم الله سبحانه. ونقده

— أيضاً — بعدم الجمع أبو يعلى في العدة وأبو الخطاب في التمهيد. وزاد أبو الخطاب بأنه غير جامع لعدم دخول العلم الضروري، لأنه لايكون بعد التبيين. ينظر : التمهيد ١/٧٧، والعدة ١/٧٧، البرهان ١/٥/١ وشرح اللمم ١/١٤/١ والإرشاد لإمام الحرمين ص ٣٢.

(٤) ما ذكره المسنف - رحمه الله - في شرط صحة الحد متفق عليه، وقد ذكر غيره طائفة أخرى من الشروط تعتبر عند معظم المناطقة شروط حُسن لاصحة، وبعضهم يعتبرها شروط صحة وهي :

١- أن يكون التعريف باللفظ أوضع عند السامع من المعرف، كتعريف الخيثعور بالسراب،
 والزخيخ بالنار، ولايحسن تعريف الأسد بالغضنفر، ولا القمر بالزبرقان.

 ٢- أن لايكون في التعريف ألفاظ مجازية إلا مع قرينة تعين المقصود. كتعريف البليد بأنه حمار بكت.

٣- أنّ الأيكون في التعريف دور سبقي، كتعريف العلم بأنه « معرفة المعلوم على ما هو به ».

٤- أن لايكون في التعريف لفظ مشترك ما لم توجد قرينة تبين المراد، كقولهم في تعريف الشمس بانها عين تضيء جميع افاق الدنيا. فلا ينبغي الإقتصار على كلمة عين. ينظر في ذلك شرح الكوكب المنير ١٩١/١ وإداب البحث والمناظرة لشيخنا محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - ص. ٣٧- ٠٤.

(ه) نقل هذا الحد أبو يعلى في العدة ١/٧٧هـ أبو الخطاب في التمهيد ٢٨/١ وأبطلاه بأن لفظاة « إثبات » لفظ مشترك. وينبغى تنزيه الحدود عن اللفظ المشترك إذا لم يكن معه قرينة تحدد المراد منه.

(٦) نقل هذا الحد أبو يعلى في العدة ١/٧٧ وأبو الخطاب في التمهيد ١/٣٨ وأبطلاه بأن لفظة وإدراك، لفظ مشترك بين العلم والحواس الخمسة – الرؤية والسمع والشم والنوق والبلوغ – فيقال: أدرك الفلام إذا بلغ وأدرك الزرع إذا حان حصاده. وقال تعالى ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾.

مس٤

وقيل ، « الثقة بأن المعلوم على ما هو به » (٧).

وقبل ، « مايستحق أن يشتق للعالم منه اسم عالم » (^)

وتحديده بما قدما ذكره كاف صحيح. وقد شرحنا القول في هذه الحدود، وأخبرنا عن المختار منها في غير هذا الكتاب بما يغنى الناظر فيه إن شاء الله.

وقد يصبح تحديد الأمر المحدود بحدين وأكثر من ذلك، إذا كانا - في حصره وإبانته عما ليس منه - يجريان مجرى واحد، إلا أنها تفسيران لوصفه وتسميته (٩).

وقولنا ، إنه معرفة (١٠) المعلوم على ما هو به أو إدراكه أو تبيينه أو إثباته إنما يستعمل على وجه التأكيد، وحذف القول على ما هو به غير مخل

(٧) نقل هذا الحد أبو الخطاب في التمهيد ١٩٩١ وقد أبطله بقوله « قد تقع الثقة على خيانة - فقد يثق الإنسان بصديقه فيخونه. وقد يثق بقوته فتخونه.

(A) نقله أبو الخطاب في التمهيد ٢٩/١ وأبطله لأنه بذكر « عالم » في الحد يلزم الدور لتوقف معنى كلمة العالم على العلم.

(٩) الذي عليه الأكثر كالفزالي والقرافي أنه يجوز التعدد في الحد اللفظي، لأنه تفسير للفظ بمرادفه، وقد يكون للمحدود أكثر من مرادف، وكذلك إذا كان الحد بالرسم، لأن الحد يكون بالموارض واللوازم، وقد تكون كثيرة فيتعدد الحد، ولكن وقع الفلاف في الحد المقيقي والاكثر على عدم تعدده، لأن الحد يكون بالأوصاف الذاتية، وهي محصورة، وإذا لم يذكرها الحاد في حده لم يكن حداً حقيقياً. والمسنف أطلق الكلام هنا، ولم يفرق بين الحقيقي والرسمي واللفظي، وما ذكرناه هو الذي عليه الأكثر ويشهد له الدليل، والله أطم، وينظر في ذلك البحر المحيط ١٩٩/ وشرح تنقيح الفصول ١/٥٠.

(١٠) بالإضافة إلى ما تقدم من اعتراض إمام الحرمين على حد الباقلاني رحمهما الله اعترض بعضهم عليه بأنه غير جامع لعدم دخول علم الله سبحانه وتعالى لأنه لا يسمى معرفة. ثم بوجود الدور في الحد حيث وردت كلماة المعلوم ونقل الشيرازي عن ابن اللبان في شرح اللمع ١٤٦/١ اعتراضه على كلمة و المعرفة ع بقوله: إن العلم أوفى من المعرفة لأنه يتعدى إلى مفعولين. فتقول: علمت زيداً قائماً، ولا تقول عرفت زيداً قائماً، ولكن الشيرازي اختار حد الباقلاني.

واكن أبو الخطاب في التمهيد دافع عن صحة حد الباقلاني من أوجه.

أولها : إن الله تعالى أقام العلم مقام المعرفة في قوله تعالى : ﴿ الذين أتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناهم، وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون ﴾ البقرة الـ ١٤٦.

ثانيهما : إنه جامع مانع.

ثالثها: أنه أبطل الحدود الأخرى. وهذا في نظري لايلزم منه تصحيح حده والله أعلم.

بصحة الحد، لأن العلم لايصح أن يتعلق بالمعلوم – ويكون تبيناً له أو معرفة أو إدراكاً أو إثباتاً له – إلا على ما هو به. وأو تعلق به على ما ليس هو به لكان جهلاً، وخرج عن كونه علماً، فيصح لذلك أن يقال : حده أنه معرفة المعلوم أو تبين أو إثبات أو إدراك من غير أن يقال على ما هو به . فإن قيل ذلك فعلى وجه الزيادة في البيان والتأكيد (١١).

فإن قبل ، ولم عدلتم عن القول بأنه معرفة الشيء أو تبينه أو إثباته إلى القول بأنه معرفة المعلوم ؟

قبل له ، لأجل أن القول معلوم أعم من القول شيء، لأن الشيء لايكون إلا موجوداً، والمعلوم يكون معدوماً وموجوداً. ويعلم المعدوم معدوماً كما يعلم الموجود موجوداً. وقد ثبت أن المعدوم منتف ليس بشيء.

ولاً قبل ، حده أنه معرفة الشيء أو إثباته أو تبينه خرج العلم بالمعدوم الذي ليس بشيء عن أن يكون علماً وانتقض الحد، لأنه علم بما ليس بشيء، فوجبت الرغبة لما ذكرناه عن ذكر الشيء إلى ذكر المعلوم (١٢).

⁽١١) هذا ما ارتضاه آبو يعلى في العدة ٧٨/١ نون عزوه الباقلاني وذكره الشيراري في شرح اللمع ١٤٧/١ وعزاه الباقلاني.

⁽١٧) ذكر هذا الفصل أبو يعلى في العدة ٧٨/١ وأبو الخطاب في التمهيد ٤١/١ وبينًا أن كلمة «المطوم» أعم من كلمة «شيء ». ولو عُرُفًا بها اللزم على الحد عدم الجمع لعدم بخول المعدوم، علماً بأن بعض المناطقة يرون أن كلمة «شيء» أعم من كلمة المطوم على خلاف ما يراه الباقلاني ومن تابعه.

وأما ابن حزم في كتابه الدرة فيما يجب اعتقاده من ٢٨٥ فقد حده بقوله : « وحد العلم منا « هو معوقة الشيء على ما هو به عن برهان باستدلال أو اتفاق بتوفيق الله – تعالى – من غير استدلال » ثم قال : ولايدخل علم الله – تعالى – تحت حد أصلاً، لأنه لانهاية لعلمه، وما لا نهاية له فلا يجوز أن يكون له حد يحصره » فابن حزم – رحمه الله – وضع كلمة « شيء » بدل « المعلوم » لاعتقاده بعدم دخول علم الله تحت حد، وكلمة شيء شاملة للموجود، ولما يقبل الوجود على المدحيح، لقوله تعالى : ﴿ والله على كل شيء قدير ﴾ وأذا قال ابن حزم – رحمه الله – دحد العلم منا » احترازاً عن علم الله سبحانه.

فصل

الكلام على القدرية (١٣) في حد العلم

قد زعم بعضهم أن حده « إنه اعتقاد الشيء على ما هو به فقط » (١٤).

وقال آلاون فنهم ، « إنه اعتقاد الشيء على ما هو به على غير وجه الظن والتقليد »./

وقال آخرون منهم ، حده « إنه اعتقاد الشيء على ما هو به إذا وقع

(١٣) القدرية هم المعتزلة، وهم فرقة تنتمى للإسلام، نشأت في القرن الثاني الهجري على الصحيح على الكبيرة، على أثر مخالفة مؤسسها واصل بن عطاء لشيخه الحسن البصري في حكم مرتكب الكبيرة، وعلى أثر اعتزاله مجلس الحسن البصري.

وقد أطلق عليهم أهل السنة أسماءً منها: القدرية لقولهم إن العباد هم الخالقون الفعالهم، والمياد المباد هم الخالقون الفعالهم، والميكاد الباهدني والفزالي يذكرهم إلا بهدنا الإسدم، وهم ينفون هذا الإسم عنهم لقوله كله القدرية مجوس هذه الأمة عوبعضهم يطلق عليهم مخانيث الخوارج لموافقتهم الخوارج في تخليد مرتكب الكبيرة في النار مع قولهم أنه ليس بكافر، ويُسمون بالوعيديه لقولهم بالوعد والوعيد، ويسمون بالعطلة لنفيهم عن الله صفاته الأزلية.

أما هم فيسمون أنفسهم بأهل العدل والتوحيد، وأهل المق والفرقة الناجية والمنزّهون الله عن النقص، انقسموا مع من الأيام إلى اثنتين وعشرين فرقة، اجتمعوا على أصولهم الخمسة وافترقوا في كثير بعدها، بعضهم غلاة كفرهم المسلمون، وبعضهم كثر بعضهم الآخر، مما اتفقوا عليه: استحالة رؤية الله بالأبصار في الآخرة، ونفي صدفات الله الأزلية، وخلق القرآن، وخلق العباد لأقعالهم، ومرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين، ينظر تفصيل الكلام عنهم في الفرق بين الفرق للبغدادى من ص ١٥٤ – ٤١٨ ، التبصير في الدين لأبي للبغداد الاسفرائيني ص ١٧٤ ولما بعدها.

(١٤) نقل هذا الحد عنّ المعتزلة جمع من العلماء في مصنفاتهم منهم الفزالي في المستصفى ٢٥/١ وأيطله من وجهين :

الأول : عدم الجمع لذكر كلمة « شيء » لأن العلم يتعلق بالمعدوم. والمعدم ليس شيئاً عند الغزالي. الثاني : إن الإعتقاد يحمل المقلد ويكون اعتقاداً جازماً وهو ليس بعالم.

كما أورده أبن المطاب في التمهيد ٢٩/١ وأبطله بأن اعتقاد المعتقد قد يحصل عن ظن وتخمين، وبأن اعتقد على وزن افتعل. وهذا يقتضي أن لايعلم الإنسان حتى يوجد من جهته فعل. مع أنه توجد طوم للإنسان بدون وجود فعل من جهته ، فالإنسان يحس بالفرح والألم بدون فعل منه، فيكون الحد غير جامع لعدم دخول مثل ما ذكرناه من علوم في الحد، وقد أبطله أيضاً إمام الحرمين في البرهان ١١٦/١ وأبو يعلى في العدة ٧٩/١.

عن ضرورة أو دليل ».

وقال آخرون عنهم ، حده « إنه اعتقاد الشيء على ما هو به مع سكون النفس إلى معتقده » (١٠٠).

وكل هذه الحدود باطلة.

فأما ما يدل على فساد تحديده بأنه « اعتقاد الشيء على ما هو به فقط »، فهو أن ذلك يوجب أن يكون المخمن والظان إذا اعتقدا الشيء على ما هو به عالمين باعتقادهما ذلك، وهذا باطل للاتفاق على أن العالم بأي طريق علم المعلوم، فإنه لايجوز كونه على غير ما علمه، والظان لكون الشيء وإن اعتقده على ما هو به – وأصاب في اعتقاده فإنه يجد من نفسه تجويز كونه على خلاف ما ظنه به وتوهمه . فلو كان الظن علما لوجب إذا كان اعتقاد المظنون على ما هو به أن يسد مسد العلم وينوب منابه، ولم يجوز الظان الأمر الذي ظنه كونه على خلاف ما اعتقده، كما لايجوز العالم بالشيء ذلك، ولما لم يكن الأمر كذلك بأن الظن من العلم وفارقه، وبطل ما قالوه.

وأما ما يدل على فساد ما في أقاويلهم فأمور.

أقربها ، أنها حدود تقتضي لا محالة أن يكون العالم بالعلم معتقداً في

⁽١٥) أورد حدود المعتزلة الأربعة أبو يعلى باللفظ الوارد في التقريب وترتيبه . وقال في إبطال القيود المضافة في الحدود الثلاثة الأخيرة بأن علم الله تعالى ليس عن ضرورة ولا عند سكون نفس. وأنه عالم وليس بمعتقد. كما أن القيد في الأخير يبطل بأن النفس عند المعتزلة هي الجملة المحسوسة. وسكون الجملة سكون مكان. وهذا يقتضي أن الإنسان إن كان ساكناً كان عالماً، وإن كان متحركاً لايكون عالماً. كما أن السكون يستعمل في زوال الغم وحمدول الأنس. وهذا يقتضى أن يكون من زال غمه وحمداً أنسه أنه عالم.

وقد ذكر حد المعتزلة الأخير الشيرازي في شرح اللمع وأبطله من ثلاثة أوجه لاتخرج عن ما ذكره أبو يعلى وأبو الخطاب، إلا أنه ذكر أن حدود المعتزلة تتناسب مع معتقدهم، وهو أن الله عالم بغير علم، وأنهم يقولون أن المعدوم شيء. ينظر في ذلك التمهيد ١٩٧١ العدة ٧٩/١ شرح اللمم ١٤٧/١.

اطلاق أو تقييد، لأن العلم صغة تتعلق بالعالم، فإذا كان حده أنه اعتقاد مطلق أو اعتقاد على وجه فلابد من تعلقه بمعتقد، فيجب باقتضاء هذا الحد كون العالم معتقداً في إطلاق أو تقييد وأن يتعدى تحديد العلم به إلى وجوب كون العالم معتقداً ، وأن يكون ذلك حده، ولو كان ذلك كذلك لوجب كون القديم معتقداً لمعلومات على ما هي به اعتقاداً مطلقاً، أو على بعض الوجوه التي ذكروها في حد العلم، من كونه مضطراً أو مستدلاً أو متذكراً للإستدلال أو ساكن النفس إلى معتقده. ولما أجمعت الأمة على بطلان ذلك بطلت هذه الحدود وفسدت، وليس لهم أن يقولوا إنما يجب كون العالم معتقداً – إن كان ذا علم – هو اعتقاد. فإذا لم يكن القديم علم لم يكن معتقداً، لأننا إذا بينا بما سلف وجوب تعدي / حد العلم إلى حد العالم معار حده « إنه المعتقد الشيء على ما هو به مطلقاً أو على وجه ما » والحدود يجب طردها واجراؤها في الشاهد والغائب (٢٠١) ، وإحالة نقضها فبطل ما قالوه. وقد تكلمنا عليهم على حدودهم هذه في الكلام في أصول الديانات، وبينًا نقضها بغير طريق بما يغنى متأمله، إن شاء الله.

ص۲

⁽١٦) ذكر ابن المرتضى المعتزلي في كتابه المنية والأمل ص ٥٦ أن المعتزلة أجمعوا على أن العالم محدثاً قديماً قادراً عالماً حياً لا لمعان. فنفوا أن يكون الله جل شأته عالماً بعلم. فأثبتوا الأسماء ولم يثبتوا المسفات متأثرين بالفلاسفة حيث قالوا إن الله واجب الوجود بذاته. فقالت المعتزلة: إن الله عالم بذاته قادر بذاته لابعلم وقدرة. وتوهموا أنه يلزم على إثبات علم قديم لله – سبحانه وجود اثنين قديمين، وإن أثبتوا له علماً حادثاً في نفسه يلزم كونه محلا للحوادث. ولهذا هم لايثبتون لله علماً وإذا فهم في حدودهم لايدخلون علم الله – جل جلاله – والمسنف رحمه الله يقول: يجب اطراد الحدود وشمولها لجميع العلم سواء كان علماً للشاهد ويقمد به المخلوقين أو الغائب ويعنى به الله جل شأته والله أعلم.

وينظر رأيهم في الصفات وتقاشهم فيها. الملل والنحل للشهرستاني ١/١٥، ومنهاج السنة النبوية ١٩٥٧. وشرح الأصول الخمسة ص ١٨٢ وما بعدما والفرق بين الفرق للبغدادي ص ١٥٧.

وإطلاق لقطة القائب على الله جل شائه لاتليق مهما كان مرادهم. ثم نفى جمع من العقلاء مسحة قياس الغائب على الشاهد : ققال إمام الحرمين في البرهان ١٢٩/١ . « فأما بناء الغائب على الشاهد قلا أصل له » . ثم قال : « إن العلم الحادث مخالف للعلم القديم، فكيف يجتمعان في الحقيقة مع اختلافهما ».

والواجب أن يقال لهم: ما معنى سكون النفس إلى معتقده؟

فإن قالوا ، سكون النفس السكون في المكان الذي هو ضد الحركة فقد أبطلوا ، لأن الواحد منا يصبح وجود العلم به، ويكون متحركاً غير ساكن، كما يصبح مع وجود السكون.

وإن قالوا ، سكون النفس هي طمأنينة القلب التي هي اليقين والعلم.

قبل لحم ، فهذا العلم الذي وصنفتموه بأنه سكون النفس لايخلو من أن يكون اعتقاد الشيء على ما هو به، أو ليس باعتقاد أصلاً لا مطلقاً ولا مقيداً.

فإن قلتم ، إن هذا العلم ليس باعتقاد أصلاً فقد أبطلتم حدكم للعلم بأنه اعتقاد الشيء على ما هو به فقد أثبتم علماً ليس باعتقاد.

وإن قلتم، إن اعتقاد الشيء على ما هو به لم يخل من أن يكون معه سكون النفس إلى معتقده، أو ليس معه سكون النفس إلى معقده، فإن لم يكن مع هذا الإعتقاد سكون النفس فقد أبطلتم حدكم للعلم بأنه اعتقاد للشيء على ما هو به مع سكون النفس إلى معتقده مع أنه يبطل بالظن والتقليد.

وإن قلتم ، هذا العلم الذي هو سكون النفس اعتقاد للشيء على ما هو به مع سكون النفس إلى معتقده.

قبل لكم ، وذلك السكون الثانى لايخلو من أن يكون علماً أو غير علم. فإن لم يكن علماً فلا تأثير له في أن يكون الاعتقاد يصير به علماً، وإن كان علماً فلا يخلو من أن يكون اعتقاداً أو ليس باعتقاد. فإن كان اعتقاداً فلا يخلو من أن يكون أخر أم لا، على ما بينًاه حتى يتسلسل

أبدأ إلى غير غاية ونهاية. وذلك محال، فبطل ما قالوه (١٧).

(٧٧) في نهاية هذا الفصل بعد ذكر ما ذكره المسنف من حدود للعلم وأبطلها واختار أحدها وسدده. لابد أن نبين أن هناك من لايرى تحديده إما لكونه ضرورياً، أو لكونه نظريا عسيراً. فقال الغزالي قبي المستصفى ١٩٥١ : وريما يعسر تحديده على الوجه الحقيقي بعبارة محررة جامعة للجنس والفصل الذاتي، فإنا بينا أن ذلك عسير في معظم الأشياء، بل أكثر المدركات الحسية يتعسر تحديدها، فلو أربنا أن نحد رائحة المسك أو طعم العسل لم نقدر عليه. وإذا عجزنا عن حد المدركات فنحن عن تحديد الإدراكات أعجز، ولكنا نقدر على شرح معنى العلم بتقسيم ومثال المدركات فنحن عن تحديد الإدراكات أعجز، ولكنا نقدر على شرح معنى العلم بتقسيم ومثال وأما الفخر الرازى في المحصول ١٩٩١/ فقد حده بالتقسيم وتوصل إلى أنه « اعتقاد جازم مطابق لموجب » وقد نص على تعذر حده بالحد الحقيقي والرسم في كتبه الكلامية كالمعالم في أصول الدين ص ٤ . وأشار في المحصول ١٩/١/١ إلى أنه ضروري. وقد بين ابن الحاجب في المنتهى ص ٤ أنه ضروري من أربعة أوجه واقتصر في المختصر على وجهين وهي:

أولها: أن ماسوى العلم لايعلم إلا بالعلم غلق علم العلم بغيره لزم النور.

ثانيها : أن كل أحد يعلم وجوده ضرورة.

ثالثها: أن كل أحد يعلم أنه يعلم وجود نفسه ضرورة. والعلم أحد التصورات فكان ضرورياً.

رابعها : لو كان غير ضروري لما فرق بينه وبين غيره ضرورة.

وقد أجاب ابن الهاجب عن هذه الوجوه الأربعة بعد ذكر كل واحد منها. كما أنه منع كونه ضرورياً وإختار لنفسه حداً مما يدل على أنه أمكن تحديد العلم عنده.

وينظر في ذلك بيان المختصر للأصفهاني ١/١١ - ٤٧.

وقد نقل الشيرازى في شرح اللمع ١٤٦٦ عن ابن اللبان أن كثيراً من الناس امتنع من حده، لأن العلم أوفى في نفسه أظهر فلا فأدة من حده.

وإمام العرمين في البرهان ١٠-١٧ مع اعتقاده بأنه نظري لجاً إلى تحديده بالقسمة. ولكنه اختار له حداً في الإرشاد ص ٣٣، وقد عاب الآمدي في الإحكام ١١/١ ما ذهب إليه الغزالي وإمام العرمين. وينظر في ذلك إرشاد القحول ص ٣ وشرح الكوكب المنير ١٠-١٠.

بساب

الكلام في اقسام العلوم

جميع العلوم تنقسم قسمين: فقسم منها علم قديم ليس بحادث ولا عرض ولا جنس من الأجناس، ولايحصل العلم به اضطراراً ولا استدلالاً، ولا مما له ضد ينفيه، ولا يصبح عدمه، ولايضتص في تعلقه بمعلوم أو معلومات مخصوصة، بل هو متعلق بما لا نهاية له منها (١) ، وهو علم الله سبحانه الذي هو لم يزل ولايزال عالماً به، وقد بينا هذه الجملة وغيرها من أحكامه في كتب أصول الديانات بما يقنع متأمله إن شاء الله.

فصل

والضرب الآخر منها: علوم الخلق من الملائكة والإنس والجن وغيرهم من الأحياء. وهي كلها تنقسم قسمين . فقسم منها علم اضطرار، والقسم الآخر علم نظر واستدلال (٢).

⁽۱) ذكر المصنف هنا بعض خصائص علم الله جل شاته. وفيه رد على الفلاسفة التى أنكرت علم الله جل شأته بالجزئيات بشبهة أنه لو علم كون زيد جالساً في مكان معين، فبعد خروج زيد من المكان إن بقي ذلك العلم فهو جهل، وإن لم يبق فهو التغير. وكذلك فيه إبطال لمذهب المعتزلة بأن الله عالم بدون علم. وقد ثبت بنص الكتاب إحاطة علم الله بجميع المعلمات في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ والله بكل شيء عليم ﴾ ولا يوصف علم الله جل شأته بما يوصف به كلام المطلق من كونه ضرورياً أو مكتسباً، كما نبه على ذلك الشيرازي في شرج اللمع ١٤٨/١ وأبو المطاب في التمهيد ١٤٨/١٠ وذلك لأن الله تعالى لايجوز أن يوصف باستدعاء العاجات واكتساب الضرورات وبنظر في صفات علم الله العدة ١٠/١٠ والإرشاد لإمام الحرمين ص ٣٥.

وخلاصة صفة علم الله جل شاته أنه قديم ولايوصف بأنه ضرورى أو نظري أو كسبي. وهو متعلق بجميع المعلومات على حقيقتها فعلمه يليق بجلاله سبحانه، لايشبهه فيه أحد من خلقه. ونقل ابن النجار في شرح الكوكب المنير ٢٦/١ أن علم الله تعالى لايسمى معرفة إجماعاً، ولايوصف سبحانه بأنه عارف.

⁽٢) الذي استقر عليه الجمهور هو تقسيم الطم الحادث إلى تصور : وهو « إدراك معنى المفرد » وإلى تصديق وهو : إثبات أمر لأمر بالفعل أو نقيه عنه بالفعل، أى هو إدراك النسبة بين شيئين. ثم كل من التصور والتصديق ينقسم إلى ضروري ونظري. فتصبح الاقسام أربعة.

ويعضهم أنكر كون التصور فيه نظري بل كله ضروري وذهب إمام الحرمين إلى أن العلوم كلها ضرورية. ويعضهم جعل جميع العلوم الحادثة نظرية، والصواب ما ذكرناه أولاً منسوباً للجمهور وينظر في ذلك إرشاد =

فعلم الاضطرار منها ما وقع عن درك الحواس، ومبتدأ في النفس من غير درك حاسة، وهي التي يوصف كل علم منها بأنه أول ومبتدأ وحاصل بأوائل العقول.

ومعنى وصف هذا القسم بأنه ضرورة ينصرف إلى ثلاثة معان.

أحدها ، متواضع عليه بين الفقهاء والمتكلمين. والمعنيان الأخران لغويان.

فأما معنى وصفه بأنه ضرورة في المواضعة (٢) ، وهو أنه ما لزم نفسه المخلوق لزوما لايمكنه معه الخروج عنه والانفصال منه ودفعه عن نفسه بحجة أو بشبهة، ولا تلحق الشكوك والريب في متعلقه، وكل هذه الألفاظ بمعنى واحد ، وهو أنه لايمكن دفعه عن النفس بحال.

وإنها قلنا ، ما لزم نفس المخلوق لزوماً لايمكن دفعه والخروج عنه، ولم نقل ما لزم نفس العالم لكي يخرج علم القديم بهذا الشرط عن كونه ضرورة، ويخرج سبحانه عن كونه مضطراً (3)/ لأن علمه بكل معلوم لازم لذاته على الوجه الذي يلزم نواتنا علوم الضرورات، فالباطن عندنا عنده ظاهر، والخفي علينا جلي عنده، وسرنا علانية له، وليس لأحد أن يقول لنا قولوا لذلك إنه

مر٧

الفحول صه وبيان مختصر ابن الحاجب للأصفهاني ١٣/١ وأداب البحث والمناظرة لشيخنا
 محمد الأمين الشنقيطي ص ٨ والبرهان ١٣٠/، ١٣٠.

وذهب إمام الحرميين في الإرشاد ص ٣٥ إلى تقسيم العلم إلى ثلاثة أقسام: ضرورى ويدهي وكسبي، وقال إن الضرورى هو العلم العادث غير المقدور العبد مع الإقتران بضرر أو حاجة، والبدهي كالضروري غير أنه لايقترن بضرر أو حاجة، فالله في الإرشاد ما ذهب إليه في البرهان.

⁽٢) مراده بالمواضعة أنه وضع اصطلاحاً من قبل الفقهاء والمتكلمين. وأما في اصطلاح المناطقة فالمعرودي و ما لايحتاج إبراكه إلى تأمل ء . أما السمرقندي في الميزان ص ٨ حد المعرودي بأنه ماليس للعبد فيه قدرة التحصيل والترك ولا الكسب والإختيار، وأما كلام أبى يعلى في العدة ١٨٠/٨ فمأخوذ من التقريب.

⁽٤) لم يحترز السمرقندي في الميزان عن كلمة « العالم » ولذا يرد على كلامه ما أورده الباقلاني هنا وقد احترز أبو يعلى بما أحترز به الباقلاني.

مضطر إلى العلم بمعلوماته، لأننا إنما وضعنا قولنا « علم ضرورى » لما لزم نفس المخلوق على هذه السبيل، ومنعنا ذلك في القديم لمنع الأمة له، ولئلا يوهم كونه محتاجاً إلى العلم بما يعلمه لدفع ضرر عنه، أو أنه ملجأ ومكره على العلم بما هو عالم به، ومحال في صفته الأمران جميعاً.

فأما معنى وصف العلم وغيره بأنه ضرورة في وضع اللغة فهو إنه مما تمس الحاجة إليه، أو مما يقع الإكراه عليه والإلجاء إليه (٥). ولهذا قال الله تعالى : ﴿ إِلَّا صَا الْحَطَرِيتِمَ اللَّهِ ﴾ (٦) وقال تعالى : ﴿ فَمِن أَصْطَرِ عَلَى الطّلاق والعتاق وغير ذلك إنه مضطر إليه ومحمول ومكره عليه.

فصل

فأما معنى وصف القسم الثانى بأنه علم نظر واستدلال. وهو أنه علم لايحصل للعالم به إلا عن ابتداء نظر أو تذكر النظر. ومبتدىء النظر هو الذي ينظر ويستدل ليعلم حقيقة ما ينظر فيه ماليس بعالم به، ومتذكر النظر هو المنتبه من نومه والمفيق من غلبته والذاكر له بعد سهوه ونسيانه.

فصل

وقد يكون تذكر النظر كسباً للعبد تارة، ويكون ضرورة غير كسب له، لأن تذكر النظر هو العلم به، وقد يكتسب هذا العلم تارةً ويضطر إليه أخرى.

وقولنا ، « علم نظر واستدلال » لفظ إضافة له، إلى النظر أو تذكر

⁽ه) في المصباح المتبر ٢٦٠/٢ : « اضطره بمعنى ألجاه إليه وليس له منه بدّ » وفي مختارالصحاح ١٣٩/١ : الضرورة الحاجة، واضبطر إلى الشيء أى ألجيء إليه » ، والمعنى الذي اصطلح عليه الفقهاء والمتكلمون أقرب للمعنى اللغوي من اصطلاح المناطقة.

⁽٦) سورة الأنعام آية : ١١٩.

⁽٧) البقرة ١٧٣، الأنعام: ١٤٥، النحل: ١١٥٠

النظر اللذين كان عنهما.

وقولنا ، « علم نظري واستدلالي » نسبة له، وهو على أوزان الأسماء المنسوية. نصو قواك عربي وقرشي وفارسي وأبطحي، وأمثال ذلك من الأسماء المنسوبة. فمعنى النسب والاضافة فيه واحد.

فصل

وقد يوصف هذا الضرب من العلوم بأنه كسبي، كما يوصف بأنه نظري، ومعنى وصفه ووصف غيره من أجناس مقدورات العباد بأنه كسب عند المتكلمين من أهل الحق (^{A)} ومخالفي القدرية « إنه ما وجد بالموسوف به، وله عليه قدرة محدثه » (٩)، وبذلك انفصل معنى الكسب من معنى الإبداع والإنشاء والخلق الذي ينفرد الله تعالى بالوصف به والقدرة عليه المكتسب له به نفعاً ويدفع به ضرراً. ولذلك يقهولون في المحترف المنتفع بتصرفه رجل كسوب وعبد كسوب، ويقواون في الجسوارح المعلمة أنها كواسب لمصنول الإنتفاع بصيدها. والله تعالى لايجسوز كونسه قادراً على ما يحدثه بقدرة محدثة، ويستحسيل اجتلابه للمنسافع ودفع

⁽٨) يعنى المستف بأهل الحق أهل مذهبه، وهم الأشاعرة ومن قال بقولهم، وفي الغالب يقصد بمقابل أهل ألمق المتزلة. وهو هذا كذلك.

⁽٩) ذكر هذا الحد أبو يطى في العدة ٨٢/١ كما أنه نقل حدوداً أخرى منها أنه : « كل علم يجوز ورود الشك عليه » و « ما يحميل العلم به عن ابتداء نظر وقكر ».

والمناطقة يحدونه، باته « ما يحتاج إدراكه إلى تأمل » وبعضهم يقول « مايحتاج إلى نظر واستدلال » انظر اداب البحث والمناظرة اشيخنا الشنقيطي ص ١٠.

أما المعتزلة أغنوا حدهم من مذهبهم في خلق أفعال العباد حيث قال القاضي عبد الجبار في المقني ٣/٨ د اتقق كل أهل العدل على أن أقعال العباد من تصرفهم وقيامهم وتعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك، ولا قاعل لها، ولا محدث سواهم، وأن من قال : إن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطره، وأحالوا حدوث فعل من قاطعن ».

المضار (١٠)، فاستحال لذلك في صفته الاكتساب.

⁽١٠) وذلك لأنه غني عن عباده سبحانه مطلقاً . فهو الغني وعباده الفقراء إليه. وهو النافع المسار. ويستحيل عقلاً أنه يكون في حاجة المنافع أو يلحق به ضرر وكل مافي الكون ملكه ويقع بإرادته. كما دل الشرع على ذلك في الحديث القدسي الذي أخرجه مسلم في صحيحه والترمذي وابن ماجـة عن أبى نر رضى الله عنهم، والذي فـيه : ﴿ يا عباده أنكه أن تبلغوا كري فتضروني، وأن تبلغوا نفعي فتنفعوني، يا عبادي أو أن أولكه وآكركه وإنسكه وجنكم كانوا علم أتقم قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيناً . ياعبادي أو أن أولكم وآكركم وإنسكم ياعبادي أو أن أولكم وآكركم وإنسكم عنكم ما زاد ذلك في ملكي شيناً .

بـــب

القول في ذكر طرق العلوم الضرورية

وجميع علوم الإضطرار تقع للخلق من ست طرق لا سابع لها.

فمنها العلوم الحاصلة بالمعلومات عن درك الحواس، وهي حاسة الرؤية وحاسة السمع وحاسة الشم وحاسة النوق وحاسة اللمس، وكل علم حصل عند إدراك حاسة من هذه الحواس فهو علم ضرورة لا ريب فيه (١). ولابد من حصول العلم بالمدركات لكل عاقل سليم من الآفات، لأن العلم بذلك من كمال العقل، نعني بذلك أنه لابد من كون العاقل عالماً بما يدركه وإن كان

(۱) هذه الطرق الخمسة جمعها بعضهم في طريق واحد وهو الحواس الخمس، وجعل المسنف السادس هو مايطمه الإنسان من حال نفسه من لذة وفرح وميل ونفور، وقال إنه لا سابع لها. غير أنه جعل من ضمن السادس مايعلم بطريق العقل كأستحالة إجتماع الضدين وأن الواحد نصف الإثنين. وما يطم من طريق العادة مثل ماجرت العادة به من امتناع إحياء الأموات وشيب الغراب وابيضاض القار. وما يعلم من طريق الأخبار المتواترة من العلم بوجود بلاد كالمدين والهند . فالمسنف أجمل حيث كان التفصيل أفضل. فكأنما قسمً الطرق إلى قسمين هما : الحس وغيره.

ينظر في الطرق التى يحصل بها العلم الضروري التمهيد ٢٠/١، العدة ٨٢/١ شرح اللمع ١٤٨/١ وتقض المنطق ص ٨٦ وأما ابن الحاجب في المنتهى ص ٩ فأحسن ترتيبها وميزها باسماء خاصة بها فجعل.

أولها: المشاهدات الباطئة: وهي مالا يفتقر إلى العقل كالجوع والعطش، وهذا القسم تدركه البهائم أيضاً.

ثانيها: الأوليات: وهو ما يحمل بمجرد العقل كعلم الإنسان بوجوده وأن الإثنين أكثر من الواحد.

ثالثها: المحسوسات: وهي ما تحصل بالحس ككون النار حارة والثاج أبيض وبارد.

رابعها: التجريبيات: وهي ما يحصل بالعادة كإسكار الخمر، وكون السُّقونيا مسهلة.

خامسها: المتواترات: وهي مايحصل بالأخبار المتواترة عن محسوس كوجود واشتطن والقاهرة ويرى الكعبي أن المتواترات تفيد العلم النظري، وقال بعضهم إن التجريبيات لاتفيد العلم إلا فيما شوهد.

وأن الحس أيضاً يغلط كرؤية الشمس بقدر رغيف الخبز. وأما الأصفهاني في شرح مختصر ابن الحاجب فقد ذكر أن هذه أشهر ما يفيد العلم الضروري وليس كلها وقال: إن القضايا الحدسية والقضايا التي قياساتها معها من الضروريات. أنظر بيان مختصر ابن الحاجب للأصفهاني ٩٦/١ وانظر المواقف الإيجى ص ٣٨.

يعلم ذلك من ليس بكامل العقل على ما نبينه من بعد في الإخبار عن ماهية العقل.

والإدراك جنس يوجد بجزء واحد من الحاسة. فالمدرك من الحي ماقام به الإدراك من جملته، والإدراك صفته، واللمس والذوق والشم مماسات يوجد الإدراك ببعض الحواس عندها، وهو جنس يضالفها. والمدركات شيء غيرها(٢)، وقد تكون أجساماً وتكون أعراضاً، وإدراك كل شيء غير الإدراك لغيره وخلافه سواء كان غيره مثله أو ضده وخلافه، أو خلافه وليس بضده، ولذلك يدرك الشيء من لا يدرك مثله ولا ضده ولاخلافه، وهو في هذا الباب جار مجرى العلوم التي يجب اختلافها متى تغايرت معلوماتها، والمختلف من جميع العلوم والإدراكات غير متضاد، وليس من الإدراكات عند أهل الحق ما يحتاج إلى بنية (٢) مخصوصة وبله. وإنما لا يوجد النوم بكل حاسة من هذه الحواس إلا إدراك جنس أو أجناس مخصوصة، لإجراء الله العادة بذلك. ولو خلق إدراك جميع المدركات في حاسبة واحدة في وقت واحد لكان ذلك صحيحاً جائزاً / ولو بعث نبياً يخرق هذه العادات لكان ذلك علماً من أعلامه. والحواس على التحقيق أربعة، وهي : حاسة الرؤية وحاسة السمع وحاسة الشم وحاسة النوق. وجميع جوارح الإنسان الحية حاسة اللمس، لأنه يدرك بها الحرارة والبرودة والصلابة والرخاوة واللين والخشونة، وليس لإدراك ذلك حاسة مخصوصة، وإنما خصت اليد بالوصف بأنها حاسة

م ۹

⁽Y) بين إمام الحرمين في الإرشاد ص ١٥٧ – ١٧١ الفارق بين المحسوسات والمدركات. فالحواس اتصالات وليست هي نفس الإدراكات بدليل أن الإنسان يقول شممت الشيء فلم أدرك ريحه وذقت فلم أجد طعمه. وقال قد يعبر بالشم واللمس والنوق عن الإدراكات تجوزاً. والجمهور من أمل السنة أن الإدراك في قوله تعالى ﴿ لا تحدكه الإبحال ﴾ له معنى يزيد عن مجرد النظر والرؤية فهو بمعنى الرؤية المقيدة بالإحاطة. ولذا ذكر إمام الحرمين في الإرشاد هذا البحث مقدمة لمسألة رؤية الله يوم القيامة التي ينفيها المعتزلة.

⁽٣) هذه الكلمة تعذرت قراحتها لكونها غير منقوطة ولم تقهم من السياق، ولكن وضبحت من الإرشاد لإمام الحرمين من ١٥٨ وما بعدها حيث كررها في هذا المبحث عدة مرات في من ١٥٨ وما بعدها.

اللمس، لأن اللمس إنما يقع بها غالباً دون غيرها من الجوارح وإن كانت موضعاً للإدراك، وجميع المدركات لنا إنما هي الأجسام والألوان والأكوان على اختلافها، والرائح والطعوم على اختلافها، والحرارة والبرودة والصلابة والرخاوة واللين والخشونة والإعتماد. هذه جملة أجناس المدركات. وقد شرحنا هذه الجمل في الكلام في أصول الديانات بما فيه كفاية لمتأمله إن شاء الله.

وإنما وجب القضاء على أن العلم بجميع المدركات ضروري للزومه - مع اختلافه (٤) - النفس على وجه لايمكن دفعه عنها، على حد ما بيناه من قبل.

فصل

وأما الطريق السادس من طرق الضرورات فهو العلم المبتدأ في النفس من غير درك حاسة من هذه الحواس، وذلك نحو علم العالم بنفسه وما يجده فيها من الصحة والسقم واللذة والألم والميل والنفور والإرادة والأغراض والقوة والضعف، وغير ذلك مما يعلمه الحي إذا وُجد به.

ونحو العلم باستحالة اجتماع الضدين (٥) ، وكون الجسم في مكانين معاً، وأن المعلوم لاينفك من عدم أو وجود. ونعنى بذلك أنه لا ينفك من أن

⁽³⁾ بالرغم من أن إمام الحرمين في البرهان قرر أن الطوم التصورية والتصديقية كلها ضرورية فقد بين أن العلم الحاصل بها ليس كله في درجة واحدة من القوة، بل جعله عشر درجات جعل أعلاها علم الإنسان بنفسه وما يجده من ألم واذة ثم ما يجده بعقلة كعلمه باستحالة المستحيلات، ثم العلم بالحواس ويعضهم يرى أن المحسوسات في درجة واحدة، ويعضهم قدم السمع والبصر ومنهم من قدّم البصر على السمع، وابن قتيبة قدم السمع على البصر لتقييم الله له في القرآن وقدّم الأشعري ما يدرك بالحواس على ما يدرك بالعقل، وأخرون عكسوا . ثم بعدها العلم بالأخبار المتواترة، ثم العلم بالحرف والصناعات، ثم العلم الحدث بالقرآن كفجل الخجل، ثم ذكر باقي المراتب وهي عند الجمهور من العلم النظري، انظر البرهان ١٣١/١٠.

⁽٥) من هنا بدأ يمثل للعلم الضروري الحاصل بالعقل .

يكون شيئاً موجوداً أو ما ليس بشيء. وأن الموجود لاينفك من أن يكون وجوده عن أول أو لا عن أول، وأن كل موجودين فلابد من أن يكونا مثلين أو مختلفين، وأن الإثنين أكثر من الواحد، وأن الأجسام متى كانت موجودة فلابد من أن تكون مجتمعة أو متفرقة. وأن الخبرين المتضاد مخبرهما لابد أن يكون أحدهما صدقاً والآخر كذباً، والعلم بأن تصرف من نراه من العباد مقدود ومراد له على صفة تصرفنا / المقدور لنا.

1٠00

ونحو حصول العلم بما جرت العادة (٢) بحصوله لامحالة، من نحو العلم بحصول الشبع والري والإسكان عند تناول الطعام والشراب، وحصول الإحتراق عند مجاورة النار، والألم عند الضرب، وأن مايرى ويوجد من الدور والقصور، وضروب الأشكال والصور من المصنوعات لايحصل مخترعاً في وقتنا والعادة بحالها إلا عند مماسة العباد له وحركاتهم واعتماداتهم، ونحو العلوم الحاصلة لهم بامتناع ما جرت العادة بامتناعه من إحياء الأموات وقلب الجماد حيواناً ودجلة ذهباً وشيب الغراب وابيضاض القار، وأمثال ذلك من علوم العادات، ونحو العلم بشجاعة الشجاع وجبن الجبان وير البار وعقوق العاق والتحية والاستهزاء وإلطاط (٧) الملط وإلحاح الملح وخبل الخجل ووجل الوجل، وقصد القاصد إلى من يقصده ويخاطبه، وما يريده أحياناً بكلامه، وإرادة المعرض في كلامه، والرامز المشين بجوارحه.

والعلم بما تواترت عنه الأخبار (٨) من دعوة الرسل وشرائعهم

⁽٦) من هنا بدأ يمثل للعلم الضروري الحاصل بالعادة.

⁽٧) المراد بإلطاط الملط: أصل الكلمة لطط ومصدرها لططاً وإلطاطاً. وألط معناها اشتد في الخصومة والرجل الألط: البين اللطط: وتأتى بمعنى ألط الخبر إذا كتمه وألط الباب أغلقه، وألط الفريم: منعه حقه، ولطط وألط الحق إذا جحده، ولها معان أخرى: أنظر المدحاح للجوهرى ٣٦/٢٥/١ وترتيب القاموس المحيط للزواوي ٤/٥٤/١.

وفي شرح اللمع ضبطها إلظاظ الملظ، وهو خطأ، لأن الإلظاظ معناه الإلحاح كما في مختار المنحاح ص ٩٩٩ . وهو قد ذكره بعدها فيكون تكراراً.

⁽٨) بدأ بالتمثيل للعلم الضروري الحاصل بالأخبار المتواترة.

وتحذيرهم لقومهم، وغير ذلك من الممالك والدول والوقائع والسير، والعلم الماصين وخراسان وغيرهما ما قُرب وبَعُدُ من الأقاليم والأمصار.

فصل

وجميع هذه العلوم المبتدأة في النفس بالمعلومات من غير إدراك لها على ضربين :

فضرب منها يحصل مبتدأ في النفس، لا عند سبب يشاهد أو يسمع، نحو علم العالم بوجود نفسه، وما يجده فيها من تعاقب الصغات التي ذكرها من الصحة والسقم والغم والفرح والقوة والضعف، إلى غير ذلك. ونحو العلم بموجب العادات من وجوب مايجب فيها وامتناع ما يمتنع، ونحو العلم بأن الحي لا يكون ميتاً والموجود لايكون معدوماً، وأن العشرة أكثر من الخمسة، إلى أمثال ذلك مما يطول تتبعه.

فصل

والضرب الآخر لايبتدى، في النفس بجري العادة إلا عند سبب يشاهد أو يسمع نحو، العلم بالبر والعقوق، والخجل والوجل، والشجاعة والجبن، وما يقصد القاصد بخطابه/ والعلم بمخبر الأخبار المتواترة لأن الله تعالى قد ص١١ أجرى العادة بأن لايفعل العلم بشيء من ذلك دون سماع الخبر، ومشاهدة الأحوال والأمارات من الرموز والإشارات، والكر والفر، والصنفرة والحمرة، واضطراب الشكل والجوارح واللفظ، وغير ذلك مما يعلمه العالم من حال غيره عند مشاهدة أحوال ظاهرة عليه، وهذه الأحوال والأسباب لاحد لها ولا صنفة مخصوصة تُحصر وتنعت بلفظ أو خط، وإنما يحدث العلم بمشاهدتها عند المشاهدة، وقد تختلف وتزيد وتنقص، وإنما يختص بالعلم بمخبر هذه الأخبار والأحوال التي ذكرناها العاقل السليم من الآفات دون البهائم والأطفال والمنتقصين. وقد يُعلم كثيراً من مقاصد المشير والمخاطب من له

ضرب من التمييز من الأطفال والمنتقصين.

فصل

وجميع هذه الأسباب التي تحصل العلوم عند مشاهدتها وسماعها على ضربين :

فضرب عنها ، من مقدورات الله سبحانه غير كسب للعباد ولا من مقدوراتهم، نحو صفرة الوجل وحمرة الخجل، وتغير الألوان واضطراب الأشكال، وذلك غير مقدور للعباد وما جرى مجراه.

والضرب الدر، من خلق الله تعالى وكسب العباد، نصو الأخبار المتواترة، والكر والفر والإقتضاء والدفع، وما جرى مجرى ذلك من مقدورات الخلق، وجميع هذه الأصوال التي يضطر عند العلم بها إلى العلم بأصوال أصحابها ليست أدلة على العلم بما يضطر إليه ولا موجبة له ولا مولدة له، وإنما يخترع العلم عندها اختراعاً (١).

وليس من على الضرورة المبتدأة في النفس العلم بحسن حسن وقبح قبيح، ووجوب فعل أو إباحته أو حظره، بل ذلك معلوم بقضية السمع دون العقل، على ما نبينه من بعد (١٠)، ولا العلم بالصنائع الحاصل عند التعلم والممارسة، بل ذلك حاصل باكتساب، وعلى قدر القرائح والأذهان والحرص والإعراض، ولذلك يتفاضل في العلم بذلك العقلاء، ويضعف العلم ويقوى

⁽٩) يرى المسنف أن الأحوال لاتوجب العلم وليست تفيده بالضرورة ولاتولده، بل هي من فعل الله عز وجل، ولايصنع أن يكون الإنسان فاعلاً في غير محل قدرته. وليس الدليل مكتسباً لهذا الفعل حتى يضاف إليه. وأهل السنة على أنه فعل الله عز وجل وخلقه. والمعتزلة في هذا على مذاهب شتى بعضيهم ينكر على بعض. وما ذهب إليه عبد الجبار بن أحمد وعليه جمهورهم بينه بقوله: والذي عندنا أن كل ما كان سببه من جهةالعبد حتى يحصل فعل أخر عنده فهو فعل العبد » وينظر في ذلك المحيط بالتكليف ص ١٨٠ والفصل لابن حزم ٥/٥ وأصول الدين للبغدادي ص ١٣٩ وشرح الأصول الخيسة لعبد الجبار ص ٣٨٩.

⁽١٠) عند أهل السنة الأحكام الشرعية تثبت بآدلة شرعية، وهي الكتاب والسنة والإجماع وغيرها. ولاتثبت بالعقل، كما ذهب لذلك المعتزلة بناء على معتقدهم بالحسن والقبح العقليين.

وتختلف أحوال حصوله بحسب ما ذكرناه من أسباب اكتسابه (١١).

⁽١١) تفاوت درجات العلم قوة وضعفاً مسألة هامة، والقول بالتفاوت هو أصبح الروايتين عن أحمد رحمه الله، وبه قال أكثر الحنابلة فالعلم الحاصل بأن الواحد نصف الإثنين أقوى من العلم الحاصل بن الواحد نصف الإثنين أقوى من العلم الحاصل بالخبر المتواتر، والحنابلة يلحقونه بالإيمان الحاصل في القلب، فإنه يقبل الزيادة والنقص، وأما إمام الحرمين في البرهان ١٣٦/١ فقد قال: من أحاط بحقيقة العلم واعتقد أن العلوم كلها ضرورية لم يتخيل فيها تقديماً ولا تأخيراً، ويرى أن التفاوت في الطرق من جهة تعرضها للزلل وقال بعدم التفاوت فخر الدين الرازي في تفسيره، وأما المديرفي وأكثر الشافعية على التفاوت كما في البحر المعيط ١/٥٥ وينظر شرح الكوكب المنير ١/٨٠.

۱۲سم

بساب

الإخبار عن ماهية العقل (١) وكماله وحقيقته

اختلف الناس فيه فقال قائلون ، « هو قوة يُفصل بها بين حقائق المعلومات ».

وقال آخرون ، مادة وطبيعة.

وقال قوم ، جرهر بسيط.

وقال الجمهور من المتكلمين ، هو العلوم الضرورية.

والذي نختار أنه « بعض العلوم الضرورية » (٢) التي سنذكرها.

والذي يدل على أنه لايجوز أن يكون جوهراً من الجواهر، لأن (٢)

⁽١) ذهب الفرالى في المستصدفي : ص ٣٧ أن الطمع في حد العقل بحد واحد هوس لأنه يطلق بالإشتراك على عدة معاني، والذي يليق بالأصولي أن يحد العقل الذي هُو مناط التكليف، وأرى أن حد الباقلاني مناسب، وكذلك الحد الأول الذي ذكره الباقلاني وهو : « قوة يفصل بها بين حقائق المعلومات » وأما من حده بأنه جوهر أو مادة، وهو قول بعض الفلاسفة. فقد أبطلها الباقلاني وغيره، وينظر في ذلك المسودة ص ٥٥٨ وشرح اللمع ١٩٥١ والمواقف ص ١٤٢ وبعضهم قسم العقل إلى غريزي، وهو الذي عليه مدار التكليف، ومكتسب، وهو الذي يؤدي إلى قوة النظر، وبعضهم لايرى أن المكتسب عقلاً لأنه نتيجة الغريزي،

⁽٢) تابع المستف على هذا التعريف جماعة منهم أبو يعلى في العدة : ٨٧/١ وأبو الخطاب في التمهيد : ٨٥/١ وأسبه في شرح الكوكب المنير : ٨٢/١ للحنابلة وابن الصباغ وسليم الرازي من الشافعة.

وذهب جماعة إلى أنه « غريزة يحصل بها درك العلوم » منهم الإمام أحمد والحارث المحاسبي، ومال إليه إمام الحرمين في البرهان: ١١٢/١ . وبه قال الطوفي في شرح مختصر الروضة: ١٧٢/١ ونسبه في المواقف لفخر الدين الرازي.

وذهب أبو الحسن التميمي من الحنابلة إلى أنه نور كالعلم ليس بصدورة ولاجسم ولاجوهر. وقد عرفه الشافعي بأنه « آلة التمييز والإدراك » على ما في شرح الكوكب المنير : ٧٩/١ وأما إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة (٢) فقد طور حد الباقلاني فقال هو : « علوم ضرورية باستحالة مستحيلات وجواز جائزات » وقال في الإرشاد ص ٣٧ بمنه.

⁽٣) في المخطوطة (أن).

الدليل قد دلً على أنها كلها من جنس واحد، فلو كان العقل جوهراً لكان من جنس العاقل، ولايستغني العاقل بوجود نفسه ولكان في كونه عاقلاً ما يُغنيه عن وجود مثله وما هو من جنسه، وقد ثبت أنه ليس بعاقل بنفسه. فمحال كونه عاقلاً بجوهر من جنسه.

ويدل على فساد ذلك أنه لو كان جوهراً لصح قيامه بداية ووجوده لا بعاقل، ولصح أن يحيا ويعقل ويفعل ويكلف، لأن ذلك أجمع مما يصح ويجوز على الجواهر، وفي فساد ذلك أجمع دليل على أنه ليس بجوهر، فيجب لذلك أن يكون عرضاً، ومحال أن يكون عرضاً غير سائر العلوم، لأنه لو كان ذلك كذلك لصح وجود سائر العلوم مع عدمه حتى يكون العالم بدقائق الأمور غير عاقل، أو وجوده مع عدم سائر العلوم حتى يكون الكامل العقل غير عالم بنفسه ولا بالمدركات ولا بشيء من الضرورات، إذ لا دليل يوجب تضمن أحدهما للآخر، وذلك نهاية الإحالة.

ولأنه لو كان غير سائر العلوم لكان لايخلو أن يكون مثلها أو ضدها وخلافها، أو خلافها وليس بضد لها، فمحال كونه مثلاً لها، لأنها مختلفة، والشيء لا يشبه أشياء مختلفة. ولأنه لو كان مثلها لاستغنى بها عن وجوده، والشيء لا يشبه أشياء مختلفة. ولأنه لو كان مثلها لاستغنى بها عن وجوده، ولوجب أن يكون عقلاً، ويستحيل أن يكون ضدها وخلافها، لأن ذلك يوجب استحالة اجتماعها. وذلك باطل باتفاق، ومجال كونه خلافا، وليس بضد لها، لأنه لو كان ذلك كذلك لجاز وجود كل واحد منهما مع ضد صاحبه ووجود أحدهما مع ضد الأخر حتى يكون العقل موجوداً مع الجهل بالضرورات والمشاهدات، أو يوجد العلم بالضرورات، وبكل ضرب من العلوم والدقائق مع/ ضد العقل من الخبال والإختلال، وذلك معلوم فساده بأول في العقل، ص١٧ فثبت أنه لايجوز أن يكون جنساً مخالفاً لسائر العلوم، ووجب أن يكون هو العلوم كلها أو بعضها، ومحال أن يكون هو كل العلوم ضروريها وكسبيها، العلوم كلها أو بعضها، ومحال أن يكون هو كل العلوم النظرية، ولايجوز أن

يكون هو كل العلوم الضرورية، لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون من فقد العلم بالمدركات لعدم إدراكه لها غير عاقل ولا مكلف.

ويستحيل أيضاً أن يكون هو علم العالم بوجود نفسه وما يجده فيها من الألم واللذة والصحة وأمثال ذلك لأن هذا يوجب كون الأطفال والبهائم والمجانين عقلاء لعلمهم بوجود أنفسهم وما يوجد فيها من هذه الأمور، وذلك باطل، فيجب أن يكون هو بعض العلوم الضرورية التى يختص بها العقلاء، نحو: العلم بأن الضدين لايجتمعان، وأن المعلوم لايضرج عن أن يكون موجوداً أو غير موجود، وأن الموجود لاينفك عن أن يكون عن أول أولا عن أول، وأن الإثنين أكثر من الواحد، والعم بموجب العادات التى تختص بها العقلاء دون غيرهم من الأحياء، والعلم بموجب الأخبار المتواترة، وماجرى مجرى ذلك مما يختص العقلاء بالعلم به دون غيرهم. فمن حصل له هذه العلوم كان عاقلاً مكلفاً (٤).

فصل

ولايصبح على التحقيق أن يكون عقل أكمل من عقل وأوفر وأرجح من عقل، لما بينًاه من ماهية العقل (٥). وإنما يقال إن أحد العاقلين أكمل عقلاً

 ⁽٤) ختم المسنف - رحمه الله - بحث حقيقة العقل ببيان العقل الذي حده، وهو العقل الذي يناط به التكليف.

⁽ه) ذهب جمهور الحنابلة إلى أنه يكون عقل أكمل من عقل، ويعرف ذلك بكمال أفعال الشخص ونقصها وهو مشاهد. وكذلك أجمع العقلاء على صحة قول القائل: فلان أعقل من فلان أو أكمل عقلاً، واستدلوا بحديث أبى سعيد الخدرى المتفق عليه والذي فيه : « ها رأيت هن ناقصات عقل وحين أذهب للب الرجل الدارم هن إحداكن ».

أما القول بعدم التفاوت فقد نقله ابن النجار ٨٦/١ عن الأشاعره والمعتزلة وابن عقيل من الحنابلة وحجتهم أن العقل حجة عامة يرجع إليها الناس عند اختلافهم . ولو تفاوتت العقول لم تكن كذلك. وذهب الماوردي على ما في شرح الكوكب وكذلك الطوفي للجمع بين القولين. فقالا العقل الغريزي الطبيعي الذي هو بعض العلوم الضرورية لا يتفاوت، وهو الذي عليه مدار التكليف.

أما التجريبي المستفاد من التجارب حيث يكتسبه الإنسان بالتجارب، فهوالذي يتفاوت، وبالتالي جعلاالخلاف ليس متوارداً على محل واحدوالله أعلم وينظرانب الدنيا والدين للماوردي مس وما =

وأوفر وأرجح من الآخر على معنى أنه أكثر استعمالاً لعقله، وأشد تيقظاً وبحثاً واستنباطاً وتجربة، وهذه جملة من الأخبار عن ماهية العقل وحقيقته مقنعة إن شاء الله.

⁼ بعدها، والعدة ١/٤/ وما بعدها والتمهيد ١/٢ه وما بعدها وشرح مختصر الروضة للطوفي ١/٧٢/.

بساب القول في حد الحد

ان قال قائل ، ما دد الدد ^(۱) ۱

قيل له ، « هو القول الجامع المانع المفسر لاسم المحدود وصنفته على وجه يحصره على معناه، فلا يدخل فيه ماليس منه، ويمنع أن يخرج منه ما هو منه » (٢) فهذا هو الحد الفلسفي الكلمي الفقهي الذي يُصْرِب للفصل بين المحدود ويين ماليس منه.

واطلاق اسم الحد مشترك بين الحد المنطقي الكلمي الفقهي (٢)، وبين المد الهندسي الصناعي كحد الدار والبستان - وهي العلامات الموضوعة/ صنا للفصل بين الملكين، والحد الشرعي الموضوع للعقوبة والردع كحد القاتل والسارق والزاني، فأصله مأخوذ من المنع من تسمية البوَّاب حداداً لمنعه الداخل والخارج، ومن إحداد المعتدة الذي هو امتناعها عن الزينة وما يجب

(١) أشار المسنف في آخر الباب لمعنى الحد لغة وهو المنع ووجه تسمية أشياء بالحد على سبيل الإشتراك اللقظي وينظر في معناه اللغوي القاموس المحيط ٢٩٦/١ تاج العروس ٢٣١/٢ مختار المتماح ص ١٣٦ المنباح المثير ١/٥٧١.

(٢) ذكر إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة (١) أن الباقلاني انفرد عن جمهور الأشاعرة ببناء حد الحد على أنه قول الواصيف، وإذا عرفه بأنه « القول المفسر لإسم المحدود ... » وذكر معظم المعققين من الأشاعرة أن حد الشيء راجع إلى صفة المحدود وليس إلى قول الحاد. ثم تركه من غير حد ولم يحده أيضاً في البرهان والإرشاد، ولكن الذي وجدته أن معظم الأشاعرة بعد الباقلاني وافقوا الباقلاني.

ودُهب معظم القالاسقة إلى أن الحد هو: « الجواب المنحيح في سؤال ما هو ؟ إذا أحاط بالمسؤول عنه » . وتعريف الحد على من جعله صنفة المحنود هو « الوصنف المحيط بموصنوفه ».

ويعضهم جعل الحد والحقيقة شيء واحد، وإذا قال الغزالي : « حد الشيء ذاته ». ويعضهم يفرق بينهما حيث قد يحد الشيء بذكر حقيقته . وقد يحده بما يميزه عن غيره على وجه يجمع ويمنع ينظر في حد الحد. شرح اللمع ١/٥٤١ ، والعدة ٧٤/١، والتمهيد ٣٤/١ ، وشرح الكوكب

(٣) حقيقة العد عند الفلاسفة والمتكلمين والفقهاء واحدة من حيث يطلب به تمييز المحدود عن غيره، وإذا قال المسنف - رحمه الله -- هذا هو الحد الفلسفي الكلمي الفقهي، ويطلق بالإشتراك على معانى أخرى تختلف حقيقتها عن ما يريده بتعريفه وإن كانت كلها تشترك في معنى « المنع ».

على المعتدة اجتنابه.

فصل

وقد قال السابقون إلى الكلام فيه : إن الزيادة في الحد نقصان من المحدود، وإن النقصان منه زيادة فيه (٤).

فصل

فأما الزيادة فيه عندنا فعلى ضريين:

منها نقصان، ومنها غير نقصان.

فأما التي هي نقصان، فنحو قول الفقيه : « حد الواجب إنه صلاة في فعله ثواب وفي تركه ذم وعقاب » . وذلك يوجب خروج كل ماليس بصلاة عن كونه واجباً، فعادت بالنقصان (٥).

وأما التي ليست بنقصان، فهي اللازمة لكل من له الحد، نحو قول القائل: حد الواجب: إنه عرضٌ في فعله ثواب وفي تركه ذم وعقاب ». لأن كل واجب فإنه عرض من الأعراض (١٠).

وأما النقصان منه فإنه أبداً (٧) زيادة فيه، نحو قول القائل : « حد الواجب إنه ما كان في فعله ثواب » بحذف القول « وفي تركه عقاب » . لأن

⁽٤) نقل الزركشي في البحر المحيط ١٠٨/١ الإتفاق على أن النقصان من العد زيادة في المعدود . واكن وقع المغلاف في كون الزيادة في المعد نقص في المعدود أم لا ؟ والتقصيل الذي ذهب إليه المسنف جيد، تابعه عليه على ما في البحر المعيط تلميذه القاضي عبد الوهاب المالكي وينظر في هذا التمهيد ١٥/١ والعدة ٧٥/١ وشرح اللمع ١٤٦/١.

⁽ه) والمقصود بالزيادة في هذا الحد هي كلمة « صلاة » والمراد بالتقصان أن التعريف أصبح غير جأمع لجميع أفراد المعرف فخرج الواجبات الأخرى غير المملاة.

⁽٦) الزيادة في لفظ هذا الحد كلمة « عرض » ولكن زيادتها لم تعد على المحدود بالنقصان لأن كلمة عرض لازمة الواجب فلم تكن أخص منه حتى تعود بالنقصان . ولهذا وجودها وعدمها سواء.

⁽٧) هذه الكلمة لم تكن مقرومة في المضطوطة واكن نظراً لأن أبا يعلى في العدة اعتمد على التقريب، بل غالباً ينقل عبارته حرفياً أصلحتها منه.

ذلك يدخل النقل في الواجب، لأنه مما عليه ثواب، ولهذا بسط وأمثال، وفيما أومأنا إليه كفاية في هذا الباب.

بـــاب القول فى معنى الدليل وحقيقته

فإن قال قلال ، فها معنى الطيل وفائدة وصفه بذلك ٢

قبل له ، معناه « إنه كل أمر صبح أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يُعلم باضطرار » (١)، وسواء كان موجوداً أو معدوماً أو قديما أو حادثاً، أو مما قصد فاعله إنْ كان مفعولاً إلى الإستدلال به على ما هو دليل عليه، أو لم يقصد ذلك (٢)، لأننا قد نستدل بعدم ظهور الآيات على مدعي

وما ذَهب إليه الفقهاء هو المنواب كما بيُّن ذلك أبو يعلى وأبو الغطاب لما يلى :

١- لأن حقيقة الدليل في اللغة هو المرشد، ويكون الإرشاد بالقطع وبالتلن.

٢- العرب لا تفرق بين ما يوجب الطم وما يوجب الظن في إطلاق اسم الدليل.

٣- تعبينا الله جل شاته بالطم وبالنان، بل الأحكام الثابتة بالنان في الفروع أكثر وقد يعذر المتكامون فيما نعبو أليه، لأن معظم مسائل أصول الدين لانتبت إلا بأدلة قطعية، فكل حدم بما يناسب علمه، والله أعلم.

وينظر في حده: بيان مختصر ابن العاجب ٣٤/١ وشرح اللمع ١٥٥/١ وشرح الكوكب المنير ٥٢/١ والتمهيد لأبي الخطاب ٢١/١ والتقرير والتحبير ١/٠٥ وتلخيص التقريب لوحه ٣ والعدة ١٣١/١ والمحمول ١٠٦/١/١ والميزان ص ٦٩.

(Y) ذكر الباقلاتي أن الدليل يعتبر دليلاً سواء كان قديماً ليس محدثاً كالقرآن . أو محدثاً كاقوال رسول الله على . وسواء كان موجوداً كالآية والحديث والإجماع أو معدوماً كدلالة عدم وجود النص على براءة الذمة وعدم الوجوب . وسواء استدل به بالفعل أم لم يستدل به، قهو دليلً، لوجود قوة الدلالة قيه.

⁽۱) لم يبين المصنف – رحمه الله – الدليل لفة. وهو في اللغة ما يستدل به، والمرشد، والكاشف، والمهادي، وحده إمام الحرمين في تلفيص التقريب بنفس حد الباقلاني هنا. ومعظم الأصوليين يحدونه بأنه : « ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبرى » واخترت هذا الحد. لأن كلمة « ما يمكن » تقيد أن المعتبر التوصل بالقوة لأنه دليل ولو لم ينظر فيه. وخرج بصحيح النظر فاسدة وخرج بالمطلوب الخبري ما يفيد القطع والنلن. وهو ما يدهب إليه جمهور الفقهاء، وأما معظم المتكلمين فيستعملونه فيما يوجب القطع كالأدلة المقلية ونص الكتاب والخبر المتواتر والإجماع، وأما ما يوجب النلن قلا يسمى دليلاً عندهم، بل يسمونه أمارة وهو كخبر الواحد والقياس، ولذا يحدونه بأنه : « ما يمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بالمطلوب الخبرى » لتخرج الأمارة – وقال فخر الدين الرازي بقول المتكلمين.

الرسالة على العلم بكذبه، ونستدل بعدم أدلة العقل (٢) والسمع على إثبات الحكم الشرعي على براءة الذمة منه وبقائه على حكم العقل، وبعدم الأدلة على أن ليس لما عقلناه من الأجناس من الصفات أكثر مما علمناه لها، على أنه لاصفة لها أكثر من ذلك، في أمثال هذا مما يطول تتبعه (٤)، فثبت بذلك إنه ليس من حق المستدل به أن يكون موجوداً، وإذا لم يكن ذلك من حقه / لم ص٥١ يكن من حقه أن يكون حادثاً وأن يكون له محدثاً، وأن يكون قاصداً بإحداثه إلى الإستدلال به، لأن هذا أجمع مبني على وجوب وجوده. فإذا بطل هذا الأصل بطل توابعه، وفسد ما يقوله القدرية في هذا الباب من وجوب حدوث كلام الله تعالى، لكونه دليلاً على أحكام دينه (٥).

والدليل على أن ماوصفناه هو معنى وصفه بأنه دليل إطباق أهل اللغة على تسمية كل أمر صح أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى معرفة ما هو دليل عليه من غير قصر التسمية على بعض ذلك دون بعض، وهذا من علامات الأسماء الحقيقية نعني جريانها واطرادها في كلم ما وجد فيه معنى الإسم(١). وتسمية الرجل دليلاً إنما جررت عليه مجازاً

 ⁽٣) قول المسنف: « ونستدل بعدم أدلة العقل » يلزم منه إثبات الأحكام الشرعية بالعقل، وأنه يجوز
الإنتقال من براءةالذمة بدليل عقلي وهذا يتنافى مع أصول الأشاعرة، إنما هذا مذهب خصوصه
المعتزلة. ولذا يبدو لي أن سلامة العبارة بحذف كلمة «العقل ».

⁽٤) جميع الأمثلة التي تكرها المسنف هي من الإستدلال بالعدم. وقد ذكر إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة ٢ أنه متفق عليه، ونسب القول بعدم الإستدلال بالعدم لبعض الجهلة ولأجل ذلك كما يبدو - شدد المسنف بكثرة التمثيل على جوازه.

⁽ه) ذهبت المعتزلة إلى أن كلام الله مخلوق حادث متمسكين ببعض النصوص من القرآن والسنة وبعض الأدلة المقلية ولذا قالوا بأن أفعال العباد حادثة فيلزم أن تكون الأدلة عليها حادثة لكي يثبتوا أن كلام الله – سبحانه – حادث، وفي كلام المسنف إبطال لمذهبهم، لأنه يجوز أن يكون الدليل موجوداً والمستدل والقصد إلى الإستدلال غير موجودين.

⁽٦) ذكر جمع من علماء اللغة أن من علامات الحقيقة اطرادها في كل ما وجد فيه معنى الإسم كقول الشخص عالم إذا أراد بها نو علم كان صادقاً على كل ذي علم، سواء كان الخالق أو المخلوق، وأما المجاز فلا يضطرد فقوله (واسال القرية) مراداً به أهل القرية لايصبح استعماله في جمادات أخرى ويراد به أهلها، فلا يقال واسال البساط. وبهذا قال الفرالى في المستصفى =

واتساعاً (٧)، وعلى معنى أنه دال للركب بقوله ومشيه وإشارته، فسمي باسم فعله وما كان منه، وعلى سبيل قولهم رجل عدل إذا تكرر ذلك منه، والعدل في الحقيقة فعله، وهو عادل ليس بعدل، وقولهم دالٌ مشتق من دل يَدُل لامن فعل الدلالة، ولذلك قولهم عادل وجائر مأخوذ من جار وعدل لا من فعل العدل والجور.

فصل من القول فيه

اعلموا - وفقكم الله - أن الأدلة على ضربين:

فضرب منها عقلي والضرب الثاني وضعي (^).

فأما ما يدل بقضية العقل ووجه مو في العقل حاصل عليه، فنحو دلالة

⁼ من ٢٦٨. وقد تعقبه الطري في كتابه الطراز ٩٤/١. ونفى أن يكون هذا من الطرق التي يميز فيها بين الحقيقة والجاز.

⁽٧) يوجد خلاف بين أهل اللغة وغيرهم قيما يطلق عليه الدليل حقيقة. فهل يطلق على العلامة المنموية لمعرفة المدلول وعليه سمي الدخان دليلاً على النار، والعالم دليلاً على الخالق. أو يطلق على الدال فهو قعيل بمعنى فاعل نحو عليم بمعنى عالم، وبالتالي يسمى الله تعالى دليلاً، واستأنسوا بذلك لما نقل عن الإمام أحمد أنه علم رجلاً أن يدعو فيقول: « يادليل العيارى دلني على طريق المسادقين » . وأنكر الشيخ أبو اسحاق الشيرازي إطلاق لفظة الدليل على الله لأنه ليس من قول الرسول كل ولا المسحابة، فلا حجة فيه. ثم استدل غيره لذلك بأن أسماء الله سبحانه لاتثبت إلا توقيفاً.

⁽٨) الأكثر قسموا الدليل إلى ثلاثة أقسام: عظي وسمعي ووضعي.

وأرابوا بالعقلي ما أراده المسنف - رحمه الله - من كونه « مادل على المطلوب بنفسه من غير احتياج إلى وضع ».

وأطلقوا السمعي على الأدلة الشرعية القطعية كالكتاب والسنة المتواترة والإجماع عند من لايرى التلغي دليلاً واكته أمارة وعلى الأدلة الأخرى كغبر الواحد والقياس عند من يرى أن ما =

حدوث الفعل على فاعله وكونه قادراً عليه، ودلالة كونه محكماً على كونه قاصداً عالماً وأمثال ذلك، وذلك واجب لازم لاينقلب ولايتغير، ولايحتاج في كونه دليلاً إلى مواطأة وتوقيف (١).

فأما مايدل بطريق المواضعة على دلالته، فنحو دلالات الألفاظ (١٠) والرموز والإشارات والكتابة والعقود وأمثال ذلك مما يدل بعد مواضعة أهله على دلالة، واولا مواضعتهم لما دلّ، ولا يتم التواضع على دلالة شيء دون أن يكون مما يدرك، ويكون إلى العلم به طريق مراد، نحو الألفاظ والإشارات وغيرها من الأكوان وأفعال الجوارح/ فأما الضمائر وأفعال القلوب التي لا طريق إلى العلم بحصولها، فلا تتم المواطأة على دلالتها (١١).

مرياا

فصل آخر من القول فيه

ويجب لامعالة اطراد الدليل وجريانه كيف تصرفت حاله في قضيته عقلاً أو تواطؤاً، لأنه إن لم يجر فسد وانتقض، وأو صح وجوده أو وجود مثله غير دال مع ثبوت العقل أو التواضع عليه لفسدت قضية نصبه، وانتقض

⁼ يفيد الظن يسمى دليلا.

وأطلقوا الوضعي على ما لا يدل بنفسه بل بالمواطأة، كدلالة الألفاظ على معانيها والرموز وإلاشارات والكتابة.

ولمل المستق – رحمه الله – يرى إدخال الدليل السمعي تحت الوضعي باعتبار أنه ألفاظ تدل على معانيها بالوضع . ومسلك من جعل القسمة ثلاثية أولى ، والله أعلم.

⁽٩) مراد المسنف - رحمه الله - أن الدليل العقلي لايتصور أنه يتغير قلا يكون دليلاً. وإذا يستحيل أن يتقرر في العقول أن هناك حادثاً غير دال على محدث. كما أنه لايحتاج حتى يكون دليلاً إلى احسلاح بين البشر أو أصحاب فن من الفنون. كما أنه لا يحتاج إلى توقيف بنقل عن صاحب الشرع وخالق الكون جل شأنه.

 ⁽١٠) التمثيل بدلالات الألفاظ أنها من المواضعة جائز على قول، والخلاف في المسألة مشهور هل مبدأ اللفات توقيفي أو استطلاحي بالمواضعة، ولعل المسنف – رحمه الله – يقصد ما استجد من الفاظ فهو من المواضعة بلا شك.

⁽١١) وما في الضمائر والقلوب يطمه الله سبحانه. ولكن قد يدل على ما فيها أمارات وعلامات ظنية. وقد يخبر الله جل شانه من رسله عن بعض ما فيها.

طريق المواضعة على دلالته (١٢) والمقيد من ذلك يجري بشرطه وتقييده، والمطلق منه يجري ويطرد بإطلاقه. ولهذا الفصل شرح نذكره في باب منع القياس في الأسماء إن شاء الله.

فصل آذر من القول فيه

ومن حق الدليل المتعلق بمدلوله، والعلم المتعلق بمعلومه، والخبر الصدق المتعلق بمخبره أن يكون جميعه تابعاً لحصول المدلول والمخبر عنه والمعلوم، ولا يجعل شيء من ذلك علة وسبباً لحصول المدلول على ما هو عليه (١٦)، لأنه لو لم يحصل على ما هو عليه لم يصبح كون الدليل دليلاً عليه، ولا صبح تعلق العلم بكونه كذلك صدقاً، فكيف يجعل علة العلم بكونه كذلك صدقاً، فكيف يجعل علة حصوله على ما هو به كون الدليل دليلاً عليه، وكون العلم والخبر متعلقين به.

⁽١٢) كلام إمام الحرمين في التلخيص لوحة (٢) عند موضع هذا الفصل فرق بين الدليل العقلي وما دل بالمواضعة، فجعل خاصية الإطراد وعدم التغيير خاصة بالعقلي دون ما كان بالمواضعة حيث قال : « ثم اعلم أن مادل عقلاً لم يسمع انقلابه عن كونه دليلاً، فلا يتقرر في المعقول حدوث غير دال على محدث، وأما الأدلة الوضعية فقد تتبدل المواضعة فيها فلا تدل ». وظاهر كلام الباقلاني هنا التعميم في مادل بالعقل وما دل بالمواضعة، والذي يبدو لي أن تقريق إمام الحرمين هو الصواب.

⁽١٣) لقد أبان إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحــة (٢) عن المقمــود من هــذا الفصل فقال
- رحمه الله - مقصدنا من هذا الفصل التحرز عن عبارات يطلقها المتجانف عن حقائق هذا
الفن، نحو قول القائل: الدليل يوجب كذا، والدلالة تقتضي مدلولها إلى غير ذلك فنتحاشى من
أمثالها. وإن أطلقتُها فاعلم أنه متجوز في إطلاقها ».

قالدليل إنن لايقتضي مدلوله ولا يوجبه إيجاب العلة لمعلولها، بل يكون تعلقه بالمدلول كتعلق العلم بالمعلوم، وقال إمام الحرمين في الإرشاد « ولا يولد النظر العلم ولايوجبه إيجاب العلة لمعلولها، وزعمت المعتزلة أنه يولده، ووافقونا أن تذكر النظر لا يولد العلم وإن كان يتضمنه « فيكون ما ورد في هذا القصل من باب إبطال مذهب المعتزلة في تولد العلم ، والمسالة لها ارتباط بخلق أفعال العباد الذي تقول به المعتزلة.

التول فى النصل بين الدليل والدال والدلول له والدلول عليه والستدل عليه والستدل له والإستدلال والعبارة عنه وذكر اعتمال بعض هذه الأسماء لمان مغتلفة

اعلموا - رحمكم الله - أن الدليل والدلالة والمُستدُل به أمرواحد ، وهو البيان والحجة والسلطان والبرهان، كل هذه الأسماء مترادفة على الدلالة نفسها (١٤).

فأما الدال فهو المبين لغيره بنصبه الدليل، وهو الله تعالى الناصب لأدلة العقل والسمع، وكل من نصب لغيره دليلاً على شيء فهو دال له بما نصبه. وقد يوصف المخبر عن الدلالة (١٥) والمنبه عليها بأنه دال مجازاً واتساعاً وتشبيها له بحال ناصب الدليل.

وأما المدلول بالدلالة فهو المنصوب له الدلالة سواء استدل بها أو لم يُستدل (١٦)، وقد يقع قولنا مدلول له على المجاز إلى ذكر الدلالة عند السؤال عنها مجازاً وتشبيهاً بحال من نصبت له الدلالة./

وأما المستدل: فإنه اسم مشترك بين الباحث الناظر المفكر الطالب

ص ۱۷

⁽١٤) ذهب أبو يعلى في العدة ١٣٢/١ إلى أن الدليل يسمى دلالة على طريق المجاز، ووافق الباقلاني في كون الدليل والحجة والبرهان بمعنى واحد، ولكن السمرقندي في الميزان يرى أن الدليل أعم من الحجة والبرهان فقال: « إسم الدليل أعم من سائر الأسماء فإنه يقع على جميع ما يعرف به

المعلوم سواء كان محسوساً أن معقولاً أن مشروعاً » وقال عن الحجة أنها سواء أخذت من حج بمعنى قصد، أن بمعنى غلب، أن من الحجى وهو العقل، فقد استعملها الفقهاء فيما يلزم الغير من حيث القطع أن المظاهر. انظر الميزان ص ٧٠ وما بعدها والعدة ١٣٣/١ وشرح الكوكب ١/١٥ وبيان مختصر ابن العاجب ١٣٣/١ واللمع ص ٣ والمعتمد ١٠٠/١.

⁽٥٠) قال الشيرازي في شرح اللمع ١/١٥ . ويستعمل لفظ « الدال » في الرسول ﷺ مجازاً لأن الله جعل إليه نصب الدليل.

⁽١٦) لأن المقصود بالمدلول أعم من كونه مدلولاً بالفعل، بل يسمى - أيضاً - بذلك إذا كأن بالقوة.

لعلم حقيقة الأمر المنظور فيه وبين السائل عن الدلالة على المذهب والمطالب بها.

والباحث الناظر لا يتعلق نظره بغيره، والمساطة والمطالبة مفاعلة لاتصبح إلاً من بين اثنين. وقد يغلط المستدل تارة وقد يصبيب، وكالاهما استدلال منه.

وأما المستدل - بفتح الدال - فهو المطالب بالدلالة والمسؤول عنها.

وأما المستدل له. فقد يحتمل أن يكون هو الحكم المطلوب علمه بالنظر في الدليل، ويحتمل أن يكون هو الرجل المطالِب بالدلالة السائل إذا أجيب إليها.

فأما المستدل عليه فلا يجوز أن يكون إلا الحكم المطلوب علمه بالنظر في الدليل، كتحريم شرب الخمر وعلة التفاضل في البُر، وأمثال ذلك.

فأما الإستدلال فقد يقع على النظر في الدليل والتأمل المطلوب به العلم بحقيقة المنظور فيه. وقد يقع أيضماً على المساطة عن الدليل والمطالبة به. فالأول لايتعلق بإثنين، والثاني مساطة ومفاعلة لاتصح إلا بين إثنين (١٧).

وأما العبارة عن الإستدلال فهي هذه الأصوات المسموعة (١٨)، وإنما تكون عبارة عن الإستدلال إذا وجدت من حي قاصد عالم بما يعبر عنه، وإذلك لاتكون عبارة عن ذلك إذا وجدت من نائم ومغلوب وطغل ملقن لاقصد له ولا رؤية. فيجب تنزيل هذه الأقسام على ما وصفناه، ويجب تنزيل المعلّل

⁽١٧) كل هذه المدود ذكرها إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحه (٢) بنفس هذا الترتيب وموافقاً لما يراه الباقلاني.

⁽١٨) هذا على مذهب الأشاعرة النين ينتمى إليهم المسنف، بل هو رئيسهم في زمانه، حيث يثبتون معنى قائداً في النفس، والأقفظ والعبارات والأصوات إنما هي تعل على مافي النفس وتعبر عنه. والمعواب أن كلام الله سبحانه قائم بذاته وهو بصوت وحرف، ينظر في ذلك المواقف ص ٢٩٢ لوامم الاتوار البهية ١٣٢/١ وشرح العقيدة الطحاوية ١٨٥٨ وما بعدها.

والمعينل والمعلول له والعلة والإعتبالال والمعينل به والمعين له والمعلل له والمعلل له والتعليل(١٩) على نحو ما رتبناه في الدليل والدال وما بعدهما من الأقسام.

⁽١٩) المطلّل والمعتل سنواء وهو المحتج بالعلة، وقبل المعتلّل: هو النامنب العلة، والمعلول له هو الذي تصنبت له الدلالة، والعلة هي الدليل، والإعتلال والتعليل بمعنى واحد وهو ذكر العلة والمعتلّل به هوالعلة، والمعتلّل له هو الحكم، وينظر في ذلك العدة لأبى يعلى ١٧٧/١.

بــــاب القول فى حقيقة النظر ومعناه

إن قال قائل ، ما حقيقة النظر ٢

قيل له ، إن مطلق اسم النظر يحتمل أن يراد به رؤية البصر والإنتظار والتوقع والرحمة والتعطف والإعتبار والتأمل.

قاما النظر المطلوب به معرفة الحق والباطل، والفصل بينهما، ومعرفة الصالح، وما لا تكليف على العبد في النظر فيه فهو « فكرة القلب ونظره وتأمله المطلوب به علم هذه الأمور أو غلبة الظن لبعضها » (١) وقد يصيب فيه الناظر ويخطىء، وكلاهما نظر منه . وقد /

مر۱۸

وقد لايصل إليه إذا قصر وغلط وخلط فيه، أو نظر في شبهة ليست بدليل.

⁽۱) نقل هذا الحد إمام الحرمين في التلخيص لوحة (۲) منسوبا للباقلاني مع تصرف في ألقاظه، ونقله الإيجي في المواقف ص ۲۱، والأمدي في الإحكام: ۱/۱۰. وبعضهم ذكره بدون نسبته الباقلاني كإمام الحرمين في الإرشاد ص ۲۰، والشوكاني في إرشاد القحول ص ۵، وابن العاجب في المنتهى ص ٤، وابن النجار في شرح الكوكب المنير ۱/۷۰. وقد أورد الإيجي عليه أربعة اعتراضات وأجاب عنها، وتوافق أبو اسحاق الشيرازي وأبو يعلي وأبو الخطاب في حده بلته: « ترتيب بلته: « الفكر في حال المنظور فيه »، وأما الرازي في أصول الدين ص ۲۱ فحده بلته: « ترتيب مقدمات علمية أو ظنية ليتوصل بها إلى تحصيل علم أو ظن »، وحده في المحصول بمثل ما حده أبو الحسين في المعتمد، وهو قريب من حده في كتابه « أصول الدين »، وعرفه شيخنا الشنقيطي أبو الحسين في المبال علم أو ظن »، وعرفه شيخنا الشنقيطي في أدب البحث والمناظرة ص ۱۰ بلته « الفكر المؤدي إلى علم أو ظن »، وانظر في حده المدة في أدب البحث والمناطرة عن ۱/۵۲۰ والتمهيد لأبي الغطاب ۱/۹۰.

التـول ني أن النظر الذي وصننـــاه لا يولــد العلم وإن كان صميماً ولا الجهل ولا الشك إذا كــان ناسدا

واعلموا – رحمكم الله – أننا قد بينًا في أصول الديانات واضح الأدلة على إبطال التولد في أفعال الله تعالى وأفعال خلقه وفساد ما تدين به القدرية في ذلك (٢)، وإذا ثبت هذا استحال أن يكون النظر مولّداً للعلم، ووجب أن يكون العلم الحاصل بعده مبتدأ بقدرة تخصه وتتناوله غير القدرة على النظر الذي تتضمنه.

ولا شبهة لهم في إيجاب كونه مُولداً للعلم، لأن (٢) وجوب حصول العلم لا محالة بعد إتمامه واستكماله، وأنه لو لم يولد العلم لجاز أن يوجد ولا يولده مع البقاء وسلامة الحال، ولصح أن يقع بعده الجهل والشك بدلاً من العلم.

وهذا باطل، لأنه قد يجب وجود الشيء مع الشيء أو بعده من جهة تضمنه له، لا لكونه مولداً له.

يدل على ذلك وجوب وجود الكون عند وجود الجوهر لتضمنه لوجوده لالكونه مولداً له، ووجوب وجود العلم بالمراد عند القصد إليه والإثبات له بعينه لا لكون القصد مولداً للعلم، ونحو وجوب وجود العلم بالمدرك عند إدراكه، وإن لم يكن الإدراك مولداً له، ولكنه طريق إليه في أمثال هذا مما يطول تتبعه.

ومما يدل على فساد هذه الشبهة أنه لو كان الأمر على ما قالوه لوجب

⁽٢) ما ذهب إليه المعتزلة من القول بالتولد في أفعال الله عز وجل، وأفعال العباد سبقت الإشارة إليه في الحواشي المتقدمة، ومحل استقصاء النظر فيه كتب العقائد. ينظر في ذلك: المواقف للإبحى ص ٢١٦ وشرح الأصول الخمسة لعبد الجبار بن أحمد ص ٢٨٨، والفصل لابن حزم: ٥٩٥، ومنهاج السنة لابن تيمية: ٢٢١/١٨.

⁽٣) سقط من المخطوطة « نون » لأن.

أن يكون تذكر النظر مولداً للعلم بما سبق النظر فيه من حيث اتفقنا على أنه لأبد من حصول العلم عند تذكر النظر دون الجهل وغيره من الأجناس، ولما لغد النفتا على فساد ذلك سقط ما استدلوا به (٤). وإنما لم يمكنهم أن يقولوا إن تذكر النظر مولد للعلم، لاتفاقنا على أن تذكره هو العلم به بعد الذهاب عنه، وقد يكون العلم به والذكر له ضرورة من فعل الله تعالى، فلو ولد العلم لكان المتولد عنه من فعله عز وجل، وذلك باطل عندهم. وهذا واضح في أن ما أوجبوا به توليد النظر للعلم باطل لا أصل له.

فصل/ مما

فإن قال قائل: أفتقواون إن النظر الفاسد يتضمن الجهل والشك، كما يتضمن الصحيح منه العلم ؟

قبل له ، لا، وإنما يفعل الجاهل والشاك الجهل والشك مبتدئاً به، لا عن شيء تضمنه هو طريق له. ولو كان الفاسد من النظر، أو النظر في الشبهة طريقاً للجهل لَم يقع بعده الشك والظن، ولو كان طريقاً للشك والظن لم يقع بعده الجهل، ولأنه قد ينظر العالم في الشبهة كما ينظر فيها الجاهل فلا يقع له الجهل، ولا يخرج عن العلم، وقد يقصد إلى إفساد النظر فيقع منه فاسداً كما يقع ممن لايقصد ذلك فلا يتولد له جهل ولاشك، ولا يخرج به عن كونه عالماً بحال المنظور فيه، فثبت أن صحيح النظر في الدلالة طريق عن كونه عالماً بحال المنظور فيه، فثبت أن صحيح النظر في الدلالة طريق وغلبة الظلم وليست فاسدة، والنظر في الشبهة طريق (٥) للجهل والشك والظن

⁽٤) غرق المعتزلة بين تذكر النظر والنظر الواقع ابتداءً. فقالوا إن العلم الحاصل من التذكر خبروري من فعل الله، والحاصل من النظر حاصل بالتواد فهو فعل المخلوق، وأهل السنة يلزمون المعتزلة بما قالوا في التذكر، ولا يستطيع المعتزلة الرجوع عن قولهم في تذكر النظر لأنه يؤدي إلى هدم أعظم أصولهم وهو قولهم بخلق العباد لأفعالهم.

(٥) في المخطوطة (طريقنا).

بـــاب القول فى الدلالة على صحة النظر

إن قال قائل ، ما الذَّى تعنون بصحة النظر ؟

قيل له ، نريد بذلك أنه متضمن للعلم بحال المنظور فيه وطريق إليه.

فإن قال ، وما الدليل على كونه طريقاً إليه ؟

قبل له ، يدل على ذلك حصول العلم لنا بحال المنظور فيه عند صحيح النظر فلو لم يكن طريقاً إليه لم يحصل بحصوله (١).

ويدل على صحته - أيضاً - أنه لايخلو أن يكون صحيحاً أو فاسداً، فإن كان صحيحاً فهو مايقول، وإن كان فاسداً لم يخل العلم بفساده من أن يكون ضرورة أو استدلالاً، فإن كان ضرورة وجب على كل مثبت له ودائن بصحته أن يكون مضطراً إلى بطلانه وفساده. وهذا بهت من راكبه، وإن كان فساده معلوماً بنظر، فقد صح أن من النظر ما هو طريق للعلم ببعض

⁽۱) ذكر الشيرازي في اللمع من ٣ وفي شرحها ١٥٣/١ أن قوماً قالوا : النظر لايفيد العلم وخطاهم فيما ذهبوا إليه، وأحال إثبات ذلك على باب القياس، والقائلون بهذا القول هم السوفسطائية النافون للحقائق والسمنية القائلون بتكافؤ الأدلة، وأما الحكماء فأتكروا إفادته للعلم في الإلهيات دون الهندسيات والقائلون يتضمن النظر العلم اختلفوا، فمنهم من قال هو ضروري كفضر الدين الرازي، وذهب قوم أنه نظري، وبه قال إمام الحرمين على ما في المواقف ص ٢٣.

أمّا كيفية حصول العلم فعند جماعة : إن جميع المكتآت مستندة إلى الله سبحانه وهو سبحانه قادر مختار. ولا علاقة بين الحوادث إلا بإجراء الله سبحانه العادة بخلق بعضها عقيب بعض فيخلق سبحانه العلم عقيب النظر.

وأما المعتزلة فإنهم يقولون : إن العلم يحدث عندهم بالتوليد، فيقولون إن النظر فعل للعبد واقع بمباشرته، يتولد منه فعل آخر هو العلم فلا يقولون إن الله هو الخالق لهذا العلم.

وذهب جماعة إلى أنه لايكون النظر علة للعلم، ولكن تتضمن المقدمات المنتجة الصحيحة بطريق اللزوم العلم، وهذا مسلك الباقلاني وإمام الحرمين والأمدى.

وذهب أخرون إلى أن النظر يستلزم العلم عقلاً بإيجاب ذاتي، وبه قال فخر الدين الرازي ينظر في كل ذلك المواقف ص ٢٧ والبحر المحيط ١/٤٠ وأصبول الدين الرازي ص ٢٧ والإرشاد لإمام الحرمين ص ٢٦.

الأمور، وهذا اعتراف بما يقول، وكل أمر لايمكن نفيه إلا بإثباته فإثباته واجب لا محالة.

فإن قالها ، فأنتم تعلمون صحة النظر ضرورة أم بدليل ؟، فإن كان بضرورة وجب أن يعلمه كل من نفى صحته، وذلك باطل. وإن كان بنظر، فبماذا علمتم صحة النظر الثاني (٢) ؟ /

يقال أهم ، إنما يعلم صحة النظر بوجهين :

أحدهما: حدوث العلم لنا بحال المنظور فيه عند صحيح النظر، وذلك أمر يُبين لسائلنا عند مساطتنا عن دليل عين كل مسائة لنريه كيف يجب حصول العلم بها. فكل نظر حصل عنده علمٌ عُلمٌ أنه صحيح وطريق إليه، وكل ما ليست هذه سبيله فليس بصحيح.

والوجه الآخر: أننا نعلم صحة النظر بضرب من النظر داخل في جملة النظر، وهو النظر الذي به علمنا فساد قول من قال لا أعلم شيئاً إلا بدرك الحواس أو بالضرورة المبتدأة في النفس أو بالتقليد، ولا وجه سوى ذلك إلا النظر، وهذا ليس بنقض لما أصلناه، ومتله نقض لمذهبهم إذا استدلوا على فساد النظر بضرب من النظر.

⁽Y) وجه اعتراضهم على قول المصنف وغيره بأن النظر الصحيح يوجب العلم. أن العلم بذلك إما أن يعلم ضرورة، وهو باطل، لأن المنكرين لم يشعروا به، ولو كان ضرورياً لعدت لهم. أو يكون بنظر. فيسالون عن طريق معرفة صحة النظر الثاني فلا يخلو - أيضاً - من أحد أمرين إما بالضرورة أو النظر، ويتسلسل الأمر. وجواب الشيرازي في شرح اللمع ١٩٢/١ يدل على أنه ضرودي. ولكن الباقالاني يرى أنه يمكن إثبات حدوث العلم بالنظر في أدلة كل مسألة على حدة أو بطريق النظر التي أظهرت فساد قول من قصر العلوم على الحواس.

فصل في وجوب النظر (٢)

فإن قال قائل ، فما الدليل على وجوب النظر مع كونه صحيحاً، إذ ليس كل حق وصحيح واجباً ؟

قبل له ، الذي يدل على وجوبه السمع دون قضية العقل، وقد ثبت إيجاب الله تعالى علينا معرفته وشكره ووصفه بصفاته وباعتقاد الحق واجتناب الباطل فيما اختلف فيه أهل الصلاة، وقد ثبت أن ذلك أجمع لا يعلم ضرورة لاختلاف العقلاء فيه، ونفي كثير منهم له، فوجب أن يكون طريق

(٣) هذه مسألة من مسائل علم الكلام يرتبط بها حكم النظر التوصل للأحكام الفرعية كما أشار لذلك الباقلاتي بالتمثيل بمعرفة الله. وقد نقل قوم الإجماع على وجوب النظر، لأنه قام الإجماع على وجوب معرفة الله سبحانه. وهي لاتحصل إلا بالنظر، وما لايتم الواجب إلا به فهو واجب فيكون وجوب النظر مجمعاً عليه. وقال سلطان العلماء – عن الدين بن عبد السلام: النظر لايكون واجباً على المكلفين إلا أن يكونوا شاكين فيما يجب اعتقاده فيجب عليهم البحث عندئذ. والمسألة ترجع أيضاً إلى جواز التقليد في أصول الدين وعدمه. فمن لم يجوز التقليد يوجب النظر، ومن جوزه فلا يوجب النظر على العامة. بل يجب على العلماء. وبعض الذين لم يوجبوا النظر يعتمدون على أن معرفة الله ضرورية لا نظرية. ورد عليهم بأنها لو كانت ضرورية لكان التكليف بها محالاً وقد كلف الله سبحانه بها . قال تعالى : ﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله ﴾.

ثم اختلفوا بناء على القول بوجوب النظر في أول واجب شرعاً على أحد عشر قولاً ذكرها الزركشي في البحر المحط.

وقد أَنكر الفقهاء وأهل العديث على المتكلمين قولهم: إن أول واجب هو النظر، وقالوا: إن أول واجب هو النظر، وقالوا: إن أول واجب هو الإيمان بالله ورسوله، ثم النظر والإستدلال لقوله تعالى: ﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله ﴾ ولقوله تعالى ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلمين له الدين ﴾.

ويلزم على قولهم هذا أن الكافر لو عرض عليه الإسلام فقال أمهلوني لأنظر فإنه لايمهل ولاينظر فينه لايمهل ولاينظر فيقال له : أسلم وإلا السيف. نقل هذا أبن السمعاني في القواطع في أول الكلام على القياس على ما في البحر المحيط ١/٥٠، ويعضنهم يرى أن أول واجب المعرفة لأنها ضرورية لاتحتاج إلى نظر.

وذهب المتكلمون إلى أن أول واجب النظر المؤدى للعلم بمعرفة الله، وبه قال الأستاذ أبو اسحاق وذهب إمام الحرمين في الإرشاد ص٢٩ إلى أنَّ أول واجب القصد إلى النظر المدحيح وتابعه على ذلك الشيرازي في شرح اللمع ٩٢/١٠.

أما المعتزلة فذهبوا إلى أن أول واجب هو النظر واكنه عقلاً.

وذهب ابن حزم - رحمه الله - في الدرة ص ٢٩٠ إلى أن النظر والاستدلال في معرفة الله سبحانه فعل حسن وليس فرضاً. وسمى من فرضه أهل الخطأ. وحجته على مذهبه أنه ثبت أنه على الناس إلى الإيمان وبما جاء به، وقبل إيمان من أمن دون أن يكلفه نظراً أو استدلالاً. ومن قال بفرضه اتهم الرسول على بالتضييع. كما أن أهل الإسلام قاطبة يحملون أولادهم على الإسلام دولُ تكليف نظر أو استدلال.

العلم به الإستدلال. فإذا وجب العلم بهذه الجملة وهو لايقع، ويتم وجوده إلا عن نظر فقد لزمنا ووجب علينا فعل كل ما لا يتم لنا العلم بذلك إلا بفعله، لأن كل واجب لايتم وقوعه إلا بفعل غيره فهو وكل ما لا يتم إلا به واجب، على ما بيناه في أحكام الأوامر والتكليف (1)، فثبت وجوب النظر لوجوب مالا يتم إلاً به.

⁽٤) الكلام في الأوامر والنواهي والتكليف سياتي بعد الإنتهاء من هذه المقدمة المنطقية واللغوية بإنن الله.

بساب ذکر جملة ما يحتاج إليه النظر الذى هو طريق إلى العلم بالهنظور فيه

اعلموا أن النظر لايكون طريقاً للعلم حتى يكون صحيحاً، ولايكون كذلك حتى يكون واقعاً على وجهين يحتاج إليهما:

أحدهما يرجع إلى النظر نفسه، والآخر يرجع إلى صنفة فاعله.

والذي يرجع إليه: أن يكون نظراً في دليل ليس بشبهة / وأن يكون ص٢١ نظراً في حكم وأمر غير معلوم للناظر بضرورة أو دليل (١)، لأن ما حصل معلوماً من أحد الوجهين لم يصبح طلب العلم به وإن ساخ أن ينظر في طرق الأدلة عليه، وهل هي أدلة عليه أم لا ؟ وليس ذلك من طلب العلم بالمدلول عليه في شيء.

وأما ما يرجع إلى فاعل النظر فأمران:

أددهما ، أن يكون كامل العقل (٢) ، وقد بيُّنا ما هو العقل وكماله من

أحدهما: أنّ يكون في دليل ليس في شبهة، لأنه إذا أخطأ الدليل ووقع على الشبهة لم يدرك المقصود ولم يصل إلى مراده.

⁽١) ذكر المسنف - رحمه الله - أنه يشترط في النظر نفسه شرطان :

الثاني: أن يكون ما يطلبه بنظره غير معلوم له، لأنه إذا طلب ما هو معلوم له يكون تحصييلاً للحاصل، وهو من العبث الذي لايليق. واشترط بعضهم أن يكون المطلوب ليس مما يعلم بالضرورة، لأنه لامدخل للنظر فيه. ولذلك منع الأصوليون النظر في مسألة نقل الإجماع عليها، لأن الإجماع القطعي يفيد العلم الضروري، كما أن المسائل الثابتة بالدليل القطعي الدلالة والثبوت وما علم من الدين بالضرورة لامجال الإجتهاد فيها،

⁽٢) الشروط الراجعة للناظر كثيرة. لأن الناظر بالنسبة للأصوليين هو المفتي وإذا أحال الشيرازي في اللمع وشرحها البحث في شروط المناظر على شروط المفتي، وبالتالي لابد من استحضار مايناسب من تلك الشروط هنا. وقد يدرج فيما ذكره المصنف هنا الشروط التي ذكرها الأصوليون هناك. فاشترط المصنف العقل يتضمن إنتفاء الففلة والنوم وكل مايضاد العقل. بل عبر الشيرازي عنه بما =

قبل، وليس من كمال عقله علمه بوجوب واجب في العقل وحسن حُسن وقبح قبيه، وليس من كمال عقله علمه بوجوب واجب في العقل وحسن وقبح فيد مما يدعي القدرية والمجوس (٢) والبراهمة (٤) إنه معلوم وجوبه وحسنه وقبحه بضرورات العقل بما سنبينه وندل عليه من بعد.

والم الذي لعصوله عليه عليه الدليل وبالوجه الذي لعصوله عليه صار دليلاً ومتعلقاً بمدلوله غير ظان ولا متوهم لذلك، فمتى لم يعلم هذين الأمرين لم يصل بنظره إلى العلم.

 عو أعم، وهو كمال الآلة، وكمال الآلة يدخل فيه علم الناظر في المسائل الفقهية بالأدلة الشرعية الإجمالية المتفق عليها والمختلف فيها. كما يكون عالماً بمواضع الأدلة التفصيلية ليستحضرها متى أراد، ثم يعرف كيف يرتبها للنظر فيها بمعرفة مايقدم وما يؤخر منها، وكيف يتصرف عند التعارض، بل بعضهم اشترط أن يكون ثقة مأموناً حتى يقبل منه ما يتوصل إليه.

وهناك شرط لم يذكره المسنف وألمح إليه إمام الحرمين في تلخيص التقريب وذكره الشيرازي في اللمع وشرحها، وهو أن يستوفي الناظر نظره إلى منتهاه فلا يقتصر على طرف من الدليل. فإذا سئل عن القطع في السرقة. فلا يقتصر في نظره على قوله تعالى: ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ بل ينبغي أن ينظر في كل ما يتعلق بالمسألة مما يتعلق بالنصاب والشروط، والرأ الحدود بالشبهات، لأنه إذا اقتصر على طرف من الدليل أخطأ ولم يصل إلى المقصود ونحن ندعو في هذه الأزمان أن لايقتصر الناظر على النصوص الواردة في المسألة فحسب، بل ينبغي أن يعرف أقوال من سبقه في المسألة ليعرف عل وقع فيها إجماع فيكف عن النظر. وإلا عرف ما قيل فيها، ووجه القول فيها لا لنتعبد الله بأقوالهم، واكن لتستنير الطريق للناظر. وتتضع الرؤية. منذ في فيها المده عن ١٠٠ مثلاء والمده عند التقديد المنظرة في المناه عند التقديد التقديد التقديد المنظرة عند الله المناه المناه

ينظر في ذلك اللمع ص ٣، وشرح اللمع ١٥٣/١، والمواقف للإيجي ص ٢٨، تلخيص التقريب لوحة (٣)، الأحكام للأمدى ١١/١.

(٣) المجوس فرقة دينية، كانت في بلاد فارس تكاد تكون عي الطبقة الحاكمة قبل الإسلام، لهم شبهة كتاب، حيث ناموا فأصبحوا لايوجد في صدورهم منه شيء، لأحداث أحدثوها، أمر الرسول ﷺ بمعاملتهم معاملة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط، دون نكاح نسائهم أو أكل نبائحهم، يعتقدون أن للكون إلهين: النور، وهو فاعل الخير، والظلمة وهو فاعل الشر، ويعبدون النار ويقربون لها القرابين، لهم الآن بقية في بلاد فارس، أنظر المزيد عنهم: الملل والنحل للشهرستاني ٢٠٨/١ وما بعدها.

(٤) نسبة إلى براهم. وهم طائقة مركز وجودها الهند. ينقون النبوات، وعندهم أكبر الكبائر في الرسالات اتباع رجل مثلك في المنورة والنفس والعقل والأكل والشرب، وهم فرق كثيرة أشهرهم البددة وهم يعتقنون بوجود أشخاص لاينكمون ولاياكلون ولايشريون ولايهرمون ولايموتون وأول بديظهر هو « شاكمين » ويزعمون أن البد لابد أن يظهر في بلاد الهند لطيب أرضها.

ومن البراهمة أيضاً - القائلون بالتناسخ، ومنهم أصحاب الفكرة والوهم، وهؤلاء لهم اشتغال بالنجوم والكواكب، ويستدلون بمنازلها وحركاتها على أشياء، ويعظمون الفكر لأنه متوسط بين المحسوس والمعقول ، ينظر معتقداتهم الملل والنحل الشهرستاني ٢٥١/٢.

القول نبي الوجود التبي من قبلها يغطى، الناظر نبي نظره اعلموا أن الخطأ يدخل عليه من وجهين :

أحدهما ، أن ينظر في شبهة ليست بدليل فلا يصل إلى العلم.

و[آخر، أن ينظر نظراً فاسداً وفساد النظر يكون بوجوه:

منها: أن لايستوفيه و (لا) (٥) يستكمله، وإن كان نظراً في دليل.

ومنها: أن يعدل عن الترتيب الصحيح في نظره فيقدم ما من حقه أن يؤخره، ويؤخر منه ما من حقه أن يقدمه.

ومنها: أن يجهل بعض صنفات الدليل التي لا يتم كونه دليالاً على الحكم إلا بحصوله عليها وحصول علم المستدل بها.

ومنها: أن يضم إلى صفة الدليل وصفاً يفسده، نحو أن يقول إنما يدل خبر النبي على تحريم الخمر، لأنه خبر عن تحريم الخمر، لأن ذلك يوجب أن لا يدل خبره على (٢) تحريم الميتة والدم على تحريمها، لأنه ليس بخبر عن تحريم خمر، ولو لم يدل خبره عن تحريمها على أنهما حرامان لم يدل – أيضاً – خبره عن تحريم الخمر على كونه حراماً، ولبطلت دلالة جميع يدل – أيضاً – خبره عن تحريم الخمر على كونه حراماً، ولبطلت دلالة جميع أخباره عن سائر الأحكام، فهذه الزيادة وأمثالها في أدلة العقل/ والسمع مفسدة للإستدلال (٧). وجهل الناظر ببعض صفات الدليل التي يحتاج إلى علمها نقصان منه ومفسد للنظر فيه، وصورة ذلك أن يسمع المكف خبر النبي عن تحريم الخمر، ولايعلم مع ذلك أنه خبر رسول الله على أفلا

ص۲۲

⁽ه) (لا) أضغتها لتصحيح العبارة.

⁽١) في المخطوطة (عن).

⁽٧) هذا المثال الذي ذكره المسنف . لايتصبور أن يوجد مجتهد يقول بمثل هذا إلا إذا كان قصده التلاعب. ولذا معظم هذه الأسباب تخرج باشتراط توفر صفات وعلوم محدده في الناظر. فمن لم تتوفر فيه هذه الصفات والشروط لايحق له النظر لإصدار الأحكام الشرعية .. ثم بعد ذلك إذا لم يوفق للوصول للحق فهو مخطيء معنور.

يعلم لجهله بصنفة كونه دليلاً، وكذلك لو شاهد ما يظهر على يده من إحياء الميت وفلق البحر، ولم يعلم أنه من أفعال الله تعالى مقصوداً به إلى تصديقه لم يعلم كونه دلالة على نبوته في أمثال ذلك. هذه جملة ما يدخل به الخطأ والتخليط على الناظر.

فصــل نيما يجب كون الناظر عليه من المئات مـــتى يمـــل بنظــره إلى العلم (^)

اعلموا أن قدر ما يلزمه من الصفات أن يكون كامل العقل مفارقاً المنتقصين حتى يصبح منه النظر، وليس من كمال عقله علمه بوجوب واجب في العقل أو حُسن حَسن وقبح قبيح فيه، مما يدعي القدرية والمجوس والبراهمة أنه معلوم وجوبه وحسنه وقبحه بضرورات العقول (٩) ، لما سنبينه وندل عليه من بعد،

وأن يكون مع كمال عقله عالماً بحصول الدليل، وحصوله على الوجه والوصف الذي بحصوله عليه تعلق بعدلوله غير جاهل بذلك ولا متوهم له، هذا قدر ما يجب كونه عليه من الصفات.

⁽A) إمام الحرمين في التلفيص لهذا الكتاب حذف هذا الفصل والذي قبله. لأنهما معلومان من الفصل السابق لهما. ففي ذكرهما شيء من التكرار.

⁽٩) في هذا إشارة إلى مذهب المعتزلة في كون العقل يحسن ويقبح، يقول القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي في شرح الأصول الخمسة ص ٤٨٤ « وكل عاقل يطم بكمال عقله قبح كثير من الآلام كالظلم الصريح وغيره، وحسن كثير منها كذم المستحق الذم وما يجري مجراه » وقد نقل الفزالي في المستصفى ١٧/٥ معتقد المعتزلةفي الحسن والقبح، وأبطله، كما فعل ذلك كثير من الأصوليين.

بساب القول في أحوال الأمور المنظور فيما والمستدل على الأحكام بما

اطموا - وفقكم الله - أن جميع ما يستدل به على الأحكام على ضربين :

فضرب عنها ، أدلة يُوصل صحيح النظر فيها إلى العلم بحقيقة المنظور فيه، وما هذه حاله موصوف بأنه دليل على قول جميع مثبتي النظر وباتفاق المتكلمين والفقهاء، وقد دخل في ذلك جميع أدلة العقول المتوصل بها إلى العلم بحقائق الأشياء وأحكامها وسائر القضايا العقلية (١) . ودخل فيه جميع أدلة السمع الموجبة للقطع وللعلم (٢) من نصوص الكتاب والسنة (٢)/

ص ۲۲

⁽١) فسر إمام الحرمين في الإرشاد ص ٢٩ الدليل العقلي بأنه « مادل بصفة لازمة هو في نفسه عليها، ولايتقرر في المقل تقدير وجوده غير دال على مدلوله » وعرف السمعي بأنه « هو الذي يستند إلى خبر صدق أو إلى أحد يجب اتباعه ».

 ⁽٢) قسم القاضى هذا الأدلة القطعية إلى عقلية وسمعية. ولكن السمرةندي في الميزان ص ٤٤٩ قسمها إلى محسوسات ومعقولات وسمعيات.

⁽٣) اختلف المتكلمون في كون الأدلة السمعية تفيد العلم أم لا. فمن قال: لا، قال يعتمد العلم بها على مقدمات كثيرة. كالعلم باصل وضعها وهذه لم تثبت إلا بالأحاد وتعتمد أيضاً على مراد المتكلم من كلامه إذا كان مضمراً أو مشتركاً أو عاماً وهل أراد به معناه الحقيقي أو المجازي أو البقاء على الوضع أو النقل. ثم إذا علم الوضع والمراد ينبغي أن تسلم عن المعارض العقلي أو النقلي. وإذا يتعنر إفادتها العلم.

ويُّهب المحققونُ من المتكلمين إلى أنها تقيد العلم إذا وجدت قرائن تدل على انتفاء ما سبق من المحققونُ من المتكلمين الرازي في المحصول ١٩٧/١/١ وما بعدها انظر المواقف للايجي من ٤٠، ومعظم الأصوليين حصروا ما يفيد العلم في (الكتاب والأخبار المتواترة والإجماع).

وبقل إمام الحرمين في اللوحة الأولى من تلخيص التقريب عن المحققين أن كل مالايبتغى فيه العلم لايعد من أصول الفقه وفيه إشارة إلى أن أخبار الأحاد والقياس ليست من أصول الفقه . وهذا منهج من يقول إن قواعد أصول الفقه قطعية.

وأما ذكر المسنف «السنة ومفهوم القرآن والسنة واحتهما» من الأدلة القطعية « فيحتاج إلى=

ومفهومهما ولحنهما (1)، وإجماع الأمة، والمتواتر من الأخبار، وأفعال الرسول على الماقعة موقع البيان، وكل طريق من طرق السمع يوصل النظر فيه إلى العلم بحكم الشرع، دون غلبة الظن.

والضرب الثاني ، أمر يوصل النظر فيه إلى الظن وغالب الظن ويوصف هذا الضرب بأنه أمارة على الحكم، ويُخص بهذه التسمية للفرق بينه وبين ما يؤدي النظر فيه إلى العلم والقطع، وهذا تواضع من الفقهاء والمتكلمين (٥)،

= تفصيل فذكره السنة ثم ذكره المتواتر من الأخبار يقتضي أنه يقول بأن أخبار الأحاد تفيد العام مع أن أصباء لاتقتضي ذاك. إنما القول بإفادة خبر الواحد العلم مطلقاً نسبه السرخسي ١٢١// لبعض أهل الصديث ونسبه ابن الحاجب في المختصر للإمام أحمد – رحمه الله – مع أن أتباعه نقلوا عنه ثلاث روايات في ذلك – ونسبه السمرقندي في الميزان ص ٤٤٩ إلى بعض أصحاب التلوافر.

وإمام الحرمين في البرهان ١٩/١ه جعل الخبر المستفيض يفيد القطع. وذهب جمع من أهل العلم إلى أن خبر الواحد العدل يفيد العلم إذا حفته قرائن. منهم الآمدي في الإحكام ٣٢/٢ وابن الحاجب على ما في بيان المختصر ١٩/١ وغيرهم.

(٤) يريد المسنف بالمفهوم مفهوم الموافقة. ويريد بلحن الخطاب مفهوم المخالفة، وكرنهما أدلة قطعية مطلقاً فيه نظر. فقد قال إمام الحرمين في البرهان من ٤٧٢. « المفهوم ينقسم إلى مايقع نصباً غير قابل للتأويل ويغلب ذلك في مفهوم الموافقة. والغالب على مفهوم المخالفة الظهور ».

وهذا هوالمعواب للاختلاف في حجية مفهوم المُخالفة. ثم إن القائلين بحجيته لا يقواون بحجيته مطلقاً.

(ه) إطلاق المسنف اسم الدليل على ما يؤدي إلى العلم، واسم الأمارة على ما يؤدي إلى المان . ثم قوله : هذا تواضع من الفقهاء والمتكلمين. فقد نقل جمع من العلماء عن الفقهاء خلافه. فذكر إمام الحرمين في اللوحة الثالثة من تلخيص التقريب أنه ذهب جمهور الفقهاء إلى تسمية الكل دلالة. ونقل ماذكره المسنف عن أرياب المقائق. ونقل الأمدي في الإحكام ١/٨ القول بالتفريق عن الأصوليين وتعقبه الزركشي في البحر المحيط ٢/٥١ بأن المنقول عن جمهور الأصوليين عدم التقريق عن الفقهاء.

وممن قال بعدم التفريق من الأصولين ابن الماجب وأبو يعلى وأبو الفطاب وأبو اسحق الشيراز والسموقندي في الميزان وابن النجار في شرح الكوكب.

وفرق بين الدليل والأمارة أبو العمسين في المعتمد ص ١٠ والرازي في المعصول ١٠٦/١ مع أنهما لم يلتزما ذلك في كتبهم.

وأما أبو يعلى في العدة وأبو الغطاب في التمهيد وأبو اسحاق الشيراني في اللمع وشرحها فكلامهم يخرج من مشكاة واحدة وهي تخطئة من خصص الدليل بما يوجب العلم، واحتجوا لذلك بأن العرب لاتفرق في التسمية بين ما يؤدى إلى العلم أو الظن. قلم يكن لهذا الفرق وجه، ولأن هذا إسم لفوي فينبغي الإلتزام فيه بعرف اللغة واستدل أبو اسحاق أيضاً بثنا متعبدون شرعاً =

وليس من موجب اللغة، لأن أهلها لايفرقون بين الأمارة والدلالة والسمة والعلامة.

ومرادنا بقولنا في هذا الضرب الذي يقع عند النظر فيه غالب الظن أنه طريق للظن أو موصلٌ أو مؤدي إليه أنه مما يقع الظن عنده ميتدءاً، لا أنه طريق إليه كالنظر في الدليل القاطع الذي هو طريق إلى العلم بمدلوله، وإنما نتجوز بقولنا « يوصل ويؤدي وأنه طريق للظن » (١). وهذا الضرب الذي يؤدي النظر فيه إلى الظن على ضربين :

فهله ، مالا أصل له معين، نحو النظر والاجتهاد في جزاء الصيد وقيمة المثل وأرش الجنايات وقيم المتلفات ونفقات الزوجات والاجتهاد في عدالة الأئمة والقضاة والشهود، وأمثال ذلك مما لا أصل له معين يرد إليه ويقاس عليه، كقياس النبيذ على الخمر، والأرز في تحريم التفاضل على البر بعلة جامعة بينهما ومحققوا النافين للقياس مقرون بصحة هذه الأمارات ووجوب الحكم بما يؤدي النظر والاجتهاد فيها إليه (٧).

وخلاصة القول أن جمهور الفقهاء والأصوابين ذهبوا لإطلاق إسم الدليل على مايفيد العلم والمثلن، وكتب الأصول تشهد بهذا، وإنما فرق بين الدليل والأمارة معظم المتكلمين.

⁼ بما يوجب العلم ويما يوجب الظن فلا فرق،

⁽٢) سبق أن بين المصنف أن الدليل لايوجب العلم الحاصل بعده وجوب العلة لمعلولها عند الكلام على الدليل – وذلك أن معظم المسلمين عدا المعتزلة يقولون أنه لا مؤثر في الوجود إلا الله سبحانه. ولكن اختلفوا بعد ذلك في حصوله فذهب أبو الحسن الأشعري إلى أن الله تعالى يجري العادة بأن يحدث العلم عقيب النظر بلا وجوب منه تعالى ولا عليه. وذهب فخر الدين الرازي إلى وجوب حصول العلم عقيب النظر في الدليل أما المعتزلة فخالفوا الجمهور بقولهم إن العلم يحصل بالتوليد من غير صنع الله تعالى. وأما الحكماء فقالوا يحصل العلم بالإعداد أي أن النظر يعد الذهن لقبول العلم فتفيض النتيجة، وعلى قولهم هذا يكون النظر في الدليل علة لحصول العلم.

⁽٧) ماذكره المسنف بأنه لا أصل له معين يُرد إليه هو الذي سماه الغزالي في المستصفى ص ٢٩٥ وابن قدامة في المستصفى ص ٢٩٥ وابن قدامة في الروضة ص ٢٧٠ وغيرهما بتحقيق المناط. وهو إدراج الفروع تحت القاعدة، وفعلاً إن منكرو القياس يستدلون بهذا ويقرونه، ولكن لا أحد يسميه قياساً. لعدم تحقق ماهية القياس . فيه وهي الإلحاق، بل جميع فروع القاعدة تدخل تحتها في أن واحد، لايعتبر أحدها فرعاً والآخر أصلاً، كدخول الكلمات في القاعدة المسرفية فاشتقاق أسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل قاعدة يدخل تحتها فتح وقال وضرب وأكل دفعة واحدة بدون جعل أحدها أصلاً والآخرى فرعاً، وذكر الفزالي أنه لايعرف خلافاً بين الأمة في جوازه.

فصل

فالكل من أهل العلم قد اتفقوا على أن هذه الأمارات عقلية من حيث كان الرجوع فيها إلى العادات المعقولة وإلى القيم المعروفة وإلى مماثلة الصور وقدر الحاجات في الأقوات، وما يعرف به من الأحوال عدالة الأثمة والقضاة والولاة والشهود ظاهراً، فكل هذا عقلي والحكم المعلق عليه شرعي من إيجاب النفقة وقيمة الأرش وجزاء الصيد والحكم بالشهادة وما جرى مجرى ذلك (^).

فصل

والخرب [أخر، نظر فيما له أصل معين فمنه ما / يوصف أنه قياس، ص٢٥ وهو الإستدلال على ثبوت الحكم في الفرع بعلة الأصل بعد ثبوته وقيام الدليل على تعليله، إما بنص على علته يوجب العلم بها، أو استثارة لها تقتضي غلبة الظن لكونها علة ثم وجوب الحكم بأنها علة الأصل بعد غلبة الظن لذلك. (^)

والقياس عندنا في الحقيقة هو نفس « حمل الفرع على حكم الأصل بالوجه الجامع بينهما » (١٠). فالقياس نتيجة الإستدلال على العلة والعلم

⁽٨) يوهم كلام المصنف أن إثبات الأحكام الشرعية بهذا الطريق إنه من باب إثباتها بالعقل. بل هذا الطريق مما اجتمع فيه السمع والعقل، فجزاء الصيد مثلاً ثبت بالشرع بقوله تعالى: ﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم ﴾ ويستعمل المجتهد عقله في معرفة المثل الحمار الرحشي ، فيرى بعقله واجتهاده أن مثله البقرة. فيقول : يجب في جزاء الصيد المثل من النعم. ومثل الحمار الرحشي هو البقرة فينتج أنه يجب عليه بقرة.

⁽٩) ويكون ذلك بطرق إثبات الطة من كونها ومنفأ مناسباً أو بالسبر والتقسيم أوالدوران أو غير ذلك من مسالك العلة الإستنباطية.

⁽١٠) المسنف - رحمه الله - يرى أن القياس فعل المجتهد وتابعه على ذلك كثير من الأصوليين منهم. حجة الإسلام الغزالي وسيف الدين الأمدي وغيرهما، ولذا عبر عن القياس أنه « حمل » وعبر أخرون ممن تابعوه بلفظة : إثبات أو تعدية أو إلحاق ». وذهب بعض الأصوليين إلى أن القياس فعل الله - سبحانه - وإنما المجتهد كشف عنه وأبانه، وهو مسلك كثير من الحنقية كالسمرقندي في الميزان ولذا عرفه بأنه « إبانة مثل حكم أحد المذكورين بمثل علته في الأخر وذهب قوم =

بها، وسنذكر في باب أحكام العلل تفصيل طرق الأدلة والأمارات على صحة العلة من التقسيم والمقابلة والطرد والجريان عند من رأى ذلك دليلاً، إلى غير ذلك.

ومن ذلك - أيضاً - الإستدلال بأصل معين من لغة أو حكم ثابت في الشرع دال على المراد، نحو قوله تعالى: ﴿ إِلا أَن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾ (١١) وقوله تعالى: ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (١٢) وأنه زمن الصيض أو الطهر، وهل العفو إلى الزوج أو الولي، وذلك من باب الإجتهاد الذي يسوغ فيه الخلاف، وليس من باب حمل الغرع على الأصل بالعلة (١٢).

نصــل

فأما من زعم أن الإستدلال على الحكم وموضع الحكم ليس بقياس (١٤)، وأنه استدلال، فإنه لكونه استدلالاً جاز إثبات الحدود والكفارات به، ولا يجوز إثباتها بقياس، فإنه باطل إذا سئلوا عن تفسيره، لأنهم إنما يذكرون فيه قياساً محضاً ظاهراً، لانهم قد قالوا : هو نحو الإستدلال على وجوب الكفارة على الأكل عامداً في نهار رمضان لا بجنس الأكل، لكن

انظر ميزان الأصول ص ٤٥٥ والمنهاج مع الإيهاج ٢/٣ والمستصفى ٢٩٤.

 ⁼ الجمع بين المذهبين واعتبروا أن الخلاف لفظي ومنهم ابن السبكي في جمع الجوامع فقال:
 « هو حمل معلوم على معلوم لمساواته .. » وقريب منه حد البيضاوي في المنهاج.

⁽١١) سورة البقرة أية : ٢٣٧،

⁽١٢) سورة البقرة أية : ٢٢٨،

⁽١٣) ألف جمع من العلماء في أسباب اختلاف الفقهاء في الفروع الفقهية. ومما يسوغ فيه الخلاف ماذكره الممنف من تردد الذي بيده عقدة النكاح هل هو الزوج أو ولي المرأة. وتردد القرء بين الحيض والطهر. فيكون الإجتهاد في حمل المجمل على أحد احتمالية بقرينة أو دليل، وهو كما ذكر ليس من باب القياس لعدم تحقق ماهية القياس وهي الإلحاق.

⁽١٤) هذا القصل عقده المسنف - رحمة الله - الرد على الدنية في تسميتهم بعض أنواع القياس استدلالاً حتى لاتنخرم قاعدتهم التي يقولون بها وهي عدم جريان القياس في الكفارات والحدود ومواضع أخرى. ولم يوافق القاضي أبو يوسف الحنفية فيما ذهبوا إليه على ما في التمهيد لأبي الخطاب ٢/٣٥٤ والمعتمد ٢/٥٠٧.

لإختصاصه بأنه مفسد لصوم عين رمضان على وجه يستحق به مأثم مخصوص مع انتفاء الشبهة عنه في خروج اليوم أو كون الصوم وقت الوطء مستحقاً، فأشبه الأكل عامداً الوطء لمشاركته له في هتك حرمة اليوم. وانتفاء الشبهة وحصول مأثم عظيم. وهذا نفس القياس ورد للأكل على الوطء بمعان جامعة بينهما (٥٠)، وبعثابة رد الأرز/ على البر والنبيذ على الخمر بالمعنى، لأن التحريم فيهما لم يجب للجنس، وإنما وجب لمعنى يشتركان فيه، وقد بيننا من قبل أن القياس « إنما هو حمل الفرع على الأصل بوجه ما ». وقد حملوا الأكل عامداً على الوطء في إيجاب الكفارة بوجه، فوجب أن يكون ذلك قياساً، وسنبين فيما بعد أن المطلوب بطرق الإجتهاد الظن لثبوت الحكم وغالب الظن.

فإذا جاز إثبات الحدود والكفارات بمثل هذا الإستدلال، وهو موجب لغالب الظن دون العلم لجواز الخلاف والاجتهاد فيه صح أيضاً. وجاز إثباتها بطريق القياس على العلة، لأنه أقوى وأثبت من هذه الطريقة، ولا وجه

أما الغزالي في المستصفى فله ميل لكلام الحنفية ، انظر المستصفى من ٤٦٢.

ص ۲۵

⁽٥٠) ذهب أكثر الفقهاء إلى جواز إثبات الحدود والكفارات إذا أمكن تعليل الأصل بالقياس، وخالف في ذلك معظم الحنفية عدا أبو يوسف. ومع هذا فقد ذكر الشافعي – رحمه الله – على ما في مختصر المزني بهامش الأم ٥/٩٥ أنهم تناقضوا في هذا الأصل فقاسوا حيث لايقيس الجمهور. ونقل إمام الحرمين – رحمه الله – في البرهان ٢٥٩٨ طائفة من مناقضاتهم التي جمعها الشافعي – رحمه الله – كما ذكرها ابن برهان في الوصول إلى الأصول ٢/- ٥٥ والرازي في المحمول ٢/- ٤٧٤ . ومنها ما مثل به المعنف هنا، وهو حكمهم بوجوب الكفارة على من أفطر متعمداً في نهار رمضان. ولكن عند مفاتحتهم بذلك قالوا إنما قلنا بذلك بالاستدلال وليس بالقياس، لأن القياس لايفيد إلا الظن، ولا تثبت الحدود والكفارات بالظن. وقالها إن المجامع في نهار رمضان إنما لزمته الكفارة لإنساد صوم رمضان، وهذا موجود في الأكل فهو من باب تحقيق المناط. فالأكل فرد من أفراد مايفسد المدوم فيأخذ حكمه. وهذا ليس من القياس. وبعضهم جعله من مفهوم الموافقة الأولى حيث قال إذا وجبت الكفارة في الجماع فوجوبها في الأكل عمداً من باب أولى. والجمهور يمنعون كونه من مفهوم الموافقة الأولى حيث قال إذا لم يكن إثبات الكفارة في الأكل قياساً فما هو القياس إذاً ٢. وينظر في ذلك التمهيد لأبي الخطاب ٢/٣٥٤ والتبصرة الشيرازي من عدل مناس عدل المحمود المساع ما المها على المعارة المياس قياساً قما هو القياس إذاً ٢. وينظر في ذلك التمهيد لأبي الخطاب ٢/٣٥٤ والتبصرة الشيرازي من عدل مناس عدل المعارة الميارة المحمود المعارية المعارة الشيرازي من عدل المعارة المعا

لفصلهم في ذلك بين استدلال وقياس يوجبان غالب الظن دون العلم (١٦)، فيطل ماقالوه.

وأما قولهم ، إنما نُعمل القياس في موضع الحد والكفارة ولانعمله في إثباتهما فإنه قول باطل، لأن موضعهما إذا لم يكن معلوما بطريق يوجب العلم به، وصبح أن يجعل بالقياس موضعاً لهما جاز – أيضاً – أن يثبتا بقياس لايوجب العلم، (١٧) ونحن نستقصي الكلام في هذا الفصل في فصول القول في القياس وأحكام العلل إن شاء الله.

فصل

وجميع أحكام الأمارات والعلل الشرعية شرعية ثابتة بالسمع دون قضية العقل، لأن العقل لايوجب حكماً من أحكام العبادات والعقود (١٨) على ما ندل عليه من بعد إن شاء الله.

⁽١٦) الإستدلال كما فسروه بأنه تحقيق المناط أي إدخال فروع القاعدة تحتها على قول، أو كونه متناولاً لما يراد إثبات الحكم له من باب مفهوم الموافقة الأولى، فهو لايفيد غلبة الخلن فقط بل يفيد العلم، وإنما فر الحنفية من القول بالقياس لعدم جواز إثبات الحدود بالظنون،

⁽١٧) التفريق بين موضع الحد والكفارة وبين إثباتهما بحيث يجوز في الأول القياس ولايجوز في الثانى تفريق لا دليل عليه. فما يثبت به الأول يثبت به الثاني،

⁽١٨) قصد المصنف مما ذكره إبطال مذهب المعتزلة الذين ذهبوا إلى أن العقل يمكن أن يتوصل به إلى إثبات وإجبات. ولذا قالوا يجب شكر المنعم عقلاً ويجب النظر عقلاً. والجمهور ذهبوا إلى أن جملة الأحكام التكليفية متلقاه من الأدلة السمعية والقضايا الشرعية فالجمهور يقولون بأن وجوب شكر المنعم وأجب سمعاً، وكذلك النظر وأجب سمعاً، لإجماع الأمة على وجوب معرفة الله جل شانه — ودل العقل على أنه لايمكن الوصول المعارف إلا بالنظر، وما يتوصل الواجب به فهو وأجب وبالتالي يكون النظر وأجباً. وينظر في ذلك الإرشاد لإمام الحرمين ص ٢٩.

بـــاب

ذكر تفصيل مايعلم بالعقل دون السمع، وما لايعلم إلا بالسمع دون العقل، ومايصح أن يعلم بهما جميعاً

اعلموا - رحمكم الله - أن جميع أحكام الدين المعلومة لاتنفك من ثلاثة أضرب:

فضرب عنها ، لايصبح أن يعلم إلا بالعقل دون السمع.

وضرب آذر ، لايصبح أن يعلم عقالاً، بل لايصبح العلم به إلا من جهة السمع.

والضرب الثالث منها ، يصبح أن يعلم عقلاً وسمعاً.

فأما ما لايصح أن يعلم إلا بالعقل دون السمع فنحو حدوث العالم وإثبات محدثه ووحدانيته، وما هو عليه من صفاته ونبوة رسله، وكل مايتصل بهذه الجملة مما لايتم العلم بالتوحيد والنبوة إلا به / والدليل على ذلك أن السمع إنما هو كلام الله وقول من يعلم أنه رسول له وإجماع من خُبر أنه لا يخطىء في قوله، ولن يصح أن يعرف أن القول قول لله، ولن هو رسول له، وصدق من خبر الرسول عن صوابه وصدقه إلا بعد معرفة الله تعالى، لأن العلم بأن القول قول له والرسول رسول له فرع للعلم به سبحانه، لأن العلم بأن القول قول له والرسول رسول له فرع للعلم به سبحانه، لأنه علم بكلامه وإرساله وصفة من صفاته، ومحال أن يعرف هذه الصفة لله من لايعرف الله، كما أنه محال أن يعرف أن الكلام والرسول كلام ورسول لزيد من لايعرف زيداً، فوجب أن يكون العلم بالله وبنبوة رسله معلوماً عقلاً قبل العلم بصحة السمع (۱).

س۲٦

⁽١) تابع المسنف على ماذكره إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة (٤)، ولكنه خالفه في البرهان: المستحسالة = ١٣٦/١ ، ١٤٧ حيث مثل إلى ما لا يدرك إلا بالعقل بحقائق الأشسياء، كإدراك استحسالة =

والجوز أن يقول قائل ، إني أعرف الله تعالى ونبوة رسله بسمع غير

المستحيات، وجواز الجائزات، وجعل الأمثلة التي ذكرها الباقلاني هنا مما يدرك بالعقل والسمع والمعجزات، والذي تشهد له أدلة الشرع. فذكر في البرهان ١٤٩/١ أن المعجزة تفيد العلم بصدق المرسل ضرورة من غير احتياج إلى نظر. ونظراً الأهمية المسألة لابد من بيان وجه الحق فيها بشيء من التفصيل فأقول:

يعتبر إثبات وجود الخالق ووحدانيته أصل الأصول في الدين، وهو قطري في النفس البشرية السليمة، فكل مافي هذا الوجود شاهد بذلك، فهذا قس بن ساعدة الإيادي يقول: البعرة تدل على البعير، والأثر يدل على المسير، قليل داج، ونهار ساج، وسماء ذات أبراج، أقلا تدل على الصانع الخبير». ويقول شيخ الإسلام في الفتاوى ٧٣/٦ « الإقرار بالله وكماله يكون قطرياً في حق من سلمت قطرته » ثم قال: «وقد يحتاج إلى الأدلة عليه سبحانه كثير من الناس عند تفير القطرة».

ذكر القرآن بعض الأدلة لمن فسدت فطرته أو ليزداد بها المؤمن معرفةً بالله وبكمال قدرته سبحانه، واختلف المتكلمون والفلاسفة وأهل الأثر في طرق إثبات وجود الله سبحانه، وقد سلك أمل الأثر في ذلك طرقين هما :

النظر في ملكوت الله جل شائه، فكل ما في هذا الكون دليل صارخ على وجود الله جل شائه سواء كان في خلق الإنسان ذاته من سمع ويصدر ولسان وعروق وروح وعقل مفكر . قال تعالى : ﴿ وَفِي أَنْفُسُكُم أَفَلا تَبْصَرُونَ ﴾ . وكذلك هذا الكون البديع بما فيه من سماء ونجوم وأجرام وأفلاك، والأرض وما فيها من كائنات، ومايخرج منها من خيرات وكنوز. وقد كرر الله جل شأئه دعوة عباده، ولفت انتباههم لما في هذا الوجود من آيات دالة عليه سبحانه كقوله تعالى : ﴿ إِن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس، وما أنزل الله من السماء من ماء قاحيا به الأرض بعد موتها ويث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لايات لقوم يعقلون ﴾ . وهذا الطريق هو منهج السلف. يقول شيخ الإسلام – رحمــــه الله – في كتابه النبوات ص ٤٨ مدحيحة، وهي شرعية دل القرآن عليها وهدى الناس إليها ».

٢- طريق المعجزة: وهي أن الله تعالى إذا أرسل رسولاً أجرى على يديه معجزة، فإذ رأى المشاهدون المعجزة ثبتت النبوة والرسالة له، ثم يصدقونه بكل مايخبر به، ومنه وجود خالق واحد الاشريك له، خلقهم من عدم واستخلفهم في الأرض من أجل عبادته، فتكون المعجزة دليلاً على الإيمان بالله وحده وإثبات وجوده.

وهذا الطريق جاء به القرآن كما في قصة موسى عليه السلام مع فرعون. قال تعسالى : ﴿ فَالْقَي مُوسَى عَصَاهُ فَإِذَا هِي تَلْقَفُ مَا يَأْتُكُونَ، فَالْقِي السَّحَرَةُ سَاجِدَينَ. قالوا أَمَنَا بربِ العالمين. رب موسى وهارون ﴾ .

ذكر شيخ الإسلام في فتاويه: ١٠/٧٧١ إن هذا الطريق ذهب إلى الإستدلال به على وجود الله أبو سليمان الخطابي في كتابه « الغنية عن الكلام وأهله » والقاضي أبو يعلى على كتابه « عيون المسائل » . وقال شيخ الإسلام : « إن هذا الطريق – وهو طريق المعجزة – أوضح دلالة من التفكر والنظر في مخلوقاته سبحانه من حيث إن المعجزة حادث غير معتاد ولا مألوف للناس، فتكون مكانتها أقوى في الدلالة ».

وهاجم طريق إثبات وجود الله بالمعجزة بعض الفلاسفة منهم ابن رشد في كتابه مناهج =

قول الله وقول رسوله، لأن صدق أولئك المخبرين لايعلم ضرورة، لأنهم غير مضطرين إلى مايخبرون عنه من ذلك. وإن يضطر الله إلى صدق المخبرين في أخبارهم دون أن يكونوا إلى العلم بما أخبروا عنه مضطرين، لما نبينه من بعد في باب القول في أقسام الأخبار.

ولايجوز – أيضاً – أن يكون صدقهم في الإخبار عن التوحيد والنبوة معلوماً بدليل العقل، لأن ذلك يوجب أن يكون ذلك الدليل هو الدليل الذي به يعلم ثبوت التوحيد والنبوة دون خبر المخبر عنهما، وإنما يكون خبره عنهما تنبيها عليهما، وهي الدلالة دون قوله، فثبت أن العلم بهذه الجملة وما لايتم ويحصل إلا به مدرك بقضية العقل من حيث لامجال للسمع فيه، على أن المخبر عن ذلك لايخلو أن يكون عالماً بصحة ما أخبر عنه بنظر أو بخبر، فإن كان يعلمه بالنظر صح ماقلناه، وإن كان عالماً بذلك بخبر مخبر آخر، ثم

⁼ الأدلة : ص١٣٥، وزعم أنه يقتصر في معرفة الباري على الأدلة العقلية ، ومنها الطريق الأول، وهو معرفة الخالق من النظر في مخلوقاته.

طريقة المتكلمين:

وهي حدوث العالم: فقالوا: العالم حادث فلابد له من محدث يخرجه من العدم إلى الوجود، والمحدث لابد أن يكون قديماً، وهو الله جل شانه وسلك هذا الطريق جمهور المتكلمين منهم الباقلاني.

ونقد هذا الطريق شيخ الإسلام - رحمه الله - في كتابه درء تعارض العقل والنقل: ٢٩/١ وبين بعض ما يلزم على القول بها، ونقدها أيضاً ابن رشد في كتابه مناهج الأدلة ص١٣٦ وبين صعوبة هذا الطريق على الخاصة من العلماء فضلاً عن عامة الناس، مما يتنافى ويسر الإسلام وسهولته. علماً بان بعض المتكلمين لايصحصون إيمان العامي إلا عن دليل، وبهذا يسدون عليه باب الإيمان، وهذا كاف في الدلالة على فساد القول بالاقتصار على هذا الطريق في معرفة الله جل شانه.

أما كونها طريقاً لخاصة الناس من أهل النظر فهو أمر يهون فيه الخطب. ولكن إذا علم الناظر أن أميل هذه الطريقة وضعها الفيلسوف اليوناني « ديمقريطس » ، وأنه يوجد في كتاب الله سبحانه ما يغني عنها كان الأجدر بكل عاقل يريد السلامة لدينه أن يتركها. طريقة الفلاسفة:

سلك هؤلاء في إثبات وجود الله تعالى طريق الوجوب والإمكان، فقسموا الموجودات إلى واجب وممكن، بدلاً من تقسيم المتكلمين لها إلى قديم وحادث، وذلك لانهم لايقولون بحدوث العالم، والممكن يحتاج إلى مؤثر، فقالوا : إن كان هذا المؤثر واجب الوجود فهو الخالق، وإن كان غير واجب أحتاج إلى مؤثر آخر إلى أن ينتهي إلى واجب الوجود، وهو الخالق. وينظر طريقة المتكلمين والفلاسفة المواقف للإيجى : ص ٢٦٦ وغيره من كتب الكلام.

كذلك الثاني وجب إثبات آخبار ومخبرين لانهاية لهم وذلك محال.

فصل

وأما ما يعلم بالسمع من حيث لامسرح للعقل فيه، فنحو العلم بكون فعل المكلف حسناً وقبيحاً وحلالاً وحراماً وطاعة وعصبياناً وقربة وواجباً وندباً. وعقداً ماضياً نافذاً وتمليكاً صحيحاً وكونه/ أداء وقضاء ومجزئاً ص٧ وغير مجزىء، وتحريم كل محرم من فعله على مراتبه (٢)، ونستدل على ذلك من بعد إن شاء الله تعالى.

فصل

وأما مايصح أن يعلم بالعقل تارة وبالسمع أخرى، فهو كل حكم وقضية عقل لايُخلُ الجهل بها بالعلم بالتوحيد والنبوة، نحو العلم بجواز رؤية الله تعالى بالأبصار وجواز الغفران للمذنبين (٢)، والعلم بصحة التعبد بالعمل بخبر الواحد والقياس في الأحكام، وأمثال ذلك مما إذا جهله المكلف صبح مع جهله به أن يعرف الله تعالى ونبوة رسله صلى الله عليهم وسلم. وهذه جملة كافية في هذا الباب وبالله التوفيق.

 ⁽٢) الإيجى في المواقف ص ٢٩. يرى أنه لايوجد دليل سمعي بجميع مقدماته. إذ لابد أن يُبنى القول بحجيته على شيء من المقدمات العقلية. فخبر الله وخبر رسوله تعتمد على صدق المخبر والحكم بصدقهما لايثبت إلا بعد إثبات الألوهية لله والرسالة لرسوله. وهما عنده لا تثبتان إلا بالعقل.

⁽٣) رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة أمر غيبي فلا يثبت في العقل. وكذلك جواز مغفرة ننوب المكلفين التي بون الشرك، لامجال للعقل في إثباته. إنما حدود العقل في عدم إحالتها فقط، فهي ليست مستحيلة عقلاً. وبالتالي فإن الضابط الذي وضعه الباقلاني لما يعرف بالعقل تارة وبالسمع أخرى من الأحكام ليس وجيهاً. كما أن ظاهر كلامه أنه ينفرد العقال بإثبات ماذكر، لقوله بالعقل تارة وبالسمع أخرى. وهذا مخالف الصواب. والحق أن العقل يكون عاضداً ومؤيداً السمع، وإلله أعلم.

بــــاب القول في حقيقة الفعل ، وحده وأقسام أفعال الخلــق الهكـــلف منهــم و من ليـــس بهكلف

والذى يجب تقديمه في هذا الباب أن يعلموا أن وصف الفعل بأنه فعل ينصرف إلى معنيين. أحدهما حقيقة ، والآخر مجاز.

والحقيقة منه: « هو الحادث من محدثه المخترع لذاته ذاتاً وعيناً ». وكونه كذلك لايتعلق إلا بالله تعالى المخترع لسائر الحوادث والأعيان. ومعنى أنه فعل أنه الحادث الموجود الذات بقدرة فاعله، لأنه لايكون فعلاً قبل وجوده، ولافي حال بقائه، وإنما يكون فعلاً في حال حدوثه بقدرة مبدعه تعالى (١).

⁽١) اختلف المتكلمون في بيان حقيقة القدرة. فقال الإيجي في المواقف ص ٥٠٠ « هي صفة تؤثر وفق الإرادة »، وهذا الحد لايدخل قدرة المكلف التي أثبتها له جمهور الأشاعرة. لأنهم قالوا: إنها غير مؤثرة ولكنه حدّ جامع على رأى من يرى أن قدرة العبد مؤثرة.

وأبو الحسن الأشعري وجمهور أصحابه يرون أن القدرة لاتوجد قبل الفعل ولاتبقي بعده، بل تكون مع الفعل. وهي مستلزمة له. لأن القدرة عرض فلا تبقى في زمانين فيمتنع وجودها قبل الفعل.

وذهب المعتزلة إلى أن القدرة تتعلق بالفعل المقدور عليه في حال عدم الفعل، وإذا قالوا: يجب تقديم الإستطاعة على المقدور عليه، ويجوز عندهم مفارقة ذات القدرة حدوث الفعل المقدور عليه، ولا ولا تكون متعلقة به، وبعضهم جوز بقاحها حال الفعل. والذي دفعهم لقولهم هذا هو أصلهم في أن فاعل الطاعة وتاركها كلاهما في الإقدار والإعانة سواء. وقالوا: إن ما منحه الله لعباده المؤمنين مثل الذي منحه لعباده الكافرين. فعلي بن أبي طالب وأبو جهل مستويان في نعمة الله الدينية، حيث أرسل الرسول على منهما، وأقدرهما على الفعل، ولكن أحدهما فعل الإيمان بنفسه والآخر فعل الكفر بنفسه.

وأما معتقد أهل السنة وسلف الأمة على مافي شرح العقيدة الطحاوية : ٢/٣٣٣–١٥٦ فقد قسموا القدرة إلى قسمين :

الأولى: قدرة يكون بها الفعل، فهذه لابد أن تكون موجودة مع الفعل، فلا يوجد الفعل بقدرة معدومة.

الثانية: قدرة هي مناط الأمر والنهي، فلا يكلف من ليست هذه القدرة موجودة معه، وهي من جهة المدحة والوسع والتمكن وسلامة الآلة. وهي المذكورة في قوله تعسالى: ﴿ فَاتَقُوا الله ما =

وقد يوصف تصرف العبد بأنه فعل له مجازاً واتساعاً على معنى أنه كسب له، وتفسير القول أنه كسب له إنه ما وقع مقدوراً له بقدرة محدثة، وليست قدرة على إحداثه وإنشائه. وقد بينا هذه الجملة في كسب المخلوق في أصول الديانات بما يغنى متأمله، وكون التصرف كسباً هو الداخل تحت التكليف دون كونه موجوداً حادثاً الذي ليس بداخل تحت قدرة العبد (٢).

وينظر في ذلك - أيضاً - الإرشاد لإمام الحرمين ص ١٩٦ والمواقف للإيجي ص ١٥١.

(Y) جعل القاضى الباقلاني مسالة خلق أفعال العباد أصلاً لمباحث التكليف بناها عليها. وإذا كان لازاماً بيان أقوال الطوائف فيها باختصار شديد مع بيان الحق فيها، لما لهذه المسالة من أهمية في العقيدة. مع أنها قد أفردت بمصنفات على رأسها ما ألفه شيخ المحدثين محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله. وإذا فإنني أقول انقسمت الطوائف في هذه المسالة إلى طرفين ووسط . ولكن الوسط أيضاً انقسم إلى أقوال كثيرة متقارية.

الطرف الأول: هم المجبرية: اتباع جهم بن صفوان السمرقندي. وهؤلاء زعموا أنه ليس للعبد فعل ولاقدرة أصلاً. وأنه كالريشة في مهب الربح وحركاته كحركات الجمادات، لا قدرة له عليها ولاقصد ولا اختيار، فنفوا أن يكون للعبد قدرة. وهؤلاء وإن أحسنوا، لانهم قالوا: إن الله خالق كل شيء وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. لكنهم كانوا أشد سوماً من المعتزلة حيث أنهم سروا بين المؤمن والكافر والبر والفاجر والمطيع والعاصبي، ومنهم من أحتج بقدر الله على معاصبهم، بل بعضهم اعتذر لإبليس عن ننوبه بالقدر. وقد شابهوا في ذلك المشركين الذي قالوا: ﴿ لو شاء الله ما أشركنا ولا أباؤنا ولا حرمنا من شيء ﴾ . وهؤلاء أولوا جميع النصوص الشرعية التي تضيف الفعل للعبد على أنها مضافة مجازاً من باب إضافة الشيء إلى محله. ومعظم من انتهى لهذه الفئة من المتصوفة وقليلي المعرفة. ويدعتهم لم تظهر في القرن الأول.

الطرف الثاني: القدرية: نفاة القدر. وهوّلاء ظهر أمرهم في عهد أواخر المسحابة وقد أنكر عليهم عبد الله بن عمر بن الخطاب مقالتهم التي ظهرت على يد معبد الجهني وتابعه عليها غيلان الدمشقى الذي قتله هشام بن عبد الملك سنة ٢٠١ هـ حين استفحل أمره. ثم احتضن هذه المقالة المعتزلة فأنكوا القدر وأسندوا أفعال العباد إلى قدرهم. ولذا سماهم أهل السنة بالقدرية، ولا يكاد يذكرهم الباقلاني وإمام الحرمين والغزالي إلا بهذا الإسم. مع أنهم لايقرون بهذا الإسم، بل يطلقونه على أهل السنة ويقولون إنكم أحق به لأنكم تثبتون القدر. وسبب فرارهم من هذا الإسم ماورد من أحاديث في ذم القدرية منها ما أخرجه أبو داود والحاكم ومسححه والترمذي وحسنه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: « القدرية مجوس هذه الأمة » قال ابن حجر رجاله رجال المسحيحين وصححه الحافظ ابن القطان الفاسي، وأعله المنذري بالإنقاطع. وللحديث طرق أخرى بالفاظ متقارية.

⁼ استطعتم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ وهي حاصلة للمطيع والعاصبي، وقد تكون هذه قبل الفعل، وتبقى هذه القدرة إلى حين الفعل عند من يقول ببقاء الأعراض زمانين، أو بتجدد أمثالها عند من يقول : إن الأعراض لاتبقى زمانين، وهذه القدرة تصلح للضدين الفعل والترك.

فأما القدريَّة فإنها تحد الفعل بأنه « الموجود المتعلق بمن كان قادراً عليه ». يعنون بذلك أنه كان مقدوراً لفاعله قبل حال وجوده/ وأن الله تعالى

مر ۲۸

= وغلاة القدرية تتكر سبق علم الله سبحانه بالأشياء قبل وجودها. وزعموا أن الله لم يقدر الأمور أزلاً ولم يتقدم علمه بها، ولم يتقدم علمه بالمطيع والعامسي والمؤمن والكافر من عباده حتى تقع منهم الطاعة والمعصية، فعرف عندها من يدخل النار ومن يدخل البنة منهم وهؤلاء مخالفون النموم المسحيحة المسريحة ومنها قوله تعالى: ﴿ إِنَا كُل شيء خلقناه بقدر ﴾ وقوله تعسالى: ﴿ مِا أَصاب من مصيية في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير ﴾ وقوله عَقد ذكر القرطبي وابن حجر وغيرهما أن هؤلاء بحمد الله – قد انقرضوا.

وأما المعتزلة فقد قسموا أفعال العباد إلى مباشرة ومتوادة ، فأما المتوادة فأضافوا منها اللعبد ما تواد، وقد سبق أن بينا مذهبهم فيها من خلال التعليقات على مباحث الطم.

أما الأفعال المباشرة: فقد نفوا أن يكون الله خالقاً لها تنزيها لله لأن في أفعال العباد ما هو قبيح، وذكر إمام الحرمين في الإرشاد ص ١٧٧ أن المتقدمين منهم كانوا لايسمون العبد خالقاً لقرب عهدهم من إجماع السلف على أنه لاخالق إلا الله. ثم تجرأ المتأخرون فبعضهم أطلق على العبد أنه خالقاً لاقعال عباده حقيقة وعبارات المعتزلة في العبد أنه خالق على الحقيقة، ونفوا أن يكون الله خالقاً لاقعال عباده حقيقة وعبارات المعتزلة في المسألة متفاوتة، ويبين مذهبهم قول عبد الجبار بن أحمد : « اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم وأن الله – عز وجل – أقدرهم على ذلك. ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال : إن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه.

قالمعتزلة ترى أن العبد محدث لأقعاله واقعة منه على جهة الإستقلال. ووصفهم شيخ الإسلام وحمه الله – بأنهم مبتدعون ضالون، وقد قرطوا حيث نفوا كون الله خالقاً لأقعال عباده، فأثبتوا خالقاً غير الله مستقلاً بالخلق. وقد تطرف بعضهم، فنفى أن يكون الله – جل جلاله – قائبتوا خالقاً غير الله مستقلاً بالخلق. وقد تطرف بعضهم، فنفى أن يكون الله – جل جلاله – قادراً على قعل مثل فعل العبد، وبهذا يلزمهم أنه يحدث في ملك الله سبحانه مالايريد. والداقع لهم لما قالوه أنهم يدون أن كون أفعال العباد مخلولة لله مع محاسبتهم عليها يتنافى مع العدل. وكذلك طنوا أنه يلزم تطق القديم بالحادث. كما أنهم أرادوا تنزيه الله عن خلق ماهو من المعاصي من أفعال بني أدم، فوقعوا فيما هو أعظم من جعل خالقين مع الله سبحانه. ولهذا وصفهم الرسول خلا بأنهم مجوس هذه الأمة لمشابهتهم لهم في هذا الجانب، حيث جعلوا إلهين إله النور

أما الوسطة هم قرقتان: السلقية والأشامرة: وقد انفقت الفرقتان على أن الطاعات والمعاصم، والكفر والإيمان واقع بقضاطاله وقدره، لاخالق سواه فجميع أفعال العباد مخلوقة له حسنها وقبيحها والعبد غير مجبور على أفعاله بل هو قادر عليها.

قاماً مذهب السلف فيوضحه قول شيخ الإسلام في العقيدة الواسطية من ٢٤ حيث قـال:
د والعباد فاطون حقيقة، والله خالق أفعالهم ..، والعباد قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة والله
خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم » وقريبٌ من هذا ذكر في فتاريه ٩/٨ه٤ ومواضع أخرى. وقد
عبر الطحاوي عن ذلك. بأن أفعال العباد خلق من الله وكسب من العباد بمنزلة الأسباب من
المسبات، ظلعباد قدرة ومشيئة وإرادة لكنها داخلة تحت قدرة الله ومشيئته وإرادته . قال تعالى:
﴿ وما تشاؤين إلا أن يشاء الله رب العالمين ﴾ . فالمضاف إلى الله خلق أفعال العباد، والمضاف =

وغيره من الفاعلين لايقدر على الفعل في حال حدوثه من حيث امتنع كون

= العبد كسبها، وهو الذي عليه المدح والذم.

أما الأشاعرة فقد اضطريت التقول عنهم لاختلاف مانكروه في كتبهم، ولكون حقيقة مذهب أبي الحسن الأشعري يصعب فهمه، حتى نقل ابن القيم في شفاءالعليل أن المقلاء قالوا : « ثلاثة أشياء لاحقيقة لها : طفرة النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعرى »، وذلك لأنه أثبت قدرة لا تأثير لها.

وقد ذكر إمام الحرمين في الإرشاد أن الأشاعرة اختلفوا في وجه تعلق القدرة الحادثة بمقدورها. وقال: إن الوجه القطع بأن القدرة الحادثة لا توثر في مقدورها أصلاً، وليس من شرط تعلق الصفة أن تؤثر في متعلقها. وقال إن للعبد قدرة وكسباً. ثم ذكر أن جماعة من الأشاعرة قالت: إن القدرة الحادثة توثر في حال المقدور يتميز بها المكتسب عن الضروري وأبطله.

وقد أجهد السفاريني نفسه في لوامع الأنوار البهية بالإستدلال على أن محققي الأشاعرة بما فيهم شيخهم أبو الحسن لهم موافقة على حقيقة مذهب السلف، وأورد نقولاً عن إمام الحرمين من عقيدته النظامية، ومن ذلك « من استراب في أن أفعال العباد واقعة على حسب إيشارهم واختيارهم واقتدارهم فهو مصاب في عقله أو مستقر على تقليده مصمم على جهله، ففي المسير إلى أنه لا أثر اقدرةالعبد في فعله قطع طلبات الشرائع والتكنيب بما جاء به المرسلون».

ثم قال : « قدرة العبد مخلوقة لله تعالى بإتفاق القائلين بالمعانع، والفعل المقدور بالقدرة الحادثة واقم بها قطعاً ، لكنه يضاف إلى الله تقديراً وخلقاً ».

ونقل السفاريني عن الإبانة – وهو آخر كتب أبي الحسن الأشعرى. أنه ينفي إستقلال قدرة العبد بإحداث الفعل، ولم ينف أصل التأثير، ونقل أن الفزالي في كتاب الشكر من إحياء علوم الدين قال: « فليست قدر العبد من نفسه ولنفسه، بل الله خالقه وخالق قدرته وأسبابه والمكن له من ذلك ».

والذي يبدولي أن بعض الأشاعرة كالإيجي والأمدي وغيرهما اثبتوا العبد كسباً بمعنى أنه قادر على قعله، وإن كانت قدرته لاتأثير لها. قلا يثبتون في المخلوقات قوى ولا طبائع، ويقولون إن الفعل يحدث عندها لابها. وهذا هو المشهور عن أبي الحسن الأشعرى، وهذا القول قريب جداً من قول الجبرية إلا أنهم اثبتوا للعبد قدرة لا تأثير لها، وأولئك لم يثبتوا للعبد قدرة ، فقال الأمدى في غاية المرام ص ٢٠٧ « ذهب أهل الحق – يعنى الأشاعرة – إلى أن أفعال العباد مضافة إليهم بالاكتساب وإلى الله تعالى بالخلق والإختراع، وأنه لا أثر للقدرة الحادثة فيها أصالاً ». وقال الإيجي في المواقف من ٢٨٣ : « أفعال العباد الإختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وحدها ». وقد ظهر القول بالجبر على ما خطه الإيجي بقلمه في المواقف في من ٢٧٤ في معرض مناقشة المتزلة في التحسين والتقبيح العقليين حيث قال : « لنا وجهان : الأول : إن العبد مجبود في أفعاله » ومن حجج هؤلاء قوله تعالى : ﴿ فلم تقتلهم ولكن الله قتلهم وما رميت إذ رميت ولكن الله أماله عنه من حجج هؤلاء قوله تعالى : ﴿ فلم تقتلهم ولكن الله قتلهم وما رميت إذ رميت ولكن الله

ونقل الإيجي عن الأستاذ أبي اسحاق أنه يقول: إن الفعل يحدث بمجموع القدرتين، ونقل عن الباقلاني أنه يقول: إن قدرة الله تتعلق بأصل الفعل وقدرة العبد تتعلق بصفته، أى كونه طاعة ومعصية – ينظر كل ذلك في شرح العقيدة الطحاوية ٢٩٩/٢ وما بعدها، ولوامع الأنوار البهية السفاريني ٢٩١/١ وما بعدها، والإرشاد لإمام الحرمين ص ١٧٢ وما بعدها، والمغني لعبد الجبار ٨٣٠.

الموجود مقدوراً، وقد منعوا لذلك الأمر بالموجود والنهي عنه والإباحة له والتحريم، ونحن نبين فساد هذا القول من بعد في أحكام الأوامر.

فصــل ني ذكر أقسام إكتساب الفلق

اعلموا أنها في الأصل على ضربين:

فضرب منها كسنب لعاقل مكلف، والضرب الثاني كسب لغير عاقل.

فالعاقل منهم الملائكة والجن والبالغون من الإنس غير المنتقصين. والذي ليس بعاقل منهم البهائم والأطفال والمنتقصون من البله والمجانين، وأفعال هؤلاء باتفاق غير داخلة تحت التكليف لخروجهم عن العقل والتمييز وصحة تلقي التعبد والعلم به وقصد ما يكلفونه بعينه، ولسنا نعني بزوال التكليف عنهم فيها إلاترك المطالبة لهم بالاجتناب لها أو الإقدام عليها، وحصول وعد ووعيد وثواب وعقاب ومدح وذم عليها، ولا نعني به سقوط أحكام شرعية تجب فيها على ولي الطفل والمجنون، وصاحب البهيمة وقائدها من ضمان جناية، وغرم متلف، وقيمة أرش ووجوب زكاة في مال، غير أن لزوم ذلك لوليهما ليس بأمر وخطاب لهما، وإنما هو تكليف لغيرهما (٢).

فصل

ولو حَصلَ لبعض من لم يبلغ الحُلم عقل البالغين لصح تكليفه التوحيد مما دونه وغير محالٍ في العقل حصول بعضهم كذلك، غير أنه معلوم بالسمع أنه لايحصل لأحدٍ منهم بدلالة وهي قوله ﷺ: « وعن الطفل حتى يبلغ »(٤).

⁽٣) هذه الأشياء التي استدركها المسنف من عدم التكليف بها إنما هي من خطاب الوضع بالنسبة لفير المكلفين لعدم قدرتهم على فهم خطاب التكليف لعدم كمال عقولهم أو لعدم فهمهم. وهي خطاب تكليف بالنسبة لأوليائهم، فيتابون ويعاقبون على فعلهم أو تركهم.

⁽٤) هذا جزء من حديث رواه أبو داود في السنن ٤/٥٥٥ كتاب الحدود برقم (٤٣٩٨) والنسائي في المجتبى من السنن ١/٨٥١ = المجتبى من السنن ١/٨٥١ =

ففي رفع القلم عنه دليل على عدم تمييزه لما يعرفه العقلاء، وسقوط فرائض الدين عنه من الصيام والجهاد وغير ذلك دليل على ما قلناه، وهذا مما سبق الإجماع عليه قبل خلاف من يُحكى ذلك عنهم من أهل العراق وغيرهم (٥).

فأما تعلقهم في ذلك بوجوب ضربهم على الصلاة لعشر، وازوم غُرم الجنايات في أموالهم، والزكوات على قول بعضهم (١)، وإجزاء صلواتهم إذا

= برقم (٢٠٤١) كتاب الطلاق كلهم عن عائشة رضي الله عنها بلفظ « رفع القام عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن المبلى حتى بيرا وعن الصبي حتى يكبر » وصححه الغماري في تخريج أحاديث اللمع ص ٩٨. وأخرجه أبو داود في السنن ٤/ ١٠ برقم (٢٠٤١) مرفوعاً والترمذي في سننه ٤/٣٧٠. كتاب الصدود برقم (٢٢٢١). مرفوعاً وموقوفاً، وقال العمل على هذا الحديث عند أهل العلم، وأخرجه الحاكم في المستدرك٤/٢٨٩ كتاب الحدود وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي وأخرجه أحمد في المسند ٢/ ١٠٠٠ وأخرجه البخاري موقوفاً على علي في كتاب الطلاق، باب الطلاق، في إغلاق تحت رقم (٣١٨٥) وأخرجه ابن حبان برقم (٢٩٦١) وأبن الجارود في المنتقى ص ٧٧ والدارمي (٢/١٧٥) . وأبو نعيم في أخبار أصبهان ٢/٤/١ وأبن خزيمة في صحيحه برقم (٢٠١٠). وينظر تقصيل تخريجه إرواء الغليل للألباني ٢/٤/٢)

(ه) لم أجد القول بتكليف الصبي المميز إلا رواية للإمام أحمد رحمه الله نص أصحابه على أنها مرجوحة. قال الطوقي في مختصر الروضة (١٨٦/١). والأظهر من القولين عدم التكليف لأن المشرع على التكليف بالبلوغ لأنه مظنة وجود العقل ولم يعلى التكليف على العقل » ونسب ابن تيمية في المسودة (ص ٢١) تكليفه لقوم. ونقل عن الجمهور عدم التكليف. وقال ابن النجار في شرح الكركب ١٩٩١ ولايكلف مراهى على الصحيح من المذهب، وعن الإمام أحمد رواية ثانية أن المراهى مكلف بالصلاة، ورواية ثانية أن الراهى مكلف بالصلاة، ورواية ثانية المسير مكلف بالصدوم، والروايات الثلاث الأخيرة يجمعها تكليف المميز وهو دون البلوغ، ونقل ابن السبكي في الإبهاج ١٩٥١ عن البيهقي أن الأحكام إنما نيطت بابن خمس عشرة عام الخندى، وإنها كانت قبل ذلك معلقة بالتمييز، وقد ذكر الشوكاني في الإرشاد أن القائل بتكليف الصبي المديز لم يأت بشيء يصلح لإيراده دليلاً،

أما الحنفية قذهبوا إلى أنه يصبح منه الأداء في التمييز، ولكن لايجب عليه التكليف إلا بغرضية الإيمان، ولو أداه كان فرضاً لا نفلاً لصحته من علي بن أبى طالب وعدم مطالبته به عند بلوغه. وقد رتبوا على عدم تكليفه مسائل عديدة ذكرها السرخسي في أصوله ٢٤١/٢، والخبازي في المغنى ص ٢٤١ وتقرير التحبير ٢٧٢/٢.

(٢) ذمّب الأكثرون إلى وجوب الزكاة في مال الصبي ويخرجها عنه الولي، ونقل ابن قدامة في المقني (٢) ذمّب الأكثرون إلى وجوب الزكاة في مال الصبي ويخرجها عنه الزكاة ولاتخرج حتى يبلغ المبيى. ونقل عن الحسن البصري وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والنخمي لاتجب الزكاة في أموالهما. ونقل عن أبي حنيقة أنها تجب زكاة الزروع والثمار وصدقة الفطر ولايجب عليه زكاة في ماعدا ذلك والراجع ما ذهب إليه الجمهور،

وينظر تقميل المسألة غتج القدير ٢/٢ه١، والمهنب ١/٠٤٠، والأم ٢/٢٢ والمحلى ٥/٥٠٠.

فعلت بشروطها عند دخول وقت الصلاة وقبل بلوغهم وسقوط الفرض بها عنهم (۷)./ وأن ذلك دليل على أنهم مكلفون ومضاطبون، فإنه تعلق باطل. ص٥٧ فأما ضربهم عليها لعشر (٨)، فمن تكليف الأب والولي لينشئا الطفل عليها ويألف إيقاعها. وأما لزوم الغرم والزكاة فمما يلزم الولي دون الطفل.

وأما قول من زعم أن صلواته قبل بلوغه إذا فعلت في الوقت بشروطها أجزأت عن الصلاة الواجبة عليه عند البلوغ (١) فإنه لا حجة فيه، لأنه لايمتنع أن يسقط عنه الفرض إذا بلغ بسبب فعل مثله قبل بلوغه وإن لم يكن مافعله واجباً، إذا دلَّ السمع على أنه قائم مقامه، كما يقول بعض الفقهاء إن الصلاة المفعولة في أول الوقت نفلً ليس بفرضً وإن سقط بها الفرض عند وجوبه وتضيقه (١٠)، فبطل ما قالوه، وثبت أن الطفل غير مكلف على وجه.

(٧) المقصود بهذا الفرع هو إذا يلغ الصبي قبيل دخول وقت العصر مثلاً وكان قد صلى الظهر قبل
البلوغ فبعضهم قال بسقوط فرض الظهر عنه بما أداه قبل البلوغ، وبعضهم قال طيه الإعادة.

⁽٨) وذلك للصديث الذي أخرجه أبو داود برقم ٤٩٥، وابن أبي شهيبة في المستف (١٣٧/١) والدارقطني رقم (١٨٧/١) والعاكم ١٩٧/١، البيهتي (٩٤/٧) وأحمد (١٨٧/٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص، ولفئا أبي داود : « مروا أولادكم بالمسلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع ».

⁽٩) هذا القول قال به الشافعي رحمه الله نقله عنه الشيراذي في المهنب ووافقه عليه، واكنهما استحسنا الإعادة بعد البلوغ، ونقل أن أبا العباس بن سريج قال بالإعادة في أحد قوليه. وذهب الحنفية والمنابلة على مافي الكافي لابن قدامة ١٩٤/ والمفني الخبازي ص ٢٧٢ - إلى القول بالإعادة. وحجتهم أن صلاته الأولى التي قبل البلوغ وقعت نقلاً فلا تجزئة عن الفرض، وينظر المهنب للشيرازي ١٨/١ والمغني لابن قدامه ١٣٩٩/.

⁽١٠) عن العنفية في صفة فعل مآوقته موسع في أول الوقت روايات – وما أشار إليه المسنف هي إحدى الروايات عنهم، ويوجد رواية أخرى منسوية للكرخي منهم وهي : أن الفعل موقوف، فإن ظهر أن المكلف في آخر الوقت كان من المكلفين كان قطه فرضاً وإن كان ليس من المكلفين كان ينهر أن المكلف في آخر الوقت كان من المكلفين كان قطه فرضاً وإن كان ليس من المكلفين كان يكرن فقد عقله – كان نفلاً، وينظر في حقيقة ماروى عن المنفية شرح تتقيع الفصول ص ١٥٠ والتبصرة الشيرازي ص ٢٠ وأصول السرخسي ٢٧/١ والمعتمد للبي العسين البصري ١٩٥١ والتبصير والعدة لأبي يعلى ١٠٠/١ وروضة الناظر مع نزعة الفاطر العاطر ١٠٢/١ وشرح الكوكب المنير ١٧٢/١ وأصول الجمعاص ١٧٢/١ وميزان الأصول ص ٢١٧ وشرح اللمع ١٧٤/١ والتمهيد لأبي الخطاب ١٤٤/١ وقال السمرقندي في الميزان الرواية المعتمدة أن الوقت كله وقت الفرض وهو مخير في الأداء، وإنما يتعين الوجوب إما بالأداء أو بتضيق الوقت ».

بـــب

القـــول فـــس معــنس التكـــليف وقدد الفقماء بودف المكلف بأنه مكلف

اعلموا أن الأصل في التكليف أنه إلزام ما على العبد فيه كَلَفً ومشقة (١)، إما في فعله أو تركه، من قولهم: كلفتك عظيماً، وتكلف زيد أمراً شاقاً، وأمثال ذلك.

والفقماء يستعملون ذلك على ثلاثة معان ،

عهجه هنها ، ماقلناه وهو « المطالبة بالفعل أو الإجتناب له ».(٢) وذلك لازم في الفرائض العامة نحو التوحيد والنبوة والصلوات، وما جرى مجرى ذلك، فكل عاقل بالغ مطالب بذلك مكلف له، لايسقط عنه فعل ذلك بفعل غيره لمثله (٢). وقد يسقط عنهم بعض ما كلفوا إيقاعه إذا فعل غيرهم مثله، نحو غسل الميت والصالة عليه والجهاد (٤)، وما جرى مجرى ذلك من اختلاف فرائضهم في أمور لايعم فرضها (٥).

⁽١) هذا حد التكليف لغة، وفي القاموس المحيط ١٩٨/٣ التكليف: هو الأمر بما يشق »، وفي مختار المسحاح ص ٧٦ه: كلُف تكليفاً: « أصره بما يشق عليه »، وفي المصباح المنير ٢٧/٢ه التكاليف: المشاق.

⁽Y) هذا المعنى ما قصده جماهير الأصوابين . وقد عبروا عنه بعبارات متفاوته، وذلك بسبب اختلافهم في كون المباح من التكاليف الشرعية أم لا. فمن قال هو من التكاليف حده أنه « إلزام مقتضى خطاب الشرع ». ويقصد هؤلاء بدخول المباح في التكاليف هو وجوب اعتقاد كونه مباحاً. وأما من يرى أن المباح ليس من التكاليف. فيحده بأنه « هو خطاب الشرع بالفعل أوالترك». وينظر في تعريفه : مختصر روضة الناظر الطوفي ١/٧٧١ وشرح الكوكب المنير ١/٨٢٨ والتعريفات اللجرجاني ص ٨٥، والفروق للقرافي ١/١٧١١.

⁽٣) وهذا مايسمى اصطلاحاً بالواجب العيني.

⁽٤) وهذا مايسمي اصطلاحاً بالواجب الكفائي.

^{(ُ}ه) حقيقة الواجب الكفائي عند المحققين أنه « ما وجب على الجميع وسقط بفعل البعض » فقوله « لايعم قرضها » يخالف ماطيه المحققون، وقد أجاد الطوفي في شرح مختصر الروضة في بيان =

والهجه الثاني ، أن يقولوا : « إن العبد مكلف ومخاطب ». على تأويل أن عليه فيما سها ونام عنه ولم يقع منه في حال السكر والغلبة فرض يلزمه، وعلى تأويل أن طلاقه نافذ واقع وحده واجب، وضمان جنايته لازم وأمثال ذلك، وإنما يخاطب بذلك قبل زوال عقله وتعمده. فيقال له : إذا نسيت صلاة أو نمت عنها في وقت لو كنت ذاكراً فيه ويقظاناً (١) لزمتك/ فقد وجب عليك ص٣٠٠ قضاؤها وفعل مثلها، كما يقال للحائض إذا طهرت ليس عليك قضاء الصلاة التي لم تخاطبي بها بسبب عَرَضَ فأزال تكليفها عنك.

والوجه الثالث، أن يقولوا: إن الطفل مخاطب ومكلف، وكذلك العبد والمريض، يعنون بذلك أنهم إذا فعلوا ما لايجب عليهم فعله ناب مناب مايجب عليهم ووقع موقعه، فلذلك قالوا: إن المريض الذي يجهده الصيام والقيام إلى الصلاة – ولايجب ذلك عليه – مخاطب بهما إذا فعلهما. يعنون بذلك أنه واقع موقع مايجب عليه. ويقولون: إن العبد مخاطب بالجمعة إذا حضرها وفعلها، يعنون بذلك أنها نائبة مناب مايجب عليه وإن لم تكن من فرضه. وكذلك من يكلف الحج باستطاعة بدنه وإن لم يجد زاداً ولا راحلة مكلف بالحج بمعنى أنه نائب عن فرضه إذا وجد ذلك، وإن لم يكن ما فعله من بالحج بمعنى أنه نائب عن فرضه إذا وجد ذلك، وإن لم يكن ما فعله من الطفل قد كلف الصلاة إذا فعلها بشروطها قبل البلوغ وفي الوقت، يعنون بذلك أنها نائبة مناب مايجب عليه، وإن لم تكن من فرضه، فيجب تنزيل مقاصدهم على واجبها ومعرفة أغراضهم بذلك، لأننا قد نستعمل هذا أحياناً

⁼ الفروق بين الفرض العيني والفرض الكفائي. وانظر في ذلك كله شرح مختصر الروضة للطوفي ٢٠٤/ ٤٠٤، والمسودة ص ١٨٦ وجمع الجوامع بحاشية البناني ٢٧/١ وشرح الكوكب المنير ٢٧٥/١ ونهاية السول ١١٨٨/١، والفروق ١١٦/١ وشرح تتقيع الفصول ص ١٠٥/.

وقول المستف بعدم كون الكفائي فرضاً على الجميع، وافقه عليه فخر الدين الرازي والبيضاوي في المنهاج وتاج الدين السبكي. ينظر في ذلك المستصدفي ١٥/٢، والمحمدول / ٢١٠/٢/.

⁽٦) في المخطوطة « يقطان ».

على هذه الوجوه ^(٧).

فصل

تنصيل أنمال الكلفين وما يدخل منها تمت التكليف

اعلموا - وفقكم الله - أن أفعال العقلاء على ضربين:

فضرب منها لايصح دخوله تحت التكليف، وهو مايقع منهم في حال السهو والفقلة والنوم والفلبة بالسكر (^{A)} ، وكل مايقطع عن ثبوت العقل والتمييز.

(٧) الوجه الثاني والثالث من إطلاقات التكليف لم يذكرهما إمام الحرمين في تلفيص التقريب . كما أنني لم أجد أحداً غير الباقلاني أطلق لفظ التكليف على الوجه الثالث، وهو كون العبد مكلفاً بعملاة الجمعة لكونها تصبح منه إذا أداها وكون غير المستطيع مكلفاً بالحج بمعنى يصبح منه. أما الوجه الثاني فقد يُسمى تكليفاً عند كثير من الأصوليين، وهو قولهم الساهي والنائم مكلف بمعنى أنه مطالب بأداء مانام اوسها عنه، وإمام الحرمين لم يذكر في تلخيص التقريب إلا الوجه الأول، انظر تلخيص التقريب إلا الوجه الأول.

(٨) ينبغي إفراد السكران عن الساهي والفافل والنائم من حيث دخولهم تحت التكليف.

قاما بالنسبة الساهي والفافل والنائم. فقد ورد النص في رفع التكليف عنهم بقوله كله : «
رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ وعن المسبي حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل »،
وكذلك قوله كله : « رفع عن أمتى الفطأ والنسيان » ويلحق بهؤلاء المفمى عليه والمجنون وأكل
البنج. وهؤلاء لم يقل بدخولهم تحت التكليف إلا المنفية على تقصيل، فقال السمرقندي في الميزان
ص ١٨٨، « وعنينا مخاطبان وهو مبني على أن حقيقة العلم ليست بشرط لتوجه الخطاب، وسبب
العلم كاف عنينا وهو موجود في حقهما، ثم قال إلا أن الله رفع المؤاخذة عنهما دفعاً للحرج مع
جواز المؤاخذة عقلاً »، ويوجد تقصيلات أخرى المنفية نكرها صدر الشريعة في التوضيح على
النتقيج ٢٧٧٧ حيث قال: النسيان لا ينافي الوجوب واكنه يكون عنراً في حق صاحب الشرح
إذا لم يكن بتقصير منه، وقد بين ابن نجيم في الأشباه والنظائر أن النائم يشارك المستيقظ في

أما بالنسبة السكران فذهب لتكليفه جماعة أخرى بالإضافة الصنفية منهم الإمام أحمد في إحدى الروايات عنه والشافعي، وإليه يميل السبكي والإسنوي في التمهيد من الشافعية، وذهب جمع من الشافعية كالفزالي والأمدي وإمام الحرمين وبعض الصنابلة كابن قدامة وابن عقيل وبعض المالكية كالباقلاتي وجمهور المعتزلة إلى عدم تكليفه، ومعتمد من قال بالتكليف إما اقولهم بجواز التكليف بالمحال أو التظيظ على السكران لتتاوله المسكر عالماً به مختاراً علماً بأن الأشعري له في تكليف الفائل قولان مع أنه يقول بجواز التكليف بالمحال، كما نقل عنه نقك البطى في القواعد والفوائد الأصواية ص ٥٨.

والمنفية كما نقل المبازي في المفنى ٣٨٩. تلزم السكران كافة تصرفاته ما عدا الردة =

وقال شنوذ من الفقهاء: إن على الفافل تكليفاً في هذه الأحوال، وربما حصل الخلاف منهم – عند التحصيل – في عبارة دون معنى، وهو أن يقولوا إنه يلزم الفافل عند إفاقته وتذكره تكليف وغرم وطلاق وحداً، وهذا مالاخلاف فيه (١).

من ۳۱

والذي يدل على امتناع تكليف الساهي فعل ماهو ساه/ عنه.

أن المكلف الفعل، إنما يكلف إيقاعه أو اجتنابه على وجه قصد التقرب بفعل وإرادة الله تعالى بالفعل أو الإجتناب. وقد علم أن القصد إلى التقرب بفعل بعينه أو اجتنابه متضمن للعلم به حتى يصح القصد إليه دون غيره، وموقع الشيء مع السهو عنه وعدم القصد لايصح أن يكون مع سهوه عالماً به

⁼ استحسانا والإقرار بالحدود الخالصة اله.

وقد نبه ابن السبكي في الإبهاج ١٥٨/١ على أنه لاينبغي أن يتلن ظان أن الشافعي يجوَّز تكليف الفاقل، وقال ابن السبكي وأظهر الرأيين عندنا أن الشافعي رضي الله عنه فصل بين السكران وغيره.

ونَقَلَ الْأَسْنُوي في التمهيد من ١١٣ قولاً ثالثاً في تكليف السكران وهو أنه يكون مكلفاً في ما هو عليه دون ما هو له تغليظاً عليه.

وينظر تقصيل الكلام على تكليف الغافل ومن تبعه والسكران: شرح الكوكب المنير ١٠/٥، ، والمسودة عن ٢٣ ، وشرح مختصر الروضة الطوفي ١٨٨/، وجمع الجوامع مع حاشية البناني ١٨٧/ ونهاية السول مع البدخشي ١٣٧/ وإحكام الأحكام الأمدي ١٥٢/١ والإبهاج ١٣٧/٥ والمنخول عن ٢٨ ، والمستصدفي ١٨٤/، والبرهان ١/٥٠/ والمدخل لمذهب أحدد لابن بدران ص٨٥ والأشباء والنظائر مع غمز عيون البصائر ص ٥٥٥.

⁽٩) الناسي والساهي والغافل والذاهل، حكمها بالنسبة التكليف واحد لتقارب معانيها. وقد اتفق في جوانب منها فاتفق الجميع على سقوط الإثم عنهم، كما اتفقوا على عدم سقوط حقوق العباد المترتبة عليها واكن أكثرهم لايعتبرون هذا من التكليف، إنما هو من خطاب الوضع، كما اتفقوا على أنه غير مطاب بفعلها حالة نومه وسهوه وغفلته وذهوله: والقائلون أنه مكلف يعنون أنه يصح توجيه الخطاب إليه. والذين يمنعون كونه مكلفاً يريدون أنه لايترتب على تصرفاته حالة النسيان والسهو والفقلة والذهول إثم، كما لايقبل منه مايشترط فيه النية. لعدم صحة القصد والنية منه. وينظر في ذلك المستصفى ١/٤٨، القواعد والفوائد الأصواية للبطي ص ٢٩ ونهاية السول مع البدخشي ١/٧٧ والأحكام للأمدي ١/٧٥ وجمع الجوامع مع البناني ١/٨٨ وفواتح الرحموت البدخشي ١/٧٧ والأحكام للأمدي ١/٧٥ وجمع الجوامع مع البناني ١/٨٨ وفواتح الرحموت ١/٧٥ وأصول السرخسي ٢٨/١ وما بعدها، والمسودة ص ٢٠. ونقل في المسودة عدم التكليف عن إمام الصرمين وابن قدامة وابن عقيل وارتضاه . ونقل عن ابن عقيل أنه بين أن الغافل النزاع في العبارة وليس في المعنى، بل نقل الإنتفاق على المعنى، علماً بأن القائلين أن الغافل مكلف بنوا ذلك على حواز التكليف بالمحال.

وقاصداً إليه بعينه، فضالاً عن قصد التقرب به وفعله لله دون غيره، فثبت بذلك أنه غير داخل تحت التكليف.

ويدل على ذلك – أيضاً – أنه لو قيل للساهي: اقصد للتقرب بغعل ما أنت ساه عن فعله أو التقرب بالإجتناب له لوجب أن يقصد إلى إيقاع مايعلم أنه ساه عنه أو اجتنابه، وعلمه بأنه ساه عنه ينقض كونه ساهياً عنه، ولعاد عالماً به إذا علم أنه ساه عن الفعل الذي يجتنبه أو يوقعه، وخرج عن كونه ساهياً عنه، فاستحال لذلك تكليف الساهي التقرب بما هو ساه عنه أو اجتنابه.

وأما ما يدل على إحالة تكليف النائم والمغلوب والسكران فهو نفس مادلً على امتناع تكليف البهيمة والطفل والمجنون لاشتراك جميعهم في زوال العقل والتمييز، بل قد علم أن الطفل والمجنون أقرب إلى العلم والقصد إلى كثير من الأشياء من المغلوب بالنوم والمرض والسكر، ومن حيث كان للطفل والمجنون قصود وعلوم بأشياء كثيرة، وقصداً إلى التحوز والإجتلاب لأشياء كثيرة لايعلمها السكران والمغلوب بالنوم والبرسام (١٠)، ولأن النائم قد يُنبَّه فَيَنْتَبه عاقلاً مميزاً، والمريض والسكران أسوأ حالاً من المجنون في زوال عقله وتعذر عوده إليه بأمر يكون من العباد، فثبت بذلك امتناع تكليف من هذه حاله، كما يمتنع تكليف المجنون والطفل، وهما أمثل حالاً منهما.

فصل

فإن قالها ، كيف تحيلون دخول فعل النائم والمغلوب والسكران والساهي تحت التكليف مع إجماع الأمة من الفقهاء وغيرهم على لزوم أفعال

⁽١٠) البرسام : بكسر الباء، هي كلمة معرية وقعلها بُرْسمَ فهو مُبرُسم. وهي علة عبارة عن ورم حار في المجاب الذي بين الكبد والأمعاء، ثم يتصل بالدماغ فيهذي منها المريض، ويقال لهذه العلة « الموم » وينظر في ذلك : معجم متن اللغة الشيخ أحمد رضا ٢٧٢/١ ط مكتبة الحياة بيروت سنة ١٩٥٨، وترتيب القاموس المحيط لطاهر الزواوي ٢٤٩/١ الطبعة الثانية مكتبة عيسى البابي الطبي.

لهم بسبب الأفعال الواقعة منهم في حال السهو والنوم/ والغلبة بالسكر ص٣٧ وغيره، نحو تكليف فعل الصلوات الفوائت في حال نومه وسكره، ولزوم طلاق السكران بسبب سكره (١١)، ووجوب حده، وقيمة ما أتلفه في حال سكره، إلى غير ذلك من الأحكام ؟

يقل له ، فقد بان بما قدمناه زوال عقل النائم والسكران وأنهما أسوأ حالاً من الطفل والمجنون فامتنع تكليف الكل لذلك، وإنما يجب على النائم والسكران قبل زوال عقولهما أو عند إفاقتهما وعودهما إلى صحة العقل قضاء مالم يفعلاه من الصلوات في حال النوم والسكر، وذلك خطاب لهما في حال عقلهما بفرض مبتداً، ولكنه مع ذلك سبب خطابهما في حال العقل بفرض مبتداً وغرم واجب، وأو لم يجعل الفوات وما وقع منه من الطلاق، وفعل فيه من السكر سبباً لوجوب القضاء، ونفوذ الطلاق، ووجوب العد، (۱۲) ثم يسقط ذلك عنه إذا عقل لكان ذلك صحيحاً جائزاً بإجماع. وكما يكون فعل البهيمة وقاتل الفطأ وحكم الحاكم وفتيا المفتي أسباباً لوجوب أفعال على غير الفاعل لها، لا لأن فعل البهيمة وقتل الفطأ داخلان تحت تكليف العاقلة (۱۲) وصاحب البهيمة، وإذا كان ذلك كذلك بطل أن يكون تحت تكليف العاقلة (۱۲)

فأما من توهم أن حد السكران إنما وجب عليه بسبب أدخله على عقله وهو السكر، فإنه باطل، لأن السكر من فعل الله تعالى فيه، وليس من كسب

⁽۱۱) نقله الإجماع على لزيم طلاق السكران لايصبح، فالخلاف في المسألة مشهور بين السلف. وتقل أبن قدامة في المغني ١١٥/١ عدم وقوعه عن مشمان بن عقان رضي الله عنه وعن عمر بن عبدالعزيز وطاوس وربيعة والليث بن سعد ويحيى الأتصاري والعنبري واسحاق وأبي ثور والمزني، وهي رواية عن أحمد اختارها أبو بكر بن عبد العزيز من أصحابه. وأحد قولي الشافعي. ولم يفرق أصحاب هذا القول بين من زال عقله بمعصية أو غيرها. وقاسوا ذلك على من كسر رجليه حيث يجوز له أن يصلي قاعداً. ومن ضريت بطنها فاسقطت تسقط عنها الصلاة حالة حيضها حيث يجوز له أن يصلي قاعداً. ومن ضريت بطنها فاسقطت تسقط عنها الصلاة حالة حيضها

⁽١٣) يعنى بتكليف العاقلة تكليفها بدية من قتله أحد أفواد العُشيرة خطا.

العبد ومقدوراته مباشراً ولامتواداً (١٠). فأما استحالة ابتدائه بفعل السكر في نفسه فباطل (١٥) باتفاق. وأما امتناع كونه مواداً لفعل السكر بسبب كان منه، فإنه ظاهر من قبل، إنه لم يكن منه إلا الشرب. وشربه للماء وسائر المائعات من جنس شربه الخمر العتيق. فلو ولًا/ أحد الشربين السكر لولده حس الأخر، لأن الشيء إذا ولد عند أصحاب التولد شيئاً ولد متله، ولو ساغ القول بأن الشرب يولد السكر لساغ أن يقال إن الأكل والشرب يولدان الشبع والري وأن الوجبة (١٦) تولد الموت، وكل هذا باطل. وأصل القول بالتولد عند أهل الحق باطل في فعل الله تعالى وفعل خلقه (١٧)، فسقط

⁽١٤) عبارة المصنف هنا توهم أن المصنف يوافق الجبرية حيث نفى الكسب عن العبد. وأكن عبارته في كتابه « الإنمساف فيما يجب اعتقاده ولايجوز الجهل به » ص ٧٠ والتي هي أليق بمذهب الأشاعرة وهي : « العبد له كسب وايس مجبوراً بل مكتسب لأفعاله من طاعة ومعصية لأنه تعالى قال: ﴿ لَهَا مَا كَسِبِتَ ﴾ يعني من ثواب طاعة . ﴿ وطيها ما اكتسبت ﴾ يعني من عقاب معمنية . ولقوله تعالى : ﴿ بِمَا كُسَبِتَ أَيْدِي النَّاسِ ﴾ . وقبوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابُكُم مِنْ مَصَيْبَة فَبِمَا كسبت أيديكم ﴾ . ثم قال الباقلاني : « فاقعال العباد هي كسب لهم وهي خلق الله تعالى. ولا يقال لله تمالى : إنه مكتسب ، كما لا يقال العبد إنه خالق. وقال في ص ٧٤ من الإنصاف : « الطاعة ليست بعلة للثراب ولا المعمنية علة للعقاب، ولايجب لأحد على الله تعالى، بل الثراب وما أنعم به على العبد فضل منه، والعقاب عدل منه، قال تعالى : ﴿ لِيجِرْي النِّينَ آمنوا وعملوا المنالحات من فضله ﴾ الروم: ٤٥ وقوله تعالى ﴿ وأولا فضل الله عليكم ورحَّمته ﴾ النور (١٠) ثم حديث البخاري الذي أخرجه في تفسير سورة الليل: « أيدخل أحد منا الجنة بعمله ؟ فقال: لا . فقيل: ولا أنت ، فقال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته » ، وإنما بعد الله سبحانه وتعالى بالثواب وأوعد بالعقاب، وقوله حق ووعده صدق ، فنصب الطاعات أمارة على الثواب والمعاصى أمارة على التردي في المهلكات، وكل ذلك أمارة للخلق بعضهم على بعض. أما الله فإنه علم بالأشياء قبل كونهاً. وقد قال في التمهيد من ٢٥٨ في معنى قوله تعالى : ﴿ لا يسال عما يفعل وهم يسالون ﴾ إنهم يسالون عما يكسبون.

والحق أن الإثابة على الطاعة فضل من الله سبحانه. والعقاب على المعصية إن كانت شركاً معقق الوقوع جزاء وفاقاً وإن كانت المعصية بون الشرك فالأمر لله سبحانه إن شاء عفا وإن شاء عام عبداً منه سبحانه وتعالى.

⁽١٥) في المخطوطة « فباطل » ولكن السياق يقتضي أن تكون العبارة « فالأنه باطل » ولعله يقصد بقوله باتفاق عند الجمهور عدا المعتزلة ، وإلا فالمعتزلة لا يوافقونه على ذلك.

⁽١٦) الوجبة : وجب القلب وجبة بمعنى رجف رجفةً. أنظر مختار الصحاح ص ١٤٨.

⁽١٧) قد تقدم في المواشي بيان بطلان ماذهب إليه المعتزلة من القول بالتواد.

ماظنوه (١٨)، ولايسوغ – أيضاً – لأحد أن يقول إن السكر إنما وجب وتولد عن ذات الشراب، لأنه جسم من الأجسام، والأجسام لاتولد شيئاً، ولأنه لو تولد السكر عن ذات الشراب لكان فعلاً لله تعالى، لأنه فاعل الجسم الذي هو الشراب، فإذاً لم يُحد السكران بسبب كان منه. وهذا بين في إبطال قول من زعم أن حد السكران إنما وجب عليه لأجل سبب كان منه وأمر أدخله على نفسه.

ولو قبل ، إنه إنما حدُّ لشربه ماقد أجرى الله تعالى العادة بفعل السكر عند تناوله لكان ذلك أولى (١٩)، إلا أنه يكون محدوداً على شيء فعله مع العقل لامع زواله، لأنه شرب وهو عاقل مميَّز.

فصل

فإن قـــالها ، كيف يسوغ لكم منع تكليف السكران مع قوله تعالى : ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾ (٢٠) ونهيه لهم عن الصلاة في حال السكر، ولافرق بين أن ينهاهم عن الصلاة مع السكر، وبين أن يأمرهم بها وبغيرها مع السكر (٢١)، وهذا يبطل ماأصلتم ؟

يقال لهم ، إذا بان بما قدمناه أن حال المغلوب بالسكر أسوأ من حال النائم والطفل والمجنون، لأنه يبلغ إلى حال النائم والطفل والمجنون، لأنه يبلغ إلى حال النائم والطفل والمجنون،

⁽١٨) يشير بذلك إلى المعتزلة وإن لم يتقدم لهم ذكر صراحة. ولكن ما نقله من القول بالتولد لايقول به إلا المعتزلة.

⁽١٩) وعبارة الباقلاني هذه تمثل رأي جمهور الأشاعرة حيث أنهم لايرون تأثيراً لكسب العبد وقعله، وهو مخالف لذهب السلف، وهو أن للعبد قدرة يفعل بها وله اختيار يثاب عليه ويعاقب عليه، وإبطال الباقلاني لقول من يقول: « إن حد السكران إنما وجب عليه لأجل سبب كان منه وأمر أدخله على نفسه » لايستقيم. بل العبارة صحيحة بمعنى أن العبد له اختيار وإرادة، فشرب المسكر الذي جعل المشرع شريه سبباً لإقامة الحد عليه. وإلله أعلم.

⁽٢٠) النساء أية : ٤٣.

⁽٢١) وجه استدلال من جوز تكليف السكران بالآية، أن الآية دلت بمنطوقها على جواز النهي في حال السكر فيقاس عليه جواز الأمر بالصلاة وغيرها بجامع كون كل منهما خطاباً السكران.

المصارم وغيرهن، ولايكون له قصد ولاتمييز على وجه ثبت بذلك أنه غير مكلف لفعل ولا لاجتناب، ووجب حمل الآية على تأويل يوافق موجب هذه المجة، ولها تأويلات:

أددها ، إن السكر سكران : أحدهما زوال العقل، وهذا هو الذي يمتنع معه التكليف وتوجيه الخطاب إلى العبد.

و[[م ، استحسان ما كان يستقبحه الشارب قبل شريه ولايراه قبيحاً إذاشرب من الطرب والصبياح والتصفيق والإنضلاع وكثرة الإنبساط مع بقاء عقله وصحة تمييزه وعلمه بأنه مكلف وكونه مفرقاً بين الضر والنفع والخير والشر/ وليس هذا من زوال العقل في شيء، وإنما حظر على الشارب أن ص ٣٤٠ يقرب الصلاة وهو سكران على معنى حظر شرب يصيره إلى هذه الحال، ولم ينه عن نفس الصلاة، فكني عن ذكر النهي عن الشرب بذكر الصلاة التي وجب المنع من الشرب لأجل استيفاء حقوقها، وإلا فمن هذه حاله في التمييز مأمور بفعل الصلاة باتفاق . وإنما نهى عن الشرب المؤدي إلى هذه المال عند حضور أوقات الصلوات، لأجل ما يحدث في الشارب من ثقل اللسان والمرص على استدامة الشرب والتثاقل بالصلاة، وإقامة مايجب لها من الركوع والسجود والخنوع والخشوع. ومحظور عليه شرب قليل ما يؤدي إلى ذلك وكثيره، إذ كان شرب القليل داعياً إلى شرب الكثير، وما يؤدي إلى استثقال الفرض وحصول السكر. (٢٢)

فإن قيل ، إن قوله تعالى : ﴿ حتى تعلموا ما تقواون ﴾ يدل على أنهم لايمقلون في حال مانهوا عن الصيلاة ؟

⁽٢٢) الوجه الأول الذي حمل عليه السكر هو النشوة التي لايزول معها فهم الخطاب وقد ضعف هذا الوجه إلكيا الهراسي في أحكام القرآن ٤٥٨/٢ فقال: « وهذا بعيد، فإنه إن كان كذلك فلا يكون منهيا عن قعل الصلاة، بل الإجماع منعقد على أنه مأمور بقعل المملاة والحالة هذه ». وهذا التأويل ارتضاء الطوفي في شرح مختصر الروضة ١٩٢/١. والآية منسوخ حكمها ، كما ذكر الهراسي عن الحسن وقتادة.

يقال لهم ، ليس الأمر كذلك وإنما أراد حتى تعلموا علماً يكون معه التمكن من استكمال الفرض بحدوده وزوال استثقاله، وقد يحصل العلم بما يقولون مع الاستثقال ومع عدمه، وذلك حصول له على وجه دون وجه.

وقد قيل - أيضاً - في تأويلها إنه أراد بقوله ﴿وأنتم سكارى ﴾ من النوم والاستثقال حتى تستيقظوا استيقاظاً يزول معه ثقل النوم، ويكمل معه التمييز والنشاط والتمكن من القيام بحقوق الصلاة . (٢١)

وقيل - أيضاً - إنما أراد النهي لمن قدمنا ذكره ممن لم يسكر ولم يزل عقله عن العضور مع النبي على في المساجد الجامعة تعظيماً للنبي على والمؤمنين وتنزيها للمساجد، وإن كان الشارب لم يزل عقله بقدر ماشربه(٢٠).

⁽٢٩) حمل السكر على السكر من النماس نقله الماوردي في تقسيره « النكت والعيون » ٣٩٢/١ عن الضحاك. ونقله الزمخشري في الكشاف ٢٩٩/١ بصيغة التضعيف ولم ينسبه لأحد.

⁽٣٠) نقل إلكيا الهراسي في آحكام اقرآن عن الشافعي رحمه الله أنه قال: « المراد من المسلاة موضع المسلاة، ويذلك يكون معنى الآية: لاتقربوا المساجد التي هي مواضع المسلاة وأنتم سكارى لأنه يتوقع منكم الفحش في القول وتلويث المسجد فنهاهم عن دخول المسجد والمسلاة مع رسول الله عَلَيْهُ جماعة.

وقد استحسن هذا التأويل الهراسي. وعضده بعطف قوله تعالى: ﴿ وَلا جَنبِا ۚ إِلا عابري سبيل ﴾. ونقل هذا التأويل الزمخشري في الكشاف واستدل له بقوله ﷺ: « جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم « ، ينظر الكشاف ٢٦٩/١ وأحكام القرآن للهراسي ٤٥٨/١.

ويوجد وجه أخر لتأويل الآية لم يذكره المسنف، وذكره غيره وهو أن النهي في الآية ليس عن قريان المسلاة إنما عن السكر. وهو نظير قوله تعالى: ﴿ ولاتموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ أى استمروا على الإسلام حتى يأتيكم الموت، وقول الفقهاء: « لا تتهجد وأنت شبعان » ومرادهم لاتشبع حتى تقوم التهجد، فمعنى الآية على ذلك: استمروا على المسحو حتى تصلوا وأنتم عالمون لما تقولون ، وعليه يكون خطابهم في حالة المسحو بأن لا يقربوا المسلاة وهم سكارى. واللهة تشهد لهذا، حيث إن قوله تعالى: ﴿ ولا تقربوا ﴾ وليس من قوله يا أيها الذين أمنوا، ولذا لم نجد أحداً من المفسرين قسر الآية بأتها يا أيها الذين أمنوا وأنتم سكارى المسلاة، وهذا الوجه لايسمى أيها الذين أمنوا، ولذا لم نجد أحداً من المسلاة، وهذا الوجه لايسمى أيها الذين أمنوا ولذا للسكارى.

فصل

وقد زعم قوم (٢١) أن الشرب الثاني الذي معه زوال العقل مما يحظره العقل، وأن الشرب الأول الذي يكون معه طيب النفس والإنبساط مع بقاءالعقل محظور بالسمع، وهذا باطل وخطأ من وجهين:

أحدهما، إن العقل لايحظر شيئاً أصلاً لما نبينه من بعد (٢٢).

والخر ، إن كان سكراً على الحقيقة بون السكر الأول فهما جميعاً من فعل الله تعالى غير كسب للعبد، فكيف يتعلق عليه إباحة أو حظر (٣٣)، والله الموفق للصواب.

⁽٣١) الذي عليه جماهير أهل العلم أن شرب الخمر حرام قليله وكثيره، ما أسكر وما لم يسكر، ولايفتر أحد بقول بعض المتكلمين أن ما لم يسكر منها مباح كما نقل ذلك عنهم ابن قتيبة في كتابه « مختلف الحديث » كما لا يفتر أحد بما نقل عن داود الظاهري وأتباعه أنها طاهرة ، ونقل الألباني في إرواء الفليل ٤٤/٨ عن النسائي : « وليس كما يقول المخادعون لأنفسهم بتحريمهم أخر الشرية وتحليلهم ما تقدمها الذي يشرب في الفرق قبلها » . ويدل على فساد قولهم ما رواه مسلم وغيره « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » وما أخرجه أبو داود وغيره عن عائشة ومسحمه الألباني « ما أسكر الفرق منه فمله الكف منه حرام » . وقد تمسك الحنفية في تحريم القليل من عصيير العنب المتخمر وما أسكر من غيره بما روى عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً « حرمت الخمرة لعينها والمسكر من كل شراب » وقد ضعفه المحدثون، ولوجود مايعارضه. انظر المغنى لابن قدامة ٨٥/٥٠٣.

⁽٣٢) كلامه هذا فيه إشارة إلى فساد قاعدة التحسين والتقبيح العقليين التي يقول بها المعتزلة وسيأتي الكلام عليها. وما ذكره من تحريم السكر الذي يزول معه العقل ثابت بالعقل، وأن مافيه النشوة فقط محرم بالسمع، لعله قول لبعض المعتزلة، كما هو ظاهر من إجابته. وأما الحنفية فيروز أن الشرب الأول إذا كان من غير عصير العنب، فهو ليس محظوراً. ولايقام الحد على شاريه إلا إذا سكر. أنظر المعنى لابن قدامة (٨-٥٠٨).

⁽٣٣) لقد نقدمت الإشارة إلى أن المسنف لايرى أن للعبد قدرة على فعله موثرة وإسناد الفعل له على سبيل المجاز فقط، ويسمى ما يحدث من العبد كسباً. وحقيقة الكسب غير واضحة، وبالتالي جوابه هذا فاسد لفساد الأصل الذي بناه عليه، فالعبد – على مذهب أهل الحق – فاعل حقيقة مختار لفعله. وقد أمره المشرع بأشياء ونهاه عن أخرى، ومنها الخمر، وبالتالي فهو محظور على المكلف، أثم مشريه وبحد عليه بسبب فعله الذي فعله.

بساب

مںہ۳

أعلموا أن المكرّه لايكون مكرها إلا على كسبه وما هو قادر عليه، نحو المكره على الطلاق والبيع وكلمة الكفر، وكل ذلك إذا وقع كسب له ، وواقع مع علمه به وقصده إليه (١) بعينه فيصح لذلك تكليفه، كتكليف ما لا إكراه عليه فيه.

(۱) لابد من بيان حد المكره لغة واصطلاحاً قبل الخوض في أقوال أهل العلم في كونه مكلفاً أو غير مكلف فالإكراء في اللغة: الإجبار والحمل قهراً من قبل الغير، قال في المصباح المنير (٣٢/٢٥): أكرهته على الأمر إكراهاً حملته عليه قهراً، وفي لسان العرب (٣٦/١٣ه): أكرهته : حملته على أمر هو له كاره.

أما بالنسبة للإصطلاح فاختلفوا في حقيقته . فأبو بكر الباقلاني هنا وتابعه إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة (٥) وكذلك جمهور الحنفية وجمع كبير من الأصوليين لايرون أن من كان كالآلة لاحول له ولا طول فأصبح كالريشة في مهب الربح كمن فتح فمه قهراً بيد المكره، وأوجر في فمه الخمر، أو كمن ألقي من شاهق على أخر فقتله أنه من الإكراه. بل قصروا المكره على من فسد إختياره، ولكنه لم ينعدم كمن هدد بإتلاف عضو أو حبس. وهو الذي وقع الخلاف في تكليفه فسد إختياره، ولكنه لم ينعدم كمن هدد بإتلاف عضو أو حبس. وهو الذي وقع الخلاف في تكليف وعدمه أما الأول فقد نقل جمع من الأمعوليين الإتفاق على عدم تكليفه بين كل من لايجوز التكليف بالمحال. وإنما قال بالتكليف فيه فقط بعض من جوز التكليف بالمحال، كما نقل ذلك الأمدي في الإحكام (١/٤٥) والإسنوي في شرح المنهاج (١/٣٩١) عن ابن التلمساني. وقال بعدم تكليفه جماهير العلماء من الحنابلة على ما في شرح الكوكب المنير ١/٩٠٥ ونقله عن ابن قاضي الجبل وعن البرماوي منهم. وقال به البعلي في القواعد والفوائد الأصولية ص ٣٩ وابن بدران في المدخل ص ٨٥، وقد نسب قوم القول بتكليف المكره مطلقاً للحنابلة والشافعية، منهم ابن تيمية في ص ٨٥، وقد نسب قوم القول بتكليف المكره مطلقاً للحنابلة والشافعية، منهم ابن تيمية في المسودة بدون تفصيل، وكذلك الطوفي في شرح مختصر الروضة (١/٩٤١) والصحيح إنهم لايتخلون من أصبح كالريشة في مهب الربح بل بعضهم لايتخلونه في المكره. كما سيظهر لايقولون بتكليف من أصبح كالريشة في مهب الربح بل بعضهم لايتخلونه في المكره.

وقد حده الحنفية ومنهم ابن الهمام في التحرير على ما في التقرير والتحبير ٢٠٦/٢ بأنه: «حمل الفير على ما لا يرضاه بما يفوت النفس أو العضو بقلبة الظن، فيفسد الإختيار ويعدم الرضا» وما دخل تحت هذا الحد سموه الإكراه الملجي، وحدوا غير الملجيء « أنه ما كان بضرب لايفضي إلى تلف عضو » وجعلوا من هذا الإلجاء الأدبى وهو ما كان التهديد فيه بالإضرار بوالد أو ولد أو عزيز على المكره وهذا الإكراه الذي ضابطه إفساد الإختيار لا إعدامه هو الذي وقع فيه النزاع دون الأول.

وقد زعمت القدرية أنه لايصح دخوله تحت التكليف، لأنه لايصح منه غير (٢) ما أكره عليه.

وهذا باطل من وجهين:

أحدهما ، إنه قد يصبح خلاف ذلك، لأنه عندهم قادر على ما أكره وعلى خدده وتركه. فلو شاء فعل ضدده، والإنصراف عنه، وأتحمل الضرر وكف عنه، فسقط ما قالوه.

والهجه آلم ، إنه ليس كل من لايصح منه الإنصراف عن الفعل يمتنع تكليفه، لأن القادر عندنا على الفعل من الخلق لايصح منه الإنصراف عن الفعل في حال قدرته عليه لوجوب وجودها مع الفعل، وإن كان ذلك يصح منه بمعنى صبحة بقائه على الحال التي كان عليها قبل وجود قدرته على الفعل، وأنه كان يصح كونه قادراً على ضده بدلاً منه، ومع ذلك، فإنه تكليف صحيح.

ولأن أكثر أهل الحق يجيزون تكليف من لايصبح منه الفعل ولاتركه من الأحياء العقلاء، وإن لم يرد بذلك شرع،، فبطل ما قالوه.

وزعم كثير من الفقهاء (٢) أن المعنى المزيل لدخول فعل المكرّه تحت

⁽٢) في المخطوطة (غير) وهي مفسدة للمعنى، والمدواب (عين).

⁽٢) نسبة هذا الإستدلال إلى كثير من الفقهاء يقتضي أنه يقول بقول المعتزلة في عدم تكليف المكرة جمع من الفقهاء. وقد قال به من المتاخرين ابن السبكي في جمع الجوامع ٧٠/١ حيث قال : « وكذا المكرة على المسحيح ولو على القتل » وعلل إجماع الأمة على إثم القاتل لأنه أثر نفسه وليس لكونه مكلفاً ، وتابعه على ذلك المحلي فنقل القول بالتكليف بصيغة التضعيف. كما قال بقول المعتزلة الطوني في مختصر الروضة وشرحها ١٩٤/١ حيث قال « والعدل الشرعي الظاهر يقتضي عدم تكليفه ». ونسب في المسودة ص ٣١ عدم التكليف لأبي حنيفة. ولكن جماهير العلماء من المذاهب الأربعة قالوا بتكليفه. والمسألة بناها المعتزلة على ما ذكره عنهم إمام الحرمين في البرهان ١٠٦/١ على أصلهم وجوب إثابة المكلف، والمجبر على الشيء لا يثاب عليه عندهم، وذكر الطوفي أن المسألة مبنية على خلق أفعال العباد. وذكر إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة (ه) أن المسألة مبنية على المدل والتجوير، وكل هذه العبارات ترجع إلى حقيقة واحدة وهي ريط الثواب والمقاب باقعال العباد.

التكليف أنه واقع من فاعله بغير إرادة وقصد، فصار بمنزلة فعل النائم والمغلوب اللذين لا قصد لهما، وهذا - أيضا - باطل باتفاق المتكلمين، لأن مُطلِّق زوجته، وقاتل غيره عند الإكراه عالم بما يفعله وقاصد إليه دون غيره(٤).

فإن قبل ، فما الفرق بينه وبين المختار الذي لا إكراه عليه ؟

قبل له ، الفرق بينهما أن المختار مطلق الدواعي والإرادات والمكره مقصور الدواعي والإرادة على فعل ماأكره عليه، لايختار غيره.

فإن قبل ، ولم منارت هذه حاله ؟

قبل ، لما يضافه من عظيم الضرر، وهو يدفع أعظم الضررين بأدونهما، ودواعيه مقصورة عليه لأجل ذلك.

فإن قيل ، فهل بين الإلجاء والإكراه فرق ؟

قيل له ، لا فرق بينهما من جهة اللغة.

وقد زعم قوم أن الإلجـــاء هو : « ما خيف معــه القتل » . والإكراه: « مايكون معه الخوف فيما دون النفس » (٥).

وقال أيضاً بعض القدرية (٦): الإلجاء ما لا يكون معه إلا داع واحد

⁽³⁾ وجه نساد هذا الدليل أنه قياس مع الفارق حيث إن النائم والمفلوب على عقله لايصبح تكليفه لأنه لايصبح منه قصد إلى الفعل لعدم علمه بما هو مكلف به. بخلاف المكره فإن عقله حاضر وله قصد وإختيار ولم يتعدم قصده واختياره وإن كان أصابه الفساد لوجود الإكراه، وكما هو معلوم لايصبح القياس مع وجود الفارق المؤثر ، وإذا بطل هذا الدليل.

⁽ه) هذا التقريق الذي نقله الباقلاني ولم يرتفعه هو تقريق من جهة الإصطلاح لبعض أهل العلم، وأما من جهة اللغة فالإكراء والإلجاء بمعنى واحد كما تقدم في تعريف الإكراء لغة. وهذا الإصطلاح لم يستقر ولم يقل به القاضي الباقلاني، وهذا التقسيم يثنبه تقسيم المنفية للإكراء حيث قسموه إلى إكراء ملجي، وهو ما هدد فيه المكره بإهلاك النفس أو المضو أو الحبس الطويل، ويرجع لتقسيم الإكراء على هذا النحو إلى المغني الخباري ص ٢٠٨٠ والتقرير والتحبير ٢٠٦/٢ .

⁽٦) المراد بالقدرية المعتزلة.

إلى فعل واحد/ والإكراه ما يصبح أن يكون معه دواع إلى الفعل وإلى خلافه ص٣٦٠ وضده.

وأهل اللغة لايفصلون بين الإلجاء والإكراه والقهر والجبر والإضطهاد والصمل، كل ذلك عندهم بمعنى واحد، فلا وجله للافتيات عليهم في الأسماء(٧).

فأما المعنى فما ينكر أحد أن يكرن منه ما هو خوف تلف النفس وتخويف بذلك، ومنه ما يكون خوفاً على ما دون النفس ، ومنه ما يكون معه داع واحد، ومنه مايكون معه دواع مختلفة ومتفاوته ومترجحة. ولا طائل في هذا الخلاف.

فصل

ويدل على جواز دخول فعل المكرّه تحت التكليف تكليف الله تعالى ترك قتل البريء مع الإلجاء، وأمره لنا بالكف عن ذلك، وكذلك فقد كان يجوز أن يكلفنا ترك كل فعل يكره على إيقاعه، فبطل ما قالوه (^).

⁽٧) هذا الجواب من القاضي الباقلاني يمنع لو كان تقريقهم هذا من جهة اللغة. ولكن إن كان تخصيص كل لفظ بنوع اصطلاحاً قلا يمنع من ذلك مانع، لأنه ليس من شرط الإسم الإصطلاحي مطابقة الإسم اللغوي، فقد ينقل أهل الإصطلاح بعش الألفاظ من معناها اللغوي إلى معنى أخر جنيد له ارتباط بالمعنى اللغوي، ولعل موقف الباقلاني هذا تمتد جنوره لمذهبه المروف وهو عدم اعترافه بأن الشرع نقل ألفاظاً من معناها اللغوي إلى معنى جديد كلفظ الصلاة والصيام والدي مند ها.

⁽A) إلزام القاضي رحمه الله هذا نقله إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة (۵) بدون نسبته القاضي وتبناه. ولكنه في البرهان ١٠٦/١ نقل هذا الإلزام ونسبه الباقلاني ثم قال: وهذه هفوة عظيمة، فإنهم لايمنعون النهي عن الشيء مع الحمل عليه، فإن ذلك أشد في المحنة واقتضاء الثواب، وإنما الذي منعوه الإضطرار إلى فعل مع الأمر به ». انتهى، وقد نقل هذا الإلزام جمع من الأصوليين، وبعضهم تابع إمام الحرمين على رده مثل الغزالي في المنحول ص ٢٧، وبعضهم بين أن إلزام القاضي الباقلاني صحيح، وهو من جهة أخرى غير الجهة التي ظنها إمام الحرمين نظر، كابن التلمساني على ما في نهاية السول (١/٩٧٩) حيث قال د وفيما قاله إمام الحرمين نظر، لأن القاضي إنما أورده عليهم من جهة أخرى، وذلك أنهم منعوا أن المكره قادر على عين الفعل المكره عليه قبين القاضي أنه قادر، وذلك لأنهم كلفوه بالضد، وعندهم أن الله تعالى لايكلف العبد إلابعد خلق القدرة له ، والقدرة عندهم على الشيء قدرة على ضده ، فإن كان قادراً على ترك =

فصل

فإن قيل ، فهل للإكراه الذي يزول معه فرض ترك الفعل حد ؟

قبل له ، حده « ما أباح الشرع إيقاع الفعل عنده خوفاً من حصول كل ضرر يخوف به الإنسان من تلف النفس وما دونه إلا أن يكون يسيراً يحتمل مثله » . وذلك موقوف على الإجتهاد وعلى ما يرد به السمع من ذلك، وقد كان يجوز ورود التعبد بترك كل فعل يُخُوف المكلف بضرر عليه، قلً الضرر أم كثر، وأن يلزم إيقاعه، وإن خوفنا بالقتل وعلمنا نزول القتل بفاعله يقيناً، كل ذلك مجوز في العقل، فسبيله إيقافه على السمع (١).

وقد زعمت القدرية أنه إنما يصبح أن يباح ويطلق من القبائح عند الإكراء ما كان يصبح إطلاقه وإباحته من غير الإكراء، فأما ما لايصبح

⁼ الفعل كان قادراً على القتل ». وبما يقرِب من هذا اعتدر السبكي في الإبهاج (١٦٢/١).

⁽٩) قول الباقلاني فسبيل كون المكره مكلفاً أو غير مكلف هو الشرع بون المقل كلام نفيس، ولكنه يهدم القول بأنه مكلف مطلقاً لأن السمع ورد بالتكليف في بعض المواضع كالإجماع على أنه أثم إذا قتل نفساً وهو مكرة، وقد ورد السمع بعدم التكليف ونفي الإثم فيما لو اكره على قول كلمة الكفر لقوله تعالى: (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) . وبين هنين الفرعين فروع كثيرة جداً اختلف الفقهاء في القول في التكليف فيها ساذكر بعضها. والحق الذي أميل إليه إلى أن التكليف وعدمه بالنسبة للمكره راجع لإجتهاد المجتهد فيما هُدُد به وهُدُّد على فعله إعمالاً لقاعدة ارتكاب أخف الضررين، فمن هدد بشيء يسير على قعل أمر عظيم يكون مكلفاً، وعليه أن يتحمل ما هدُّد به دفعاً لما أكره عليه. كمن هدد بضيرب عشرة أسواط أو يقنف مسلماً فليس له قذفه، وإختلف في بدفع رجح بعضهم فيها التكليف، وبعضهم عدمه، وبعضهم فصل القول. كمن هدد بالقتل على أن يرغية وليس له الزني، وقيل له ذلك، وقيل يكلف إن كان رجلاً لأنه لايتصور إنتشار ذكره إلا برغبة وليس كذلك في الأنثى.

واختلفوا فيما إذّا أكره على الطاعة التي تحتاج إلى نية كالوضوء هل يمنع منه أو لا. وكذلك اختلفوا في وجوب الكفارة على من وطأ العائض مكرها، واختلفوا في صحة صلاة من تكلم في المسلاة مكرهاً وجزاء من أخذت منه الزكاة قهراً، المسلاة مكرهاً وجزاء من أخذت منه الزكاة قهراً، ومسحة صنيام من أكره على الشروب، وكذلك صحة اعتكاف من أكره على الشروب من المسجد، وكذلك صحة عنيام من أكره على الشروب من المسجد، وكذلك صحة عنيام من أكره على الجماع في نهار رمضان وهو صنائم، وكذلك لو أكره الماج على الوطء قبل التحلل الأول. وكذلك اختلفوا في وجوب الفنية على من حلق رأسه مكرهاً

واختلفوا في ضمان المكره المال الذي أكره على إتلاقه، ومن أراد المزيد قعليه مراجعة كتب تخريج الفروع على الأصول، وخاصة القواعد والفوائد الأصولية للبطى من ص ٢٩ - ٤٩.

الإبتداء بإباحته فإن الإكراه لايجوز أن يبيحه.

وهذا باطل، لأن جميع القبائح إنما تكون قبيحة بالسمع، ولو لم يقبحها السمع لم تقبح، وقد كان يجوز إباحة جميعها (١٠) على معنى أنه لاينهى العاقل عن شيء منها، ولا يتوعد بعقاب على فعله. فأما جواز الأمر بها فصحيح – أيضاً – إلا الكفر بالله تعالى، فإنه محال لعلل قد ذكرناها في أصول الديانات، ولعلنا أن نذكر منها طرفاً من بعد.

وإنما الكفر الذي يستحيل الأمر به هو اعتقاد الجهل بالله والإشراك به، دون إطلاق القول بذلك الذي أطلقه (١١) الشرع لمن يحسن المعاريض ولمن لايحسنها. ولعلنا أن نذكر منها طرفاً من بعد.

⁽١٠) أي يجوز إباحة جميع القبائح عقلاً، وكذلك الأمر بها ما عدا الكفر بالله سبحانه فإنه لايجوز عقلاً الأمر به. وهذا يعني أنه يجوز عقلاً إباحة ما عدا الكفر من المحرمات كالقتل والزنى والسرقة. ولو لم يرد الشرع بحرمتها لايمكن حكم العقل بحرمتها. وهذا فيه إبطال لقاعدة التحسين والتقبيح العقليين التي يقول بها المعتزلة. ونفي هذه القاعدة مطلقاً. قال شيخ الإسلام في زمن أبي الرد على المنطقيين من ٤٢١ : إن نفي ذلك من البدع التي حدثت في الإسلام في زمن أبي الحسن الأشعري لما ناظر المعتزلة في القدر فاحتاج إلى هذا النفي. ونفي الحسن والقبح العقليين مطلقاً لم يقله أحد من السلف. ثم نقل عن فضر الدين الرازي في أخر أمره أنه كان يقول بالحسن والقبح العقليين في أفعال العباد. بل ذهب ابن تيمية إلى أن التحسين والتقبيح من أعظم بالحسن والقائل : العدل حسن والظلم قبيح. وعليه يحكمون الناس بأن العادل يستحق المدح والكرامة والكالم يستحق الذم والإهانة. وبذلك يظهر أن ما استثناه الباقلاني وهو الكفر بالله يُوجد له نظائر لايجوز أن يرد الشرع بطلبها والله أعلم.

⁽١١) يعني بـ « أطلقه الشرع » أباحه، وذلك كاستعمال الكنايات والمعاريض كقول إبراهيم عليه السلام عندما سئل عمن حطم أصنام قومه قال : كبيرهم هذا ، يعنى إبهامه وكان يشير إلى أكبر الأصنام. وقد أباح الشرع أيضاً – ما كان صريحاً إذا دعت إليه الحاجة كإباحته على المسحابي الذي كان له دين على قريش وقد أسلم حتى يأخذ أمواله منهم، وذلك بعيد غزوة خيبر . فذهب اليهم وادعى أن رسول الله على قد أسرته يهود، ويحتاج ماله ليشتريه ويحضره لقريش ليذبحوه فحمعوا له أمواله .

فصل

وقد اختلف الناس في صحة الإكراه على الزنى (١٢)، فأجاز ذلك قوم، وأنكره آخرون، وقالوا لأنه لايفعل/ إلا مع الشهوة والإنعاظ (١٣) وقوة ص٣٧ الدواعي، وهذا باطل، لأن الإنسان يجد من نفسه صحة الترك لفعل ما يشتهيه وفعل القصد إلى الإنصراف عنه مع فرط الشهوة له والحاجة إليه، فإذا أكره على فعل ما لولا الإكراه لتركه مع الشهوة وشدة الحاجة العاجلة وجب صحة الإكراه عليه.

فصل

واعلموا أن الإكراه لايصح إلا على أفعال الجوارح المشاهدة، والمعلوم وقوعها إذا وقعت، والإنصراف عنها إذا تركت. فأما الإكراه على ما غاب ويظن من أفعال القلوب (لا) (١٤) يجوز أن يكره العبد على علم بشيء أو جهل به أو حُبٍ له أو بغض أو اعتقاد وعزم، فذلك محال لاسبيل إليه، وقد

⁽١٢) اختلف أهل العلم فيمن أكره على الزنى بالتهديد وتحوه فقعل فهل يجب عليه الحد أو لا ؟ ذكر المستف قولين، ويوجد في المسألة قول ثالث ، وهو التقريق بين الرجل والمرأة، فيجب على الرجل بون المرأة. وعند أحمد روايات ثلاثة كالأقوال الثلاثة. وقال البعلي : ظاهر المذهب التقريق بين الرجل والمرأة، بناء على أن إكراه الرجل على الزنى غير متصور دون المرأة، وبهذا القول قال الرجل والمرأة، بناء على أن إكراه الرجل على الزنى غير متصور دون المرأة، وبهذا القول قال الحنفية على ما في تحفة الفقهاء (٢٩/٣٤) . خلافاً للإمام أبي حنيفة فإنه يرى سقوط الحد إذا كان المكره ألم المالكية والشافعية – ورجحه ابن قدامة – قائم يرون سقوطه عن الرجل أيضاً على ما في الكافي لابن عبد البر ص ١٤٥ والمقدمات المهدات (٢/٣٥٢) والمهني (١٨٦٨). وأما أهل الظاهر فوافقوا الحنفية والحنابلة أنه يجب عليه الحد إذا زنى مكرها بتهديد على ما في المحلى (٣٨٦٨).

ومن هذه الأقوال يظهر اتفاق أهل العلم على عدم وجوب الحد على المراة إذا أكرهت على المتعدد المتعدد التمكين من نفسها، وقال ابن قدامة : لانعرف فيه خلافاً . وإنما الخلاف في الرجل، والراجع أنه لايقام عليه الحد، لكن إذا كان التهديد بإهلاك نفسه أو عضو أو نحوه. وليس بالتهديد بالضرب أو دون ذلك، ويظهر أن ما رجحه الباقلاني هو قول أهل الظاهر والحنفية والحنابلة وأبي ثور، مخالفاً مذهب المالكة.

⁽١٣) قال في مختار المنعاح ص ٦١٣ : نعظ الذكر نَعْظاً وتُعوظاً : إنتشر شبقاً، وأنعظ الرجل تاقت نفسه للنكاح، ومن كلام العرب : « ليس لمنعظ رأي ».

⁽١٤) (لا) زيادة من المعقق لعدم صحة العبارة بدونها.

قال الله تعالى في المكرّه على إظهار كلمة الكفر ﴿ إِلا مِن أَكُرِه وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن مِن شرح بالكفر صدراً ﴾ (١٥) يعني من اعتقد الكفر، وإنما فرق تعالى بين القول « ثالث ثلاثة » وبين اعتقاد ذلك من حيث أثر الإكراه، وصح في أحدهما وامتنع في الآخر، وهذه جملة في ذلك كافية (١٦).

(۱۰) سورة النحل أية (۱۰۹).

⁽١٦) أفعال القلوب من نيات واعتقادات لايتصور وقوع الإكراء عليها لأنه لاسبيل المكره لمعرفة ما فيها وحقيقتها. وإذا عنر الله جل شأته من قال: الله ثالث ثلاثة إذا أكره على ذلك واكن لا عنر له لو اعتقد ذلك. ومن هنا لايتصور وقوع الإكراء على الإعتقاد. وإذا قال تعالى: ﴿ لا إكراء في الدين ﴾ وإنما فرض الجهاد فقط لرفع الفتنة عن البشر ورفع ما يمنع حرية إختيارهم الدين -ومن ثم تكون لهم الحرية الكاملة في اختيار الدخول في الإسلام أو عدمه من غير إكراه.

بساب

القول في ذكر الأمر المقتضي من المكلف بالأمـــر والنهي

إعلموا أن المقتضي من المكلف بالأمر والنهي أحد أمرين لا ثالث لهما :

أددهما ، الاقدام على الكسب أو الإجتناب والترك له فقط، ولا واسطة بين هذين يتناوله الأمر والنهى.

والجمهور من المتكلمين متفقون على أن تحت الأمر باجتناب الفعل والنهي عن الدخول فيه أمراً بترك له وفعل ضد ينفيه (١)، وبذلك تقع المطالبة.

(١) نقل الباقلاني الإتفاق عن المتكلمين أن النهي عن فعل أمرٌ بتركه وأمر بفعل ضده ويكون المكلف مطالباً بفعل الضد، والمسألة في حقيقتها خلافية . وقد ذكر إمام الحرمين في البرهان وابن السبكي في جمع الجوامع الأتوال فيها على النحو التالي :

أ - نَفْبُ أَبُو الْحَسَنُ الْأَشْعَرِي وَالْبَاقَـالِانِي فِي أَوْلُ حَيَاتَهُ إِلَى أَنَ الْأُمْرِ النَفْسِي بشيء معين إيجاباً أو ندباً نهي عن ضده سواء كان الفند واحداً أو أكثر. وأبطل هذا القول إمام العرمين واعتبر قائله مباهتاً معتمداً على عدم خطور الفند في النفس. ونسب هذا القول للإمام مالك ابن التلمساني في مفتاح الوصول ص ٤٧.

ب- ذهب الباقلاني أخيراً إلى أن الأمر بالشيء ليس عين النهي عن ضده ولكته يتضمنه وقال به فخر الدين الرازي وسيف الدين الأمدي وهو قول عبد الجبار بن أحمد وأبو الحسين البصري مع الإختلاف بين الأشاعرة والمعتزلة في مسالة الكلام النفسي، وقد أبطل هذا القول أيضاً إمام الحرمين في البرهان.

ج- ذهب إمام الحرمين والفزالي إلى أن الأمر بالشيء ليس عين النهي عن ضده ولا يقتضيه، وهو اختيار ابن العاجب في المنتهى من ٩٥ ونسبه السمرقندي في الميزان من ١٤٦ لأبي هاشم من المعتزلة ومن تابعه.

د - وذهب قوم للتفريق بين أمر الوجوب وأمر الندب فقالوا الأمر بالواجب يقتضي النهي عن ضده دون الندب، وهو حقيقة مذهب أبي الحسين البمسري في المعتمد.

فقل إمام الحرمين عن أصحابه الأشاعرة بأن الأمر بالشيء نهي عن جميع أضداده والنهي عن المحل عن المحل عن الشيء أمر بأحد أضداده أو بجميعها على البدل، وبهذا قال الحنابلة على ما في المحل لابن بدران من ١٠٧ وقال الحنابلة إنه بطريق الإستلزام لابطريق المسيقة.

وللسمرةندي في الميزان بحث في هذه المسالة ممتع جداً لم يحط به أحد مثله من ص ١٤٢ - ص ١٤٠) = ص ١٦٠ بين جنور الخلاف فيها بين أهل السنة والمعتزلة. وينظر في المسالة الإبهاج (١٢٠/١) =

وزعم نوابت القدرية (٢) أنه قد يكون تحت الأمر باجتناب الفعل أمر بفعل ترك ضد له يدخل المكلف فيه فيكون مطيعاً ويكون تحت الأمر باجتناب الفعل أن لايفعل المكلف الفعل فقط، ويعرى منه من غير أن يفعل له تركأ وضداً نافيا.

وهذا باطل، لأن المطالبة باجتناب الفعل لابد أن تكون مطالبة بأمر يتعلق بالعبد، ويكون به وعدم الفعل، وأن لايكون من المكلف، وبقاؤه على عدمه ليس بمقدور للعبد، ولا أمر يكون به ويفعله، لأن عدم المعدوم باتفاق لايتعلق بفاعل ومُعدم./ وقد أوضحنا ذلك بغير طريق ووجه، قد بيناه في حر٢٨ كتب أصول الديانات، وبطل ماقالوه.

ولأنه لو كان من طواب بفعل وأوجب عليه إذا لم يفعله مع استحقاقه وتعينه وتضيق وقته فلم يفعل تركأ له لوجب أن يكون معاقباً ومذموماً لا على شيء وأن يكون غير عاص ولا فاعل للقبيح. وهذا خروج عن الإجماع وقد بينا بطلان ركوبهم لهذا في الكلام في استحقاق الذم، وامتناع خلو العبد من الفعل والترك، فبطل ما قالوه (٣).

فإن قالوا ، أغليس المباح داخلاً تحت التكليف ؟ وليس هو مطلوباً بالإباحة ولا بتركه ؟

⁼ والبرهان (١/ ٠٥٠)، والمعتمد (١/ ٢٠١) وجمع الجوامع مع حاشية البناني ٢٨٦٨ والمنخول من ١١٤ ومقتاح الوصول لابن التلمساني ص ٤٦ وإحكام الفصول الباجي ص ٢٢٨ ومسلكه في نسبة الأقوال مسلك الباقلاني والقواعد والفوائد الأصولية للبعلي ص ١٨٣ والمدودة ص ٤٤٠ نهاية السول مع البدخشي (١/ ٥٠٠) والمصول (٢٣٤/٢/١) الوصول إلى الأصول لابن برهان ١٨٤٠.

⁽٢) المقمس بنوابت المعتزلة هنا أبوهاشم ومن تابعه من المعتزلة عدا عبد الجبار بن أحمد وتلميذه أبو العسين البمسري. وقد والمقهم على هذا المذهب إمام الحرمين والفزالي وابن الحاجب.

⁽٢) القائلون بأن الأمر بالشيء ليس نهيا عن ضده يقواون : إن ترك ضده من ضرورات القمل، وعلى هذا لايرد عليهم ما أورده الباقلاني،

قيل لحم : هذا باطل من وجهين :

أددهما ، أن المباح ليس بداخل تحت التكليف لما نبينه من بعد.

والوجه الآم ، أن الإباحة إطلاق وإذن، والله تعالى لا يأذن إلا في شيء، ولايطلق الأشياء فسقط ماظنوه.

فإن قالها ، كيف يسوغ لكم القول بأن الأمر لابد أن يتعلق بفعل للمكلف أو اجتناب له هو فعل ضده، وقد يؤمر المعلم والمفتي والحاكم بفعل يكون من الغير ويتعلق به لا بالمكلف ؟

يقال لهم ، هذا باطل، لأن التعليم والحكم والفُتيا فعل المعلم والحاكم والمفتي، وإنما أمر بالإقدام على ذلك ليقع من الغير تعلم والتزام حكم وفتيا لايجبان عليه (٤) إلا عند فعل الحاكم والمفتي للقول الذي هو الحكم والفتيا، فبطل ما توهموه.

فإن قبل ، ولم أنكرتم أن يكون المأمور بالفعل والمنهي عنه مأموراً بأن يخلق ويبدع الأعيان ومنهياً عن الخلق والإختراع ؟

قبل له ، من أجل إجماع الأمة على أنه لاخالق إلا الله، ولأجل قوله سبحانه : ﴿ وَالذَينَ يَدْعُونُ سَبِحانه : ﴿ وَالذَينَ يَدْعُونَ مَنْ دُونِهُ لا يَخْلَقُونَ شَيْنًا ﴾ (٦) وقد عبدت الملائكة من دونه (٧). واقوله تعالى: ﴿ أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم ﴾ (٨)

⁽٤) في المخطوطة (علة).

⁽٥) سورة فاطر أية (٢).

⁽٦) سورة النحل آية (٢٠).

 ⁽٧) أي أنه مما يدعون ويعبدون الملائكة، وهم صنفوة الخلق، ومع هذا وصنفهم الله سبحانه في الآية السابقة هم وكل ما يُعبُد من دون الله لا يخلق شيئاً ، وإذا نفى الخلق عن الملائكة فنفيه لهذه الصنفة عن غيرهم من باب أولى.

⁽٨) سورة الرعد آية (١٦).

والقائل بأن غير الله يخلق خارج عن اجماع الأمة (٩) ، ومخالف لنصوص كتاب الله تعالى. وقد تقصينا إفساد قول القدرية هذا في كتب أصول الديانات بما يغنى الناظر فيه./

 ⁽٩) دعوى الباقلاني الإجماع مبني على عدم الإعتداد بخلاف المعتزلة. والمعتزلة يثبتون للعباد خلقاً
 مستدلين بقوله تعالى: ﴿ وتخلقون إفكاً ﴾ وبقوله عز وجل: ﴿ وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير
 بإذني ﴾ وقد أجاب الباقلاني في كتابه التمهيد من ٣٤٩ عن الإستدلال بهذه الآيات.

بساب

القــــول فــي بيـــان الصفـــات التي يكون المامور به عليمًا ليصح الأمر به والنمي عنه

اعلموا أن الصفات التي يكون المأمور به عليها ليصبح الأمر به والنهي عنه هي (١) :

أن يكون مما يصبح أن يحدث.

أو أن يكون مما يصبح اكتسابه.

والثالث: أن يكون معلوماً متميزاً للمأمور مما ليس منه، أو أن يكون في حكم المعلوم للمأمور، بأن يكون المأمور على صنفة من يصبح أن يعلمه لو نظر واستدل.

والرابع: أن يكون مما يصبح كونه مراداً للمأمور على وجه إذا أريد صار قربة مأموراً به إذا لم تكن إرادة في نفسه للعمل لله أو مبتدماً بالتكليف وكان مما لايحصل طاعة وقربة إلا بإرادة الله تعالى به، ويكون جهة في كونه طاعة وعبادة.

ينظر في شروط القعل المكلف به: القوامد والفوائد الأصولية ص ١٢ والإحكام للآمدي ١٣٣/١ والمستمنقي (١٠/١) ، وجمع الجوامع مع حاشية البناني (٢١٢/١) وفواتح الرحموت (١٣٢/١) والإبهاج (١٧١/١) والمنتهى لابن الصاجب ص ٤١، والمدخل لذهب أحمد ص ٥٩ وشرح الكوكب المنير (١٠/١).

⁽١) ذكر الباقلاني الشروط الواجب توفرها في الفعل المأمور به باختصار، ثم وضح مراده من هذه الشروط ووجه اشتراطها في خلال الباب، وقد ذكر هذه الشروط إمام العرمين في تلغيم الشروط ووجه اشتراطها في خلال الباب، وقد ذكر هذه الشروط إمام العرمين في تلغيما التقريب لوحة (١) ، ولكنه دمج الشرط الأول والثاني في شرط واحد لقريهما وقد تتاول أصوايو أهل السنة شروط الفعل في مصنفاتهم فاشترطوا زيادة على ما ذكره الباقلاني أنه لايمنع التلكيف بفير فعل وذا قالوا في قواعدهم « لاتكليف إلا بقعل »، واشترطوا أيضاً أن يكون القعل معدوماً لأن إيجاد الموجود معال وسيظهر تنبيه الباقلاني طي هذا الشرط أثناء نقاشه لشروط المعتزلة وأن يعلم المكلف أنه مأمور به حتى يحدث منه القصد.

هذا قدر ما يلزم المأمور به من الصفات حتى يصبح الأمر به والنهي عنه، دون جميع مايدعيه القدريَّة (٢) من أنه :

إيل ، يجب أن يكون له صفة زائدة على حدوثه وحسنه تقتضي الأمر به أو صفة زائدة على حدوثه وصفة قبحه تقتضي النهي عنه.

ثلاياً ، وأن يكون شاقاً على المكلف وثقيلاً فعله.

ثلثا ، وأن لا يكون حادثاً.

رابعاً ، أن لايكون وقته حاضراً.

خاصسا ، ولا أن يكون منقضياً ماضياً.

سادساً ، وأن تكون القدرة عليه موجودة.

سابعاً ، وأن يكون المكلف عليه قادراً.

ثلمنا: و (٢) أن يشترط فيه أن لايكون المأمور عليه مكرهاً وإليه ملجاً.

تاسعاً ، و (٢) أن يكون مرداً للأمر به المكلف لفعله.

عاشراً ، و (٣) مما يقصد به إثابة المأمور وتعريضه لنفع وثواب يصل إليه.

الحد عشر ، و (٢) أن لا يكون القاس عليه ممنوعاً من فعله بوجود ضدر لمقدوره، أو عدم اَلةٍ في إيقاعه.

كل هذه الشروط عندنا في صفة المأمور باطلة. فمنها شيء قد تقدم

 ⁽٢) هذه الشروط التي اشترطها المعتزلة في الفعل المكلف به نكرها إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة (٦) وأجاب عنها إلا أنه لم يذكر شرطين منها هما : الرابع والسابع، وقد وربت في المخطوطة غير مرقمة فرقمتها ليسهل حصرها وإبرازها.

⁽٢) في أول الشروط الأربعة الأخيرة وربت كلمة (لا) زائدة. ويدل على زيانتها :

أ - فساد المعنى بوجودها.

ب- عدم وجودها في إجابته عن هذه الشروط فيما بعد،

ج- عدم وجودها في تلخيص التقريب،

كسر قولهم فيه، نحو صحة دخول فعل المكرّه تحت التكليف (1). ومنها ما نبين فساده من بعد ومنها أشياء قد تقصينا نقضها في كتب أصول الديانات تتعلق بالكلام في أحكام الإستطاعة وإعادة الأعراض وبقائها (٥). ويخرجنا الشروع فيه عن غرض الكتاب، وريما لايكاد يبلغ الفقيه إليها، ونحن نقتصر على ذكر ما لأجله اشترطوا هذه الشرائط/ الزائدة على ما ص٠٤ قلناه، ونقيم الدليل على وجوب قدر ما شرطناه نحن لنقرب الكلام في ذلك.

فأما اشتراطهم له صفة زائدة على حدوثه وحسنه تقتضي الأمر به، ولأجل قولهم أن المباح حادث حسن غير أنه لاصفة له تزيد على حسنه تقتضي فيه الأمر به من كونه لطفاً في فعل حسن في العقل أو اجتناب لقبيح فيه، وكذلك المنهي عنه إنما ينهى عندهم عنه لكونه على صفة في القبح تقتضي النهي عنه زائدة على حدوثه، بأن يكون قبيحاً في نفسه أو داعياً إلى فعل قبيح في العقل وترك واجب فيه (١).

وأما اشتراطهم كونه ثقيلاً شاقاً على المكلف فالأجل قولهم: إنه لا يصبح التكليف إلا مع الكلفة والمشقة في تحمل الفعل والإنصراف، ومتى لم يكن كذلك لم يصبح تكليفه (٧).

وأما قولهم ، وأن لايكون حادثاً فلان الحادث موجود، ومحال عندهم القدرة على موجود، وذلك باطل على قولنا.

⁽٤) مضى إبطال المستف عدم تكليف المكرَّه قبل بابين.

⁽٥) ينظر في ذلك كتابه التمهيد المصنف ص ٢٢٣ - ٢٤١.

⁽١) شرط المتزلة هذا راجع إلى قاعدة التحسين والتقبيح العقليين التي يقواون بها، وهي تقوم على أن المسن ومنف زائد راجع إلى نفس المدور به، وكذلك القبح ومنف راجع لنفس المنهي عنه خلافاً لجمهور الأشاعرة فإن المسن عندهم ما أمر به المشرع لا لمنقة قيه، والقبيح ما نهى عنه المشرع لالرمنف قيه.

 ⁽٧) شرط المعتزلة هذا الشرط لأن الثواب مندهم على المضقة التي يجدها المكلف، فإذا لم توجد
 المشقة لايوجد الثواب. وأهل المئة يرون أن ثواب الله سبحانه منا منه وكرماً بسبب فعل العبد،
 ويجازي على اليسير من العمل بالكثير من الثواب تفضلاً منه، وينظر في ذلك كتاب الإنصاف
 الباقلاتي من ٧٧.

وأما اشتراطهم ألا يكون وقته حاضراً، فلأن ما حضر عندهم وقته ولم يُفعل استحال فعله في ذلك الوقت مع عدمه فيه، لأن ذلك يوجب كونه معدوماً موجوداً وذلك محال، واستحال – أيضاً – فعله فيما بعد ذلك لكونه مختصاً بالوقت، وذلك باطل عندنا.

واما قولهم ، وأن لايكون وقته ماضياً. فلأنه إذا مضى وقته استحال وجوده لاختصاصه - أيضاً - بالوقت إذا كان مما لايصح بقاؤه (⁽⁾).

وأما اشتراطهم أن لايكون الفعل ماضياً منقضياً فلقولهم - أيضاً - إنه يستحيل إعادته وتجدد حدوثه بعد تفصيه إذا كان من أفعال العباد باقياً أو غير باق، ومما يختص بالوقت وذلك معال عندنا.

وأما اشتراطهم وجود القدرة عليه فلقولهم إن تكليف مالا قدرة للمكلف عليه من الله تعالى ومنا قبيح، وهذا أيضاً باطل على أصولنا. (١)

وأما اشتراطهم ألا يكون المأمور به مع كونه مقدوراً ممنوعاً منه فلقوالهم : إنه القدرة على الفعل قد يُجامعها المنع منه وفقد الآلة فيه. وهذا فاسد عندنا.

وأما اشتراطهم رفع الإكراه عليه فلما قدمناه عنهم من استحالة

⁽٨) إشتراط المعتزلة عدم كونه حادثاً ، وعدم كون وقته حاضراً، وعدم كون وقته ماضياً شروط باطلة عند الباقلاني وجمهور الأشاعرة، لأنهم يرون أن الإستطاعة العبد على الفعل تكون مع الفعل، لا يجوز تقدمها عليه ولا تلغرها. وسلف الأمة يرون وجود استطاعتين استطاعة سابقة على الفعل يصبح بها التكليف، وأخرى عند مباشرة الفعل. وينظر في ذلك الإنصاف الباقلاني ص ٧٧ والتمهيد الباقلاني ص ٣٧٣).

 ⁽٩) قوله بأطل على أصولنا لأن من أصول الآشاعرة جواز التكليف بالمستحيل ويما لايطاق. وما ذهب
إليه المعتزلة في هذا الشرط ظاهر الرجحان، وهو مذهب كثير من أهل العلم، لكثرة الأدلة النافية
التكليف بما لايطاق، ولما هو مطوم من مقاصد التشريع في شتى أبواب الفقه ومسائله.

وينظر أقوال أمل العلم في التكليف بالمستحيل نهايةالسول مع البدخشي (١/٥٨١) والمستصفى (٨٦/١) ، وإرشاد الفحول ص ٩ ، وجمع الجوامع مع هاشية البناني (٢٠٧/١) وهرح مختصر الطوفي (٢٤٤/١).

تكليف المكره على الفعل، وقد بيّنا فساد ذلك.

وأما اشتراطهم كونه مراداً للآمر به فلقولهم : إنه إنما يكون القول أمراً به لكونه مراداً للآمر. وهذا القول باطل لما نبينه من بعد (١٠).

وأما اشتراطهم أن يكون فيه نفع وثواب يصل إليه فاعله، فالأجل / ص٤١ قولهم بوجوب الثواب على الله تعالى، ووجوب فعل الأصلح لعباده (١١) وقصد بالتكليف نفع كل مكلف وإن علم أنه يهلك ويعطب. وهذا الأصل – أيضاً – باطل ، وإن كان نافعاً بالتكليف لمن المعلوم من حاله القبول وحسن الطاعة.

هذه المذاهب هي التي دعتهم إلى إلزام المأمور به هذه الشروط، وهي باطلة كلها.

ونحن الآن نذكر الدلالة على قدر ما شرطناه في صفة القعل.

فأما الدلالة على وجوب كونه مما يصح حدوثه فهو لعلمنا بأن ما يستحيل حدوثه من القديم والباقي، واجتماع الضدين، وقلب الأجناس يمتنع دخوله تحت التكليف، لإستحالة حدوثه (١٢).

⁽١٠) المعتزلة بناء على هذا الشرط لاترى أن من أمر عبده ليختبره يسمى أمراً لعدم وجود إرادة الأمر الأمر امتثال المأمور، وبعضهم أدخل هذا الشرط في حد الأمر حيث عرفه بأته « إرادة الأمر استدغاء الفعل بالقول »، وهذا الشرط فرعوا عليه عدم جواز نسخ الأمر قبل التمكن من الفعل، لأنه يلزم على القول به كون الأمر غير مريد لوقوع الفعل، كما أنهم بنوا على ذلك عدم صحة أمر المعدوم،

⁽١١) وجوب قعل الأصلح على الله لعباده إحدى قواعد المعتزلة التي ينفيها جماهير أهل السنة، وذلك لأن الله جل شاته عند أهل السنة لايجب في حقه شيء بل يفعل مايفعله لعباده فضملاً منه وكرماً، فحرَّم الظلم على نفسه، وأوجب العدل على نفسه فضلاً منه، وبناء على هذه القاعدة نفي المعتزلة الواجب المخير.

ولموقة حقيقة مذهب المعتزلة في ذلك ينظر الإنتصار الخياط المعتزلي ص ٢١ وما بعدها، ولمعرفة رأي أهل السنة ينظر : اقتضاء المعراط المستقيم ص ٢٠٤، ومنهاج السنة (١/٥٢٥)، والملل والنحل الشهرستاني (١/٥٤).

⁽١٢) ماذكره الباقلاني من الأمثلة تعل على أنه يقول بامتناع التكليف بالمستحيل لذاته عقلاً، كاجتماع الضعين، وحدوث القديم، وحدوث الموجود، والمستحيل عادة كالمشي على الماء والطيران في =

وأما ما يدل على وجوب اشتراط كونه مع حدوثه مما يصح إكتسابه فهو لأنه ليس كل محدث يصح أن يقدر عليه العبد ويكون له مكتسباً أو تاركاً، لأن الأجسام والألوان والقدر والحواس محدثة، وليس مما يصح الأمر به والنهي عنه لإستحالة دخوله تحت قدرة العبد، وإنما قلنا: « وأن يكون مما يصح إكتساب المكلف له». فلأنه ليس كل شيء يصح أن يكتسب يجوز إكتساب كل مكلف له، لأن كسب زيد لايصح إكتساب عمرو له، وإن كان مثله ومن جنسه وجنس مقدورات المكلفين لما قام من الدليل على استحالة مقدور لقادرين محدثين وإيجاب ذلك لكونه موجوداً بهما معاً، وذلك محال.

وأما الدلالة على وجوب كون الفعل المأمور به معلوماً للمكلف ومتميزاً له في جنسه وصفته ووقته، وأن الله تعالى هو الآمر به (١٢)، أو أن يكون في حكم المعلوم المأمور (١٤) به فهو لأنه إنما أمر أن يُوقع الفعل طاعة لله تعالى وقربة إليه، وأن يجتنبه إن كان محرماً على هذا الوجه، ويقصد الإقدام عليه أو الترك له بعينه، ومحال وقوع هذا القصد والتقرب بالفعل أو تركه إلا من عالم به ومميز له من غيره، ومما أمر الله تعالى به وتعبد بفعله فوجب لذلك كونه معلوماً متميزاً للمكلف لكي يصح قصده إليه أو إلى اجتنابه، أو أن يكون في حكم المعلوم المتميز له، ومعنى ذلك أن تكون الأدلة عليه منصوبة ويمكن النظر، ويكون المكلف على صفة من يصح منه الإستدلال بها وإن كان

⁼ الهواء، وقلب الأجناس، وتابعه على ذلك الغزالي والأمدي وابن الحاجب والمنفية واختاره ابن السبكي.

ينظّر في ذلك فواتح الرحموت ١٢٢/١ وجمع الجوامع مع البناني ٢٠٧/١ ونهاية السول ١٨٦/١ والأحكام للأمدي ١٣٣/١ والمستصفى ٨٦/١.

⁽١٣) كثير من الأصوليين يفرد هذا الشرط . والمقصود باشتراط علم المكلف باته مأمور بذلك الفعل من الله سبحانه حتى يصبح قصد الإقدام على قطه أو تركه رغبة في ثواب الله أو خوفاً من عقابه، ويدخل في هذا أمر الرسول كالله وكل خطاب شرعي، لأننا مأمورين من الله بإطاعته. قلا ينثن خلان أن المقصود خصوص أوامر الله المباشرة.

⁽١٤) قوله: أو يكون في حكم المعلوم، المقصود به أنه قد لايكون معلوماً ابتداء، بل يحصل العلم به بعد النظر والبحث في الأدلة التي نصبها المشرع.

مع ذلك كافراً أو جاهلاً بالله وبرسوله (١٥)، وأنه تعالى مكلف له فعل ذلك. وهذا الشرط مخصوص فيما يجب أن يكون معلوماً للمكلف إذا فعله (١٦) متقرباً به فأما ما عداه فلا يجب ذلك فيه (١٧)، على ما سنبينه من بعد.

وأما وجه اشتراط كون المأمور به مما يصبح كونه مراداً بإرادة مؤثرة في كونه/ عبادة وقربة نصو كون السجود عبادةً له تعالى، وما يفعل من ص٢٥ الضرب جزاءً وقصاصاً وحداً ومستحقاً، وكون الصلاة واجبة وندباً، وأمثال ذلك فهو لأن من العبادات (١٨) ما لايصبح كونه طاعة وقربة دون القصد به إلى التقرب وفعله له تعالى، نحو ما قدمناه، وهو أكثر العبادات.

والذي يصح كونه طاعة وقربة من غير حاجة إلى إرادة له تعالى به النظر والإستدلال الواقع من العبد في مهلة تكليفه، وكذلك سبيل العلم الأول الواقع لل النظر في هذا الباب، ونفس الإخلاص بالعمل والإرادة له به، فإنهما لا يحتاجان إلى إرادة هي إخلاص له، لأنه لايصح أن يريد وجه الله تعالى وطاعته بالنظر في وجوده وتوحيده من ليس بعارف به، ولو أراده بذلك لكان عالماً به، ولا يستغني عن النظر في دليل عليه، وكذلك الإرادة له بالعمل، ولو لم يخلص كونهما طاعة وقربة إليه إلا بإرادة له بذلك لاحتاج إلى إرادة له للإرادة أبداً إلى غيرها به، وذلك محال. هذا قدر ما يلزم في صدفة فعل المكلف من الشروط.

⁽١٥) قوله : وإن كان كافراً أو جاهلاً بالله ورسوله : فيه إشارة إلى جواز تكليف الكافر بالإيمان إجماعاً. وتكليفه بفروع الشريعة على خلاف بين أهل العلم.

⁽١٦) في المفطوطة (ومتقربةً) والواو زائدة.

⁽٧٧) وهذا الإستدراك يفيد أن الفعل الذي لايقمند به التقرب لايشترط فيه أن يكون معلوماً للمكلف أنه مأمور به من الله ، وذلك كاداء المقوق إلى أصحابها. فهذا لايحتاج القيام به إلى نية وقمند . (٨٨) قوله : من العبادات ما لايمنع كونه طاعة وقرية دون القصد به إلى التقرب . يعني به المسنف الأفعال التي تكون على صورتها عبادات ، وذلك لأنه لايوجد فعل يسمى عبادة لايقمند به التقرب. والأمساح إبدال كلمة « العبادات ، بكلمة « الأفعال » . فالسجود مثلاً إذا قصد به غير الله جل شاته لايدخل في حد العبادة، ولايسمى عبادة ، والله أطع.

وإنما يشترط وجوب حدوث المأمور به وكونه مما يصح أن يكون كسباً المكلف ومعلوماً له أو في حكم المعلوم من يصيل من أهل الحق من جهة العقل تكليف العاجز، ومن لايصح منه فعل ما كلف وتركه، فأما من أجاز ذلك منهم – وإن لم يرد به سمع ولاتعبد في شرع – فإنه لايوجب في صحة التكليف منه تعالى هذه الشروط على ماقد بيناه في أحكام الإستطاعة والتكليف من الكلام في الأصول (١٦)، ولو اختصرت هذه الشروط (٢٠)، فقيل يجب أن يكون من شرط المأمور به أن يكون مما يصح اكتساب المكلف له لكان ذلك كافياً، وكان في ضمنه صحة حدوثه وصحة كونه معلوماً ومراداً على وجه تؤثر الإرادة في كونه طاعة لأجل أنه لايصح أن يكتسب العبد إلا على وجه تؤثر الإرادة في كونه طاعة لأجل أنه لايصح كونه كسباً له، وإلا مايصح كونه كسباً له، وإلا مايصح كونه مقصوداً ومعلوماً له، غير أنا قد بينا ذلك على أوجز ما يكون من الشرح.

⁽١٩) يرجع لذلك في كتابه « التمهيد » في مبحث الإستطاعة في هن ٣٢٣ وما بعدها.

⁽٢٠) في المنطوطة (الشرط).

بــــاب ذكر جملة أحكام الأفعــال الداخلة نحت التكليف و ما ليس بداخل نحته

اعلموا - أحسن الله توفيقكم - أن أحكام جميع الأفعال / لاتخرج ص٢٥ عن حكمين عقلي وشرعي لا ثالث لهما :

فأما الأحكام العقلية (١) الثابتة لها فهي التي تكون عليها في نواتها من الأحكام والصفات إما لأنفسها وما هي عليه من أجناسها التي خلقها الله عزُّ وجل عليها، أو لمعان تتعلق بها ضرباً من التعلق.

فراول ، نحو كون الفعل حركة وسكونا وإرادة وعلماً ونظراً وأمثال ذلك.

والثانى، نحو كون الفعل مقدوراً ومعلوماً ومدركاً ومراداً ومذكوراً، وأمثال هذا مما يوصف به لتعلق العلم والإرادة والقدرة والذكر بها، وكذلك وصفها بأنها أعراض وحوادث وموجودة — وغير باقية، ونحو هذا إنما هي أحكام عقلية، ولايجوز أن يُثبت لها حكم عقلي لمعان توجد بهاوتختص بنواتها لكونها أعراضاً يستحيل حملها لأمثال لها من الأعراض، وذلك نحو استحالة وصفها بأنها متحركة وساكنة وحية وعالمة مريدة، وأمثال ذلك، وكل

⁽١) أورد المسنف هذا الباب وذكر فيه حقيقة الأحكام العظية لكي لاتلتبس بالأحكام الشرعية، فعرفها. باتها: « ما يعلم الحكم فيها بقضية العقل المنفرد عن السمع، قبل مجيء الدليل السمعي». وبين أن الأحكام العظية لا تخرج عن قسمين: الأول: ما يتعلق بماهيتها وخصائصها ومسفاتها الذاتية، كلولنا هذا جسم ساكن أو متحرك أو شفاف أو كثيف أو جماد أوحي. والثاني: مايكون خارجاً عن الشيء، واكنه متعلق به نوعاً من التعلق، كوصف الشيء بائه حي لأنه عالم، لأنه لايتصور علم بدون حياة عقلاً.

والغرض من ذكر هذا الباب هو التوطئة للتفريق بين الحكم الشرعي والحكم العقلي، وبالتالي لبيان فساد قاعدة المعتزلة في التحسين والتقبيح العقليين.

الأحكام التي قدمنا ذكرها أحكام عقلية غير شرعية.

ومعنى إضافتها إلى العقل أنها مما يعلم كون الفعل عليها بقضية العقل المنفرد عن السمع وقبل مجيء السمع (٢) ، وكل حكم للفعل علم من هذا الطريق مما ذكرنا وأضربنا عن ذكره فإنه حكم عقلي ليس بشرعي، ولا نعني بذلك أنه لايصبح أن يرد الشرع بالإخبار عن كونها كذلك وتأكيد أدلة العقل على أحكامها، وإنما نعني أنها مما يعلم بها عقلاً، وإن لم يرد السمع، وقد دخل في هذه الجملة سائر أفعال العباد المكلف منهم وغير المكف، وأفعال سائر الحيوان – أيضاً – لأنها كلها لاتنفك من الأحكام التي ذكرناها.

والضرب الآخر من أحكامها أحكام شرعية، وهي التي تختص بها أفعال المكلفين (٢) من العباد دون غيرها، وذلك نحو كون الكسب حسنا وقبيحاً ومباحاً ومحظوراً وطاعة وعصياناً وواجباً وندباً وعبادة لله وقرية وحلالاً وحراماً ومكروها ومستحباً، وآداء وقضاء ومجزئاً محيحاً وفاسداً وعقداً ماضياً نافذاً صحيحاً أو باطلاً وفاسداً فكل هذه/ الأحكام الثابتة صعداً للأفعال شرعية، لا سبيل إلى إثبات شيء منها والعلم به من ناحية قضية العقل، وهذا هو معنى إضافتها إلى الشرع، لامعنى لها سوى ذلك، غير أنه لايمكن أن يعرف أحكامها الشرعية إلا كامل العقل ومستدل بعقله على صحة السمع، وصدق مورده، وتلقي التوقيف على هذه الأحكام من جهته. ولولا ورود السمع بها لما علم بالعقل شيء منها لما نبينه وندل عليه من بعد.

⁽٢) يمكن اعتبار عبارة المسنف هذه حداً للحكم العقلي، وذلك بذكر وصفين له وهما : كونه يدرك بالعقل منفرداً دون الحاجة إلى السمع، وثانياً كونه موجود قبل وجود السمع، وكون السمع قد يرد بذكر لها لا يخرجها عن كونها عقلية. وقد بين المسنف بعد قليل سبب عدم إضافتها إلى الشرع.

 ⁽٣) لعل مراد المسنف الأحكام الشرعية التكليفية فقط دون الوضعية، وهي أيضاً أحكام شرعية ولكن تتعلق بغير أفعال المكلفين، كوجوب الضمان فيما أتلفته الدابة أو الصبي أو المجنون.

فإن قال قائل ، فإذا صبح عندكم ورود السبمع بالأخبار عن هذه الأحكام العقلية وكونه طريقاً إلى العلم بها أو إلى تأكيد العلم بها كما يصبح أن يعلم عقلاً، فلم قلتم هي عقلية دون أن تقولوا هي أحكام شرعية أو تقولوا هي عقلية شرعية لحصول العلم بها من الطريقين ؟

يقال له ، أما من قال لاتعلم أحكامها هذه بالسمع، وإنما يجب أن تعلم عقلاً، وإنما يرد السمع بتأكيد أدلة العقل فقد يسقط عنه هذا الإلزام، لأنه يجعل معنى هذه الإضافة إلى ما يعلم الحكم به، وإن لم يكن بسمع. وإذا لم يقل ذلك، قلنا : إنما وجه إضافتها إلى العقل دون السمع أمران :

لددهما: إنها أحكام معلومة بالعقل قبل ورود السمع، ولو لم يرد سمع أصلاً لكانت إضافتها لذلك إلى العقل أولى.

والوجه الذر ، إنها تعلم بالعقل لو لم يرد السمع، ولايصح أن تعلم بالسمع لو لم تثبت بالعقل، فصارت إضافتها لأجل ذلك إلى العقل أولى (٤).

فأما قول المطالب فهلا قلتم إنها شرعية عقلية، فإن أراد به أنها لاتعلم إلا باقتران العقل والسمع أو بكل واحد منهما وإن لم يحصل الآخر. فذلك باطل، لأنها تعلم وإن لم يقترنا وتعلم بمجرد العقل لو فرض عدم السمع. ولايصح أن تعلم بالسمع لو فرض عدم العقل (٥).

⁽٤) تعبير المسنف في هذا الوجه والذي قبله بالأولى تدل على عدم المنع من التسمية بأنها أحكام شرعية، وقد يخرج على ذلك قاعدة بقاء ما كان على ما كان حتى يرد المغير. فهي حكم عقلي جاء الشرع بها وأقرها، وتعتبر قاعدة شرعية مع أن أصل ثبوتها قبل ورود السمع. وأذلك لا أرى محذوراً في تسمية الأحكام الثابئة قبل ورود الشرع بواسطة العقل إذا جاء الشرع بإقرارها أنها أحكام شرعية. والله أعلم.

وأما قول المسنف: « ولايصبح أن تطم بالسمع أو لم تثبت بالعقل ». فهذه العبارة يرد عليها أن كثيراً من الأحكام الشرعية لامجال له فيها بنفي أو إثبات مع أنه ورد بها الشرع، وذلك كالأمور الغيبية، فكيف يكون هذا علامة على التقريق بين الأحكام الشرعية والأحكام العقلية. وأو اقتصر المسنف على الشق الأول، وهو قوله: (إنها تعلم بالعقل أو لم يرد السمع) لم يرد عليه ما ذكرناه.

⁽٥) هذه العبارة تمنح لو كان يوجد في الخارج حكم عقلي لايمنح أن يعلم بالسمع وهو غير موجود.

فإن أراد بذلك أنها تعلم عقلاً ويصبح أن تعلم سمعاً أو يؤكد السمع الأدلة العقلية عليها كان ذلك صحيحاً، ولا معتبر بالعبارات والإطلاقات.

بساب البيان عن الأمر المطلوب علمه بالنظر فم ادلة الفقه وأصوله

اعلموا أن المطلوب بالنظر في أصول الفقه وأدلته إنما هو حكم فعل المكلف الشرعي (١)/ بون العقلي، نحو كونه حسناً وقبيحاً ومباحاً ومحظوراً ص ٤٥ وطاعة وعصياناً وواجباً وندباً وطلقاً حلالاً، وصحة العقد والتمليك، أو فساد ذلك، وكل هذه أحكام للفعل، وليست هي ذات الفعل الذي يوجد عارياً من هذه الأحكام عند زوال التكليف، وتعلم ذاته وسائر أحكامه وأوصافه العقلية وإن لم يرد السمع فيه بحكم من الأحكام.

وزعم قوم ^(۲) أن حكم الفعل المطلوب بالسمع وما انتزع واستخرج منه، إنما هو ذات الفعل ونفسه، وهذا جهل من قائله ، لأن وجود الفعل وذاته وجميع ماهو عليه من الصفات الراجعة إليه معلوم قبل السمع، على ما بيناه من قبل . فبطل قولهم.

(١) لما كان موضوع علم الفقه هو الأحكام الشرعية لأفعال المكلفين، كان المطلوب بالنظر في أصبول الفقه هو ما يوصل لهذا الفرض بون غيره، فلا يقصد بالنظر معرفة الأحكام العقلية ولا الإعتقابية. وجميع أحكام أفعال المكلفين التي بسببها يتم الثواب والعقاب هي أحكام شرعية يتوصل إليها من خلال الفقه وأصوله.

(٢) لم يسم هذه الفرقة المسنف هنا، كذلك إمام الحرمين في تلخيص التقريب وذكر المسنف اللهم دليل على أنها فرقة معلومة عنده، وقد نسب هذا القول الزركشي في البحر المحيط (١٩٩/١) إلى جمع من الحنفية ، وقالوا : إن معنى حرمة العين خروجها من أن تكون محلاً للفعل شرعاً. ونقله الزركشي عن الميزان للسمرقندي ونقل عن صباحب الأسرار من الحنفية أن الحل والحرمة إذا كانا لمعنى في العين أضيف إليها.

وأما المعتزلة فإنها تتكر إضافة التحريم إلى الأعيان لئلا يلزمهم نسبة خلق القبيع إلى الله تعالى. بناء على أصلهم أن كل محرم قبيع، ونقل الزركشي في البحر (١٢١/١) عن إلكيا الهراسي أنه يقول: إن الحكم لايرجع إلى ذات المحكوم ولا إلى صدفة ذاتية له – إن قلنا أن المسفة زائدة على الذات – أو صفة عرضية له، وإنما هو تعلق أمر الله بالمخاطب. وبنى عليه أن المقل لامدخل له في أحكام الله تعالى خلافاً للمعتزلة، وانظر في ذلك المنخول للغزالي ص ٧.

وقد اعتلوا لذلك بضرب من الجهل – أيضاً – فقالوا: يدل على ذلك أنه لو توهم عدم الفعل، لعدمت سائر أحكامه هذه، فوجب أن تكون أحكامه هي هو. وهذا باطل، لأنه قول يوجب أن تكون جميع صنفات الأجسام وأحكامها وأقوالها وأفعالها هي هي، لأنه لو تصور عدم الجسم لعدمت أقواله وأكوانه ونواهيه وأوامره وجميع متصرفاته فيجب لذلك أن تكون أفعاله وتصرفه وسائر صفاته هي هو، ولما لم يجب ذلك بإتفاق فسد ما ظنوه (٢).

على أن يقال لهم ، فهلا استدللتم على أن أحكام الفعل ليست هي ذات الفعل بالإتفاق، على أنه لايجب انتفاء الفعل بانتفاء أحكامه الشرعية من نحو كونه حلالاً وحراماً وماجرى مجرى ذلك، ولا جواب لهم عنه.

واستدلوا – أيضاً – على أن حكم الفعل هو الفعل بأن حكمه هو كونه حلالاً وحراماً. قالوا والكل يقولون هذا الفعل حلال وهذا حرام، فيجعلون نفس الفعل هو الحلال والحرام، فوجب أن يكون حكم الفعل هو الفعل.

وهذا باطل، لأنه لامعتبر بالإطلاقات التي منها حقيقة ومنها مجاز وإنما يصفون الفعل بأنه حلال وحرام (أ) على معنى أنه مُحلُلُ ومُحرم ومحظور ومندوب إليه وموجّب. والتحليل والتحريم والندب والإيجاب هو حكم الله تعالى وإخباره عن الشيء بأنه قد جعله كذلك، وهو غير الفعل/ وعلى أنه صالاً لو سلّم أن العلل والصرام هو الفعل لوجب أن يكون هذا الحكم ثابتاً له لمعنى يتعلق به، وهو حكم الله تعالى، فالمطلوب لامحالة حكمُ في الفعل وصفةً حاصلة له بالسمع دون ذاته، وما هو عليه مما هو معلوم بمجرد العقل. فبطل ما قالوه.

⁽٣) الفقرة السابقة نقلها عن هذا الكتاب الزركشي في البحر ١٢٠/١ وعزاها إليه. وستأتي الإشارة إلى مواضع أخرى استفادها الزركشي منه.

⁽٤) كُلُّمة « حرام » إضافة من المحقق لحاجة المعنى إليها.

بــــاب في اقسام الفعل الداخل نحت التكليف

ونقول إن جميع أفعال المكلف الداخلة تحت التكليف - دون ما يقع منه في حال الغلبة وزوال التكليف - لايخلو من قسمين لاثالث لهما ولا واسطة بينهما:

أحدهما ، للمكلف أن يفعله. والأخر ليس له أن يفعله، ولا يجوز أن يقال أن بينها ما لايقال له فعله ولا ليس له فعله، وذلك معلوم بضرورة العقل(١)، كما يعلم بئول فيه أن المعلوم لايضرج عن عدم أو وجود، وأن الموجود لا يضرج عن قدم أو حدث، والذي له فعله منها حسن كله، وهو ينقسم إلى مباح وندب وواجب، وسنبين حدود ذلك من بعد. والذي ليس له فعله هو القبيح المحرم (٢) الإقدام عليه، وكل مكلف له فعل شيء مما وصفنا فلا يجوز أن يكون له بحق الملك والإختراع وإنشاء الأعيان الذي لله تعالى التصرف فيها بحق الربوبية واستحقاق العبادة، وإنما يكون للمكلف الفعل على وجه ما حدّه له مالك الأعيان وأذن له فيه، ومتى قيل أن للمكلف وغيره من الخلق شيئاً من النوات نحو الأمة والعبد والربيم (٢)، فإنما معنى ذلك أن

⁽١) القسمة التي أشار لها المسنف قسمة عقلية قطعية. وبقي أن هذه القسمة تحتاج إلى تقييد المقسم، لأنه قد توجد بعض الأفعال يجوز المكلف فعلها وايس له فطها، لكن من جهة أخرى غير الجهة الأولى، ولذا قد يقول قائل: إن المسلاة في الدار المفصوبة يجوز للمكلف فعلها لأنها صلاة مكلف بها، ولايجوز له فعلها إذا نظرنا إلى أنها حركات وسكنات في مكان مفصوب، وبالتالي في هذه المالة يمكن أن نقول له فعلها وايس له فعلها.

 ⁽٢) لم يذكر المسنف الحكم الخامس من الأحكام التكليفية وهو المكروه وكان ينبغي ذكره تحت القسم الثاني وهو القبيح، وخاصة أنه التزم بالقسمة الثنائية، أي ماله فعله وما ليس له فعله.

⁽٣) قال في المسباح المنير ٢٤٨/١ : الربع : الزيادة والنماء، ونقل عن الأزهري أن الربع : فضل كل شيء على أصله ، وينظر مختار المسعاح ص ٢٦٦.

له التصرف فيه والإنتفاع بقدر ما أذن له المالك تعالى وحدُّه، وتعدي ذلك ظلم منه ومحظور عليه (٤).

⁽٤) تصرف العبد المالك في ملكه مقيد بلوامر الشرع ونواهيه سواء كان المعلوك ذا روح كالعبد والأمة والدابة. أو ليس من نوات الأرواح من مال وضياع أر غيره. وحتى جسده فقد حرم الشرع على الإنسان إهلاك نفسه بإنتحار أو إذهاب لعضو من أعضائه أو إفساد عقله. كما حرم على الإنسان بعض التصرفات فيمن تحته من الإماء والعبيد. وقد جعل عقوية من لطم عبده أو أمته إعتاقه في الحديث الذي أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والبخاري في الأدب المفرد عن سويد ابن مقرن وغيره. كما ثبتت أحاديث أخرى في النهي عن تكليفهم ما لايطيقون والإحسان إلى البهائم كالحديث المتفق عليه عن عبد الله بن عمر : « عنبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعاً فدخات فيها النار ». وأما تصرف المالك في سائر ممتلكاته قد تتاولتها آيات وأحاديث تنهى عن التبذير والإسراف والإنفاق فيما حرم الله، وتأمره بإخراج حق الله فيها.

بسساب

القول في الدسن والقبيح من فعل المكلف وطريق العلم بذلك والقول حُسنٌ أحسنُ من حُسنِ وقبيحٌ اقبح من قبيح

قد قلنا من قبل أن كل/ ما المكلف فعله فإنه حسن، وكل ما ليس له ص ٤٧ فعله فإنه قبيح (١). واعلموا أنه ليس تحت وصف فعل المكلف بأنه حسن أو قبيح صفة هو في نفسه عليها يستحقها لذاته وجنسه، أو لمعنى يقوم به، أو لوجه هو في العقل عليه على ما يقوله القدريَّة (٢) ، وأن الحسن في نفسه نحو العلم والعدل والإنصاف وشكر النعمة، وما يجري مجرى ذلك، والقبيح في نفسه في نفسه نصو الظلم والجهل وكفران النعمة، وأمثال ذلك، وما يدعو في المعلوم إلى فعل الحسن ولايعلم كونه داعياً إلى ذلك إلا بالسمع، نحو الصلاة

وينظر رأي المعتزلة في شرح مختصر الروضة للطوفي (٢٠٢١) ، والمنخول ص ٩ والإبهاج (٢٠٢١) وميزان الأصول ص ٧٦١ وما بعدها . والبرهان (٨٧/١).

⁽۱) تنقسم أفعال المكافين إلى حسن وقبيح، واختلف الجمهور مع المعتزلة في بيان ما يطلق طيه الحسن والقبيح، فذهب الجمهور إلى أن ما نُهي عنه شرعاً هو القبيح، وما لم ينه عنه شرعاً فهو الحسن، واتفق الجمهور على إطلاق الحسن على الواجب والمتنوب، واختلفوا في إطلاقه على المباح. والراجح إطلاقه عليه لأنه ماتون فيه. واتفقوا على إطلاق القبيح على المحرم، واختلفوا في إطلاقه على المكريه فذهب إمام الحرمين وجماعة إلى أن المكريه ليس بقبيح ولاحسن، وذهب إخرين إلى أن المكريه ليس بقبيح ولاحسن، وذهب أخرين إلى أن المكريه قبيح لأنه منهي عنه، وينظر في تفسير الجمهور الحسن والقبيح الإبهاج (١/٧٠) والمنفول ص ٨، والبحر الميط (١/٧٠/).

⁽Y) اختلف القبرية في تعريف المسن والقبيع. وقد عرفه أبو المسبئ في المعتمد (٢٩٥/١) بتعاريف بعد أن قسم كلاً منهما : وهما عرف به القبيع : « أنه ما ليس المتمكن منه ومن العلم بقبحه أن يفطه » وعرف – أيضاً – باته « الذي على صنة لها تأثير في استحقاق الذم » وعرف المسن بانه « ما للقادر عليه المتمكن من العلم بحاله أن يفعله » أو « مالم يكن على صنة تؤثر في استحقاق قاعله الذم » . وتعاريف المعزلة مبنية على أن قاعله الذم » أو « ما ليس له مدخل في استحقاق قاعله الذم » . وتعاريف المعزلة مبنية على أن المسن والقبيع كل منهما يختص بصفة موجبة للتحسين والتقبيع. والجمهور ينازعونهم في هذا الأصل، فالحسن عندهم ما حسنه الشرع، لا ما حُسنن لاجل وصف يتضمنه.

والحج والصبيام، وغير ذلك من الواجبات والقرب التي لايعلم وجودها عقلاً، والداعي إلى فعل القبيح العقلي كالزنى واللواط وشرب الخمر وترك الصلاة والفرائض السمعية. هذا جملة الحسن والقبيح العقليين والشرعيين عندهم.

ولا أصل لهذا عند أهل الحق، بل العقل لايحسن شيئاً في نفسه لما هو عليه من الصفة والوجه. ولا شيئاً يدعو إلى ما هذه سبيله، ولا يقبح شيئاً في نفسه وما هو عليه، ولا شيئاً يدعو إلى فعله، كل هذا باطل لا أصل له، وإنما يجب وصف فعل المكلف بأنه حسن وقبيح إنه مما حكم الله بحسنه أو قيحه (٢).

الأول : ملامة الطبع ومنافرته، كحسن إنقاذ الغريق وقبح إتهام البريء.

الثاني: هنفة الكمال والنقص، كحسن العلم وقبح الجهل.

في هنين القسمين لانعلم نزاعاً في استقلال العقل بإدراكهما.

الثّالث: ما يوجب المدح والذم عاجّلاً والثواب والعقاب آجلاً من أفعال المكلفين. وهذا القسم هو محل النزاع، فقال المعتزلة: يستقل العقل بإدراكه بدون الشرع، وأهل السنة قالوا: إنه لايعلم استحقاق المدح والذم ولا الثواب والعقاب على الفعل إلا من جهة الشرع على ألسنة الرسل.

والمعتزلة قالوا: إن الأفعال انواتها منقسمة إلى حسنة وقبيحة، ثم إن حسن بعضها وقبحه يدرك بضرورةالعقل كحسن الإيمان وقبح الكفر. ومنها ما يدرك حسنه وقبحه بنظر العقل كحسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع، إذ كل منهما يشتمل على مصلحة ومفسدة فلابد من نظر العقل حتى يرجح إحدى الجهتين على الأخرى.

ومن الأشياء ما لايدرك حسنه وقبحه إلا بالسمع كاختصاص بعض العبادات بأوقات وأمكنة، وتقدير نصب الزكوات، ومقدار الواجب فيها، وكتحريم صبيام يومي العيدين وتحريم المسلاة في بعض الأوقات. فهذا ما نقله المحقون من أهل السنة عن المعتزلة.

ويهذا يظهر ما ورد من عبارات أهل السنة مجملة ينبغي تقييدها بما ذكرناه، فبعض أهل السنة نقلوا عنهم أنهم يقولون : « إن العقل يحسنُ ويقبع » « إن العقل يوجب ويحرم » والأمر ليس على إطلاقه.

ويظهر أثر الخلاف بين الجمهور والمعتزلة، حيث إن الجمهور يقولون: إن الشرع منشىء للأحكام ومخترع لها، ولا يوجد قبل ورود الشرع، والمعتزلة تقول: إن الشرع مؤكد لحكم المقل فيما أدركه من حسن الأفعال وقبحها ضرورة أو نظراً. وهو كاشف عن حكم العقل لما لا يدركه من الأحكام الشرعية كبعض العبادات.

ينظر في ذلك شرح مختصر الطوفي (٢٠٢/ ٤ والبرهان (٨٧/١) وما بعدها وجمع الجوامع مع حاشية البناني (٢/١ه) وما بعدها. والإحكام للأمدي (٨٠/١) وقد نسب الأمدي قول المعتزلة للكرامية والخوارج والبراهمة والثنوية، ونسبه الغزالي في المنخول ص ٨ أيضاً للروافض.

⁽٣) لابُدُّ من تحرير محل النزاع بين الجمهور والمعتزلة في هذه المسألة، فنقول : إن الحسن والقبح يطلق ويراد به ثلاثة أمور :

ومعنى حكمه بذلك ليس هو إخباره تعالى عن صفة هو في العقل عليها، وإنما معناه أمره لنا بمدح فاعل الحسن وتعظيمه وحسن الثناء عليه والعدول عن ذمه وانتقاصه. لامعنى لوصفه بأنه حسن أكثر من ذلك.

وكذلك معنى وصف الفعل/ بأنه قبيح إنه مما أمرنا الله تعالى بذم ص ٤٨ فاعله وانتقاصه وسوء الثناء عليه به، وقد يدلنا على حكمه فيهما بذلك بخبره عن أنه قد حكم به، ويدل عليه بأمره بالحسن ونهيه عن القبيح المحرم، لإجماع الأمة على ذلك بحسن ما وحكمه بما أمر بفعله وحكمه بقبح ما حرمه بالأمر والنهي في الدلالة على هذين الحكمين بمثابة الخبر عن الحكم بذلك.

فصل

فأما معنى قولنا حسن أحسن من حسن، وقبيح أقبح من قبيح، فإنما هو أن الذي أمرنا به من تعظيم فاعل ما قيل أنه أحسن والمدح له والثناء عليه أكثر مما أمرنا به في فاعل ما هو دونه في الحسن، ومعنى قولنا هذا أنقص رتبة في الحسن أن ما يلزمنا من المدح والتعظيم عليه أقل، وكذلك معنى قولنا في أقبح القبيحين أنه أقبح أن المأمور به من الذم والانتقاص والإهانة في أقبح القبيحين أكثر ذما مما أمرنا به في الأدون، لامعنى لقبيح أقبح من قبيح أكثر من هذا (3).

⁽³⁾ لاشك أن الطاعات تتقاوت باعتبارات شتى لقيام الأدلة الشرعية على هذا التقاضل من نصوص الكتاب والسنة. فوردت أحاديث تحدد أفضل الأعمال وأكثرها ثواباً كالمعلوات المغروضة، ثم باقي أركان الإسلام وير الوالدين إلى أن ينتهي التفاضل إلى أدونها، كتبسم المسلم في وجه أخيه المسلم وإماطة الأذى عن الطريق والطاعات هي الموصوفة بالمسن، وبالتالي لابد أن يكون حسن أحسن من حسن. وكذلك الأمر بالنسبة للمعاصي فأعلاها الإشراك بالله، وهو الذي أوعد الله بعدم مفقرته لمن مات طيه، ثم يتبعه التضييع لأركان الإسلام الأخرى ، وقعل السبع الموبقات إلى أن ينتهى الأمر إلى اللمم من الننوب. وقد تتقاوت الأعمال القبيحة في قبحها باعتبارات أخرى، كاعتبار فاعلها فقد يكون النب الواحد إذا وقع من شخص أقبح مما لو وقع من شخص أخر، وإن كان الكل قبيحاً لما ورد في الحديث من ومسف العائل المستكبر والشيخ الزاني والملك =

فصل

فأما ما يدل على أنه لامجال للعقل في تقبيح شيء من الأفعال أو تحسينه، فقد بينًاه وكشفناه في كتب أصول الديانات بما يغني الناظر فيه.

ومن أقرب ما يدل على ذلك أنه لو كان طريق العلم بحسن شيء من ذلك أو قبحه العقل لم يخل أن يكون معلوماً بضرورة العقل أو دليله، ومحال أن يكون معلوماً بضرورة العقلاء للعلم بقبح شيء أن يكون معلوماً بضرورته مع جحدنا وجحد أكثر العقلاء للعلم بقبح شيء من جهة العقل، وقول سائرهم بأنا لا نعلمه إلا بدليل السمع، لأن ما علم بضرورة العقل. فالعقلاء فيه مشتركون. ولايجوز أن يجمع على جحده منهم قوم بهم ثبتت الحجة وينقطع العذر، ويعلم صدقهم ضرورة فيما يخبرون عنه. فبطل بذلك أن يكون معلوماً بضرورة العقل، وقد / اتفقنا وإياهم على ص٤٥ أنه غير معلوم بأدلة العقل، لأنه لو كان ذلك كذلك لصح أن يجهل حسن العدل والإنصاف وشكر المنعم وقبح الظلم والعدوان وكفران الإنعام كثير من العقلاء إذا قصروا في النظر أو عدلوا عنه جملةً وهذا باطل عندهم، فثبت بذلك أنه لاسبيل لهم إلى علم شيء من ذلك من جهة العقل.

وقولهم بعد هذا: أنتم تعلمون قبح هذه الأمور وحسنها عقلاً وضرورة وتظنون أنكم تعلمون ذلك دليلاً وسمعاً، لأن العلم بأن العلم ضرورة أو كسب طريقه النظر لا الضرورة بمثابة قولنا لهم بل أنتم تعلمون ذلك كسباً ونظراً ودليلاً، وإنما تظنون أنكم تعلمون ذلك عقلاً واضطراراً، لأنه قد غلط قوم واعتقدوا أن كثيراً من علوم الإكتساب علوم ضرورية. كما اعتقد قوم أن بعض العلوم الضرورية علوم كسبية. وهذا اعتقدوه وإن وصفوا العلوم

الكذاب، وإن كان التكبر والزنى والكذب قبيحاً فهذه الننوب من هؤلاء أقبح. وقد يكرن عظم القبح راجعاً لعدوث المعمدية في أمكنة مختلفة فقد ثبت أن الننوب تعظم في بعض الأمكنة، كما تعظم في بعض الأزمان. فتفاوت الطاعات في الحسن والثواب طيها، وتفاوت المعامدي في القبح وترتب العقاب طيها أمر معلوم من شريعة محمد تلك بالضرورة، لاينكره إلا مكابر.

الضرورية أنها علوم كسبيَّة. وهذا ما لا فصل فيه.

فإن قالها ، إنما ينفصل قوانا من قواكم باتفاقنا على أن كل عاقل يعلم حسن ما قلناه وقبحه. وإو كان ذلك معلوماً بنظر الختلف العقلاء فيه. وهذا علامة كون العلم بالشيء معلوماً ضرورة، وهو أن الايختلف العقلاء في العلم به.

يقال للهم ، متى سلم لكم أن جميع العقلاء ممن علم صحة السمع وأقرَّ به، ومن جهله وأنكره من الملحدة وغيرهم. يعلمُ حُسن حُسن وقبح قبيح من الأفعال. وهؤلاء جميعاً أعني من جهل السمع غير عالمين عندنا بقبح فعل ولا بحسنه وإن اعتقدوا ذلك من غير جهة العلم، وإذا لم يسلم ذلك بطل ما قالوه.

فإن قالها ، أردنا اعتقاد جميع العقلاء كذلك، لا العلم به.

قبل لهم ، ولم قلتم إنه إذا أجمع جميع العقلاء على اعتقاد شيء وبعضهم عالم به، وبعضهم غير عالم به وجب أن يدل ذلك على أن العلم بذلك الشيء ضرورة، وإنما يعلمه منهم من استطرق اليه بطريقة دون من اعتقده/ ص٠٥ ظناً وتقليداً، فلا يجدون إلى تصحيح دعواهم هذه طريقاً.

ويقال لعم ، نحن لانعلم أن جميع العقلاء يعتقدون حسن ما ادعيتم وقبحه، فلا وجه لدعواكم هذه.

ويقال لهم ، فقد اعتقد جميع أهل الملل، وكل من خالف الدهرية (٠) إثبات الصانع وحدوث العالم، واعتقد جميع مثبتي النبوات من أهل كل ملة محمة بعثة الرسل وصدقهم، ويبعضهم يثبت التواتر، فيجب أن يستدلوا

^(°) الدهريون نسبة للدهر، وهم جماعة من الكفرة يقولون بقدم العالم وقدم الدهر، وتدبيره العالم، وتأثيره في القرآن وتأثيره فيه، وأنه ما أبلى الدهر من شيء إلا وأحدث شيئاً آخر. وقد حكى الله خبرهم في القرآن الكريم، قال تعالى ﴿ وقالوا ما هي إلا حياتنا البنيا نموت ونصيا وما يهلكنا إلا الدهر ﴾ انظر الكريم، قال تعالى ﴿ وقالوا ما هي إلا حياننا البنيا نموت ونصيا وما يهلكنا إلا الدهر ﴾ انظر الملل والنحل الشهرستاني (٧٩/٣)، والحور العين : ص ١٤٢.

بذلك على أنهم مضطرون إلى العلم بما اعتقدوه من ذلك وأنه لامقلد فيهم. فإن مروا على ذلك تركوا دينهم، وإن أبوه، وقالوا : هؤلاء قد استدلوا على علم ما اعتقدوه مع كثرة عددهم، أو أكثرهم مستدل ومنهم المقلد والظان في اعتقاده.

قبل لهم ، مثل ذلك في جميع العقلاء المعتقدين لحسن ما ذكروه وقبحه ولا فرق، وإلا فما الفصل بين إجماع أمم عظيمة وأهل أقاليم على اعتقاد شيء وبين إجماع جميع الناس في هذا الباب ؟

فإن قالوا ، لو كان طريق العلم بحسن هذه الأمور وقبحها السمع دون العقل لوجب أن لايعلم ذلك منكروا السمع والجاهلون بصحته.

قبل لعمم ، كذلك هو، وإنما يعتقدون ذلك ظناً وتقليداً لأهل الشرائع، وعلى حسب اعتقاد جميع العامة عندكم للتوحيد والنبوة، وإن لم يكونوا بذلك عالمين، لأن من لم يعتقد الشيء من بابه وبدليله لم يصل أبداً إلى علمه (٢) ، ولا طريق إلى العلم بحسن الحسن وقبح القبيح إلا السمع.

فكل ما يطلب فيه الجرم فمنع تقلّيد بذاك حستم لانه لا يكتفى بالغلت لدى الحجى في قول أهل الفن

⁽٦) قول المسنف أن التقليد لايفيد العلم أبداً بنى عليه قوم عدم صحة إيمان المقلد. بل بالغ بعضهم وحكم عليه أنه من أهل النار. ونقل بعضهم هذا القول عن الشيخ أبي الحسن الأشعري ونفاه عنه أصحابه وخاصة أبو القاسم القشيري، وحمله على من لم يحصل له الإعتقاد الجازم، كما ذكر ذلك ابن السبكي في جمع الجوامع والسفاريني في لوامع الأنوار. ونقل هذا القول القرافي في شرح تنقيح الفصول ص ٤٣٠ عن الأستاذ أبي اسحاق الأسفرائيني، وليس عن الشيخ أبي الحسن الأشعري.

ونسب إمام الحرمين في الشامل إلى الحنابلة القول بالتقليد في الأصول. وقد نفى الطوفي في شرح مختصر الروضة هذه النسبة كما نفاها السفاريني في الدرة المضية حيث قال:

ومعظم الأصوليين ينسبون القول بالتقليد إلى أبى الحسن العنبري كما في شرح اللمع (٢٦٩/١) وبعض (١٠٠٧/٢) وبعض (٢٦٩/١) وبعض الخوامع مع حاشية البنائي (٢٠٤/١) ولوامع الأنوار البهية (٢٦٩/١) وبعض الأصوليين ينسبون القول بجواز التقليد في أصول الدين لبعض الشافعية كما في لوامع الأنوار البهية (٢٦٨/١)، ومسلم الثبوت (٢/١٤) وشرح الكوكب المنير (٣٣/٤)، ومسلم الثبوت (٢/١٤) وشرح الكوكب المنير (٤٣/٢٥) والمعتمد (٢٩٦/٤)

فإن قالوا ، أو لم تُعلم هذه الأمور بالعقل لم يُعلم به شيء أصلاً.

يقال لهم ، وإو لم تعلم هذه الأمور بالسمع لم يعلم شيء أصلاً. وإو لم يعلم بالعقل قبح شرب الخمر ووجوب الصلاة والصيام لم يعلم به شيء أصلاً، وإو لم يعلم بعض الأشياء بضرورة العقل لم يعلم بها شيء أصلاً. وإو لم يعلم بدليله كثير من الأشياء لم يعلم به شيء أصلاً. فإن لم يجب هذا لم يجب ما قلتم ولا مخرج لكم من ذلك. واسنا نعني — وفقكم الله — بقولنا إنه لايعلم بضرورته ولا بدليله حسن الفعل ولا قبحه، إنه لايعلم به حسن ص١٥ نظم الكلام وقبحه، وحسن رمي المؤمن للكافر والكافر للمؤمن ودقته وإصابته، ولا نريد أنه لايعلم بالحواس حبس الحلق والأصوات وقبح ذلك الذي تنفر عنه النفوس ، وإنما نريد أنه لايعلم وجوب الذم والمدح والثواب والعقاب على الأفعال، وكذلك فما نُريد بذلك أن العاقل الحساس لاينفر من ضربه وإيلامه وتجريده للحر والبرد، ولايميل إلى التذاذه وإطعامه وإسقائه في وفع الضرر والحر والبرد والآلام عنه، وأنه لا يألم بضرب السيف والكي بالنار، ولايميل إلى أكل طيب الطعام وشرب لذيذ الشراب. هذا جبهل من

⁼ والمحققون من الأصوابين ذهبوا إلى أن المهم أن يحصل المكلف اعتقاد جازم ثابت لاشك فيه ولاتردد بأي طريق كان في أصول العقائد. ولا يجوز المكم على عوام المسلمين بالكفر وعدم صحة الإيمان. واله بر الشوكاني في الإرشاد حيث قال: « فيا لله العبب من هذه المقالة – أي عدم صحة إيمان المقلد – التي تقشعر لها الجلود وترجف عند سماعها الأفندة، فإنها جناية على جمهور الأمة المرحومة وتكليف لهم بما ليس في وسعهم ولا يطيقونه. وقد كفي الصحابة الذين لم ييلقوا درجة الإجتهاد ولا قاريوها الإيمان الجملي، ولم يكلفهم رسول الله كلة وهو بين أظهرهم بمعرفة ذلك، ولا أخرجهم عن الإيمان بتقصيرهم عن البلوغ إلى العلم بذلك بادلته به. انتهى. وقد بمعرفة ذلك، ولا أخرجهم عن الإيمان المقلد حتى ولو كان جازماً، كما في جمع البوامع (٢/٤٠٤). الجبائي أنه يقول: إنه لايمسع إيمان المقلد حتى ولو كان جازماً، كما في جمع البوامع (٢/٤٠٤). ولرشاد الفحول ولزيد من الأراء والإستدلال ينظر: لوامع الأنوار البهية (١/٧١٧ – ٢٧١) وإرشاد الفحول ص ٢٦٠ والميزان ص ٢٧٦ والمعتمد (٢/١٤٥) والبصر المحيط الزركشي (١/٧٧٧) وشرح مختصر الروضة للطوفي ٢/٥٠ والتمهيد لأبي الغطاب (٤/٢١٧) ومنتهى الوصول والأمل مختصر الروضة للطوفي ٢/٥٠ والمستصفى (٢/٧٧٧) ومسلم الثبوت (٢/١٤) وشرح عاشية البناني (٢/١٧) وهمم الجوامع مع الكوكب المنير (٤/٣٥) وهمرح تتقيح القصول ص ٤٠ والمع ميد المنية البناني (٢/١٥)

راكبه، ولكن ليس يقول مسلم أن العلّم على حسن الشيء ميلُ الطبع إليه وعاجل النفع به. والعلم على قبحه نفور الطبع عنه، ولا أن ذلك هو معنى وصف الحسن والقبيح بأنه حسن وقبيح (٢) ، لأن الطباع تميل إلى ترك النظر والبحث والإسترسال إلى الراحة، وإمراج النفس في شهواتها (٨) ودفع الألم بالنظر وغيره عنها، وتميل إلى الزنى واللواط وشرب الخمر والتبسط في أملاك الغير. كل ذلك قبيح مع ميل الطبع إليه، وعاجل النفع به، وكذلك فهي تنفر عن النظر وكد القلب بدقيق الفكر في أدلة التوحيد، وعن الصيام في أيام القيظ (١) والصلاة، وعن الحج والسعي وسائر العبادات. وليس ذلك بدليل على قبحها. فالمسلم لاينبسط لتحقيق معنى الحسن والقبيح مهذا.

وكثير من القدريَّة وإخوانهم من المجوس والبراهمة وأهل الدهر يرجعون في معنى الحسن والقبيح إلى هذا، وهو خلاف دين المسلمين. وهذه جملة في معنى الحسن والقبيح وطريق العلم بهما كافية إن شاء الله.

⁽٧) بين الباقلاني موضع النزاع مع المعتزلة بياناً شافياً حيث أن كون الحسن بمعنى ميل النفس والقبح بمعنى نفور النفس هذا متفق طيه أنه يمكن أن يكون عقلياً، وحصر النزاع في الحسن والقبح الذي هو بمعنى ذم الفاعل واستحقاق فاطه العقوبة أو مدح الفاعل واستحقاقه الثواب.

⁽٨) في المخطوطة « منهواتها ».

⁽٩) القيظ : شدة الحر – المبياح المنير ٢١/٢٥٠

بساب

اقسام ذكر الدسن والقبيح من الأفعال/ وما للفاعل فعله منها وما ليس له فعله

قد قلنا صن قبل ، إن جميع أفعال المكلف إما أن يكون له فعلها أولا يكون له ذلك. وهي كلها بعد ذلك تنقسم على ثلاثة أقسام لا رابع لها :

فضرب مأمور به، وضرب منهي عنه، وضرب منها مباح مأذون فيه (١). والمأمور به منها على ضربين : واجب وندب.

فالواجب: هو الموصوف بأنه واجب أن يفعل.

والمندوب إليه : يوصف بأنه الأولى أن يفعل والأفضل، ونحو ذلك (7).

والمنهي عنه - أيضاً - على ضربين : فضرب منه محرم محظور، وهو الموصوف بأنه يجب تركه واجتنابه. ومنهم من يقول هو الذي يجب أن لايفعل

(١) ما ذكره المصنف هو تقسيم الحكم التكليفي إلى مأمور به ومنهي عنه ومباح كما قسمه في الباب السابق إلى حسن وقبيح.

أدخل المعنف تحت الحسن (الواجب والمندوب والمباح) ونقل ابن السبكي في الإبهاج المدنف في دخول المباح تحت القبيح المدن. وصبحح دخوله. وأدخل الباقلاني تحت القبيح المحرم والمكروه، وخالفه في ذلك إمام الحرمين فلم يجعل المكروه من القبيح في تلخيص التقريب لوحة (٩) وقد نقل عنه ذلك ابن السبكي في جمع الجوامع (١٩٦/١) والإبهاج (١٩١٨).

وأما تقسيمه هنا الأقعال إلى مأمور به ومنهي عنه يخالفه فيه من يرى أن المباح مأمور به وهو الكمبي ومن وافقه، وإمام المرمين اضطرب في جعل المباح من المأمور به، حيث قال في المبدئ ٢٠٨ جعل المباح من الأمر، ونقل ابن البرهان ٢٠٨ جعل المباح من الأمر، ونقل ابن النجار في شرح الكوكب المنير ٢٠٤/١ ، والطوفي في شرح مختصر الروضة (٢٨٧/١) عن الأثمة الأربعة عدم اعتبار المباح من المأمور به.

وينظر في كون المباح مأموراً به أم لا المسودة ص ٦ . وقال : « إن أريد بالأمر الإباحة فعندي أنه مجاز » وهذا مما يدل على أن شيخ الإسلام يقول بالمجاز، ولكنه نهى عن التوسع فيه فقط، كما يشهد لذلك الرسالة المدنية في الفتاري.

(٢) سيتعرض المصنف في الباب التالي إلى حد الواجب والمندوب على وجه أدق.

من غير ذكر ترك واجتناب له، بناء على تجويز خلق المكلف من الفعل والترك (٢)، وذلك باطل بما قدمناه.

والضرب الآخر من المنهي عنه منهي عنه على سبيل الندب والفضل، لاعلى وجه التحريم والعظر لتركه، ويوصف هذا الضرب بأنه الأولى والأفضل ألا يفعل، والأفضل الأولى فعل تركه والإجتناب له (٤).

فأما المباح فقسم مخالف لهما، وهو المأنون فيه الذي لايوصف بأنه يجب أن يفعل، (٥) والأولى والأفضل أن يفعل، أو يجب أن لايفعل، والأفضل أن لايفعل، إذ كان فعله وتركه سيًان. وليس في فعل المكلف شيء خارج عن هذه الأقسام.

⁽٣) القائلون بأنه يجوز على المكلف خلق أفعاله هم المعتزلة. وينظر في ذلك المعتمد (١٨١/١).

⁽٤) سيتعرض الباقلاني إلى حد الحرام والمكروه في الباب التالي لهذا على وجه أدق.

⁽٥) قبل المصنف: « والأولى والأفضل أن يفعل " مراده به « ولا يومنف بأنه الأولى والأفضل أن يفعل ». وهكذا في الجملتين التاليتين لابد من تقدير محذوف في أول كل منها ، وهو « لايومنف بأنه » حتى يستقيم المعنى.

بساب

القول في حد الهباح (۱) من الأفعال، وهل هو داخل زحت التكليف أم لا ؟

فإن قال قائل ، ما حد المباح، ومعنى وصفه بذلك ؟

قيل له: حده إنه « ما ورد الإذن من الله تعالى فيه وتركه غير مقرون بأمر بذم فاعله أو مدحه، ولا بذم تاركه ولا بمدحه » (٢) ولايحتاج في ذلك إلى القول: « غير مقترن بوعد على فعله بثواب أو على تركه بعقاب »، لأن الله تعالى لو أوجب علينا فعلاً / أو حرمه علينا من غير وعد بثواب عليه أو ص٥٥ عقاب على تركه لكان واجباً أو محرماً بإيجابه وتحريمه وإن لم يكن فيه ثواب ولا عقاب. فإذا قلنا هو المأذون من قبل الله تعالى في فعله، على هذا الوجه فصلنا بينه وبين فعل الله، لأنه ليس بمأنون له فيه، وبين الواجب والندب من أفعالنا وبين أفعال الأطفال والبهائم والمجانين، لأنها غير مأنون لهم فيها (٢).

ويصبح أن يحد المباح بأنه : « ما أعلم فاعله من جهة السمع أنه لانفع

⁽١) والمباح لغة إما مأخوذ من الباحة وهي الساحة الواسعة، والإباحة على هذا تحليل وتوسعة لمن أبيح له، ومأخوذة أيضاً من الإعلان والإظهار، وينظر في ذلك مختار المنحاح ص ١٨ والمسباح المنير ١٨٥٠ والقاموس المحيط ص ٢٧٢.

⁽٢) وافق إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة (٨) القاضي في حد المباح مع إجراء تعديل يسير في ألفاظه، حيث حده باته : « ما ورد الإنن من الله تعالى في قعله وتركه من حيث هو ترك له من غير تخصيص أحدهما باقتضاء ذم أو مدح » وومنفه باته حد سديد يميز المباح عن غيره من الأحكام الأربعة وعن حكم الأقعال قبل ورود الشرع. وعن ومنف أفعال الله سبحانه بالإباحة فخرجت هذه الأمور بالفاظ التعريف – كما بين ذلك القاضي الباقلاني، وارتضى تعريف إمام الحرمين هذا الزركشي في البحر المحيط (١/٧٥٧) ولكن إمام الحرمين هذا الزركشي في البحر المحيط (١/٧٥٧) ولكن إمام الحرمين في البرهان (١/٢٧٨)

⁽٢) فيكون قد خرج بقوله: « ما ورد الإنن من الله تعالى بعمله وتركه » أفعال غير المكلفين وأفعال الله. والمحرم والمكروه والأقعال قبل ورود الشرائع، وكذلك الواجب والمندوب. وهذا العد بناء على القول بأن البراء الأصلية حكم عظى،

له في فعله ولا ضرر عليه في تركه من حيث هو ترك له ». وهذا – أيضاً – حد يفصله من فعل القديم، وفعل كل من ليس بمكلف، لأنه تعالى غير مُعلّم بحكم ذلك من فعله من جهة سمع، ولا من ذكرنا حاله ممن ليس بمكلف من المنتقصين. (1)

فإن قبل ، ما معنى قولكم : ما أعلم فاعله ذلك من حكمه من جهة السمع ؟

قيل له ، لأن العاقل يعلم أنه لاضرر عليه في ترك الفعل ولا نَفْع له فيه من جهة العقل، ولا يوصف فعله بأنه مباح.

فإن قبل ، فما معنى قولكم : حده ما أعلم فاعله أنه لاضرر عليه في تركه من حيث هو ترك له.

قبل له ، لأجل أنه لو ترك تاركُ المباحُ بفعل المعصية الحرام لكان معاقباً على ذلك ومستضراً به، لا من حيث كان تاركاً للمباح ولكن من حيث كان في نفسه محظوراً (٥).

وقد حدً كثير من الناس المباح بأنه (ما كان فعله وتركه سيًان) وهذا باطل، لأنه يوجب كون فعل القديم تعالى مباحاً، لأن فعله وتركه سيًان في أنه لانفع له ولاضرر عليه في فعله ولا تركه إن كانوا أرابوا بتساويهما / هذا صعه الوجه. وإن أرادوا تساويهما في المصلحة، فذلك – أيضاً – باطل ، لأنه قد تستوى كثير من أفعال القديم وتروكها وأضدادها في المصلحة، فيجب كون

⁽٤) يعنى بالمنتقصين البهائم والأطفال والمجانين وسائر غير المكلفين.

⁽ه) تقييد القاضي الحد بقوله « من حيث تركه » ليحترز عن ترك المباح بفعل الحرام أو الواجب أو المندوب. فلا يكون تركه وفعله سواء. إنما يستوي الأمران إذا ترك المباح بمثله كتركه البيع بالإشتفال بعقد الإجارة. قال الزركشي في البحر المحيط (٧٥/١) : « حكم المباح يتغير بمراعاة غيره فيصير واجباً إذا كان في تركه الهلاك. ويصير محرماً إذا كان في فعله فوات فريضة أو حصول مفسدة كالبيع وقت النداء. ويصير مكروها إذا اقترنت به نية مكروهة، ويصير مندوباً إذا قصد به العون على الطاعة ».

فعله مباحاً، وذلك باطل باتفاق، ويبطل ذلك بعلمنا بأن أفعال المكلفين قبل السمع قد تستوي وتروكها في عروها من نفع وضرر ولاتكون مباحة (٢)، وكذلك أفعال البهائم والمنتقصين.

 ⁽٢) حكم الأفعال قبل ورود الشرع فيه أربعة أقوال: أحدها: الحظر، وبه قال بعض المعتزلة وبعض الأشاعرة مع اختلافهم في الإستدلال فالمعتزلة أداتهم عقلية والأشاعرة متمسكهم بأدلة شرعية كقوله تعالى: ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعاً ﴾.

والثاني : الإباحة، ويه قال بمض المتزلة ويعض الأشاعرة ومستند الأشاعرة شرعي مثل قوله تعالى : ﴿ يسالونك ماذا أحل لهم ﴾ . أي أن الأصل العظر.

والثالث : لاحكم لها، والرابع : الوقف بمعنى من فعل شيئاً قبل ورود الشرع لا يقطع لفاعله بثواب ولاعقاب، وعلى القول الأخير : يتنزل كلام القاضي الباقلاني هذا.

بساب القول في حد الندب (۱)

فأما حد الندب (٢) فإنه « المأمور به الذي لايلحق الذم والمأثم بتركه من حيث هو ترك من حيث هو ترك له من غير حاجة إلى فعل بدل له ». وكل ندب فهذه حاله.

وهذا أولى من قول من قال: « هو المأمود به الذي ليس بمنهي عن تركه » لأن المندوب منهي عن تركه على وجه ما الأمر آمر به، على ما نبينه من بعد.

ولو حدًّ بأنه « ما كان فعله خيراً من تركه من غير ذم وماثم يلحق بتركه » لم يكن بعيداً. والأول أولى، لأنه قد يكون الفعل الواقع من الفاعل

(١) الندب لغة : الدعاء، وقال بعضهم هو الدعاء إلى أمر مهم، ومنه قول الشاعر :

لايسالون أخاهم حين يندبهم

مختار المسحاح ص ١٥١، المسباح المنير (٩٧/٢ه) ، والقاموس المحيط ص ١٧٥.

⁽٢) أبدل إمام المرمين في تلخيص التقريب لوحة (٨) الندب بالمندوب. وهو المدواب لأنه ذكر في الفاظ المد ما يحد به الفعل المندوب إليه، وليس الحكم نفسه. ثم أضاف لألفاظ الحد كلمة شرعاً. وذلك للحساسية الموجودة من مذهب المعتزلة الذين لايقيدون الأحكام بالشرع، والباقلاني وإن لم يضف لفتلة « شرعاً » فإنه يرى أن الأحكام شرعية، لا كما يقول المعتزلة بالحسن والقبح العقلين.

وقد حذف إمام الحرمين من تعريف الباقلاني قيدين:

الكفائي. المعما : « على وجه ما » وهو قيد مفيد حيث يحترز به عن الراجب الموسع والراجب الكفائي.

والثاني: « من غير حاجة إلى نعل بدل له » وهو مفيد حيث يحترز به عن الواجب المخير.
وقد بين إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة (A) أنه يحترز بقوله «من حيث هو ترك له»
بلته لو أقبل على خدد من أضداد المندوب وهو معصية تلحقه اللائمة إذا ترك المندوب إليه –
ونقول: ويحترز بهذا القيد أيضاً عن المندوب الذي يترك استهانة به كمن يواظب على ترك المدن
الرواتب فقد يلحقه إثم لهذا الترك. وكذلك من يترك بعض السنن التي هي من شعائر الدين
كاتفاق أهل بلد على ترك الآذان أو صلاة العيدين على قول من يقول إنهما سنة مؤكدة.

قبل ورود السمع خيراً له من تركه من غير مأثم ولاذم يلحقه بتركه، وإن لم يكن ندباً فوجب أنه لابُدُ من ذكر الأمر به.

فأما من حده من القدريَّة بأنه « ما إذا فَعله فاعله استحق المدح ولايستحق الذم بتركه » (٢) . أو « بأن لايفعله » وإن لم يفعل له تركاً ». فإنه حد باطل، لأنه يوجب أن يكون التفضل والإحسان من فعله تعالى ندباً لأنه يستحق المدح والتعظيم بفعله ولايستحق الذم بأن لايفعله. فلما بطل وصف فعله بالندب بطل هذا الحد.

فإن قالها، فما أنكرتم من كون التفضيل من فعله تعالى / لمعنى صههه الندب، وإن لم يوصف بذلك إتباعاً للسمع ؟

يقال لهم ، إن جازت هذه الدعوى جاز أن يقال: إن من أفعاله ما هو بمعنى المباح وإن لم يوصف بذلك وبمعنى الفرض الواجب اللازم وإن لم يوصف بذلك، وهم يصرحون بوجوب بعض الأفعال عليه من الثواب على الطاعة والتمكين مما أمر به (3)، ونحو هذا، وإنما يمتنعون وسائر الأمة عن وصف شيء من أفعاله بأنه مباح.

فإن قالوا ، إن المباح ما تعلق بإباحة مبيح وإذن آذن، والله تعالى لا مبيح عليه ولا آذن.

قيل لهم ، وكذلك الندب والواجب هما ما تعلقا بإيجاب موجب وأمر نادب مرشد. والله تعالى لا أمر عليه ولا مكلف. فلم يجز وصف شيء من أفعاله ببعض هذه الأحكام.

⁽٢) نسب هذا الحد إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة (٨) إلى معظم القدريَّة. ولم أجد حداً المندوب في المعتمد لأبي الحسين البصري.

⁽٤) يشير هذا إلى قاعدة المعتزلة وهي وجوب الأصلح على الله سبحانه. والتي يبنون عليها أنه يجب على الله إثابة المطبع ومعاقبة العاصبي، ويجب عليه تمكين المكلف من فعل ما أمر به. والجمهور من غيرهم يقولون لايجب على الله سبحانه شيء، إنما يفعل ما يفعله فضلاً منه وكرماً.

بـــاب القول فی حد الواجب (۱) و معناه

أما حد الواجب فإنه « ما وجب اللوم والذم بتركه من حيث هو ترك له ». أو « بأن لا يفعل على وجه ما » وهذا القدر كاف في حده، من غير حاجة إلى القول : بأنه « ما يجب مدح فاعله وإثباته (٢) ولحوق الذم بتركه (٢) » لأن الندب مشارك للواجب في استحقاق المدح والثواب بفعله وليس بواجب ولكنه مفارق له في سقوط الإثم والذم بتركه فوجب انفصاله من الندب والمباح والحرام، بلحوق الذم بتركه على وجه ما. وإن حد بأنه « مايستحق الذم بتركه وترك البدل منه » جاز ذلك. وما قدمناه أولى، لأنه منتظم لهذا المعنى.

وقولنا ، ما يستحق الذم بتركه على وجه ما ليفصل بينه وبين المباح والندب وكل ما ليس بواجب، لأن ذلك أجمع مما لا يستحق الذم بتركه على وجه ما . والواجب المضيق المستحق والمعين (٤). يستحق الذم بتركه لامحالة، والواجب الموسع وقته والساقط إلى بدل يستحق الذم بتركهما على وجه ما إذا جمع بين تركه وترك البدل منه إن كان ذا بدل /، وإذا ترك مع تضييق ص٥٠ وقته إن كان موسعاً أو مع غلبة الظن لفواته إن كان متعلقاً بالذمة غير

⁽١) الواجب لغة له عدة معاني . ففي مختار المتحاح وجب الشيء إذا لزم ، ووجب الحائط إذا سقط ومنه قوله تعالى ﴿ فإذا وجبت جنوبها ﴾ . وكذلك في المسباح المنير من ١٤٨ والقاموس المحيط من ١٨٠.

⁽Y) في المخطوطة « وإثابته ».

⁽٣) لأن هذا الحد يشعر بوجوب مدح فاعله على الله ووجوب ذم تاركه، وهذا مخالف لذهب أهل السنة، ولايمنع هذا التعريف إلا على مذهب المعتزلة القائلين بوجوب الأصلح على الله سحبانه،

⁽٤) الواجب المضيق الذي حضر وقته والواجب المعين (غير المخير) يستحق الذم بتركه مطلقاً، وأما الواجب المضيق الذي حضر وقته والواجب المخير فيستحق التارك الذم عليهما على وجه ما. وهو إذا خرج كل الوقت في الواجب الموسع، وإذا لم يفعل البدل والمبدل منه في الواجب المخير.

مؤقت بوقت يتضيق فيه، وهذا معنى قولنا على وجه ما.

وقد أنكر قوم أن يكون العزم على فعل الصلاة في آخر الوقت بدلاً من فعلها وذلك صحيح، وإنما هو بدل من تقديم فعلها (٥)، ولو كان بدلاً منها لسقطت بفعل العزم على أدائها. فصار قولنا: « ما استحق الذم بتركه على وجه ما » أولى.

فصل

ني أن الواجب هو الفرض (١)

قولنا واجب وفرض ولازم وحتم واحد أما ما يقوله أهل العراق (٢) من أن في الواجب ماليس بفرض، وإن كان كل فرض واجباً فإنه قول لا وجه له.

⁽ه) مذهب أبي بكر الباقلاني أنه لايجوز ترك الواجب الموسع في أول الوقت إلا ببدل وهو العزم على الفعل في أثناء الوقت وإذا تضييق الوقت تعين الفعل، فلو مات في أثناء الوقت مع العزم لم يكن عاصبياً. ولكنه يجعل العزم بدلاً عن تقبيم الفعل لا بدلاً عن الفعل. ولم يتعرض إمام الحرمين في تلخيص التقريب لإشتراط العزم بنفي أو إثبات، ولكنه نقد اشتراط الباقلاني للعزم ظناً منه أنه يقول إنه يقوم العزم مقام الفعل ولكن عبارة الباقلاني هنا صريحة حيث خطأ القول بأن العزم يقوم مقام الفعل بل العزم الفعل. ونقل الزركشي في البحر المحيط ٢١٢/١/

وانتقد إمام الحرمين الباقلاني أيضاً في ذلك ظناً منه أنه أخذ اشتراط العزم من اللفظ. وفي الحقيقة أخذه القاضي من دليل العقل الذي هو ما لايتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب.

واشتراط العزم قبال به أيضباً معظم المتكلمين منهم ابن فورك والنووي والمازري والفزالي وعبدالجبار والجبائيان والشريف المرتضي، وأنكر اشتراطه إمام العرمين وأبو نصر القشيري وإلكيا الهراسي، وينظر في ذلك البحر المحيط (٢١٠/١).

⁽٦) لا خلاف في أنّ الواجب والفرض مختلفان في دلالتهما لغة. واختلف العلماء في استعمالهما امسطلاحاً. فذهب الجمهور إلى انهما احمطلاحاً. فذهب الجمهور إلى انهما أحمد إلى التفريق بينهما. وذهب الجمهور إلى انهما في الإمام أحمد إلى التفريق بينهما. وذهب الجمهور إلى انتهار في أنهما في الإمسطلاح سواء. وقد أخطأ ابن النجار في شرح الكوكب المنير ٢٥٢/١ في نسبة التفريق بينهما لابن الباقلاني. وينظر في ذلك إرشاد الفحول ص ٦ والأحكام للآمدي (١٩٨/١) ونهاية السول مع البدخشي (١٩٨/١) والمستمدفي (١٩٨/١) والمستمدفي (١٩٨/١) والمستمدفي العرف الأمدولية للبعلي ص ٦٣. وقد أخطأ أيضاً حيث نسب للباقلاني القول بالتفريق بين الفرض والواجب.

⁽٧) المقصود بأهل العراق الحنفية، وينظر حقيقة مذهبهم في ميزان الأصول للسمرقندي ص ٢٨ والمغني للخبازي ص ٨٤ وأصول السرخسي (١١٠/١).

واو أنهم قالوا: إن من الفرض ما ليس بواجب لكان ذلك أولى وأقرب، لأن الفرض هوالتقدير مأضوذ ذلك من فرض القوس ومن فرائض الصدقة، وفرائض المواريث الذي هو تقدير الواجب منها. وقد يقدر النفل من الفعل، وتمتيع المطلقة، وغير ذلك. فلا يكون واجباً لتقديره ويوصف بأنه فرض. والواجب اللازم الذي لامحيد عنه مأخوذ ذلك من وجوب الحائط إذا سقط، وليس كل فرض واجباً. فصار قلب ما قالوه أولى.

واعلموا – وفقكم الله – أنه ربعا حصل الضلاف في ذلك خلافاً في عبارة، وربعا حصل في معنى. فالخلاف في العبارة أن يقولوا نُريد بقولنا: الوتر واجب وليس بفرض، أنه سنة مؤكدة. وأن الثواب عليها والمدح لفاعلها أكثر منه ما قصر عن رتبته، وهذا صحيح غير منازع فيه، لأنه لا خلاف في أن/ من المسنون ما بعضه آكد من بعض وأجزل ثواباً.

وأما الخلاف في المعنى فهو ما حصله متأخروهم من أن معنى الواجب الذي ليس بفرض أنه ما علم وجوبه من وجه وطريق غير مقطوع به على الله تعالى، ولايكفر من أنكره ورده. والواجب الفرض كالصلوات الخمس، وكل ما علم وجوبه بطريق يقطع به على الله تعالى ويكفر من جحده ورده (^). ويخرج بجحده عن طريقة التأويل، وهذا خطأ من قولهم، لأجل أن قول القائل إن وجوب الشيء معلوم بطريق لايقطع به على الله خطأ، وذلك لأن ما علم وجوبه فلن يجوز أن يكون طريق العلم بوجوبه إلا ما يقطع به على الله

ص۷

⁽A) اختلف العلماء في كون الخلاف بين الجمهور والحنفية في ترايف الواجب والفرض معنوياً يترتب عليه ثمرة أم لفظي. وقد صرح السمرقندي في الميزان ص ٢٩ بأن الخلاف معنصوي حيث قال : « يكفر جاحد القسم الأول (الفرض) بون الثاني (الواجب) » وكذلك فعل الخبازي في المغني ص كلا حيث قال في الفرض : « يكفر جاحده ويفسق تاركه بلا عذر ». وقال في الواجب، « حكمه وجوب العمل لا الإعتقاد حتى لايكفر جاحده ويفسق تاركه » وكذلك فعل السرخسي في أصوله (١١٢/١). وذهب قوم إلى أن الخلاف لفظي منهم الطوفي في شرح مختصر الروضة (١٢٧٨/) وابن قدامة في الروضة ص ٢٧ والفزالي في المستصفى (١٦/١) وينظر في ذلك أيضاً الوصول إلى الأصول (١٨/٨) والبحر المحيط (١٨/١٨) وشرح الكوكب المنير (١٨٥٠).

تعالى، وكل طريق للعلم بحكم من الأحكام واجباً كان أو ندباً أو مباحاً، فإنه لا يكون إلا معلوماً و مقطوعاً به على الله تعالى .

فقولهم ، « هو ما علم وجوبه » يقتضي العلم بوجوبه والقطع به على الله تعالى » نقض الله تعالى . وقولهم ، « من طريق لايقطع به على الله تعالى » نقض لقولهم : « إن وجوبه معلوم » فبان ظهور الغلط في هذا الكلم وكل طريق لايقطع بموجبه على الله تعالى، فهو طريق للظن لوجوبه لا للعلم بذلك من حاله (٩).

فإن قالوا ، لم نرد هذا ، وإنما أردنا أن من الواجبات ما يعلم وجوبه ضرورةً من دين النبي على كالحج والصلوات الخمس، ومنه ما يعلم وجوبه بدليل لا يكفر من رده وتأوله وجهل موجبه لموضع خفائه والتباسه كوجوب العمل بخبر الواحد والقياس في الأحكام، والحكم بصحة الإجماع ووجوب ممه الوتر ونحوه، فهذا واجب وليس بفرض، لأن الدليل على وجوبه مشتبه، والأول غير ملتبس ولا مختلف فيه.

يقال لهم ، أما فصلكم بين ما علم وجوبه ضرورة من دين النبي ﷺ وبين ما علم وجوبه متفق عليه، وبين ما علم بطريق ملتبس فأمر لاخلاف فيه بين أهل العلم.

وأما قولكم ، إن ما علم وجوبه بطريق ملتبس ومختلف فيه واجب ليس بفرض فإنه غلط، لأن الواجب إذا كان واجباً في نفس يلحق المأثم بتركه سواء كان الطريق إلى وجوبه جلياً أو خفياً ملتبساً أو واضحاً مختلفاً فيه أو متفقاً عليه، فلا معتبر بطرق العلم إلى وجوبه وإن اختلفت في مراتبها ونصيتها . وإنما المعتبر بكون الشيء مفروضاً في نفسه. ولا يجب أن يكون

⁽٩) هذا الرد على العنفية استفاده إمام العرمين في تخليص التقريب لوحة (٨) ، وقرره بما هو أوضع من كلام الباقلاني ، وكذلك استفاده الزركشي في البحر المعيط (١٨٢/١) .

ما علم وجوبه من دين النبي على بدليل يمكن التأويل في منله والغلط في اعتقاد موجبه، وما علم بالخفي من الأدلة وبالجلي منها مخالف في كونه واجباً فرضاً لما علم وجوبه من دينه على ضرورة وباتفاق من الأمة، بل هما واجبان مفروضان وإن اختلفت الطرق إلى العلم بوجوبها.

وفعلهم هذا يوجب أن لايكون الفرض من دين الرسول ﷺ إلا ما علم وجوبه ضرورة، وباتفاق من الأمة، وطريق غير سائغ فيه التأويل.

وهذا يوجب أن يكون فرض العامي الرجوع إلى قول المفتي، لأن ذلك مختلف فيه. ولايكون فرض العالم العمل بالقياس وخبر الواحد والإجماع والعموم، لأن ذلك مختلف فيه وغير معلوم صحته بضرورة ولا اتفاق.

وأن لايكون ترك استباحة الدار وقتل الذراري والأطفال فرضاً في الدين (١٠) لأنه مختلف فيه والضوارج (١١)، متأولة في دفعه وغير عالمة بتحريمه ضرورة.

ويجب - أيضاً - أن لا يكون اعتقاد التوحيد والنبوة فرضاً، لأنه ليس بمعلوم ضرورة والدليل/ عليها أخفى وأشد إلتباسا، ولما بطل هذا أجمع ص٥٠ بطل ما قالوه.

ولو سلمت دعواهم هذه لساخ لغيرهم أن يقول إن الواجب الذي ليس

⁽١٠) فيه إشارة إلى ما يذهب إليه الخوارج من تجويزهم قتل أولاد مخالفيهم من المسلمين وسبي نسائهم، وقد اشتهر هذا المذهب عن الأزارقة منهم، قال البغدادي في الفرق بين الفرق مى ٨٤: « وزعم نافع وأتباعه أن دار مخالفيهم دار كفر، ويجوز فيها قتل الأطفال والنساء » وانظر في ذلك أيضاً المواقف للإيجى مى ٤٢٤.

⁽١١) الخوارج: هم النبنُ خرجوا على على ومعاوية رضي الله عنهما وكفروهما لأنها رضيا بالتحكيم محتجين بأنه لايجوز أن يُحكُم الرجال في دين الله، وأنه لا حكم إلا لله. قرروا قتل علي ومعاوية وعمرو بن العام رضي الله عنهم . فقتل عبد الرحمن بن ملجم علياً ونجا الآخران.

انقسموا فرقاً كثيرة. ذكر منهم البغدادي في الفرق بين الفرق ص ٧٧ - ١٠٤ عشرين فرقة، وانظر فرقهم ومداهبهم في المواقف من ص ٤٢٤ - ٢٧ والبداية والنهاية لابن كثير ١١٤/١ - ١٠٤٨ ومقالات الإسلاميين ص ٨١.

بفرض ما علم وجوبه ضرورة وبطريق غير مختلف فيه. والواجب الفرض ما علم بطريق تحتمل (١٢) التأويل، ولايكفر من رده فلا يجدون في ذلك فصلاً.

وقد حكى عن قوم أنهم قالوا: الفرض من الواجبات: « ما نطق القرآن بوجوبه دون ما تقرر وجوبه بسنة الرسول على عن وحي ليس بقرآن، وما وقع باجتهاده على (١٢). وهذا باطل، لأن القرآن قد نطق بالندب في الأفعال - كما نطق بالواجب الفرض - في قلوله تعالى ﴿ وافعلوا الخير ﴾(١٤) ﴿ وأشهدوا إذا تبايعتم ﴾ (١٥) ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ﴾ (١٦) ﴿ ومتعوهن على الموسع قدره ﴾ (١٧) في أمثال هذا.

ونطقت السنة بالواجب الفرض من فرض النية في الصلاة، وتقدير دية الأصابع، ووجوب كثير من قصاص الأصابع، ووجوب كثير من قصاص الجنايات، إلى ما يكثر تتبعه من الفرائض الثابتة بالسنة، فبطل ما قالوه(١٩)، وثبت أن الواجب هو الفرض.

(١٢) في الخطوطة « يحمل ».

⁽١٣) هذا القول نسبه البعلي في القواعد والفوائد الأصواية ص ٦٤ للإمام أحمد رواية عنه نقلاً عن أبي الوفاء ابن عقيل. وكذلك فعل في المسودة ص ٥٥. وهذا القول يضالف قول المنفية لأن المتنفية تتلق الفرض على كل ما ثبت بقاطع سواء كان كتاباً أم سنة متواترة أم إجماعاً.

⁽١٤) سورة الحج أية : ٧٧ .

⁽١٥) سورة البقرة آية : ٢٨٢.

⁽١٦) سورة النور آية : ٣٣.

⁽١٧) سورة البقرة آية : ٢٣٦.

⁽١٨) نلك في قتل الخطأ بون العمد.

⁽١٩) نقل هذا الدليل الزركشي في البحر المحيط ١٨٣/١ وعزاه للقاضي الباقلاني.

بحساب

القول في معنى وصف الفعل بأنه مكروه (١)

إعلموا أن معنى وصف الفعل بأنه مكروه ينصرف إلى وجهين لا ثالث لهما (٢):

أحدهما، أنه منهي عن قعله نهي قضل وتنزيه، ومسأمور على وجه الندب بأن يقعل غيره الذي هو أولى وأقضل منه، وذلك نحو كراهتنا لترك صلاة الضحى وقيام الليل والنوافل المأمور بفعلها، فيقال للمكلف نكره لك ترك

(١) المكروه مأخوذ من الكراهة وهي ضد المحبة والرضاء قال تعالى : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ﴾ . وعند المعتزلة الكراهة ضدالإرادة، والكراهة مأخوذة من الكريهة وهي الشدة في الحرب، ينظر في ذلك مختار المدحاح ص ١٨٥ والميزان السمرقندي ص ٤٠ والمعباح المنير ص ٢٠٥ والقاموس المحيط ص ٢٦١٠.

(٢) نكر الزركشي في البحر المعيط ١/٢٩٦ أن المكروه يطلق على أربعة أمور:

الأول: مانهي عنه نهي تتزيه. وهو الأصل في الإطلاق الإصطلاحي. ومنه النهي عن الشرب قائما. الثاني عن الشرب قائما. الثاني : ترك الأمر المندوب والأولى كترك صلاة الضحى وترك قيام الليل ومنه ترك عسل الجمعة. وقد نص الشاقعي في الأم على أن ترك غسل الإحرام مكروه، ويعضهم خص هذا القسم باسم خلاف الأولى. خلافاً للأول فقد أطلقوا عليه افتا مكروه.

وهذان القسمان جعلهما القاضي الباقلاني هنا قسماً واحداً.

الثالث: ما وقعت الشبهة في تحريمه كاكل لحم السباع والوضوء بالماء المستعمل والوضوء بسؤر الهرة للإختلاف في طهورية كل منهما، وقد تكون الشبهة لتعارض الأدلة وتقاربها في قوة الحجية أو للإختلاف في المكم،

الرابع: إطلقه بعض الققهاء قبل استقرار الإصطلاح على العرام وبعضهم يقيده بكراهية التحريم. وقد ورد إطلاق لفظ الكراهة على العرام في القرآن في قوله تعالى: ﴿ كُلُ ذَلُكُ كَانَ سيئه عند ربك مكروها ﴾ وكان ذلك بعد ذكر مجموعة اتفق على تحريمها واستعمله بهذا المعنى الشافعي في باب الآنية من الأم حيث قال: « وأكره أنية العاج » وقال في باب السلم: « وأكره اشتراط الأعجف والمشوي والمطبوخ لأن الأعجف معيب » وورد في كلام الإمام أحمد – رحمه الله المتنى، ومنه قوله : « أكره المتعة والصلاة في المقابر ». ونقل الزركشي عن محمد بن العسن صاحب أبي حنيفة أنه قرق بين الحرام والمكروه كراهية تحريم. فخص الأول بما ثبت تحريمه بدليل قطعي، والثاني بما ثبت تحريمه بدليل قطعي، كما فعل الحنفية في القرض والواجب.

ولم يتعرض القاضى الباقلاني هذا إلى الإطلاق الرابع من إطلاقات المكروه.

هذه الأمور، والمراد بذلك أن فعلها أفضل من تركها، لأن في فعلها ثواباً، ولا ثواب في تركها.

والوجه الذر ، وصف المختلف في حكمه بأنه مكروه نصو وصف التوضي/ بالماء المستعمل بأنه مكروه لموضع الخلاف في جواز التوضي به، ص٦٠ ونحو التوضي بسؤر الهر مع القدرة على غيره لأنه أفضل، ونحو أكل لحوم السباع وما يجوز أكله، واتفق على أن العدول عنه وأكل غيره أولى في أمثال هذا، مما العدول عنه إلى غيره أحوط وأولى وأفضل، وإنما يجب أن يقال في مثل هذا إنه مكروه في حق من رأى أن ذلك لايجوز، ولايقال أنه مكروه على الإطلاق، وسيما مع القول بأن كل مجتهد مصيب في فروع الدين (٢)، وأن الحق في جميع الأقاويل، وليس من دأب الفقهاء أن يصنفوا ما أمرنا به مما المس غيره أفضل منه ولا ما قطع الدليل على تحريمه بأنه مكروه، فلذلك لايجوز أن يقال في شيء من الفرائض والنوافل ولا في المباح المطلق أنه مكروه، ولايصنفون أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وشرب الخمر بأنه مكروه لما مكروه، ولايصنفون أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وشرب الخمر بأنه مكروه لما

وقد يقال في الفعل إنه مكروه إذا اختلف في تحليله وتحريمه اختلافاً حاصلاً مع عدم النص القاطع على أحد الأمرين، بل واقع فيه من جهة الإجتهاد وغلبة الظن. فيقال في مثل هذا إنه مكروه فعله عند من أداه الإجتهاد إلى تحريمه وكان القول بذلك من فرضه (٤)، وتجويزه لغيره القول بتحليله إذا كان ذلك من جُهد رأيه فيكون ذلك مكروها في حق العالم

 ⁽٣) مذهب القاضي الباقلاني هو أن كل مجتهد مصيب، ونقل عن الشافعي مثل قوله، وقال: لولا أن
 مذهب الشافعي كذلك لما عددته من الأصولية، وينظر حقيقة مذهبه في البرهان ١٣١٩/٢ وكتاب
 الإجتهاد من تلخيص التقريب بتحقيقي ص ٣١.

⁽٤) يكون من فرضه العمل بما ترمس إليه في اجتهاده، ولايجوز له المدول عن اجتهاده إلى إجتهاد غيره. ولكن غيره من المجتهدين أو العوام لايكون ملزماً بما تومسل إليه غيره من المجتهدين أو غيره، ولكن غيره من المجتهدين الله غيره من المعام فيكون في حقهم على الكراهة ما دام وقع فيه الخلاف.

وقرضه. وغير مكروه في حق غيره إذا اختلف اجتهادهما. لا وجه لقولهم مكروه سوى ما ذكرناه، وقد قال عليه الأمر المشتبه: «حلال بين وحرام بين، وأمور بين ذلك متشابهات لايعلمها إلا قليل » (ه). وقال عليه السلام لوابصة (١): «يا وابصة استفت نفسك وإن أفتاك المفتون » (١) أي خذ بالحزم والحذر وتجنب ما حاك في صدرك وارجع إلى الإجتهاد والنظر، واعدل عن التقليد، وهذا لايكون إلا خطاباً للعالم، ولم يُرد عليه السلام بقوله «متشابهات» أنه لادليل عليها ولكنه أراد غموض الدليل وخفاءه، فلذلك / ص١٦ قال: « لايعلمها إلا قليل » وأو لم يكن عليها دليل لم يعلمها قليل ولاكثير، وكره للمرء الاقدام على ما حاك في صدره وخاف الزلل فيه وظن إصابة دليل قاطع عليه فلم يجب عليه الكف عن ذلك أحياناً.

⁽ه) أخرج الحديث السنة رغيرهم.

البغاري: ٢٤/١ برقم (٥٧) في كتاب الإيمان باب (٢٩) فضل من استبرأ لدينه و ٧٤/٧ برقم (٢٠٥) في كتاب (٢٠٥١) في كتاب (٢٠٥١) في كتاب المسلط (٢١٩/٧) في كتاب المسلط (٢١٩/٧) في كتاب المسلط (٢٠١٩/١)

أبو داق: (١٢٢/٣) رقم (٢٢٢٠ ، ٢٢٢٠) . في كتاب البيوع باب (٣) إجتناب الشبهات.

والترمذي : برقم (٢٠٥) في كتاب البيوع بلب ترك الشبهات.

والنسائي : برقم (٤٤٥٨) في كتاب البيع باب اجتناب الشبهات.

وابن ماجة : برقم (٢٩٨٤) في كتاب العنق باب الوقوف عند الشبهات.

ولقط البخاري: « العلال بين والعرام بين وبينهما مشتبهات لايعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرا لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات كراع يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه ألا وإن لكل ملك حمى، ألا إن حمى الله في أرضه محارمه، ألا وإن في الجسد مضعة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت قسد الجسد كله، ألا وهي القلب ».

⁽٢) هو وابعدة بن معبد الأسدي. صحابي جليل، وقد على الرسول على سنة تسع – لم يترجم له ابن عبد البر في الإستيعاب. له ترجمة في الإصابة برقم (٩٠٨٦) ١ / ٢٨٩/١٠ . ط ١ . النهضة الحديثة بمصر سنة ١٩٧٧ م بتحقيق طه الزيني.

⁽٧) روى حديث وابصة بن معبد الإمام أحمد في المسند (٢٢٨/٤) وفي سنده أيوب بن عبد الله بن مكرز وهو مجهول، ورواه الدارمي (٢٤/٤/ ٢٤٢). كما أخرجه أحمد (١٩٤/٤) بسند صحيح عن أبي ثطبة. وافظه عند أحمد : قال وابصة : « أتيت رسول الله تلك فقال : جئت تسال عن البر ؟ قلت نعم، فقال : « استقت قلبك ، البر ما المماثت إليه النفس والممان إليه القلب، والإثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك » وحكم عليه النووي في رياض المالحين بالحسن.

فأما وصف الفعل الواقع بأنه مكروه لله وقوعه واكتساب العبد له، فذلك باطل . لأنه تعالى الخالق لجميع أفعال العباد والمريد لإيجادها، وقد يوصف بأنه كاره للقبائح منها على معنى أنه كاره لكونها ديناً مشروعاً وكاره لوقوعها من الأنبياء والملائكة عليهم السلام، وممن علم أنها لاتقع منه، فأما من علم وقوعها منه على غير ذلك فباطل (^).

⁽A) تابع إمام الحرمين في التلخيص لوحة (٩) القاضي في القول ببطلان وصف ما يقع من أفعال المكلفين بالكراهة. وذلك بناء على أصل الأشاعرة أن الله سبحانه وتعالى خالق لأفعال المكلفين ومخترعها وبالتالي يلزم عليه وصف فعل الله أنه مكروه ، ولهذا يتحرجون من وصف مايقع من أفعال المكلفين أنه مكروه على معنى كراهية أصل الوجود. وإنما أباحوا القول بأن الله كره وقوعه من أوليائه وأنبيائه وملائكته. ويكره كونها ديناً مشروعاً.

وهذا مخالف للتصريح في القرآن والسنة بكراهية الله سبحانه لبعض ما يقع من عباده من النتوب والمعاصى.

بـــب

ذكر معاني عبارات الفقماء والمتكلمين في وصف الفعل بأنه صحيح وفاســد ونحـو ذلك

والذي يريده المتكلمون بذلك إنه فعل واقع على وجه يوافق حكم الشرع من أمر به أو إطلاق له، ولايعنون بذلك أن قضاءه غير واجب وفعل مثله بعده غير لازم. وكذلك فإنما يريدون بوصف الفعل بأنه باطل وفاسد أنه قبيح ومفعول على مضالفة حكم الشرع، ولا يعنون بذلك أن قضاءه واجب وفعل مثله بعده لازم (١).

فأما كثير من الفقهاء فإنه يعني بقوله صلاة باطلتى فاسدة أن مثلها واجب بعد فعلها وقضاؤها لازم. وقولهم عبادة صحيحة إنما يعنون به براءة الذمة بفعلها وسقوط القضاء لها. فلذلك قالوا : الصلاة في الدار المفصوبة صحيحة ماضية وإن كانت معصية، والصلاة المقطوعة/ بطفي الحريق ص٦٢ وإخراج الغريق وطلوع الماء على المتيمم باطلة وإن كانت طاعة لله يعنون بذلك وجوب قضائها وفعل مثلها بعدها، ونحن نتقصى القول في ذلك من بعد.

⁽١) نكر الفزالي في المستصفى (١٤/١) إنما وقع الفلاف في الصحة والبطلان بين المتكلمين والفقهاء في العبادات بون المعاملات. وجعل الفلاف بينهما لفظياً في التسمية فقط، فصلاة من ظن أنه متطهر صحيحة عند المتكلمين، ويجب عليه قضاؤها ولكن بأمر جديد. وهي صلاة فاسدة عند الفقهاء لأنها لم تجزئه. وكذلك من قطع صلاته لإنقاذ غريق. ولذا الصحيح من العبادات عند المتكلمين هو « ما وافق الشرع في ظن المكلف » وعند الفقهاء « ما أجزأ وأسقط القضاء ». وكثير من الأصوليين ينقلون الفلاف عن المتكلمين والفقهاء ولا يصرحون بما هم عليه إلا ما كان من إمام الحرمين في التخيص (٩) فقد صرح أنه يرى رأي المتكلمين، وذهب الزركشي في البحر المحيط (٢١٣/٣) إلى رأي الفقهاء. ونقل عن أصحابه الشافعية أنهم في تفريعاتهم قسموا الصحيح إلى ما يغني عن القضاء وما لايغني ، والزركشي يرى أن الخلاف بين الفقهاء والمتكلمين معنوياً وليس لفظياً.

قأما قولهم عقد باطل وحكم باطل وشهادة باطلة وصحيحة وعقد صحيح. فإنما يعنون به نفوذه ووقوع التمليك به، ويريدون بقولهم فيه باطل أنه مما لايقع به التمليك (٢) ، وأن الشهادة والحكم والفتيا إذا قالوا باطلة إنه مما لايلزم العمل والأخذ بها، ولا يجب الحكم بالشهادة، وكذلك قولهم: إقرار باطل وإنكار باطل في أمثال هذا مما لعلنا أن نشرحه من بعد.

هذه جملة المقدمات التي لايتم معرفة أصول الفقه وأحكام أفعال المكلفين إلا بها كافية إن شاء الله.

 ⁽٢) لم يختلف الفقهاء والمتكلمون بالنسبة للمسحلة والبطلان في العقود والمعاملات. فالمسميح هو:
 « ما ترتب ثمرته المطلوبة منه عليه » وأنكر الأمدي في إحكام الأحكام (١٣١/١) تعريفه « بإذن الشارع في الإنتفاع بالمعقود عليه » بكونه غير جامع لخروج البيع بشرط الخيار مع أنه مسميح بالإجماع.

وأما الباطل من المعاملات فيكون « ما لم يشر المقصود منه ».

بساب

في انه لايجب نصرة اصول الفقه على اصل فقيه من الفقماء وموافقة مذهب من المذاهب

واعلموا - وفقكم الله - أنه إنما يجب أن يقال بالمذهب، لأن الدليل قد دلً عليه، لا لأجل أن صاحبه قال به وذهب إليه. فيجب لذلك بناء المذاهب على الأدلة، لا الأدلة عليها.

ويبين ذلك - أيضاً - أنه قد يعرف صحة القول والحكم فيه بدليله وحجته من لايفتقر في العلم بذلك إلى كون ما دان به وعرفه مذهباً لأحد، وإن جاز أن يوافق قوله الذي صار إليه بعض المذاهب، فبان أن العلم بالحكم لايفتقر إلى بنائه على مذهب، وإنما يفتقر إلى العلم بطريق الحكم وبالله التوفيق (١).

⁽۱) هذا الباب حدَّفَه إمام الحرمين في تلخيص التقريب ولم يتعرض له. ولكنه بحثه في البرهان (۱۲/۲۰).

حيث قال إمام الحرمين: « ذهب معظم الأصوليين إلى أن المجتهد لايجوز له الإقتصار على ترجيع مذهب على مذهب من غير تمسك بما يستقل دليلاً وحكى عبد الجبار في كتابه « العمد » عن بعض أصحابه جواز الإكتفاء بالترجيح، وسقوط هذا المذهب واضع، فإن الترجيح الحقيقي ينشأ من منتهى الدليل » ثم ذكر إمام الحرمين وتابعه الزركشي أن الترجيح يدخل المذاهب باعتبار أصولها، ولهذا رجع إمام الحرمين مذهب الشافعي على غيره من المذاهب.

وَأَقُولَ : الحق أنه لايوجد مذهب راجع مطلقاً، ولم يجمع أحد من الأثمة الأربعة الحق، بل المحق موزع بينهم، ولذا لايمكن القول إن أحد هذه المذاهب راجع مطلقاً، والله أعلم.

بساب

ذكر من يجب عليه العلم بأصول الفقه/

ص٦٣

اعلموا - رحمكم الله - أن فرض علم ذلك على الكفاية بون الأعيان (٢).

والدليل على ذلك أن معرفة أحكام أفعال المكلفين المتوصل إلى علمها بأصول الفقه، وأدلة أحكام الفقه إنما هو فرض على الكفاية بون الأعيان، وإنما على العامي التقليد في ذلك والرجوع إلى قول العلماء، ولامعتبر بخلاف من يخالف في ذلك ممن حكم أنه من فرائض الأعيان (٢). وسنقول في إبطال ذلك عند انتهائنا إلى الكلام في التقليد قولاً بيناً إن شاء الله، إذا ثبت هذا وكان العلم بأصول الفقه وأدلته إنما يجب لوجوب العلم بأحكام أفعال المكلفين الشرعية التي تختص بها العلماء وجب أن تكون واجبة على العلماء دون العامة، كما أن العلم بماله يجب من فروض العلماء دون العامة، فرض العلماء فرض العلم بذلك فإذا قام به البعض منهم سقط – أيضاً – عن باقى العلماء فرض العلم بذلك

⁽Y) نعب الباقلاني هذا إلى أن العلم بأصول الفقه فرض على الكفاية على العلماء المجتهدين دون العلماء قياساً على الفقه، لأن العلمي فرضه تقليد العالم، فليس واجباً عليه علم الفقه وبالتالي لايجب عليه تعلم أصول الفقه، والمسألة هذه يستقصى الكلام عليها في باب التقليد. وهذه المسألة لم يتعرض لها إمام الحرمين في التلخيص وما ذهب إليه الباقلاني نقله ابن حمدان الحنبلي في صفة الفترى والمفتي والمستقتي ص ١٤ على أنه مذهب الحنابلة، ونقل ابن حمدان عن ابن عقيل الحنبلي وعن العالمي الحنفي أنهما قالا: إنه فرض عين ، ولعلهما أرادا أنه فرض عين على من أراد الإجتهاد والفتوى والقضاء، وبذلك لا يوجد إختلاف بين القولين، وقد نقل ابن النجار في شرح الكوكب المنير (٢٧/٤) عن المرداوي أنه قال في التحبير في شرح التحرير أنه فرض كفاية، وبهذا يتضح أن كونه فرض كفاية هو قول جمهور أهل العلم، وينظر في ذلك المحصول الرازي يتضح أن كونه فرض كفاية هو قول جمهور أهل العلم، وينظر في ذلك المحصول الرازي

⁽٣) المراد أنه فرض عين بالنسبة للفقه، وأما بالنسبة لأصول الفقه فكما تقدم فإنما يحمل قول من قال إنه فرض عين أنه في حق المجتهدين دون العوام، وكما ذكر الباقلاني يكون تفصيل الكلام في حكم تعلم الفقه في باب التقليد.

إلا فيما يخصه وينزل به فلا يسوغ له فيه التقليد مع كمال آلته على ما سنذكره (٤) في فصول القول في التقليد، وما يجوز فيه وما لا يجوز إن شاء الله تعالى.

فصل

وإن كان في أصول الفقه ما يؤدي الجهل به إلى الجهل بالتوحيد والنبوة وما يتصل ببابهما، أو إلى الجهل ببعض الأصول التي يأثم مخطيء الحق فيها من فرائض الأعيان، التي العامة والخاصة فيها سواء وجب معرفة ذلك الأصل لأجل أن تضييع علمه يؤدي إلى الجهل بما قد فرض علمه، وما نعرف في أصول الفقه ما هذه سبيله (٥). وكذلك وإن كان فيه ما يؤدي الجهل به إلى تضييع علم حكم من الأحكام الشرعية التي تستوي فيها فروض الأعيان.

وإن لم يكن العلم بثبوته من دين الرسول على ضرورة من فعل الله

⁽٤) مسألة تقليد المجتهد المجتهد تعددت فيها الأقوال. مع اتفاقهم على أن المجتهد الذي اجتهد وترصل لرأي في المسألة لايجوز له تقليد غيره إجماعاً. واختلفوا فيمن لم يجتهد مع قدرته على الإجتهاد. فبعضهم منعه من تقليد غيره من العلماء مطلقاً سواء أراد أن يفتي أو يقضي أو يعمل بنفسه، وسواء كان مع ضيق الوقت أو سعته. ويعضهم أجاز له التقليد في بعض هذه الأحوال دون بعض، وبعضهم أجاز له التقليد مطلقاً ومنانة تفصيل الأقوال في هذه المسألة هو باب التقليد في أخر الكتاب.

⁽ه) ذهب أهل العلم إلى أن بعض الأحكام الشرعية مما هو معلوم من الدين بالضرورة ولايسع أحداً جهله كالعلم بأركان الإسلام وحرمة الزنا والريا والسرقة، فإن العلم بهذه الأحكام فرض عين. ويعضمه ذهب إلى أنه توجد أحكام هي فرض عين على بعض دون بعض مثل ما تعم به البلوي ويكثر تعرض الناس له كل بحسبه، فالبائع والتاجر ينبغي أن يعلم ما يحرم من البيوع دون غيره من الناس الذين لايكثر تعرضهم لذلك.

وهذه الأحكام التي أصبحت فرض عين في حقهم إذا توقف الوصول إليها على علم أصول الفقه هل يصبح فرض عين في حقهم أولاً ؟ فبناء على القول بأن ما لايتم الواجب إلا به فهو واجب يصبح فرض عين في حقهم. وأكن الباقلاني – رحمه الله – نفى أن يوجد من الأحكام التي أصبحت فرض عين على بعض الناس ما يتوقف فهمها على معرفة أصول الفقه. وبالتالي لايكون أصول الفقه فرض عين في حقهم وإن كان بعض الأحكام الفقهية التي ذكرناها أصبحت فرض عين في حقهم وإن كان بعض الأحكام الفقهية التي ذكرناها أصبحت فرض عين في حقهم.

سبحانه/ بل من كسب العبد وجب – أيضاً – على الأعيان معرفة ذلك ص١٤ الأصل، وذلك نصو الأصل الذي به يُعلم تحريم النكاح في العدة وتحريم المرأة على عمتها وخالتها، والجمع بين الأختين، ونكاح المطلقة ثلاثاً من غير أن تنكح زوجاً غيره، ووجوب التقابض في الصرف في المجلس، وأمثال ذلك مما العلم بتحريمه عند كثير من فرائض الأعيان وجب على سائر المكلفين معرفة الأصل الموجب لتحريم ذلك، وهذا ما لا يجب إلا بعد قيام دليل قاطع من نص أو إجماع على وجوب علم هذه الأحكام على سائر المكلفين، لأن الجهل به حينئذ يكون مؤدياً إلى الجهل بتحريم ما قد فرض العلم بتحريمه على الجميم.

فأما إذا لم يقم على ذلك دليل وكان باتفاق فرض علم ذلك، لأن ما للعلماء دون العامة وجب أن تكون معرفة الأصل الدال عليه من فرض العلماء، وكان فرض العامي في ذلك الرجوع فيه إلى من يعلم أنه من علماء الأمة وعدولها(١) الذين يجوز لهم الإجتهاد والفتوى في الدين والأخذ بما يفتيه به في ذلك.

فأما الفتيا والحكم فمن قال من أهل العراق إنهما يجوزان بالتقليد(٧) فإنه يوجب فرض علم دليل الحكم والفتيا على الكفاية، ومن منع من ذلك وهو

⁽٦) العدالة عند معظم أهل العلم شرط في قبول فترى المفتي واكنها ليست شرطاً في جواز الإجتهاد المجتهد كما تشعر به عبارة المسنف رحمه الله.

⁽٧) هذا المذهب نسبه ابن حمدان في صنفة الفتوى والمفتي والمستفتي حس ٢٥ إلى الإمام أبي حنيفة ورحمه الله - وأنكر هذا القول حيث قال: « وأجاز أبو حنيفة تقليده فيما يفتي به غيره والحكم به ولا وجه له مع جهل المفتي والحاكم ». ونسبه الحنفية وأخرين ابن النجار في شرح الكوكب (٦٣/٤) . وبعض العلماء أجاز المقلد الفتوى بشروط ككونه متبحراً في المذهب ومنهم أبو محمد الجويني على ما في شرح الكوكب المنير ٤/٥٥٥ . وذهب القفال المروزي الشافعي إلى الجواز إذا كان يحفظ مذهب إمامه وبعضهم علله بالفيرورة . وذهب معظم الأصوليين إلى عدم الجواز لغير المجتهد، فقال ابن النجار (٤/٧٥٥) « لايفتي إلا مجتهد ». وينظر في هذه المسألة المسودة ص ه٨٤ ، والبرهان (٢/٧٠٥) وفواتع الرحمون (٢/٧٠٤) واللمع حس ٧٠ ، والمعتمد المبدئة السول مع البدخشي (٢/١٧٢).

الصحيح، وقول الجمهور - فإنه يوجب فرض علم دليل الحكم الذي به يغتي الفقيه ويحكم الحاكم فرضاً على عين كل عالم ومفتي ، ونحن نكشف القول بصحة ذلك في فصول القول في التقليد، ومنع تقليد العالم للعالم إن شاء الله تعالى.

بساب القول في حصر أصول الفقه وترتيبها وتقديم الأول فالأول منها (١)

إعلموا أن أصول الفقه محصورة.

فأولها ، الخطاب الوارد في الكتاب والسنة/ على مراتبه التي نذكرها صه٦٥ من بعد.

وثانيها ، الكلام في حكم أفعال الرسول عليه السلام الواقعة موقع البيان لمجمل مافي الكتاب والسنة، أو ابتداء إثبات حكم بها، لأنها إذا وقعت موقع البيان صارت بمنزلة الخطاب، وربما كان البيان بها لمن علمها وشاهدها أبلغ منه بالقول على ما نذكره من بعد.

وثالثها ، القول في الأخبار وطرقها وأقسامها.

ورأبعها ، بعض الأخبار المروية عن الرسول الله وهي أخبار الآحاد الواردة بشروط قبولها في الأحكام (٢).

وذامسها ، الإجماع.

⁽۱) اختلفت وجهات نظر الأصوليين في ترتيب المباحث في كتبهم. وهذا الإختلاف في الترتيب مرجعه الإختلاف في كون بعض المباحث هل هي من أصول الفقه. وإذا لم تكن من أصول الفقه، هل يجوز أن تبحث فيه لكونها لها علاقة بموضوع أصول الفقه. فمن يرى أن موضوع علم أصول الفقه هو الأدلة فقط. قد لاييحث الأحكام الشرعية أو ييحثها على أنها ثمرة للأدلة، فبعضهم بدأ بها وبعضهم أخرها في أخر كتابه. وكل شخص له في ترتيبه مبررات وبواقع، وبالتالي لايمكن الحكم على فساد أي منهج في الترتيب، لأن الأمر من باب اختلاف وجهات النظر في نوق الترتيب، وبالنظر للعديد من كتب أصول الفقه يجد الناظر البصير أن معظم المتكلمين أقدر على الترتيب، وبالنظر للعديد من كتب أصول الفقه يجد الناظر البصير أن معظم المتكلمين أقدر على حسن الترتيب وسلامة التقسيم، والناظر لمسلك الفزالي في المستصفى يبهر من حسن صنيعه في تقسيم الكتاب إلى أقطاب أربعة ثم القطب إلى أبواب والأبواب إلى قصول.

وسأدسها ، القياس، ونعني بذلك حمل المعاني المودعة في الأصول التي إذا ثبت تعلق الحكم بها وجب القياس على المعاني المودعة فيها.

وسأبعها ، صفة المفتي والمستفتي والقول في التقليد، ومن الناس من يجعل القول في صفة المفتي والمستفتي والتقليد باباً واحداً. ومنهم من يجعل ذلك ثلاثة أبواب.

وثامنها ، الحظر والإباحة (٢) وسيما على قولنا بأنهما حكمان شرعيان. ومن قال إنما يُعلم حكم الحظر والإباحة من جهة العقل لايجعل الكلام في هذا الباب من أصول الفقه، والأولى أن يكون من أصوله لما نذكره من بعد.

ولهذه الأصول لواحق تتصل بها، وليست منها على ما نبينه من بعد. وقد دخل في الخطاب الأمر والنهي والخصوص والعموم إذا دل الدليل على كونه عاماً وإلا وجب الوقف فيه على ما سنشرحه من بعد. ودخل فيه الناسخ والمنسوخ والمجمل والمفسر والمطلق والمقيد ولحن الخطاب ومفهومه وفحواه، ودخل فيه دليل الخطاب على قول مثبتيه (٤)، ومراتب البيان (٥)، وسنفرد لكل شيء من ذلك باباً إن شاء الله.

والواجب عندنا في الترتيب تقديم الخطاب الوارد في الكتاب والسنة على جميع هذه الأبواب لأمور:

⁽٣) وضع إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة (٩) المراد بالحظر والإباحة - والتي اختلف فيهما هل هما شرعيان أو عقليان - أنهما الإباحة والحظر قبل ورود الشرائع، ويوجد في هذه خلاف بين المعتزلة وغيرهم. فالمعتزلة ترى أنهما حكمان عقليان وذهب جماهير العلماء ومنهم الباقلاني إلى أنهما شرعيان.

⁽٤) الذين أثبتوا حجية دليل الخطاب (مفهوم المخالفة) هم الجمهور خلافاً للحنفية.

^{(ُ}ه) كثير من الأمتوليين لم يبحثوا هذه المباحث اللغوية التي هي الأوامر والنواهي والعموم والخميم والخميم والخميم والخميم والخميم والخميم والخميم والخميم والمتاب والسنة إنما بحشها تحت الشق الثاني من موضوع أصول الفقه، وهو كيفية استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة. وهو الأليق بالترتيب.

أددها، أن جميع الأحكام الشرعية مودعة في الكتاب والسنة / نطقاً ص٢٦ أو مفهوماً أو معنى مودع فيهما وإن كانت السنة مبينة للمراد بما أشكل معناه من الكتاب، ويجب مع ذلك تقديم الكتاب على السنة لكونه كلم الله عز وجل المرسل لصاحب السنة، ولأن القرآن آية لنبوته وما هو عليه من الجزالة(٢) والبلاغة المتجاوزة لسائر البلاغات وكونه مختصاً بالإعجاز وعدم النظير، ولكونه آية للرسول عليه السلام وشاهداً لنبوته ولتضمنه الأمر باتباع السنة والوعيد على مخالفة صاحبها وما في الكتاب والسنة المقطوع عليها إما بضرورة أو دليل سواء في وجوب الرجوع إليهما واستنباط معرفة إما بضرورة أو دليل سواء في وجوب الرجوع إليهما واستنباط معرفة

ويلي ذلك في الرتبة أفعال الرسول عليه السلام الواقعة موقع البيان، لأنها بمثابة أقواله الواردة لبيان الأحكام (^) ويلي ذلك بعض الأخبار المروية عن الرسول عليه السلام.

فإن قبل ، ولم لم تجعلوا الضبر المتواتر عنه طريقاً إلى معرفة الأحكام(١) ؟

⁽١) يوجد كلمة (الوصف) في المخطوطة ، يبدى أنها مشطوبة.

⁽٧) ذكر الباقلاني أسباباً عبيدة اقتضت تقديم الكتاب على السنة في البحث وكلها اسباب صحيحة تقتضى البدء بكتاب الله جل شاته.

⁽٨) لم يذكر الباقلاني إقرار رسول الله ﷺ وذلك لأن الإقرار إما أن يكون إقراراً على فعل فهو سنة فعلية أو إقراراً على قول فيكون سنة قولية واذلك لم يفردها بالذكر.

⁽٩) هذا الإعتراض أورده إمام العرمين في تلخيص التقريب لوحة (٩) بصورة آخرى فقد قال : فإن قيل : ذكرتم السنة مع خطاب الكتاب في صدير الأبلة، ثم ذكرتم الأخبار في يرجة أخرى فما الوجه فيه ؟

وظاهر عبارة الباقلاني تدل على أنه يقول: إن الغبر المتواتر ليس طريقاً لمعرفة الأحكام. وكلام إمام الحرمين في التلخيص، وكلام الباقلاني في الإجابة عن الإعتراض يدل على خلاف ذلك، حيث يفيد كلامهما أن الغبر المتواتر داخل تحت القسم الأول وهو الكتاب والسنة، لأن الغبر المتواتر مقطوع به أنه من السنة دون أخبار الأحاد، التي يظن أنها من كلام الرسول ﷺ. ولذا تحتاج إلى معرفة كونها من كلام الرسول ﷺ إلى إستدلال دون الأغبار المتواترة ، نقد ثبت أنها من كلام الرسول ،

قبل له ، لأجل أن ماعلم من سنة الرسول عليه السلام إما باضطرار أو بطريق الإستدلال فهي التي يعرف بها الأحكام دون أخبار المخبرين عنها. وإنما الخبر عنها طريق لثبوتها إذا كان بصفة ما ذكرنا، وليس يتعلق الحكم بأخبار المخبرين بها. فأما خبر الواحد فإنما نظن أن النبي على قد قال ما رواه الراوي، ولا نقطع به، والحكم متعلق بنفس الخبر عن الرسول عليه السلام، وقول الرواة دون قول الرسول عليه السلام، وكيف يتعلق الحكم في مثل هذا بقوله ونحن لانعلم أنه قال ما روي عنه، فبان أن الحكم المعلوم من سنته متعلق بنفس قوله وسنته، والحكم بما لم يثبت منها مما رواه الثقات، ونظن أنه قاله متعلق برواية الرواة، فافترق الأمران وصار خبرالواحد أصلاً يخالف السنة المعلومة (۱۰).

ويلي ذلك الكلام في الإجماع، لأن حجيته تثبت بعد الرسول عليه السلام وبعد استقرار أحكام الكتاب / والسنة ، ولأجل أن ثبوت حجته ص٧٧ منتزع منهما ومردود إليهما.

فإن قبل ، كيف يصبح لكم هذا الترتيب ؟ ، وأنتم تتركون ظواهر الكتاب والسنة بإجماع الأمة، ولا تتركون الإجماع بهما. (١١)

⁽١٠) أي منار خبر الواحد قسماً خاصباً غير السنة القطعية التي هي متواترة، وإذا جعل المسنف لكل منهما قسماً خاصباً به.

⁽۱۱) ما يبرر تقديم أحد الدليلين على الآخر متعارض ، فقد توجد مبررات تدعو لتقديم الإجماع على الكتاب والسنة، وهذا معمول به عند معظم الفقهاء في نصب الأدلة للإجتهاد حيث يبدأ المجتهد النظر في كون المسألة مجمعاً عليها فيكُفّ عن الإجتهاد، أو خالية عن الإجماع فينفتح أمامه باب الإجتهاد فيبدأ بالكتاب والسنة، ثم باقي الأدلة. ولكن في موضوعنا هذا لاشك أن الكتاب والسنة تقدمان على الإجماع لما ذكره المسنف، وهو ثبوت الإجماع بعدهما بنصوصهما، وكذلك لأن الأحكام الثابتة بالإجماع المعتد به قليلة بالنسبة للأحكام الثابتة بالكتاب والسنة . ولذا فإن أهمية الكتاب والسنة في كونهما أعظم مصادر التشريع لا يدانيهما مصدر أخر من مصادر التشريع، وأما جواب المسنف عن الإعتراض فأرى فيه ضعف حيث إن مستند الإجماع في بعض الأحيان لايتوى على رفع الكتاب والسنة لو لم ينعقد الإجماع على هذا المستند، فيكون التأثير الفعلي ارفع الكتاب والسنة هو للإجماء، والله أعلم.

يقال له ، نحن لا نترك ظاهر الكتاب والسنة بقول الأمة المجمعة (عليه). وإنما نتركهما بمثلهما من كتاب وسنة كهما. وإنما نتبين بإجماع الأمة على تركهما أنهما منسوخان بمثلهما، أو أن المراد بهما غير ظاهر هما مما وقفت عليه الأمة أو من تقوم بهم الحجة منهم، لعلمنا بأن الأمة لايجوز أن ترفع حكمهما باجتهاد وقياس منها ، وإنما تتبع الأدل منهما، ولا تخالفهما على ما سنبين القول فيه إن شاء الله.

ويلي ذلك القياس وإعماله في مواضعه، وذكر من هو من فرضه، وما يتصل من الفصول ببابه، وإنما وجب تأخيره عما قدمناه من الأدلة لأجل أنه إنما يثبت كونه أصلاً ودليلاً بالكتاب والسنة والإجماع على ما نبينه، ولأن استعماله في مخالفة ما قدمناه من الأدلة باطل محظور، وإنما يصح إذا لم ينف ما ثبت بهما حكمه (١٢).

ويلي ذلك صغة المغتي والمستغتي، وإنما وجب تقديم القيام على هذا الأصل، لأجل أن المغتي إنما يصير مغتياً يجوز الأخذ بقوله إذا عرف القياس وما به يثبت وما يجب من أحكامه في مواضع استعماله، ثم يُغتي بعد ذلك. فيجب أن يكون العلم بالقياس حاصلاً له حتى يكون لعلمه به مفتياً.

وإنما صار القول في صفة المفتي والمستفتي من أصول الفقه لأجل أن فتواه للعامي دليل على وجوب الأخذ به في حال وجوازه في حال. فصارت فتواه للعامي بمثابة النصوص والإجماعات وسائر الأدلة للعالم، ولأنه لايكون قوله دليلاً للعامي يجب الأخذ به أو يسوخ ذلك له إلا بعد حصوله على صفة من تجوز فتواه وإلا حَرُم عليه الأخذ بقوله (١٢).

⁽١٢) لم يذكر الباقلاني هنا، وكذلك إمام المرمين في تلخيص التقريب باقي الأدلة الشرعية المختلف في المحالم المسلة، والإستحسان، وقول المسحابي، وشرع من قبلنا ، وكذلك لم يذكر مبحث تعارض الأدلة.

⁽١٢) في المخطوطة (بقول).

وإنما ذكرنا صفة المستفتي مع المفتي، لأجل أن المفتي إنما يفتي عامياً له صفة يسوغ له التقليد للعالم، وأو لم يكن كذلك ما جاز له الأخذ بقول غيره / فوجب ذكر صفتهما وحالهما، وإذا ذكرنا صفة المفتي حم٦٥ والمستفتي فقد ذكرنا أيضاً صفة الحاكم والمحكوم عليه، وإن كان لا يصير حاكما لكونه عالماً بالأحكام وبمن (١٤) يجوز تقليده، وإنما يصير كذلك بأن يكون إماماً قد عقد له أهل الحل والعقد، أو متقلداً للحكم من قبل إمام ومن يستخلفه الإمام.

فإن قبل ، نما وجه جعل المظر والإباحة من أصول الفقه ؟ (١٥).

قبل له ، لأجل حاجة العالم متى فقد أدلة الشرع – على مراتبها – على إثبات حكم الفعل أن يُقر أمره على حكم العقل فيه، فإن لم يعرف حكم العقل فيه لم يدر على ماذا يُقره. ولو قبل: إن المفتي يكفيه إذا لم يجد دليلاً ينقل الشيء عن حكم العقل أن يقول: هذا مما لاحكم له في الشرع، فلا أحكم فيه بحكم شرعي، وإن اختلف في حكمه من جهة العقل لم يكن ذلك بعيداً. هذه جملة في ذكر هذه الأبواب وترتيبها مقنعة إن شاء الله.

⁽١٤) في المخطوطة (وممن).

⁽١٥) المقصود بالحظر والإباحة - كما صرح بذلك إمام الحرمين في التلخيص لوحة (٩) ، وكما هو واضبح من إجابة المسنف هنا - هو حكم الأشياء قبل ورود الشرائع، وليس المقصود حكم الأشياء بعد ورود الشرع فهو عند الجمهور من أصول الفقه.

بــــاب الكلام في أحكام الخطاب (١)

اعلموا أن الكلام: « معنى قائم في النفس يُعبَّر عنه بهذه الأصوات المقطعة والحروف المنظومة ». وربعا دلَّ عليه بالإشارة والرمز والعقد والخطء وكل قسم منه من أمر ونهي وخبر واستخبار (٢) فإنه لنفسه ومتعلق بمتعلقه لذاته لايجوز خروجه عن ذلك ولا وجود مثله إن كان محدثاً، وليس بأمر ولانهي على ما قد بيناه في غير هذا الكتاب (٢)، فهو في تعلقه بمنزلة العلوم

(١) هذا الباب حنفه إمام الحرمين في تلخيص التقريب، ولكن مادته أوردها في أول باب الأمر في نهاية اللوحة (٢٠) من تلخيص التقريب بما يوافق كلام القاضي الباقلاني هنا.

(٢) مذهب الاشاعرة في الكلام سبقهم إليه أبو العباس القلائمي وهبد الله بن سعيد بن كُلاب ثم تابعه على ذلك أبو العسن الأشعري وأتباعه ومنهم المسنف أبو بكر الباقلاني، والمسألة فيها ثلاثة أقوال ذكر ابن النجار في شرح الكوكب المنير (١١/٢) أنها كلها منقولة عن الشيخ أبى العسن، والذي وجنت ينقله أصحابه عنه قولين دون الثالث.

الأقوال في المسألة:

الأول : أن الكلام حقيقة في الحروف المسموعة من المدوت. وهذا هو قول الإمام أحمد والإمام البخاري، ونسبه ابن تيمية إلى أهل السنة والحديث. ويطلق على المعنى القائم في النفس عند هؤلاء مجازاً. وينظر في هذا القول القواعد والفوائد الأصواية ص 30 فواتح الرحموت (٢/٢) وفتاري ابن تيمية (٢/١٤٢)، وروضة الناظر ص ١٩٠ وهؤلاء يستداون بقوله تعالى : ﴿ حتى يسمع كلام الله ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يسمعون كلام الله ثم يحرفونه ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أيتك أن لا تكلم الناس ثلاث ليال سويا ففرج على قومه من المحراب فقوهي إليهم ﴾ . فلم يسم إيماء إليهم كلاماً. وكذلك في قصة مريم. قال تعالى : ﴿ فقولي إني نثرت الرحمن عدوما فلن أكلم اليوم إنسياً ﴾ . وأصرح من ذلك قوله خلاة : « إن الله عفا لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به » .

وهذا القول هو المق لظهور أدلت – وقد قال بهذا القول المعتزلة كما في المعتد (١٤/١). الثاني : إن الكلام حقيقة في المعنى القائم بالنفس، وهو الذي ارتضاه المسنف هنا وتابعه عليه إمام الحرمين في البرهان (١٩٩/١) وفي التلخيص لوحة (٢٠) وغيرهما وأدلته ماذكره المسنف

⁽Y) قسم الكلام الباقلاني إلى أمر ونهي وخبر واستخبار. ونسب هذا التقسيم إمام الحرمين في البرهان (١٩٦/١) إلى قدماء الأصوليين. ونقل عن المتأخرين منهم أنهم زائوا على ماتقدم: التعجب والتلهف والتمني والترجي والقسم والنداء والدعاء. ونقل إمام الحرمين عن الأستاذ الاسفرائيني أنه تكلف في إدخال هذه المذكورة تحت الأقسام السابقة فجعل التلهف والتمني والترجي من أقسام الخبر. وارتضى إمام الحرمين تقسيم الكلام إلى طلب وخبر واستخبار وتنبيه. وأدخل تحت الخبر التعجب والقسم، وأدخل تحت الإستفبار الإستقهام والعرض، وأدخل تحت التبيه التلهف والترجي والنداء.

وجميع ماله تعلق من صفات القلوب، وقد قال تعالى : ﴿ آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا ﴾ (٤) أي لاتدل على الكلام إلا بذلك. وقال تعالى دالاً على ما قلناه : ﴿ ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول ﴾ (٥) . وقال تعالى : ﴿ وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور ﴾ (١) فأخبر أن ما يُستُسر به في النفوس قول، وأن الجهر به عبارة عنه ودلالة عليه. وقال في قصة المنافقين : ﴿ إذا جاك المنافقين قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾ (٧) فأكذبهم الله بانفاق في قولهم / في أنفسهم إنه ليس برسول الله لا في عبارتهم ص١٦٠ المسموعة التي هي قولهم نشهد إنك لرسول الله، لأن هذا ليس بكذب منهم. والعرب تقول : في نفسي قول أخرج به إليك، وكلام ما بُحت به إلى أحد، وحديث أبتك إياه بعد وقت، في أمثال هذا مما يطول تتبعه، فدل ذلك أجمع على أن الكلام معنى قائم في النفس يُعبَّر عنه ويدل عليه بهذه الأصوات . وقال الشاعر :

حستى يكسون مع الكلام أصيلا جعل اللسان على الكلام دليلا (^)

لاتعجبنك من أثير خطة إن الكلام لفي الفؤاد وإنما

⁼ هنا، ونسبه جماعة للأشعري.

الثالث : إن الكلام مشترك بين المعنى القائم بالنفس والعبارات لوروده في كل منهما، ونقل إمام المحرمين هذا القول في البرهان عن الأشعري في جوابه عن المسائل البصرية، وهذا القول ارتضاه جماعة من الأشاعرة، منهم الغزالي في المستصفى (١٠٠/١) والمحصول (١٠//١٢) والمجلل المحلي في شرح جمع الجوامع في أول باب الأمر – ونسبه الرازي المحققين منهم، وابن السبكي في الإبهاج (٢/٢) ، والإيمان لابن تيمية ص ١١٠، وقد ردّ هذا القول من تسعين وجهاً.

⁽٤) أل عمران أية : (٤١).

⁽ه) المجادلة أية : (٨).

⁽٦) سورة الملك أية : (١٣).

⁽٧) سورة المنافقين أية (١).

⁽٨) نسب البيت الثاني للأخطل النصراني شاعر بني أمية المتوفى سنة ٩٠ هـ جمع من أهل العربية والمتكلمين منهم ابن هشام في شنور الذهب ص ٢٨، والقرافي في شرح تنقيح الفصول ص ١٦٦، وابن حرم في الفصل (٢١٩/٣) والرازي في المحمول (٣٨/١/١) ، وابن عصفور في =

فأخبر أن الكلام من الفؤاد وأن اللسان دليل عليه. وقد تقصينا الكلام في هذا الباب على أهل القدر والإعتزال (٩) في نفي خلق القرآن بما يوضع الحق لمتأمله إن شاء الله تعالى.

وقد أورد البيت الأول الجاحظ في البيان والتبيين بلفظ:

لا يعجبنك من خطيب قوله حتى يكون مع البيان أمىيلا وقد اعتنى بالإجابة عن هذه الأدلة جماعة ممن يقول بمذهب السلف منهم الطوفي في شرح مختصر الروضة (١٢/٢).

وفي شنور الذهب رواه بلفظ : لا يعجبنك من خطيب خطبة.

⁼ شرح الجمل للرجاجي (٥/١٨) وذكره جمع من أهل اللغة بدون نسبة منهم الجاحظ في البيان والتبيين (١٢٢/١) واين يعيش في شرح المفصل (٢/١١) وقد نقل ابن قدامة عن شيخه ابن الخشاب إمام أهل العربية في زمانه قوله : فتشت بواوين الأخطل العتيقة فلم أجد هذا البيت فيها. ثم إن لفظ البيت « إن البيان لفي الفؤاد » وليس « الكلام ». على ما في شرح الكركب (٢٣/٢) . وقال ابن النجار في شرح الكوكب (٣٣/٢) : « البيت موضوع على الأخطل، فليس هو في نسخ ديوانه، وإنما هو لابن ضمضم ولفظه إن البيان ». وقعلاً قإن البيت ليس في ديوان الأخطل، ولكن أضيف له في قسم الزيادات عند طباعة شعر الأخطل في ص ٥٠٨ . وينظر في ذلك معجم شواهد العربية (٢٧/١).

⁽٩) منكرو الكلام النفسي ليس المعتزلة فقط، بل هو مذهب جمهور أهل السنة ومنهم الأثمة الأربعة. وينقل ابن النجار في شرح الكركب (٢٨/٢) عن الشيخ أبي حامد الأسفرائيني أنه قال : مذهب الشافعي وسائر الأثمة في القرآن خلاف قول الأشعري وقولهم هو قول الإمام أحمد، ونقل عن أبي محمد الجويني أن الأشعري خالف في مسالة الكلام قول الشافعي وغيره، وأنه أخطأ في ذلك.

بساب

الكلام في أصل التخاطب باللغة العربية وكل لغة وكل المحل عن توقيف أو مواضعة ؟ (١)

وقد اختلف الناس في هذا الباب.

فذهب قوم إلى أن جميع أسماء الأشياء في كل لغة والمفهوم منها أُخذ وعُرف من جهة توقيف الله عز وجل لآدم عليه السلام والتعليم له، إما بتولي خطابه أو الوحى، إليه على لسان من يتولى خطابه وإفهامه (٢).

وقال آذرون: بل ذلك أجمع إنما عُرف واستقر من جهة مواطأة أهل

⁽۱) اختلف الأصوليون في وجود ثمرة النزاع في كون مبدأ اللغات توقيفي أو اصطلاحي فنقل ابن النجار في شرح الكوكب (۲۸۷/۱) عن جمع من أهل العلم أنه لاثمرة الخلاف فيها. وقالوا إنها جرت مجرى الرياضيات، وقال بعضهم: إنما ذكرت اتكميل العلم بهذه الصناعة، واتفقت عبارة ابن قدامة في روضة الناظر ص ۱۷۱، والفزالي في المستصفى (۲۲۰/۱) بقولهما « لايرتبط بالأمر تعبد عملي ولا ترهق إلى اعتقاده حاجة، فالخوض فيها فضول لا أصل له ». ونقل المحلي في شرح جمع الجوامع عن الإبياري في شرح البرهان أنه قال: « ذكرها في الأصول قضول » وأقول ما دام محل النزاع مبدأ اللغات فذكرها حتى في مباحث اللغة فضول.

ونقل ابن النجار في شرح الكوكب عن الماوردي قوله إن الخلاف فيها شرة وهي: إن من قال بالتوقيف جعل التكليف مقارنا لكمال العقل، ومن جعله اصطلاحاً جعله متأخراً مدة الإصطلاح. كما نقل عن بعض الحنفية جواز التعلق باللغة عند الحنفية لاثبات حكم الشرع من غير رجوع إلى الشرع، وبنى الإسنوي في التمهيد ص ١٣٨ على الخلاف سبعة فروع فقهية وذكر السبكي في الإبهاج (٢٠٢/١) بعض ما ذكره الأسنوي ونفي صحة بناء على الخلاف في المسالة.

⁽٢) لم ينسب الباقلاني القول بأنها توقيفية لأبي الحسن الأشعري وكذلك إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة (١٠) والبرهان (١٠/١) والفزالي في المستصفى (١٩/١) وهم المعتنون بنقل كلامه. ونسبه الرازي في المحصول (١٩٤١) لأبي الحسن الأشعري وابن فورك. وعزاه السبكي في جمع الجوامع لابن فورك وضعف نسبته للأشعري، ونسبه للأشعري وأهل الظاهر الأمدي في الأحكام (١٩٤٧) ونسبه للأشعري ابن الحاجب في المنتهى ص ٢٨، ونسبه ابن النجار في شرح الكوكب (١٩٥٨) لجماعة من الحنابلة وأهل الظاهر والأشعرية. والقائلون بهذا القول القول يرون أن المسألة ظنية، لأنه لايسعهم القول بهذا القول مع كون المسألة قطعية. وهذا القول نظه الزركشي في البحر المحيط ١٤٤/٤ عن ابن فارس وأبي علي الفارسي.

اللغات على ذلك وتواضعهم عليه $(^{(7)})$.

وقال آلاون ، يمكن أن يكون ذلك إنما عرف واستقر بالتوقيف والوحي من الله عز وجل ، ويمكن أن يكون إنما عرف وأدرك بمواضعة أهل اللغات وتراطئهم على وضع الأسماء وأقسام الخطاب، وأنه يجوز أيضاً أن يكون بعضيها مستقراً بطريق المواطأة بعضيها مستقراً بطريق المواطأة والمواضعة، وبعضها مستقراً بطريق المواطأة والمواضعة، وبعضها مستعملاً بقياس على ماتكام به أهل اللغة. وأنه يجوز أن يتفق لأهل كل لغة أو لأهل بعضها أن يتواطؤا على وضع/ اسم لشيء، ص٧٠ وقد وقف الله سبحانه عليه بعض من أعلمه ذلك قبل أن يتواضع أهل تلك اللغة على الإسم، فتكون المواضعة عليه موافقة للتوقيف على معناه، وأنه يمكن أن يتواضع أهل كل لغة على أن يسموا الأشياء بغير الأسماء التي وضعها الله سبحانه لها ووقف عليها من أعلمه بذلك إن حرم ذلك عليهم وحظره أو لم يحرمه، فإن لم يحظره ووقع منهم لم يكن عصيانا، وإن حرمه عليهم عليهم كانوا بذلك عصاة إلا أمة أخبر الله عن عصمتها ورفع الخطأ عنها فيكون للشيء عند ذلك إسمان، أحدهما موقف عليه والآخر متواضع عليه، فيكون الشيء عند ذلك إسمان، أحدهما موقف عليه والآخر متواضع عليه، فيكون المخير (٤) المشتمل على جملة ما ذكرناه، فهو الذي نختاره، وبه

 ⁽٢) هذا هو القول بأن اللغة اصطلاحية. وقد نسب هذا القول الرازي في المحصول (١/١/٤٢)
 لأبي هاشم من المعتزلة وأتباعه وكذلك الأمدي في الإحكام (١/٤٧) ونسبه ابن برهان في الوصول إلى الأصول (١/٢٢) للمعتزلة.

⁽٤) هذا القول اختاره الباقلاتي وإمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة (١٠) والبرهان (١٠/١) وابن (١٠/١) وابن برهان في المستصفى (١٩٠/١) والرازي في وابن برهان في الوصول (١٩٠/١) وابن يعلى في العدة (١٩٠/١) والبيضاوي في المنهاج (٢٢/٢) وجمهور المحققين، ومنهم ابن الحاجب والسبكي في جمع الجوامع، وتقله الزركشي في البحر المحيط المحققين، ومنهم ابن الحاجب والسبكي في جمع الجوامع، وتقله الزركشي في البحر المحيط (١٥/٢) عن ابن جني، وهؤلاء لما كانوا يرون أن هذه المسائلة من المسائل القطعية، ولا توجد أدلة قطعية في المسألة توقفوا في القطع بأحد القولين السابقين، وبعضهم – كالأمدي – صرح بأنه إن كان الظن مجال فهي توقيفية.

وخلاصة مذهب الباقلاني وأتباعه . أن كونها توقيفية أو كونها اصطلاحية، أو كون بعضها توقيفي وبعضها اصطلاحي جائز عقلاً، وأكن لما لم يكن دليل قطمي على الوقوع قالوا بالتوقف في القطع بأحد هذه الأقوال.

نقول. (٥)

فأما مايدل على فساد قول من قال إنه لايصح أن يكون جميع الأسماء وأقسام الخطاب التي يتكلم بها أهل لغة العرب وكل لغة موقفاً على جميعها، وأنه لابد لمن وقف على البعض منها من أن يكون قد سبق نطقه بلسان قد عرفه وعرف معناه والتواضع عليه قبل خطاب الله له وتوقيفه على معناه، إما بمخاطبة أو بالوحي على لسان مخاطب، لأجل أنه إن لم يتقدم له خطاب وتكلم بلغة قبل توقيفه على ما توقف عليه لم يكن له سبيل إلى معرفة معنى مايخاطب به وتوقف عليه، ومن هذه حاله لايصح إفهامه وخطابه.

قإنه قول باطل ، لأن الله سبحانه إذا أراد إعلام من يخاطب معنى كلامه ومعاني هذه الأسماء باللغات المختلفة وإن لم يكن المخاطب قد نطق قبل ذلك بلغة ولا عرفها فإنه تعالى يسمعه خطابه فيضطر إلى وجود الكلام الذي يسمعه ويعلم ضرورة أنه المتكلم به، فإن اضطر مع ذلك إلى أن المتكلم به هو الله تعالى القديم الصانع للعالم كان مضطراً إلى وجود الكلام وأن المتكلم به هو الله محدث العالم عز وجل، وإن لم يضطر إلى العلم بأن المتكلم به هو أنه الخالق للعالم صبح أن يدل على أن المتكلم به هو الله رب العالمين بما يقرنه بالخطاب من عظيم الآيات التي يعلم المخاطب من العقلاء عند

⁽ه) ذكر الباقلاني ثلاثة إقوال في المسألة ونقل إمام الحرمين في البرهان ١٧٠/١ وغيره قولين آخرين الأول : وقد نسبه للأستاذ أبي اسحاق الاسفرائيني وهو أن القدر الذي يدعو به الإنسان غيره إلى التواضع توقيفي، وغيره محتمل للتوقيف وغيره، وأخطأ في نقل مذهبه جماعة منهم الرازي في المحمول (١/١/٥٤٢) حيث ذكر أن الباقي اصطلاحي، وعبارة الاستاذ أبي اسحاق كما رأها الزركشي في كتاب الاستاذ أبي اسحاق هي : « إنه لابد من أن يعلمهم أو يخلق لهم علما بمقدار ما يفهم بعضهم من بعض لمعنى الإصطلاح والوقوف على التسمية، فإذا عرفوه جاز أن يكون اصطلاحاً منهم. ولاطريق بعده إلى معرفة ما كان منه فيه إلا بخبر نبى عنه».

الثاني: عكس قول الأستاذ أبي اسحاق، ولم ينسبه أحد لأشخاص بأعيانهم، كما نقل الرازي في المحمول (٢٤٤/١/١) قولاً سادساً عن عباد بن سليمان المسيمري، وهو أن الألفاظ دلت على معانيها بذاتها، وقد فصل القول في تفسير هذا المذهب السبكي في الإبهاج (١٩٦/١) وينظر هذا المذهب في الإحكام للأمدي (٧٤/١) والتمهيد لِلأسنوي ص ١٣٨.

ظهورها أنه لايقدر عليها إلا الله سبحانه، فيكون عالماً بوجود الخطاب عند سماعه ضرورة وأنه لمتكلم به ضرورة، وأن المتكلم به هو القديم المضالف لجميع أجناس العالم بدليل يقترن بذلك، فإذا أعلمه سبحانه هذه الجملة عند خطابه خلق أصواتاً وصيغة مبنية بنية الألفاظ العربية/ وغيرها من اللغات ص٧٧ وأسمعها ذلك المضاطب (١)، وقال له بكلامه القديم الذي يضطره إلى معرفة معناه. إعلم أن هذه الصيغة قد جعلتها لكذا وكذا، وهذه الأخرى المضافة لها اسم – أيضاً – لذلك الشيء، وأن الصيغة الأخرى إسم لغير ذلك الشيء، في الله تعالى فيعلم ضرورة بما يخلقه الله سبحانه في قلبه من العلم ما وضع الله تعالى له تلك الصيغ والأصوات من المعنى وهو سبحانه المتفرد بالقدرة على خلق العلم ضرورة في غيره بعراده بما قد جعل الصيغ والأصوات المختلفة اسماً لها. وإذا كان ذلك كذلك بان أنه قد يصح أن يعلم مراد الله سبحانه بخطابه لها. وإذا كان ذلك كذلك بان أنه قد يصح أن يعلم مراد الله سبحانه بخطابه ما يخلقه من الأصوات والصيغ أسماء ومفيدةً لما هي مفيدة له وإن

ويدل على صحة ذلك (٢) – أيضاً – علمنا بأنه قد اضطر الخُرس والناطقين إلى المراد بالرموز والإشارات وإفادتها لكل ما يضعه أهل الرموز والإشارة وإن لم يتقدم لهم رموز وإشارات قبل ذلك، فكذلك يصح إضطراره تعالى إلى مراده بكلامه وإلى المراد بما جعل ما يوجده من الأصوات عبارة عنه وإفادة له، فبطل ما قالوه، وثبت بذلك صحة التوقيف من الله سبحانه

⁽٢) القائلون بالتوقيف اختلفوا في طريقة توصيل هذا التوقيف للعباد. فبعضهم قال إنه بطريق الوحي إلى بعض أنبيائه، وهو الأظهر لقوله تعالى: ﴿ وعلم أدم الأسماء كلها ﴾ . ويعضهم قال: إن الله إنه يخلق اللفات في بعض الأجسام فتدل من يسمعها من العباد عليها ويعضهم قال: إن الله خلق العلم الضروري بها في بعض العباد، وينظر في هذه الإحتمالات جمع الجوامع مع حاشية البناني (٢٩٩/١).

 ⁽٧) أي على صحة إمكان كون اللغة، توقيفية، والباقلاني يقصد باستدلاله هذا إثبات أنه يجوز عقلاً
 كونها توقيفية، ولا يريد إثابت كونها توقيفية وقوعاً، وبالتالي يكون هذا إداً على من نفى أنها
 توقيفية، وهم أبو هاشم وأتباعه من المعتزلة.

على أسماء جميم الأشياء بكل لغة وإن لم يتقدم لأهلها نطق بلغة غير التي وقفهم عليها، وهذا واضح لا إشكال فيه.

وأما ما يدل على فساد قول من قال: إنه لايصبح تواضيع أهل اللغة على معانى ما يبتدئون به من الكلام دون أن يكونوا قد وقفوا على لفة سبق تكلمهم ونطقهم بها، وإلاَّ لم يتم لهم مواطأة ومواضعة فهو : إنهم إذا كانوا أحياءً ناطقين، وكان الكلام والنطق منهم صحيحاً، ولهم متأتياً وإقدارهم عليه جائزاً ممكنا، وبمثابة إقدارهم على الحركات والإختيارات والإشارات وسائر التصرفات، فكان منهم النطق صحيحاً جائزاً كسائر مقدوراتهم، فإذا كانوا مع ذلك يدركون المعلومات ويعرفون البعض منها ضرورة وحساً، والبعض منها نظراً وبحثاً، ويعرفون لما يعلمونه أمثالاً، وربما غاب عنهم الماضر واحتاجوا أتم حاجة إلى طلبه تارة والإخبار عنه أخرى، والتحذير منه مرة وكانت الإشارة إليه متعذرة عند غيبته وجب لذلك صحة نطقهم بالأصوات وتواضعهم على جعلها تسميات لما حضرهم وغاب عنهم مما بهم حاجة إلى تعريفه والإخبار عنه، ولم يكن ذلك ممتنعاً منهم / وجرى (^{A)} ذلك ص٧٢ مجرى الخلق الكثير والجم الغفير على أكل الطعام عند الجوع والحاجة إليه، وشرب الماء واتقاء الحر والبرد، وفعل كل ما ينتفعون به ويدفعون به ضرراً.

وكما يصح ويجوز من أهل الإسلام وغيرهم قاطبة من أهل الملل الإجتماع على فعل كالصلوات والصبيام والحج إلى المشاهد المأمور بالقصد إليها، وحضور الجُمع والأعياد، وإقامة المناسك لما يعتقدونه فيه من الإنتفاع ودفع الضبرر، وكذلك سبيل صحة اتفاق أهل كل لغة على وضع أسماء وتخاطب لإفادة ما عرفوه ضرورة ودليلاً وتعذر الإشارة إليه عند غيبته، وإذا

 ⁽A) استدل الباقلاني على عدم استحالة اتفاق جماعة على اصطلاح بالقياس على عدم استحالة اتفاق خلق كثيرين على أكل طعام وشرب الماء واتقاء الحر والبرد إذا احتاجوا لذلك. وعلى اتفاق المسلمين على الصيلاة والصبيام والحج وغير ذلك من عقائدهم . وهو دليل على الجواز العقلي فقط دون الوقوع و هذا الدليل أغاده أبو يعلى في العدة (١٩١/١) من كلام الباقلاني هنا.

كان ذلك كذلك بكل ماظنوه من تعذر ذلك وامتناعه.

فإن قال قاتل ، وكيف يُعرف غير المبتدىء بالنطق مراد الناطق بالأصوات ؟ (٩)

يقال له ، يعرف ذلك ضرورة عند قوله رجل وإنسان وتكريره لذلك وإتباعه له بالإشارة إليه والإقبال عليه وإيمائه نصوه، فلا يزال يردد ذلك ويكرره حتى يحصل للسامع صورة مراده بتلك الأصوات ضرورة، ثم توافق السامعين لكلامه على قصده في جعل ذلك إسماً لما سماه فيتم لذلك المواطئة والمواضعة بينهم والعلم بالمراد بها، ثم يُوقفون من ضرج عن تلك المواضعة على معناها، وهذا واضح لا إشكال فيه.

ويدل على ذلك – أيضاً – أنه لايجوز أن تكون أحوال الناطقين العقلاء الأصحاء أبون من حال الضرس في تأتي المواضعة منهم علي معاني رموزهم وإشاراتهم، وإن لم يتقدم لهم إشارات أخر وقفوا على معناها، فإذا علم تأتي المواضعة من الخرس على معاني إشاراتهم التي يبتدئون المواضعة على تأتي ذلك للناطقين على معاني الألفاظ أيسر وأقرب وأخف، ولأن عليها كان تأتي ذلك للناطقين على معاني الألفاظ أيسر وأقرب وأخف، ولأن الله سبحانه إذا أراد توقيفهم للمواضعة على ذلك جمع عليه هممهم ووفر بواعيهم وسبهل سبيل ذلك لهم وخلق لهم من الألطاف والأسباب التي تحوشهم إلى فعل ذلك مالايقدر عليه إلا هو تعالى، فيسهل عليهم عند ذلك الوعر وييسر الصعب فثبت ما قلناه./

فأما ما يدل على جواز تواضعهم على أسماء قد وقف الله عليها غيرهم من ملائكته أو غيرهم من أهل اللغات مما لاشبهة فيه، لأن إقدارهم على فعل ذلك وجمع هممهم ودواعيهم إليه توقيفه لغيرهم على مثل ما

ص۷۲

⁽٩) يُبِين الباقلاني في جواب هذا الإعتراض الطريقة التي يمكن أن يُعرف غير العالم بلغة مراد الواضع من كلامه، وهي مقارنة اللغة لبعض الإشارات، وبالتكرار مثل ما يحدث في إفهام الخرس، بل إيصال المني الناطقين غير العالمين باللغة أيسر من الخرس.

تواضعوا عليه غير ممتنع ولا متعش عليه سبحانه، فوجب القضاء بصحة ذلك (١٠).

وأما مايدل على صحة وقوع ذلك منهم إن كان مطلاً أو محرماً فلا شبهة فيه، لأنهم يصح أن يفعلوا الحلال والحرام ويجتمعوا عليه إما لداع واحد أو لدواع متفرقة، ولو منعت العادة من اتفاق مثل ذلك من العدد الكثير لم يمنع وقوعه من العدد اليسير، فهذا مما لا إشكال فيه فيكون للشيء إسمان. أحدهما موقف على معناه، والآخر متواضع عليه ويكون أحدهما متواضعاً عليه عند أهل اللغة، والآخر واقعاً من غيرهم على جهة القياس، ويكون ذلك إسماً بالقياس (١١) على اللغة لا لأهلها (١٢).

وقد اعتل المحيلون للتواضع من الخلق على معاني اللغات بقوله تعالى: ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة ﴾ (١٣) الآية، ولا متعلق لهم فيها من وجوه :

أحدها ، إنها ليست بخبر عن إحالة تواضع أهل اللغات على أسماء الأشياء التي علم آدم عليه السلام أسماها وإنما هي خبر عن أنه علمها آدم ووقفه عليها، وذلك ما لا ننكره، وإنما ننكر قولهم بإحالة المواضعة عليها مع تعليمه آدم إياها ومع ترك تعليمه له لو ترك ذلك، فما الدليل على هذا إذا أوربوه إن كنتم قادرين ؟

والوجه الذر ، إنه لم يخبر أنه تعالى وقف جميع الخلق على أسماء الأشياء، وإنما أخبر أنه وقف أدم على ذلك، فلعله مع توقيفه له قد اتفق لأهل كل لغة تواضعهم على مثل ما وقفه عليه أو على كثير منه فما الذي يدفع

⁽١٠) هذا دليل على جواز توافق الإصطلاح والتواضع للتوقيف عقلاً.

⁽١١) في المخطوطة (القياس).

⁽١٢) هذاً دليل من جُوز أن يكون للشيء الواحد إسمان، أحدهما بالتوقيف والثاني بالإصطلاح من جهة أهل اللغة. أو بالقياس من غير أهل اللغة.

⁽١٢) سورة البقرة آية : (٢١).

ذلك؟

والوجه الآخر: إنه يمكن أن يكون إنما أراد سبحانه أنه علم ادم أسماء الأشياء كلها بلغة من اللغات مبتدأه له لم ينطق بها أحد وأن تكون الملائكة المخلوقة قبله قد كانت تواضعت على أسماء لتلك الأشياء وألفاظ وتخاطب يتفاهمون به غير الأسماء المبتدأة لآدم، فيكون لها أسماء وقف الله ادم عليها لاتعرفها الملائكة، وأسماء لها قد تواضعت عليها وعرفتها الملائكة قبل تلك الأسماء، ولا سبيل إلى دفع جواز ذلك/ والتأويل.

ويمكن أن يكون الله سبحانه أراد أنه علم آدم إسم كل شيء خلقه إذ ذاك من الملائكة والسموات، وما خلقه في الجنة ولم يعلمه أسماء ما يحدثه من بعد، وقوله: « الأسماء » لايدل بظاهره على العموم والاستغراق، وكذلك قوله « كلها ». وكل تأكيد جرى مجراه لايدل على العموم لما نذكره من بعد، فبطل التعلق بالآية، على أنه إنما قال سبحانه إنه علم أدم الأسماء كلها ولم يخبر كيف علمه بأن وقفه أو بأن انطقه وأقدره على النطق وجمع دواعيه على مواضعة الملائكة على دلالة ماينطق به. وإذا أقدره على ذلك وخلق فيه العلم به وجمع همته عليه كان معلماً له الأسماء وإن لم يعلمه ذلك توقيفاً، فسقط ما قالوه (١٤). وقد قال الله سبحانه في كتابه ﴿ تبياناً لكل شيء ﴾ (١٠) ما قالوه (٤١). وقد قال الله سبحانه في كتابه ﴿ تبياناً لكل شيء ﴾ (١٠)

⁽١٤) معظم هذه الربود على من استدل بقوله تعالى: ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾ على القول بالتوقيف أقاده القاضي أبو يعلى في العدة (١٩٠/١٠) بون نسبته للباقلاني، وزاد عليه ما وجده في تفسير أبي بكر بن عبد العزيز العنبلي في تفسير الآية. وينظر الكلام حول الاستدلال بالآية جمع الجوامع مع البناني (١٠٢٠/١) والوصول إلى الأصول (١٢٢/١) والإمام والمحمول (١٢٢/١).

⁽١٥) سررة النحل آية (٨٩).

⁽١٦) سورة الأتعام آية (٢٨).

⁽١٧) واستدل من قال بالتوقيف -ايضاً- بقوله تعالى ﴿ إِنْ هِي إِلا أَسماء سميتموها أنتم وآباؤكم =

ومما يدل على كون الملائكة متخاطبين ومتواضعين على تخاطب بأسماء يعرفونها قبل خلق أدم عليه السلام قوله سبحانه : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّ للملائكة إِني جاعل في الأرض خليفة، قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك ﴾ (١٨) وقوله تعالى لما خلقه وصوره وأحياه وعلمه الأسماء : ﴿ أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين. قالوا : سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا ﴾ (١٩). فلو لم يكونوا عالمين بالخطاب وبأسماء الأشياء وما يذكره لهم كيف كانوا يفهمون ويجيبون ويقولون : « سبحانك » ، وما ذكره عنهم مما يكثر ذكره وتتبعه، فكل هذا ويقولون : « سبحانك » ، وما ذكره عنهم مما يكثر ذكره وتتبعه، فكل هذا عدل دلالة ظاهرة على صحة ما قلناه وفساد تأويلهم (٢٠) ، وهذه جملة في هذا الباب كافية إن شاء الله (٢١).

وما أنزل الله بها من سلطان ﴾ قدل على أن غيرها كان ثابتا بالتوقيف.

واستدارا - أيضاً - بقوله تعالى : ﴿ وَمِن آياته خَلق السموات والأرض واختلاف السنتكم واستدارا - أيضاً - بقوله تعالى : ﴿ وَمِن آياته خَلق السموات والأرض واختلاف السنة اختلاف اللغات. ينظر في ذلك المحصول (١٤/١/ ٢٥٠) واستدل الزركشي في البحر المحيط (١٤/٢) بما أخرجه الماكم في المستدرك عن جابر : أن رسول الله عَلَي تلا قوله تعالى : ﴿ قرآنا عربياً لقوم يعلمون ﴾ ثم قال : ألهم اسماعيل هذا اللسان إلهاماً » وقال الحاكم : صحيح الإسناد.

كما استدل الأمدي في الإحكام (٧٤/١) لهذا القسول بقوله تعالى : ﴿ علَّم الإنسان ما لم يطم ﴾ وذكر الأمدي وفضر الدين الرازي أدلة عقلية لهذا القول.

⁽١٨) سورة البقرة آية (٣٠).

⁽۱۹) سورة البقرة آية (۲۲، ۲۲).

⁽٢٠) هذا الدليل أورده الباقلاني لمن يقول بأن مبدأ اللغة اصطلاحي. كما استدل الأمدي في الإحكام (٢٠/١) لهذا القول بقوله تعالى: ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ﴾ مما يدل على تقدم اللغة على البعثة . كما نقل فخر الدين الرازي في المحصول (١/١/١) عن ابراهيم بن متوية النحوي المعتزلي أنه استدل في كتابه التذكرة ببعض الأدلة العقلية.

⁽٢١) بعض الأصوليين كالزركشي في البحر المحيط (٢٠/٢) وابن النجار في شرح الكوكب (٢٠/١) أورد بعد هذه المسألة مسألة الإختلاف في كون أسماء الله توقيفية أو يجوز إثباتها بالقياس، ونقل الخلاف في المسألة ابن حجر في فتح الباري (١/٥/١)، والجمهود يقولون إن أسماء الله توقيفية، ونقل أبن النجار الخلاف في المسألة عن المعتزلة والكرامية، ونقله الزركشي في البحر المحيط عن معتزلة البصرة، ونقل أبن النجار عن الباقلاني والغزالي أن الأسماء توقيفية دون المسألة.

بساب القول في معنى وصف الخطاب بانه محكم ومتشابه (۱)

اعلموا - وفقكم الله - أن وصف الخطاب بأنه محكم يرجع إلى معنيين: أحدثهما ، إنه مقيد لمعناه وكاشف له كشفاً يزيل الإشكال ووجوه

(۱) هذه المسألة طويلة الذيول كثيرة الأطراف، والكلام فيها متشعب، والأتوال فيها كثيرة جداً، جمع منها الزركشي في البحر المحيط: (۱/٥٠٠) اثنى عشر قولاً. ولجمع شتات الكلام فيها أقول: قد فرض الباقلاني المسألة في القرآن وغيره من السنة وكلام العرب. ومعظم الأصوليين والمسنفين في علوم القرآن خصوا الحديث فيها بالقرآن، لأنه مصدر التشريع الذي يُعنى بلفظه أكثر من غيره، ولأن الله جل شاته وصف القرآن كلاً أو بعضاً بهذين الوصفين، ولذا سأخص القرآن بالعناية في هذه المسألة فأقول.

وصف الله جل شائه القرآن كله بائه محكم في قوله تعالى: ﴿ كتابِ أحكمت آياته ﴾ ومعناه في هذه الآية باتفاق أنه متفق، كما وصف الله جل شأته القرآن كله بأنه متشابه في قوله تعالى: ﴿ كتابا متشابها مثاني ﴾ . وهو في هذه الآية بمعنى يشبه بعضه بعضاً في جودة النظم الابتداء

وقد وصف الله جل شأنه بعض القرآن بأنه محكم وبعضه بأنه متشابه في الآية السابعة من سورة أل عمران، وهي قوله تعالى: ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتفاء الفتنة وابتفاء تلويله وما يعلم تلويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون أمنا به، كل من عند ربنا ﴾.

ولابد قبل تقرير معنى المحكم ومعنى المتشابه من معرفة هل المتشابه هو الذي استاثر الله بعلمه ولم يعلمه أحداً من خلقه ؟ وبعد ذلك يتوجه نظر الباحث لمعرفة ما هذه صفته. وعلى هذا يحتمل أن يكون المراد به حقيقة الأمور الغيبية في الآخرة وبعض أحوالها، أو كيفية صفات الله تعالى ، وحقيقة الروح وموعد القيامة، والحروف المقطمة على أحد الأقوال فيها. فهذه الأمور ثبت بالأدلة الشرعية أن الله استاثر يعلمها. ويؤيد هذا المذهب :

- ١- قرامة الوقف على لفظ الجلالة، وتكون الواو بعدها استئنافية ، ونقل النحاس في معاني القرآن: (١/١٥) أنه قرأ بهذه القرامة الكسائي والأخفش والفراء وأبو عبيد وأبو حاتم السجستاني ، ورجع هذه القرامة الشوكاني في إرشاد الفحول ص ٧١. وهي قرامة متواترة، كما ذهب للوقف ابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وعائشة على ما في تفسير القرطبي: ١٧/٤.
- ٢- ما أخرجه ابن الجوزي في زاد المسير: (١/٤٥٤)، والسيوطي في الدر المنثور: (٦/٢) عن أبن عباس أنه قرأ: ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به ﴾ . وهذه =

الإحتمال/ وهذا المعنى موجود في كلام الله عزُّ وجل وكثير من كلام الخلق ص٥٧

= ليست من القراءات السبع المتهاترة. وانظر تقسير الطبري حديث رقم (١٩٢٧).

٢- تقل النماس في معاني القرآن عن عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - أنه قال : « انتهى علم الراسعين في العلم إلى أن قالوا : أمنا به ».

3- ويؤيد هذا المُزْهب ما رواه ابن جرير الطبري في تفسيره من طريق محمد بن اسحاق عن الكلبي في سبب نزولها، وهو أن أبا ياسر وأخاه حيى بن أخطب من يهود نظرا في الحروف المقطعة في أوائل السور، وحسبا منها عمر أمة محمد على المنزلت الآية تبين أن المتشابه مما استاثر الله يطمه، ووصفهم بأن في قلوبهم زيخ.

وقد اختار قراء الوقف ابن قدامة في الروضة ص ١٧، ولكنه فسر المتشابه بقوله : «
والصحيح أن المتشابه ما ورد في صفات الله كقوله تعالى : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ .
وتابعه على ذلك الطوفي في شرح مختصر الروضة : (٢/١٥). وبالغ في نصرة هذا المذهب. وقال شيخنا محمد الأمين الشنقيطي في مذكرته : ص٥٧ : إن المتشابهة هو كيفية المسفات لانفس الصفات، لأن معناها في اللغة معلوم، وأيس متشابها، ونقل القول بالوقف الزركشي في البحر المحسود والحارث المحاسبي والقلانسي وابن برهان، ونصر الزركشي هذا المذهب.

والقولُ بِلْنَ المُتشابِهِ ما استاثر الله بعلمه نظه الماوردي في النكت والعيون: (١٠٥/١)، والقرطبي في تفسيره (١/٤) من جابر بن عبد الله، وقال القرطبي: هو مقتضى قول الشعبي والثوري. كما أخرج الماوردي في النكت والعيون عن معاذ بن جبال أن رسول الله عجه قال: (القرآن على ثلاة أجزاء، حلال فاتبعه، وحرام فاجتنبه، ومتشابه يشكل عليك فكله إلى عالمه)

وأصحاب هذا المذهب نفوا أن يكون المرأد بالمتشابه شيء يتطق بالتكاليف، لأنه يلزم طيه تكليف الناس بما لا سبيل الطم به.

المذهب الثاني :

وهو جعل المتشابه مما يمكن أن يعلمه الراسخون في العلم وهذا يكون على قراءة عطف « الراسخون » على لفظ الجلالة. وهي قراءة متواترة أيضاً.

قال النماس في معاني القرآن : (٢٥٢/١) : قال مجاهد، قال ابن عباس : « أنا ممن يعلم تأويله » وأخرج هذا الأثر – أيضاً – ابن كثير في تقسيره : (٨/٢) والسيوطي في الدر المنثور : (٧/٢) وابن الجوزي في زاد المسير : (٨/٤)، والماوردي في النكت والعيون،

وَأَخْرِجِ النَّمَاسُ مِنْ مَجَاهَدِ أَنَهُ قَالَ : « الراسخُونَ فَي العلم يعلمُونَ تأويله » وأَخْرِجه القرطبي في تفسيره : (٧/٤).

ورجّع قراط العطف الزمخشري في كشافه : (١/٥/١).

ومعظم أصحاب هذا المذهب أسروا المتشابه بأنه غير الواضح المعنى، أو ما احتمل أوجها، منهم إمام الحرمين في البرهان: (١٠٤/١) وتلخيص التقريب لوحة (١٠) ، وأبو الحسن الكرخي وتابعه الجصاص في أصوله: (٢٧٧/١) . وهو قول الشاقعي على ما في النكت والعيون، ونقله أبو يعلى عن الإمام أحمد ونسبه لعامة الفقهاء، انظر العدة: (٢٨٤/١) ونقله ابن قدامة في الروضة ص ٢٦ عن ابن عقيل، وتابعهم عليه ابن النجار في شرح الكوكب: (٢٠/١٠) ، واختاره الفزالي في المستصنفي: (١٠/١٠) محتجاً بأن الله سبحانه لايخاطب العرب بما لاسبيل إلى معرفة، وصححه النووي في كتاب الأدب من شرحه لصحيح مسلم: (٢١٨/١١) ، ورجحه أبو

فيجب وصف جميعه بأنه محكم على هذا التأويل.

والوجه الم ، أن يكون معنى وصف الفطاب بأنه محكم أنه محكم النظم والترتيب على وجه يفيد من غير تناقض واختلاف يدخل فيه. فكل كلام هذه سبيله فإنه يوصف بأنه محكم وإن احتمل وجوها والتبس معناه. وما فسد نظمه وتَنْبُحُ (٢) واختل عن وجهه وسننه وصف بالفساد لا بالتشابه (٢).

فأما معنى رصف الخطاب بأنه متشابه فهو محتمل لمعان مختلفة يقع

= اسحاق الشيرازي في اللمع ص ٣٠. واختاره ابن الحاجب في المنتهى ص ٤٧. ونسبه الزركشي في المنتهى المرازي والمعتزلة.

ويشهد أقراء العطف ما أخرجه البيهقي في الدلائل وغيره في سبب تزول الآية وهو: إنها نزلت في وقد نمسارى نجران عندما عرض عليهم رسول الله كله الإسلام فقالوا: أسلمنا قبلك، فقال لهم كله : « أعرف ما يمنعكم من الإسلام ، هو قولكم: إن عيسى ابن الله ». فقالوا: يا محمد، ألم ينزل عليك: ﴿ وروح منه ﴾ ، ﴿ ونفضنا فيه من روحنا ﴾ فقال: نعم، فقالوا: حسبنا: أي يكفينا هذا في الدلالة على أن عيسى ابن الله. فنزلت الآية تبين أن هذا من المتشابه الذي يطمه الراسخون في العلم برده إلى المحكم. مثل قوله تعالى: ﴿ إن هو إلا عبد أنعمنا عليه ﴾.

ويندرج تحت كل من المذهبين أقوال كثيرة في تفسير المتشابه لايمكن حصرها والذي أراه راجعاً أن المتشابه ما احتاج في فهمه إلى غيره لما يلي :

أ) ما ورد في سبب النزول برد وصف عيسى باته روح من الله إلى التصريح باته عبد من عباد الله في قوله تعالى : ﴿ إِن هو إِلا عبد أنعمنا عليه ﴾ .

ب) صرح بعض السلف باتهم ما كانوا يقادرون عشر آيات حتى يحقظوها ويعملوا بها فيتعلمون الطم والعمل معاً. وتقل عن بعضهم قوله : سلوني عن كتاب الله ما شئتم فوالله ما من آية إلا وأعلم متى نزات وأين نزات، وهذا يدل طى أن الراسخين في العلم من المسحابة ومن بعدهم كانوا يعلمون المراد بكلام الله سبحانه.

ج) مخاطبة الله بما لا يقهمون تكليف بالمستحيل . وهو غير جائز على المسعيح.

ونقل الزركشي في البحر المحيط: (١/٧٥٤) قولاً ثالثاً في المسالة عن السهيلي وابن اسحاق، وهو القول بالوقف طى لفظ الجلالة، مع القول بأن الراسخين يعلمون المتشابه برده إلى المحكم، فيعلمونه بالتدبر والفكر، واقه يعلمه بعلمه الأزلى.

وينظر في هذه المسألة بالإضافة إلى ما تقدم : فتاوي ابن تيمية : (٢٧٠/١٣) والميزان السمرقندي (ص٢٥٣) والإحكام الكمدي : (١٩٥/١)، والبرهان في علوم القرآن : (٦٨/٢) وشرح المحلى على جمع الجوامع بحاشية البناني : (٦١/٢).

(٢) هذه الكلمة أميتني قراحها لعدم نقطها والغرابتها حتى وجدت الغزالي في المستصفى : (١٠٦/١) استفادها. وقال في القاموس المعيط ص٣٣٧ الثبج : اضطراب الكلام، وتقمية الخط وترك بيانه.

(٢) ما تقدم من هذه السالة أغاده الأمدي في الأحكام : (١/٥/١) ولكن تصرف تصرفاً يَعْلُ بُعراد الباقلاني.

على جميعها ويتناولها على وجه المقيقة، أو يتناول بعضها حقيقة وبعضها مجازاً، ولا ينبىء ظاهره عماً قصد به (3) ، وإنما أخذ له هذا الإسم من اشتباه معناه على السامع وفقد علمه بالمراد به، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطْلَقَاتُ يَتَرْبُصِنَ بِأَنْفُسُهِنَ ثَلَاثَةً قَرُوءً ﴾ (٥) وهو محتمل لزمن الحيض وزمن الطهر (١). وقوله تعالى : ﴿ أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾ (٧) . وقوله تعالى : ﴿ أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾ (٧) . وقوله تعالى : ﴿ أو لامستم النساء ﴾ (٨) في أمثال هذا مما يسوغ التنازع والإجتهاد في طلب معناه، وكذلك كل الأسماء المشتركة.

فأما المتشابه فيما يتعلق بأصول الديانات فكثير.

فأما ما يذكره بعض أهل التفسير وأصحاب المعاني في وصف الفطاب بأنه محكم ومتشابه، فإنه غير ثابت.

وقد زعم بعض أهل التفسير أن المحكم من الكتاب ما اتصلت حروفه، وأن المتشابه ما انفصلت حروفه نحو قوله تعالى: الم وطسم، وأمثال ذلك، وهذا مالا تعرفه أهل اللغة (٩).

وقال بعضهم ، المحكم منه ما صبح أن يُعلم تأويله الراسخون في العلم، كما يصبح أن يعلمه الله عزَّ وجل، والمتشابه هو الذي ينفرد الله بعلمه دون سائر خلقه. وهذا - أيضاً - بعيد لايعرفه أهل اللغة (١٠).

⁽٤) وذلك لأن لفظة « المتشابه » استعملت استعمالاً اصطلاحياً، غلم يبق القصد منها معناها اللغوي. ولكن يبقى ارتباط واضح بين معنى الكلمة اللغوي ومعناها الإصطلاحي الذي تعدد بالنسبة لهذه الكلمة.

⁽ه) سورة البقرة أية (٢٢٨).

⁽٢) والتشابه في هذه الآية بسبب الإشتراك في لفظة (قرم).

^{ُ(}٧) سُورة البِقِّرة : (٣٣٧) . والتشابه في هَذه الآية بسبب الإجمال في قوله ﴿ الذي بيده عقدة النكاح ﴾ حيث يحتمل أن يكون الزوج أو ولي أمر المرأة.

⁽A) سورة النساء آية (٤٣) . والتشابه في الآية بسبب احتمال كون المراد المعنى الحقيقي وهو لمس البشرة البشرة أو المعنى المجازي وهو الجماع، أو لمس خاص فيه مفاعلة من الإثنين، وبهذا يكون الكلمة أكثر من احتمال،

⁽٩) وهذا أحد الأقوال المروية عن ابن عباس رواه النحاس في معاني القرآن (١/ ٣٤٤).

⁽١٠) واختار هذا القول الأستاذ/ أبو منصور وابن السحماني والحارث المحاسبي والقلانسي =

وقال آذرون ، معنى المحكم منه هو الوعد والوعيد والحلال والحرام، وما أجمل وفصل من الشرائع والأحكام . والمتشابه هو القصص والأمثال والسير. وهذا بأطل، لايعرفه أهل العربية في إفادة معنى المتشابه والمحكم(١١).

فأما قوله تعالى ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم ﴾(١٢) فيمكن أن يكون المراد بالوار ههنا/ واو العطف والنسق، ويحتمل أن تكون ص٧٧ استفتاح كلام واستئناف إخبار عما يقوله الراسخون في العلم من الإقرار بخفائه عليهم ورد علمه إلى مُنْزُله سبحانه، فإن كان واو استئناف كلام وجب الوقف على قوله تعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾. وإن كان واو عطف لم يجب الوقف، والأولى عندنا أن تكون واو عطف من حيث لم يجز أن يخاطب الله العرب وغيرها بما لاسبيل لها إلى علمه (١٣).

فأما قول من زعم أن المتشابه ما انفصلت حروفه، نحو: كهيعص وأمثاله فباطل، لأن هذا معلوم معناه، وقد قال كثير من الناس: إن معنى هذه الحروف أنها أسماء السور التي هي أوائلها، وإن لم تكن في اللغة إسماً لشيء، إذا جمعت على هذه الصورة، وأصح ما قيل في معناها أقاويل: (١٤).

أددها: إن هذه الصروف إنما أنزلها الله عن وجل في أوائل السور كناية يذكرها عن سائر حروف المعجم التي لايضرج جميع التخاطب عنها،

⁼ والبغوي وابن برهان على ما في البحر المحيط الزركشي (١/١ه٤) ونصره الزركشي. ونقله القرطبي في تفسيره (٩/٤) عن جابر بن عبد الله والشعبي والثوري واختاره.

⁽١١) ذكر هذا ألقول جمع من المستفين بدون نسبة لجماعة باعيانهم.

⁽١٢) أل عمران أية (٧).

⁽١٣) بينت في الحاشية في صدر المسألة من قال بكل قراءة من القراطين، وما ترتب على كل قراءة في معنى المتشابه، والمسئف – رحمه الله – اختار قراءة العطف وتابعه طيها جمع من العلماء منهم إمام الحرمين في البرهان والتلخيص، معللين ذلك بأنه يلزم على قراءة الوقف أن الله يخاطب المكلفين بما لايمكنهم فهمه، وهو يتنافى مع حكمة المشرع.

⁽١٤) اختلف أهل العلم في تأويل المروف المقطعة على نيف وثلاثين قولاً على ما في البحر المحيط. وذكر السيوطي في الإتقان في علوم القرآن (١/٣٠١) أنَّ تسعاً وعشرين سورة بدأت بالحروف =

وإن اختلفت نظومها، وإنما كرر ذكرها تأكيداً لإعلام العرب أنه مخاطب لها بلغتها، والعرب تفعل مثل ذلك بقول القائل قرأت « البقرة »، وأنشسدت «ألا هبي » (١٥) ولا تعني قراءة آية ولا إنشاد بيت فقط. وإنما تكني عن ذكر جميع السورة والقصيدة، (١٦) وعلى هذا جاء قول الشاعر : (١٧)

يناشدني حا ميمُ والرمحُ شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم وإنما أراد مناشدته بالقرآن فكنى عنه بذكر حاميم.

⁼ المقطعة . واختار في تفسيره (الجلالين) وفي الإنقان (٨/٨) أنها مما استأثر الله بعلمه ونسبه الشعبي وخاض قوم كثيرون في تأويلها لاعتقادهم أنه يستحيل أن يخاطب الله الناس بما لايفهمون. ونقل السيوطي في الإتقان بعض هذه الأقوال، منها ما هو منسوب لابن عباس - رضي الله عنه - ، ويعضها منسوب إلى محمد بن كعب القرظي، ويعضها منسوب الضحاك وأم هاني، وعكرمة وسعيد بن جبير ومجاهد وسالم بن عبد الله. وخلاصة ما نقل أن كل حرف يعبر به عن كلمة اختصاراً. واختار الزجاج هذا المسلك على ما في الإتقان (٩/٢) ويعضهم جعل هذه الحروف المقطعة اسماء السور، ويعضهم جعلها اسماء الله، ويعضهم جعلها أسماء القرآن. وكل هذا لم يثبت فيه ما يصبح . والمهم أن نعلم أن الرسول ﷺ تُحدى العرب بالقرآن فلو لم يكن مفهوماً لربوا عليه، كما ذكر السيوطي في الإتقان نقلاً عن أبي بكر بن العربي في فوائد رحلته . وقال ابن العربي جمعت في الحروف المقطعة أكثر من عشرين قولاً لم يحكم أحد عليها بعلم. ويوجد أقوال أخرى أرجع من هذه الأقوال ذكرها المسنف فيما بعد.

⁽١٥) يريد بذلك قصيدة عمرو بن كلثوم التغلبي التي مطلعها :

ألا هبي بصحتك فأصبحينا ولا تبق خمـور الأندرين السلام المعجم البلدان انظر معلقته في شرح القصائد العشر ص ٢٢٠ . والأندرين قرية جنوب حلب معجم البلدان (٢٧٣/١).

⁽١٦) وخلاصة هذا القول أن الحروف المقطعة في أوائل السور أسماء لها.

⁽١٧) ذكر الزمخشري في الكشاف (١٢/١) أن قائل هذا البيت هو قاتل محمد بن طلحة السجاد أو هو شريح بن أوفى العبسي. وقال في اللسان (١٥١/١٧) في (حمم) يذكرني بدل يناشدني وقال : وأنشده أبو عبيدة في حاميم لشريح بن أوفى العبسي. وقال : أنشد غيره هذا البيت للاشتر النخعي. فالبيت للشخص الذي قتل محمد بن طلحة. ومختلف في قاتله هل هو شريح بن أوفى أو الاشتر النخعي، وفي تاريخ الطبري (٣٣/٣) قال : البيت لقاتل محمد بن طلحة في معركة الجمل وادعى قتله أربعة هم : المكعبر الاسدي، والمكعبر الضبي، ومعاوية بن شداد العبسي، وعفان بن الاشقر النضري.

لما رأيت أمرها في حُطي وأزمعت في لمدي ولطي أخذت منها بقرون شمط (١٨)

يعني بحطي أبجد لأن هذه الحروف منها.

وقال قوم ، إنه تعالى إنما أنزل هذه الحروف أمام السور ليجمع دواعي العرب على استماعه لأنه مما لم تجر لهم عادة به فينصرفون بذلك عن قطعه واللغوفيه (١٩).

وقال آذرون ، قد تُقدم العرب أمام كلامها حروفاً مقطعة / فتقسول : ص٧٧ ألا يا زيد أقبل (٢١) . وهذه جملة تكشف عن أن معنى المحكم والمتشابه ما قلناه دون سائر هذه الأقوايل.

(١٨) الرجز موجود في اللسان (٤٨٠/١٠) في مادة (فتك) بنون ذكر قائله . ويوجد اختلاف في بعض الألفاظ. فلفظ اللسان : لما رأيت أنها في خطي وفنكت في كذب ولطي فلم تتطابق الروايتان إلا في المقطع الأخير فقط.

(١٩) هذا القول ذكره السيوطي في الإتقان (١٠/٧) وغيره، ولم يعتبره السيوطي قولاً مستقلاً. وتكون الحروف المقطعة طي هذا القول أدوات تتبيه حتى يصفى السامع لما قيه لأن العرب لم تعتاد الكلام بالحروف المقطعة . والإنسان بطبيعته يجلب انتباهه غير المتاد من الأصوات.

(٢٠) هذا القول لم أجد من ذكره ، ولا أظنه بالقول القري، لأن كلمة « ألا » ليست نظيرة للحروف المقطعة، بل هي أداة وضعها العرب للتنبيه والإستفتاح كقوله تعالى : ﴿ ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ألا إنهم يثنون صدورهم ﴾.

وكذلك تأتي العرض فتدخل على الجملة الفطية أو على تقدير الفعل، مثل: ألا تقعد، وينظر في ذلك رصف المباني المالقي ص ١٦٥،

(٢١) وقد وردت أقوال أخرى في العروف المقطعة أقوى مما تقدم، ولعل أقواها مانكره السيوطي بمسيفة التضعيف، وهو الذي اختاره شيخنا محمد الأمن الشنقيطي في أضواء البيان.

وخلاصة هذا القول أن الله – جل شاته – كاته يقول بذكرها في أواتل السور : يا أيها العرب النين تدعون القصاحة لماذا عجزتم عن الإنيان بمثله، أو بعشر سور من مثله، أو بسورة من مثله، ما أنه منزلف من حروف لفتكم الألف واللام والميم والحاء والميم، وغير ذلك، فهو تقريع لهم وتحدي. وخاصة كما قال شيخنا – رحمه الله – إنه لم ترد هذه الحروف في أول سورة إلا وجاء بعدها ذكر للقرآن مما يدل على الرابط بينهما.

ويوجد في الإنقان قول آخر، وهو أنها وردت لتنبيه الرسول ﷺ ليسمع صبوت جبريل فيقبل عليه ويمدغي إليه : وهو قول ضعيف لما عرف من حال الرسول ﷺ حين نزول الوحي عليه من الإهتمام به، بل ما يعتريه أثناء نزول الوحي من الرعشة وتصبب العرق من جبينه الشريف صلاة الله وسلامه عليه. وينظر ما ذكره الماوردي في النكت والعيون (١٩/١) والكشاف الزمخشري (١٩/١).

(۱)بلب

معنى وصف الكلام بانه خطاب ومكالمة ومقاولة ومخاطبة

اعلموا أن الكلام لايوصف بأنه خطاب ومخاطبة ومكالمة ومقاولة وتكليم دون وجود مخاطب به يصبح علمه بما يراد منه وتلقيه عن المتكلم به، لأن قولنا خطاب يقتضي مخاطباً مواجها به ومخاطبة هو من باب المفاعلة ، ويمثابة قواك مخدارية ومقاتلة ، وذلك مما لايصح إلا من اثنين كلاهما موجودان. وقوانا مكالمة ومقاولة مثل قولنا مخاطبة في اقتضاء وجود مكلم ومقول له. وفي ضمن ذلك وجود قول من المخاطب لمخاطبه وقبول أورد كلام يجري مجرى الجواب لمكلمه، واذلك أحلنا أن يكون كلام الله عز وجل في أزله، وكلام الرسول عليه السلام في وقته مخاطبة على المقيقة ومقاولة ومكالمة لمعدم غير موجود. وأجزنا كونه أمراً ونهياً . وإخباراً لمعدم بشريطة إذا وجد وكان على صفة من يجب عليه تلقي ذلك (٢). وعلى هذا لم يجز أن

(١) هذا الباب حذفه إمام الحرمين في تلخيص التقريب،

⁽٢) غرق الباقلاني بين ومنف خطاب الله تعالى بانه أمر ونهي فاجاز ذلك لأنه يجوز مسور الأمر وإن لم يوجد مأمور، وذلك بناءً على قول جمهور أهل السنة أن كلام الله غير مخلوق، وبالتالي ذهب الجمهور إلى أن أوامر الشرع ونواهيه قد تناوات جميع المعومين إلى قيام الساعة.

وَهُمْبُ الْمُعَدَّرَالُةُ وَجِماعَةٌ مِنْ أَصَحَابُ أَبِي حَنْيَفَةٌ إِلَى أَنْ الْأَمْرِ لا يَتْطَقَ بِالْمُعدِمِ، وَأَنْ أُوامَرِ الشَّرِعِ الْوَارِدَةُ فِي عَصَيْرِهُ كُلُّهُ تَحْتَصَ بِالْمِجْوِلِينَ فِي عَصِيرِهِ، فَأَمَا مِنْ بِعِدِهِم يِدِخُلُونَ فِي ذَلْكُ بِلِلْ. نقل هذا القول القاضي أبو يعلى في العدة (٢٨٦/٢) عن أصول أبي عبد الله الجرجاني المعتقي، ولكن الجرجاني جعل الفلاف في عبارة، ولكن أبو يعلى ذكر أن الثمرة لذلك أنه على قول المعتزلة يلزم وجود أمر ثاني لدخول المعتومين وعلى قول الجمهور لايلزم وجود أمر ثاني.

وذكر أبو يعلى تقمييلاً داخل قول الجمهور واختار أن الأمر أمر إلزام وإيجاب بشرط وجود المعلوم على صفة من يمنح تكليفه، وقال هو اختيار الباقلاني،

ولله نقل الأمدي في الأحكام (٢٧٤/٢) قول المعتزلة عن أكثر الشافعية أيضاً واختاره. وذكر الغزالي في المستصنفي (٨٣/٢) أن عموم الخطاب استفيد من أدلة خارجة عن نفس الخطاب. وقد نقل إمام الحرمين في البرهان (٢٠/١) عن القلانسي قوله لايوصف كلام الله فسي =

يقال: إن الموصي مخاطب بما يودعه وصيته ومكلّم به ومقاول لموصى إليه معدوم. وجاز أن يقال قد أمر من تُغْضي إليه الوصية بكذا، ونهاه عن كذا. وأطلق له كذا وحظر كذا. فبان بذلك أنه يكون أمراً ونهياً لمعدوم، ولا يجوز أن يكون خطاباً ومكالمة ومقاولة لمعدوم.

فصل (۲)

وكل متكلم من الخلق يحتاج في الدلالة على كلامه الذي في نفسه إلى عبارة عنه، أو ما يقوم مقامها من عقد وخط وإشارة ورمز. والله سبحانه غير محتاج إلى ذلك لكون كلامه مسموعا لمن يخاطبه من خلقه بنفسه، وخلقه العلم في قلبه بمراده، وكلام الخلق الذي في أنفسهم في هذا الوقت غير مسموع، وهم غير قادرين على خلق العلم في قلوب سامعي العبارة عنه بمرادهم فافترقت الحال فيه / جلً ذكره وفي خلقه في الحاجة إلى العبارات حم٨٧ والدلالات على قوله . (٤)

فصل آخر (۰) من أهكام العبارة عنه

واعلموا - رحمكم الله - أن جميع الأصوات والعروف المعبر بها (١)

الأزل بكونه أمراً أو نهياً. وقال هو أول من قال من الأصحاب بهذا والباقلاني لايرى وصف
الكلام بأنه مكالمة ومقاولة ومخاطبة وذلك لأن كلام الله قديم كان في حالة لم يكن أحد من الخلق.
 وهذه الألفاظ تسمى ألفاظ مطلوعة تقتضي وجود طرفين، فلا تكون من طرف واحد فقط وبالتالي لا يصبح إطلاقها على ما نحن فيه، لأن اللغة لاتقتضي ذلك. وهذا هو الهدف من إيراد هذه المسألة هنا. ولكن مسألة تكليف المعنوم سيأتي لها مزيد بحث - إن شاء الله.

⁽٢) حدَّف إمام الحرمين هذا القصل في تلَّخيص التقريب.

⁽³⁾ غرق الباقلاتي – رحمه الله – بين كلام الله سبحانه بأنه ليست هناك حاجة للتعبير عنه بعبارة أو ما يقوم مقامها من خط أو إشارة. بناء على مذهبه بأن كلام الله نفسي، والله قادر على خلق العلم بكلامه في نفوس المخلوقين، ولكنه في كلام الخلق قال لابد من بيانه بعبارة تسمع أوما يقوم مقامها لأنهم غير قادرين على خلق العلم في قلوب غيرهم، وهذا مخالف لما عليه جمهور أهل السنة من أن ما في النفس لاتقوم به الحجة على الآخرين سواء كان في حق الله أو المخلوقين.

(٥) حذف إمام الحرمين هذا الفصل في تلخيص التقريب، (٦) في المخطوطة (بهما) .

عن الكلام في الأصل على ضربين :

فضرب منها مستعمل مفيد، والآخر غير مستعمل ولامفيد.

فأما المستعمل منها: فهو ما يوضع على معناه ودلالته.

ما ليس بمفيد منه ضربان:

لدحدهما ، المسروف المقلوبة ، نحو قواك « دين » مكان قواك « زيد » و « لجر » مكان قواك « رجل » فهذه الأصوات مهملة غير مفيدة شيئاً.

والخرب الذر ، الحروف المنظومة المتكلم بها على وجه لايفيد ولايفهم ، نحو هجر المبرسمين (٧) وهذيان المجانين مما يخلطونه ويلوثونه لوثاً (٨) ، لا يكشف عن معنى له محصل. ومن الناس من ينكر كون هذا الضرب والذي قبله كلاماً لكونه غير مفهوم ولامفيد.

وصنصم من يقول ، هو كلام إلا أنه غير مفيد يعنون بذلك أنه عبارة غير مفيدة لشيء معتقد في النفس. والأقرب أن يكون هذا الضرب الأخير كلاماً(١) ، لأنه لو يُخلَّص كل شيء منه مما يفسده لكانت مفردات ألفاظه مفيدة، فإذا وصل بعضه ببعض صار مختلطاً غير مفهوم. ولذلك يقواون تكلم المبرَّسم والمجنون بكلام غير مفهوم. ويقواون كلام متناقض وفاسد باطل.

" والباتلاني منا امتبر بعض الكلام غير المفيد كلاماً وهو هنيان المرضى، ولم يعتبر الحروف المطوبة من الكلام.

⁽٧) الهجر : الفلط والهنيان كما في المسباح المنير ص ٦٣٤، والبرسام بكسر الباء كلمة معربة وهو ورم حار يعرض للحجاب الذي بين الكبد والمعي، ثم يتصل بالدماغ فيهذي منه المريض، ينظر المسباح المنير ص ٤٤.

 ⁽A) اللَّهُ : الإسترحاء والمبسة في اللسان، ويقال للرجل الضميف العقل ألوث، ورجل فيه لوئة، فيه حماقة، المسباح المنير ص ٥٩٠٠.

⁽٩) اختلف أمل الطّم في تسمية غير المفيد كلاماً، ونقل ابن قدامة في الروضة عن أمل العربية أنهم يخصون الكلام بالمفيد، ولكنه ارتضى تقسيم الكلام إلى مفيد وغير مفيد، كما في الروضة من ١٧٧/ وكذلك قال ابن النجار في شرح الكوكب المنير (١٢٢/١) • وقد يراد بالكلام الذي لم يقد ».

فصل آذر منه (۱۰)

اعلموا أن التناقض في الكلام يكون باللفظ وبالمعنى. والتناقض باللفظ (نحو) (١١) قولك: زيد حي لاحي وقائم لاقائم. والتناقض بالمعنى (نحو) قولك: زيد حي ميت، وقائم قاعد، وعالم جاهل، وإنما صار هذا تناقضاً بالمعنى للعلم بمضادة القيام للقعود والحياة للموت.

فأما الضرب المفيد من العبارات، فهو ما قسمه مصنف علم العربية ثلاثة أضرب: إسم وقعل وحرف جاء لمعنى، فالإسم نحو قولك رجل وقرس، والفعل ما دل (۱۲) ملى زمانين ماض ومستقبل، نحو قولك ضرب للماضي ص٧٩ ويضرب للمستقبل، والحرف نحو قولك: قد ومن وفي وعلى وعند، ونحو ذلك.

وهذه الأصوات لاتكون عبارات صحيحة وألفاظاً مفيدة حتى تكون على ماذكره أهل العربية اسمين أسند أحدهما إلى الآخر، نحو قولك: زيد أبوك، وعمرو أخوك، والله ربنا، ومحمد نبينا، وأمثال ذلك. أو فعل أسند إلى إسم، نحو قولك: ضرب زيد وقام عمرو، وأمثال هذا. أو حرف أسند إلى فعل نحو قولك: قد قام، وقد خرج وضرب وانطلق، غير أنه لايعرف بهذا القدر المخبر عنه بالقيام والإنطلاق وإنما يعرف الفاعل لذلك بإضافة الفعل إليه إذا قلت قد ضرب زيد، وقد قام عمرو، وكذلك لو قلت: زيد من، لم يكن مفيداً شيئاً، حتى إذا قلت: من مُضر، أو من الأبطح (١٣) صيرته مفيداً، ولو وصلت الفعل بالفعل، والحرف بالصرف لم يكن مفيداً، لأنك لو قلت ضرب في فرج، وضرب يقوم، ويقوم ضرب لم يكن ذلك مفيداً، وكذلك لو

⁽١٠) حنف هذا الفصل إمام الحرمين من تلخيص التقريب لأنه من مبادىء العربية التي لايسع أحد جهله.

⁽١١) كلمة (نحو) إضافة من المحقق في الموضعين.

⁽١٢) يوجد في المخطوطة كلمة غير مقروبة يستقيم المعنى بنونها.

⁽١٢) الأبطح : المكان المتسع، وهو مكان بمكة ويسمى المحسُّب . المسباح المنبي من ٥١.

قال: منْ في، وفي عند، وعلى عند، وأمثال ذلك لم يكن مفيداً، فثبت بذلك أن هذه الأصوات لاتكون عبارات مفيدة دون أن تستعمل على حد ما بيناه.

بساب أخسر في ذكر أقسام المفيد من الخطاب

واعلموا - رحمكم الله - أن جميع المفيد من الخطاب ينقسم ثلاثة أقسام لا رابع لها:

فقسم عنه : مستقل بنفسه في الكشف عن جميع متضمنه، لا احتمال في شيء من معانيه.

والضرب الثاني ، مستقل بنفسه في الكشف عن المراد به من وجه وغير مستقل من وجه .

والضرب الثالث ، غير مستقل في الكشف عن المقصود به من جميع الوجوه، وإن كان في أصل الوضع مستقلاً بنفسه في إفادة معناه. وإنما لا يفيد إذا تجوز به في غير بابه. وليس هذا بنقض لقولنا إنه من أقسام المفيد في أصل الوضع.

فأما المستقل بنفسه من كل وجه فعلى ضربين:

فضرب منه مستقل بنفسه في البيان عن المراد به بنصه وصريحه.

والضرب الأخر/ مستقل بنفسه في البيان عن ذلك بلحنه ومفهومه. مم ٨٠٠

فأما المستقل بنفسه بنصبه فنحو قوله تعالى ﴿ محمد رسول الله ﴾(١) وقوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ﴾ (٢) وقوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿ ولاتقتلوا أولادكم خشية إملاق ﴾ (3) وأمثال ذلك من

⁽١) سورة الفتح أية (٢٩).

⁽٢) سورة الإسراء أية (٢٢).

⁽٣) سورة النساء اية (٢٩).

⁽٤) سورة الإسراء أية (٣١).

النصوص الظاهرة التي لا إشكال ولا احتمال في المراد بها. ويوصف هذا الضرب بأنه نص، ومعنى وصفه بذلك ظهور معناه من غير احتمال، وكون المذكور فيه منطوقاً بإسمه الموضوع له ، وفي التصريح به دون الإضمار له والكناية عنه. ومنه سُميَّت منصنة العروس منصنة (°) . والنص في السير هو ظهور السير (۱) ومنه قول امريء القيس (۷) :

وجيد كجيد الريم ليس بفاحش إذا هي نصته ولا بمعطل (^) يعني بنصته كشفته وأظهرته، ومنه أيضاً قول ذي الرَّمة (¹):

إذا استودعته صغصفاً أو صريمة تنحت ونصت جيدها للمناظر (١٠) أي كشفته وأظهرته.

وأما ما يستقل بنفسه من جهة مفهومه ولحنه وفحواه (١١) فهو

(ه) المنصة بكسر الميم : الكرسي الذي تقف عليه العروس في جلائها، المسباح المنير ص ٢٠٨٠

رُهُ) نصُّ الدَّابِة على السير استَّحتُها واستخرج ما عندها من السير وفي الحديث : « كان عليه السلام إذا وجد فُرجة نص » المساح المنير ص ١٠٨٠.

(٧) هو امريء القيس بن حُجْر بن عمرو الكندي. الشاعر الجاهلي المشهور . قال فيه الرسول الله الله على المسود على النار. لقب بذي القروح، لأن قيصر أرسل إليه حلة مسمومة فلما لبسها تثقب الحمه. وهو صاحب القولة المشهور « اليوم خمر وغداً أمر ». له ترجمة في الشعر والشعراء (١/٥٠ - ٨٦) وتهذيب الأسماء واللفات (١/٥٥/) والمزهر (٤٤٢/٢).

(A) البيت من معلقة امريء القيس انظر شرح المعلقات السبع للزوزني بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ص ٣٨.

(٩) هو غيلان بن عقبة. كنيته أبو الحارث كان شعره أثيراً لدى هارون الرشيد، لم يعده الأصمعي بين الفحول. ونسب له رؤبة بعض السرقات الأدبية. توفي على الراجع في خلافة هشام بن عبد الملك سنة ١٧٧ هـ. له ترجمة في الشعر والشعراء لابن قتيبة (٣٣٧-٣٤٢)، ووقيات الأعيان لابن خلكان (١٠/١٥)، والأعلام للزركلي (٣١٩/٥)، ومعجم المؤلفين (٤٤/٨)، وخزانة الأدب (١٠/٥). وتاريخ التراث العربي لسزكين (٢٨/٣/٧).

(١٠) البيت موجود في تيوانه ١٦٧٤/٣ بتحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح . ط. دمشق سنة ١٩٧٤ م والمنفصف : المكان المستوي، وصريعة : رملة، وموضوع البيت وصف ظبية وضعت ولدها في مكان وتنحت عنه إلى مكان آخر، وفي الديوان بالمناظر بدل للمناظر.

(١١) معظم الأصوليين يطلقون القحوى على مفهوم الموافقة الأولى، ويطلقون لحن الخطاب على مفهوم الموافقة المساوي. ويطلقون المفهوم إذا ذكر مع الفحوى واللحن على مفهوم المخالفة، وإذا ورد لوحده شمل مفهوم الموافقة الأولى والمساوي ومفهوم المخالفة، ولكن المصنف هنا كما يظهر من =

كقوله (۱۲) تعالى: ﴿ فلا تقل لهما أف ﴾ (۱۲) وقوله تعالى: ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾ (۱۶) وقوله تعالى: ﴿ ولا تظلمون فتيلا ﴾ (۱۰) وكذلك ذكر النقير والقطمير (۱۲). وقوله تعالى: ﴿ ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ﴾ (۱۷). وقول أهل اللغة: لا تقذ بعين زيد، والله ما رزأت (۱۸) من مال زيد ذرة، ولا أكلت له بره. وأمثال ذلك (۱۹). وقد اتفق كل متكلم باللغة وعالم بتخاطب أهلها على أن السابق إلى قهم السامع لهذا الكلام من معناه ولحنه الذي لم يذكر في صريحه بأخص اسمائه أسرع من فهم كثير مما نص عليه منه فيه، فإن لم يكن أسرع منه فهما سيًان (۲۰).

فأما عن قال ، إن تحريم الضرب والإنتهار من قوله تعالى ﴿ فلا تقل لهما أف ﴾ وقول القائل لا تقذ (٢١) بعين زيد معلوم بطريق القياس، فإنه إن

⁼ الأمثلة التي ذكرها في هذا الباب إنه لم يستعمل الكلمات الثلاث وفق الإصطلاح الذي استقر عليه الأصوليون حيث أخرج مفهوم المخالفة ولم يدخله تحتها. وسنبين تحت أي أنواع الدلالات تدخل أمثلته.

⁽١٢) في المخطوطة (قوله) .

⁽١٢) سورة الإسراء أية (٢٢).

⁽١٤) سورة الزلزلة أية (٧).

⁽١٥) سورة النساء اية (٧٧).

⁽١٦) يعني بذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لا يؤثونَ الناس نقيرا ﴾ النساء: ٥٣ والنقير: النكتة في ظهر النواة وقوله تعالى: ﴿ والذين تدعون من دون الله ما يملكون من قطمير ﴾ فاطر: ١٣ والقطمير: القشرة الرقيقة على النواة ، المصباح المنير عن ٥٠٥.

⁽۱۷) سورة أل عمران أية (۲۵).

⁽١٨) رزاته : أصبته بمصيبة، الصباح المنير من ٢٢٦، وفي القاموس المحيط من ٥٢ رزاه : أصاب منه شناً.

⁽١٩) جميع ما تقدم من أمثلة هو من مفهوم الموافقة الأولى الذي يسميه معظم الأصوليين بفحوى الخطاب.

⁽٢٠) قول الباقلاني إن المعنى المستقاد من قحوى الخطاب أسرع من المعنى المستفاد من منطوق اللغظ في فهم السامع لايتابع طيه، واكن لو قال إنه أولى بالحكم من المنطوق لأصباب. ولاشك أن السامع لآية التأقف يفهم تحريم التأقف قبل تحريم الضرب وإن كان الضرب أولى بالتحريم من التأقف.

⁽٢١) لا تقدِّ : لا تضع فيه القدى، القاموس المعيط مس ١٧٠٦.

أراد بذلك أن المقهوم منه غير منصوص عليه باسمه فذلك ما لا خلاف فيه، وإن أراد أنه مفهوم بضرب من القياس / على غيره والإستدلال على معناه مهناه فقد أبعد (٢٢) ، لأن كل عالم بأحكام الخطاب لايحتاج في معرفة ذلك إلى قياس واستنباط، ولو احتيج إلى ذلك لصح أن يقع فيه الغلط والمسرف عنه (٢٢) . والتقصير فلا يدل سامعه على معناه وإن كان أفصح من سحبان وائل (٢٤) وهذا تخليط ممن صار إليه، فبان أنه مفهوم بلحنه بغير قياس.

وقد لحق بهذا الباب قوله عزّ وجل: ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ (٢٠) وقوله تعالى ﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامي ظلما ﴾ (٢٠) ففهم منه النهي عن إتلاف أموالهم بجميع وجوه الإتلاف ، وإنما ذكر الأكل لأنه أكثر مما يتلف فيه الأموال وبه يقع الإتلاف غالباً ، فلذلك لم يقل ولا تلبسوها ولا تهبوها ولا تركبوها إلى غير ذلك (٢٧).

ولحق به −أيضا− قوله تعالى ﴿ أَنْ اصْرِب بعصاك البحر فانقلق ﴾ (٢٨)

⁽٢٢) اختلف العلماء في مفهوم الموافقة الأولى هل هو مستقاد بالقياس الجلي الذي تمر مقدماته في الذهن مروراً سريعاً لايشعر بها السامع للخطاب إلا عند التحقق ، أو مستفاد باللغة وذكر جمع من العلماء أنه لايترتب على هذا الخلاف ثمرة لأن القائلين بأنه قياس قالوا هو قياس قطعي أقوى من النص ولايعتريه ما يعتري القياس من النان. وإذا لم يخالف في حجيته سوى ابن حزم وداود، وصف ابن تيمية مخالفة ابن حزم هنا أنها مكابرة على مافي إرشاد الفحول ص ١٧٩، وينظر في حجية الفحوى وهل هي من القياس أو اللغة البحر المحيط (١٤/٤).

⁽٢٣) لأيلزم ماذكره الباقلاني بل يمكن تسميته قياساً مع عدم أحتمال الخطآ فيه، لأن العلة في الفرع أقوى منها في الأصل.

⁽٢٤) هو سحبان بن زفر بن إياس الوائلي، خطيب مفصح يضرب فيه المثل بالبيان كان إذا خطب يسيل عرقاً، ولايعيد كلمة ولايتوقف ولايقعد حتى يفرغ، أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم ، مات سنة ٥٤ هـ.

انظر : سرح العيون شرح رسالة ابن زينون ص ١٤٦. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع المكتبة العصرية – بيروت سنة ١٩٨٦م.

⁽٢٥) النساء آية : (٢).

⁽٢٦) الموجود في المُخْطوطة : « ولا تأكلوا أموال اليتامي ظلماً »، ولا توجد آية بهذا اللفظ وكتبت بدلاً منها الآية التي فيها موضع الشاهد، وهي العاشرة من سورة النساء.

⁽٢٧) هاتان الآيتان من مفهوم الموافقة المساري المسمى بلحن الخطاب

⁽۲۸) سورة الشعراء اية (۲۳.

أي ضرب فانفلق (٢٠)، ولحق به قوله عليه السلام: « لايقضي القاضي وهو غضبان » (٢٠) في فيهم منه أنه نهي عن القضياء مع الإنقطاع عن المنتيفاء (النظر) (٢١) للدعوى والبينة وما يجب تحصيله عند ذهاب تعييزه أو نقصانه بما يقطعه عن ذلك (٢٢) من غضب أو مرض وجوع وعطش وفرح غالب وهم فادح، وكل عارض يقطع عما يجب للحكم فيه. ومنه قوله على : « أبوا الخيط والمخيط » (٢٢) فقد فهم منه رد البدرة (٢٤) والدرة (٢٥) والبعير والفرس، وكل ما زاد على قدر الخيط والمخيط وما نقص عنهما – أيضاً – .

ولحق بذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم المغنزير ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وما ذبح على النصب ﴾ $(^{77})$ وقوله تعالى : ﴿ وحرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ﴾ $(^{70})$ وقوله تعالى : ﴿ أحلت لكم بهيمة

⁽٢٩) هذه الآية تدل على كلمة (خسرب) من باب دلالة الإقتضاء.

⁽٣٠) متفق عليه، رواه البخاري (٧١٥٨) بلفظ: « لا يقضَين حَكَمٌ بين اثنين وهو غضبان » وأخرجه مسلم (٧٧١٧) في كتاب الأقضية ولفظه: « لايحكم أحد بين اثنين وهو غضبان » وأبو داود (٣٠٧٢) بلفظ « لايقضي الحاكم ... » والترمذي (١٣٤٩) بلفظ : « لايحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان » . وابن ماجه في السنن (٢٣١٦) والبيهقي (١٠٤/١) وأحمد (٥٧/٥) والطيالسي غضبان » . وابن الجارود في المنتقى (٩٩٧)، والنسائي في المجتبى (١٤٧/٨) وانظر تخريجه في المعتبر الزركشي ص ٢١٠.

⁽٢١) كلمة (النظر) إضافة من المعقق.

⁽٣٢) ذكر الشيرازي في اللمع أن هذا مثال لفهم معنى من ذكر صنفة من غير جهة التنبيه. فالمقصود من ذكر الغضب اشتغال القلب، فأدخل تحت كل ما يشغل القلب من مرض أو جوع أو عبلش أو قوع.

⁽٢٣) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الجهاد. باب ما جاء في الظول رقم (٢٧) (١٤/٢) في حديث طويل يتعلق بغزوة حدين، وفيه : فقال : « أدوا الخياط والمخيط فإن الغلول عار ونار وشنار على أهله يوم القيامة »، وأخرجه النسائي في المجتبى (٢٢٧/١) في كتاب الهبة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأخرجه ابن ماجة في السنن (٢/ ١٠٠) برقم (١٨٥٠) في كتاب الجهاد باب الغلول وأخرجه الدارمي في السنن (٢/ ٢٠٠) في كتاب السير باب (٤٥) عن عبادة بن الصامت وأحمد في المسند ٤/٨٠٤ عن العرباض بن سارية وفي ٥/ ٢١٦، ٢٦٨، ٢٣٠ في مسند عبادة بن الصامت.

⁽٣٤) كيس فيه ألف أو عشرة ألاف درهم أو سبعة ألاف دينار، كما في القاموس المحيط من 333.

⁽٣٥) البرة بضم الدال اللوائة ويكسر الدال التي يضرب بها، مختار الصحاح من ٢٠٢، والمساح المنياح المنياح

⁽٢٦) المائدة اية (٢).

الأنعام ﴾ (٢٩) وقوله تعالى: ﴿ أحل لكم صيد البحر ﴾ (٢٩) وأمثال ذلك من ذكر التحليل والتحريم المعلق في ظاهره بالأعيان، لأن المفهوم من تحريم كل شيء من هذه المذكورات تحريم ضعرب ونوع من التصرف فيها في وضع اللسان وتفاهم أهل الخطاب من غير اختلاف ولاتنازع في المعلوم منه عند سعاعه . فعصدتُ خلاف في هذا عليهم من نوابت القدرية غير معتد بقوله (٤٠)، ولا معدود في جملة من عرف خطابهم لأنه لاخلاف بينهم / في أن ص٨٨ المفهوم من قول القائل : حرمت عليكم الطعام أنه حرم أكله، وحرمت عليك الشراب معنى شربه دون أكله، وحرمت عليك الشوب أى لبسه، وحرمت عليك الأمة والمرأة أي الإستمتاع (١٤) بهما دون النظر إلى كل شيء من ذلك . أو مسه (٢٤).

⁽۲۷) النساء آیة (۲۲).

⁽۲۸) المائدة أية (۱).

⁽٢٩) المائدة أية (٢٩).

⁽⁻³⁾ نسب القول بأن إضافة التحريم والتحليل إلى الأعيان من المجمل الشيرازي في اللمع ص ٢٨ إلى بعض الشافعية ولكنه صحح عدم الإجمال، ونسبه في التبصرة ص ٢٠١ لأبي عبد الله البصري، ونسبه أبو العسين البصري في المعتمد (٢٣٣/١) لأبي الحسن الكرخي ولأبي عبد الله البصري ونقل عن أبي علي وأبي هاشم وعبد الجبار أنه ليس بمجمل واختار أبو الحسين أنه ليس بمجمل . كما نسب الأمدي في الإحكام (٢٢/٢) الإجمال لأبي الحسن الكرخي وأبي عبد الله البصري، وكذلك فعل ابن الحاجب في المنتهى ص ١٣٧ وابن عبد الشكور في مسلم الثبوت

وبهذا يتضبح أن في المسألة ثلاثة أقوال هي:

ابنه مجمل، وهذا القول منسوب لبعض الشافعية ولأبي الحسن الكرخي وأبي عبد الله البصري وأبي يعلي في أحد قوليه.

٢- إنه مستعمل حقيقة فيحمل على عمومه وهو قول كبار الحنفية كالسرخسي في أصوله
 (١٩٥٨) وهو قول البزيوي والبخاري في كشف الأسرار (١/٠٦/١).

٣- اللفظ مستعمل استعمالاً مجازياً واكنه ليس مجملاً بل يحمل تحريم كل شيء لما أعد له وهذا
 قول الأكثرين، ونسبه السرخسي للعراقيين من العنفية.

وينظر ما يتعلق بهذه المسألة نهآية السول مع البنخشي (٢/٦١) وجمع الجوامع مع البناني (٢/٢) والمستحد في (٥٩/٢) والمستحد في (٥٩/٢) والمستحد في (٢٤٦/١) وشرح تنقيع الفصول عن ٢٥٥ وإرشاد القحول عن ١٦٩.

⁽٤١) في المخطوطة (الإستماع).

⁽٤٢) وعلى هذا لايحمل النفي على العموم، بل يحمل على الخمسوم، فيكون المحرم والمحلل الفعل الذي أعد له ذلك العين عرفاً.

وكذلك قول القاتل منهم ، أطلقت لكم المزورة (٤٣) ومظرت عليكم المنورة اللهم والعسل، إنما يفهم من ذلك تحليل الأكل وتحريمه دون اللمس والنظر. فقول من قال هذا مجمل لايفهم معناه، لأجل أن الأعيان غير مقدورة للعباد ولايصح تحريمها ولا تحليلها قول بعيد خارج عن تعارف أهل اللغة، فوجب أطراحه.

وقد زعم قوم أن هذا الضرب من الضطاب ونحوه هو من باب المحذوف منه، وبمثابة قوله تعالى: ﴿ واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها ﴾(ئك) أي أهل القرية وأصبحاب العير، فحذف لفهم معناه، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أحلت لكم بهيمة الأنعام ﴾ (٥٤) محنوف منه أكل بهيمة الأنعام، وكذلك قوله تعالى: ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ﴾ (٤٦) المفهوم منه أكل ذلك فحذف للعلم به ، وهذا – أيضاً – ليس ببعيد، (٤١) لأنه قد علم أن المراد به ما نكروا أنه حذف منه، وليس الفرض من ذلك وصفه بأنه مجازاً ومحنوف، وإنما الفرض حصول العلم بالمقصود منه، وإنساد قول من زعم أن المراد به إذا لم يكن في نص الخطاب لم يكن مفهوماً، ووجب الوقف فيه، وكونه غير دلالة على شيء. وهذا القول خلاف على الأمة وكافة أهل فيه، وكونه غير دلالة على شيء. وهذا القول خلاف على الأمة وكافة أهل معناه. (٤٨).

ولحق - أيضاً - بهذا الباب قوله سبحانه : ﴿ فَمَنْ كَانْ مَنْكُم مُرْيَضًا ۗ

⁽٤٢) قال في القاموس المحيط ص ١٦ه : المزور من الإبل : الذي اعوج صدره فيقمزه شخص ليقيمه فييقي فيه من غمزه أثر يعلم منه أنه مزور. وقال الأزور من الإبل الذي في زوره عوج.

⁽٤٤) سورة يوسف آية (٨٢).

⁽٥٤) سورة المائدة أية (١).

⁽٢٦) سورة المائدة أية (٣).

⁽٤٧) هذا القول ذكره الغزالي في المستصفى (٢٤٦/١) وأجاب عنه بما أجاب به الباقلاني.

⁽٤٨) كما تبين فإن الباقلاني اعتبر إضافة العكم إلى العين سواء كان تعريماً أو تعليلاً ليس من المجمل واعتبره من القسم الذي يستقل بنفسه في الكشف عن المراد به خلافاً لمن قال إنه من المجمل فيعتاج إلى غيره.

أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ (٤٩) لأن مفهومه « فأفطر فيه » فعدة من أيام أخر : وليس ببعيد أن يقال : فإن كنتم كذلك فالصيام واجب عليكم، وعليكم صيام آخر عند الصحة والإستيطان. ولهذا قال سبحانه ﴿ يريد الله/ بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ (٥٠). ولو أوجب عليهم الفرضين لم ص٨٣ بكن بسبراً (٥٠).

ومما يجب إلحاقه بهذا الباب قوله تعالى : ﴿ السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ $(^{70})$ وقوله تعالى : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ $(^{70})$ وقوله تعالى : ﴿ فاقتاوا المشركين حيث وجدتموهم وخنوهم ﴾ $(^{10})$ وقوله تعالى : ﴿ إنه الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم ﴾ $(^{10})$. وأمثال هذا $(^{70})$.

وقد زعم قوم أن معنى هذا يوصف بأنه معقول من معنى الخطاب. وهذا خلاف في عبارة. وقولنا مفهوم من معناه ولحنه وفحواه بمنزلة واحدة (٥٧) وإنما صبار هذا مفهوماً من فحواه، لأنه خرج مخرج الذم والمدح والترغيب والترهيب، لكون الإسم جارياً على من علق الحكم عليه ففهم من

⁽٤٩) سورة البقرة أية (١٨٤).

⁽٥٠) سورة البقرة أية (١٨٤).

⁽٥١) هذا المثال هو مثال لدلالة الإقتضاء. وقد عدها المسنف مما يستقل بالإفادة بون حاجة إلى غيره.

⁽٢٨) سورة المائدة أية (٢٨).

⁽٣٥) سورة النور أية (٢).

⁽٤٥) سورة التوبة أية (٥).

⁽٥٥) سورة الإنفطار أية (١٤).

⁽٥٦) الأسئلة الأربعة التي ذكرها الباقائني هنا هي من قهم التعليل من تعليق الحكم على الوصف المناسب وهو المسمى بدلالة التنبيه أو الإيماء.

⁽٧٥) صدر الباقلاني هنا بأن المفهوم واللحن والفحرى بمعنى واحد. وهذا مخالف لما استقر عليه الإصطلاح عند جمهور الأصوليين بعدئذ، حيث خصوا كل كلمة من هذه الكلمات بشيء فالمقصود بالفحرى مفهوم الموافقة الأولى والمقصود باللحن مفهوم الموافقة المساوي والمقصود بالمفهوم إذا أطلق مفهوم المخالفة.

قوله تعالى: ﴿ السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ إنه إنما أمرهم بقطعهما للسرقة (٥٨)، وكذلك قوله تعالى: ﴿ فاقتلوا المشركين ﴾ كأنه قال: لأنهم مشركون، وكذلك إذا قال: ثم الفاجر واعذله وامدح المطيع وعظمه، فكأنه قال ثم الفاجر لفجوره وعظم الطائع وامدحه لطاعته، فعقل من ذلك تعليل هذه الأحكام بما اشتقت منه الأسماء من الأفعال، وتعليق المدح والذم والثواب والعقاب والترهيب عليها.

وليس من هذا الباب قوله عز وجل: ﴿ ومن قتله منكم متعمداً فجزاءً مثل ما قتل من النعم ﴾ (٥٩). وقوله ﷺ: « في سائمة الغنم زكاة » (٦٠). وأن تعليق الحكم على أحد وصفي الشيء يدل على أن ما عداه بخلافه (٢١)، لأن هذا ليس هو من مفهوم الخطاب ولامن فحواه ولحنه . (٦٢) وسنفرد للقول في ذلك باباً من بعد إن شاء الله.

⁽٨٥) في المخطوطة (للسرف).

⁽٥٩) المأندة : (٩٥).

⁽١٠) نبه العفاظ مثل ابن حجر في تلخيص العبير (١٠٠/١) برقم (٨١٣) والهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠/٣) على أنه لم يرد بلفظ الممنف . ولكن ورد معناه في صحيح البخاري. باب زكاة الغنم (٢٠/٣) وفي سنن ابن ماجه برقم (١٨٥٠) (١/٥٧٥) من حديث أبي بكر -رضي الله عنه وفيه : « وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة » وأخرجه أحمد في مسند أبي بكر (١/١١) والنسائي في المجتبى (٢٧/٥) وأبو داود في السنن برقم (٢٧/٥) والحاكم في المستدرك (١/١٠).

وفي الباب حديث أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم وفيه « وفي كل أربعين شاة سائمة إلى أن تبلغ عشرين ومائة شاة » أخرجه النسائي في المجتبى (٨/٥٥) والعاكم في المستدرك (١/٥٢٥) والبيهقي في السنن الكبرى (١/٦/٤). وضعفُ الحديث أبو داود والنسائي.

وينظّر تُخريج العديث في الإبتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للغماري من ٥٧.

⁽١٦) الآية والعديث مثل بهما المصنف لمفهوم المخالفة الذي عبر عنه بتعليق الحكم على أحد وصنفي الشيء يدل على أن ما عداه بخلافه، والمراد بالوصنف في الآية هو قوله (متعمداً) وفي الحديث (سائمة).

⁽٦٢) عبارة المخطوطة في الأميل: « ليس هو من دليل الخطاب ولا من قحواه واحنه ومقهومه » ثم أبدل الناسخ كلمة دليل بكلمة مقهوم ثم شطب كلمة مقهومه.

فصل

قاما القسم الثاني من أقسام الخطاب الثلاثة، وهو الذي يستقل بنفسه من وجه ولايستقل من وجه، نحو قوله سبحانه: ﴿ وَأَتُوا حَقَّه يَوْمُ حَصَادُهُ ﴾ (٦٢) وقوله/ تعالى: ﴿ حَتَى يَعْطُوا الْجَارِيَةُ عَنْ يَدُ وَهُمْ صَ٨٤ صَاغُرُونَ ﴾ (٦٤) . وقوله عليه السلام « إلا بحقها » (٦٥) . وهذا الضرب ونحوه من المحتمل من الخطاب.

ومنه – أيضاً – الألفاظ المدعاة للعموم نحو قوله تعالى: ﴿ فاقتلوا المشركين ﴾ (٦٧) وقوله تعالى: ﴿ وإن الفجار لفي جحيم ﴾ (٦٧) وأمثال ذلك من ذكر الأعيان والزمان باسم الجمع المعرف وغير المعرّف.

وإنما صار هذا الضرب (١٨) مستقلاً بنفسه من وجه وغير مستقل من

⁽٦٢) سورة الأنعام أية (١٤١).

⁽١٤) سورة التوبة أية (١٢٩).

⁽١٥) جزء من حديث وصفه الغماري في تغريج أحاديث اللمع ص ١٤١ بالتواتر. والحديث أخرجه جماعة مع الشيخيين بالفاظ متقارية، ولفظ المسنف موجود في صحيح مسلم مع شرح النووي (٢١١/١) ولفظه عن جابر قال: قال رسول الله كلف: د أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دما هم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » وفي بعض الفاظ مسلم (بحقه) ، وأخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب (١٧) بلفظ (بحق الإسلام) . ومعنى الحديث موجود في مجمع الزوائد للهيشمي (١/٥٧) والمستدرك (١/٨٨٧) وأحد مد في المسند (١/٨٧) وأبو داود في السنن برقم (١/٥٥) (١٩٨/١) والترمذي برقم (٢٠٥٧) (١/١٥) والنسائي في السنن (١/٥٠) ، (١/٥٧) .

والبيهةي في الكبرى ٨/٢٧٦ كلهم عن أبي هريرة. وابن ماجه عن جابر برقم (٢٩٢٨) ١٢٩٥/٢ وروى الحديث جمع من الصحابة منهم: أبو بكر، وعمر، وابن عمر، وجابر، وأبو هريرة وأنس، وجرير البجلي وسهل بن سعد، وابن عباس، وأبو بكرة وأبو مالك الأشجعي وعياض الأنصاري، والنعمان بن بشير، وسمرة بن جندب، ومعاذ، وأوس بن أوس وإذا اعتبره الغماري من المتواتر ينظر تغريج الحديث في الإبتهاج ٧٨/١ والمعتبر الزركشي من ١٤١ وتخريج أحاديث اللمم ص ١٤١.

⁽٦٦) سورة التوبة آية (٥) في المخطوطة (اقتلوا).

⁽٧٧) الإنفطار آية : (١٤).

 ⁽٦٨) مراده بهذا الضرب المجمل من وجه نون وجه وألفاظ العموم، لأن المجمل محتاج إلى بيان ما أجمل فيه وكذلك محتاج إلى المخميص لأن العرب تقول: « ما من عام إلا وقد خصيص ».

وجه، لأجل أن اليوم معلوم والحصاد معلوم وإيتاء الحق وأنه إخراجه معلوم وقدر الحق الواجب فيه غير معلوم. وكذلك القتال وأهل الكتاب والجزية معلوم وأهل الجزية وأنها أتاوة ومذلة لهم معلوم (٢٩). وقَدْرها فقط من جملة هذا الخطاب غير معلوم. وكذلك قوله: « إلا بحقها » غير معلوم ما هو الحق وإن كان شيئاً يجب فعله مع الشهادتين. وكذلك قوله تعالى: ﴿ فاقتلوا المشركين كان شيئاً يجب فعله مع الشهادتين. وكذلك قوله تعالى العموم (٢٠). بمجرد وصلوا في الأزمان على قول أصحاب الوقف ومبطلي العموم (٢٠). بمجرد اللفظ، لأنه مستقل بنفسه في أن المسركين والقتل معلومان وأن المراد به الكل أو البعض غير معلوم، وكذلك ذكر الأزمان معلوم وعموم الفعل فيها أو تخصيصه ببعضها غير معلوم فصار مستقلاً من وجه وغير مستقل من وجه.

ومحققوا القول بالعموم يزعمون (٧١) أنه مستقل بنفسه من كل وجه، لأنه بمثابة النص على كل زمن وشخص بعينه بأخص اسمائه وصفاته، ونحن نفرد لذلك بابا من بعد إن شاء الله.

فصل

فأما الضرب الثالث من أقسام الخطاب. وهو الذي لايستقل بنفسه من

⁽٦٩) كون الجزية أتاوة ويقصد بها مذلة أهل الكتاب دلُّ عليه القرآن بقوله تعالى : ﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ . ولا يمنع ذلك من تعليل فرض الجزية في الإسلام أنها مقابل حماية الدولة الإسلامية لأهل الكتاب ، لأنهم ليسوا مكلفين بالجهاد.

⁽٧٠) المراد بأصحاب الوقف القائلين بعدم وجوب اعتقاد عموم العام حال سماعه، بل يعتقد عمومه بعد البحث عن المخمس ولم يوجد سواء كان البحث حتى يصل لدرجة القطع واليقين كما يقول الباقلاني أو حتى يغلب على النان كما يقول الجمهور.

والمرآد بمبطلي العموم: القائلين بأنه لاتوجد ألفاظ وضعها العرب خاصة بالعام. وقالوا إن هذه الألفاظ مشتركة بين العموم وأقل الجمع، وينبغي حملها على المتيةن وهو أقل الجمع، فعلى رأي أصحاب هذين القولين تكون من الألفاظ التي لا تستقل بنفسها، بل تحتاج إلى بيان من غيرها.

⁽٧١) عبارة الباقلاني تنبىء عن مذهبه، وهو أن العام لايحمل على عمومه إلا بعد البحث عن المخصم فلم يوجد قطعاً.

وجه من الوجوه (^(۲۷) فهو المجاز المستعمل في غير ما وضع له في اللغة.
والذي ليس من باب المحنوف الذي قد عرف الحذف منه بعادة الإستعمال،
والقصد بالكلام. وإنما هو المنقول عن بابه وما وضع له، وذلك نصو قوله
تعالى : ﴿ جداراً يريد أن ينقض ﴾ (^(۲۷) وقوله تعالى : ﴿ لهدمت صوامع
وبيع وصلوات ومساجد ﴾ (⁽¹⁴⁾ وقوله تعالى : ﴿ لاتقربوا الصلاة/ وأنتم ص⁽¹⁴⁾
سكارى ﴾ (⁽¹⁴⁾ على قول من قال أراد المساجد الجامعة (⁽¹⁷⁾ ومواضع
الصلوات تعظيماً وتوقيراً لها ولحاضريها، ويؤيد هذا التأويل قوله : ﴿ ولا
جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا ﴾ (⁽¹⁴⁾ والعبور لايكون في الصلوات

ومنه قولهم: رأيت حماراً أو ثوراً إذا أرادوا الرجل البليد المشبه بالثيران والحمير لبلادته، لأن (٧٨) القصد بهذا اللفظ غير معلوم بصريحه ولا بلحنه. وإنما يعلم بشيء تضام (٧٩) الخطاب ويدل به على أنه معدول به إلى المجاز، ولايفهم من اسم الشيء غيره الذي لم يوضع له الإسم إلا بدليل سواه. وقولنا: إن هذا غير مفهوم إنما نريد به أن المراد منه المتجوز به فيه غير معلوم منه، ولانعني بذلك أنه في الأصل غير موضوع لإفادة معنى. وليس هذا بقول لأحد. هذه جملة أقسام المفيد من الكلام.

⁽٧٢) القسم الثالث وهو الذي لايستقل بنفسه مطلقاً حصره في المجاز، لأنه لايمكن القول بالمجاز إلا إذا وجنت قرينة صارفة عن إرادة المعنى الحقيقي وأخرج منه المجاز بالحذف لأنه يفيد المراد منه بنون الحاجة لما يوضحه.

⁽٧٣) سورة الكهف أية (٧٧).

⁽٤٧) سورة الحج أية (٤٠).

⁽٥٧) سورة النساء أية (٤٣).

⁽٧١) نقل هذا التأويل الزمخشري في كشافه (٢٦٩/١).

⁽۷۷) سورة النساء (۲۷) .

⁽٧٨) في المخطوطة (الله) .

⁽٧٩) المقصود به القرينة التي تضام الخطاب وتصرفه عن ظاهره.

بــــب القول في معنى الحقيقة (١) والمجاز

اعلموا أن قولنا حقيقة ينصرف إلى معنيين، وقولنا مجاز لايتوجه إلا إلى التجوز بالكلام في غير ما وضع له. وقد يراد بالحقيقة حقيقة وصف الشيء التي هي حده والمعنى الذي له استحق الوصف، نحو قولنا : حقيقة العالم أن له علماً . وحقيقة الحي الفاعل أن له فعلاً وحياة. فيكون المقصد بذكر الحقيقة ههنا ما أكسب الوصف، ووجب لأجله.

وقد يعنى بالمقيقة - أيضاً - صفة الشيء التي اختص بها، وما هو عليه في نفسه كما نقول حقيقة المحدّث أنه الموجود عن عدم، وليس الوجود معنى منفصلاً عنه له يكون موجوداً. وقد كشفنا هذا الفصل في أصول الديانات بما يغنى الناظر فيه.

وقد تكون الحقيقة حقيقة الكلام، وذلك راجع في وصف الكلام إلى أنه قول استعمل فيما وضع في الأصل له (٢). وحقيقة الكلام لها نقيض من المجاز، وهو استعماله في غير ما وضع له. وحقيقة الشيء التي هي حده وصفته التي هو عليها في ذاته لا نقيض لها ولامجاز منها.

وأما الضرب الآخر فهو المجاز من الكلام ومعنى وصفه بأنه مجاز أنه مستعمل/ في غير ما وضع له وأنه متجاوز به إلى غيره (٣) من قولك جُزت ص٨٦٥ النهر إذا تجاوزته، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾ (٤) ، وقوله

 ⁽١) قال العلوي في كتاب الطراز ١/١٤ : الحقيقة فعيله مشتقة من الحق وهو الثابت وهي تطلق على
ما هو ثابت على استعماله في الأصل. وهي مستعملة هنا مجازاً لأنها في الأصل وضعت للشيء
الثابت ثم نقلت إلى استعمال اللفظ في موضوعه الأصلى.

⁽Y) وهذا المعنى هو المقصبود هنا.

⁽٣) قال العلوي في الطراز (٦٣/١) : المجاز مُغْمَل من الجواز الذي هو التعدى.

⁽٤) سورة يوسف آية (٨٢).

تعالى: ﴿ جِدَارٌ يَرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ ﴾ (٥) وقوله تعالى: ﴿ لهدمت صوامع وبِيع وصلوات ومساجد ﴾ (١) وقولهم في الرجل البليد أنه ثور وحمار، وفي الشديد أسد وضرغام، وأمثال هذا.

يقيل ، إن المجاز يكون بالزيادة في الكلام وبالعذف منه والنقصان.

أما المزيد فيه فكقوله (٢) تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ (٨) لأن فيه زيادة

الكاف أو المثل، لأنه لو قال : ليس كهو شيء أو ليس مثله شيء لاستقل

الكلام. وأما النقصان فنحو قوله تعالى : ﴿ واسال القرياة ﴾ وتقديره

« واسال أهل القرية » فَنَقص الأهل وحذف.

وإنما وصفت الزيادة بأنها مجاز ، لأنها وردت غير مفيدة (١) ، وهي ألاصل موضوعة للإفادة. فصارت مستعملة في غير ما وضعت له وكذلك النقصان لما حذف من موضعه صار بمثابة كلام عدل به عما وضع لإفادته. والمقيقة الكلام الذي وضع لإفادتها وجوه معقولة من إطلاقه بعد التواضع على إفادة ما وضع له، والمجاز الذي لم يوضع في الأصل له معقول بدليل يقارنه لا بإطلاقه، إذ ليس بموضوع له في الأصل.

فصل

والمجاز مستعمل في موضعه، والباب الذي استعمل فيه لايتعدى به عنه، ولا يقاس عليه . والمقيقة متعدية إلى جميع ما وضعت لإفادته إما بإطلاقها أو بتقييدها، وأو لم يجر معها لا ينقض طريق المواضعة وبطلت

⁽ه) سورة الكهف آية (٧٧).

⁽٢) سورة المج أية (٤٠).

 ⁽٧) في المخطوطة (فقوله).

⁽٨) سورة الشوري آية (١١).

⁽٩) يرى بعض العلماء أنه لايجوز أن يقال يوجد زائد في القرآن بمعنى لا فائدة فيه، لأن كون القرآن في بعض العلماء أنه لا يجتل الكلام فيه ما لا فائدة فيه يتنافى مع حكمة الحكيم. بل قد يطلق لفظ الزيادة بمعنى لا يختل الكلام بصدفه أو هو زائد إعراباً . ونقل هذا القول الزركشي في البحر المعيط (١٩٠/١) عن ابن برستويه وابن الخشاب وارتضاه.

الدلالة، وهذا معنى قولهم إن المجاز مقصور على موضعه. والحقيقة تتعدى إلى كل ما وجدت فيه فائدته. ومرادنا بقولنا إن المجاز لايتعدى مكانه أنه لايتعدى بابه، لا أنه لايستعمل إلا في الشيء الذي استعمله فيه أهل اللغة بعينه، لأنه يجوز أن يقال: سل الربع والطلل، مكان قولهم سل الديار، لأنه من بابه، ولايجوز أن يقال سك الدابة والحمار قياساً على هذا الباب./ (١٠) ص٨٧٨

⁽١٠) كان يحسن من المسنف أن يدخل هذا الفصل في الباب التالي لأنه مما يفرق به بين المقيقة والمجاز.

بصاب معرفة الفصل بين الحقيقة والمجاز

وطريق العلم بذلك أربعة أمور:

أددها: أن الحقيقة من الكلام جار في جميع ما وضع لإفادته نحو القول ضيارب وعالم وقادر الجاري على كل من له ضرب وعلم وقدرة، وكذلك القول إنسان وقرس المفيد للصورة تابع أبداً لها أينما وجدت من غير تخصيص، وإلا بطلت دلالة الكلام وانتقضت المواضعة.

والمجاز مقصور على موضعه لايقاس عليه، كالذي قلناه من قبل، لا يقال: سل البساط ويعني صاحبه قياساً على قولهم: سل الربع وقوله سل القرية والعير. (١)

والثاني، أن يكون ما جرى عليه الإسم حقيقة يستحق منه الإشتقاق، فإذا امتنع الإشتقاق منه علم أنه مجاز نحو تسمية الفعل والشأن أمراً على وجه المجاز والأمر على الحقيقة بالشيء هو نقيض النهي عنه، وهو اقتضاء الفعل، ويشتق منه اسم أمر، ولايشتق من القيام والقعود أمر، ولا من شيء من الأفعال، فوجب أن تكون تسمية الحال والشأن أمراً جارية عليه مجازاً واتساعاً. ومنه قوله تعالى : ﴿ وما أمر فرعون برشيد ﴾ (٢). وقوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاء أمرنا وفار التنور ﴾ (٢) وقولهم : « ما أمر فلان وما حاله »

⁽١) ذكر هذا الطريق إمام الحرمين في التلخيص لوحة (١٢) وقال عنه : هذا سديد، ولكنه نقده بأنه فيه إشارة إلى جواز إثبات اللغة بالقياس وهو لا يقول به. وقد نقل هذا الطريق الغزالي في المستصفى (٢٤/١) وارتضاه وكذلك الأمدي في الإحكام (٢١/١) ودافع عنه. ولكن فخر الدين الرازي في المحصول (٢٨/١/١) رده واعتبره طريقاً فاسداً وتابعه على رده العلوي في الطراز (١٤/١) علماً بأن العلوي وهو لغوي تابع فخر الدين الرازي متابعة تامة.

⁽٢) سورة هود أية (٩٧).

⁽٣) سورة هود أية (٤٠).

يعنون شأنه وطريقته (١).

والثالث ، أن يختلف جَمْعُ ما جرى الإسم على أحدهما مجازاً ، والآخر حقيقة ، فيعلم أنه مجاز في أحدهما لأن جَمْع الأمر الذي هو نقيض النهي أوامر ، وجمع الأمر بمعنى الفعل والشأن أمور . فنقول : كيف أمر فلان ؟ وكيف أموره ؟ ولا نقول كيف أوامره . وإنما نقول ذلك في أقواله التي هي نقيض النهي (٥).

والرابع ، أن يكون لما جرى عليه الإسم حقيقة تعلق بغيره أو ما يجري مجرى الغير له. نصو العلم والقدرة والأمر الذي لكل شيء منه تعلق بمعلوم ومقدور ومأمور به، وذلك اتفاق . فإذا سمي ما لاتعلق له بأنه علم وقدرة وأمر كان ذلك مجازاً. ومنه / قولهم في الأمر العجيب الخارق للعادة هذا قدرة حسلا الله، وهذا أمر الله، وقولهم : قد جاء علم الله من المطر والجراد، وإنما يعنون معلومه ومقدوره وفعله (١). وجميع ما ذكرناه من قوله تعالى : ﴿ جداراً يريد

⁽٤) نقل هذا الطريق إمام الصرمين في التلخيص لوحة (١٢) وقال: هذا الذي في المدور التي ذكرناها سديد، ولكن ليس بمطرد ، فَرُبُّ حقيقة لا يُصدر منها نعوت وهي إذا لم تكن مصدراً، ورُبُّ مجاز ورد التجوز بنعوت صادرة عنه » ونقله الغزالي في المستصفى (٣٤٣/١) وذكرها الأمدي في الأحكام (٣٢/١) ودافع عن ما وجه إليه. وذكره فضر الدين الرازي في المحمول (٨/١/١) في المراز المنعيفة، وقد نقل الطرق الأربعة الموجودة في التقريب منسوبة للغزالي وضعفها وتابعه على ذلك الطوي في الطراز ص (٩٦/١).

⁽ه) ذكر هذا الطريق إمام الحرمين في التلخيص لوحة (١٢) وأبطله بعدم الإطراد واستدل على أن جمع الأسد في الرجل الشجاع وفي الحيوان المفترس واحد. وكذلك جمع كلمة (حمار) في الدابة والرجل البليد لايضتلف. وضتم هذا الطريق بأنها اتفاقات لانطرد. ولكن الفزالي في اللاستصفى (٢١/١) نكرها موافقاً عليها وكذلك الأمدي في الأحكام (٢١/١). ودافع عنها. وذكرها الرازي في المحصول (١/١/٥) منسوبة الفزالي وضعفها وتابعه العلوي في الطراز (١/١/٥).

⁽١) حنف إمام الحرمين في التلفيص هذا الطريق، وذكره الفزالي في المستمدقى ٣٤٣/١ موافقاً عليه وذكره الأحدي في الأحكام ٣٤٦/١/١ وداقع عنه، وذكره الرازي في المحصول ١٩٨١/١/١ وداقع عنه، وذكره الرازي في المحصول ١٩٥/١/١ منسوباً للفزالي وضعفه، وتابعه الطوي في الطراز ٩٧/١.

وخلاصة الكلام أن إمام المرمين في التلخيص والرازي في المحمول وتابعه الطوي قد ضعفوا هذه الطرق الأربعة. وقد اعتد بها الفزالي في المستمنقي والأمدي في الأحكام. وقد ذكر الرازي في المحمول ١/١//٨٤ سبع طرق أخرى وصححها وذكر العادي في =

أن ينقض ﴾ (٧) وقوله تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾ (٨) وقوله تعالى ﴿ لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد ﴾ (٩) وقوله تعالى : ﴿ أو جاء أحد منكم من الغائط ﴾ (١٠) وقوله تعالى : ﴿ الله نور السموات والأرض ﴾ (١٠) وقوله تعالى : ﴿ يؤنون الله ﴾ (١٠) وهو يريد رسله وأولياءه. وقوله تعالى : ﴿ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه ﴾ (١٠) وقوله تعالى : ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ (١٠) . وقوله تعالى : ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ (١٠) . وقوله تعالى : ﴿ الله يستهزيء بهم ﴾ (١٠) وقوله تعالى : ﴿ وجمار. وفي الشديد الأيد (١٠) أسد وسبع. وفي الثقيل إنه جبل، وأمثاله أوضع دليل على أن في كتاب الله سبحانه وسنن رسوله ﷺ وكلام أهل اللغة مجازاً كثيراً (١٨) ، اللهم إلا أن يُقول قائل : إن الجدار يريد ويختار. وأن البليد تيس وحمار على الحقيقة، فلا يكون في عداد من يُكلم.

⁼ الطراز ما ذكره الرازي وزاد عليه طريقين. وأما الآمدي فقد ذكر الطرق الأربعة التي أوردها الباقلاني وزاد عليها خمسة أخرى.

⁽٧) سورة الْكهف أية (٧٧)،

⁽٨) سورة يوسف آية (٨٢).

⁽١) سورة المج أية (٤٠).

⁽١٠) سورة المائدة أية (١).

⁽١١) سورة النور أية (٣٥).

⁽١٢) سورة الأحزاب أية (٥٧).

⁽١٢) سورة البقرة اية (١٩).

⁽۱٤) سورة الشورى أية (٤٠).

^{(ُ}ه١) سورة البقرة أية (ه١).

⁽١٦) سورة الأنفال (٣٠).

⁽١٧) الأيد: القوة ، المسباح المنير ص ٣٢٠.

⁽١٨) الأكثر على وجود المجاز في القرآن واللغة. ويعضهم نفاه في القرآن دون اللغة، وتسب السيوطي في الإتقان (٢٦/٢) لابن القاص من الشافعية وابن خويز منداد من المالكية وكثير من الظاهرية نفي المجاز في القرآن وتسبه الرازي في المحمدول (٢٦/١/١) لابن داود الظاهري، وتقله ابن النجار في شرح الكوكب (١٩٢/١) عن الفخر اسماعيل وابن حامد من الحنابلة، وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد،

ومنعه الاستاذ أبو اسحاق في اللغة والقرآن ، على ما في نهاية السول (١/٢٦٦).

فصل

وكل مجاز فلابدً فيه من حقيقة يرد ويرجع إليها الكلام ، وليس لكل حقيقة مجاز، لأن من الألفاظ والأسماء ما لم يتجوز بها في غير ما وضعت له، وهي أكثر الخطاب (١٩) .

فصل (۲۰)

وضربان من الأسماء لايصح دخول المجاز فيهما.

أحدهما ، الأسماء العامة التي لاعموم فوقها ، وذلك نحو القول : معلوم ومجهول ومظنون ومسهو عنه ومشكوك فيه ، ومذكور ومخبر عنه ومدلول عليه ، وإنما امتنع دخول المجاز في ذلك ، لأنه لا أمر إلا ويصبح تعلق العلم به أو الخبر عنه أو الذكر له أو الدلالة عليه من موجود ومعدوم وقديم ومحدث . وليس من الأمور مالا يصبح كونه معلوماً ومذكوراً ومخبراً عنه ومدلولاً عليه على وجه حتى يكون إذا وصف بذلك جرى عليه الإسم/ مجازاً (٢١) اللهم إلا ص٨٨ أن يكون المذكور والمعلوم لصاحب زيد ووكيله مذكوراً ومعلوماً لزيد فيكون ذلك مجازاً إذا نسبت إلى زيد من باب جعله معلوماً لمن ليس بعالم به لكن لمن يقوم مقامه.

فأما أن يوصف أمر بأنه معلوم أو مذكور أو مخبر عنه أو مدلول عليه، وهو مما لا يصبح كونه كذلك فإنه محال (٢٢).

⁽١٩) قال الأمدي في الإحكام (٣٤/١): الألفاظ الموضوعة أولاً في ابتداء الوضع في اللغة لا توصف بكونها حقيقة ولا مجازاً. وإنما تصير حقيقة ومجازاً باستعمالها بعد ذلك، وبهذا يعلم بطلان قول من قال: إن كل مجازلًا حقيقة ولاعكس.

⁽٢٠) هذا القصل حنقه إمام الحرمين من تلخيص التقريب.

⁽٢١) في المخطوطة (مجاز).

⁽٢٢) ذكّر العلوي في الطراز (١٠١/١) أنّ الأسماء التي لا إبهام فوقها كالمعلوم والمذكور والمجهول، كلها نصوص فيما دات عليه ظاهرة المعاني مستعملة في حقائقها التي وضعت لها، ولا يجري فيها المجازات بحال.

والضرب الآخر من الأسماء أسماء الأعلام (٢٢)، نصو القول: زيد وعمرو، لأنه إسم موضوع للفرق بين النوات والأشخاص، لا للفرق في الصفات وإفادة معنى في المسمى، حتى إذا جرى فيمن ليست له تلك الصفة صبار منجازاً، نصو القول: ضبارب وظالم إذا جرى على من لاضرب له ولاظلم، (٢٤) فلذلك صبار قولهم الأسود بن يعفر والعرث بن ظالم مجازاً، (٢٥) لأنه لم يجر على أن في المسمى سواداً وله ظلماً.

وقد يجوز التجوز بالإسم الموضوع للشيء على وجه العلّم واللقب إذا استعملا فيمن لم يوضع له، نحو قولهم. هـذا علم ســـيبويه (٢٦)، وهذا علم بقراط (٢٧) وسقراط (٢٨) يعني بذلك كتبهم. وكذلك قولهم حفظــت

وأما الحرث بين ظالم فهو الحارث بن ظالم بن جُنَيعة كما في القاموس المحيط ص ٢١٤ والحكم على تسميتها بأنه مجاز مخالف لسوابق الكلام وأواحقه.

⁽٢٣) أسماء الأعلام لاتوصف باتها حقيقة لأن مستعملها لم يستعملها قيما وضعت له أولاً، إنما استعملها للتقرقة بين الأشخاص بدون النظر لدلالة الإسم على معنى أو وصف، فاستعملها كالأعلام المرتجلة وإذا لاتوصف بالمقيقة ولا بالمجاز، وينظر في ذلك الطراز (١٩٨/٠٠) وفرح الكوكب المنير (١٠٠/٨٩) ونقله عن الأكثر.

⁽٢٤) سوابق الكلام وأواحقه تدل على أن الأعلام لاتوصف بأنها مجاز. ومبارته هنا ظاهرها خلاف المراد.

⁽٢٥) تمثيل المسنف بالأسود بن يعقر لأن معنى هذا الإسم الأسود بن أبيض لأن معنى كلمة يعقر : بياض غير خالص كما في المسباح المنير ص ٤١٨ والقاموس المحيط ص ٦٨٠٠.

⁽۲۷) هو سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر . يكني أبا بشر وأبا العسين وأبا عثمان، مولى لبني العارث بن كعب. ولد بالبيضاء من قرى شيراز اختلف في ميلاده ووفاته. والراجح أنه توفي سنة ١٨٠ هـ. عن ما يقارب خمسين عاماً، وله ترجمة في مصادر شتى منها : الفهرست ص ٧١ تاريخ بفداد ١٩٥/١٢ معجم الأدباء (٢/١٥/١-١٢٧) والبداية والنهاية (١٩/١٠) وتاريخ العلماء النحويين للقاضي أبي المحاسن التتوخي ص ٩٠ - ١١٢.

⁽٢٧) هو بقراط بن إيرا قليس . الطبيب الفيلسوف. لما خاف طي الطب أن يفني من العالم اتّخذ جماعة كارلاده وطمهم الطب. عاش بقراط في عهد بهمن بن أربشير، انتهت إليه الرئاسة في الطب. قيل إنه عاش ما يزيد على تسعين عاماً. ينظر ترجمته في الفهرست لابن النبيم من ٥٠٠. ومصنفاته لاتحصى. وانظر ترجمته في تاريخ الحكماء للقفطى من ٩٠.

⁽٢٨) سقراط : هو فيلسوف يوناني من تلاميذ فيشاغورس مواده ونشاته باثينا له حكم ووصايا مشهورة، مات مسموماً.

انظر ترجمته في تاريخ الحكماء للقفطي ص ١٩٧.

المزني (٢٩) وحفظت سيبويه، وأنت تعني حفظت كتابيهما (٢٠). وهذه جملة كافية في هذا الباب إن شاء الله.

وذكر الرازي في المحصول (١/١/٥٥٥) وكنك الطوي في الطراز (٨٨/١) أن المجاز لايدخل في الطراز (٨٨/١) أن المجاز لايدخل في الحرف بالذات لأن مفهومه لايستقل بنفسه. ويدخل فيه المجاز من حيث تركيبه، كما في التمهيد للاسنوي من ١٩٨ ويرى جماعة أنه يكون المجاز في الحرف، مثل قوله تعالى : ﴿ فهل أنتم مسلمون ﴾ ، وبه قال ابن النجار في شرح الكوكب المنير (١٨٨/١).

وذهب ابن النجار إلى وجود المجاز في الفعل مثل قوله تعالى: ﴿ أَتَى أَمَرَ اللّه ﴾ بمعنى يأتي وكذلك في التعبير بالخبر عن الأمر، مثل قوله تعالى: ﴿ والوالدات يرضعن ﴾ والتعبير بالخبر عن النهي كقوله تعالى: ﴿ لايمسه إلا المطهرون ﴾ ، وغيره كثير ، ولا داعي لإنكاره، وينظر في ذلك جمع الجوامع مع البنائي (٢٢١/١).

ونفى الرآزي في المحمول دخول المجاز في الفعل تبعاً للمصدر، ولكن العلوي في الطراز قد ذكر ما ذكره الرازي، وقال قد يدخل المجاز المصدر كقولنا رجل عدل أي عادل. والرازي حصر دخول المجاز المجاز المعاء الأجناس فقط.

⁽٢٩) المزني هو إسماعيل بن يحيى المسري أبو إبراهيم صاحب الإمام الشاقعي، وناصر مذهبه ومختصر أقراله، ولد سنة ١٧٥ هـ وتوفي سنة ٢٦٤ بمصر كان زاهداً ورعاً. تنظر مؤلفات في تاريخ التراث العربي لسنكين (١٩٤/٣/١) وله ترجمة في طبقات الشاقعية لابن السبكي (٢٤٢/١) وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧٩، ومعجم المؤلفين لكمالة (٢٩٩/٢) والأعلام للزركلي (٢٢٧/١).

⁽٣٠) ذكر الطوي في الطراز (١٠١/) أنه قد يجري المجاز في الأعلام ، ومثل له بما مثل له المصنف هنا وأضاف أنه قد يجري المجاز في بعض المضمرات كاستعمال (نحن) الواحد المعظم لنفسه، وقال : قد يجري المجاز في أسماء الإشارة. كقول القائل : أعجبني هذا الرجل – وإن كان غائباً. وذكر أن الأصل في الضمائر وأسماء الإشارة المقيقة.

بساب

القول في منع القياس في الأسماء (١)

اختلف الناس في هذا الباب، فأجازه قوم من المتكلمين والفقهاء ^(٢). ومنعه آخرون. وهو الصحيح الذي نقوله به. ^(٢).

واعلموا أن الأسماء على ضربين: (٤)

(١) هذا الباب تناوله بعض الأصوليين في مؤلفاتهم الأصولية في باب القياس، منهم الرازي في المحمول وأتباعه، وكثير من الأصوليين تناوله في باب اللغات كما فعل المصنف هنا والغزالي في المستصفى، وبعضهم تناوله في الموضوعين ، كما فعل أبو اسحاق الشيرازي في شرح اللمع.

(Y) ممن أجاز إثبات الأسماء بالقياس أبو علي بن أبي هريرة، وابن سريج، والأستاذ أبو اسحاق الاسقرائيني، والقاضي أبو الطيب الطبري، وأبو اسحاق الشيرازي. ونسبه الأستاذ أبو منصور للشافعي، واختاره فضر الدين الرازي في كتاب القياس، ونقله ابن جني في الخصائص عن المازني وأبي علي الفارسي، وهو قول ابن درستويه. وبعض من قال بالجواز كابن فورك وأبي الحسين بن القطان لم يقل بالوقوع ينظر في كل ما تقدم من نسبة الأقوال البحر المحيط للزركشي (٢/٥/٢). وقد اخطأ الأمدي، وابن الحاجب، وابن السبكي في الإبهاج في نقل الجواز عن الباقلاني.

(٣) ذهب المنع من إثبات الاسماء بالقياس أبو بكر المديرةي وإمام الحرمين في التلخيص لوحة (٢) والبرهان (١٧٢/)، والغزالي في المستصفى، وابن القشيري، وإلكيا الهراسي، والأمدي وابن الحاجب، وابن خويز منداد المالكي، وأبو الخطاب، وابن النجار، وابن برهان، وفخر الدين الرازي في باب الأوامر من المحصول (٢٠/١/٤) من أحد أجوبته، والراجع عنه الجواز،

ينظر في هذا القول الإحكام للأحدي (١/٧٥)، والإبهاج (٢٣/٢) وشرح الكوكب المنير (١/٧٢) وبهاية السول مع البخشي (٢٢/١)، والمحمول (٢٢/٧٥)، ومنتهى الوصول لابن الحاجب ص ٢٦ وروضة الناظر ص ١٧٦ واللمع ص ٦ وشرح اللمع : (١/٥٥/١ ، ٢٩٦/١)، والتمهيد للأسنوي ص ٢٦، والتمهيد لأبي الخطاب (٢/٥٥٥) وإرشاد الفحول ص ٢١، والومول إلى الأصول (١/٠٠١).

(٤) أَجْمَع أَمَلُ اللَّفَةَ عَلَى أَنْ اللَّفَةَ تَثْبِت نقلاً وتوقيفاً، كما ذكر ذلك الزركشي في البحر المحيط: (٢/٧٧) وإنما الخلاف في ثبوتها بالقياس.

ومحل النزاع في المسألة هو الأسماء الموضوعة على مسمياتها وتستلزم معان في محالها وجوداً وعدماً، كإطلاق إسم الخمر على النبيذ، والزاني على اللائط، والسارق على النباش، ويذلك يخرج من محل النزاع ما يلى :

اً - أسماء الأعلام، لأنها ليست موضوعة لمعان موجبة لها. والقياس لابُدُّ فيه من معنى جامع بين الأصل والفرع.

فضرب منها علمٌ محض واقبُ جامد، وضع للفرق بين النوات والأشخاص، ولم يوضع لإفادة الفرق في الصفة، وذلك نحو تسمية الشخص زيداً وعمراً، وأمثال ذلك مما لايفيد معنى وصفة في المسمى. وقد اتفق على أن ما هذه سبيله لايصح القياس عليه (٥)، لأن كل من يرى القياس في الأسماء فإنما يقيس على معنى في المسمى وضع الإسم لإفادته، واللقب ليست هذه حاله.

والضرب / الآخر مفيد للفرق في الصفة، نحو القول: قاتل وضارب حس٠٩ وعالم وقادر وخُلُّ وخـمـر، وما أشب نلك مما وضع لإفسادة مـعنى في الموصوف، وهذا – أيضاً – مما لايصح القياس عليه لأمرين:

أحتهما ، اتفاق الكل على أن وضع اللغة وضع حكمي صحيح، وأن الغرض في وضع الأسماء الإفادة بها. وإذا كان ذلك كذلك وجب أنهم إذا وضعوا الإسم لإفادة الصفة إما مطلقة أو مقيدة، وليدلوا به على تلك الفائدة وجب اطراد ذلك الإسم واجراؤه على كل ما وُجد فيه ذلك المعنى، وإلا فسدت الدلالة وانتقضت المواضعة، ووجب أن يكونوا متى وضعوا الإسم لإفادة الصفة في إطلاق أو تقييد أن يكون جارياً في جميع ما وجدت فيه. وأن يكون وضعهم الإسم لها، وتركهم التوقيف لنا على أنه مقصور على بعض ما يكون وضعهم الإسم لها، وتركهم التوقيف لنا على أنه مقصور على بعض ما الصفة وقام العلم بصحة وضعهم.

ب- أسماء المنفات المشتقة المرضوعة الفرق بين الصنفات، كالمالم والضارب، فهذه الإلحاق ثابت
فيها بالوضع، لا بالقياس، فكل من قام به العلم يسمى عالماً، ولا يوجد واحد من الناس يعتبر
أحداد والآخر فرعاً، بل كلهم دخلوا تحت القاعدة في أن واحد، فلا قياس، ويرجع في تحرير
محل النزاع لإحكام الأمدي (١/٧ه) والبرهان : (١/٧٧١).

⁽ه) نقل الإتفاق كثير من الأصوليك، منهم آبن النجار في شرح الكوكب (٢٢٤/١) حيث قال : والإجماع على منعه في علم والتب وصفة مثل إنسان ورجل ورفع فاعل، وقال : إن ابن مظام وابن عقيل نقلا الإجماع، ونقل الإنفاق ابن السبكي في الإبهاج (٢٣/٢).

الثلام (٢): وبما وصنفناه من حالة مقام نصبهم لنا على أنهم قد أجروا الإسم على كل من فيه تلك الصنفة، ولم يكن للقياس مع توقيفهم لنا على ذلك وما يقوم مقام التوقيف وجه باتفاق، لنصبهم لنا على أنهم قد سموا كل من له تلك الصنفة مما قد وجد قبلهم وبعدهم وفي عصرهم بذلك الإسم. وهذا واضبح في إحالة دخول القياس في الأسماء (٧).

فصل

ومما يدل على منع القياس في الأسماء أن أهل اللغة إذا سموا شخصاً من الحيوان أدهم عند وجود السواد به، ووقفونا على أنهم سموه أدهم لوجود السواد به لم يخل حالهم من أربعة أمور:

إما أن يكونوا قد وقفونا – مع ذلك – على أن القول أدهم جار في لغتهم على كل ما وجد قبلهم وكان مرام على كل ما وجد فيه السواد من حيوان وغيره/ مما وجد قبلهم وكان مرام ويوجد بعدهم.

أو أن يكونوا قد وقفونا على أنهم إنما قصروا الإسم على ذلك الشخص وحده لوجود السواد به .

أو أنْ يكونوا قد وقد عنا على أنه جدارٍ على جنس ذلك النوع من الميوان دون سائره.

أو أن يكونوا إنما وتفونا على أنهم سموه أدهم لوجود السواد به، ولم يقفونا على أنه مقصور عليه أو على نوعه من الحيوان، ولا على أنه جار على نوع ذلك الحيوان، ولا على غيره . ولابد من هذه القسمة :

فإن كانوا قد وقفونا على أن الإسم مقصور عليه وحده فلا شك أن من سمى غيره بذلك الإسم فقد خالف حكم لغتهم ووضعهم.

وكذلك إن كانوا قد وقفونا على أنه اسم جار على نوع ذلك الحيوان

⁽١) كلمة (الثاني) إضافة من المعتق .

⁽٧) يعني الاسماء المؤشوعة التقريق بين الصفات مثل الضارب والعالم.

فقط فمسمي غيره من الحيوان بذلك الإسم مخالف للغتهم (^).

وإن كانوا قد وقفونا على أنهم يسمون بذلك الإسم كل ما وجد به السواد ماضياً وفي حال مواضعتهم ومستقبل أوقاتهم، فلا شك أن جريان الإسم على كل أسود توقيف، لا قياس (٩).

وإن كانوا سموا الشخص أدهم، وقالوا سميناه بذلك لوجود السواد به لم يخل حالهم من ثلاثة أمور:

إما أن يكونوا قد وقفونا - مع ذلك - على أن القول أدهم جارٍ على كل ما وجد فيه السواد. أو أن يكونوا سموا ذلك الشخص أدهم، وقالوا سميناه بذلك لوجود السواد به، ولم يوقفونا على أنه مقصور عليه أو على نوعه دون غيره، أو على كل ما وجد به السواد وجب القطع على أن الإسم في لغتهم جارٍ على ذلك الشخص، وأنه لايعلم أن ما عداه من نوعه وغير نوعه مسمى عندهم بذلك الإسم أم لا، وتجويز كل واحدٍ من الأمرين.

فإن قال قائل ، إذا عدم توقيفهم على إجرائه في كل ما وجد السواد به وجب اجراؤه عليه، لأن ذلك موجب لغتهم.

قبل له ، أتفصل « بين » (١٠) من قال يجب قصره عليه وحده، أو عليه وعلى نوعه لأننا نجدهم يسمون/ الشيء بالإسم لمعنى فيه ويقصرونه عليه أو ص٩٢ عليه وعلى نوعه ويسمونه بالإسم لذلك المعنى ويجرونه مطلقاً على كل ما هو فيه، فليس مدعي إجرائه بمطلقه لعدم توقيقهم على إجرائه في موجب لغة

فالذي ينقل في هذه العالة الإسم لموضع آخر يكون متطفلاً على أهل اللغة ومفتاتاً عليهم، وهم أهل اللغة الواضعين لها وهم أهل اللغة الواضعين لها التصرف بلغتهم.

(١٠) (بين) إضافة من المعقق لعاجة العبارة إليها.

⁽٨) في هاتين الحالتين يمتنع نقل الإسم إلى مكان آخر، لأن أهل اللغة صرحوا بقصر الإسم إما على المسمى بذلك، أو على نوع ذلك المسمى، كتسمية الفرس الأسود أدهم سمي لكونه فرساً ولكونه أسود. والأول مثل تسمية المعتصر من العنب خمراً.

 ⁽٩) وفي هذه الحالة يجوز نقل الإسم لكل مكان وجدت فيه الصفة بوضع اللغة لا بالقياس، وبالتالي
شبت في هذه الصور الثلاث أنه لاقياس في اللغة.

لهم أو موجب لفتهم أولى من مدعي قصره على موجب لفتهم، وهذا متكافيء لايمكن الفصل فيه، فوجب منع القياس في الأسماء (١١).

فصل

والأقرب في هذا الباب مع عدم توقيفهم على أن ما وضعوه لإفادة معنى مقصور عليه أو على نوعه أو جار عن كل ما وجد فيه ذلك المعنى، لأنهم لابد أن يضعوه على بعض هذه الوجوه ويوقفونا على ذلك بالقول أو ما يقوم مقامه، ويعلم ذلك من حالهم ليزيلوا به الإلباس ويعرفوا كيفية وقوع مواضعتهم، وإذا حصل التوقيف منهم على ما ذكرناه امتنع القياس.

وعمدة المخالفين في هذا الباب أن الإسم إذا وضع لمعنى وجب إجراؤه حيث وجد ذلك المعنى، وإلا بطلت فائدته، وهذا باطل. لأنه قد تكون فائدته مقصورة على شيء دون غيره على ما بيناه، وليس وضع القوم لغتهم على المعاني وضع الأحكام العقلية الموجبة عن عللها. وإنما المواضعة مواطأة وتابعة لقصدهم واختيارهم، وقد يختارون وضع الإسم لمعنى إذا وجد في شيء مخصوص (١٢) على ما بيناه من قبل، فبطل ما قالوه.

والفرض بالكلام في هذا الباب تسمية النبيذ خمراً لوجود الشدة فيه (١٣)، والخليط جاراً (١٤)، وواطيء البهيمة زانيا (١٥)، ومستخرج الكفن من

⁽١١) خلاصة احتجاج الباقلاني بهذا الدليل، هو أنه إذا لم يوجد نص من أهل اللغة على جواز تعدية الأسماء إلى مسميات أخرى لزم منع القياس لعدم وجود الدليل.

⁽١٢) وذلك مثل تسمية الزجاجة قارورة - لأنه يستقر فيها السائل - بون غيرها مما هو كذلك، كالحوض والبركة والبحر.

⁽١٣) ذكر جمع من الأصوليين ثمرة النزاع في هذه المسألة فقال ابن النجار في شرح الكوكب (١٣). «فائدة الضلاف أن المثبت للقياس في اللغة يستغني عن القياس الشرعي، فيكون إيجاب الحد على شارب النبيذ والقطع على النباش بالنص، ومن أنكر القياس في اللغة جعل ثبوت ذلك بالقياس الشرعي.

⁽١٤) ذكر الزركشي في البحر المحيط (٢٦/٢) نقلاً عن ابن فورك وعن الأستاذ أبي منصور البغدادي أنهما نقلا عن الشافعي أنه قال في مسألة الشفعة : « الشريك جار قياساً على تسمية العرب امرأة الرجل جارة ».

⁽١٥) وكُذْلك اللائط - بجامع أن كلاً منهما إدخال فرج في فرج محرم،

القبر سارقاً (١٦)، وأمثال هذا، فإذا جرى الإسم على ذلك من جهة القياس أنخل تحت العمومات والظواهر، كقولـه (١٧) تعالى: ﴿ والسارق والسارقة ﴾ (١٩) وقوله ﷺ: « الجار أحق بسقبه » (٢٠) وهذا بعيد لما قلناه.

وقد وجدنا أهل اللغة يسمون بعض ما حدث فيه / الحموضنة خلاً دون ص٩٣٠ غيره، ويسمون بعض ما خرج من شيء فاسقا، وبعض ما يتجاوز الغرض المقصود جائزاً، ولا يجرون ذلك على كل ما وجد فيه ذلك المعنى، فبطل ما قاله ه. (٢١)

⁽١٦) وهو المسمى بالنباش.

⁽١٧) في المخطوطة (وقوله).

⁽١٨) سورة المائدة أية (٢٨).

⁽١٩) سورة النور آية (٢).

⁽٢٠) بهذا اللفظ أخرجه البخاري في كتاب الشفعة (٢/٧٤) من رواية أبي رافع. وكذلك أبو داود في المسند الشفعة برقم (٢١٣/٧) وأخرجه أحمد في المسند (٢٢٣/٧) وأخرجه أحمد في المسند (٢٢٣/٣) والنسائي في باب الشفعة من كتاب البيوع (٢٣٤/٢) والدارقطني برقم (٥١٠).

وينظر تقريج العديث في إرواء الغليل (٢٧١/٥) وتحفه الطالب لابن كثير ص ٢٨١.

والمراد بالسقب: القرب كما في النهاية (٢٧٧/٢).

⁽١٨) ذكر إمام العرمين في تلخيص التقريب لوحة (١٣) المجوزين القياس دليلاً، وهو أنه يجوز القياس في اللغة قياساً على جوازه في الشرع. وقد أجاب عن هذا الدليل بأن القياس الشرعي لانقول بأنه يفيد العلم بل يفيد علبة الظن، ونحن متعبدون بغلبة الظن في الشرعيات الضرورة، ولانقول بأنه يفيد العلم بل يفيد علبة الشرعية محدودة، ولابد من إيجاد حكم شرعي لكل فعل من وهي أن الحوادث متجددة والنصوص الشرعية محدودة، ولابد من إيجاد حكم شرعي لكل فعل من أفعال المكافئ، ولذا أبيع القياس لهذه الضرورة، ولاضرورة في اللفة لوجود التوقيف والإصطلاح.

بساب

القول في إثبات الأسماء العرفية ومعنى وصفها بذلك

اعلموا أن هذه الأسماء معروفة في اللغة ومستعملة على ما نذكره.

معنى وصف الإسم بأنه عرفي أن المفهوم من إطلاقه بغلبة الإستعمال بعض ما وضع له، أو ما جرى عليه مجازاً لاحقيقة (١). والدليل على أن هذا معنى وصفه بأنه عرفي أنه لايجوز أن يكون معنى ذلك أنه ابتداءً وضع (٢) لما جرى عليه، لأن ذلك يوجب أن تكون جميع الأسماء عرفية.

ولايجوز أن يكون معنى وصفها بذلك أنها أسماء متجددة مبتدأة، لأن

(١) قسمُ أهل اللغة الأسماء العرفية إلى قسمين.

لدهما ، العرفية العامة - وهي التي بينها المسنف هنا - وهي لاتخرج عن حالتين : أولهما : أن يشتهر استعمال المجاز بحيث يكون استعمال الحقيقة مهجوراً مستنكراً، ويكون المعنى المجازي أسبق إلى الفهم، وهذا مثل تسمية قضاء الحاجة بالغائط، مع أن الأصل في كلمة الغائط موضوعة للمكان المنخفض المطمئن.

وثانيهما: قصر الإسم على يعض مسمياته كإطلاق لفظ الداية على نوات الأربع، مع أن أهل اللغة وضعوها أصدلا لكل ما دب على الأرض، ولفظ الهن والقارورة فالأولى موضوعة في أصل اللغة لكل ما استتر عن العيون والثانية موضوعة في أصل اللغة لما يستقر فيه المائم،

والمسنف هنا، وكذلك بعض اللغويين سموها أسماء عرفية وجعلوها قسيمة للأسماء اللغوية الوضعية والأسماء اللغوية الوضعية والأسماء المجازية، وذلك لأن العرفية صفتان أحد الصفتين من صفات الحقيقة وهي التباس للفهم، والأخرى من صفات المجاز، وهي أنها أصبحت مستعملة في غير ما وضعت له، فلم يبخلوها في المجاز، وهي الأسماء اللغوية.

وذهب جمع من أهل اللغة منهم العلوي في الطراز (١/١ه) إلى أنها أصبحت من اللفظ الحقيقي، وعنده أصبحت العقائق ثلاث هي : الوضعية والعرفية والشرعية، وذلك لأنه غلب عليها صفة الحقيقة، وانظر شرح تتقيح القصول ص ٤٢،

والمرس العرفية الملطة ، وهي الأسماء الإصطلاحية التي اصطلح عليها أهل كل فن في فنهم، فلم يكن الإصطلاح من جميع أهل اللغة، كالفاظ: الجوهر والعرض عند المناطقة، والحال والتمييز والمطف عند النحاة، والإجماع والمسالح المرسلة عند الأصوليين ، فهذه تسمى عرفية خاصة.

والمسنف - رحمه الله - نفي أن تسمى هذه بالعرفية.

(٢) في المخطوطة (وضعه) ،

ذلك سبيل سائر الأسماء اللغوية (٣).

ولايصح أن يكون معنى وصفها بذلك أنها أسماء ابتدأها ووضعها غير أهل اللغة من العلماء بضروب المعلومات وأهل الصنايع والحرف والمهن، لأن ما يضعونه من ذلك بمثابة ما يحدثه أهل اللغة من الأسماء فكلها إذاً عرفي، وذلك باطل (3).

ولايمكن أن يكون وصف الإسم بأنه عرفي أنه منقول عما وضع له إلى غيره، لأن ذلك هو المجاز، وتسميته مجازاً أحق وأولى به (٥) فوجب (١) أن يكون معناه ما قدمنا ذكره فقط.

ولا خلاف في أن هذا الإسم قد ثبت في اللغة والإستعمال. وأن القول « دابة » كان موضوعاً في الأصل لكل ما دب ودرج، ثم غلب استعمال أهل اللغة لمطلقه في البهيمة/ المخصوصة ذات القوائم الأربع.

وكذلك قولهم متكلم هو في الأصل موضوع لكل ناطق بضرب من الكلام، وفي كل باب من الأبواب، وقد صار المفهوم من إطلاقه أنه المتكلم في أصول الديانات وأبواب النظر والجدل فيها.

ومنها قولهم فقيه، لأنه في الأصل موضوع لكل من فقه شيئاً وعلمه.

⁽٢) نكر المصنف عدة أحوال لايسمى الإسم فيها عرفيا. منها ما أطلق ابتداء وإن كان حديثاً وهذا صحيح، وذلك مثل تسمية المفترعات الحديثة. وقد نبه العلوي في الطراز (٨/١) على أن الحقائق العرفية من ضرورتها أن تكون مسبوقة بالوضع اللغوي. فإذا سمي شيء باسم ابتداء لايسمى إسماً عرفياً.

⁽٤) بينتُ أنَّ نَفي كون هذا القسم داخل تحت الأسماء العرفية فيه خلاف، وقد يكون قول المخالف أولى.

⁽ه) الذي أراه أنه لا منافاة بين وصف الشيء بأنه مجاز، وبين وصفه أنه حقيقة عرفية، لأنه وصف بأنه مجاز، لأنه تغير استعماله عن ما وضع له، ووصف أنه حقيقة عرفية، لأنه أصبح المعنى الجديد هو المتباس للذهن، وهذا من علامات الحقيقة.

⁽٦) نقل الزركشي في البحر المحيط (٢/٢٥١) من بداية هذا الباب إلى هذا الموضع، وعزاه إلى كتابنا هذا.

وقد غلب استعماله في العالم بأحكام أفعال، المكلفين الشرعية دون العقلية ، ودون غيره من العلوم،

وكذلك القول معلم قد صار المفهوم من إطلاقه بغلبة العرف معلم أشياء مخصوصين. وقد قال الله سبحانه: ﴿خلق الإنسان، علمه البيان ﴾ (٧) وقال تعالى: ﴿ وعلمك ما لم تكن تعلم ﴾ (٨) وقال تعالى: ﴿ فما لهؤلاءالقوم لايكادون يفقهون حديثا ﴾ (٩) أي يعلمون.

وكذلك فقد صار المفهوم عند أهل اللغة من إطلاق اسم الغائط والعذرة الحدث الذي يجري عليه الإسم مجازاً لاحقيقة، لأن الغائط في اللغة هو المكان المنخفض (١٠) المطمئن الذي تُقضى فيه الصاجة. والعذرة اسم للفناء (١١) الذي يستتر به وتقضى الحاجة من ورائه. وقد غلب استعماله في الحدث الذي يجري عليه الإسم مجازاً، وتتبع ذلك يطول . وفيما أومأنا إليه كفاية إن شاء الله.

فصل

فإن قيل ، وما الداعي لأهل اللغة إلى تغليب استعمال ما وضعوه لأشياء في بعض ما يجري عليه.

قيل لحم ، هذا قد ورد على ما بيناه، ولا يلزمنا معرفةالداعي لهم إلى ذلك.

ويمكن أن يكونوا إنما فعلوا ذلك لكثرة الأشخاص والأجناس وأنواع الحيوان وضيق الأسماء. فجعلوا مطلق بعض المشترك مستعملاً في بعض

⁽٧) سورة الرحمن أية (٢).

⁽٨) سورة النساء آية (١١٢).

⁽٩) سورة النساء آية (٧٨).

⁽١٠) انظر المباح المنير من ٤٥٧ مادة (غوط) والقاموس المحيط من ٨٧٨.

⁽١١) انظر المسباح المنير ص ٢٩٩، والقاموس المحيط ص ٢٢٥٠.

ما يجري عليه، ويمكن أن يكونوا قد خَفَّ عليهم وسهل القول دابة، واعتقدوا أنه أخف عندهم من القول فرس وجواد وطرف (١٢) ، فأكثروا استعمال الأخف.

ويمكن – أيضاً – أن يكونوا إنما قالوا في وطء النساء مسيس، وفي الحدث أنه غائط وعدرة ، لاستهجانهم استعمال اسم الوطء الأخص به وإسم الحدث/ فقالوا مس المرأة كناية عن الفحش عندهم. وجاء من الغائط كناية ص٥٥ عما يستهجن ذكره بأخص أسمائه (١٣) . وهذا ليس ببعيد.

فصل

ومن المجازات التي غلب استعمال الإسم فيها قوله تعالى: ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ (١٥) عليكم أمهاتكم وبناتكم ﴾ (١٤) وقوله تعالى: ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ (١٥) وقوله تعالى: ﴿ أحلت لكم بهيمة الأنعام ﴾ (١٦) وقوله تعالى: ﴿ وحرم عليكم صبيد البر مادمتم حرما ﴾ (١٧) وأمثال ذلك مما قد بينا فيما سلف أن المفهوم منه ما هو مجاز فيه دون حقيقته. وأن المفهوم عند ذكر كل جنس ماغلب القصد إليه والإستعمال فيه دون غيره واستغناء ذلك بما يغني عن رده. وذكرنا أنه لايجوز أن يكون المراد بالتحليل والتحريم أعيان ما وضعت له هذه الأسماء لأنها أجسام لاتدخل تحت قدر العباد، ولايجوز دخولها تحت التكليف فصارت باتفاق مراداً بها المجاز وثبت أن المجاز المقصود بذكرها

⁽١٢) الطَّرف بالكسر: الكريم من الخيل. القاموس المحيط ص ١٠٧٤.

⁽١٢) ذكر المسنف عدة تعليلات لإستعمال أهل اللغة الأسماء العرفية على سبيل الإجتهاد. واكنه لم ينقل شيئاً عن أهل اللغة في ذلك ، وكل ما ذكره المسنف محتمل، وما يصلح علاً في موضع قد لايصح علة في موضع آخر.

⁽١٤) سورة النساء أية (٢٣).

⁽١٥) سورة المائدة اية (٢).

⁽١٦) سورة المائدة آية (١).

⁽١٧) سورة المائدة أية (٩٦).

ما علم بغلبة عرف الإستعمال (١٨).

فإن قيل ، فما تقواون لو ثبتت أسماء شرعية وإن كانت ألفاظاً لغوية، لكنها منقولة في الشرع إلى أحكام غير التي وضعت لها في حكم اللسان، ثم ورد الشرع بذكرها، هل كان يجب حملها على موجب اللغة أو موجب الشرع ؟ (١٩)

قيل ، كان يجب الوقف في ذلك، لأنه يجوز أن يراد بها ما هي له في اللغة. ويجوز أن يراد بها ما هي له في اللغة. ويجوز أن يراد بها ما هي له في الشرع. ويجوز أن يراد (٢٠) بها الأمران إن كانا مثلين يمكن أن يقعا معاً في وقت واحد أو في وقتين. فإن كانا خلافين صبح أن يريدهما جميعاً معاً . وإن كانا ضدين صبح أن يريدهما يريدهما على الترتيب ، ويجب لتجويز ذلك أجمع الوقف (٢١) إلى أن يدل دليل على المراد به على ما نبينه من بعد في حكم المحتمل من الألفاظ.

ومن ذلك قوله عليه السلام: « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » (٢٢)

⁽١٨) وكذلك العلوي في الطراز (٢/١٥) جعل هذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه – وإن كان مجازاً – فإنه أصبح بالعرف أسبق إلى الفهم وأعرف من الحقيقة.

⁽١٩) هذا السؤال يعبّر عنه الأصوليون بأن اللفظ إذا دار بين الحقيقة الوضعية والمعنى الشرعي فعلى أيهما يحمل ؟ . وقد قال الشيرازي في اللمع ص ٦ يحمل على المعنى الشرعي، وعلل ذلك بأنه طارى، على اللغة كما أن القصد من وروده بيان حكم الشرع. وكذلك فعل ابن برهان في الوصول إلى الأصول (١٩٧١) ونقل عن أبي حنيفة أنه يحمل عليهما جميعاً . وينظر في المسألة الفوائد والقواعد للبعلي ص ١٧٢ وشرح تنقيع الفصول ص ١٩٤ والمسودة ص ١٩٥ وشرح الكوكب المنير (١٩٥١ ، ٢٩٩) والمعتمد (١٩٤١) وإرشاد الفحول ص ١٧٤ والإحكام للأمدي (٢٣/٢) والمستصفى (١٩٥١) ونقل فيه القول بالإجمال عن الباقلاني واستنكره، لأنه لايقول بالأسماء الشرعية، واعتذر له بأنه لعله قصد التقريع على مذهب من يثبتها . واختار الغزالي تفصيلاً وهو إنه إن ورد الإسم في الأمر والإثبات فهو المعنى الشرعي وما ورد في النهي كقوله ﷺ « دعي المسلاة » فهو مجمل، ولكن الأمدي اختار أبو الخطاب من العني الشرعي في طرف الإثبات، وظاهر في المعنى الشوي في التمهيد (١٩٧١) حمله غي الأسبق الفهم، وإن استويا وقف حتى ينظر المراد بدليل خارجي.

والقول بالإجمال نقله في المسودة ص ١٥٩ عن أحمد رحمه الله وعن بعض الحنفية.

⁽٢٠) في المخطوطة (يريد).

⁽٢١) ذهب المصنف للوقف بناء على أنه مجمل، وحكم المجمل التوقف حتى يأتي المبين.

⁽٢٢) بلفظ « رفع الله عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » رواه ابن ماجه في سننه باب=

لأن المفهوم من ذلك بغلبة العرف مجاز هذا اللفظ الذي هو حكم الخطأ والنسيان/ لأنه معلوم بعرف الإستعمال أن المراد بقول القائل قبل ورود ص٩٦٠ الشرع: رفعت عنك الخطأ والنسيان وما حدَّثت به نفسك رفع حكم ذلك دون رفع عينه، وكيف يخبر النبي عَلَيُهُ برفع أمر واقع موجود وهو يُجَل عن ذلك.

وقد علم – أيضاً – بغلبة الإستعمال أن الحكم المرفوع بهذا القول قبل ورود الشرع وحين وروده إنما هو رفع الحرج والمأثم والذم والعقاب دون رفع الغرم والضمان (٢٣). فإن قصد الرسول عليه السلام رفع ذلك – أيضاً – فهو حكم شرعي مأخوذ بتوقيفه دون موجب اللغة، وذلك لايستمر إلا مع القول بأن في الشرع ألفاظاً لغوية منقولة إلى معان شرعية (٢٤)، وذلك فاسد لما نبينه من بعد.

فإن قال قاتل ، ما أنكرتم من وجوب حمل ذلك على رفع الغرم والضمان (٢٥) ، وما يلزم بحكم الشرع دون حمله على رفع الماثم، لأجل زوال

⁼ طلاق المكره برقم (٣٠٤٥) ١٩٩/١. وبلفظ « تجاوز » أخرجه الدارقطني في السنن (١٣٧٤) كتاب النفور برقم (٣). والماكم في المستدرك في باب شروط المسلاة برقم (٥٠٥) (١٨٨/١) والمبيعة في الكبري في باب ما جاء في طلاق المكره (٣٠/٧٥) . وفي الباب بالفاظ متقاربة أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (١٠٠١) وابن عدي في الكامل (٣٧/٧٥) والطبراني في أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (١٠١٠) والحديث بلفظ : « رفع الله عن أمتي الخطأ والنسيان » المعجم الكبير (١١٣/١١) برقم (١١٧٧٤) والحديث بلفظ : « رفع الله عن أمتي الخطأ والنسيان » برواية ابن عباس، صححه ابن حبان و قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين وواققه الذهبي والدارقطني والبيهقي ، وضعفه الإمام أحمد على ما نقله عنه ابن رجب في جامع العلوم والحكم صريح.

وينظر في تخريج العديث : تلخيص العبير (٢٨٢/١) والمقاصد العسنة للسفاري ص ٢٢٩، وفيض القدير (٢١٩/٢)، وتخريج أحاديث اللمع ص ١٤٩ ، والمعتبر ص ١٥٤ والإبتهاج للغماري ص ١٢٨.

⁽٢٣) قوله في أول الكلام على حديث « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» : « ومن ذلك » يشعر بأن الحكم فيه عنده كالحكم في الألفاظ الواردة في الشرع وهو التوقف، ولكنه صدرح بعدم التوقف هنا بالنسبة للعديث وفيما بعد. حيث إنه جعل العرف مبيناً له.

⁽٢٤) ذهب الباقلاني إلى أنه لاتوجد الفاط منقولة إلى الشّرع، بل استعملها الشرع في معناها اللغوي مع إضافة بعض الشروط، وتابعه على ذلك بعض الأشاعرة، وخالفه معنام المعقدين منهم ومن غيرهم. وسيأتي مزيد تقصيل واستدلال المسالة قريباً.

⁽٢٥) لايوجد أحد قيما أهم يقهم من الحديث رقع الغرم والضمان، ولكن مورد هذا يريد إثبات أنه ==

الإثم على الخطأ من جهة العقل (٢٦) ، فحمله على ما يستفاد من جهة الشرع أولى.

قيل ، هذا القول عندنا باطل، والعقل لايمنع من جواز لصوق المأثم والعذاب على ما وقع على جهة النسيان، لما قد بيناه في أصول الديانات.

وأحد ما يدل على ذلك من جهة السمع إخباره عن أوليائه، ومن أحسن الثناء عليهم أنهم رغبوا إليه في أن لايحملهم ما لا طاقة لهم به في قوله تعالى: ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولاتحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولاتحملنا ما لاطاقة لنا به واعف عنا ﴾ (٢٧). فلو كان العقاب على الخطأ زائلاً من جهة العقل لم يكن للمسألة في ترك المؤاخذة عليه وجه إلاً بالرغبة إليه تعالى في ترك الظلم والجور والحيف، والله يتعالى عن الثناء على قوم أجازوا عليه ذلك فثبت ما قلناه (٢٨).

فإن قالوا ، ما أنكرتم أن يكونوا إنما عنوا بالنسيان / ترك الطاعة ص٧٧ وبالخطأ إصابة الذنب والخطية (٢٩)، لاما وقع عن نسيان وعدم اعتماد؟ .

يقال لهم ، هذا باطل من وجره:

⁼ مجمل وأن حمل العديث على رقع الإثم ليس أولى من رقع الغرم والضعمان.

⁽٢٦) الموجود في المعتمد (٣٣٦/١) نقلاً عن القائلين بالإجمال أن دليل عدم حمله على الإثم هو أنه لا مزية لأمة محمد على المراد الأمم ، وهذا مستفاد من مفهوم كلمة (أمتي) وهو ليس دليلاً عقلماً.

⁽۲۷) سورة البقرة أية (۲۸۲).

⁽٢٨) وهو أنه يجوز عقلاً لحوق الماثم على من وقع منه شيء على سبيل الخطأ أو النسيان.

⁽٢٩) في المخطوطة: الخطيَّة وهو لفَّةُ مَدحيحة، كما قاَّل الراّزي في مختار المدحاح ص ١٨٠، والفيروزيادي في القاموس المحيط ص ٤٩، والتي بلفظ « الخطيئة » وهي من خطيء » ، وقال في المدياح المنير ص ١٧٤ بعضهم جعل « خطيء وأخطأ بمعنى واحد، وبعضهم خص خطىء بالدين، وبعضهم جعل خطيء في العدد وأخطأ في غيره.

لحدها ، إن اسم الخطأ والنسيان أخص بما وقع عن السهو وعدم القصد منه بالخطيَّة واعتماد ترك الطاعة، لأن المفهوم من إطلاق القول نسي فلان وأخطأ عدم القصد إلى ما فعله ووقوعه مع السهو عنه والنسيان له لا إصابة الخطيَّة واعتماد ترك الطاعة، فبطل ما قلتُه.

و الوجه الغر ، إنه لو كان الإسم مشتركاً بين اعتماد ترك الطاعة وفعل الخطية وبين مسا قلناه لوجب حسمله على مسا ذكرناه، لأنه قد نقله عسرف الإستعمال إلى ما وصفناه، لأجل ما قدمنا ذكره فزال ما قلته.

والوجه الثالث ، إن حمل الآية على ذلك مبطل للفائدة، لأنهم لو أرابوا بالنسيان اعتماد ترك الطاعة، وذلك خطية وعصبيان لم يجز أن يقولوا : « أو أخطأنا » وهم يرينون إصبابة الذنب، لأنه يصير ذلك في تقدير قولهم : رينا لا تؤاخذنا إن أخطأنا أو أخطأنا، لأن هذا عي (٢١) غير مستعمل ولا مفيد، فبطل ما قلته من كل وجه.

فإن قبل ، فقد قلتم بمثل هذا الوجه الأخير ، لأن ما وقع مع النسيان خطأ غير مقصود، وما يقع خطأ فهو غير مراد ولا مقصود، فكأنهم قالوا: لا تؤاخذنا إن أخطأنا أو أخطأنا، وهذا لاوجه له.

يقل لهم ، عن هذا جوابان :

أحدهما : أن يكونوا عنوا بالخطأ ما (٣٢) وقع منهم على وجه الخطأ في التأويل مما خلطوا فيه، ولم يقصدوه، وأرادوا بالنسيان ما وقع على وجه السهو وذلك أمران مختلفان :

والوجه الآخر: أن يكونوا أرابوا بقولهم أخطأتا إصابة الذب الذي هو الخطيّة، وبالنسيان ما وقع على وجه السهو بغير قصد واعتماد. فلا

⁽٣١) قال في مختار الصماح ص ٤٦٧ : العيُّ – يكسر العين – خيد البيان.

⁽٢٢) في المضطوطة (مع) بدل (ما).

يكون محمولاً على التكرار فزال ما قالوه.

فصل

فإن قبل ، أفلستم قد قلتم قبل هذا أن العقل لايوجب ذماً ولا إيلاماً ومؤاخذة على شيء من الأفعال خطئها ومعتمدها (٢٢) وكيف تصرفت أحوالها / فكيف تنكرون قول القدرية إن المأثم على ما وقع على وجه الخطأ ص٨٩ والسهو زائل من جهة العقل.

يقال لهم: نحن وإن قلنا ذلك فإننا نجوز أن يرد السمع بالوعيد ولعوق الذم والماثم على ما وقع على وجه الخطأ والسهو وأن حكمه بذلك سبحانه عدل وصواب في حكمته، والقدريَّة تزعم أن الوعيد على ما وقع كذلك والذم عليه ظلمٌ وخروج عن الحكمة. ولا يجوز أن يثني الله سبحانه على من رغب إليه في رفع ظلم العباد. وكأنهم قالوا: ربنا لاتحكم علينا من جهة الشرع بلحوق مأثم ونم ووعيد من جهة الشرع على ما وقع على هذا الوجه فإن لك أن تحكم بذلك وتشرعه، فصحت الرغبة في ذلك على قول أهل الحق دونهم (٢٤).

وكذلك، فليس لهم أن يتأولوا قوله تعالى: ﴿ ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ﴾ (٢٥) أي ما يشق ويثقل علينا وإن كنا له مطيقين وعليه قادرين، لأجل أن ذلك خلاف الظاهر، لأنه مقتض لنفي الطاقة له، وإنما يقال فيما ثقل فعله على القادر أنه لايطيقه مجازاً واتساعاً. وقولهم إنما حملناه على المجاز كما

⁽٣٣) تكررت هذه اللفظة عدة مرات في الصفحتين السابقتين وتركتها على ما هي عليه لعل لها وجهاً صحيحاً في اللغة

⁽٣٤) الكلام في هذا الفصل ترجع جنوره لقاعدة التحسين والتقبيح العقليين التي يقول بها المعتزلة ومن تابعهم. ولكن ما عدا المعتزلة، والذين عبر عنهم المسنف باعل الحق. فإنهم يرون أن التحسين والتقبيح يكون بنص المشرع. قما أمر به فهو حسن وما نهى عنه فهو قبيح. ولا يرون أن العقل يصلح مصدراً لإنشاء الأحكام الشرعية على أفعال المكلفين.

⁽٢٨١) سورة البقرة اية (٢٨٦)،

وصنفتم لأجل أن تكليف ما لايطاق ظلم وعنوان (٣٦) لايجوز في حكمته، كذب من قولهم، بل ذلك عدلٌ من الله وصنواب في حكمته وتدبيره. وقد بينًا ذلك في الكلام في أصنول الديانات بما يغني الناظر فيه. فهذه جملة تكشف عن أن المفهوم من قوله عن أمتي الخطأ والنسيان » رفع الماثم والعقاب بعرف الإستعمال (٣٧).

فصل

فإن قال قائل ، فإذا كان هذا هـ المعقول والمفهوم من الكلام وجب الخطأ – أن يفهم منه رفع الغرم والضمان والكفارة وقيمة المتلف بالخطأ من الأفعال لأن الغرم والضمان والكفارة عقوبات وقد قلتم إن المفهوم منه زوال المائم والعقاب.

يقال لهم: ليس الأمر على ما ظننتم، ولكن تكليف هذه الأمور ابتلاء وامتحان، ومما ينال به الثواب (٣٨). وقد تلزم الكفارة قاتل الخطأ ومصيب

⁽٣٦) المعتزاة لهم أصول خمسة اتفقوا عليها منها العبل، ويلزم عندهم وجوب العدل على الله ومنه وجوب غمل الأصلح لعباده ما لا يطيقون ظلم، وجوب فعل الأصلح لعباده ما لا يطيقون ظلم، وهو ليس جائزاً على الله، ولذا لايجوز عندهم تكليف الله لعباده ما لا يطيقون. وأبو المسن الأشعري وكثير من أتباعه كالمسنف هنا يقول بجواز التكليف بما لا يطاق – وهي مسالة مشهورة في أصول الدين، وكذلك في أصول الفقه. وكلا الفريقين يستدل بأية البقرة على ما ذهب إليه، فاحتاج بعضهم إلى تأويلها، وبعضهم لحملها على ظاهرها.

وينظر في التكليف بما لايطاق: الإرشاد لإمام الحرمين ص ٢٠٣ وجمع الجوامع مع حاشية البناني (١٠٧/١) وفواتع الرحموت (١٣/١) ، ونهاية السول (١٤٤/١) والمستصفى (١٨٦/١) والبناني وارشاد القحول ص ٩٠، وشرح تتقيح القصول ص ١٤٣ وارشاد القحول ص ١٤٣ والبرهان الإمام أحمد ص ٩٥، وشرح تتقيح القصول ص ١٤٣ والإحكام للأسدي (١٣٢/١) والوصول إلى الأصول لابن برهان (١٨/١) ، والبرهان لإمام العرمين (١/١٠) وشرح الكوكب المنير (١/٥٨٤).

⁽٣٧) ومنف إمام الصرمين في التخليص لوحة (١٤) من قال بأن حديث « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » مجمل أنهم شرنمة من الفقهاء ومنهجهم منهج الجهال بحقائق الجدال.

⁽٣٨) ما ذهب إليه المصنف هنا من أن الفرم والضمان والكفارات ينال بها الثواب لم أجده الحد. وكان الأولى به أن يجيب كما أجاب معظم الأصوليين بأن الفرم والضمان وأروش الجنايات من خطاب الوضع، وهو ربط الشيء بسببه فهي ليست عقوبة، إنما لما كان مال المسلم وبمه معصوماً محترماً، وكذلك حقوق العباد مبنية على المشاحة كان الابد من ضمسان ما تلف عليه. وأولى من =

النفس بغير قصد/ إذا جعل له رمي الغرض فأصاب نفساً، وليس ذلك ص٩٩ بعقاب ولكنه تكليف وامتحان . وقد يجب على الإنسان الغرم والضمان في فعل فعل بهيمته لا على وجه العقاب (٣٩). وقد يجب الغرم والضمان في فعل الطفل في ماله وإن لم يكن من أهل التكليف والعقاب.

وقد تجب الحدود من القتل والجاد والقطع على التائب المنيب امتحانا لا عقابا، لأن عقاب التائب ظلم عندهم . فبطل قولهم إنه إذا كان مفهوم الضبر سقوط الإثم والعقاب وجب – أيضاً – أن يفهم منه سقوط الفرم والضمان، لأنه ليس من العقاب في شيء.

فأصاً قولهم ، إنما وجب حمله على رفع الغرم والضمان دون رفع المائم والمقاب، لأنه هو المستفاد رفعه من جهة الشرع من حيث علم رفع المائم والعقاب عليه من جهة العقل قبل الشرع فقول باطل، لأن العقل لايحيل ورفد الشرع بالمكم بالمائم والعقاب على ما وقع على غير وجه العمد، فبطل ما ظنوه.

على أنه يجوز أن يقال: قد فهم من قوله على أنه يجوز أن يقال: قد فهم من قوله المنارة على وجه العقاب والنسيان » أنه رفع عنهم الغرم والمسمان والكفارة على وجه العقاب

يلزمه ذلك هو المتسبب في إتلاف المال أو النفس أو العضور وهذا الايسمى عقوبة . لأن بعض من يلزمهم الفرامات وضعان المتلفات وأروش الجنايات قد الايكونوا مكلفين.

أما بالنسبة للكفارات، فقد اختلف أهل العلم فيها هل هي زواجر وعقوبات أو هي مكفرات للننوب . والثاني – والله أعلم – هو الأقرب، حيث إن اسمها يدل على ذلك، ولا مانع أن يجتمع في الكفارة العقوبة والزجر، وتكفير النب أيضاً.

⁽٣٩) تني المسنف كون كفارة قتل الغطاء وضمان ما أتلفته البهيمة عقوبة. قد يجاب عنه أن الكفارة واجبة عقوبة على القاتل خطاء لأن عنده شيء من التفريط في عدم أخذ الحيطة والحنر. أو كونه ضمن من باب ربط الأحكام بأسبابها ولهذا أوجبها المشرع على العاقلة، وبالنسبة لضمان ما أتلفته الدابة هو عقوبة لصاحبها لتفريطه في حفظها، أو من باب ربط الأحكام بأسبابها، أما حصول الثواب له على ضمان ما أتلفته دابته يحتاج إلى دليل شرعي، ولا أظنه موجود ، والذي يبدو لي أن الباقلاني أورد هذا الكلام على سبيل الإلزام المعتزلة، بناء على أصلهم وجوب العدل على الله الذي منه عدم جواز معاقبة التائب.

والإنتقام منهم بذلك، لأن العقل بزعمهم يرد ذلك ويحيل ورود الشرع بالحكم به، وإن لم يرقع عنهم الفرم والضمان والكفارة على وجه التكليف والإمتحان. وعلى أن لهم في فعل ما يلزمهم من ذلك قربة وثواباً ، والعقل لايرقع جواز الإمتحان والإبتلاء بهذه الأفعال وإن لم يكن عقاباً ولا جارياً مجرى قوله في مكفر قتل الصيد عامداً ﴿ ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ فينتقم الله منه ﴾ (٤٠) وقاتله خطأ في وجوب الجزاء بمنزلة العامد، (١١) وأحدهما أثم منتقم منه، والأخر ممتحن غير مأشم. فإذا كان ذلك كذلك حمل على رفع الغرم والضمان عقاباً وانتقاماً لا ابتلاءً وامتحاناً، وبطل ما قالوه، وخرج قوله ﷺ « رفع عن أمتي الفطأ والنسيان » عن باب المجمل الذي لايفهم معناه ولا يستقل بنفسه.

فصل

ومما ألعق - أيضًا - بالمجمل وليس منه، بل معناه مفهوم قوله ﷺ / ص ١٠٠ « الأعمال بالنيات » ، « الأعمال بالنيات » ،

⁽٤٠) سورة المائدة أية (٩٥).

⁽٤١) ذهب لوجوب جَزاء الصيد على المحرم سواء كان متعمداً أو ناسياً. الإمام أحمد في إحدى روايتيه والحسن البصري وعطاء والنشعي ومالك والثوري والشاقعي وأصحاب الرأي. وقال الزهري: واجب على المتعد بالكتاب وعلى المضليء بالسنة.

ونَهُب أحمد في الرواية الأخرى وابن عباس وسعيد بن جبير وطاوس وداود الظاهري وابن المنتر إلى أنه لاكفارة على القطاء

ينظر في ذلك المفني لابن قدامة (٢/٤٠٥) والمطى لابن حزم (٢٢٢٨).

⁽٤٢) روى الحديث الستة والحمد بالفاظ متقاربة عن عمر رضي الله عنه. وقال الشافعي : « هذا العديث ثلث العلم ».

فلخرجه البخاري (١/١) كتاب بدء الوحي برقم (١)، ومسلم (١٥١٥/١) في كتاب الإمارة برقم (١٥١٥/١)، والبخاري (١٩١٥/١)، وأبو داود برقم (١٩٤٧)، والترمذي في السنن (١٩٤٧) في كتاب فضائل الجهاد برقم (١٩٤٧)، وأبو داود في السنن (١٩٤٧) في كتاب النية في المجتبى (١٨٥١)، والدارقطني في أوضوء، وابن ماجه في السنن (١٤١٣/١) في كتاب الزهد برقم (١٢٧٤)، والدارقطني في السنن (١/١٥) باب النية في الطهارة وفي (١/٢٢٢) السنن (١/١٥) باب النية في الطهارة وفي (١/٢٢٢)، في كتاب قسم الفيء، وأحمد في المسند (١/٥٧) وفي (١/٢٤) ، وأبو نُعيم في الطية (١/٢٤٧)، وافتظ البخاري : « إنما الأصال بالنيات وإنما لكل امريء ما نوى ».

وما ورد من نصو هذه الألفاظ، لأن معنى مثل هذا الكلام مفهوم عند أهل اللغة قبل النبوة، وتخاطبهم به معتاد والمفهوم منه أن الأعمال إنما تكون نافعة مجزئة بالنية، ولم يُعن به أنه إن وقع بغير نية كان معدوماً غير واقع ولا عمل على الحقيقة، هذا ما لايجوز أن يعنيه حكيم من أهل التخاطب فضلاً عن الرسول عليه السلام. وقد علم أن القائل منهم إذا قال إنما لك من عملك ما تنويه، وما تنويه فهو العمل، والعمل بالنية، وإنما العمل بالنية، إنما يراد به النفع والإحتساب بالعمل وقوله: « إنما الأعمال بالنيات ». وإنما لامريء ما نوى. جاء لتحقيق كون العمل نافعاً ومعتداً أو محتسباً به بالنية.

وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَمَا الصَدَقَاتَ لَلْفَقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ وَالْعَامَلِينَ عليها ﴾ (٤٢) وقولهم : إنما العالم من عمل بعلمه، وإنما الشجاع من برز لِقَرْنَهُ (٤٤) ولقي الحرب بنفسه وأمثال هذا من الكلام ومنه قول الشاعر :

أنا الرجل الحامي الذمار وإنما يدافع عن أمثالهم أنا أو مثلي (60) فوجب أن يكون معنى هذا الكلام مفهوماً وأن لايكون مجملاً.

وليس يمتنع مع ذلك أن يكون فيه وجه من وجوه الإحتمال، وهو أنه

⁼ وينظر في تخريجه طرح التثريب (٤/٢) والمعتبر الزركشي ص ٢٠٠ ، وتخريج أحاديث اللمع ص ١٤٠ ، والإبتهاج في تخريج أحاديث المنهاج ص ٢٧، وقد أطال واستقصى طرقه بما لامزيد عليه.

⁽۲۶) سورة التوبة أية (۲۰).

⁽٤٤) لقرنه - بكسر القاف - من يقاومه في علم أو قتال أو غير ذلك والجمع أقران، كما في المصباح المنير ص ٥٠١، وقال في مختار الصحاح ص ٣٣، القرن الكفؤ في الشجاعة.

⁽٤٥) أورده الفخر الرازي في المحملول (١/١/١/٥) والعلوي في الطّراز (٢٠٠/٢) وورد في شرح شواهد المفني (٧١٨/٢) برقم (٤٩٤) والمفتاح السكاكي من ١٥٨، والتفسير الكبير الرازي (٤٠٥/٤) وتفسير الألوسي (٤١/١٤) بلفظ:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وورد البيت في شرح ديوان الفرزدق (٧١٢/٢) بلفظ:

أنا الضَّامن الراعي عليهم وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

إذا قال : إنما الأعمال بالنيات، فإنما يفهم منه أنها تكون نافعة محتسبة بالنية. وإذا قال : لاعمل إلا بنية، فكأنه صرَّح فقال لاعمل نافع إلا بنية.

وقد يريد بقوله: لاعمل نافع على وجه من الوجوه إلا بنية فيرفع به النفع جملة.

وقد يجوز أن يريد أنه لاعمل نافع مثل نفع العمل بنية، ولكنه دونه في النفع، فيكون نافياً لنفع دون نفع، لا لجملة النفع أصلاً فيجري مجرى قوله عليه السلام:

« لاصلاة لجار المسجد إلا في المسجد » (٤٦). وهو يعني لاصلاة تامة كاملة لها من الثواب مثل ثواب الصلاة في المسجد، فتجوز دعوى الإجمال في الخبر من هذا الوجه (٤٧).

فإن قبل ، فأنتم إذاً لا تعلمون بنفس هذا القول نفي النفع والثواب أصلاً وعلى كل وجه على العمل بغير نية (٤٨).

قبل له ، أجل، لأنه قد كان يجوز أن يراد به نفي كمال النفع والثواب دون نفي قليله وكثيره، وإنما علمنا أن ما وقع بغير نية وغير مراد به الله سبحانه مما يجوز أن يراد الله سبحانه به، ويجوز أن لايراد به دون نفس الإرادة له بالعمل والإخلاص، ودون النظر والاستدلال على معرفة الله

⁽٤٦) أخرجه من طريق أبي هريرة الدارقطني في السنن (٢٠/١) في كتاب المدلاة برقم (١٦١)، والحاكم في المستدل (٢٤٦/١) في كتاب المدلاة. والبيهقي (٢/٧٥) وضعفه البيهقي والألباني في إرواء الغليل برقم (٤٩١) ٢٥١/٢. وضعفه ابن حجر في تلخيص الحبير (٢١/٢) وروى الحديث أيضاً من طريق جابر بن عبد الله وعائشة مرفوعاً وعن علي موقوقاً. وصحح ابن حزم في المحلي (١٩٥٤) وقفه على علي، وينظر في تخريجه – أيضاً – تخريج أحاديث اللمع للغماري من ٥٠.

⁽٤٧) نسب أبو اسحاق الشيرازي في شرح اللمع (٤٦١/١) إلى البمدريين من الشافعية القول بأن الحديث مجمل. ونسب لباقي الشافعية أنه عام وصححه.

⁽٤٨) هذا الإعتراض موجه للحديث السابق وهو « إنما الأعمال بالنيات » .

سحبانه فإنه غير مثاب صاحبه بتوقيف (٤٩). ونصوص غير هذا القول المحتمل لما قلناه.

فصل

ومما ألحق – أيضاً – بالمجمل وليس منه في شيء قوله عليه السلام : $^{(0)}$ و $^{(0)}$ لا صيام لمن لم يُبيِّت الصيام من الليل $^{(0)}$ و $^{(0)}$ و $^{(0)}$.

واخرجه احمد في المسند (٢٨٧/٦) ، والنسائي (١٩٧/٤) في كتاب الصيام، والترمذي (٩٩/٢) برقم (٧٣٠)، وأخرجه الإمام مالك في الموطأ (٢٨٨/١) في باب من أجمع الصيام قبل الفجر برقم (٥) . وورد بالفاظ أخرى من عدة طرق. وينظر في تخريجه نصب الراية للزيلمي (٢٤/٤) وتحفة الطالب ص ٥٥٥ وإرواء الغليل (٢٧/٤).

⁽٤٩) وردت نميوص كثيرة في الكتاب والسنة تدل على من صيرف شيئاً من الأعمال التي لايجوز أن يراد بها غير الله لغير الله أنه لايكون فاعلها مثاباً، بل ثبت عليه الإثم، ومن ذلك قسوله تعسالى : ﴿ ولا تبطلوا صدقاتكم بالمن والآذى ﴾ ، ومنه حديث أبي هريرة الذي أخرجه مسلم برقم (١٩٠٥) وغيره وفيه : « إن أول الناس يقضي يوم القيامة عليه رجل استشهد فاتي به فعرفه نعمته فعرفها، قال : فما عملت فيها ؟ قال : قاتلت فيك حتى استشهدت. قال : كنبت، ولكنك قاتلت لأن يقال : جرى، فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى القي في النار » الحديث.

⁽٥٠) بهذا اللفظ لم أجده. وأقرب الألفاظ للفظ المستف لفظ أبن أبي شيبة في مصنفه (٢/٥٥) وابن ماجه (٢/١٥٥) برقم (٥٠٠) بلفظ : « لاصيام لمن لم يفرضه من الليل »، وصححه من هذا الطريق الألباني في ارواء الفليل (٤/٧٢)، وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢٧٣/١) بلفظ : « لاصيام لمن لايوجب الصيام من الليل » وضعفه الألباني، ورواه أبو داود برقم (٤٥٥٤)، وابن خزيمة برقم (١٩٣٣)، والدارقطني (١٧٢٧) في باب تبييت النية من الليل، والدارقطني (٢٠٢٧) من طريق عبد الله بن وهب بلفظ « من لم يجمع الصيام والخطيب البقدادي في تاريخه (٢٠٢/٣) من طريق عبد الله بن وهب بلفظ « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » وصحح الألباني إسناده في الإرواء.

⁽١٥) رواه أحد عد في المسند (١/ ٥٠٠، ٢٩٤/٤، ٢٠٤/ ٢٠١٥) ، والترمذي في السنن (٢/٥٠) برقم (١٠٠٨) في كتاب النكاح، وأبو داود في السنن (٢٠٨٠) برقم (١٠٠٨)، وابن ماجه في السنن (١/٥٠) برقم (١٨٠٠) ، والهيثمي في موارد الظمأن برقم (١٢٤٢ – ١٢٤٧)، والحاكم في المستدرك (١٢٤٢). ومدحج الحديث الحاكم ، وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة (١٠٢/٢).

وينظر في تغريج تغريج أحاديث اللمع ص ٩٥، والتلخيص الحبير (١٥٧/٢) ، وإرواء الفليل ٢٤٣/١ وروى الغمسة إلا النسائي عن عائشة : « أيما أمرأة نكحت بغير إنن وليها فنكاح ماطل ».

و « لا صلاة إلا بطهور » (^{٥٢)} وفاتحة الكتاب (^{٥٢)}./ « ولا وضوء لمن لم يذكر صا١٠٠ اسم الله عليه » (^{٤٥)} « ولا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » وأمثال هذا مما في اللفظ نفي عينه وهو موجود ثابت، لأن معنى هذا الكلام مفهوم في عرف أهل اللغة والإستعمال قبل الشرع والرسالة، لأنهم إذا قالوا لاعلم إلا

وقد ورد بلفظ : « لايقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول » في صحيح مسلم $(^1/^2)^2$) في باب وجوب الطهارة للمسلاة رقم $(^1/^2)^2$) وابن ماجه في باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور $(^1/^2)^2$ برقم ($(^1/^2)^2$) وأبو عوانة في مسنده $(^1/^2)^2$ ، والترمذي $(^1/^2)^2$ وأحمد في المسند $(^1/^2)^2$ وأبو داود $(^1/^2)^2$ برقم $(^1/^2)^2$ والنسائي في باب فرض الوضيوم $(^1/^2)^2$ والميثمي في موارد الظمآن ص $(^1/^2)^2$

وينظّر في تغريج العديث نصب الراية (١/ ٢ – ٨) ، والتلغيص العبير (٧٢/١ – ٧٧) وتعفة الطالب لابن كثير ص 47، والإبتهاج للغماري ص 47.

(٣٥) أخرجه البخاري (٢٠٢/١) في بأب وجوب القراء الإمام والمأموم برقم (١٤٤)، ومسلم (١٠٤/١) في بأب وجوب قراءة الفاتمة في كل ركعة برقم (٢٩١)، وأبو داود (١٤/١٥) برقم (٢٩٢/١) في باب وجوب قراءة الفاتمة في كل ركعة برقم (٢٩٧/١)، وابن ماجه (٢٧٢/١) برقم (٢٢٧/١)، والتسائي (٢٧٢/١)، وابن ماجه (٢٧٢/١) برقم (٨٣٧) ، وافظ البخاري : « لاصلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتمة الكتاب ».

وفي الباب عَن عبادة بن الصامت وفيه « فإنه لا صلاة لمن لم يقرأها » أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي.

وعن أبي هريرة بلفظ : « لا تجزيُّ، المعلاة ... » أخَّرجه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي.

ويلفظ « من صلى صلاة لا يقرأ قيها بأم القرآن فهي خداج » أخرجه أحمد ومسلم وأبوّ داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث أبي هريرة.

وينظّر في تخرّيج العديث التلخيص العبير (١/ ٢٣١) برقم (٣٤٤) والإبتهاج ص ١٦٢، وتحفة الطالب ص ٢١٠، والمعتبر ص ١٧٩.

(٤٥) بهذا اللفظ أخرجه الهيئمي في مجمع الزوائد في باب فرض الوضوء (٢٢٨/١)، وأبو داود (٢٥/١) برقم (٢٠٨/١) برقم (٢٩٩) ، وأحمد (٢١٨/٢) ، والحماكم (٢٠٨/١) والبيهقي (٢٩٩) ، والدارقطني ص ٢٩.

قال الألباني في إرواء الغليل (١٢٢/١) المديث حسن . ونقل تصحيحه عن الماكم، وتحسينه عن المدلاح وأبن كثير والمافظ العراقي، ونقل تقويته عن المافظ المنذري وعن العسقلاني، وانظر تحفة الطالب من ٢٠٠٧.

⁽٢٥) قال الحافظ ابن كثير في تحفة الطالب ص ٣٠٧ ليس في شيء من الكتب الستة بهذا اللفظ وأقرب الألفاظ للفظ الممنف حديث أبي هريرة بلفظ : « لاصلاة لمن لاوضوء له ولا وضوء لمن لايذكر اسم الله عليه » رواه أبو داود في سننه (٧٥/١) برقم (١٠١) ، وابن ماجه في سننه (١٠٤/١) برقم (٣٩٩) ، وأحمد في المسند (٤/٨/١) ، والدارقطني في باب التسمية على الوضوء (١/١٠)، والحاكم في المستدرك (١/٢٤) ، والبيهقي في الكبرى (٢/٨١). قال ابن كثير : « إسناده ليس بذاك » وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد في باب فرض الوضوء (٢/٨١).

مانقع، ولا كلام إلا ما أقاد، ولا حكم إلا لله، ولا طاعة لمن عصى الله، ولاعمل إلا ما أجدى ونفع علم بذلك أنهم يعنون لا علم ولا كلام نافع إلا ما أفاد ، ولا حكم واجب لازم إلا لله، ولاعمل يجب الإشتغال به إلا ما أجدى ونفع، ولا طاعة لمن عصى الله تجب وتلزم. هذا مفهوم عند جميع أهل اللغة ، ومن عرف كلامهم قبل ورود الشرع وبعده فوجب حمل الكلام عليه، وخرج بذلك عن حد الإجمال، ووجب أن يكون المعقول من قوله: « لاصبيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » أنه لاصيام مجزيء مجد نافع إلا ما كان كذلك، ولا صلاة نافعة مجزئة ، ولا وضوء نافع مجد مجزيء إلا ما كان كذلك. وقد ثبت أن العمل كله من هذه الأجناس وغيرها لايكون نافعاً مجدياً من جهة العقل، ولايمصل عليه ثواب ونفع إلا من جهة الشرع وحكم السمع، فكأنه قال صريحاً عليه السلام: لا عمل مجد الثواب والنفع إلا ما كانت هذه حاله، فعجب أن يعقل من هذا النفي نفي كون العمل شرعياً مكتسباً للثواب ومعتداً به. فأما أن لايفهم منه معنى، أو يفهم منه نفى ذات العمل الواقع المذكور (٥٥)، فإنه قول باطل ، لأن معناه مفهوم بعرف الإستعمال، وفساد نفى وقوع العمل معلوم بنفي الكذب والخلف عن قول الرسول عليه السلام. ومع هذا فإنه قد يجوز أن يكون في هذا الخطاب إجمال واحتمال من غير هذا الوجه الذي ظنوه ، وهو تردده بين نفي شيئين يصبح القصد به إلى كل واحد منهما بدلاً من الآخر، وهو أن يكون أراد بقوله « لاصبيام لمن لم يبيت الصبيام من الليل » شرعي مجد مجزيء معتد به لصاحبه. ويجوز أن يكون أراد لاصبيام لمن لم يبيت الصبيام من الليل كامل فاضل وإن كان شرعياً مجزئاً ومعتداً به، إلا أنه غير كامل وفاضل (٥٦). وعلى هذا يجب حمل قوله

⁽٥٥) لايوجد - فيما اطلعت عليه - من يقول أنه يفهم من هذه النصوص نفي ذات العمل، أما القول بنفي فهم معنى منه فقد انفرد به من قال: إنه مجمل، وهم بعض المعتزلة وليس كلهم.

⁽٥٦) ينظُّر تُوجِيه العلماء لنفي الفعل تنقيح الفصول عن ٢٧٦، واللمع عن ٢٨، وروضة الناظر عن ١٨٠، والمع على الأصول الزنجاني = ١٨٠، والمحصول (٢/٣/١) ونهاية السول (١/٤٤/١). وتخريج الفروع على الأصول الزنجاني =

عليه السلام: « لاصلاة لجار المسجد إلا في المسجد» لأنه احتمل نفي الإجزاء والإعتداد وأن تكون شرعية بوجه ما (٥٧). واحتمل أن يكون قصد به نفي الفضل والكمال فحمل على ذلك. ولولا أن الدليل أوجب حمله على أحد الوجهين لوجب الوقف في المراد به من نفي حكم الشرع.

وكذلك، فلولا أن الدليل قد قطع على أنه لاصلاة مجزئة بغير طهور ونية وقراءة فاتحة الكتاب لجاز أن يريد بقوله عليه السلام: « لاصلاة إلا بطهور » لاصلاة فاضلة وكاملة وإن كانت شرعية مجزئة. وقد أوضحنا من قبل وجه إحالة دعوى العموم في نفي الحكمين أعني الإجزاء والكمال لموضع ما في ذلك من التناقض/ والتضاد، لأن النفي لكونها مجزئة ومعتداً بها ص١٠٧ ينفي كونها شرعية معتداً بها، وذلك متناقض محال أن يراد باللفظ عموم أمرين متناقضين أو أمور متناقضة، ولذلك لم يصح حمل القول: أي شيء يحسن زيد؟ على الإستفهام والتغظيم . وقوله تعالى : ﴿ وإذا حللتم فاصطادوا ﴾ (٨٠) على الإباحة والندب والإيجاب، وإن صلح استعماله في كل شيء من ذلك على الإباحة والندب والإيجاب، وإن صلح استعماله في كل شيء من ذلك على البدل لموضع تضاد محتملاته وتنافيها.

فصل

ويجب أن يجعل مكان قولنا غير مجزئة غير شرعية، لأن الشرعية قد لاتكون مجزئة إذا وجب إعادتها كالصلاة المفعولة بظن الطهارة (٥٩). فإذا

⁼ ص ۱۱/١، والمعتمد ١/٥٣٥، والمستمدفي (١/١٥٦) وجمع الجوامع مع البناني (١/٥٠) وارشاد الفحول ص ١٠٠، وقواتع الرحموت (٢٨/٢) والتبصرة الشيرازي ص ٢٠٢، والإحكام للأمدي (١/٧٣) ، وفيه نقل القول بالإجمال عن الباقلاني ونقله غير صحيح. وتابعه على ذلك ابن الحاجب في المنتهى ص ١٨٨ بل زاد على الأمدي ونسبه أيضاً لمتبعيه.

⁽٥٧) هذا على قرض منحة المديث، وقد تقدم تخريجه.

⁽٨٥) سورة المائدة أية (٢).

⁽٩٩) اختلف الفقهاء والمتكلمون في حقيقة ومنف العبادة بأنها صحيحة. فالصحة عند الفقهاء ما أجزأ وأسقط القضاء. وذهب المتكلمون ومنهم المصنف إلى أن الصحة في العبادات: هي =

ذكر فاعلها أنه كان غير متطهر وجبت إعادتها، وإن كانت حين فُعلت شرعية وطاعة وقربة مثاباً فاعلها، واكنها مع ذلك غير مجزئة بمعنى أن مثلها واجب بعد فعلها بفرض ثان مبتدأ ، على ما سنشرحه من بعد إن شاء الله.

فصل

وبين قوله عليه السلام « لاصيام لمن لم يُبيّت الصيام من الليل ». وبين قوله : « لاصلاة إلا بأم الكتاب » و « إلا بطهور » ، و « لا نكاح إلا بولي » فصل وفرق . وهو أن قوله عليه السلام : « لاصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » نص على أنه لاصيام لمن لم يبيّت النية (١٠٠)، وليس في نصه أن له صياماً إذا بيّت النية له، ولكنه عند القائلين بدليل الخطاب ثابت بدليله دون نصه، وعند آخرين بمفهوم النص والإستعمال ، وكأنه عندهم قال : وإن بيته فله صيام ، وهو مقدر في الكلام، وإن كان محذوفاً، ويجب على القول بنفي دليل الخطاب أن يكون ثبوت الصيام لمن بيّته معلوماً بدليل آخر (١١) غير قوله : « لاصيام » .

⁼ موافقة الأمر وإن لم تسقط القضاء. ومثلوا لذلك بصلاة من ظن أنه منطهر ، فهي صحيحة عند المتكلمين، وفاسدة عند الفقهاء ، فالمتكلمون نظروا لظن المكلف والفقهاء نظروا لما في نفس الأمر، ولكن كثيراً ممن قال بصحتها من المتكلمين أوجب قضاحها كقول الفقهاء.

وينظر في ذلك: إرشاد الفحول ص ١٠٥ وقواتع الرحموت (١٢١/١)، وشرح تنقيح الفصول ص ١٠٥ وقواتع الرحموت (١٢١/١)، وشرح تنقيح الفصول ص ٧٧ والمستصفى (١/٥٠) ونهاية السول (١/٧٥) والإحكام للأمدي (١/١٠٠) وجمع الجوامع مع البناني (١/٠٠١) والمدخل لمذهب الإمام أحمد ص ١٦. والبحر المحيط (٢١٥/١).

⁽٦٠) تسم العلماء الصيام من حيث وجوب تبييت النية إلى ثلاثة اقسام.

الأولى: صبيام التطوع: اتفق العلماء على عدم اشتراط تبييت النية فيه لحديث عائشة الذي أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وهو: « دخل علي رسول الله عليه يوماً، فقال: هل عندكم شيء ? فقلت: لا . قال: فإني صبائم » . ونقل الخلاف في هذا النووي في الروضة (٣٥٧/٢) عن المزني.

الثاني: اتفقوا على وجوب تبييت النية بالنسبة للفرض غير المحدد بوقت كالنثر والقضاء. الثالث : صديام رمضان ، وهو الذي وقع الضلاف فيه بين الفقهاء، وهو المقصود بكلام المسنف، وليس الخلاف على إطلاقه كما هو خاهر كلام المسنف.

⁽٦١) لمل المسنف يشير إلى الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه أن أسلم أتت النبي عَن فقال : « أصمتم يومكم هذا ؟ قالواً : لا ، قال : فأتموا بقية يومكم واقضوه ». فأمر الرسول عَن بالقضاء دليل على اشتراط تبييت النية.

فأما قوله « لا صلاة إلا بطهور » و « ولا نكاح إلا بولي » . ففيه نصان ، أحدهما : نفي النكاح والصلاة بغير ولي ولا طهور . والآخر إثباتهما بولي وطهور ، نحو : قوله : إلا بولي وإلا بطهور . فهو كلام فيه نفي وإثبات مستثنى من النفي ، وهو عندهم بمنزلة قوله لاتضرب زيداً إلا قائماً ولاتكلمه إلا راكباً ، لأن فيه نهياً عن ضربه غير قائم وأمراً به إذا كان قائماً (١٢) . وهذه جملة مقنعة في هذه الفصول والأبواب إن شاء الله.

⁽٦٢) اختلف أهل العلم في دلالة النفي والإستثناء. فذهب جماعة إلى أنه يفيد الحكمين - المثبت والمنفي - بالمنطوق ، وهو ما اختاره المسنف، كما يبدو من كلامه هنا. وذهب جماعة إلى أن الحكم المثني مستفاد بلليل الخطاب. ولهذا وقع الخلاف في إثباته من غلاة نفاة مفهوم المخالفة، وقد نقل عن الأخفش : أن قول من قال : « ماجامني غير زيد > لايدل على مجيء زيد، بل مجيىء زيد مسكوت عنه.

ينتلر في ذلك إرشاد القحول ص ١٨٢، وشرح تنقيع القصول ص ٥٦، والإحكام للأمدي (٩٩/٢)، والبحر الميط (٤/٠٥).

بــــاب القول في أن جميع أسماء الأحكام والعبادات لغوية غير مغيرة ولا منقولة

اعلموا - رضي الله عنكم - أن الذي عليه أهل الحق وجميع سلف الأمة من الفقهاء وغيرهم أن الله سبحانه لم ينقل شيئاً من الأسماء اللغوية إلى معان وأحكام شرعية (١)، ولاخاطب الأمة إلا باللسان العربي، ولا أجرى سائر الأسماء والتخاطب إلا على ما كان جارياً عليه في وضع اللغة.

والمخالفون في هذا الباب ثلاث فرق:

فمنهم المعتزلة والخوارج وفرقة ثالثة من المتفقهة (٢) اغترت بشبه

وأما الآمدي في الإحكام (٤٤/١) فقد توقف في ترجيح أحد المذهبين في آخر المسألة وانظر المستصنى ٢٧١/١ وشرح اللمع ١٨١/١.

⁽١) نسبة الباقلاني القول الذي ارتضاه إلى أهل الحق وجميع سلف الأمة من الفقهاء وغيرهم فيه نظر، حيث إن الذين قالوا بهذا القول قبله وبعده قلة، بل أصبح القول بهذا القول مقترنا باسمه لايكاد يذكر أحد معه. وممن وجنته قال بقوله شيخه أبوالحسن الأشعري، وتابعه عليه المازري في شرح البرهان والإمام أبو نصر بن القشيري وأبو حامد المروزي من الشافعية. وينظر فيمن قال بهذا القول البحر المحيط ١٩٠/١٠ – ١٩٠٥. وحقيقة هذا المذهب كما حققه الشيرازي في اللمع ص ٢ : « ومن أصبحابنا من قال ليس في الأسماء شيء منقول إلى الشرع، بل كلها مبقاة على موضوعها في اللغة، فالصلاة اسم للدعاء وإنما الركوع والسجود زيادات أضيفت إلى الصلاة وليست من الحج، فإذا أطلق اسم المعلاة حمل على الدعاء وإنا ألكن المائد والمواف وإنا ألكن المائد والمواف وإنا أطلق اسم الحج حمل على النعاء، وإذا أطلق اسم الحج حمل على النعاء، وإذا أطلق اسم الحج حمل على المائدي قول الأشعرية » ولكنه ارتضى القول بالنقل . وأما إمام الحرمين فقد أنكر على الباقلاني قوله في البرهان (١/١٥٧٥) فوصفه بأنه قول غير سديد وقال – أيضاً – إنه استمرعلى لجاج ظاهر . ولكنه في التلخيص لوحة (١٥) وافق الباقلاني ونصر مذهبه. وهذه المائلة خصصتها بدراسة مستوعبة في القسم الدراسي .

⁽Y) تسمية الباقلاني للفقهاء بالمتفقهه يشعر بالذم أنهم يدعون الفقه، وهم ليسوا بفقهاء. ثم جعله قولهم موافقاً لقول المعتزلة فيه تجني عليهم، حيث إن قولهم يختلف عن قول المعتزلة. وهو قول وسط بين قول الباقلاني النافي للنقل مطلقاً، وبين قول المعتزلة المثبت للنقل لمعاني جديدة لا علاقة لها بمعانيها اللغوية التي وضعت لها. فقد أثبت جمهور الفقهاء النقل، ولكن أثبتوا علاقة بين المعنى الشرعي . وشبهوا فعل المشرع بفعل أهل العرف في قصرهم استعمال =

الخوارج والمعتزلة فوافقتهم على بدعتهم من غير قصد إلى تأييد باطلهم وعلم بما يؤول / إليه مخالفة هذا الأصل من تصحيح قولهم في أسماء الأفعال ص١٠٣٠ وتحقيق الكفر والإيمان (٢) وما يتصل بالقول في الوعد والوعيد، والأسماء والأحكام (٤).

فرعمت المعتزلة أن الأسماء على ثلاثة أقسام: لفوية ودينية وشرعية (٥)، وكذلك قالت الخوارج.

فأما الأسماء الدينية فهي أسماء الإيمان والكفر والمؤمن والكافر والمؤمن والكافر والفاسق (١). وزعموا أن الله سبحانه جعل القول « إيمان » جارياً على ضروب وأجناس من الأفعال لم يكن الإسم جارياً في اللغة عليها، وكذلك

⁼ بعض الألفاظ اللغوية في معان لها علاقة بين المعنى العرفي والمعنى اللغوي.

وهذا القول الوسط هو قول الشافعي و جمهور أتباعه كأبي اسحاق الشيرازي وفخر الدين وابن الحاجب وإمام الحرمين في البرهان، والغزالي وابن برهان، وبه قال جمهور الحنفية. ونقله السمرتندي في الميزان ص ۲۷۹ عن عامة أهل الأصول وأثمة الأدب، ومعظم أصحاب هذا القول ذهبوا إلى أن هذه الألفاظ مجازات لقوية حقائق شرعية. واكن السمرقندي جعلها من الألفاظ المشتركة في معنيها اللغوى والشرعي.

وينظر في ذلك : المصلول (١/١/١/٤) ، ونهاية السول مع البدخشي (٢٤٨/١)، ومنتهى الوصول لابن الحاجب ص ٢١، وشرح تنقيع القصول ص ٤٢، والبرهان (١/١٥/١).

⁽٣) يشير بذلك إلى أول مسالة نشات في الاعترال. وهي كون مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين. ولهذا نقل عن رأس المعترلة وأصل بن عطاء قوله : « لو شهد عندي على وطلحة على باقة بقل لم أقبل حتى يكون معهما ثالث لأن أحدهما فاسق » فقيل له : إن الإيمان في اللغة التصديق وهؤلاء مصدقون. فقال : هذه حقيقته في اللغة. وأما في الشرع فهو اسم لمن لم يرتكب شيئاً من المعامى، فمن ارتكب شيئاً منها خرج من الإيمان وأم يبلغ الكفر – وأنظرفي هذا المعنى ما قرره الشيخ الشيخ الشمول ص ٤٢.

⁽٤) ينظر ما يتعلق بذلك الإرشاد لإمام الحرمين ص ٣٢١ - ٣٣٤.

⁽٥) لم يذكر أبو العسين في المعتمد هذه الأقسام، واقتصار على المقائق الشرعية فقط، وقد يكون السبب هو الإقتصار على ذكر ما يناسب المقام.

⁽٦) وقع اختلاف بين القائلين بنقل المشرع الفائلاً على هذا عام في الأصول كلفظ الإيمان والكفر، وفي الفروع كالصلاة والزكاة والحج، فقال بالعموم المعتزلة وسموا الأولى الفائلاً دينية والثانية الفائلاً شرعية، وذهب أخرون إلى أن النقل وقع في الألفاظ الشرعية فقط نون الدينية. وبهذا قال أبو اسحاق الشيرازي في شرح اللمع (١٨٢/١) ونقله الزركشي في البحر (١٦٤/٢) عن ابن الصباغ واختاره.

القول « كفر » وأن القول « مؤمن » وضع في الدين لمن يستحق ثواباً عظيماً ، والقول « كافر » وضع فيه لمن يستحق ضرباً من العقاب عظيماً ، وأن اسم الإيمان جارٍ في اللغة على الإقرار والتصديق فقط. واسم الكفر جارٍ على الجحد والإنكار، وهو التفطية، وأن اسم الفسق جارٍ على كل فعل معصية يستحق عليها العقاب والذم إذا انفردت وترك كل فرض يستحق بتركه الذم والعقاب.

وكذلك زعمت الخوارج أن اسم الكفر (٧) في حكم الدين جارعلى كل معصية، والقول « كافر » جارعلى كل عاص ، حتى ركب كثير منهم القول بأن معاصي الأنبياء كفر. فهذه هي الأسماء الدينية عند الضوارج والمعتزلة.(٨)

وقد كذب الفريقان على الله سبحانه وتعالى وعلى رسوله على أدعوه عليهما من ذلك. والدليل على كذبهم فيه اختلاف القدريَّة في الطاعات التي هي الإيمان. وقول أبي الهذيل (٩) منهم وهو شيخهم أنه اسم لفرائض الدين ونوافله. وأن الإيمان ثلاثة أقسام:

فقسم منه يكفر تاركه وهو المعرفة والتصديق.

انظر ترجمته في شُنرات الذهب (٨٥/٧) ، ووفيّات الأعيان ترجمة رقم ٧٨ه، وطبقات المعتزلة ص ٤٤، والعبر (٢٧/١)، والفرق بين الفرق ص ١٢٢.

⁽٧) في المخطوطة يوجد كلمة (جار) بعد كلمة (الكفر) وهي زائدة.

⁽A) ذكّر إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة (١٥) أن المَعتزلة يفارقون الخوارج في خلة واحدة وهي : أنهم قالوا : إن مفارق الكبيرة مع استصحاب المعرفة والتصديق لايتصف بالإيمان ولا بالكفر، بل يتسم بالفسوق ، والخوارج يطلقون القول بأن الخارج من الإيمان كافر »، وبقل الإيجي في المواقف من ٤٧٤ أن الأزارقة من الخوارج تجوز كون النبي كافراً. وينظر ما نقله شارح المقيدة الطحاوية عن المعتزلة والخوارج (٤٤٤٧)،

⁽٩) هو أبو الهنيل محمد بن الهنيل بن عبد الله البصري. المعروف بالعلاف. كان مولى لعبد القيس، أصبح شيخ المعتزلة في زمانه ومقدمهم ومقرر طريقتهم والذاب عنها. أخذ الإعتزال عن عثمان الطويل. فضائحه كثيرة تكفره بها المعتزلة وغيرهم من الفرق الإسلامية. لكل من المرادر والجبائي وجعفر بن حرب كتاب في تكفيره والرد عليه. اختلف في وفاته قيل : ٢٢٥ هـ أو بعدها.

وقسم منه يفسق تاركه ولايكفر، وهو الصلاة والزكاة والحج وغير ذلك من فرائض الدين التي ليست بتصديق.

وقسم منه لايكفر تاركه ولايفسق وهو النوافل من الطاعات وسائر المعتزلة تكذبه في هذه الدعوى، وتقول: بل إنما جعل الشرع اسم الإيمان واقعاً على فرائض الدين دون نوافله مع ترك المحرمات فيه (١٠). فلو كانت الحجة عن الرسول على قائمة بما نقل إليه هذا الإسم من الطاعات لوجب علمهم به ورفع اختلافهم فيه (١١).

وكذلك فقد زعموا أن النبي تلك سسمى كل شيء من ذلك في حكم الدين إيماناً إذا فعل مع غيره من سائر الطاعات. فأما إن انفرد عنها لم يُسم بذلك، وكذلك فإنه عليه السلام إنما حكم بأن جميع هذه الطاعات مسماة إيماناً إن لم يقترن بها من الفسق والكبائر ما يُحبط ثوابها، وإن قارنها شيء من ذلك لم يحكم بتسميتها إيماناً. وكل هذه مذاهب لهم مبتدعة ومحدثة ومنكر به على الرسول عليه السلام.

قالوا، فأما الأسماء الشرعية فهي الأسماء اللغوية التي نقلت في الشرع إلى أحكام شرعية ، نحو الصلاة والحج والسركاة والصيام، وأمثال ذلك. وأنه لما حدثت هذه الأحكام احتيج إلى وضع أسماء لها، فلو ابتدأت لها أسماء موضوعة ليست من ألفاظ العرب جاز وصلح. وإن نقلت بعض الأسماء اللغوية إليها وسميت بها جاز ذلك وقام مقام إحداث

⁽١٠) قال الإيجي في المواقف ص ٣٨٥: ذهب الخوارج وأبو الهذيل العالاف وعبد الجبار إلى أن الإيجي في المواقف عن ٣٨٥: ذهب الجبائي وابنه وأكثر المعتزلة البصرية إلى أنه الطاعات المقترضة دون النواقل ». ويجب التنبيه على أن الإيمان عند جمهور السلف هو: « تصديقُ بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان ». وينظر فضائح أبي الهذيل ومواقف المعتزلة منه الفرق بين الفرق للبغدادي ص ١٢١ – ١٣٠.

⁽١١) جعل المسنف اختلافهم فيما يطلق عليه اسم الإيمان دليلاً على عدم وجود نقل في هذا الإطلاق، وهي حجة ضعيفة . فقد يوجد النقل ويوجد معه الإختلاف ، وأو نفى وجود نقل يفيد العلم والقطع لكان أولى.

أسماء مجددة لها (۱۲).

وأما الأسماء اللغوية ، وهي الجارية على ما كانت عليه في اللغة غير محدثة ولا منقولة/ إلى غير ما وضعت له. وهي الأغلب الأكثر منها.

فقصد الخوارج والمعتزلة المضالفة على سلف الأمة في أصول الديانات، لا تصحيح أسماء لهذه الأحكام. (١٢) وليس هذا من قصد ضعفاء المتفقهة المطابقة لهم على هذه البدعة بسبيل (١٤).

والذي يدل على فساد قول الجميع قول الله عزَّ وجل: ﴿ إِنَا جِعَلَنَاهُ قَرَانَا عَرَبِياً ﴾ (١٠) وقوله تعالى: ﴿ بِلسان عربي مبين ﴾ (١٠) وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولَ إِلّا بِلسَانُ قَوْمَه ﴾ (١٧) في نظائر هذه الآيات التي أخبر فيها بأن الخطاب للأمة لم يتوجه إلا باللسان العربي، سيما وهم يقولون بالعصوم، وظواهر هذه الآيات يوجب كون الخطاب كله عربياً مستعملاً فيما استعملته العرب، وإلا كان خطاباً بغير لفتهم، على أن الأمة مطبقة على إطلاق القول بأن الله سبحانه ما بعث نبيه وخاطب المكلفين على اسانه إلا باللسان العربي. وإذا كان ذلك كذلك بطل ما قالوه.

ولأنه إذا نقل الأسماء اللغوية إلى أحكام وعبادات شرعية، ولم تكن

⁽١٢) وعبارة أبي المسين البمدري في المعتمد (٢٤/١) « ولافرق بين أن يوضع لتلك العبادة اسماً مبتدأ وبين أن ينقل إليها اسم من أسماء اللفة مستعمل في معنى له شبه بالمعنى الشرعي، بل نقل اسم لفوى إليه أولى ».

⁽١٣) يشير الباقلاني إلى استغلال المعتزلة والخوارج والشيعة هذه القاعة اللغوية في تكفير الصحابة، بحجة أن ما صدر من الصحابة هو الإيمان اللغوي، وهو التصديق. ولكن الإيمان الشرعي وهو ما يدخل فيه الطاعة لم يحدث منهم، وإذا فهم كفار. والباقلاني يريد بإنكار النقل إغلاق ألباب أمام هذه المقالة المنكرة.

⁽١٤) أنمنف الباقلاني من وافق رأي المعتزلة من الفقهاء باتهم لم يكن عندهم سوء القصد الذي كان عند المعتزلة والخوارج والشيعة.

⁽١٥) سورة يوسف آية (٢).

⁽١٦) سورة الشعراء أية (١٩٥).

⁽۱۷) سورة إبراهيم آية (٤).

الأسماء مستعملة فيها في اللغة حقيقة ولا مجازاً كان ذلك خطاباً لهم بغير لغتهم وبمثابة إحداث أسماء يخاطبهم بها ليست بالفاظ عربية ولا مستعملة على ما استعمله (١٨).

وكذلك لو قال لهم اقتلوا المشركين وهو يريد المؤمنين، واقطعوا السارةين وهو يريد القاتلين، ونهيت عن قتل المصلين وهو يريد الضاربين لكان مخاطباً لهم بغير لغتهم (١٩).

وإن كانت هذه الأسماء لغة لهم غير أنه مستعمل لها في غير ما استعملوه فيه حقيقة أو مجازاً وإذا كان ذلك كذلك بطل ما قالوه.

فصل

ومما يدل على ذلك أنه لو كان الرسول (٢٠) عليه السلام قد نقل بعض الأسماء اللغوية إلى أحكام شرعية أو إلى أفعال توصف في حكم دينه بأنها كفر وإيمان وفسوق، وعلى شرائط محدودة بأن تكون مجتمعة وأن لاتضامها كبيرة تزيل ثوابها لوجب عليه تكة أن يوقف الأمة على نقله هذه الأسماء توقيفاً يوجب العلم ويقطع العذر، ويُنقل نقلاً تقوم به المجة ويوجب العلم ضرورة أو دليلاً (٢١) . ولما لم نكن إلى العلم بصدق دعداهم هذه على

⁽١٨) هذا اللازم الذي ذكره الباقلاني يجاب عنه أنه لايلزم عن ذلك أنه خاطبهم بغير العربية، لأن الذي يدعي نقل المثرع بعض الألفاظ من معناها اللغوي إلى معنى جديد يرى أنه يشبه قعل أهل اللغة بالألفاظ العرفية و لم يقل أحد أن نقل أهل اللغة بعض الألفاظ من معناها اللغوي لمعنى جديد تعارفوا عليه، كما قطوا بلفظ « الدابة » ولفظ « الفائط » أن صنيعهم هذا خارج عن لفة العرب.

⁽١٩) هذا قياس مع القارق، فقول الشخص : اقتلوا المشركين وهو يريد المؤمنين لم يقل بجوازه أحد، وأيس من لفة العرب ، ولا من تصدرفات أهل اللفة، ولايلزم من بطلان هذا التصدرف بطلان استعمال المشرع لبعض الألفاظ اللغوية في معان شرعية لها علاقة بالمعاني اللغوية.

⁽٢٠) في المضطوطة (الرسول).

⁽٢١) يجاب عن دليل الباقلاني هذا أنه لايلزم أن يكون على جواز هذا الإستعمال دليل يفيد الطم المسروري أو النظري ، فقد يثبت مثل هذا بدليل يفيد غلبة النظن، لأن كثيراً من أمور الشرع نثبت بغلبة النظن ، وقد فكر الباقلاني بعض ما استدلوا به من استعمال المشرع بعض الألفاظ في غير ما وضعها له أمل اللفة من قوله تعالى : ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ ، وقوله على : « نهيت عن قتل المملئ » وفيرها من النصوص.

الرسول عليه السلام مضطرين، ولا قامت حجة ودلالة على ثبوت خبر مروي عن رسول الله علله بذلك، ولانطق به كتاب، ولا أجمعت عليه الأمة، ولا دلت عليه قضية العقل باتفاق، ولا ورد وروداً متواترا يعلم تعذر الكذب والإتفاق على مثل نقلته، ولا هو مما يعلم أن صحابياً نقله عن الرسول عليه السلام بحضرة جماعة شاهدوه يمتنع عليهم الإمساك عن كذب يضاف إلى سماعهم وعلمهم، بل لايقدر أحد أن يروي حرفاً في ذلك عن الرسول عليه السلام، وأنه قال قد نقلت بعض الأسماء اللغوية إلى أحكام حدثت شرعية وأفعال دينية وجب القطع على كذب هذه الدعوى، (٢٢) وهذا مما لا جواب لهم عنه، ولا طريق لهم إلى القدح فيه (٢٢).

وقد زعموا أن القرآن قد دل على ذلك وهو قوله تعالى: ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ (٢٤) / وأنه أراد صيلاتكم نصو بيت المقدس، وهذا ص٥٠٠ باطل. لأنه إنما عنى سيحانه إنه لايضيع تصديقهم بالصيلاة نصو بيت المقدس (٢٥).

⁽٢٧) لا يوجد داعي لهذا التكرار في نفي ورود خبر عن رسول الله على صديح باللفظ الذي يريده المستف، لأنه لم يقع ولا يوجد من يدعيه، ولكن ما نقل عن الصحابة من تقسير هذه الألفاظ الدينية والشرعية وكذلك ما ورد عن الرسول على في تقسيرها كاف في إثبات النقل، ومن ذلك الأحاديث المبينة لمنى الإسلام والإيمان والإحسان شرعاً. وكذلك الأحاديث المبينة للمراد بالمسلاة والزكاة مع المقارنة بعد ولاتها قبل النقل كاف في إثبات النقل.

⁽٢٢) مَدْه يعوى بيطلها ما ذكرناه في الماشية المتقدمة.

⁽۲۶) سورة البقرة اية (۱٤٣).

⁽٥٧) ورد تفسير الإيمان في هذه الآية مرفوعاً عن البراء في مسند الطيالسي برقم (٧٢٧) وفسره البخاري بالمسلاة في ترجمة باب (٣٠) من كتاب بدء الوحي (١٩٠/) . ويدل عليه حديث رقم (٤٠٠) ورقم (٤٤٨٦) ، وأخرجه الترمذي من حديث ابن عباس برقم (٢٩٨٨) وقال : حديث حسن محمديح، وبهذا قسر الآية الماوردي في النكت والعيون (١٩٧١) . ولم يذكر وجها أخر، وأما الزمخشري المعتزلي فقد فسر الإيمان بالثبات على الإيمان، وذكر تفسير الإيمان بالمعلاة بصيفة التضميف، كما في الكثاف (١٩٠٠). وقول الباقلاني بأنه تفسير باطل لا يستقيم له مع ما أوريناه من النقل في سبب نزول الآية، وقد فسرها إمام الحرمين في الإرشاد ص ٣٣٥ بقوله :

وكذلك المراد بقوله ﷺ: « نهيت عن قتل المصلين » (٢٦) لأنه عنى المصدقين بوجوب الصدلاة باتفاق، فيوصف التصديق بالصدلاة صدلاة على طريق المجاز والإتساع، وذلك من موجب اللغة على طريقتهم في التجوز. وأما أن يكون نَقَلُ الاسم إلى ذلك وجَعلَهُ حقيقة له بعد أن لم يكن كذلك، فإنه باطل.

وقد تعلقوا في ذلك بما روي عن النبي على من قوله: « الإيمان بضع وسبعون خصلة أعلاها قول لا إله إلا الله وأدنساها إماطة الأذى عن الطريق » (٢٧). فإنه من قولهم تعلق باطل، لأن هذا الخبر من أخبار الآحاد عندهم، وفي أدون منازل أخبار الآحاد، (٢٨) وهو غير موجب للعلم.

والكلام في هذا الباب كلام في أصل عظيم لايحل الخلاف فيه والقول بغير الحق، فلا يجوز أن يعمل في تصحيحه بأخبار الأحاد. على أنه لوصح لوجب حمله على موافقة موجب الآيات. وما ذكرناه من الإجماع على أنه مخاطب للأمة باللغة العربية. ونقل أسمائهم إلى غير ما وضعت له خطاب بغير لغتهم، فيجب أن يكون أراد أن هذه الضصال والأفعال من دلائل

(٢٨) قوله : « في أدون منازل أخبار الأعاد ». مكتوبة في هامش المغطوطة، وعليه لفظ التصحيح، وأرجو أن لاتكون من لفظ المسنف. والعديث كما ظهر من تخريجه متفق طيه، والعديث المتفق طيه في أعلى درجات المسحة.

⁽٢٦) قال في الفتع الكبير (٢٦٥/٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن أنس بن مالك بلفظ : « نهيت عن المسلين » . قال المناوي في فيض القدير (٢٠-٢٩) في رواية البزار « نهيت عن ضرب المسلين »، وأخرجه الدارقطني عن أنس بن مالك بلفظ المسنف هنا، ونقل عن الهيشي في مجمع الزوائد : إن في سند الحديث عامر بن سنان وهو منكر الحديث.

⁽۲۷) رواه البخاري في كتاب الإيمان (۲۰/۱) برقم (۱) بلفظ : « الإيمان بضع وستون شعبة والحياء شعبة من الإيمان » ، وأخرجه مسلم في باب بيان عدد شعب الإيمان بلفظ المسنف، إلا أنه فيه (۳/۲) شعبة) بدل (خملة) ، كما أخرجه أيضاً بلفظ البخاري ، وانظر مسلم مع النووي (۲/۲) وأخرجه أبو داود برقم (۲۲۲۱)، وابن ماجه برقم (۷۰)، وسنن النسائي وأخرجه أبو داود برقم (۲۲۲۱)، والترمذي برقم (۲۲۲۶)، وصصنف ابن أبي شيبة (۸/۲۰)، (۲۱/۰۱)، ومصنف عبد الرازق برقم (۲۰۱۰)، وأحمد (۲/۶۱۱ ، ۵۶۵) ، والبخاري في الأدب المفرد برقم (۵۹۸)، وأبو نعيم في الحلية (۲/۷۱) وابن منده في الإيمان : (۱۲۶، ۱۲۵).

الإيمان وأماراته، وأفعال المؤمنين، فسمي الشيء باسم مادلً عليه مجازاً واتساعاً، فبطل التعلق بالخبر من كل وجه (٢٩).

وأما تعلقهم في ذلك بأنه لما حدثت في الشرع عبادات وأفعال نوات جمل وهيآت وشروط، ولم يكن لها في اللغة أسماء احتيج إلى إحداث أسماء لها أو نقل أسماء لغوية إليها، فلما لم يحدث لها أسماء وجب أن تنقل الأسماء اللغوية إليها، لأن التكلم بها أخف على أهل اللسان من الأخذ لهم بالنطق بأسماء مجددة لم يستعملوها وألفاظ أعجمية، وذلك نحو القول صلاة وصيام وحج وأمثال ذلك من جمل الأفعال التي سميت في الشرع بهذه الأسماء كلها، كما يُحدِث أهل الصنائع والحرف لما يحدثونه من الآلات أسماء يتواضعون عليها تمس الحاجة إليها. (٢٠)

فإن يقال لهم ، ومن أين لكم أنه قد حدثت في الشرع عبادة لم يكن لها في اللغة إسم، وهل الخلاف إلا في ذلك ؟ . فلا تجدون إلى ذلك سبيلا.

ثم يقال لهم ، ومن الذي يُسلم لكم أن الله سبحانه والرسول عليه السلام قد جعلا إسم الصلاة جارياً على جملة الأفعال التي منها ركوع وسجود وقيام وقعود (٢١) ، وما/ أنكرتم أن يكون اسم الصلاة إنما يقع ص١٠٦٠ منها على الدعاء فقط والرغبة إلى الله سبحانه، لأن الصلاة في اللغة هي الدعاء ، ولكن أخذ علينا أن تكون دعاء على شروط ومعه نية وإحرام وركوع وسجود وقراءة وتشهد وجلوس. فالإسم في الشريعة لما كان صلاة في اللغة

⁽٢٩) يريد بقوله من كل وجه، أي من جهة سنده حيث إنه لايفيد العلم لعدم تواتره. ومن جهة دلالته حيث إنه ليس نصاً فيما استدلوا به عليه، وإذا فهو قابل التأويل.

⁽٢٠) يريد بذلك وضع الفاظ عرفية خاصة من قبل أهل الحرف لما يستجد عندهم من أدوات.

⁽٣١) وَأَبِلَغُ مَا يَجَابُ بِهُ عَنْ قُولِ الْبِاقَلانِي هَذَا مَا قَالُهُ إِمَامُ الْحَرَمِينَ فَي الْبَرَهَانَ (١٧٥/١) حَيثُ قَالُ : أَمَا القَاضِي رحمه الله فإنه استمر على لجاج ظاهر ، فقال : المعلاة : الدعاء، والمسمى بها في الشرع دعاء عند وقوع أقوال وأفعال وهذا غير سديد فإن حَمَلَةُ الشريعة مجمعون على أن الركوع والسجود من المعلاة ».

وإن ضُمّت إليه شروط شرعية (٢٢).

وكذلك الصيام إنما هو الإمساك عن الطعام والشراب (٢٣)، وإنما قيل لنا امسكوا عن ذلك مع تبييت نية، ومن وقت إلى وقت.

وكذلك الحج إنما هو القصد، ومنه قول الشاعر:

وأشهد من عوف حلولا كثيرة يَحُجون سبِ الزبرقان المزعفرا (٢٤) يعنى يقصدون عطاءه.

وقال آخر:

قالت سلمى تصبرتم فقلت لها لا والذي بيته بأسلم محجوج (٢٥) يعني مرور مقصود، والحج هو القصد. ولكنه في الشرع قصد إلى بيت مخصوص ، وعلى أوصاف وشروط مخصوصة (٢٦).

وكذلك الزكاة إنما هي النماء، فسمى إخراج الواجب من الأموال زكاة

⁽٢٢) اختلف الأصوليون في النقل عن الباقلاني في هذه المسألة: ، هنقل عنه إمام الحرمين في البرهان (١٧٤/١) : أن الألقاظ الشرعية مقرة على حقائق اللغات، لم تنقل ولم يزد في معناها». وعبارة الباقلاني هنا ليس مطابقة لما نقله عنه. فهو هنا يثبت انضعام شروط شرعية إليها. فقال في الصلاة : « وإن ضمت إليه شروط شرعية » وقال في الحج : « ولكنه في الشرع قصد إلى بيت مخصوص وعلى أوصاف وشروط مخصوصة.

⁽٢٢) قوله : الصبيام إنماً هو الإمساك عن الطعام والشراب، فهذه ليست حقيقة الصبيام لغة. فحقيقة الصبيام الغة، فحقيقة الصوم لغة : الإمساك مطلقاً، ومنه قوله تعالى على لسان مريم ﴿ إني نثرت الرحمن صبوما ﴾.

⁽٣٤) أخرج شطره الثاني ابن قارس في مجمل اللغة (٢٢١/) بنفس لفظ المسنف، ونسبه المُخبُل السعدي. ولكنه السعدي، ونسبه أيضاً أبو اسحاق الشيرازي في شرح اللمع (١٨٢/١) المخبُل السعدي. ولكنه أبدل المحقق كلمة مسب) بكلمة (بيت) اجتهاداً منه.

وينظر في ذلك اللسان ٢٢٦/٢ مادة حجج وينظر شعر المخبّل ص ١٢٥.

والزيرقان هو الزيرقان بن بدر السعدي التميمي أحد سادات قومه، وقد على النبي في قومه سنة تسع، وأسلم قولاه النبي صدقات قومه، وأقره على ذلك أبو بكر ثم عمر -- رضي الله عنهما -- له ترجمة في الإستيعاب لابن عبد البر (٢٠/٢ه).

⁽٢٥) لم استطع معرفة قائل البيت بالرغم من البحث الطويل عنه، وسؤال أهل اللغة عنه.

⁽٢٦) ينظر في معنى المج في أصل اللغة والإصطلاح : مختار الصحاح ص ١٢٧، والمسياح المنير (٢٦) ينظر في معنى المجيط ص ٢٣٤، ومجمل اللغة (١/١٧).

على معنى أنها إذا أخرجت بورك في المال ونما وزاد (٣٧).

وكذلك القول في سائر العبادات نوات الجمل في أن الإسم إنما يتناول ما كان له إسم منه في اللغة. وإذا كان ذلك كذلك سقط ما قالوه، هذا على أنهم مختلفون فيما الصلاة من هذه الأفعال، وما يكون الفاعل له مصلياً وإن ترك ما عداه ، على ما قد ذكرناه في غير هذا الكتاب.

ويقال أهم ، ما أنكرتم – أيضاً – أنه إنما سميت جميع هذه الأفعال صلاة لكونها متبعاً بها فعل الإمام ومقتف على أثره ، لأن التالي للسابق يوصف بأنه مصل على أنه تال له. فيقال : السابق والمصلي والصلاة تكون بمعنى الدعاء، وذلك هـ و المشهور $(^{74})$ في اللغـة، ومنه قوله الله تعالى : ﴿ ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الأغر ويتخـذُ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول ﴾ $(^{8})$.

بريد دعوات الرسول. ومنه سُمُّيَت الصلاة على الميت صلاة لأنها دعاء له، وإن لم يكن فيها ركوع ولاسجود ولا جلوس.

ومن ذلك قول الأعشى (٤١) يصف خمَّاراً.

⁽٣٧) ينظر معنى الزكاة في أصل اللغة وفي الإصطلاح : مختار المنحاح من ٢٧٣، والمسباح المنير (٢٧) . والقاموس المعيط من ١٩٦٧، ومجمل اللغة (٢٧٧٧).

⁽٣٨) ذكر الإطلاقين ابن فارس في مجمل اللقة (٣٨/٢) ، وزاد معنى ثالثا، وهو أن المعادة من منايت العود إذا لينت، لأن المعلي يلين ويخشع، وانظر في معناها القاموس المحيط ص ١٦٨١، والمعباح المناير (١٦٤٧)، ورجع ما رجمه الباقلاني هنا،

⁽۲۹) سورة التوبة أية (۱۰۲).

⁽٤٠) سورة التوبة أية (٩٩).

⁽١٤) الأعشى : هو ميمون بن قيس ولد بنُرنا جنوب الرياض وهي المساة الآن بمنفوحة سنة ٧٠٠ م وتوفي بها في السنة المعابعة بعد الهجرة. عمي بعد تقدم السن . كان كثير الترحال، فسافر الشام والعراق واليمن والمبشة، له ديوان شعر مطبوع . كنيته أبو بصدير ، ويلقب بالأعشى الكبير، وصناجة العرب . أهد أصحاب المطقات، أدرك الإسلام وام يسلم، له ترجمة في الشعر والشعراء لابن قتيبة (٧/٧١)، وخزانة الأب ١/٥٧١، وطبقات قحول الشعراء للجمحي (١/٥١).

لها حارسٌ لا يبرحُ الدهرُ دنَّها وإن ذبحت صلى عليها وزمزما (٤٢) يعنى دعا لها بالبركة خيفة فنائها.

ومنه قول الآخر:

وصلى على دُنِّها وارتسم (٤٢)

وقابلها الريح في دَنَّهــــا

فهو دعاء لها بالبركة.

ومنه قول الآخر:

يارب جنب أبي الأوصاب والوجعا

تقول بنتي وقد قُرَّبْتُ مرتحلاً

يوماً فإن لجنب المرء مضجعا (٤٤)/ ص١٠٧

عليكً مثل الذي صليت فاغتمضي

وإذا كان ذلك كذلك سقط ما قالوه من نقل إسم لغوي إليها وثبت بذلك ما قلناه. وهذه جملة مقنعة في هذا الباب إن شاء الله.

⁽٤٢) البيت للأعشى - كما ذكر المسنف - ولفظه في الديوان ص ١٦٤ « مايبرح الدهر بيتها » و «إذا» بدل و « إن » ، وفي المغطوطة أصلح الناسخ كلمة (دنها) ببيتها، وفي شرح اللمع (١٨/١) ورد غير معزو بلفظ: « لها حارس لا يبرأ الدهر دونها »، ومعنى كلمة (زمزما) : ضمع شُفتيه مترنماً، ديوان الأعشى الكبير - تقديم مهدي محمد ناصر الدين ط دار الكتب العلمية - بيروت - سنة ١٩٨٧م.

⁽٤٣) هذا البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس من قصيدة له في الخمرة في ديوانه ص ٣٥. وورد معرواً له بنفس هذا اللفظ في الصحاح في مادتي صدلا ورسم، وفي اللسان في مادتي رسم ومدلا، وفي معجم مقاييس اللغة (٢٠٠/٣) نسبه أبو اسحاق الشيرازي في شرح اللمع (١٨١/١) لابن دريد، اعتماداً على قول صاحب اللسان : « وأنشد ابن دريد » وإنشاده البيت لا يدل على أنه له.

⁽٤٤) البيتان للأعشى الكبير ميمون بن قيس ، وهما موجودان في ديوانه، ووردا في أسان العرب (١٩٩/١٩) مادة ضبع وفيه (فاغتمي) بدل (فاغتمضي) ونسبه الشيرازي في شرح اللمع (١٨٢/١) للأعشى، وذكر أنه يخاطب به ابنته.

بـــب

الكلام على من زعم أن في القرآن ما ليس من لغة العرب وكلا مما (١)

فإن قال قائل ، كيف يسوغ لكم أن تقواوا إن جميع الفطاب المنزل على الرسول عليه السلام بلغة العرب مع اختلاف الناس في هذا الباب، وقول كثير ممن يتعاطي الآداب والتبحر في معرفة الألفاظ والأوزان إن في القرآن ألفاظاً كثيرة ليست بعربية نحو قوله تعالى : ﴿ كمشكاة فيها مصباح ﴾ (٢) والمشكاة كلمة هندية (٣)، ومنه – أيضاً – قوله تعالى :

واختلف في عدد الألفاظ الموجودة في القرآن عند القائلين بذلك فذكر ابن السبكي في نظم له سبعاً وعشرين لفظاً، وزاد ابن حجر أربعة وعشرين في نظم له، وقال السيوطي في المهنب ص ١٠٠ واستدركت عليهما اثنين وسبعين لفظاً بعضها من مادة واحدة فتكون بدون تكرار ستون لفظاً، فبلغ ما عند الجميع مائة وسبع عشرة لفظة. وينظر الإتقان (١/٥٥١) وقد لفسم فيه ما في « المهنب » له، وينظر البحر المعيط (٢/٨٥٠ - ١٧٨).

وفي شُرح الكوكب المنير (١٩٢/١) قيد نفي وجود غير عربي بقير العلم. بمعنى أنه يوجد بغير العربية بعض الأعلام، فأخرج الأعلام عن محل النزاع، ونسب هذا القول لأكثر العلماء، وذكر من المعنابلة . أبا بكر عبد العزيز والقاضي أبا يعلى وتلميذه أبا الخطاب وابن عقيل والمجد بن تيمية، وينظر في ذلك : إرشاد القحول ص ٣٢، وقواتع الرحموت (٢١٢/١) والمزهر (٢١٦٢١)، والمسودة ص ٥٠١، والتمهيد لأبي الخطاب (٢٧٨/٢)، والمدة (٧٠٨/١) والمستصفى (١/٥٠١)،

(٢) سورة النور أية (٣٥).

وَمَا فَي الْمُهْتِ مُوافَق لمَافِي المَحْمُولُ (١/١/١٤) والوصول إلى الأصول لابن بُرهان (١١٦/١).

⁽١) ذهب القول بعدم وجود ألفاظ بغير العربية في القرآن الإمام الشافعي – رحمه الله – فقال في الرسالة من ٤٢ : « والقرآن يدل على أن ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب » وقال به أيضاً أبو عبيدة فقال : إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول ». وقال به – أيضاً – ابن جرير الطبري واعتبر ما نقل عن ابن عباس من الكلمات المنسوبة لغير العربية إنما هي من توارد اللغات وتوافقها، وقال به من أهل اللغة ابن فارس على ما في « الصاجي » ص ٤١.

⁽٣) نقل السيوطي في المهنب ص ٨٨ من طريقين الأول أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن سعيد ابن عياض اليماني – والثاني أخرجه ابن أبي حاتم عن مجاهد ، بأن المشكاة هي الكوة بلغة المبشة، وليس كما ذكر المصنف أنها هندية. وقد تابع المسنف الأمدي في الإحكام (١٠٠/١) والفزالي في المستصنفي (١٠٥/١) ، وأبو يعلى في العدة (٧٠٨/٢) وأبو الفطاب في التمهيد (٢٧٨/٢).

﴿ ثيابُ سندس خضر واستبرق ﴾ (٤) والقول استبرق زعموا (أنها) (٥) كلمة فارسية (٢). قالوا : وقد استعملت العرب – أيضاً – بعض ألفاظ الروم والفرس فقالوا : « فسطاط » وهي كلمة رومية (٧). وطرز (٨) وسندلي (١) وهما كلمتان فارسيتان. قالوا : وقد قال بعض السلف إن الأب لايعرف في كلام العرب (١٠) وهو قوله تعالى ﴿ وفاكهة وأبا ﴾ (١١) وذكر الأعشى في بعض قصائدة الفسحاة (٢١) ويعني به صلة المجلس، وهي كلمة غير عربية ولا معروفة في اللسان.

(٤) سورة الإنسان أية (٢١).

(٥) (أنها) إضافة من المحقق.

(١) وربت كلمة استبرق في القرآن في أربع مواضع ، ومعناها الديباج الغليظ، وهي كلمة فارسية كما نقل هذا السيوطي في المهنب ص ٢٧ عن الضحاك وأبي عبيد وأبي حاتم، وينظر في ذلك : المعرب للجواليقي ص ١٥ وابن قتيبة في تقسير غريب القرآن ص ٢٧٧، واختلف في لفظها في الفالسية. فقال الضحاك « استبره » ومعناها الغليظ، وقال بعضهم لفظها « استبرك »، وهو قماش منسوج من الحريد والذهب ، وانظر المعجم الذهبي التونجي ص ٢٦.

(٧) الفسطاط: مجتمع أهل الكورة، وموضع في مصر، كما قي القاموس المحيط ص ٨٧٩. وقال في المسباح المنير ص ٤٧٦ بكسر الفاق ضمها بيت من الشعر، وكذلك في مختار الصحاح ص ٨٠٥ وذكر فيه ست لفات، ولم يثكر أحد من هؤلاء أنها معربة ، وفي مجمل اللغة لابن فارس (٧٢٠/٢) القسطاط الجماعة وخمرب من الأبنية، ولم يتكرها السيوطي في المهتب لأنها ليست واردة في القرآن،

(A) في المخطّوطة (طرر) والصواب (طرز) ، ذكر ابن قارس في مجمل اللغة (١٩٤/٥) أنها بمعنى « الهيئة » قسارسي معرب ، وأنشد قول الشاعر : شم الأتوف من الطرارِ الأولِ. وينظر – أيضاً – المعرب الجوائيةي ص ٢٩٣.

(٩) لعلها بالمساد فتكون المستدلي. قال في مختار المسماح ص ٢٣٦ كلمة المجمية وهي شبه المف وجمعه مسئادل.

(١٠) الأب: المرعى كما في مجمل اللغة لابن فارس (٧٨/١) وفي مختار المدحاح ص ٢، والمسباح المنباح المنباح المنباح المنبر ص ١، والقاموس المحيط ص ٧٤، وزاد أنه نهر ينسب إلى أبي بن المسامقان من ملوك النبط، وذكر الماديي في النكت والميون (٤٠٤/٤) سبعة أوجه في تأويل كلمة « أب » ، ونقل عن عمر بن القطاب – رضي الله عنه – أنه قال : « قد عرفنا القاكهة فما الأب ؟ » ، كما أخرج هذا الأثر عن عمر ابن جرير في تفسيره، وابن كثير وحكم عليه بصحة الإسناد، ونقل السيوطي في المؤب ص ٢١ أنها من لغة أهل المغرب.

(۱۱) سورة عبس آية (۲۱).

⁽١٢) لم أجدها في بيوانه. وأعل الكلمة فيها تصحيف.

واعلموا - وفقكم الله - أن هذا القول خلاف على جميع سلف الأمة ، وهو قول شذوذ منهم، وقليل من كثير أحدثوا خلافاً بعد الإجماع (١٣) غير معتد به، وجميع ما قدمناه من آي القرآن التي أخبرنا الله فيها إنه أنزله بلسان عربي مبين أوضيح دليل على فساد قولهم.

وقد دلُّ على ذلك - أيضاً - قوله تعالى : ﴿ وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم القرى ومن حولها ﴾ (١٤) . ودل عليه - أيضاً - قوله تعالى ﴿ وإنه لذكر لك ولقومك ﴾ (°۱) يعنى شرف لك ولقومك من حيث كان منزلاً بلسانهم . وقوله تعالى : ﴿ فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون ﴾ (١٦) ومن أوضع ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ وإن جعلناه قرآنا أعجمياً لقالوا أولا فصلت أياته أعجمي وعربي ﴾ (١٧) أي بلسانين عربي وأعجمي (١٨) ، فهلا كان بلسان واحد فيكون أبلغ في الآية ، ولئلا يقولوا هذا/ ويقولوا إنَّ مُنْزِلُه ص١٠٨ ومورده عجز عن إيراده ونظمه على هذا الحد من البلاغة بلسان واحد، وأنه محتاج في ترتيبه والكشف عن معناه إلى الإستعانة بلسان العجم، وأو كان عالماً بوجوه النظم وكثرة الإتساع والإنبساط والقدرة على نظم اللسان العربي لما احتاج إلى خلطه والإستعانة في نظمه بلسان أعجمي، فيكون ذلك شبهة لهم في القدح في إعجاز القرآن، وأخبر تعالى أنه منزل بلسان واحد،

⁽١٣) يعوى الإجماع من سلف الأمة على عدم وجود كلمات بغير العربية ينقضه ما نقل عن ابن عباس والضحاك وسعيد بن جبير وغيرهم من وجودها.

⁽١٤) سورة الشوري آية (٧).

⁽١٥) سورة الزخرف أية (٤٤).

⁽١٦) سورة الدخان اية (٨٥).

⁽١٧) سورة فصلت أية (٤٤).

⁽١٨) هذا التأويل الذي ذهب إليه المسنف يضالف مانقله السيوطي في المهنب ص ١٢ عن ابن جريد الطبري في تفسيره أنه أخرج عن سعيد بن جبير أنه قال : « قالت قريش لولا أنزل هذا القرآن أعجمياً وعربياً . فأنزل الله قوله تعالى ﴿ وقالوا لولا فصلت آياته أعجمي وعربي ﴾ فأنزل الله بعد ذلك القرآن بكل لسان. فيه ﴿ حجارة من سجيل ﴾ فارسية » وقد نبه ناسخ المخطوطة في الهامش على مخالفة تأويل الباقلاني لغيره.

وأنه لا أعجمي فيه، ونفي الأعجمي نفي لأن يكون فيه شيء مما يخالف لغة العرب من سائر اللغات (١٩)، ونص على السبب الذي لأجله جعله عربياً فقط غير ممزوج ولامختلط مشوب . ثم أكّد هذا المعنى – أيضاً – وأوضحه بقوله تعالى : ﴿ ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر، لسان الذي يلحدون إليه أعجمي ، وهذا لسان عربي مبين ﴾ (٢٠) فأخبر أنه بغير لسان الفرس، ولو كان فيه أعجمي غير عربي، فلم كان فيه أعجمي غير عربي، فلم لم تقل بلسان أعجمي ? ولم صار بالنسبة له إلى لسان العرب أولى من نسبته إلى لسان العجم ؟ ولقالوا له : ما قلنا أن جميعه أعجمي، وإنما قلنا أن فيه كلمات أعجمية يُعينك بها سلمان (٢١) أو غيره، وهي فيه منها كذا وكل هذا يوجب القدح في الإعجاز ، ويقدح فيما نص الله سبحانه وكذا، وكل هذا يوجب القدح في الإعجاز ، ويقدح فيما نص الله سبحانه عليه بأنه عربي مبين (٢٢). وقد حرسه الله سبحانه من ذلك، فبطل ماقالوه. ولولا ما ذكرناه من نفي هذه الشبهة، وقوله تعالى : ﴿ ولو جعلناه قرآنا أن يكون أعجمياً لقالوا لولا فُصلت اياته أعجمي وعربي ﴾ (٢٢) لأجزنا أن يكون

(٢٢) سورة غصلت اية (٤٤).

⁽١٩) بعوى الباقلاني أنه لايوجد قيه شيء مما يخالف لفة العرب من سائر اللفات يصعب إثباته. وبعض من وافقه أخرج بعض الأعلام عن محل النزاع، مثل إبراهيم، لأن النحاة قد اتفقوا على منعها من المعرف العلمية والعجمة. قصرحوا باتها أعجمية وينظر في ذلك المهنب ص ١٧، وشرح الكوكب المني (١٩٢/١).

⁽٢٠) سورة النحل آية (١٠٢).

⁽٢١) هو أبو عبد الله سلمان القارسي. سئل عن نسبه فقال: أنا أبن الإسلام. أصله من فارس كان أبوه من الدهاقين. قصدة إسلامه مشهورة، أول مشاهده الفندق، ولم يتفلف عن معركة بعدها، أخى الرسول لله بينه وبين أبي الدرداء . أشسار على الرسول لله بعفر الفندق في غزوة الأحزاب، سكن العراق وتوفي بالدائن سنة ٣٠. له ستون حديثاً.

وله ترجمة في الإصابة (٢/٢٦) ، والإستيعاب (٢/٢٥) ، وتهذيب الأسماء واللغات (١/٢٢٧) للماء الأولياء (١/٢٢٥).

⁽٢٢) قول الباقلاني أن دعرى وجود ألفاظ بغير العربية في القرآن يوجب القدح في إعجاز القرآن ويقد الباقلاني أن دعرى وجود الفاظ بغير العربي، أجاب عنه جماعة أنه لايلزم ذلك ، لأن دعرى وجود كلمات غير عربية لايغرجه عن كرنه عربياً. ووصف الفزالي في المستصفى (١٠٦/١) هذا اللازم الذي ذكره الباقلاني أن فيه تكلفاً، لا حاجة له،

المراد بقوله تعالى: ﴿ قرآنا عربياً ﴾ وما أشبه ذلك أن معظمه وكثيره بلسان العرب (٢٤)، ولكن نَصُّ الله على نفيه عن ما ليس من لغةالعرب منع من هذا التجويز.

ويدل على ذلك أنه لو كان منه غير عربي لوجب بمستقر العادة موافقة قريش له على ذلك، ولوجب اعترافه به ولوجدوا مساغاً إلى الطعن في القرآن وإلى أن يقولوا : ليس فيما أثبت به من طوال السور وقصارها إلا وفيه ألفاظ أعجمية ليست من كلامنا ونحن لاندعي القدرة على وزن كلام ونظمه بعضه عربي وبعضه / أعجمي، وإنما نقدر على معارضته لو كان كله ص١٠٩٠ بلساننا، فيصير التعلق بهذا أعظم شبهة قادحة في الآية ، فدل ذلك على فساد ما قالوه.

ولأنه كان يجعل لهم بذلك طريقاً إلى شبهة أخرى، وهو أن يجحدوا كثيراً من ألفاظهم العربية التي في القرآن، ويقولوا إنها ليست بعربية، فيدخلون بذلك شبهة إذا أقر لهم في الجملة بأن منه ما ليس بعربي، وعلى أنه لو ثبت أن في القرآن ألفاظاً قد تكلمت الهند وغيرها من العجم بها ويأمثالها لوجب أن تكون تلك الألفاظ عربية، وأن تكون العرب هي السابقة إلى التكلم بها وإن اتفق للعجم النطق بها، ويكون الدليل على أن العرب قد سبقت إليها إضافة الله سبحانه الكلام إليها دون العجم. ولابد أن يكون معنى هذه الإضافة إليهم أنهم هم المبتدئون السابقون إليها . ولو سبقت العجم إلى وضعها لوجب إضافتها إليها، وقد تستعمل العجم كثيراً من الفاظ العرب لضيق لغتها وتعذر الكلام عليهم، فيقولون « حراق » مكان « سراح » و « شروال » مكان قولهم « سراويل » (٢٥) وأمثال ذلك مما يعدون

⁽٢٤) ما ذكره الباقلاني – هنا – ليس مبرراً كافياً لنفي جواز أن يكون المراد بوصف القرآن أنه عربي بقوله تعالى : (قرانا عربياً) أنه عربي في أسلوبه وصباغته ومعظم ألفاظه.

⁽٢٥) في مختار المنحاح ص ٢٩٦ قال سيبوية « سراويل » واحدة، وهي أعجمية أعربت، فأشبهت من كلامهم مالا يتمسرف . ومن التحويين من لايمسرفه أيضاً ويزعم أنه جمع سروال. وقال في =

لفظه ضرياً من التعبير ويقرون أنه لا إسم له في لغتهم.

والعبرانيون (٢٦) يقواون في السماء « شما » وفي الإله « ألوها » وفي الحياة « حيا » وفي الرأس « رسيا » ، فيعدون ذلك ضربا من التعبير باتفاق تواضعهم على التكلم بألفاظ يسيرة معدودة من الألفاظ العربية لايخرجها عن أن تكون عربية. وإذا كان ذلك كذلك سقط ما قالوه.

فصل

وقد اعتمد القائلون بهذه البدعة في الدلالة على ما ادعوه بأن قالوا: وجدنا في كتاب الله عزَّ وجل ألفاظاً غير معروفة في لسان العرب، ولا فيها أمارة تدل على أنها من لسانها بأن تدخل في باب الإشتقاق المعروف فتعلم مم اشتقاقها، ولا هي على وزن شيء من أبنية كلامهم، فيعلم بذلك أنها من جملة لفتهم، مثل قوله « استبرق » وما جرى مجراه مما لايعلم في اللغة أصله واشتقاقه، ولا هو على أبنية شيء من كلامهم.

فيقال لحم ، / ما أنكرتم من أنه لايجب نفي كون الكلمة من لفتهم، ص١١٠ لأجل عدم العلم بما اشتقت منه، ولا بأنها خارجة عن أن تكون على وزن شيء من كلامهم، بل يمكن أن تكون الكلمة أو الكلمات خارجة عن الكلمات التي هي على بعض أوزان كلامهم، وأن تكون العرب لم تضع جميع ألفاظها على أبنية وأوزان متشاكلة ومتناسبة (٢٧) وعلى ما بني عليه العروض الذي أخذ به الخليل (٢٨). وما يدقق فيه أهل العلم باللغة من وضع الأبنية

⁼ القاموس المحيط ص ١٣١\ « السراويل » فارسية معرية. والشروال بالشيخ لفة، وقال ابن فارس في مجمل اللغة (١/٤٩٤) والسراويل أعجمية والجمع سراويلات، وقال في المسباح المنير ص ٢٧٥ :والجمهور على أن السراويل أعجمية، وقيل عربية جمع سروالة.

⁽٢٦) المبرانيون : نسبة إلى عابر بن أرفخت بن سام بن نوح على ما في اسان المرب (١٣/٤).

⁽٢٧) الألفاظ في اللغة العربية تتقسم إلى مشتق وجأمد . وعلى هذا لايلَّزم أن تكون جميع الألفاظ الموجودة في اللغة مشتقة، أو يمكن الإشتقاق منها، وذكروا من ذلك كلمة « الرائحة » فهي جامدة لايشتق منها قعل.

⁽٢٨) هو الخليل بن أحمد القراهيدي الأزدي البصري أبو عبد الرحمن . إمسام العربية ومستتبط =

والأوزان وتعاطي الإشتقاق. ومن أهل اللغة من ينكر الإشتقاق جملة (٢٩)، بل ما أنكرتم أن يكون في الأسماء ما هو على وزن بعض الأفعال (٣٠). ومنها ما ليس في لغتهم على وزن مبنى من مباني الأفعال.

فلا يجدون إلى دفع ذلك سبيلا.

ويقال لهم ، بضرورة تعلمون أن جميع الأسماء يجب أن تكون مشتقة من معنى معروف وعلى أبنية شيء من الأفعال أم بدليل ؟

فإن قالوا ، بضرورة أو بتوقيف الصميم من العرب على ذلك، علم بقولهم الباطل. وإن قالوا بدليل. سئلوا عنه. ولا سبيل لهم إلى ذكر شيء من ذلك.

ثم يقال لهم ، لو سلّم لكم أن الإسم في لغتهم لابد أن يكون على وزن بعض الأفعال وأن يكون قوله « استبرق » على وزن استفعل واستعجل واستغفر واستحقر واستحجر في أمثال هذه الأسماء ، ويسمى الأصل أفعال مستقبلة، لأنك تقول يزيد الشيء ويعمر الربع ويشكر زيد في غد، وسيزيد المال فيشكر الرجل، ويعمر الربع. وقالوا – أيضاً – رجل عدل، والعدل فعله. ومن هذا – أيضاً – قولهم « أوعك » (٢١) لأنه اسم فعل من الإمراض. وقيل هو الدعك من الصمى، وقيل نفس الصمى، وقال يزيد بن

⁼ علم العروض، أستاذ سيبويه، وصاحب كتاب العين المشهور في ضبط اللغة . كان شاعراً مقلاً. توفي بالبصرة سنة ١٧٠ هـ وعمره أربع وسبعون سنة، وقيل غيره.

له تُرجِمة في الفهرست لابن النديم من ١٣ وتاريخ العلماء النحويين للمفضل الممري تحقيق عبد الفتاح الحلو من ١٧٤ - ١٣٤ . وذكر عشرات الكتب التي ترجمت له.

ر (٢٩) كون بعض أهل اللغة ينكر الإشتقاق جملة، أشار له السيوطي في المزهر (١/٥٤٦) نقلاً عن البن فارس في فقه اللغة، حيث قال: أجمع أهل اللغة إلا من شد منهم أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض إلى أن قال « علم ذلك من علمه وجهله من جهله » وما دام أن منكر الإشتقاق شذوذ من أهل اللغة فلا يعتد بقولهم،

⁽٣٠) وذلك مثل « أحمد » على وزن أَفْعَل.

⁽٣١) الْوَعُكَ : مُقُثُ العمى كما في مختار الصحاح ص ٧٢٩، وقال ابن فارس في مجمل اللغة: (٣١/) الوعك : الحمى،

حجية (٢٢) عند منصرفه من عسكر علي رضي الله عنه إلى معاوية :

وقالوا علي ليس يقتل مسلما فمسن ذا السذي يستحيي الرقاب ويفتك وقالوا الهدى هذا فإن يكن الهدي فشلت يميني واعترى الجسم أوعك

نقول اعتراه الحمى أو رعدتها، وقد سمي به الشخص، وإذا كان ذلك كذلك سقط، ما تعلقوا به.

واستداوا - أيضاً - بأن النبي الله لمان مبعوثاً إلى العرب والعجم وجميع الأمم وجب أن يكون في ألفاظ وألفاظ القرآن الذي أتى به ألفاظ بجميع الأعاد على اختلافها لكونه مبعوثاً إلى جميع / أهلها.

وهذا - أيضاً - باطل من وجوه:

أقوبها ، أنه يجب أن يكون في القرآن جميع اللغات من التركية والزنجية والبربرية والخوارزمية والنبطية (٣٢). وهذه جهالة ممن صار إليها، ومعلوم كذبه فيها، ويدل على ذلك ما تلوناه من أي القرآن وتقدم الإجماع على خلافه.

(٣٣) نسبة لأقوام هم على التوالي : الترك والزنّج والّبريّر وسكّان خوارزم. وأما النبطية ننسبة للاتباط وهم قوم كانوا ينزلون سواد العراق على ما في مختار الصحاح ص ٥٩٠. ثم أمسِحت اللفظة تطلق على أخلاط الناس وموامهم.

⁽٢٧) في أصل المغطوطة و يزيد بن حجوة » وأشار الناسخ في الهامش إلى أنه حجية بدل حجوة والذي وجدته في الكامل لابن الأثير (٢٨٧/٢) من حوادث سنة ٢٦ هـ. استعمل علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – يزيد بن حجية التيمي على الري من تيم اللات. فكسر من خراجها ثلاثين ألفاً. فاستدعاه علي – رضي الله عنه – وأنكر أنه أخذ شيئاً من المال. فضريه وحبسه. ثم تمكن من الهرب إلى معلوية – رضي الله عنه – بالشام، وبقي في الشام إلى أن اجتمع الأمر لعلوية فولاه الري. قيل أنه شهد مع علي الهمل وصفين والنهروان، وذكر ابن الأثير في الكامل (٢٠/٢) أنه ممن شهد على سند التحكيم من رجال علي هو يزيد بن وجدت في البداية والنهاية ٢٨٨/٢ أن الذي شهد على سند التحكيم من رجال علي هو يزيد بن وجعة التميمي وفي تاريخ الطبري (٥/٤٥) ممن شهد على صك التحكيم، يزيد بن حجية بن حجية التيمي وفي تاريخ الطبري (٥/٤٥) أنه كان بريد زياد بن أبي سفيان إلى معلوية في أمر ربيعة التيمي وفي تاريخ الطبري (٥/٤٥) أنه كان بريد زياد بن أبي سفيان إلى معلوية في أمر حجر بن عدي بن جبلة الكندي ، ولم أجد البيتين في ترجمته فيما اطلعت عليه.

فإن قالوا ، كيف تقرم الحجة بالقرآن على جميع أهل اللغات ؟

قيل لهم ، بأن يعلم العقلاء المكلفون منهم أن قريشاً أفصح العرب وأقدر من كل من تقدم وتأخر على نظم الكلام وسائر الأعاريض والأوزان ، فإنه عليه السلام تحداهم بمثل القرآن في نظمه وحالهم حالهم في المناكرة والمنافرة والإختلاف والإنحراف عنه وما خرجوا إليه من حربه ومسابقته فعجزوا عن معارضته أو معارضة سورة منه (٤٢)، فيعلمون عند ذلك أنه آية له، كما يعلم من ليس بساحر ولا طبيب أن ما ظهر على يد موسى وعيسى عليهما السلام من قلب العصاحية وإبراء الأكمة والأبرص وإحياء الميت أنه عظيمة. وقد بينًا القول في ذلك في كتاب « تعريف عجز المعتزلة عن إثبات دلائل النبوة وصحتها على مذاهب المثبتة »(٥٠) بما يغني يسيره إن شاء الله.

فأما تعلقهم بأن المشكاة هندية لايعرف في اللغة العربية ، فإنه قول باطل لأن أصلها الذي أخذت منه ويعود معناها إليه هو الإنفراج من المشكاة والشكوى للأمر والرجل الذي ينفرج بذكرها معيدها ومبدئها. والمتزوج بنشرها وبثها قالوا : ومنه سمنيت واحدة الأرواق التي يمخض فيها اللبن شكوة (٣٦). فالمشكاة من الكوة والفرجة في الجسم الحاجز بين الشيء

الأولى : أن ياتوا بمثله في قوله تعالى : ﴿ قل أَنْنَ اجتمعت الإنس والجِّن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ﴾.

⁽٣٤) لقد تحدى الله سبحانه وتعالى العرب بالقرآن على ثلاث مراحل على التوالي:

الثانية : أن ياتوا بعشر سيور من منله في قوله تمالى : ﴿ قل فأتوا بعشر سور منله مغترات ﴾.

الثالثة : أن يأتوا بسيبورة من مناه في قوله تعالى : ﴿ أَم يقولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأَتُوا بِسُورَةً مناه ﴾.

⁽٣٥) لم أجد في مؤلفاته في تاريخ التراث العربي لسركين (٤٩/٤/١) بهذا الإسم شيئاً من كتبه ولمله يريد أن هذا جزء من أحد كتبه كالتمهيد الذي معظمه نقاش للمعتزلة، ولم يذكر هذا الكتاب في مصنفاته الذين حققوا كتبه أو ترجعوا له.

⁽٣٦) قَالَ ابن قارس في مجمل اللغة (٥١٠/٢) : الشكوة : السقاء الصغير. وقال في مختار الصحاح من ٣٤٥ : الشكوة : جلد الرضيع وهو للبن ، والمشكاة : الكوة التي ليست بنافذة ، وام يذكر أنها معربة.

وغيره. وهي من أبنية كلامهم وموافقة لقولهم مرقاة ومخلاة (٣٧)، وما جرى مجرى ذلك.

وأما تعلقهم (٣٨) بقوله تعالى: ﴿ وَهَاكُهَةُ وَأَبِا ﴾ (٣٩) فقد قال الجمهور من أهل اللغة إنه العشيش (٤٠) . وقد يجوز أن يعرف هذا – من غريب كلامهم – الواحد والنفر، ولايخرج ذلك عن كونه لغة لهم ومعلوماً معناه عندهم. وهذه جملة في هذا الباب مقنعة إن شاء الله.

⁽٣٧) في القاموس المحيط ص ١٦٦٤ : المرقاة : الدرجة. وكذلك وردت في مختار المدحاح ص ٢٥٤، وذكر فيها لفتين بكسر الميم وفتحها، وقال في المصباح المنير ص ٢٣٦ إنها موضع الإرتقاء .

وأما المُخلاة فهي كما في القاموس المعيط من ١٥٣ : ما وضع فيه، وقال في مختار المنعاح من ١٨٩ إنها ما يجمع فيه الغلى أي الرطب من العشيش.

⁽٣٨) في المخطوطة « تعقلهم » وهو تصحيف.

⁽۲۹) منورة د عبس » : ۳۱.

⁽٤٠) تقدم أن الماوردي في تفسيره (٤٠٤/٤) نقل في معنى الأب سبعة أوجه .

بـــاب القول في تفسير جملة من حروف المعاني

واعلموا – وفقكم الله – أن القول « حرف » يقع على طرف الجسم وشفيره / ولذلك يقولون حرف الطريق وحرف الإجانة (١) والرغيف وحرف ص١١٢٠ الوادي والجبل. ويقع على الحرف المكتوب من حروف المعجم. ويقع في اللغة على الناقة، ويقع على الكلمة التامة. ولذلك يقولون ما فهمت هذا الحرف من كلامهم وما أخطأ فلان وما أصاب في حرف من كلامه يريدون في كلمة منه (٢).

فأما الحرف اللغوي الذي يتكلم أهل اللغة على معانيه وأحكامه فهو:
« اللفظ المتصل بالأسماء والأفعال وكل جملة من القول والداخل عليها لتغيير معانيها وفوائدها »(٣) ، نحو في ومن وإلى، وبعد وحتى وما نذكر جملة منه.

فصــل (٤)

القول ني معنى ، عـَنْ ، (٥)

ولن ثلاثة مواضع فتجيء للخبر والجزاء والإستفهام (١).

(١) الإجُّانة : بتشييد الجيم إناء يفسل فيه الثياب، والجمع أجاجين، أنظر المسباح المنير ص ٢ ومختار المسحاح ص ٧.

(٤) في المخطوطة « باب » وجعل الكلام على بعض الحروف في فصول فَوحُدت ذلك.

(٦) ذكر المصنف ثلاثة أوجه لاستعمال (مُنْ) ، ولكن زاد الرماني في كتاب حروف المعاني ص = =

⁽Y) أنظر الماني التي ذكرها الباقلاني لكلمة « الحرف » القاموس المحيط ص (١٠٣٢) ، فقد ذكرها كلها وزاد عليها أنه ياتي بمعنى وجه واحد أو على شك ومنه قوله تعالى : ﴿ ومن الناس من يعبد الله على حرف ﴾ وياتي بمعنى لفة، ومنه قوله كلك : « نزل القرآن على سبعة أحرف » أي سبع لفات، وينظر في ذلك مختار الصحاح ص ١٣١ والمصباح المنير ص ١٣٠.

⁽٣) عرقه في القاموس المحيط ص ١٠٣٣ بأنه « ما جاء لمعنى ليس باسم ولافعل » ثم قال وما سواه من الحدود قاسد.

⁽ه) بدأ المصنف بـ (مَنْ) وهي في الواقع أسم وليست حـرفًا. ولكن جرى على عـادة المؤلفين في حروف المعاني مثل علي بن عيسى الرماني المتوفي سنة ٣٨٤ هـ بأنه يذكر ما يسمى بالأنوات سواء كانت حروفاً أم أسماء.

نحو قواك في الغبر:

أعجبني من رأيت ، وجامني من لقيت.

ومجيؤها للشرط والجزاء، نصو قولك: من جاني أكرمته، ومن عصاني عاقبته.

وأما مجيئوها للاستفهام فنحو القول: من عندك؟ ومن كلمك؟

وهي موضوعة للعقلاء خاصة، ولاتصلح أن تقول: في جواب من عندك ؟ العمار والثور، ولا في الخبر رأيت من عرفت وتعني الثور، ولا في الجزاء. من دخل داري عاقبته وتعنى الثور (٧).

فصل

القول ئي ممنى ، أي ،

ولأي – أيضاً –إثلاثة مواضع : فتجيء للضبر والشرط والجزاء والإستفهام (^).

فمجيؤها للخبر، نحو قواك: لا ضُرّبُ ولا كُلّم أيهم قام، وأيهم في الدار.

۱۵۷ أربعة أوجه أخرى هي :

¹⁾ الموصوفة : وتكون نكره مثل : مررت بمن خير منك.

ب) المحمولة على التأويل: كقوله تعالى ﴿ رمنهم من يستمعون إليك ﴾ يونس: ٢٦ ج.) المتعولة على التأويل ﴾.

د) المسومة بملامة التكرة : كقول الشاعر : منون انتم ا

⁽٧) يوجد تقصيل دقيق لاستعمالات (منْ وما) ، والموضع الذي مثل به المسنف لايجوز فيه استعمال (منْ) في موضع (ما) ، ولكن توجد مواضع أخرى يمكن أن يستعمل أحدهما مكان الآخر مثل قوله تعالى : ﴿ والسماء وما بناها ﴾ وقوله تعالى : ﴿ والسماء وما بناها ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ ، ينظر في ذلك الكليات الكفوي من مناه - ٨٣٨ – ٨٣٨. فقد جمع كل مايتعلق بهما.

⁽A) ذكر الرماني في كتاب معاني العروف من ١٥٩ لأي سبعة أوجه من الإستعمال، وينظر ما يتطق بأي وأوجه استعمالها الكليات الكفوي من ٢٢٠.

ومجيؤها للاستفهام، فنحو القول: أي الناس رأيت ؟ وأيهم عرفت ؟. وكونها شرطاً وجزاء نحو قولهم: أيهم تضرب أضرب، وأيهم تكلم أكلم.

فصـــل القول نبي معنى مــِنْ

ول*ن* ثلاثة مواضع : ^(٩)

أحدها: إفادة إبتداء الغاية، وهذا أصلها على ما ذكره القوم، وهي نقيضة « إلى »، لأن « إلى » تجيء لإنتهاء الفاية و« من » لابتدائها. وقد تدخل في الكلام للتبعيض وتكون صلة في الكلام زائدة.

فأما كونها لإبتداء الفاية، فنحو قولهم: جنتُ من الحجاز إلى العراق، وهذا الكتاب والرسول من زيد إلى عمرو، وتعني ابتداء مجيئه وصدوره من زيد، وأنهما انتهيا إلى عمرو وإلى العراق (١٠).

وأما مجيؤها للتبعيض، فنحو قواك : أخذت من مال زيد ومن علمه، ونلتُ من طعامه.

⁽٩) ذكر الرماني في كتاب معانى الحروف من ٩٧ معان أخرى لها، منها:

الأول : الجنس ومنه قوله تعالى : ﴿ واجتنبوا الرجسُ من الأوثان ﴾ سورة الدج : ٣٠

الثاني : تأتي بمعنى م عن » عند الكوفيين، ومنه قوله تعالى : ﴿ الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف ﴾ .

الثالث : تأتي بمعنى « الباء » ومنه قوله تعالى ﴿ يحفظونه من أمرالله ﴾ سورة الرعد : ١٠ الرابع : تكون قَسَماً ولا تدخل إلا على رب عند البصريين، نحو : منْ رُبِي لأخرجن.

الشامس: تكون فعل أمر من المين، وهو الكنب.

السادس: تكون بمعنى « إلى » كما قال الأصمعي، وأنشد: أأزمعت من آل ليلى ابتكارا. وانظر في ذلك: رصف المباني ص ٣٨٨ ، وقد قسمها إلى زائدة وغير زائدة، وذكر مواضع

كل قسم، والكليات للكغوي ص ٨٣٠. (١٠) في المخطوطة (إلى الحجاز) والسياق يقتضي (إلى العراق).

وأما كونها صلةً زائدةً ، فنحو قواك : ما جاني من أحد، تريد ما جاني أحد.

فصل

القول ئي معنى د ما ، (۱۱)

فأما « ما » فقد تدخل في الكلام للنفي والجحود، نحو القول: ما لزيد عندي حق / وما أحسن زيدً وما قام عمرو، ونحو ذلك، وتدخل في الكلام ص١١٣٥ للتعجب، نحو القول: ما أحسن زيداً، وما أجمل عمراً، على وجه التعجب من زيد وعمرو وجمالهما.

وقد تدخل في الكلام للإستفهام (نحو) (١٢) ما أحسن من زيد ؟ تعني أي شيء أحسن من زيد. وقد قال بعض أهل اللغة إنها خاصة لما لا

(١١) ذكر الباقلاني ثلاثة معان ترد لها « ما » ، وهي النفي والجحود والتعجب والإستفهام وقد ذكر الرماني في كتاب معاني الحروف من ٨٦ أنها تكون إسمية، ولها خمسة مواضع ، وتكون حرفاً -- أيضاً -- في خمسة مواضع.

أما الإسمية فقد ذكر الباقلاني منها الإستفهام والتمجب . وذكر الرماني الثلاثة الأخرى وهي :

الأول : الشرط ومنه قوله تعالى : ﴿ ما يفتح الله للناس من رحمة غلا ممسك لها ﴾ غاطر : ٢. الثاني : أن تكسون اسسم مومسول بمعنى الذي، ومنه قوله تعالى : ﴿ فاصدع بما تثمر ﴾

الثالث : أن تكون نكرة موصوفة، نحو . « مررت بما معجب اك ».

الحجر: ٩٤.

أما الحرقية قذكر منها الباقلاني موضعاً واحداً، وهو النقي ، وذكرالرماني أربعة مواضع خرى وهي:

الأول : أن تكون مصدرية، نحو : « يعجبني ما قمت » أي قيامك. وهي حرفية، لا تحتاج إلى عائد عند سيبويه، وعند غيره تكون اسما وتحتاج إلى عائد.

الثاني : أن تكون زائدة، نحو : « إنما زيد قائم » فتكون كافة، وبعضهم -- مع قوله بزيادتها - لم يجعلها كافة، فقال في المثال السابق « إنما زيداً قائم ».

الثالث : تبخل على (رب) فتسلطها على الفعل، ومنه قوله تعالى : ﴿ ربِما يود الذين كفروا ﴾ الحجر : ٢ ، لأن (رب) في الأصل تبخل على الأسماء النكرة، فإذا قرنت بها (ما) دخلت على الفعل.

الرابع: أنها تبخل على « لو « فتنقل معناها الذي هوامتناع الشيء لامتناع غيره إلى التحضيض، ومنه قوله تعالى: ﴿ لو ما تأتينا بالملائكة ﴾ الحجر: ٧.

وانظر – أيضاً – رصف المباني ص ٣٧٧ ، ٣٦٥ والكليات الكفوي ص ١٨٤، ٩٩٧. ٩٩٠. (١٢) كلمة « نحر » إضافة من المحقق لحاجة العبارة إليها. يعقل وقال آخرون: بل هي لما يعقل وما لا يعقل، وأنه قد يكون جوابها بذكر ما يعقل وما لايعقل وصفات الفافلين إذا قيل: ما عندك ؟ صلح أن تجيب بذلك أجمع.

فصـــل القول ني معنى ، أم ،

ولها موضعان : (۱۲)

الدهرما ، الإستفهام، نحو القول سكت أم نطقت، وقمت أم قعدت (ع) وقد تكون في الإستفهام بمعنى أيهما إذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فكأنك(١٥) قلت أيهما عندك ؟ (٦٠) قالوا : وقد تكون « أم » للإستفهام منقطعة (١٥) من أول الكلام (نمو) (١٨) : إنها لإبل أم شاة، وهذا زيد أم أخوه .

وقد تكون « أم » بمعنى « أو » إذا أريد بها الإستفهام، إذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فهو كقواك : أزيد عندك أو عمرو ؟

⁽١٣) ذكر الرماني في كتاب حروف المعاني ص ٧٠ مواضع أخرى تأتي فيها « أم » ومن ذاك : أولاً أنها تأتي التعريف في لفة هذيل، ومنه قوله ﷺ : « ليس من إمبر أمصيامٌ في امسفر» بمعنى « ليس من البر الصيام في السفر ».

وانظر في ذلك رَمْنَكُ المباني من ١٧٨ والكليات للكفوى من ١٨٧.

⁽١٤) في هذين التالين الإستفهام مقدر، والتقدير أسكتُ أم نطقتُ ؟

⁽١٥) في المخطوطة (وكاتك).

⁽١٦) ويكُون الجواب في الإستفهام مع أم المعادلة بالتعيين، ومع « أن » بلا أن نعم ونفى المالقي في رصف المباني من ١٧٩ أن يشترط في « أم » أن تتقدمها الهمزة لاغير، بل يجــوز أن تتقدمها عد ما ».

⁽۱۷) يريد بالمنقطعة أنها تأتى بمعنى « بل ».

⁽١٨) (نص) إضافة من المحقق.

فصل

القول ئي معنى ، إلى ، (١٩)

قد قلنا إنها موضوعة لإنتهاء الغاية نصو القول: ركبتُ إلى زيد، وكتبتُ إلى عمرو وكُلُ الطعام إلى آخره (٢٠). وتكون في هذا الموضع بمعنى «حتى » التي هي للغاية، وإن أريد به دخول الغاية في الكلام فبدليل يوجب ذلك غير « إلى »(٢١)، نحو قوله تعالى: ﴿ وأيديكم إلى المرافق ﴾ (٢٢) والمراد به مع المرافق، بدليل غير الحرف. ولذلك لم يوجب قوله تعالى: ﴿ ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾ (٣٢) دخول الليل مع النهار.

فصل

ني معنى الواو ني الكلام ^(٢٤)

فأما الواو فإنه موضوع للجمع والنسق والإشراك بين المذكورين، نحو

⁽١٩) ذكر المسنف أن الأصل في و إلى ه أنها وضعت لإنتها الفاية، ولا تدل بذاتها على دخول الفاية في المفيّاء إنما يستدل على الدخول وعدمه من دليل خارجي عنها وذكر الرماني في كتاب حروف الماني من ١١٥ وغيره أن لها مواضع أخرى ومن ذلك :

أولاً : أنها تأتي بمعنى (مع) ، وعندنذ يكون حكم ما بعدها مثل حكم ما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلا تأكُوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ النساء : ٢ أي مع أموالكم – ومنه أيضياً – قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَنْصَارِي إلى الله ﴾ الميف : ١٤.

ثانياً : تاتي بمعنى « في » ، وهو تليل مبني على السماع، ومنه قول النابقة :

فلا تتركتي بالوميد كاتني ألى الناس مطليُّ به القار أجرب

ومنه قوله تعالى: ﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة ﴾ النساء : ٨٧ والاتعام : ١٧٠.

ثَالِثاً : تأتي بمعنى « على به ومنه قوله على : « من ترك كلاً وهيالاً فإليُّ ».

وابعاً : تأتّي بمعنى « عند » كما ذكر الرماني. وينظر في ذلك – أيضاً – الكليات الكفوي ص ١٦٨ ، ورصف المباني من ١٦٦.

⁽٢٠) الذي يبدو لي أنها في هذا المثال ليست لإنتهاء الفاية، بل هي بمعنى « مع ».

⁽٢١) يوجد عدة التوال في تخول ما بعد وإلى، فيما تبلها ذكرها اللَّالتي في رصف الباني ص ١٦٧.

⁽YY) سورة المائدة آية $(\tilde{\Gamma})$.

⁽٢٢) سورة البقرة آية (١٨٧).

⁽٢٤) ذكر المستف موضعين إلى « الواو » الأول أنها للعطف، والثاني أنها بمعنى أو، وقد ذكر غيره من النحاة معان أخرى، ومن ذلك.

القول: ضريت زيداً وعمراً.

وتكون بمعنى « أو » كقوله تعالى : ﴿ ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾ (٢٠) أي أو ثلاث أو رباع.

فأما من زعم من الفقهاء أنها موضوعة للترتيب والتعقيب بمنزلة « ثم » والفاء وبعد فقد خالف ما عليه أهل اللغة ، (٢٦) ومن قال منهم أن الواو تفيد الترتيب فيما لايمكن الجمع بين فعليهما فلا وجه له أيضاً، لأن أهل اللغة وضعوها للإشتراك والنسق لا للترتيب، ولم يفرقوا في ذلك بين ما يمكن الجمع بينه وبين مالا يمكن ذلك فيه.

ومن أقوى الأدلة على أنها لاتوجب الترتيب ولا التعقيب أنها تدخل في أفعال الإشتراك التي لايكون الفعل فيها إلا من اثنين معا، نحو قولهم صالحة المتتل زيد وعمرو، واختصم واشترك. فلو كان يوجب الترتيب كما يوجبه « ثم » والفاء وبعد لكان قد حصل الفعل من أحد المختصمين قبل حصوله

الشامس : تكون للإبتداء، ومنه قوله تعالى : ﴿ هَل تعلم له سمياً ويقول الإنسان ﴾ مريم : ٢٥، ٢٦.

ويوجد مواضع أخرى لها تكون فيها بدلاً عن حرف أخر أو تكون موضوعة في داخل الكلمة، مثل كونها علامة على الجمع وغير ذلك. استقصى ذلك المالقي في رصف المباني ص ٤٧٣ -٢٠٥. وينظر - أيضاً - كتاب حروف المعاني ص ٥٩ والكليات للكفوي ص ٩١٨.

(٢٥) النساء أية (٣).

⁼ الأول : أن تكون بمعنى « مع » وتكون بذلك جامعة فقط غير عاطفة ، نصو : استوى الماء والخشية، وتسمى في ذلك بواو المعية.

الثاني : تكون للحال، ومنه قوله تعالى : ﴿ لم يدخلوها وهم يطمعون ﴾ الأعراف : ٤٦.

الثالث : تكون القسم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسِ وَمُنْجَاهَا ﴾ الشمس (١)،

الرابع : تكون زائدة، ومنه قوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاءها وفتحت أبوابها ﴾ الزمر (٦٣)،

⁽٢٦) قال الرماني في كتاب حروف المعاني ص ٥٩: « وذهب قطرب وعلى بن عيسى الربعي إلى أنه يجوز أن تكون مرتبة»، ونقل عن الشافعي مثله، ونقل المالقي في رصف المباني ص ٤٧٤ هذا القول عن الكوفيين وجعلوها كالفاء. ونقل قولاً ثالثاً عن أبي زيد السهيلي أنه جعلها حقيقة في الترتيب مجازاً في عدمه، وهذا القول أقرب لقول البصريين. والراجع ما ذهب إليه المسنف والبصريون من أنها لاتفيد الترتيب، بل يستفاد الترتيب من قرائن خارجية ، لورودها لعدم الترتيب في القرآن، ومنه قوله تعالى : ﴿ يامريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين ﴾ أل عمران : ٤٣، وقوله تعالى : ﴿ فكيف كان عذابي ونذر ﴾.

من الآخر. وهذا باطل باتفاق أهل اللغة (٢٧).

فصل

ني معنى الفاء (۲۸)

فأما الفاء فمعناه إذا كان للنسق والعطف إيجاب الترتيب (٢٩) بغير مهلة ولا فصل، فهي في ذلك مخالفة للواو وثم وبعد ، لأن الواو وبعد لاتفيدان تعقيباً وإن أفاد « ثم » الترتيب . وبعد وثم تفيده بمهلة، و « بعد » تحتمل المهلة وغير المهلة. فإذا قلت ضربت زيداً فعمراً فبكراً أوجب الترتيب والتعقيب. قالوا ولذلك دخل الفاء في الشرط والجزاء لأنه أدخل لتعجيل الجزاء إذا قلت لا تسء لى فأسوك.

وقد يكون جواب جملة من الكلام ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا قَمَتُم إِلَى الصَّلَاةِ فَاعْسَلُوا وَجُوهُكُم ﴾ (٢٠) . وإذا نخلت مكة فاشتر عبداً وثوباً.

وقد يكون جواب الأمر، نصو قوله تعالى ﴿ كن فيكون ﴾ (٣١) فيكون ههنا جواب قوله : كن، وليس هو في هذا الموضع التعقيب.

⁽٢٧) واستدل البصريون بورودها في القرآن غير مفيدة الترتيب، كما ذكرنا في الماشية السابقة.

⁽٢٨) ذكر المسنف ثلاثة مواضع من استعمالات الفاء، وقد ثاني لمعان أخرى، ومن ذلك : الأولى : الإبتداء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنما إِلهكم إِله واحد، فهل أنتم مسلمون ﴾ الأنبياء : ١٠٨

الثاني: تكون زائدة عند بعضهم، نحو قول الشاعر: وقائلة خولان فانكح فتاتهم. (٢٩) نقل المالقي في رصف المباني ص ٤٤٠ أن الكوفيين ذهبواً إلى أنَّ الترتيب لايلزم فيها مستدلين بقوله تعالى: ﴿ وكم قرية أهلكناها فجاحها بأسنا ﴾ الأعراف : ٤.

وعند البصريين هذه الآية مؤولة تقديرها : وكم من قرية أربنا إهلاكها فجاحا بأسنا فهلكت . مثل تأويل قوله تعالى : ﴿ ياأيها الذين أمنوا إذا قمتم إلى الصدلاة فاغسلوا ﴾ أي إذا أربتم القيام إلى المدلاة.

⁽٣٠) سورة المائدة : ٢

⁽٣١) سررة البقرة : ١١٧ وفي آيات كثيرة.

فصل

القول ئي معنى د نم ، (۲۲)

و « ثم » موجبة للترتيب بمهلة وفصيل (^{٣٣}) . إذا قلت : إضرب زيداً ثم عمراً.

وقد يكون بمعنى الواق نصو قوله تعالى: ﴿ثم الله شهيد على ما يفعلون ﴾ (٢٤) يريد والله شهيد، لأنه مشاهد لذلك في حال وقوعه.

فصل

القول ئي معنى ، بعد ، (٢٥)

و« بعد » إنما تفيد الترتيب ولا تفيد ترتيباً على مهلة أو غير مهلة، بل

(٢٧) نكر الرماني في كتاب معاني الحروف من ١٠٥ أن يعض العرب تقول « فُمُّ » بإبدال الثاء فاء.

(٣٣) نَهْبِ الْكُوفْيُونَ إِلَى أَنَّ « ثُمَّ » لاتفيد الترتيب بحجة أنها وربت لعدم الترتيب لقول أبي نواس : قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله ثم قبل ذلك جـــده

وأوروده في القرآن في قوله تعالى : ﴿ واقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لادم ﴾ سورة الأعراف : ١١ ، والأمر بالسجود كان قبل خلقنا .

والصحيح مذهب البصريين بدليل استقراء كلام العرب . والبصريين عن البيت والآية أجوية، أقواها بالنسبة للآية أن المقصود بخلقناكم خلقنا أباكم آدم. وبالنسبة للبيت أنه لايلزم أن تكون سيادة الأب قبل الإبن ولا الجد قبل الآب، لأنه قد يسود الأب بسبب سيادة ابنه، وقد يسود الجد بسيادة الأب أو ابن الإبن.

. " وينظر في ذلك رَصِّف المباني ص ٢٤٩، وكتاب معاني الحروف للرماني ص٥٠٠، ويعضهم خص إفادة « ثم » الترتيب والتراخي بعطف المفرد، والكفوي في الكليات ص ٣٢٤ بحث مفيد جداً فيما ترد إليه « ثم ».

(٢٤) سورة يونس آية : (٤٦).

(٣٥) لم يذكر المالقي في رصف المباني والرماني في كتاب معاني الحروف « بعد » لأنها ظرف زمان وللرف مكان. وتأتى « بعد » لمعاني غير الترتيب، ومن ذلك :

أولاً : تأتي بمعنى « قبل » ومنه قوله تعالى : ﴿ وكتبنا في الزبور من بعد الذكر ﴾.

ثانياً : تأتّي بمعنى « مع »، ومنه قوله تعالى : « عُتَلِ بعد ذلك زنيم »،

ود بعد » لها أحوال في إعرابها لأنها إما أن تكون مضافة. وفي هذه الحالة تكون معربة حسب اقتضاء العوامل، وإما أن تكون مقطوعة عن الإضافة غان كان المضاف إليه منوياً تكون معربة على حسب اقتضاء العوامل، وترد مبنية على الضم، وإن كان المضاف إليه منسياً تكون معربة على حسب اقتضاء العوامل، وترد هذه الأوجه في قوله تعالى : ﴿ ولله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ الروم : ٤، وينظر في ذلك الكليات للكفوى ص ٢٣٥.

يصلح ما بعدها أن يكون بمهلة وغير مهلة (٢٦).

فصل

ني معنی ر حتی ،

واحتى ثلاثة مواضع : (٢٧)

وأصلها في اللسان للغاية ، هي حرف جار ، تقول : « أكلت السمكة حتى رأسها، وضريت القوم حتى زيد . معناه حتى انتهيت إلى زيد وإلى رأسها.

وقد يكون بمعنى الواو إذا قلت : كلمتُ القوم حتى زيداً كلمته، تريد وزيداً كلمته.

نمسل

القول ځي معنی ، متی ، (۲۸)

و « متى » ظرف زمان وسؤال عنه، وجوابها يقع بالزمان إذا قلت : متى الحرب ؟ ومتى قام زيد ؟ قلت : غداً، وقام زيد أمس (٢٩).

ألقى المنحيفة كي يخفف رحله والزاد حتسى نطه ألقساها

وترجد أحكام لها من حيث العمل والإهمال وما تدخل عليه موجودة في مظانها. وينظر بالنسبة لها رصف المباني ص ٢٥٧ وكتاب معاني الحروف الرماني ص ١٩٥ والكليات الكفوي ص ٢٩٥. ونقل عن الفراء أنه قال : « أموت وفي نفسي شيء من حتى »، وذكر أنها تخالف « إلى » في أحكام كثيرة، وذكر الرماني في ص ١٦٤ أن لها موضعاً رابعاً وهو أنها ناصبة للفعل بمعنى كي، نحو عليتُ حتى أدخل الجنة، أو بمعنى إلى أن، نحو : « سرت حتى أدخل المبنة ». (٢٨) لم يذكر المالقي في رميف المباني والرماني في كتاب معاني العروف « متى » لأنها ظرف زمان.

(۱۹) تم يدخر المنفي هي رصف المبامي والرمامي هي حداب معامي المروف « ملى » لانها ظرف زمان. (۲۹) ذكر الباقلاني موضعاً واحداً تستعمل فيه « متى »، وهو السؤال عن الزمان. وذكر غيره انها تأتي شرطية ، نحو قولهم : « متى نقم أقم » وتأتي بمعنى « وسط »، مثل قولهم : أخرجه من متى كُمه. أي من وسط كُمه، وينظر في ذلك الكليات الكفوي ص ۸۲۹.

(٤٠) لم ينكّر المالقي في رصف المبّاني والرساني في كتاب معاني المروف « أين » لأنها اسم

⁽٢٦) حنف إمام الحرمين في تلخيص التقريب ما يتعلق بـ « بعد ».

⁽٢٧) ذكر الباقلاني أن لحتى ثلاثة مواضع، ولم يذكر إلا موضعين هما : أنها للغاية وتكون على ذلك جارة، وقد تكون عاطفة بمعنى الواو أو بمعنى « مع »، والموضع الثالث : أن تكون حتى للإبتداء. وعلى الأحوال الثلاثة أنشد البيت التالى على ثلاثة أوجه :

فحـــل القول ئي معنى ، أين ، ^(٤٠)

و « أين » سؤال عن المكان، وهي عندهم ظرف مكان وجوابها يقع به إذا قلت : أين زيد ؟ قيل : في المسجد أو في الدار.

فصل

القول ئي معنى رحيث ، (١١)

و « حیث » – أیضاً – ظرف مكان (27) . إذا قیل : حیث وجدت زیداً فاكرمه.

وَتَأْتِي وَ حَيْثُ » للتعليل، كقولهم : « النار من حيث إنها حارة تسخن الماء »، وانظر الكليات للكغوى من ٢٩٩.

⁽٤٠) لم يذكر المالقي في رصف المباني والرصاني في كتاب معاني الصروف « أين » لأنها اسم استفهام يستفهم بها عن المكان، وذكر أهل اللغة أنها تأتي – أيضاً – للشرط ، نحو : « أين تجلس أجلس » وانظر في ذلك الكليات الكفوي من ٢٢٢.

⁽٤١) لم يذكرها المالقي في رميف المبائي والرمائي في كتاب معاني الحروف لأنها ظرف زمان وظرف مكان.

⁽٤٢) قول المسنف أنها للمكان، ولم يذكر الزمان حمله اللغويون على الغالب في حالها.
وقال اللغويون إنها مُثلَّثُة الآخر، واختلف في همزة « إن » بعدها غابن هشام يرى كسرها
والجرجاني يرى فتحها، وذهب الكفوي إلى جواز الأمرين وإن كان الكسر أكثر،

فصل

من١١٥

القول ني معنى $(1^{(1)})$ و إذا $(1^{(1)})$

وهما ظرفان من الزمان، ف« إذ » لما منضى ، و« إذا » لما يستقبل. تقول : قمت إذ قام زيد ، وأقوم إذا قام عمرو.

وقد ذكرنا في الكتاب الكبير والأوسط في الأصول (٤٥) تفسير

(٤٣) لم يتعرض الرماني في كتاب معانى الحروف إلى « إذْ ».

والأصل في « إذ » كما ذكر الباقلائي أنها غلرف للماضي من الزمان تضاف إما الجملة، نحو: جنّت إذ قام زيد، أو للتنوين المعوض عن الجملة، نحو قوله تعالى : ﴿ يومئذ يصدر الناس أشتاتاً ﴾ الزلزلة : ٢

وإذا اتصلت بـ « ما » تكون حرفاً عند سيبويه وتكون الشرط والجزاء فتجزم الفعل المضارع وصحح الماقي في رصف المباني مذهب سيبويه لأنها تصبح مثل « إن » الشرطية المتفق على حرفيتها . وغير سيبويه جعلها ظرفاً على أصلها في غير باب الجزاء، ورجحه الكفوي في الكليات وإذا دخلت « إذ » على الفعل المضارع كان معناها ماضياً ، كقوله تعالى : ﴿ وإذ يمكر بك الذين كفوه ﴾.

وذكر أهل اللغة أن « إذ » تأتى لغير الطرفية والشرط لمان أخرى، ومنها :

أُولاً : البدل، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاذَكُرُ مَى الكِتَابِ مَرِيمٍ إِذَ انْتَبِنْتَ ﴾ مريم : ١٦٠.

ثانياً : للتطيل، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَنْفَعَكُمُ الْيُومُ إِذْ خُلَامَتُم ﴾ الزخرف : ٣٩.

وتأتي لمعان أخرى ذكرها الكفوي في الكليات ص ٦٩، وانظر أيضاً رصف المباني ص ١٤٨.

(٤٤) لم يُذكر الرّماني « إذا » في كتأب مّعاني الحروف لاتها ظرف عند طائفة من أهلّ اللغة. والأصل أن « إذا » ظرف لما يستقبل، كمسا ذكر الباقلاني، واكنها قد تستعمل الماضي، ومنه قوله تعالى
﴿ إذا بلغ بين السبين ﴾ الكهف: ٩٢.

وتكون « إذا » المقاجاة، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانْتَ إِلا صَيْحَةُ وَاحَدَةَ فَإِذَا هُمْ خَامِنِينَ ﴾ يس : ٢٩ وتكون في هذه الحالة مختصة بالدخول على الجملة الإسمية. ولاتحتاج إلى جواب،.

وقد تأتي « إذا "» جواباً الشرط ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصْبِهُمْ سَيِئَةٌ بِمَا قَدِمْتُ أَيْدِيهُمْ إِذا هم يقتطون ﴾ الروم : ٣٦.

وينظر في كل ذلك رصف المباني ص ١٤٩ والكليات الكفوي ص ٦٩ والجنى الداني ص ١٤٧، والمغنى اللبيب ص ٩٢.

(٤٥) لم يذكر سزكين في تاريخ التراث العربي للباقلاني كتابين . بهذين الإسمين. وفسر الناسخ كلمة « الأصول » بأصول الفقه، واكن القاضي عياض في ترتيب المدارك. ذكر له كتاب الأصول الكبير، وإذلك والأصول الأوسط، وذكر – أيضاً – أن له التقريب والإرشاد الكبير والأوسط والصغير، وبذلك يكون هذا الكتاب هو الصغير.

أضعاف هذه الحروف ووجوه معانيها والشواهد عليها، وما ورد في القرآن من أمثالها وكشفنا ذلك بما في بعضه إقناع، وإن كان في هذه الجملة التي رسمناها كفاية واقناع.

بــــاب القول في أنه يجوز أن يراد بالكلمة الواحدة معنيان مختلفان وأكثر من ذلك (١)

اعلموا أن من الأسماء والألفاظ ما يفيد فيما يجري عليه فوائد مختلفة، كما أن منها ما يفيد فيما يجري عليه فوائد متفقة.

فالذي يفيد منه فوائد متفقة، نحو القول: لون وكون وسواد، وما يجري مجرى ذلك، لأنه قول يفيد هيئة يتكون بها الجسم وما يصير به في الجهة والمكان وجميع ما يتناوله القول سواد (٢) متفق في الجنس، وكذلك كل إسم جرى على جنس واحد . وكالقول حياة وعلم وقدرة وإرادة وإدراك وأضداد هذه الصفات مما يفيد جميعه فائدة واحدة وإن كان أجناساً مختلفة.

والذي يفيد منه معاني مختلفة، فنحو القول: بيضة وجارية وعين،

(١) ما عنون به المسنف هو القسم المقصود بالبحث. واكن إمام الحرمين في تلخيص التقريب لوحة (١) ما عنون به المصنف الفقط إلى قسمين رئيسين هما : ما وضع لإفادة معنى واحد، وام يستعمل عرفاً في غيره، وإذا أطلق لايفيد إلا ذلك المعنى، وهذا القسم لم يُشر إليه الباقلاني هنا. والثاني : ما وضع لمعنين فصاعداً في وضع اللغة، وهو ما يسميه أهل اللغة بالمشترك.

واللفظ المشتراك: إمّا أن تكون معانيه غير متباينه كأن يكون أحدهما جزءاً من الآخر أو كون أحدهما ومنقاً للآخر وعبر عنه الباقلاني بما يفيد فوائد متفقة .. وإما أن تكون معانيه مختلفة متبايئة، وهذا هو الذي عقد له الباقلاني هذا الباب.

(Y) توضيح ذلك أن كلمة «سواد » يطلق على القار وعلى الشخص الأسود. فهو لفظ مشترك بينهما، وبين المعنيين ارتباط وعلاقة. وفي هذا المثال ليس المعنى الموجود في ما يطلق عليه بالسوية. لأن سواد القار قد يزيد على سواد الشخص، وهذا القسم يسمى عند اللغويين بالمشكك. وقد عرفه الجرجاني في التعريفات ص ١٤٦ بأنه « الكلي الذي لم يتساق صدقه على أفراده، بل كان حصوله في بعضها أولى أو أقدم أو أشد من البعض الأخر».

وقد يكُون حصول المعنى بالسوية، وهذا يسمى بالمتواطىء، ككلمة الإنسان وعرفه الجرجاني في التعريفات ص ١٣٤ بائه « الكلي الذي يكون حصول معناه وصدقه على أفراده الذهنية والخارجية على السوية ». وهذا القسم لامانع أن يراد به معانيه في أن واحد إذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك.

وأمثال ذلك مما يفيد في كل شيء يجري عليه فائدة غير فائدة الآخر، وقد دخل في هذا الباب قول القائل: « افعل » . وقولنا قرء وأقراء وطهور ونكاح ومس وملامسة، وأمثال ذلك مما يصبح إجراؤه على معنيين مختلفين ومعانى مختلفة، نحو القول: أي شيء يُحسنُ زيدٌ، الذي ربما عُبُّر به عن الإستفهام. وربما أريد به العبارة عن التقليل لما يحسنه، وربما عُنى به التعبير عن التكسير والتعظيم. وهذا الضيرب ونحوه لاخلاف في وقوعه على معاني مختلفة، لأن قولنا بيضة يقع على الخوذة وعلى بيضة النعام والدجاج. والقول « جارية » مشترك بين الأمة المملوكة وبين السفينة الجارية، وكذلك القبول « قرق » يقم على زمن الصيض المعتاد، وعلى زمن الطهر، والأولى عندنا أن يكون القول قرءاً / يتناول زمن الحيض والطهر في حكم اللسان، ص ويفيد فيهما فائدة واحدة، وهي أنه زمن معتاد. ولم تخص أهل اللغة بهذه الفائدة زمن الطهر بون زمن الحيض. وإنما لايصح الإعتداد بهما جميعاً لمنع الشرع من ذلك لإختلاف فائدة الإسم فيهما. فيجب إدخاله في القسم الأول (٢)، وقولنا نكاح يقع على العقد والوطء جميعاً، وإن كان مجازاً في العقد وحقيقة في الوطء. وكذلك القول مسيس ولمس لأنه يتناول اللمس والمس باليد وهو ظاهره، ويقع على الوطء لكونه كناية عنه . والقول « إضعل » يقم على الإباحة وعلى الأمر والتهديد والوعيد (٤). ومنه أيضاً قوله عليه « لاصلاة إلا بأم الكتاب » وإلا بطهور(٥). لأنه يصتمل أن يريد به لاصلاة مجزئة شرعية، ويحتمل أن يريد لاصلاة كاملة فاضلة، على ما بينًاه من قبل.

⁽٣) أي فيما يدل على معنيين غير متباينين. لأنه حمل لفظة القرء على الزمن المعتاد، وهو شامل الطهر والمنض، لأن كلا منهما معتاد،

⁽٤) هذه الأمثلة التي نكرها الباقلاني ليست من المشترك. لأن المشترك يطلق على معانيه وضعاً وبالتساوي، وأما كون اللفظ له معنيان حقيقي ومجازي، فالمعنى الحقيقي أرجح من المعنى المجازي إذا تجرد عن القرينة،

⁽٥) تقدم تخريج الحبيثين والكلام عليهما بالتفصيل.

وجميع المختلف من معاني هذه الألفاظ الواردة في أحكام الشرع وغير أحكامه على ضربين :

فظرب عنه ، مختلف متضاد لا يصح القصد إليه واجتماعه في عقد المتكلم. ومنه مختلف غير متضاد يصح القصد إليه والإرادة له. (٦)

والمختلف المتضاد منه نحو القول: « إفعل » وأي شيء يُحسنُ زيدٌ ؟ ، لأن القول « إفعل » يكون عبارة عن الإباحة، وعن الأمر، وعن الإيجاب، وعن الندب، وعن التهديد والزجر. ولايصح قصد المتكلم به إلى معنيين منه لتضاد القصد إلى ذلك وإحالته. وكذلك القول في أي شيء يُحسنُ زيدٌ ؟ لا يصح أن يُقصد به إلى معنيين مما يصلح له حتى يريد به المتكلم الإستفهام عما يحسنه والتقليل والتكثير له، هذا ونحوه متفق على أنه محال أن يراد بالكملة الواحدة لتضاد الإرادة للضدين مع العلم بتضادهما، كما تتضاد الإرادة للشيء والكراهة له.

فأما المختلف الذي ليس بمتضاد فإنه لا خلاف في صحة القصد بها في الوقت الواحد من غير تكرار لها إلى معنيين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَلا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء ﴾ (٧) وقوله تعالى: ﴿ أو لامستم النساء ﴾ (٨) وقوله تعالى ﴿ فاطهروا ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (١٠) . ولا خسلاف بين الأمة وأهل

⁽٢) قسم المسنف ماله معنيان مختلفان أو معان مختلفة إلى متضادة، مثل دلالة « إفعل » على الوجوب والإباحة والندب وغيرها . فلا يمكن أن يراد هذه المعاني بإطلاق واحد لكون ذلك جمعاً بين الضدين، وهو مستحيل. ونقل الباقلاني الإتفاق على ذلك.

وأما غير المتضاد مثل قوله تعالى ﴿ أَو لامستم النّساء ﴾ نقل عدم الخالاف في جوازه واكنّه نقض هذا بنقل الخلاف عن أبي هاشم الجبائي وبعض المنفية ، كما سياتي.

⁽٧) سورةالساء : (٢٢).

⁽٨) سورة النساء : (٤٣).

⁽٩) سورة المائدة : (١)

⁽۱۰) سورة البقرة (۲۲۸).

اللغة (۱۱) في صبحة قبصد المتكلم بهذا ونصوه في الوقت الواحد إلى المعنين/ أو المعاني المختلفة. (۱۲)

وقد زعم ابن الجبائي (۱۳) من القدرية وفرقة ممن وافقه من أصحاب أبي حنيفة أن ذلك غير جائز . وأنه متى أريد بها معنيان مختلفان فلابد من تكرارهما والتكلم بها في وقتين يراد بها في أحدهما أحد المعنيين وفي الآخر المعنى الآخر (۱٤) . ولا حجة له في ذلك. ولا ما يجري مجرى الشبهة.

(١١) كرر المسنف نفي الخلاف بين الأمة وأهل اللغة في هذه العدورة، وما كاد أن يتم كلامه حتى نقل الخلاف في ذلك، وذكر أن المخالفين ليس لهم ما يجري مجرى الشبهة على ما ذهبوا إليه. وفي هذا مصادرة لآراء الأخرين . وقد توسع الحنفية في كتبهم في الإستدلال المخالفين، ومنهم الجماع والسرخسي.

(١٢) من قوله : « وقد رغم ابن الجبائي » .. إلى قوله « وفي الآخر المعنى الآخر » نقله بحروفه

الزركشي في البحر المحيط : (١٣١/٢) وعزاه للتقريب،

(١٣) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي، قدم بغداد سنة ١٧ه كتيته أبو هاشم، ينسب إلى جُبئ خورستان. كان ذكيا حسن الفهم، وهو على رأس طائفة من طوائف المعتزلة تسمى باسمه، توفي ببغداد سنة ٢٧١ هـ له كتب كثيرة في أصول الدين منها : الأبواب الكبير والمسفير، والجامع الكبير، والجامع المعنير، والمائل العسكريات، وكتاب العوض، له ترجمة في الفهرست لابن النديم ص ٢٤٧ ومرأة الجنان : (٢٨٣/٢) ، والعبر (١٨٧/٢).

(١٤) قَالَ السرخسي في أصوله (١٧٣/١) : ومن أحكام المحقيقة والمجاز أنهما لايجتمعان في افظ واحد في حالة واحدة على أن يكون كل واحد منهما مراداً بحال، لأن الحقيقة أصل والمجاز مستعار . فلا يتصور كون الثوب الواحد على اللابس ملكاً وعارية في وقت واحد، ولهذا قلنا في قوله تمالى : ﴿ أو لامستم النساء ﴾ المراد الجماع دون اللمس باليد، وبنى على هذا الأصل عدم تتاول آية المضر سائر الأشرية فلا يجب الحد بها ما لم تسكر، لأن دخولها تحت الآية مجاز، ثم نقل بعض القروع عن الإمام أبى حنيقة - رحمه الله - وخرجها على هذا الأصل .

ثم نقل عن بعض المنفية المراقيين قولهم: إن الحقيقة والمجاز لايجتمعان في لفظ واحد في محل واحد، واكن في محلين مختلفين يجوز أن يجتمعا بشرط أن لايكون المجاز مزاحماً للحقيقة. وعلى هذا جوز كون الثوب الواحد على اللابس نصفه ملكاً ونصف عارية، وأن قلوله تعالى: ﴿ ولا تنكحوا حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ﴾ يتناول الجدات وبنات البنات، وأن قوله تعالى: ﴿ ولا تنكحوا ما نكح أباؤكم ﴾ يرجب حرمة منكوحة الجد.

ونسب هذا القول أبو بكر الجمعاص في أصوله (٢/١١) إلى أبي المسن الكرخي ونسب البيشنادي في المنت الكرخي ونسب البيضادي في المنهاج القول بالجواز للشافعي والقاضيين عبد الجبار والباقلاني ولأبي علي الجبائي ونسب المنع لأبي هاشم، وأبي المسن الكرخي، وأبي المسين البعدي وللإمام الرازي، ينظر الإبهاج (٢٥/١٠) فقد أطال في المسألة، وينظر في المسألة إرشاد الفحول ص ٨٧ والمحمول (٢٧١/١٧) والبرهان (٢٤٤٣) وقال بمنع الحمل على محامل اللفظ، ونقل عن =

والذي يدل على صحة ما قلناه وفساد قوله علم كل عاقل مخاطب من نفسه، بأنه يصح قصده بقوله: « لاتنكح ما نكح أبوك » إلى نهيه عن العقد وعن الوطء جميعاً من غير تكرار اللفظ، والقصد بالقول قد نهيتك عن مسيس النساء إلى النهي عن اللمس باليد وعن الوطء جميعاً، والقصد بقولنا للمرأة تربصني بنفسك ثلاثة قروء إلى الأمر بالتربص زمن الميض المعتاد وزمن الطهر، وأن القصد إلى ذلك غير متضاد ولامستحيل، فمن ادعى امتناع ذلك قال ما يدفعه الوجود.

ويقال ، لمن قال ذلك لم أنكرت القصد بما يجري مجرى ذلك من القول إلى معنيين مختلفين :

فإن قال ، لأجل تعذر وجود القصد إلى ذلك. فقد بينًا أن الذي نجده من صحته خلاف دعواء ، فبطل اعتلاله بهذا.

وقد اعتل – أيضاً – لصحة قوله بأنه لوجاز ذلك لصح أن يراد بالقول « إفعل » الإباحة والزجر والإيجاب والندب، وهذا باطل من التعلق، لأنه إنما استحال ذلك لأجل تضاد كل أمرين من هذا. وعلمنا باستحالة القصد إليهما، وكذلك القول فيما يتضمنه القول: أي شيء يُحسنُ زيدٌ ؟.

واستدل – أيضاً – على ذلك بأنه لو جاز ما قلناه لجاز أن يريد بقوله : « اقتلوا المشركين » المشركين والمؤمنين، وبقوله تعالى : ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم ﴾ (١٥) الناس والبهائم، وهذا جهل من الإعتلال، لأنه إنما يصبح أن يجري عليه من المعنى في حقيقة أو مجاز إذا لم يكن متضاداً. وإسم الناس لايجري على البهائم في حقيقة ولامجاز، فسقط

(۱۵) النساء : (۱) وغيرها.

⁼ الباقلاني أنه أنكر بشدة على من قال بالحمل، والموجود - هنا - خلاف ما نقله إمام الحرمين، واكن إمام العرمين، واكن إمام العرمين في تلخيص التقريب لوحة (١٩) قال بالجواز وأنكر على من منع، وأقام الحجة على المانعين.

ما قاله، ولو جرى على ذلك لمنح أن يرادا.

واعتل - أيضاً - لصحة قوله بأنه لو جاز ذلك لجاز أن يراد بالكلمة الواحدة التي لها حقيقة ومنها مجاز حقيقتها ومجازها. وهذا - أيضاً - صحيح غير مستحيل، ولذلك صلح حمل قوله تعالى: ﴿ ولا تنكحوا ما نكح أباؤكم ﴾ (١٦) على العقد والوطء وإن كان مجازاً في أحدهما، اللهم إلا أن يراد بذلك قصر اللفظ على حقيقته وتعديه إلى مجازه، فإن ذلك متضاد لايصح القصد إليه./

فصل

م١١٨

فإن قبل ، فهل يجب حمل الكلمة الواحدة التي يصح أن يراد بها معنى واحد ويصح أن يراد بها معنيان على أحدهما أو عليهما بظاهرها أم بدليل يقترن بها ؟.

قيل: بل بدليل يقترن بها لموضع احتمالها القصد بها تارة إليهما وتارة إلى أحدهما، وكذلك سبيل كل محتمل من القول وليس بموضوع في الأصل لأحد مُحتمليه (١٧).

فصل آذر

فإن قبل ، فهل يريد المتكلم بالكلمة الواحدة المعنيين إذا أرادهما بإرادة واحدة أم بإرادتين ؟

قيل له ، إن كان المتكلم بها هو الله سبحانه فإنما يريدها ويريد جميع

⁽۱۷) النساء: (۲۲).

⁽١٧) قوله : « وكذلك سبيل كل محتمل » : أي أن كل لفظ يحتمل أكثر من معنى لايحمل على معنييه أو على أحدهما إلا بدليل أو قرينة تدل على المعنى المراد إلا إذا كان أحد المعنيين أظهر من الآخر، فإنه يحمل على المعنى الظاهر إذا لم يقم دليل على غيره.

ومن قوله: فإن قيل إلى قوله لأحد محتمليَّه، نقله الزركشي في البحر (٢٣٦/٢) معزواً للتقريب.

مراداته بإرادة واحدة.

وهي قديمة من صفات ذاته، وإن كان المتكلم بها محدثا، فإنما يريدهما جميعاً بإرادتين غير متضادتين، وإنما وجب ذلك فيه لصحة إرادته لأحدهما وكراهته للآخر . فلو كان يريدهما بإرادة واحدة لاستحال أن يريد أحدهما دون الآخر (١٨) . وقد بينا هذه الجملة في الكلام في صفات الله سبحانه في أصول الديانات بما يغني الناظر فيه إن شاء الله.

⁽١٨) ينظر في ذلك لوامع الأتوار البهيُّة وسواطع الأسرار الأثرية للسفاريني المنبلي (١/١٣٤).

بللب

الكلام في ذكر طريق معرفة مراد الله تعالى ومراد رسوله عليه السلام بالخطاب

اعلموا – وفقكم الله – أن خطاب الله عزَّ وجل للمكلفين يكون منه على وجهين : (١)

أددهما: بغير واسطة، ولا بمؤدي خطابه كمن يُحَمَّلُه الوحي من ملائكته إلى رسله من البشر، ونصو خطابه لموسى ومحمد صلوات الله عليهما وللأمة بغير واسطة ولاترجمان. وقد بينًا من قبل أن من خاطبه على هذا الوجه، فإنه يعلم وجود خطابه عند سماعه وأنه مخالف لأجناس صيغ كلام البشرضرورة عند إدراكه به بسمعه (٢)، ويعلم أنه المتكلم به ضرورة، وأنه قد يصح أن يضطر من تولى خطابه بنفسه إلى العلم بأنَّ مخاطبه هو الله رب العالمين (٢)، ويضطره إلى مراده بالخطاب لكونه سبحانه قادراً على

٧- أن يكون الكلام كلاماً بمدون وحرف ولكن من وراء حجاب لعدم إمكان رؤيته سبحانه في الدنياء وهو الذي عبر عنه بقوله : ﴿ أو من وراء حجاب ا

⁽١) الذي دلُّ عليه القرآن في قوله تعالى : ﴿ وما كانِ لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء، إنه عليّ حكيم ﴾ أن كلام الله سبحانه للبشر على ثلاث حالات في :

١- أن ينفث في قلبه فيكون إلهاماً. أو رؤيا يراها في منامه ، وهو الذي عبرت عنه الآية بالوحي.

٣- أن يرسل رسولاً من الملائكة للأنبياء يسمعون كلامهم نطقاً ويرونهم عياناً كحال جبريل عليه السلام مع سائر الأنبياء، وعن ابن عباس أن هذه المدورة اختص بها نبينا محمد وعيسى وموسى وذكريا عليهم السلام. النكت والعيون (٢٤/٢).

⁽٢) ما ذكره الباقلاني فيه جانب من الحق، وهو كون الرسول يدرك كلام الله بسمعه، وأنه لا يشبه كلام البشر. ومعتقد السلف أن كلام الله منه بدأ بلا كيفية. وأكنه بصوت وحرف كما كلم الله موسى، وعَرفَ مراد الله من كلامه. فنفي الباقلاني أن تكون له صيغة يفهمها البشر مخالف لمتقد السلف.

وينظر في صفة كلام الله سبحانه شرح العقيدة الطحاوية (١/٢٧١-٢٠٦).

⁽٢) في المخطوطة « العلمين ».

اضطرار خلقه إلى العلم بسائر المعلومات، فإذا اضطر المخاطبُ إلى أنه الله رب العالمين (3) أسقط عنه تكليف معرفته، وإن كلفه أموراً أخر من ضروب طاعاته من التبليغ عنه، وغير ذلك من الأفعال والعبادات، وقد يصح أن لايضطره إلى العلم بأن الخطاب خطاب وكلام له سبحانه، بل يدله على ذلك بما يقرنه به من الآيات على ما رتبناه من قبل. فأما علم سامع الكلام منه بمراده به، فالأولى عندنا فيه أنه لايصح أن يقع للمكلم إلا ضرورة، لأنه ليس من جنس الكلام والأصوات التي قد تقدمت مواضعة على معانيها/ في ص١٩٥٨ بعض اللغات فيعلم سامعه بنفس سماعه له معناه، بتقدم العلم بالمواضعة، ولا يعلم وجهاً لكونه عليه يدل على أنه مثلاً أمر بفعل مخصوص ، على وجه مخصوص، لشخص مخصوص، على وجه مخصوص، لشخص مخصوص، في زمن مخصوص، دون غيره، فوجب عندنا القول بأن سامع الخطاب من ذاته إنما يعلم مراده بكلامه باضطراره

وقد قال الجمهور من شيوخنا – رحمهم الله - إن سامع كلامه تعالى منه على هذا الوجه يعلم مراده به بنفس سماعه (٥).

والوجه الآخر الذي يكون عليه خطابه أن يخاطب المكلفين من البشر من النبيين وأممهم ومن الملائكة الذي يرسل إليهم بعضهم بما شاء سبحانه، وطريق علم جميع هؤلاء بما يؤديه المتحمل إليهم النظر والإستدلال إذا كانوا لمعرفته سبحانه مكلفين، وطريق علمهم بذلك الإستدلال بظهور مايظهر على

⁽٤) في المخطوطة « العلمين ».

⁽ه) ما نقله الباقلاني عن جمهور شيوخه من أن السامع لكلام الله من غير واسطة يعلم مراد الله بنفس السماع هو الصواب، لأنه سبحانه يتكلم بصوت وحرف يقهمه البشر. وما ذهب إليه من أن العلم بمراد الله يكون باضطرار الله المكلف. بمعرفة مراده قد يكون وجيها في صورة ما يقذفه العلم بمراد الله يكون باضطرار الله المكلف. بمعرفة مراده قد يكون وجيها في صورة ما يقذفه الله على قلب من يوجي إليه الله سبحانه، وايس قيمن يخاطبه بصوت مسموع وحرف مفهوم. وقد تابع إمام الحرمين في التلفيس التريب لوحة (١٩) الباقلاني على ما ذُهب إليه. وما نقله الباقلاني على ما ذُهب إليه. وما نقله الباقلاني عن جمهور مشايخهم نسبه إمام الحرمين في التلفيس إلى القلانسي وعبد الله بن سعيد وغيرهما.

المؤدي عنه سبحانه من الآيات وباهر المعجزات، لأن الملك لاينزل على الرسول بالوحي إلا ومعه آيات باهرة تدل على صدقه في ادعائه الرسالة على الله سبحانه، كما أنه لايأتي البشر الرسول منهم إلا بآيات معجزات وقد ذكرنا الكلام في أحكام المعجز وشروطه وأوصافه وما يختص به، وحال من يظهر عليه في غير كتاب من الكلام في أصول الديانات (١) بما يغني عن الإطالة به.

فصل

وإن يؤدي الملك إلى الرسول من البشر إلا بلغة الرسول التي قد تقدم علمه ونطقه بها من طريق المواضعة على معانيها ودلالتها ثم يوقفه الملك على تقصيل ما يؤديه إليه بما هو عبارة عن كلامه القديم (٧) وما هو وحي، وليس بقرآن ، فوجب بهذه الجملة أن تكون طريق معرفة جميع البشر من النبيين وأممهم بكلام الله وبالعبارة عنه والوحي الذي ليس بقرآن ما ذكرناه من النظر والإستدلال، إذ كانوا غير مضطرين إلى معرفته ومعرفة كلامه ومراده به، بل مكلفون مأمورون بذلك.

فصل

وجميع ما يؤديه الملك إلى الرسل من الخطاب، ويؤديه الرسل إلى أممهم على ضريين:

نصٌ غير محتمل ولامشتبه المعنى، وما هو بمعناه. وقد ذكرنا ذلك من قبل وما هذه حاله يعلمه الرسول عن الملك، والأمة عن النبي علمه الرسول عن الملك، والأمة عن النبي

⁽٦) وقد ألف في ذلك كتاباً خاصاً سماه: البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر. والجزء الموجود من الكتاب طبع عام ١٩٥٨م بتحقيق رتشرد يوسف المكارثي ولم أطلع عليه.

⁽٧) الأشاعرة ذهبوا إلى أن ما يؤبيه الملك إلى الرسول، هو عبارة عن كلام الله، وليس هو ذات الكلام، لأن كلام الله سبحانه عندهم نفسي، ولكن مذهب السلف أن كلام الله سبحانه بمنوت محدف.

الكلام وموضوع الخطاب من غير حاجة إلى نظر واستدلال.

والضرب الذر ، هو المجمل والمحتمل لمعاني مختلفة ، وما هذه حاله، فإنما يعلم المراد منه بدليل يقترن بالخطاب، ودليله ينقسم قسمين :

إما عقلي أو توقيف من المبلغ بلفظ أو ما يقوم مقامه.

فما كان دليله عقلياً / صبح أن يحيل الملك الرسول والرسول الأمة في صبحرفة المراد به على دليل العقل (^). وجاز - أيضاً - أن يذكرا معناه، ولمراد به بالتوقيف عليه، وذلك تضفيف للمحنة ومغن عن النظر في دليل العقل، إلا أن يقال للمكلف: قد ألزمناك أن تعرف ذلك بحجة العقل، وطريق دليله عليه، كما ألزمناك معرفة دليل التوقيف والسمع فيلزمه عند ذلك معرفة الدليلين.

فأما ما يكون الدليل على أحد محتملاته اللفظ والتوقيف وما يقوم مقامه مما لامجال للعقل في تعيينه وتمييزه. فإنما يعرفه الرسول عن الملك، والأمة عن الرسول بضروب الألفاظ والتأكيدات والإشارات والرموز والأمارات التي يضطر الرسول عند مشاهدتها من الملك والأمة عند مشاهدتها من الملك والأمة عند مشاهدتها من الرسول إلى مرادهما (٩)، وليس لها نعت موصوف وحد محدود، وإنما يعلم ذلك المشاهد له على قدر مشاهدته على ما بيناه في صدر الكتاب. وذات الملك مشاهدة للرسول، كما أن ذات الرسول مشاهدة للأمة (١٠) . والذات إذا شوهدت صح العلم بها وبأن الخطاب خطاب لها وبمرادها بالخطاب ضرورة.

⁽A) وذلك كمعرفة المراد من قوله تعالى: ﴿ واسال القرية ﴾ أنه أهلها لأنّ العقل يحيل سؤال الجماد.

⁽٩) وذلك كتفسير جبريل عليه السلام اقوله تعالى : ﴿ وَأَقْيَمُوا الصَّلَاةَ ﴾ بالصَّلَاة بالرسول عَلَكُ مرةً في أول الوقت ومرة في أخره، ثم صَلاته عَنْ بالناس، فيكون البيان لإجمال الآية بالتوقيف.

⁽۱۰) لاشك أن ذات الرسول كله مشاهدة للأمة على واقعها وحقيقتها، ولكن ذات الملك قد يشاهدها الرسول على حقيقتها، وقد نقل الماوردي في تفسيره (۲/ ۲۰) عن ابن عباس أن هذا حدث لنبينا محمد وعيسى وموسى وذكريا صلوات الله عليهم أجمعين. وقد يظهر الملك الرسول في صورت =

وقد بينًا أقسام الكلام المحتمل وغير المحتمل منه فيما سلف من أحكام الخطاب فلا حاجة بنا إلى إعادته، وإنما نحتاج إلى معرفة معنى اللفظة المحتملة بعينها إلى تأكيدات وأحوال وإشارات إذا لم يكن لذلك المعنى لفظ آخر في اللغة يخصه ويكون مقصوراً على معناه. فهذه جملة في ذكر طريق معرفة مراده تعالى بالخطاب مقنعة إن شاء الله.

⁼ الحقيقية، بل يظهر بصورة أشخاص من الإنس كما ثبت بالسنة وقوع ذلك مع الرسول ﷺ من جبريل في حديث الإيمان وغيره.

بساب ذکر طریق معرفة مراد الرسول علیہ السلام بخطابہ

فأما طريق معرفة مراد الرسول عليه السلام بما يؤديه إلى الأمة من الخطاب عن الله سبحانه، فإنه - أيضاً - على ضربين :

فضرب عند ، نص غير محتمل، وما يقوم مقامه من لحن القول ومفهوم الخطاب وفحواه، وهذا مما يعلم المراد به بظاهر الخطاب وفحواه ووضع اللسان، ويدرك ذلك كل متكلم باللغة وعالم بمعنى المواضعة.

والخرب الم من خطابه، وذلك مما لايعلم معناه والمراد به إلا بدليل، وقد يكون الدليل عليه عقلياً فيحيلنا فيه على دليل العقل. وقد ينص لنا عليه فيغنينا بتوقيفه عن النظر فيما سواه.

وتوقيفه عليه يكون بأمرين:

إما بغير محتمل من كلامه فيفسر المجمل منه بلفظ غير محتمل، نحو أن يقول المراد بقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا حقه يوم حصاده ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ حتى يعطوا الجزية ﴾ (٢) وبقوله ﴿ إلا بحقها ﴾ (٢) . العشر منه، ودينار

⁽١) الأنعام أية : (١٤١).

⁽٢) التوبة اية (٢٩).

⁽٢) جزء من حديث لفظه : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دما هم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله ». روى الحديث جمع من الصحابة منهم أبو بكرة بكر وعمر وابن عمر وجابر وأبو هريرة وأنس وجرير البجلي وسهل بن سعد وابن عباس وأبو بكرة وأبو مالك الأشجعي والنعمان بن بشير وسمرة بن جندب ومعاذ بعضهم بلفظ « بحقها » وعند أخرين « بحقه » وعند غيرهم « بحق الإسلام ».

قطيت أبن عمر رواه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وأتوا الزكاة فخلوا سبيلهم (١/٤٧) برقم (٢٥)، وفيه « إلا بحق الإسلام » ، ومسلم في كتاب =

في كل حول، وحقها إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكذا وكذا./ وهذا بيان لا ص١٢١٠ إشكال فيه.

أو أن يبين المراد بالمحتمل بالفاظ وأمارات وتأكيدات وإشارات يضطر سامع ذلك ومشاهده والعالم به من حاله إلى المراد بخطابه المحتمل (3)، وإنما يحتاج إلى هذه التأكيدات والإشارات في كشف معنى هذا المحتمل، لأن منه ما لا لفظ له واسم مخصوص مبني له وحده ينبىء عن معناه، وذلك نحو ما يدل به على أن المراد بقوله: « اقتلوا المشركين » جميع الجنس وسائر من يقع عليه الإسم منهم على الإستغراق، وذلك وأمثاله ومايجري مجراه مما لالفظ له (٥)، فإذا أراد أن يدل على تعميمه لم يكن بد من أن يقرنه ويُتبعه ويُقدم عليه، وبعضه بما يضطر العالم به إلى مراده بالخطاب، وهذه حال جبريل مع الرسول وغيره من النبيين عليهم السلام في تعريفه

⁼ الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله (١/٣٥).

وحديث أبى هريرة رواه الستة : البخاري في كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة (٢/٦/٢)، وكتاب استتاية المرتدين، باب من أبى قبول الفرائض (٢٧/٩)، وكتاب الإعتصام بالكتاب والسنة، باب الإقتداء بسنن رسول الله على (١٦٨/٩)، ومسلم في كتاب الإيمان : باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله محمد رسول الله (٢/٥) والترمذي في سننه (٥/٣) برقم (٢٦٠٦) في كتاب الإيمان . باب أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله.

وابو داود في سننه (١٠١/٣) برقم (٢٦٤٠) في كتاب الزكاة، باب على ما يقائل المشركون، وابو داود في سننه (١٠١/٥) في كتاب الزكاة، باب مانع الزكاة، وفي كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد (١٠/٥) ، وابن ماجه في سننه: (١٢/٥/١) برقم (٢٩٢٧) في كتاب الفتن، باب الكف عمن قال لا إله إلا الله.

وحديث جابر أخرجه مسلم في كتاب الإيمان (١/٣٥) ، وابن ماجه برقم (٣٩٢٨).

وينظر في تخريج روايات بأقي الصحابة الإبتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للغماري ص ٧٨. وينظر في تخريجه تخريج أحاديث اللمع ص ٢٦٠، والعتبر للزركشي ص ٥٤١، وسلسلة الأحاديث المحيحة للألباني برقم (٤٠٧ - ٤١٠) وتحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (٧٤/١ه).

⁽٤) وذلك كبيانه عَلَيْ القوله : « أَنَّا وَكَافَلُ البِتِيمِ فِي الْجِنة » ثم إشـــــارته بالســبابة والوسطى وقوله « كهاتين ».

⁽ه) قول المسنف عن الإستغراق « لا لفظ له » فيه نظر، فالراجح أن العرب وضعت ألفاظاً خاصة العموم والإستغراق ، وهي ظاهرة فيه، مع احتمال استعمالها في غير العموم، وما ذهب إليه الباقلاني تابع فيه أبا العسن الأشعري،

إياهم المراد بالمحتمل مما يؤديه إليهم، الذي لا إسم له ولا لفظ له مخصوص وضع لإفادته.

فأما معرفة جبريل عليه السلام بمراد الله عزَّ وجل بكلامه، فقد قلنا أنه يعرفه بأن يضطره إلى العلم به أو بنفس سماعه الخطاب. عند كثير من أهل الحق على ما بيَّناه من قبل.

فصل

وجميع المضطرين إلى معرفة مراد الرسول عليه السلام بالمحتمل من خطابه، وبما قرره من أحكام دينه إنما يضطرون إلى ذلك من وجهين:

أددهما ، أن يكونوا (١) أهل عنصره الذين يأخذون عنه وينقلون الخطاب منه ويشاهدون ذاته وأمارته.

والهجه الكر ، أن يكونوا قوماً قد نقل إليهم العلم بمراده بالمحتمل وما قدره من أحكام دينه. قوم هم أهل تواتر قد اضطروا إلى العلم بقصده وما وقف عليه، فيعلم القرن الثاني ذلك ضرورة بنقل سلفهم، وكذلك إذا نقل من فيه شرط الواتر من أهل عصر التابعين إلى تابعي التابعين، ثم كذلك قرنا بعد قرن، وأن يتصل (٧) إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها (٨) ، ونحن نذكر في باب القول في الأخبار صنفات أهل التواتر الذين يجب بوضع العادة حصول علم الإضطرار بصدقهم فيما يخبرون به (١) إن شاء الله.

⁽٦) في المخطوطة « يكون » بدل « يكونوا ».

⁽٧) في المعلوطة « اتصل ».

⁽A) النَّين يقيدهم كلام الرسول عليه العلم منتقان : من سمعوا منه شقاها، ومن بلقهم قوله بطريق التواتر.

⁽٩) في المخطوطة « عنه » بدل « به ».

فصل (۱۰)

وان يصل المكلف إلى العلم بأن الله سبحانه متكلم الذات وأمر وناه للعباد مع اعتقاده أن كلامه ليس بموجود بداية وأنه مخلوق في غيره، ومثل كلام البشر ومن جنسه على ما يقوله المعتزلة القدرية، وان يصل المكلف إلى العلم بصدق خبر الله عز وجل بما أخبر به في وعده ووعيده إلا بأن يعتقد كون الصدق من صفات ذاته واستحالة الكذب عليه في خبره. فأما إن اعتقد ما يقوله القدرية من أنه سبحانه قادر على أن يكذب في خبره ولايستحيل الكذب في صفته، وأن الظلم والجور لايمتنع وقوعه منه، وكونه مقدوراً له(١١)، في جميع أخباره وجوره على جميع عباده.

وقولهم بعد ذلك إنما يؤمنُ ذلك منه لعلمه بقبح الكذب والظلم وغنائه عنه قول يوجب عليهم أن لايقع منه العدل والصدق مع علمه بحسنهما لغنائه عنهما، لأنه لايفعل الحسن العالم بحسنه إلا لحاجة منه إليه، كما لا يفعل الكذب والظلم مع العلم بقبحهما إلا المحتاج إليهما وقد بينا الكلام في هذا الفصل ووجوب ذلك عليهم وإبطال كل ما يحاولون به الخروج عنه في الكلام

ويبدى أن ما نسبه لهم الباقلاني - والله أعلم - من باب الإلزام لما نقله عنهم من القول بعدم وقوعه لاستفنائه عن فعل الكذب والظلم.

⁽١٠) هذا الفصل وما بعده حتى نهايةالباب لم يذكره إمام الحرمين في تلخيص التقريب.

⁽١١) ثعل ما نسبه الباقلاني من كون الله يجوز عليه الكنب ووقوع الظّلم والجور منه قد قال به بعض المعتزلة، ولكن المشهور عن المعتزلة خلافه قال قاضي قضاتهم عبد الجبار بن أحمد في شرح الأصول الخمسة ص ١٣٥ : « وأما علوم الوعد والوعيد فهو أن الله وعد المطيعين بالثواب وتوعد العصاة بالمقاب، وأنه يفعل ما وعد به وتوعد عليه لامحالة، ولا يجوز عليه الخلف والكنب ».

وقال الإيجي في المواقف ص ٢٩٥ : « يمتنع عليه الكنب اتفاقا أما عند المعتزلة فلوجهين ». كما أن نسبة الباقلاني جواز وقوع الظلم والجور من الله المعتزلة في غاية البعد ، لأنهم نفوا عن الله خلق أفعال العباد خلناً منهم أنه يلزم على ذلك الجور والظلم، وهم يسمون أنفسهم أهل العدل لذلك. يقول عبد الجبار بن أحمد في شرح الأصول الخمسة : ص ٣٤٥ : « وأحد ما يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يكون خالقاً لأقعال العباد، هو أن في أفعال العباد ماهو ظلم وجود. فلو كان تعالى خالقاً لها لوجب أن يكون ظالماً جائراً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. »

في أصول الديانات بما يغني الناظر فيه إن شاء الله .

فصل

وكذلك فإنه لايصح أن يعلم صدق الرسول في دعواه النبوة وما يخبر به من البلاغ عن الله سبحانه من لم يعرف معجزاته وشروطها، وما يكون دلالة على صدقه لأجله، ومن جوز الكذب عليه فيما يؤديه عن ربه، ولا من جوز كتمانه لبعض ما أنزل عليه أو تحريفه وإفساده، لأن ذلك أجمع يرفع أمانه من كتمانه لاستثناءات وشروط في الخطاب، ومن زيادات منه فيه ما ليس منه، ومن كتمان فرائض كثيرة، وأن يكون جميع ما أداه أو أكثره ليس من عند الله عز وجل . فتجويز ذلك أجمع عليه يمنع من معرفة صدقه والجهل بكون ماظهر عليه معجزاً دالاً على صدقه يمنع من معرفة نبوته (١٢).

وليس إجازة التورية عليه والمعاريض إذا احتاج إليهما في غير البلاغ بقادح في العلم بصدقه ونبوته، وكذلك فليس في إجازة إصابة المعاصي عليه والسهو والنسيان فيما يخصه من الفرائض وغير ذلك بعد بلاغه وأدائه بقادح في العلم بنبوته وصدقه ولا مُنَفَّرٍ عن طاعته (١٢). وقد تقصينا الكلام في هذه الفصول وفي أحكام الرسل، وما يختص بهم، وما يجوز عليهم من

⁽١٢) ما ذكره الباقلاني من عصمة النبي عن الكنب فيما يتطق بالتبليغ، ومن الكتمان أو التحريف أو الزيادة فيما أمر بتبليغه محل اتفاق بين الأمة، ونقل الإجماع عليه الإيجي في المواقف ص ٣٥٨ بين جميع الملل والمسرائع بالنسبة لانبيائهم، وإنما وقع الخلاف في جواز السهو والنسيان عليهم فيما يتعلق بالتبليغ، فنقل الإيجي منعه عن الأستاذ أبي اسحاق الأسفرائيني وجمع من العلماء ونقل تجويزه عن الباقلاني ، ولكن الموجود هنا جواز السهو والنسيان فيما يتطق بما يخصه من الفرائض، وليس فيما يتطق بما يخصه من الفرائض، وليس فيما يتطق بالتبليغ،

⁽١٣) الناس في عصمة الانبياء بين إفراط وتقريط. فبعضهم أفرط حتى نفى عنهم المنفائر، وما هو خلاف الأولى، وبعضهم جوز عليهم ما قد ينزه عنه عامة الناس، والوسط هو الخيار. وما ذكره الباق الباق الباق المناسبيان فيما يخصه حق. وأما إصابة المعاصمي فهو محل نزاع، بل وقع الإجماع على أن المعاصمي المنفرة لايجوز وقوعها منه لتنافيها مع غرض إرساله. وينظر تقصيل ذلك في المواقف ص ٢٥٨ – ٢٧٦.

المعاصى، وغيرها ويمتنع في صفاتهم، وما يلزم المكلف العلم بصدقهم في كتاب « الفرق بين معجزات الرسل وكرامات الأولياء » (١٤) بما يغني الناظر فيه ، إن شاء الله.

فصل

فإن قال قاتل: فقد أدخلتم في هذه الجملة القول بأنه لايجوز الكتمان عليهم لما حملوه، كما لايجوز عليهم الكذب فيما يؤبونه فما تقواون إن خُرَف وخاف القتل في تبليغ ما أمر بإبلاغه، هل يجب عليه البلاغ مع خوف القتل وتحمله أم لا ؟ يقال إنه ما يجب على النبي ، ولا على غيره من المكلفين شيء من جهة العقل لا بُلاغٌ ولاغيره، وإنما يجب عليهم ذلك بالسمع فقط، فإن أمره الله بالبلاغ مع تضويف القتل ومع تحمله القتل وما دونه من المكاره والأذى وجب عليه فعل البلاغ مع الخوف واحتمال القتل/ فما دونه. وإن أمره بالبلاغ مع الأمن، ونهاه عنه مع الخوف لزمه ذلك على حسب ما رتَّب له. وقد بيِّنا القول في أنه لايجب على العاقل من نبي وغيره شيء من جهة قضية العقل بما يغني عن رده (١٥).

وأما قول القدريَّة إنه يجب عليه الأداء إذا أُمرٌ وإن قتل أو خاف القتل، لأنه لايكلفه إلا بلاغ ما هو مصلحة لأمته فيجب أن يبلِّغ ، وإن قيل لأن ذلك

ص ۱۲۳

⁽١٤) كامل اسم الكتاب « البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر » طبع ما وجد منه سنة ١٩٥٨م بتحقيق الأب اليسوعي رتشرد يوسف المكارتي ويوجد منه قطعة في مكتبة تبينجن » بالمانيا على ما ذكره محققا التمهيد في هامش ص ٢٥٨.

⁽١٥) أحال الباقلاني جواز ترك البلاغ مع التخويف بالقتل على السمع ولم يقطع بالجواز أو عدمه، والذي طيه جمهور أهل السنة هو عدم جواز ذلك لهم مع التخويف، لأن الله جلُّ شأنه تعهد الرسوانا على بالعصيمة من الناس بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرسول بِلْغُ مَا أَنْزِل إِلَيْكُ مِن ريك وإن لم تقمل فما بِلِّفت رسالته، والله يعصمك من الناس ، إن الله لايهدي القوم الكافرين ﴾ ، وكذلك لما أخفى رسول الله على ما أمره به بخصوص زيد وزينب قال له معاتباً : « وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه » . والذين أجازوا على النبي ذلك هم الروافض، بل جوزوا عليه إظهار الكفر تقية، على ما حكاه عنهم السفاريني في لوامع الأنوار البهية (٢٠٥/٢).

هو الأصلح له ولهم في تدبيره، فإنه باطل من وجهين:

أددهها ، إن فعل الأصلح بهم لايجب على الله تعالى لا فيما يتعلق بمصالح الدنيا ولا الدين، وإنما ذلك إحسان وتفضل يجب شكره عليه إذا فعله. فأما أن يكون فرضاً واجباً عليه فإنه كذبٌ من القدريّة (١٦).

والوجه الذر ، إنه ليس الواجب أن لا يؤمس المكلفون إلا بما فسيه صلاحهم، لأن لله سبحانه أن يشرُّع لهم ما فيه الصلاح وما فيه الهلاك، فلا وجه للاعتراض في حكمه وما يُتَعبد به عباده (١٧).

وأما قول القدية ، إنه إن كان قد كلف أداء أشياء أخر في المستقبل غير الذي يُخَوِّف بالقتل في أدائه، فإنه يجب عليه أن يُقْدم على الصدع به، ويعلم أنه لا يُقتل دون تبليغه جميع ما كُلُف بلاغه في المستقبل، وأن يزيل عن نفسه الخوف إن هجس فيها، وأن يعلم أنه لم يؤمر بأداء شيء بعد ذلك إلا وفيه مصلحة من أرسل إليه (١٨)، وأن الله سبحانه لا يمكن من اقتطاعه عن بلاغ ما فيه مصلحة العباد من قتل له أو غير ذلك، فإنه قول باطل – أيضاً بمن وجهين :

⁽١٦) يبدو أن خصومة الباقلاني مع المعتزلة خرجت عن حد الإعتدال، إلا أنه لو نقدهم في الحكم الذي ذهبوا إليه من جهة طريق إثباته لكان موفقاً، لأنهم أثبتوا الحكم بالعقل مع قيام دليل الشرع عليه، وهو الذي ذكرناه في العاشية السابقة. وحتى رده عليهم بنقد أصلهم وجوب الأصلح على الله غير مناسب هنا، لأنهم لم يستعملوه، فالمسألة مفروضة في حقه على ، وليس في حقه سبحانه وتعالى .

⁽١٧) هذا الجواب مبني على أصل الأشاعرة، وهو عدم تعليل أحكام الله بالمسلحة للمكلفين، وهو مخالف لما عليه أعل ألحق من تعليل أحكام الله بالمسلحة، سواء كانت بنيوية أو أخروية أو جامعة بين المسلحة البنيوية والأخروية. قال الشاطبي في الموافقات (١/٢) : « وزعم الرازي أن أحكام الله ليست معللةً بعلة البتة، كما أن أفعاله كذلك، وأن المعتزلة اتفقت على أن أحكامه تعالى معللة برعاية مصالح العباد، وأنه اختيار أكثر الفقهاء المتأخرين » وانظر منهاج السنة لابن تيمية (٢/١).

 ⁽١٨) ما نقله عن المعتزلة مما يجب على الرسول من إزالة الخوف إن هجس له، وأنه لا يؤمر بشيء إلا فيه مصلحة موافق لمعتقد أهل المق.

لحدهما، إنه لايجب أن يأمره إلا ببلاغ ما فيه صلاح المكلفين، بل قد يكون منه ما هو صلاح لهم، ومنه ما فيه عطب وهلاك لهم، ومنهم المهتدي بالتكليف، ومنهم الضال به.

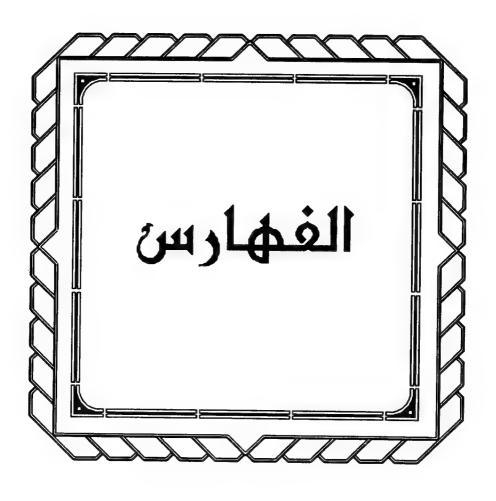
والهجه الذر، أنه قد يجوز أن يكون في حكمة الله تعالى منعه المكلف من فعل ما أمره بإيقاعه في المستقبل من نبي وغيره بالموت تارة، وبالعجز أخرى، وبالعوارض التي تزيل الأمر به، وبالنسخ للأمر به قبل وقته، وكل ذلك حق وصواب في حكمته وتدبيره، على ما سنذكره ونبينه في فصول القول في النسخ إن شاء الله.

فأما اختفاء النبي على في الغار (١٩) حين أراد الهجرة فإنه كان منه على بعد بلاغه بمكة السنين الطوال وصدعه بما أمر واحتمال ضروب المكاره والضيم منهم حتى لو مات قبل اختفائه في الغار لم يكن قد بقي عليه شيء من فرض الأداء والبلاغ المزيح لعللهم والمقيم للحجة البالغة عليهم. (٢٠)

⁽١٩) يريد بذلك غارثور على يمين الذاهب من مكة إلى منى من جهة كُدي.

⁽٧٠) انتهت المقدمات. ويبدأ المجلد الثاني بالكلام في الأوامر والنواهي.







الصنحة	رفىر	أولاً ، فهـــــرس الآبــــــات
		سورة البقرة
707	١٥	الله يستهزيء بهم
707	14	فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
777	٣.	وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة
440	٣١	وعلم أدم الأسماء كلها ثم عرضتهم على الملائكة
777	71	انبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين
213	117	<i>کن فیکون</i>
797	128	وما كان الله ليضيع إيمانكم
١٨٥	۱۷۳	قمن اشبطر غير باغ ولاعاد
727	۱۸٤	فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر
727	148	يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
3/3	١٨٧	ثم أتموا الصبيام إلى الليل
272/771/770	XYX	والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
79.	777	ومتعوهن على الموسع قدره
441/140	727	إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقده بالنكاح
19 1	777	وأشهدوا إذا تبايعتم
		ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولا تحمل علينا
		إصراً كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما
TV0/TVT	FAY	لا طاقة لنا به واعف عنا
		سورة آل عمران
777	٧	وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم
717	٤١	اَيتك أَن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا
		ومن أهــل الكتــاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم
727	٧٥	من إن تأمنه بدينار لايؤده إليك
		-,

رقىر الصنحة	تابع : فهـــرس الأبــــــات
	سورة النساء
1 573	يا أيها النا <i>س</i> اتقوا ريكم
7 737	ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم
٣ (١٥	ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورياع
727 1.	إن الذين يأكلون أموال اليتامي ظلماً
274/272	ولاتنكحوا ما نكح أباؤكم
77. 722 77	حرمت عليكم أمهاتكم ويناتكم
78. 79	ولا تقتلوا أنفسكم
73 737/107	لاتقربوا المملاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون
701 87	ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا
272/771 27	أولامستم النساء
727 VV	ولا تظلمون فتيلا
AV PF7	فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا
779 117	وعلمك ما لم تكن تعلم
	سورة السائدة
TV-/TE0 1	أحلت لكم بهيمة الأنعام
4 × ×	وإذا حللتم فاصطابوا
74. 128 4	حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير
۲ ۲۱۱	إذا قمتم إلى المبلاة فاغسلوا وجوهكم
۲ ع۱۶	وأيديكم إلى المرافق
272 7	فاطهروا
7°0 7	أن جاء أحد منكم من الغائط أن لامستم النساء
777,75V TA	والسارق والسارقة فاقطعوا
TVA/TEA 90	ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم
720 97	أحل لكم صيد البحر
77. 97	وحرم عليكم صيد البر مادمتم حرما

الصفحة	رفىر	-1 3u · L	
الصعحة	75	تابع ، فهـــرس الأيــــــات	
		سورة الانعسام	
777	۲۸	ما فرطنا في الكتاب من شيء	
140	111	إلا من اختطررتم إليه	
127/373	181	وأتوا حقه يوم حصاده	
		ســورة التوبـــة	
784/78V	0	فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخنوهم	
275/373	44	حتى يعطوا الجزية عن يد وهم مناغرون	
777	٦	إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها	
		ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق	
797	11	قريات عند الله وصلوات الرسول	
797	1.4	وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم	
		سورة الأنفسال	
70 V	٣.	ويمكرونويمكرالله	
		سورة يسونس	
٤١٧١	٢3	ثم الله شهيد على ما يقعلون	
		ســورة هـــــود	
700	٤.	حتى إذا جاء أمرنا وفار التنور	
400	4٧	وما أمر فرعون برشيد	
		ســورة يوســف	
711	۲	إنا جعلناه قرآنا عربياً	
T0V/T0Y/TE7	AY	واسنأل القرية التي كتا فيها والعير	
		ســورة الرعـــد	
77.	17	أم جلموا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم	
		سورة إبراهيم	
791	٤	وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه	

تابع ، فهـــرس الأيــــــات	رفىر	الصنحة
سهرة النحسل		
الذين يدعون من دونه لايخلقون شيئا	۲.	۲٦.
بياناً لكل شيء	۸٩	777
لقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون		
ليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين	1.4	2.4
لا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان	١٠٦	Y0Y
سيورة الإسيراء		
لا تقل لهما أف	77	737
لا تقتلوا أولادكم خشية إملاق	71	78.
لا تقربوا الزنى	77	78.
سبورة الكفيف		
بداراً يريد أن ينقض فأقامه	VV	T0V/T01
سورة الحصيح		
ہدمت صوا مع وپیع وصلوات ومساجد	٤.	T0V/T01
المعلوا الخير	vv	Y 4A
سبورة النسبور		
زانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما	۲	417/LEA
كاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً	44	Y9 A
له نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة	40	441/4°A
ســورة الشــعراء		
ن اشرب بعصاك البحن فانقلق	77	727
سان عربی مبین	190	791
سورة الأحسزاب		
بثون الله ورسوله	٥٧	70 V
سورة فاطـــر		
ل من خالق غير الله	٣	۲٦.
	-	

تابع : فهـــرس الآيــــــات	رفعر	الصنحة
سورة فصلت		
وال جعلناه قرأنا أعجمياً لقالوا لولا فصلت آياته	٤٤	٤.١
ســورة الشـــورس		
وكذلك أرحينا إليك قرأنا عربيا	٧	1.3
ليس كمنله شيء	11	707
الهنت عنينة مناها	٤.	76 V
سورة الزخرف		
وإنه لذكر لك ولقومك	٤٤	1.3
سورة العنصان		
فإنما يسرناه بلسانك لعلهم يتذكرون	٥A	1-3
سورة الفتــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		
محمد رسول الله	44	78.
سبورة الرهمسن		
خلق الإنسان علمه البيان	۲	774
ســورة المجادلة		
ويقواون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول	٨	*17
ســورة المنافقون		
إذا جامك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله	١	*1 V
سورة المسلك		
وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور	١٣	717
سورة الإنسان		
ثياب سندس خضر واستبرق	41	٤
ســورة عبـــس		
السبانة المسادة	71	٤٠٨/٤٠٠
سهرة الإنفطار		
إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم	18	TE4/TEV
سورة الزلــزلـة		
فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره	٧	737

الصنحة	ثانسياً ، فهسرس الأحساديث
777	وعن الطفل حتى يبلغ
777	اختريوهم عليها لعشر
7.1	حلال بيِّن وحرام بيِّن وأمور متشابهات لايعلمها إلا ظليل
7.1	يا وابصة استفت نفسك وإن أفتاك المفتون
722	لايتضي القاضي وهو غضبان
722	أبوا الخيط والمغيط
454	في سائمة الفنم زكاة
282/251	إلا بحقها
777	الجار أحق بسقبه
***\/**\	رفع عن أمتي الخطأ والنسيان
444	الأعمال بالنيات وإنما لامرىء ما نوى
۳۸٤/۲۸۰	لا منالة لجار المنجد إلا في المنجد
۲۸۰/۲۸۱	لاصيام لمن لا يبيت الصيام من الليل
۲۸۵/۲۸۱	لانكاح إلا بهلي
277/470/7723	لا هملاة إلا بطهور
277/470/773	لا مسلاة إلا بأم الكتاب
777	لا وخسوء لمن لم يذكر إسم الله طيه
448	نهيت عن قتل المسلين
	الإيمان بضع وسبعون خصلة أعلاها قول لا إله إلا الله
798	وأدناها إماطة الأذي عن الطريق
الصنحة	ثالثاً ، فهرس الكتب الواردة في النص
.73	الأمسول الكبير
٤٢.	الأمنول الأوسط
279	الفرق بين معجزات الرسل وكرامات الأولياء
	تعريف عجز المعتزلة عن إثبات دلائل النبية
٤.٧	وصمعتها على مذاهب المثبتة

الصنحة	رابعاً، فهرس الأشعرار
797	قاات سلمي تمسيرتم فقات لها لا والذي بيته بأسلم معجسرج
441	وأشهد من عوف طولاً كثيرة يعجون سب الزبرقان المزعفرا
781	إذا استردعته مسقصيفاً أو صريمة التحدد ونصد جسيسها للمناظر
	لمــــــا رأيت أمــــــرهـا في هطي وأزمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
377	آخــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	طيك مثل الذي صليت فافت مضي يوماً فان لجنب المارء مضاجعا
444	تقدل بنتي وقد قدريت مسرتمسلا يا رب جنب أبي الأرمساب والوجعسا
٢٠3	وقالوا علي ليس يقتل مسلماً فمن ذا الذي يستحيي الرقاب ويفتك
٢٠3	وقسالوا الهدى هــذا فـــــإن يكـن الهدى فشلت يميني واعترى الجسم أرحك
414	لا تعجبنك من أشير خطـــة حستى يكون مع الكلام أمييلا
٣١٧	قان الكلام لقي القال وإنما جعل اللسان على الكلام دليلا
781	وجيد كجيد الريم ليس بفاحش إذا هي نصيته ولا بمعطيل
774	أنا الذائد المامي الذمار وإنما للله عن أحسابهم أنا أو مثلي
79.4	لها حارس لا يبرح الدهس دنها وإذا نبعت مسلى طيها وزمزما
***	يناشدني هاميم والرمح شاجر فهلا تلا هاميم قبل التقدم
79.4	وقابلها الريح في دنها وملى على دنها وارتسم
	_

الصنحة	ساً : فهـــرس الأعــــلامر	خام
709	***************************************	الأسسسود بن يعفسس
٤٠٠/٢٩٧		الأعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
781	.02000000000000000000000000000000000000	امـــريء القـــيس
709	**************************************	بقــــراط
240	***************************************	ابـــن الجبــــائي
709	***************************************	المسرث بن ظسالم
٤ - ٤		الخليسل بسن أحمد
781		نوالـــــرمة
737		سحبان وائسل
709	-9-22-2-8-2-4-4-4-4-4-4-4-4-4-4-4-4-4-4-4-	سقــــراط
٤٠٢	4-55-01-01-01-01-01-01-01-01-01-01-01-01-01-	سلمـــانالقارسي
709	**************************************	ســـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٢-3	***************************************	عــلي بــن أبـي طالب
۲٦.	-540288889999499899888889998888999999	المستني
٢.3	1200-201-201-201-201-201-201-201-201-201	معــــارية
474	18904939449944944444444444444444444444444	أبـــو الهذيــل
4-1	1800.000.000.000.000.000.000.000.000.000	رابعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٢٠3	***************************************	يزيد بن حجية

الصفحـــــــة	سادسا ، فهــرس الفـــرق والطـــوانف
	أمسمابنا = الأشاعرة =
04/ /24/ 037 / 107 / .73 / 273	شيرخنا = أهل المــق
	أمىحاب أبي حنيفة =
V77 \ 3.67 \ X.7 \ 0.73	أهــــل العــــراق
TA0/TT./(T1A)	البراهم
(۲۹۷) / ۳۸۷ / ۳۸۸ مرتین / ۳۸۹ مرتین / ۲۹۱	الغـــوادج
۲۸۵/(۲۸۲)	الدهرية = أهل الدهر
١٧١ / ١٨٤ / ٢٣٦ / ٢٣٩ مـرتين / ٢٤٢ / ١٥١ /	الفقهــــاء
7.7\117\013	
701/778/77./718/7.7/18/(178)	القدريسة = المعتسزلة
\ 707\ 307\ 177\ 777\ AVY\ 0AY\ 7PY	
/ ۲۱۸ / ۲۷۵ مرتین / ۲۸۷ / ۲۸۹ / ۲۹۱	
. \$2. / \$74 / \$77 /	
/٧/\3٨/\7/\00/\777\\00	المتكلم
771	
۲۸۰/۲۲۰/(۲۱۸)	المجــــوس
404	نوابــت القــــدرية

الصنحة	سابعاً ، فهـــرس الموضــوعــات
	الموضوع
170 - 0	القسم الدراسي :
•	افتتاحية
۲۰ – ۱۱	المقدمة
11	الحالة السياسية في عصر الباقلاني
١٥	المالة الإجتماعية في عصر الباقلاني
۱۷	الحالة الثقافية في عصس الباقلاني
77 – 38	الباب الأول : في ترجمة الباقلاني
77	اسمه وكنيته واقبه
71	ولادته ونشأته وأسرته
77	طلبه الملم وشيوخه
71	الوظائف التي شغلها
**	تلاميذه
44	مذهبه العقدي
73	مذهبه الفقهي
٤٥	مىقاته واخلاقه
٥٠	ثناء العلماء عليه
٤٥	الطعون التي قيلت فيه
0 1	1 - من أبي حامد الأسفرائيني
00	ب- من أبي حيان التوحيدي
٨٥	جـ- من أبي علي الأهوازي
٥٩	د - من ابن حزم
٧.	مناظراته
٧٤	مؤلفاته
۸۲	وقاته
YA - 071	الباب الثاني: في التقريب والإرشاد
AY	اسم الكتاب وصحة نسبته للباقلاني

الصنحة	تابع فهـــرس الموضــوعــات
11	مخطوطة الكتاب ومنفتها
94	المسادر التي أفاد منها
10	الكتب التي أغادت منه
4.4	مختمىراتالكتابوشروحه
1.1	أهمية الكتاب ومدى حاجته إلى التحقيق
3 - 1 - 37/	دراسة مسألة « الأسماء الشرعية »
1.8	سبب اختيار المسألة
1.0	تعريف الأسماء الشرعية
١.٨	تحرير محل النزاع
11.	الأقوال في المسالة
118	أدلة القول بجواز النقل
118	أدلة القول بعدم جواز النقل
110	أدلة الممتزلة على القول بوقوع النقل
111	أدلة الباقلاني في عدم النقل
171	دليل من قال بالتغريق بين الدينية والشرعية
177	دليل القول بالترقف
177	هجة القول الرسط
178	الترجيح
140	شرات النزاع في المسألة
140	في جانب الاعتقاد
147	في جانب اللفة
147	في جانب الفروع الفقهية
170-170	دراسة مسألة حمل اللفظ المشترك على معنييه
140	سبب اختيار المسألة
140	تحرير محل النزاع
144	الأقسام الثلاثة الداخلة في المسألة

الصنحة	تابع فهرس الموضوعات
18.	الأقوال في المسألة
127	أدلة المانمين الحمل
124	أدلة المجرزين الحمل
101	حجة القول الثالث
101	حجة القول الرابع
101	حجة القول الخام <i>س</i>
101	حجة القول السادس
101	حجة القول السابع
١٥٢	حجة القول الثامن
١٥٢	حجة القول التاسع
107	الترجيح
30/	شرات النزاع في المسالة
1771	عملي في الكتاب .
177	منور من المصطوط
	نــص الكتــــاب
171	ياب: القرل في حقيقة الفقه وأمسوله
١٧٤	باب : القرل في حد العلم وحقيقته
144	ياب : الكلام على القدرية في حد العلم
141	باب : الكلام في أقسام الطوم
144	ياب : طرق العلوم الشرورية
197	قصل: العلوم المبتدأة في النفس على ضريين
194	قصل : الأسباب التي تحصل العلوم على ضريع
190	باب : ماهية العقل وكماله ومتينته
199	ياب : القول في حد الحد
7.7	باب: معنى الدليل ومقيقته
4-1	ياب : الأدلة على شنريين عظي ووشنعي

الصنحة المعلى: يجب إطراد الدليل المعناه التول في أن النظر المعميح لا يولد العلم المعلى: النظر الفاسد لايتضمن الجهل المهاب : الدلالة على صحة النظر المعلى الدلالة على صحة النظر النظر النظر النظر النظر المعلى المعلى النظر المعلى المعلى المعلى النظر المعلى المعلى النظر المعلى المعلى النظر المعلى المعلى النظر المعلى المعل
لقول في الفصل بين الدليل والدال والمدلول له ٢١٠ لقول في أن النظر الصحيح لا يولد العلم المصل : النظر الفاسد لايتضمن الجهل إلى : الدلالة على صحة النظر المصل : وجوب النظر الباب : ما يحتاج إليه النظر القول في الوجوه التي من قبلها يخطيء النظر في نظره
١١٠ عقيقة النظر ومعناه القول في أن النظر الصحيح لا يولد العلم المصل : النظر الفاسد لايتضمن الجهل المصل : الدلالة على صحة النظر المصل : وجوب النظر الباب : ما يحتاج إليه النظر القول في الوجوه التي من قبلها يخطيء النظر في نظره
لقول في أن النظر الصحيح لا يولد العلم المصل : النظر الفاسد لايتضمن الجهل المصل : الدلالة على صحة النظر المصل : وجوب النظر المام عندتاج إليه النظر الموره التي من قبلها يخطيء الناظر في نظره المول في الوجوه التي من قبلها يخطيء الناظر في نظره
المسل : النظر الفاسد لايتضمن الجهل (١٩٦٧) النظر الفاسد لايتضمن الجهل (١٩٣٧) النظر (١٩٥٥) النظر (١٩٥٥) النظر (١٩٥٥) النظر (١٩٥٤) النظر (١٩٥٤) النظر (١٩٥٤) النظر في الوجوه التي من قبلها يخطيء الناظر في نظره (١٩٥٤)
باب: الدلالة على صحة النظر (۱۹۰۳ مصل : وجوب النظر (۱۹۰۳ مصل : وجوب النظر (۱۹۰۳ ما يختاج إليه النظر (۱۹۰۳ ما يختاج إليه النظر (۱۹۰۳ من قبلها يخطيء الناظر في نظره (۱۹۰۳ من توانه الناظر في تو
نصل : وجوب النظر باب : ما يختاج إليه النظر لقول في الوجوه التي من قبلها يخطيء الناظر في نظره ٢١٩
باب: ما يختاج إليه النظر لقول في الوجوه التي من قبلها يخطيء الناظر في نظره ٢١٩
لقول في الوجوه التي من قبلها يخطيء الناظر في نظره ٢١٩
4. 11. 1. 1.11.
باب : فيما يجب كون الناظر طيه من الصفات
باب: في أحوال الأمور المنظور فيها، وما يستدل به
باب : ما يعلم بالعقل دون السمع، وما لايعلم إلا بالسمع
ا يصبح أن يعلم بهما
باب: حقيقة الفعل وحده وأقسام أفعال الخلق
نصل : أقسام اكتساب الخلق المكلفين وغيرهم
نصل : المبيي دون البلوغ غير مكلف
باب : معنى التكليف
باب: أفعال المكلفين وما يدخل منها تحت التكليف
تكليف الغافل والساهى
تكليف النائم والمغلوب والسكران
باب: صحة تكليف المكره
نصل : لايمنح الإكراه إلا على أفعال الجوارح
باب: مقتضى الأمر فعل المأمور به دون ترك ضده خلافاً للمعتزلة
باب : صنفات الفعل المأمور به ليصبح الأمر به
باب: أحكام الأفعال الداخلة تحت التكليف
باب: الأمر المطلوب علمه بالنظر في أدلة الفقه وأصوله هو حكم
نمل المكلف

	تابع فهرس الموضوعات	الصنحة
*	باب: أقسام الفعل الداخل تحت التكليف الفعل والكف	777
	باب : المسن والقبيح من فعل المكلف وطريق العلم به	YVA
	فصل : معنى القول حسن أحسن من حسن وقبيح أقبح من قبيح	٧٨٠
	قصل : لا مجال للمقل في تقبيح شيء أن تحسينه	141
	باب: أقسام المسن والقبيح وما للفاعل فعله وعدم فعله	FAY
	باب: حد المباح، وهل هو داخل تحت التكليف	YAA
*	پاپ : حد الندب	791
×	ياب: حد الراجب ومعناه	797
*	قصل : الواجب هو القرش	397
	پاپ : معنی المکریه	799
	ياب: الصحيح والقاسد عند الفقهاء والمتكلمين	Y.Y
	ياب: لايجب نصرة أمنول فقه على أمنل فقيه	4.0
	پاپ : من يجب طيه الطم بأصول الفقه	7.7
	باب: حصر أمبول الفقه وترتيب مباحثة	۲۱.
*	ياب : أحكام المُطابُ ، وكانم الله النفسي	717
	باب: أمنل التَّمَاطَب تَوقِيقي أو بالماغنعة	711
	باب: المحكم والمتشابه	***
	ياب: معنى المطاب والمكالمة والمقاولة والمماطبة	440
	قصل : كل متكلم ممتاج في الدلالة على كلامه الذي في نفسه إلى	
	عبارة	777
	قصل : أحكام العبارة وتقسيمها إلى مفيد وغير مفيد	777
	قصل : التناقش في الكلام يكون باللفظ وبالمنى	777
	ياب : أقسام المقيد من المطاب	71.
	1 - المستقل بنفسه من كل وجه	78.
	ب- المستقل بنفسه من وجه دون وجه	719
	ج- مالايستهل بنفسه	Yo.
	هاب: معنى المقيقة والمباز	7.4

	- 501 -
الصنحة	تابع فهرس الموضوعات
707	قصل: المقيقة تتعدى والمجاز لايتعدى
400	بــاب : الفمــل بين الحقيقة والمجاز
404	قصل : كل مجاز لابد له من حقيقة
* *	قصل: ضريان من الأسماء لايمنح دخول المجاز قيهما الأسماء
404	المامة والأعلام.
771	بساب : منع القياس في الأسماء
777	أدلة المانمين للقياس
777	باب : إثبات الأسماء العرفية : معناها واستعمالها
٣٧.	قصل : في المجازات التي غلب استعمال الإسم فيها
۳۷۸	قصل : ما ألحق بالمجمل وليس منه
771	قصل : آخر مثل الأول
3A7	قصل: الفعل الشرعي قد لايكون مجزئاً كصبلاة من ظن أنه متطهر
TAV	بساب : جميع أسماء الأحكام والعبادات لغوية غير منقولة
711	بــاب : ليس في القرآن من غير لغة العرب
٤٠٩	يساب : في حروف المعاني
٤٠٩	- قصل : في معنى (مَنْ)
٤١٠	قصل : في معنى (أي)
٤١١	قصل : في معنى (مِنْ)
1/3	قصل : في معنى (ما)
2/3	قصل : في معنى (أم)
113	قصل : في معنى (إلى)
111	قصل : في معنى (الواق)
113	قصل : في معنى (القاء)
٤١٧	قصل : في معنى (ثم)
٤١٧	قصل : في معنى (بعد)
٤١٨	قصل : في معنى (حتى)

الصنحة	تابع فهرس الموضوعات
£1A	قصل : في معنى (متى)
113	هَصل : في معنى (أين)
113	قصل : في معنى (حيث)
٤٧.	قصل : في معنى (إذ ، وإذا)
277	باب : في حمل الكلمة على معنييها أو معانيها في أن واحد
£47	قصل : في حملها على معنييها بدليل
277	قصل : يريد المتكلم المعنيين بإرادتين
244	يـاب : طريق معرفة مراد الله تعالى
173	قصل: تقسيم كلامه إلى نص ومحتمل
373	قصل : طريق معرفة مراد الرسول 🎏 بخطابه
	قصل: في تقسيم كلامه إلى نص ومحتمل
277	قصل : قول المعتزلة أن كلام الله مخلوق في غيره
473	قصل : معرفة مندق الرسول 🎏 بمعجزاته
279	قصل : جواز الكتمان طي الرسول 🎏 إذا خوف بالقتل
iio	القهارس